

المفتخرب

صفحة

أبي الحياش محمد بن يزيد البغدادي

٤١ - ٥٤٨٥

تتبع

محمد بن أبي الحياش

الاستاذ بجامعة الأزهر

الجزء الثالث

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامى

كتاب
المقنن
صنعة

أبى العباس محمد بن يزيد الميرد

٢١٠ - ٢٨٥ هـ

الجزء الثالث

تحقيق
محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية للمقتضب

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وبعد :

فقد بذلت أقصى الجهد في تحقيق المقتضب وإخراجه ، وقد أثلج صدرى إقبال القراء عليه . لقد كان السؤال عنه والطلب له يأتي من المشرق والمغرب . وكانت الأجزاء تنفذ بعد ظهورها بقليل .

ويحق لي الآن أن أتحدث عما يأتي :

١- لقد كانت النسخة الوحيدة لأصل المقتضب يشيع فيها الاضطراب من جراء وضع أوراق في غير موضعها ، وكان هذا الاضطراب يمثل بصفحتيه في مواجهة القارئ في صدر النسخة وفي أضعافها ، فأرجعت الأوراق الضالة إلى موضعها فالتحم الكلام ، وارتفع الاضطراب وأصبح قارئ المقتضب لا يتعثر في قراءته في الكتاب كله . ومن يدرى فلعل هذا الاضطراب من أسباب تأخير نشر المقتضب إلى عصرنا . هذا .

٢- ربط المقتضب بكتاب سيبويه كلفني كثيرا من الجهد ، وفي الحق أن ذكر نصوص سيبويه كان يغني عن كل شرح وتعليق في أحيان كثيرة ؛ إذ أن نصوص سيبويه والمقتضب يفسر بعضها بعضا .

٣- لم أعلق على مسألة في المقتضب إلا بعد مراجعتها في كتب كثيرة من أصول كتب النحو . يكنى أن تكون المسألة في المقتضب ليعرف القارئ مواضعها في كثير من كتب النحو .

٤- إذا كان نشر المقتضب قد حقق لي أمنية من أعز آماني فقد انشرح صدرى إلى أني جعلت مسائل المقتضب على جبل الذراع بما صنعته من الفهارس . إن فهارس المقتضب خطوة

في سبيل تيسير النحو . لقد كانت هناك فواصل وحواجز تمنع كثيرا من المثقفين وتحول بينهم وبين الرجوع إلى كتب النحو ، فرفعت فهارس المقتضب هذه الحواجز ، وجعلت قواعد النحو مطروحة في الطريق وعلى طرف التمام لكل قارئ مهما كانت ثقافته ، وهذا ما استهدفته في وضع هذه الفهارس .

ومن الله العون والتوفيق . .

محمد عبد الخالق عضية

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب

(أَنْ) المفتوحة وَتَصَرُّفُهَا

إِعلم أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مَعَ الْفِعْلِ مُضَدًّا جَازَ تَقْدِيمُهَا وَتَأْخِيرُهَا ، وَوَقَعَتْ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَقَعُ فِيهِ الْأَسْمَاءُ إِلَّا أَنْ مَعْنَاهَا - إِذَا وَقَعَتْ عَلَى فِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ - أَنَّهَا تَنْصِبُهُ ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ لِمَا لَمْ يَقَعْ ، وَلَا يَكُونُ لِلْحَالِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْ تَأْتِيَنِي خَيْرٌ لَكَ ، وَيَسِّرَنِي أَنْ تَقُومَ يَا فَتَى ، وَأَكْرَهُ أَنْ تَذْهَبَ إِلَى زَيْدٍ . فَهَذَا هَكَذَا .

وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى فِعْلِ مَاضٍ كَانَتْ مُضَدًّا لِمَاضِي . نَقُولُ : سَرَرَنِي أَنْ قُمْتَ ، وَسَاعَنِي أَنْ كَلَّمَكْ زَيْدٌ وَأَنْتَ غَضَبَانُ ، عَلَى : أَنْ كَلَّمْتُ (١) زَيْدًا ، أَيْ : لِهَذِهِ الْعِلَّةِ (٢) .

• • •

وَاعْلَمْ أَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا الْأَفْعَالُ الْمُسْتَقْبَلَةُ ، وَكَانَتْ بَيْنَهَا وَبَيْنَهَا (لَا) ، فَإِنَّ عَمَلَهَا عَلَى حَالِهِ (٣) . نَقُولُ : أَحِبُّ أَلَّا / تَذْهَبَ يَا فَتَى ، وَأَكْرَهُ أَلَّا تُكَلِّمَ زَيْدًا . وَالْمَعْنَى : أَكْرَهُ تَرْكَكَ كَلَامَ زَيْدٍ .

فَإِنْ أَرَدْتَ بِهَا الثَّقِيلَةَ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَلِيَهَا الْفِعْلُ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِعَرَضٍ مِمَّا حَذَفَتْ مِنَ الْمَضْمَرِ وَالثَّقِيلَةُ . وَنَحْنُ ذَاكِرُو ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ - إِذَا أَرَدْتَ الثَّقِيلَةَ - : قَدْ عَلِمْتَ أَنْ لَا تَقُومُ ، تَرِيدُ : أَنْتَ لَا تَقُومُ . (لَا) عَرَضٌ . وَهِيَ - إِذَا أَرَدْتَ الْخَفِيفَةَ - غَيْرُ فَاصِلَةٍ بَيْنَ (أَنْ) وَالْفِعْلِ .

(١) الْمُنَاسِبُ : كَلَّمَكْ زَيْدٌ .

(٢) تَقْدِيمُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ٤٨ ، وَالْجُزْءِ الثَّانِي ص ٦ ، ٣٠ .

(٣) تَقْدِيمُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ص ٣١ .

فأما السين وسوف فلا يكون (أن) قبلهما إلا على التثقيب والإضمار ، لأنهما ليسنا كـ (لا) ،
ألا نرى أنك تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ، فيكون بمنزلة قولك : مررت برجل
قائم وقاعد في الإعراب ، وإن كان الأول منفيًا . وكذلك : كان عبد الله لا شجاعا ولا بطلا .
ولا تقع السين وسوف هذا الموضع ، فعلى هذا تقول : علمت أن سيقومون ، وأن سوف
يقومون . لا يكون إلا على ذلك (١) .

وللثقيلة أفعال ، وللخفيفة أفعال سواها ، وذلك مذكور على إثر هذا الباب إن شاء الله .
فإن أردت الثقيلة / مع الفعل الماضي - دخل من العوض (قَدْ) ، فقلت : قد علمت أن قَدْ
ذهب زيد ، أى : أنه قد ذهب زيد .

٣
٣

هذا باب

الأفعال [التي] لا تكون (أَنْ) معها إلا ثقيلة

والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة

والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة

أما ما كان من العلم فإن (أَنْ) لا تكون بعده إلا ثقيلة ؛ لأنه شيء قد ثبت واستقر ،
وذلك قولك : قد علمت أَنْ زيدا منطلق ، فإن خففت فعلى إرادة التثقيل والإضمار . تقول :
قد علمت أَنْ سيقوم زيد ، تريد : أنه سيقوم زيد . قال الله عز وجل : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ
مِنْكُمْ مَرَضًى) (١) ؛ لأنه شيء قد استقر .

ألا ترى أنه لا يصلح : علمت أَنْ يقوم زيد ؛ لأن (أَنْ) الخفيفة إنما تكون لما لم يثبت ؛
نحو : خفت أَنْ تقوم يا فتى ، وأرجو أَنْ تذهب إلى زيد ؛ لأنه شيء لم يستقر . فكل ما كان
من الرجاء والخوف فهذا مجازه .

فأما الأفعال / التي تشترك فيها الخفيفة والثقيلة فما كان من الظن (٢)

فأما وقوع الثقيلة فعلى أنه قد استقر في ظنك : كما استقر الأول في علمك . وذلك قولك :
ظننت أنك تقوم ، وحسبت أنك منطلق .

فإذا أدخلت على المحذوفة العوض قلت : حسبت أَنْ سيقومون ، وكذلك تقول : ظننت
أَنْ لا تقول خيرا ، تريد : أنك لا تقول خيرا .

وأما النصب فعلى أنه شيء لم يستقر ، فقد دخل في باب رجوت وخفت بهذا المعنى .
وهذه الآية تقرأ على وجهين : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) و (أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) (٣) ، فانتصب
ما بعد (لا) وهي عوض ؛ كما أوقعت الخفيفة الناصبة بعد (ظننت) بغير عوض . وذلك

(١) الزمل : ٢٠

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٤٩ ، والجزء الثاني ص ٣١ ، ٣٢ .

(٣) المائدة : ٧١ ، والقراءتان من السبعة . النشر ج ٢ ص ٢٥٥ نحيث النفع ص ٨٦ شرح

الشاطبية ص ١٩٠

هَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) (١) ، لَأَنَّ معناها معنى ما لم يستقر . وكذلك : (إِنَّ ظَنًّا أَنْ يُقِيمَا حُلُودَ اللَّهِ) (٢)

وزعم سيبويه / أَنَّهُ يجوز : خِفْتُ أَنْ لَا تَقُومَ يَا فَتَى ، إِذَا خَافَ شَيْئًا كَالْمُسْتَقِرِّ عِنْدَهُ ، وَهَذَا بَعِيدٌ (٣)

وَأَجَازُ أَنْ تَقُولَ : مَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ ، إِذَا لَمْ يُرِدْ عِلْمًا وَاقِعًا ، وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ جَارِيًا عَلَى بَابِ الْإِشَارَةِ ؛ أَيْ : أَرَى مِنَ الرَّأْيِ ؛ وَهَذَا فِي الْبُعْدِ كَالَّذِي ذَكَرْنَا قَبْلَهُ (٤)

وَجُمْلَةُ الْبَابِ تَدُورُ عَلَى مَا شَرَحْتُ لَكَ مِنَ التَّبْيِينِ وَالتَّوَقُّعِ .
فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ) (٥) فَإِنَّ الْوَجْهَ فِيهِ الرُّفْعُ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ؛ لِأَنَّهُ عِلْمٌ وَاقِعٌ .
وَالْوَجْهُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَفَنِّي عَرَائِكُهَا وَخَدَّدَ لَحْمَهَا أَنْ لَا تَذُوقُوا مَعَ الشَّكَاكِمِ عُودًا (٦)
الرُّفْعُ ، لِأَنَّهُ يَرِيدُ : إِنَّ الَّذِي أَفَنِّي عَرَائِكُهَا هَذَا . فَهَذَا عَلَى الْمِنْهَاجِ الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ .

(١) الْقِيَامَةُ : ٢٥ .

(٢) الْبَقَرَةُ : ٢٣٠ .

(٣) فِي سَيْبَوِيهِ ج ١ ص ٤٨٢ « وَلِذَلِكَ ضَمَفْتُ أَرْجُو أَنَّكَ تَفْعَلُ ، وَاطْمَعْتُ أَنَّكَ فَاعِلٌ ، وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ : أَخْشَى أَنْ لَا تَفْعَلَ يَرِيدُ أَنْ يُخْبِرَ أَنَّهُ يَخْشَى أَمْرًا قَدْ اسْتَقَرَّ عِنْدَهُ أَنَّهُ كَائِنٌ جَازٍ ، وَلَيْسَ وَجْهُ الْكَلَامِ » .

وَيَشْهَدُ لِسَيْبَوِيهِ قَوْلُ أَبِي مَحْجَنٍ :

وَلَا تَذْفُنْنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوقُهَا

(٤) فِي سَيْبَوِيهِ ج ١ ص ٤٨٢ « وَتَقُولُ : مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ ، وَمَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُ إِذَا لَمْ تَرُدْ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّكَ عَلِمْتَ شَيْئًا كَأَنَّا الْبَتَّةَ ، وَلَكِنَّكَ تَكَلَّمْتَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِشَارَةِ ، كَمَا تَقُولُ : أَرَى - مِنَ الرَّأْيِ - أَنْ تَقُومَ ، فَأَنْتَ لَا تُخْبِرُ أَنَّ قِيَامًا قَدْ ثَبَتَ كَأَنَّا ، أَوْ يَكُونُ فِيمَا تَسْتَقْبِلُ الْبَتَّةَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَوْ قَمْتُ ، فَلَوْ أَرَادَ غَيْرُ هَذَا الْمَعْنَى لَقَالَ : مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ سَيَقُومُونَ » .

(٥) طه : ٨٩ قَرَأَ أَبُو حَيَوَةَ بِنَصَبٍ يَرْجِعُ وَهِيَ مِنَ الشَّوَاذِ . شَوَاذُ ابْنِ خَالَوَيْهِ ص ٨٩ وَالْبَحْرُ ج ٦ ص ٢٦٩ .

(٦) التَّخْدِيدُ : هَزَالٌ وَنَقْصُ اللَّحْمِ . وَالْعَرَائِكُ : جَمْعُ عَرِيكَةٍ وَهِيَ السَّنَامُ ، وَالْقُوَّةُ وَالشَّدَّةُ . وَالْبَيْتُ لَجَرِيرٍ فِي وَصْفِ خَيْلٍ هَزَلَتْ وَرَوَايَتُهُ فِي الدِّيَوَانِ ص ١٧١ وَفِي اللِّسَانِ مَادَّةُ (خَدَدٌ) ؛

أَجْرَى فَلَا تَذُوقُهَا وَخَدَّدَ لَحْمَهَا أَنْ لَا يَذُوقَنَّ مَعَ الشَّكَاكِمِ عُودًا
وَلَا يَظْهَرُ لِي وَجْهٌ اخْتِيَارَ الْمَبْرَدِ الرُّفْعِ فِي الْبَيْتِ وَلَوْ نَصَبَ الْفِعْلَ لَكَانَتْ (أَنْ) خَفِيفَةً نَاصِبَةً وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ فَاعِلٌ لِأَحَدِ الْفَعْلِيَيْنِ الْمُتَنَازِعِينَ وَالتَّقْدِيرُ : عِلْمُ الذَّوْقِ .

هذا باب

$\frac{3}{6}$

ما لحِقْتَه / (إِنْ) و (أَنْ) الخفيفتان

في الدعاء وما جرى مجراه .

تقول : أَمَا إِنْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ، وَإِنْ شِئْتَ : أَمَا أَنْ ، عَلَى مَا فَسَّرْتَ لَكَ فِي (أَمَا) أَنَّهَا تَقَعُ لِلتَّنْبِيهِ ، وَتَقَعُ فِي مَعْنَى قَوْلِكَ : حَقًّا ؛ فَالْتَقْدِيرُ : أَمَا إِنَّهُ ، وَأَمَا أَنَّهُ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ^(١) فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ جَازَ الْإِضْمَارَ وَالْحَذْفَ بِغَيْرِ عَوَظٍ ؟

فإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّكَ لَا تَنْصِلُ إِلَى (قَدْ) ؛ لِأَنَّكَ دَاعٍ ، وَلَسْتَ مُخْبِرًا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِضْمَارَ قَدْ دَخَلَ فِي الْمَكْسُورَةِ لِهَذَا الْمَعْنَى ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ .

وَتَقُولُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى هَذَا الْبِنَهِاجِ : أَمَا أَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ ، تَرِيدُ : أَمَا أَنَّهُ ، وَإِنْ شِئْتَ : أَمَا إِنْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَدْخَلْتَ السِّينَ أَوْ سَوَّفَ لَتَغْيَّرَ الْمَعْنَى ، وَكُنْتَ مُخْبِرًا ، وَلَوْ أَدْخَلْتَ (لَا) لَا نَقْلِبَ الْمَعْنَى ، وَصَرْتَ دَاعِيًا عَلَيْهِ ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ بِغَيْرِ عَوَظٍ .

$\frac{3}{7}$

وَلَمَّا كَانَتْ الْمَكْسُورَةُ / تُحَذَفُ بِتَثْقِيلِهَا مَعَ الضَّمِيرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِيُؤْصَلَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى ، وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ فِيهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ غَيْرَ هَذَا الْمَوْضِعِ - كَانَتْ الْمَفْتُوحَةُ أَوَّلَى ^(٢) ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِيهَا مَعَ الْعَوَظِ .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا فَمَعْنَاهُ : أَنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؛ وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى عَوَظٍ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

فِي فِتْنَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ ^(٣)

(١) عرض لفتح هزة ان وكسرها بعد اما في الجزء الثاني ص ٣٥٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « ومن ذلك (والخامسة ان غضب » بفتح الضاد وضم الباء « الله عليها) فكانه قال : انه غضب الله عليها . لا تخففها في الكلام ابدا وبعدها الاسماء الا وانت تريد الثقيلة مضرا فيها الاسم .. » .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف اسم (ان) المخففة في هذه المواضع : ج ١ ص ٢٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ج ٢ ص ١٢٣ .

وإنما امتنع الفعل أن يقع بعدها بغير عوض ، لأنَّ الفعل لم يكن ليَقَعَ بعدها لو ثَقُلَتْ ، وأَعْمِلْتُ كما يكون الاسم . فلم يكونوا ليجمعوا عليها الحَذْفَ بغير عوض ، وأن يوقعوا بعدها ما لانتفع عليه لو ثَقُلَتْ ، وأَعْمِلْتُ ، لأنَّها بمنزلة الفعل ، ولا يقع فِعْلٌ على فِعْلٍ .

= و (هالك) خبر مقدم ، و (كل) مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل رفع خبر (ان المخففة) والمصدر المؤول سد مسد مفعولى (علموا) .

وكسيوف : صفة لفتية وكذلك جملة (قد علموا) .
يريد أنهم كالسيوف فى المضاء والعزم أو فى صباحة الوجوه تبرق كالسيوف ، وخص سيوف الهند لحسن صقاتها .
ويحفى من الحفاء : وهو المشى بلا نعل ولا خف ، وأراد به الفقير .

وينتعل : يلبس النعل وأراد به الفنى . يريد : قد علم هؤلاء الفتيان أن الموت يعم غنيهم وفقيرهم ، فهم يبادرون الى اللذات قبل أن يحول الموت بينها وبينهم .
والبيت من قصيدة مشهورة للأعشى ورواية الديوان ص ٥٩ :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل

وقال السيرافى : المصراع « أن هالك كل من يحفى ، وينتعل » مصنوع ، والثابت المروى : أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل . قال : والشاهد فى كلتا الروايتين واحد لأنه فى اضممار الهاء فى (أن) .

وقال ابن المستوفى : والذى ذكره السيرافى صحيح ، ولا شك أن النحويين غيروا ليقع الاسم بعد (أن) المخففة مرفوعا وحكمه أن يقع بعد أن المنقلة منصوبا ، فلما تغير اللفظ تغير الحكم .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٥٤٧ - ٥٥٠ والعينى ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٩٣ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢ .

وأقول : دعوى أن النحويين غيروا البيت ليكون شاهدا على وقوع الجملة الاسمية بعد (أن) المخففة ليست بمقبولة اذ وقوع الجملة الاسمية بعد أن المخففة جاء فى قوله تعالى : (وآخر دعواهم أن الحمد لله) وفى قوله : (وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه) وفى آيات أخرى .

هذا باب

النونين : الثقيلة والخفيفة

ومعرفة مواقعها (١) من الأفعال

/ إعلم أنهما لا تدخلان من الأفعال إلا على ما لم يجب ، ولا يكون من ذلك إلا في الفعل $\frac{3}{8}$ الذى يؤكد ليَقْع . وذلك ما لم يكن خبراً فيما ضارع القسم .
فأما القسم فإجداهما فيه واجبة لامحالة .
وأما ما ضارعه فأنت فيه مخير .

وذلك قولك فى القسم : والله لأَقُومَنَّ ، وحقَّ زيد لأَمُضِينَ ، فيلحق النون إما خفيفة وإما ثقيلة ، لا يكون القسم إلا كذلك . وقد شرحنا ذلك فى باب القسم (٢) : لِمَ كانت فيه واجبة ؟
وأما الثقيلة فكقولها عزَّ وجلَّ : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ) .
وأما الخفيفة فعلى (٣) قراءة من قرأ : (وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ) (٤) ، وكقولها : (كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَنْسِفَنَّ بِالْناصِيَةِ) (٥) ، وقال الشاعر :

* وفى ذِمَّتِي لَئِنْ فَعَلْتَ لَيَفْعَلَنَّ (٦) *

-
- (١) كذا فى الأصل والأنسب : مواقعهما .
(٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣٢٣ .
(٣) فى الأصل : فقوله فعلى قراءة .
(٤) يوسف : ٢٢ وتشديد نون «ليكونن» قراءة شاذة ، وتخفيفها متفق عليه فى العشرة (انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٠٦) .
العلق : ١٥ - وقرئ فى الشواذ بالنون الشديدة (شواذ ابن خالويه ص ١٧٦) .
(٦) صدره كما فى سيبويه ج ٢ ص ١٥١ :

* تُساوِرُ سَوَّارًا إِلَى المَجْدِ والعُلَا *

تساور ، أى : ترفع نفسك على سوار ، وتغالبه فى المفاخرة .
و (فى ذمى) خير لمبتدأ محذوف وجوبا ، لأن الخبر أشعر بالقسم .
والبيت لليلى الاخيلية من قصيدة فى هجاء النابغة الجعدي وقد كانت بينها وبين سوار ابن أوفى القشيري مودة وهجاؤها للنابغة الجعدي مشهور وانظر العينى ج ١ ص ٥٦٩ - ٥٧٠ .

فمن مواضعها (١): الأمر ، والنهى ، لأنَّهُمَا غير واجبين . وذلك قولك - إذا لم تأت بهما - :
 اضرب ، ولا تضرب ، فإذا أتيت بها قلت / : اضربن زيدا ، ولا تضربن زيدا ، وإن شئت ثقلت
 النون ، وإن شئت خففتها - وهى - إذا خففت - وكدة ، وإذا ثقلت فهى أشد توكيدا ،
 وإن شئت لم تأت بها (٢) فقلت : اضرب ، ولا تضرب . قال الله عز وجل : (وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكْ غَدًا) (٣) ، وقال : (وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (٤) ، وقال :
 (فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (٥) .

وقال الشاعر فى الخفيفة :

فِيَاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَقْصِدَا (٦)

(١) كذا فى الأصل ، والأنسب (مواضعهما) .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ « فاما الامر والنهى فان شئت ادخلت فيه النون ، وان شئت لم تدخل ، لانه ليس فيهما ما فى ذا » .

(٣) الكهف : ٢٣ .

(٤) يونس : ٨٩ .

(٥) البقرة : ١٣٢ .

(٦) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ وروايته هناك :

فِيَاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

ورويته فى ديوان الأعشى ص ١٣٧ :

فَيَاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَقْصِدَا

وذا النصب المنسوب لا تنسكنه ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

الفصد : شق الجلد لاستخراج الدم .

وقول الأعشى : والله فاعبدا تقدم فيه معمول الفعل المؤكد بالنون . وقد ذكر الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١١٦ ، ١٥٣ أن الفعل المؤكد بالنون لا يجوز تقديم معموله عليه ، فان كان ذلك متققا عليه كان قبول الأعشى ضرورة شعرية أو تكون فى الكلام (اما مقدرة كما قالوا فى قوله تعالى (وربك فاعبد) . وانظر الصبان ج ١ ص ٩٤ والعينى ج ٤ ص ٣٤٠ - ٣٤١ ومعجم المقاييس ج ٤ ص ٥٠٧ . وفى الروض الأنف ج ١ ص ٢٣٧ « وقوله : والله فاعبدا ، وقف على النون الخفيفة بالالف » . وقد قيل فى مثل هذا : أنه لم يرد النون الخفيفة وإنما خاطب الواحد بخطاب الاثنين .. » .

وقال الآخر :

فَأَنْزَلْنٰ سَكِينَةً عَلَيْنَا (١) .

والطلب يَجْرَى مجرَى الأمر والنهى ، وقد مضى القول فى هذا .

ومن مواضعهما : الاستفهام ؛ لأنه غير واجب . وذلك قولك : هل تضربنّ زيدا ، وهل يقومنّ

زيد يا فتى .

وتدخل الخفيفة كما دخلت الثقيلة ؛ لأنهما فى التوكيد على ما ذكرت لك (٢)

ومن مواضعها : الجزاء إذا لحقت (ما) زائدة فى حرف الجزاء ؛ لأنها تكون / كاللام التى تلحق فى القسم فى قولك : لأفعلن (٣) ، وذلك قولك : إِمَّا تَأْتِيَنِيَّ آتِكَ ، وَمَنَّى مَا تَقَعَدُنَّ أَقْعَدُ .

(١) . استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة ، ونسبه الى كعب ابن مالك ، وقال الأعمش : أو لعبد الله بن رواحة .

وفى صحيح البخارى (غزوة خيبر ج ٥ ص ١٣٠-١٣١) : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر ، فسرنا ليلًا ، فقال رجل من القوم لعامر (عامر بن الاكوع) يا عامر ، الا تسمعن من هنيهاتك ، وكان عامر رجلا شاعرا ، فنزل يحدو بالقوم يقول :

لَا هُمْ لَوْلَا أَنْتَ مَا افْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَاغْفِرْ فِدَاءَ لَكَ مَا اتَّقَيْنَا وَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَأَقَيْنَا
وَأَلْقَيْنُ سَكِينَةً عَلَيْنَا

وانظر هذا الرجز فى سيرة ابن هشام وفى الروض الأنف ج ٢ ص ٢٣٥-٢٣٦ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥١ « ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التى تكون بعد حروف الاستفهام ، وذلك لأنك تريد : أعلمنى إذا استفهمت . وهى أفعال غير واجبة ، فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهى ، فان شئت افحمت النون ، وان شئت تركت ، كما فعلت ذلك فى الأمر والنهى .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ « ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد ، وذلك لأنهم شبهوا (ما) باللام التى فى لتفعلن لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره ، كما ألزموا هذه اللام ، وان شئت لم تقم النون ، كما أنك ان شئت لم تجيء بهاء فاما اللام فهى لازمة فى اليمين فشبهوا (ما) هذه اذ جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التى جاءت لاثبات النون . فمن ذلك قولك : اما تأتيني آتك ، وإيهم ما يقولن ذلك تجزه ، وتصديق ذلك قوله عز وجل (واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك) وقال عز وجل (فاما ترين من البشر أحدا) .

ظاهر كلام المبرد هنا انه موافق لسيبويه فى أن التوكيد بعد اما غير واجب فلم يختلف معه وردد تعليقه ويتضح ذلك أيضا بالرجوع الى كلامه فى الكامل فقد قال فى ج ٣ ص ١٥٦ -

١٥٧ :

فمن ذلك قول الله عز وجل : (فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) ، وقال : (وَإِنَّمَا تَعْرِضْنَ عَنْهُمْ) .
فإن كان الجزاء بغير (ما) فَبُح دُخُولُهَا فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ يَجِبُ آخِرُهُ بِوُجُوبِ أَوَّلِهِ . وَإِنَّمَا
يجوز دخولها الجزاء بغير (ما) في الشعر للضرورة ؛ كما يجوز ذلك في الخبر (١)
فمن ذلك قوله :

مَنْ تَشَقَّقْنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبٍ أَبَدًا ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي (٢)

= « ولكن (ما) لا تكون لازمة ولكن تكون زائدة في (ان) التي هي للجزاء كما تزداد في
سائر الكلام ، نحو : أين تكن أكن ، وأينما تكن أكن ، وكذلك : متى تأتني آتك ، ومتى ما تأتني
آتك ، فقول : إن تأتني آتك وأما تأتني آتك ، تلثم النون في الميم ، لاجتماعهما في الغنة ،
كما قال امرؤ القيس :

فَلَمَّا تَرَيْتَنِي لَا أَغْمُضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكْبُ فَأَنْعَسَا

وفي القرآن (فَمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) وقال (وأما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك
ترجوها) .

فقوله في الكامل : وأما تأتني آتك وكذلك في المقتضب ص ٢٩ من هذا الجزء
واستشهاده بشعر امرئ القيس الخالي من التوكيد بعد (اما) صريح في أنه لا يرى وجوب
توكيد المضارع بعد (ان) المدغمة في (ما) الزائدة .

ويشهد لذلك أيضا قوله في ص ١٢ من الأصل : « لأن الأفعال أنت في ادخال النون عليها
مخير إلا ما وقع منها في المستقبل في القسم »

وقوله في الجزء الثاني ص ٣٣٣ : (هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال وما بال النون
في كل ما دخلت عليه يجوز حذفها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز
حذفها ...) .

وقال في ص ١٢ من هذا الجزء : « لأن الأفعال أنت في ادخال النون عليها مخير

وقال في ص ٢٩ من هذا الجزء ، أما تأتني آتك ، وأما تقم أقم معك .

وقال في ص ٢٣٥ ، أما تأتني آتك ، وأما تقم أقم معك .

وأبو حيان في البحر المحيط والسيوطي في الهمع ينسبان إلى المبرد أنه يرى وجوب
توكيد المضارع هنا . قال في الهمع ج ٢ ص ٧٨ : « وتدخل كثيرا ، وقيل لزوما المضارع التالي
(اما) الشرطية نحو : (فاما نذهب بك) (وأما ينزفك) ولم يقع في القرآن إلا مؤكدا بالنون ،
ومن ثم قال المبرد والزجاج : أنها لازمة لا يجوز حذفها إلا في الضرورة كقوله :

إِنَّمَا تَرَى رَأْسِي تَغْيِرُ لَوْنُهُ

ولكثر حذفها في الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام . وكذلك نسب

إليه أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٤٧٧ . (فاما ترين) مريم : ٣٦ ، (وأما تعرضن) :
الاسراء : ٢٨ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ ، ١٥٣ . وقيل تدخل النون بغير (ما) في الجزاء ، وذلك قليل
في الشعر شبهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب . وهذا لا يجوز إلا في اضطرار .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ . على توكيد فعل الشرط في الضرورة لأن أداة
الشرط ليس معها (ما) .

فهذا يجوز ، كما قال في الخبر :

رُبَمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنِ ثَوْبِي شِمَالَاتُ (١)

ومن أمثال العرب : «بَعَيْنِ مَا أَرَيْنَكَ (٢)» و«بِأَلْمِ مَا تُحَنِّنُهُ (٣)» . فَإِنَّمَا أَذْخَلَ النُّونَ مِنْ أَجْلِ (مَا) الزائدة كاللام كما ذكرت لك .

يقال ثقفت الرجل في الحرب : أدركته ، وثقفته : ظفرت به ، وثقفته : أخذته . ثقفت الحديث : فهمته ، والجميع من باب فرح ، وآثب : راجع . أى من تظفر به من باهلة ، لا تدعه يرجع الى اهله سالما .

وروى من تثقفن منا بالناء ، من يتقفوا منا ولا تناسب هاتان الروايتان ما بعدهما ، ولا المقام .

والبيت أحد أبيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان وانظر الخزائنة ج ٤ ص ٥٦٥-٥٦٦ والعيني ج ٤ ص ٣٣٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ على توكيد المضارع للضرورة ثم قال : وزعم يونس : أنهم يقولون : ربما تقولن ذلك وكثر ما تقولن ذلك .. » .

أوفيت على الشيء : أشرفت عليه ، و (فى) بمعنى على : ويجوز أن تكون بمعناها على تقدير أوفيت على مكان عال فى جبل ، وقال ابن الأعرابي : يقال : أوفيت رأس الجبل . قال ابن يسمون : فعلى هذا فى البيت حذف مفعول تقديره : ربما أوفيت مرقبة أو شرفا فى رأس علم . والعلم : الجبل . والشمال بالفتح ويجوز الكسر بقلة وهى الريح التى تهب من ناحية القطب وفيها لغات ..

وجملة (ترفعن ثوبى شمالات) حال من تاء أوفيت ، أو صفة لعلم والعائد محذوف أى فيه .

وتشير هذه الجملة الى أن قميصه لا يلصق بجلده لخمسه ، وهذا مدح عندهم . واستشهد بالبيت الفارسي فى الإيضاح على وقوع الماضى بعد (رب) المكفوفة بما فقال : رب موضوعه للاخبار عما مضى وهذا موضع التكرير به أولى من التقليل ، لانه المناسب للمدح ، وقال شارح الإيضاح : يحتمل بقاء (رب) على معناها من التقليل ، لان جذيمة ملك جليل لا يحتاج مثله الى أن يتبدل فى الطلائع لكنه قد يطرا على الملوك خلاف العادة ، فيفخرون بما ظهر منهم عند ذلك من الصبر والجلادة .

وروى البيت فى الأغاني : ترفع اثوابى شمالات .

والبيت لجذيمة الأبرش من أبيات يصف فيها سرية أسرى بها أو انقطاعا عرض له من جيشه فى بعض مغازيه ، فكان ربيثة لهم ، ولم يكل ذلك الى أحد أخذا بالحزم .

وانظر الخزائنة ج ٤ ص ٥٦٧-٥٦٨ والمسنى ج ١ ص ١١٩-١٢٠ ، ج ٢ ص ٩ والسيوطى ص ١٣٤-١٣٥ وإمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٤٣ والعيني ج ٣ ص ٣٤٤ والتمام ص ٢١٠ .

(٢) فى مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ١٠٠ « أى اعمل كائن أنظر اليك » يضرب فى الحث على ترك البطء .

و (ما) صلة دخلت للتوكيد ولاجلها دخلت النون فى الفعل » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ « وإنما كان ترك النون فى هذا أجود لان (ما) و (رب)

= بمنزلة حرف واحد ، نحو : قد وسوف و (ما) وحيث بمنزلة أين واللام ليست مع المقسم
به بمنزلة حرف واحد وليست كالتى فى (بالم ما تختننه) ، لأنها ليست مع ما قبلها بمنزلة
حرف واحد .

وفى مجمع الامثال ج ١ ص ١٠٧ « بالم ما تختنن ، أى : لا يكون الختان إلا بالم
ومعناه : أنه لا يدرك الخير ولا يفعل المعروف الا باحتمال مشقة ويروى بالم ما تختننه . وهذه
على خطاب المرأة والهاء للسكت ودخلت النون فى الروايتين لدخول (ما) » .

هذا باب

الوقوف على النونين :

الخفيفة والثقيلة

٣
١١ أعلم أنك إذا وقفت على الثقيلة كان الوقف عليها / كالوقف على غيرها من الحروف المبنيّة على الحركة . فإن شئت كان وقفها كوصلها ، وإن شئت ألحقتها ببيان الحركة ، كما تقول : ارمه ، واغزه ، واخشه . فهذا وجهها .

وإن شئت قلت على قولك : ارم ، اغز ، اخش ، فقلت : اضربن ، وارمين ، وقولن . فهذا أمر الثقيلة .

فأما الخفيفة فإنها في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم . فإذا كان ما قبلها مفتوحا أبدلت منها الألف ، وذلك قولك : اضربن زيدا . فإذا وقفت : قلت : اضربا ، وكذلك : والله ليضربن زيدا . فإن وقفت قلت : لتضربا (١) ، كما قال : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) .

فإذا كان ما قبلها مضموما أو مكسورا ، كان الوقف بغير نون ولا بدل منها ؛ لأنك تقول في الأسماء في النصب : رأيت زيدا ، فتبدل من التنوين ألفا ، وتقول في الرفع : هذا زيد ، وفي الخفض : مررت بزيد ، فلا يكون الوقف كالوصل .

٣
١٢ وكذلك هذه الأفعال (٢) ، تقول للجماعة - إذا أردت النون الخفيفة - اضربن زيدا / ، فإن وقفت قلت : اضربوا ، واضربن زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : اضربي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤-١٥٥ « أعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ، ثم وقفت جعلت مكانها ألفا ، كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفه حين وقفت ، وذلك لأن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد ، وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة ، كما أن التنوين ساكن ، وهي علامة توكيد ، كما أن التنوين علامة التمكن ، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥ « وإذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددت النون التي تثبت في الرفع ، وذلك قولك - وانت تريد الخفيفة - : هل تضربين ، وهل تضربون ، وهل تضربان .. » .

وفي نسخة أخرى^(١) : وكذلك هذه الأفعال . تقول : والله لتضربن زيدا فإن وقفت قلت : لتضربون ، وتقول : هل تضربن زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : هل تضربين فهذا نظير ما ذكرت لك . ولا فصل بين النون الخفيفة في الأفعال وبين التنوين في الأسماء ، إلا أن النون تُحذف إذا لقيها ساكن ، والتنوين يُحرك لالتقاء الساكنين .

وقد يجوز حذفه في الشعر وفي ضعف من الكلام ، فنقول - إذا أردت النون الخفيفة - : اضرب الرجل . حذفت النون لالتقاء الساكنين ، فهذا أمرها . وإنما حذفت وخالفت التنوين ؛ لأن ما يلحق الأفعال أضعف مما يلحق الأسماء ؛ لأن الأفعال أنت في إدخال النون عليها مخير ، إلّا ما وقع منها في المستقبل في القسم ، والأسماء كل ما ينصرف منها فالنون التي تسمى التنوين لازمة فيه ، والأسماء هي الأول ، والأفعال فروع ودواخل عليها .

وإذا وقفت / على النون الخفيفة في فعل لجميع مرتفع - حذفت النون .

٣
١٣

هذا باب

تغيير الأفعال للنونين :

الخفيفة : والثقيلة

إِعلم أَنَّ الأفعال - مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة - فَإِنَّهَا تُبْنَى مع دخول النون على الفتحة ؛ وذلك أَنَّهَا والنونَ كشئ واحد ، فُبْنِيَتْ مع النون بناءً خمسة عشر . ولم تُسَكَّنْ لعلتين :

إحداهما : أَنَّ النون الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان : الأولى منهما ساكنة ، فلو أَسَكَنْت ما قبلها لجمعت بين ساكنين .

والعلة الأخرى : أَنَّكَ حَرَكْتَهَا ؛ لتجعلها مع النون كالشئ الذى يُضَمُّ إليه غيره ، فيُجْعَلان شيئاً واحداً ؛ نحو : بَيَّتَ بَيَّتَ ، وخمسة عشر .

وإنما اختاروا الفتحة ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ الحركات (١) . وذلك قولك للرجل : هل تضربن زيدا ؟ والله لتضربن زيدا . فالعلان مرفوعان .

وتقول فى الموقوف ، والمجزوم : اضربن زيدا ، ولا تضربن عمرا ، وإِما تغزون زيدا أغزود . كما / قال عز وجل : (وَإِما تُعْرِضُنَّ عَنْهُمْ ابْتَغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ) (٢) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٣-١٥٤ « اعلم ان فعل الواحد اذا كان مجزوما ، فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الحرف الذى أسكنت للجزم ، لان الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان : الاولى منهما ساكنة ، والحركة فتحة . لم يكرروا ، فيلتبس المذكر بال مؤنث ، ولم يضموا ، فيلتبس الواحد بالجمع . وذلك قولك : اعلمن ذلك ، واكرمن زيدا ، واما تكرمته اكرمه .

واذا كان فعل الواحد مرفوعا ، ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا ، لئلا يلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : هل تفعلن ذاك ، وهل تخرجن يا زيد .

وانظر تعليل ذلك ايضا فى امالى الشجرى ج ٢ ص ١٩٨ وابن يعيش ج ٩ ص ٣٧ ، وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٧٦ والاشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الاسراء : ٢٨ .

فإذا ثنيت ، أو جمعت ، أو خاطبت مؤنثاً فإن نظير الفتح في الواحد حذف النون (١) مما ذكرت

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً ، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين ، لاجتماع النونات ، ولم تحذف الالف ، لسكون النون ، لان الالف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو أذهبت لم يعلم أنك تريد الاثنين ، ولم تكن الخفيفة ههنا ، لانها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الالف ، ولا يجوز حذف الالف فيلن بالواحد .

وإذا كان فعل الجمع مرفوعاً ، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك قولك : لتفعلن ذلك ولتذهبن ، لانه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقلاً . وأعلم أن الخفيفة والثقيلة اذا جاءت بعد علامة أضمار تسقط . .

وكذلك قولك للمرأة : اضربن زيدا ، واكرمن عمراً ، تحذف الياء لما ذكرت لك ، ولتضربن زيدا ولتكرمن عمراً . . .

ومن ذلك قولهم للجميع : اضربن زيدا ، واكرمن عمراً ، ولتكرمن بشراً . . .

نقد المبرد كلام سيبويه السابق بقوله :

قال محمد : « وهذا اعتلال فاسد ، لان الجمع بين نونين في تضربوننى وثلاث نونات في قولهم : اننى - غير مستنكر ، ولكن القبول في هذا أنهم بنوا الفعل (في الاصل الاسم) المذكور مع النون على الفتح فقالوا : هل تخشين زيدا ، واضربن زيدا وسقوط النون من الجمع والمؤنث نظير الفتحة في الواحد ، كما كان ذلك في نصبها ، فهذا القياس ، وهو قول أبى عثمان»

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : « أقول سيبويه : أنهم كرهوا اجتماع النونين - كلام صحيح ، من أجل أن تضعيف الحرف وتكريره ثقيل على اللسان .

وزعم الخليل - رحمه الله - أن اللسان اذا انتقل من حرف الى غيره فهو سهل كسهولة الرجل اذا انتقلت من موضع الى سواه ، فاذا نطق اللسان بعرف ثم رجع اليه كان كمشى المقيد .

وهذا اعتلال يستدل على صحته بما يجرى في طباعنا من استثقال ما استثقلت العرب ، وهذا النحو من العلل صحيح لا يدفع ، لان وجودنا اياه في انفسنا شاهد عدل على ما ادعى . . . والبراد غير مخالف لنا في هذا الاصل الذى قدمناه لبنى الكلام عليه .

ومن الدلالة على صحته ما قاله سيبويه من كراهة اجتماع النونات قولهم في الامر لجماعة النساء : اضربن ، وأدخلت الالف ، لتفصل بين النونين : الاولى والمدغمة التى للتوكيد .

وليس قولنا : أنهم يستثقلون التضعيف . . . أنهم لا يقدرون على التكلم به ، فيكون ما عارض به البراد من قولهم : اننى ويضربوننى ، ولكن الاستثقال صحيح ، وقد يتحملونه في مواضع من الكلام لمعان تعرض فيه ، فلا يجوز غيره ، واقد يدعونه في مواضع لا يجيزونه البتة وفى مواضع يجيزون الوجهين : التضعيف ، والترك .

فمما الزموه الادغام كراهية التضعيف قولهم في الفعل : رد وما اشبهه ، ولا يقولون :

ردد الا ان يسكن الحرف الآخر .

لك . نقول للمرأة : هل تضربين زيدا ؟ ولا تضربين عمرا ؛ فتكون النون محذوفة التي كانت في تضربين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : لن تضرب يا فتى ، قلت للمرأة - إذا خاطبتها - : لن تضربي ،

= ومما ضاعفوه ، ولم يدغموه قولهم في الاسم : سرر ، وظلل .

ولم يكن تحملهم للثقل في مثل هذا لما ذهبوا اليه في الاسم والفعل بمبطل ثقله ، ولا بمانع لنا أن نعتل به في رد فنقول : انهم ادغموه استثقالا للتضعيف ، كما أن قولهم : اننى ، ويضربونى لا يجب أن يكون مانعا لنا من أن نقول : انهم استثقلوا اجتماع النونات في موضع آخر من الكلام ، إذ ليس كل مستثقل متروكا البتة في جميع المواضع .

والنون التي تدخل للتوكيد - فهي وإن كانت زائدة في حروف الكلمة ، وليست بمنزلة شيء منفصل كالنون ، والياء التي هي كناية المفعول في قولك : اننى ، ويضربونى ، لأنك قد أتيت بالظاهر كقولك : أن زيدا فاعل ، وبكناية ليست فيها نون كقولك : انه ، وأنها - فليست هذه النون بحرف مزيد في الكلمة ، ولا يغير لها آخر الفعل ، كما يغير لنون التوكيد ، ويبنى معها ، ومع هذا فقد تلزم نون التوكيد الفعل في بعض المواضع في مثل قوله : والله ليفعلن ، فكان الحرف مع ما يبنى من الفعل ، ويغير له آخره ، ويصير كأحد حروفه ، ويلزم في بعض مواضعه أولى . ومع هذا كله فقد حذفوا النون من اننى فقالوا : انى وقرأ بعضهم (اتحاجونى) فإذا حذفوا هذه النون استثقلا مع ما وصفنا من أنها لا تلزم ، وليست مبنية مع الفعل [كان الحذف لنون التوكيد أولى] لتغييرهم آخر الفعل لها .

والعلة التي أتت بها للاستثقال بالنونات علة قاطعة على أصل متفق عليه تشهد فطرة الانسان (في الأصل : اللسان) بضعته ، والعلة التي أتت بها المازنى خليقة حسنة غير ناقضة للآخرى .

وقد يكون للمسألة علتان ، وعلل ، وليس ما كان خليقا من العلل لأنه أشبه بعض كلامهم ، فاستحسن لذلك ، وظن أنه مرادهم ، إذ لم يوجد أقرب منه ، ولا أشبه مثل ما قامت الدلالة على أنه مقصدها وإرادتها .

وإذا عدنا في الشيء هذا النوع من الاعتلال : اعنى ما علمت علته من الاستدلال رجعا الى باب الاستحسان .

وانما أثر محمد هذا الطريق ، واستحسنه ، لأنه طريق يتبين فيه لطف الصانع ، وحسن حيلته ، وتشبيهه لأنه عدم الدلالة ، فاحتاج الى المائلة ، والمقارنة .

والمعنى الذي حكاه عن المازنى أنه قال : لما كان آخر فعل الواحد مع نون التوكيد مفتوحا كقولك : هل تفعلن ، وضارع هذا المنصوب إذا قلت : لن يفعلن ، فحذفت النون في التثنية والجمع مما فيه النون ، كما حذفت في تثنية المنصوب وجمعه ، فقالوا : هل تفعلن فحذفوا نون الجميع ، كما حذفوا من قولك : لم تفعلوا .

وفى هذه المسألة علة في حذف النون هي أحسن مما حكاه محمد عن المازنى مستخرجة من قول سيبويه ، منتزعة من مذهبه ، وذلك أنه زعم في الرسالة التي صدر بها كتابه أن العرب فعلت بلام (يفعلن) كما فعلت بلام (فعل) في البناء على السكون في قولك : فعلن ، ويفعلن ، وعلى الفتح في قولك : فعل ، ويفعلن . فإذا كانت مع نون التوكيد مبنية على الفتح فضارعها الفعل الماضي - وجب حذف النون في التثنية والجمع ، لأنها إنما تدخل الاعراب ، فإذا نثيت في واحدها زال الاعراب من تثنيتهما ومن جمعهما ، كما لم يدخلوا النون في ضربا ، وضربوا وفى قولهم في الامر : اضربا ، واضربوا ، لأن فصل الواحد مبنى على الوقف . وكل موضع بنيت فيه الفعل ، فانك تحذف النون من تثنيته ومن جمعه .

وكذلك لن تضربا ، ولن تضربوا للإثنين والجماعة . فحذف النون نظير الفتحة في الواحد ، وذهبت الياء في قولك : اضربن زيدا لا لتقاء الساكنين . وكذلك تذهب الواو في الجماعة إذا قلت : اضربن زيدا ، وهل تخرجن إلى زيد ، فهذا نظير ما ذكرت لك .

فإن كان قبل الواو والياء فتحة ، لم تحذفهما لالتقاء الساكنين ، وحركتا ، لأنه إنما تحذف الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ، لأنهما إذا كانتا كذلك كانتا حرفي لين كالآلف . ألا ترى أنك تقول : ارم الرجل ، وارموا الرجل ، فتحذف لالتقاء الساكنين .

/وتقول : اخشوا الرجل ، واخشى الرجل ، فتحرك ، ولا تحذف ، لأنها بمنزلة الحروف التي هي غير معتلة^(١) . ومع ذلك فإنك لو حذف ما قبله الفتحة لالتقاء الساكنين ، لخرج اللفظ إلى لفظ الواحد المذكور ، وذهبت علامة التانيث وعلامة الجمع ، فكنت تقول : اخش الرجل .

فتقول على هذا للجماعة : اخشون الرجل ، وللمرأة : اخشين زيدا . وكل ما جرى مما قبله مفتوح فهذه سبيله^(٢) .

= فهذا الاستخراج على مذهبه وهو أصح مما أتى به الراد ، لأنه شبه هو المبني بالمعرب وهذا إنما حمل المبني على المبني ، فحمله على نظيره أولى .
انظر الانتصار ص ٢٨٠-٢٨٥ .

(١) القاعدة العامة في التخلص من اجتماع الساكنين هي :
إذا اجتمع ساكنان والأول حرف مد حذف الساكن الأول لاجتماع الساكنين .
وإذا اجتمع ساكنان والأول غير حرف مد حرك الساكن الأول لاجتماع الساكنين .
وحرف المد هو حرف العلة الساكن الواقع بعد حركة مجانسة : الألف لا تكون إلا حرف مد ، والواو تكون حرف مد إذا وقعت ساكنة بعد ضمة ، والياء تكون حرف مد : إذا وقعت ساكنة بعد كسرة .

ولذلك حركت الواو في نحو : اخشوا الله ، واخشون ، وحركت الياء في نحو : اخشي الله ، واخشين .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « فإذا جاءت بعد علامة مضمرة تتحرك للالف الخفيفة أو للالف واللام حركت لهما ، وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام ، لأن علة حركتها هنا هي العلة التي ذكرتها ثم ، والعلة لتقاء الساكنين وذلك قولك : أرضون زيدا ، تريد الجميع ، واخشون زيدا ، واخشين زيدا ، وأرضين زيدا ، فصار التحريك هو التحريك الذي يكون إذا جاءت الألف واللام أو الألف الخفيفة » .

هذا باب

فِعْلُ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ النِّسَاءِ

فِي النُّونِ الثَّقِيلَةِ وَامْتِنَاعِهَا مِنَ النُّونِ الْخَفِيفَةِ

اعلم أنَّك إذا أمرت الاثنين ، وأردت النون الثقيلة قلت : اضربان زيدا . تكسر النون لأنها بعد ألف ، فهي كنون الاثنين ، والنون الساكنة المدغمة فيها ليس بحاجة حصين لسكونها . وكذلك : والله لتضربان زيدا ، وجميع ما تصرفت فيه ، فهذا سبيلها في الاثنين . قال الله عز وجل : (وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (١) .

فإذا أوقعتهما في جَمْعِ النساء قلت : / (٢) اضربان زيدا . زدت ألفا ؛ لاجتماع النونات ، ففصلت بها بينهما ، كما زدت في قول من قال : آأنت فعلت ذاك ، فتجعلها بين الهمزتين ؛ إذ كان التقاؤهما مكروهاً ، وكذلك : لتضربان زيدا ، وكسرت هذه النون بعد هذه الألف ؛ لأنها أشبهت ألف الاثنين . تفعل بالنون بعدها ما تفعل بها بعد ألف التثنية ، فلا تحذف ؛ لأنها علامة ، ولأنك كنت إن حذفتها لا تفرق بين الاثنين والواحد .

وأما الألف التي أدخلتها للفصل بين النونات فلم تكن لتحذفها (٣) ؛ لأن الخفيفة إنما تقع

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥-١٥٦ « باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جمع النساء » .

فإذا أدخلت الثقيلة في فصل الاثنين ثبتت الألف التي قبلها ، وذلك قولك : لاتفعلان ذلك (ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) وتقول : افعلان ذلك ، وهل تفعلان ذلك ، فنون الرفع تذهب ههنا ، كما ذهبت في فعل الجميع ، وإنما ثبتت الألف ههنا في كلامهم .. » . ثم أخذ يبين امتناع الخفيفة وعلّة ذلك ... الآية في يونس : ٨٩ .

(٢) وضعت الصفحتان خطأ في الجزء الأول ، فنقلناهما إلى موضعهما هنا . وانظر كيف استقام الكلام وارتفع الاضطراب ، واطرد الحديث ، حتى الجملة الواحدة استكملت متعلقاتها بوضع هاتين الصفحتين هنا ، والاتصال كان مع قبلهما ومع ما بعدهما أتم اتصال ؟

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ « وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع الاناث قلت : اضربان ، وهل تضربان ، ولتضربان ، فأنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات ، فأرادوا أن يفضلوا لاتتقأها ، كما حذفوا نون الجميع للنونات ، ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد ، وكسرت الثقيلة ههنا ، لأنها بعد ألف زائدة ، فجعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك وهي فيما سوى ذلك مفتوحة ، لأنهما حرفان : الأول منهما ساكن ففتحت ، كما فتحت نون أين .. » .

في موقع الثقيلة . فإن قلت : فأجىء بها ، وأحرّك النون لالتقاء الساكنين ، كان ذلك غير جائز ؛ لأنَّ النون ليست بواجبة ، وأنت إذا جئت بها زائدة ، وأحدثت لها حركة ، فهذا ممتنع . وإن تركتها على سكونها جمعت بين ساكنين / ومع هذا فإنَّها كانت في الاستفهام وفي القسم وفي المواضع التي يكون فيها الفعل مرفوعاً تلتبس بنون الاثنين ، ولا سبيل إلى اجتماعهما لما ذكرت لك من أنَّ الفعل يُبْنَى معها على الفتح .

وإنما حُذفت النون في التثنية والجمع وفعل المرأة - إذا خوطبت - لأنَّها كالفتح في الواحد ؛ ألا ترى أنَّك تقول للمرأة : هل تضربين زيدا إذا أردت النون الخفيفة ، وللجماعة من الرجال : هل تضربين زيدا ؛ فهذا ما ذكرت لك .

وكان يونس بن حبيب (١) يرى إثباتهما في فعل الاثنين وجماعة النسوة ، فيقول : اضربان زيدا ، وللنساء : اضربتان زيدا ، فيجمع بين ساكنين ، ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب إلاَّ أنَّ يكون الساكن الثاني مُدْغَمًا والأول حرف لين ، وقد مضى تفسير هذا (٢) .

فإذا وقف يونس ومن يقول بقوله قال للاثنين : اضربا ، وللجماعة من النساء : اضربنا ، وإذا وصل فعل الاثنين قال : / اضربان الرجل . وهذا خطأ على قوله ، إنما ينبغي على قياس قوله أن يقول : اضرب الرجل . فيحذف النون ؛ لأنَّها تحذف لالتقاء الساكنين ، كما ذكرت لك في أول الباب ، ثمَّ تحذف الألف التي في اضربا لعلامة التثنية ؛ لأنَّها أيضاً ساكنة ، فيصير لفظه لفظَ الواحد إذا أردت به النون الخفيفة ، ولفظَ الاثنين بغير نون إذا حذفت ألفها لالتقاء الساكنين .

(١) وفي سيبويه أيضاً ج ٢ ص ١٥٧ :

« وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيد ، واضربتان زيدا ، فهذا لم يقله العرب ، وليس له نظير في كلامها لا يقع بعده الألف ساكن إلا أن يدغم . ويقولون في الوقف : اضربا ، واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم ، لأنها تصير ألفاً فإذا اجتمعت ألفان مد الحرف .

وإذا وقع بعدها الف ولام أو الف موصولة جعلوها همزة مخففة وفتحوها ، وإنما القياس في قولهم أن يقولوا : اضرب الرجل ، كما تقول بغير الخفيفة إذا كان بعدها الف وصل أو الف ولام ذهبت ، فينبغي لهم أن يذهبوها لذا ، ثم تذهب الألف ، كما تذهب الألف وانت تريد النون في الواحدة إذا وقفت فقلت : اضربا ، ثم قلت اضرب الرجل ، لأنهم إذا قالوا : اضربان زيدا ، فقد جعلوها بمنزلتها في اضربان زيدا ، فينبغي لهم أن يجرؤا عليها هناك ما يجري عليها في الواحد » .

(٢) أنظر الجزء الأول ص ١٦١ ، ١٨٣ .

هذا باب

مالا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة

وذلك ما كان مما يوضع موضع الفعل وليس بفعل

فمن ذلك قوله : (صة) و (مه) ، و (إيه) يا فتى : إذا أردت أن يزيدك من الحديث ، و (إيه) يا فتى ، إذا كففته ، و (وئها) يا فتى : إذا أغريته . وكذلك (عليك) زيدا ، و (دونك) زيدا ، و (وراءك أوسع لك) (١) ، و (عندك) يا فتى : إذا حذرت شيئا بقربه . فكل هذه لا تدخلها نون ؛ لأنها ليست بأفعال ، وإنما هي أسماء للفعل .

ومن ذلك (هلم) في لغة أهل الحجاز ؛ / لأنهم يقولون : هلم للواحد ، وللاثنين ، والجماعة على لفظ واحد .

وأما على مذهب بني تميم فإن النون تدخلها ؛ لأنهم يقولون للواحد : هلم ، وللاثنين : هلمما ، وللجماعة : هلموا ، وللجماعة النسوة : هلممن ، وللواحدة : هلمى ، وإنما هي (لم) لحقتها الهاء ؛ فعلى هذا تقول : هلمن يا رجال ، وهلمن يا امرأة ، وهلممنان يا نسوة ، فيكون بمنزلة سائر الأفعال (٢) .

(١) هو مثل في مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٧٠ « أى : تأخر تجد مكانا أوسع لك » ويقال في ضده (أمامك) ، أى : تقدم .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ « باب مالا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة . وذلك الحروف التي للامر والنهى وليست بفعل وذلك نحو (إيه) و (صه) و (مه) واشباهها و (هلم) في لغة الحجاز كذلك ، إلا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والائنى .

وزعم أنها (لم) لحقتها هاء للتنبيه في اللفتين .
واقده تدخل الخفيفة والثقيلة في لغة بني تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وارردن ، كما تقول : هلم وهلمى وهلممن .»

هذا باب

حروف التضعيف في الأفعال والمعتلة

من ذوات الياء والواو في النونين

اعلم أنك تلزمهن في النونين ما تلزم الأفعال الصحيحة من بناء الفعل على الفتح ، تقول :
رُدْنِ يا زيدُ ، ولا تقول : أرْدَدْنِ على قول من قال : (أرْدَدْنِ) ؛ لأنَّ الدال الثانية تلزمها الحركة
على ما ذكرت لك .

وكذلك تقول : اَلْقَيْنِ زيدا ، وهل تَغْزُونَ / عمرا ، وارْمِينِ خالدا ، فتلزم الفعلين ما يلزم
سائر الأفعال (١) .

٣
١٨

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ ، باب ثبات الخفيفة والثقيلة في بنات الياء والواو
التي الواوات والياءات لاماتهن .

اعلم أن الياء التي هي لام والواو التي هي بمنزلتها إذا حذفنا في الجزم ، ثم الحقت
الخفيفة أو الثقيلة أخرجتها ، كما تخرجها إذا جئت بالالف للائنين ، لأن الحرف يبنى عليها ،
كما يبنى على تلك الالف وما قبلها مفتوح ، كما يفتح ما قبل الالف وذلك قولك : ارمين زيدا ،
واخشين زيدا ، واغزون ...

وان كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين ، ثم الحقت الخفيفة أو الثقيلة حركتها ،
كما تحركها لالف الاثنين ، والتفسير في ذلك كالتفسير في المحذوف وذلك قولك : لأدعون ؛
ولأرضين ، ولأرمين ، وهل ترضين ، وترمين ، وهل تلعون ... » .

هذا باب

(أَمَّا) و (إِذَا)

أَمَّا المفتوحة فَإِنَّ فِيهَا معنى المجازاة . وذلك قولك : أَمَّا زَيْدٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَأَمَّا زَيْدٌ فَأَعْطِهِ دِرْهَمًا . فالتقدير : مهما يكن من شيء فَأَعْطِ . زيدا درهما ، فلزمت الفاء الجواب ؛ لما فيه من معنى الجزاء^(١) . وهو كلام معناه التقديم والتأخير .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْ ؛ فَإِنْ قَدِمْتَ الْفِعْلَ لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) فِي مَعْنَى : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ؛ فَهَذَا لَا يَتَّصِلُ بِهِ فِعْلٌ ؛ وَإِنَّمَا حُدِّثَ الْفِعْلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفَاءِ . وَلَكِنَّكَ تَقْدِمُ الْاسْمَ ؛ لِيُسَدَّ مَسَدُ الْمَحْذُوفِ الَّذِي هَذَا مَعْنَاهُ ، وَيَعْمَلُ فِيهِ مَا بَعْدَهُ .

وَجُمْلَةُ هَذَا الْبَابِ : أَنَّ الْكَلَامَ بَعْدَ (أَمَّا) عَلَى حَالَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ ؛ لِأَنَّهَا جَوَابُ الْجَزَاءِ ؛ أَلَا تَرَاهُ قَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - (وَأَمَّا ثُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ^(٢)) / كَقَوْلِكَ : ثُمُودُ هَدَيْنَاهُمْ .

وَمَنْ رَأَى أَنَّ يَقُولُ : زَيْدًا ضَرْبَتَهُ نَصَبَ هَذَا^(٣) فَقَالَ : أَمَّا زَيْدًا^(٤) فَاضْرِبْهُ . وَقَالَ : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ^(٥)) فَعَلِيَ هَذَا فَنَسَبَ هَذَا الْبَابَ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وأما (أما) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا » .

(٢) فصلت : ١٧ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٧٤ : « وقد قرأ بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) إلا أن القراءة لا تخالف لأنها السنة » .

وقراءة نصب ثمود من الشواذ . شواذ ابن خالوية ص ١٣٣ والاحتاف ص ٣٨١ والبحر المحيط ج ٧ ص ٤٩١ .

(٤) صريح قول المبرد هنا : (وجملة هذا الباب : أن الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل) يفيد أنه مع النحويين فى عدم جواز نحو : أما زيدا فاني ضارب ، وقد نسب الشجرى الجواز إليه قال فى أماليه ج ٢ ص ٣٤٩ : « وإن قلت : أما زيدا فاني ضارب فهذه غير جائزة عند النحويين إلا أبا العباس المبرد فإنه أجاز نصب زيد بضارب » .

وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ٦٨ « قال أبو حيان : وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقتضيه قياس صحيح . قال : وقد رجع المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج : رجوعه مكتوب عندى بخطه » .

(٥) الضحى : ٩

وَأَمَّا (إِمَّا) المكسورة فإنَّها تكون في موضع (أَوْ) ، وذلك قولك : ضربت إِمَّا زيدا ، وإِمَّا عمرا ؛ لأنَّ المعنى : ضربت زيدا أو عمرا ، وقال الله عزَّ وجلَّ : (إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ) (١) وقال : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (٢) .

فإذا ذكرت (إِمَّا) فلا بُدَّ من تكريرها ، وإذا ذكرت المفتوحة فأنْتَ مُخَيَّرٌ : إن شئت وقفت عليها إذا تمَّ خبرها . تقول : أَمَّا زيد فقائم ، وأَمَّا قوله : (أَمَّا مَنْ اسْتَفْنَى . فَانْتَ لَهُ تَصَدَّى . وما عَلَيْكَ آلَا يَزَكِّي . وأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى . وَهُوَ يَخْشَى . فَانْتَ عَنْهُ تَلْهَى) (٣) فإنَّ الكلام مُسْتَعْنٍ من قبْلِ التكرير ، ولو قلت : ضربت إِمَّا زيدا ، وسكتَ - لم يجز ؛ لأنَّ المعنى : هذا أو هذا ؛ ألا ترى أنَّ ما بعد (إِمَّا) لا يكون كلاما مُسْتَعْنِيَا .

وزعم الخليل أنَّ الفَصْلَ بين (إِمَّا) / و (أَوْ) أنَّك إذا قلت : ضربت زيدا أو عمرا فقد مضى صَدْرُ كلامك وأنت مُتَيَقِّنٌ عند السامع ، ثمَّ حدث الشكُّ بأَوِّ (٤) .

فإذا قلت : ضربت إِمَّا زيدا فقد بنيت كلامك على الشكِّ ، وزعم أنَّ (إِمَّا) هذه إنما هي (إِنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) لهذا المعنى ، ولا يجوز حَذْفُ (ما) منها إِلَّا أَنْ يضطرَّ إلى ذلك شاعر ، فإنَّ اضطرَّ جاز الحذف ؛ لأنَّ ضرورة الشعر تردُّ الأشياء إلى أصولها ، قال :
لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرَ (٥)

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) الانسان : ٣ .

(٣) عبس : ٥ - ١٠ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢١٩ « ومن المبدل أيضا قولك : قد مرت برجل أو امرأة إنما ابتداءً بيقين ، ثم جعل مكانه شكًا أبدله منه ، فصار الأول والآخر الادعاء فيهما سواء » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٥ .

(٥) استشهد به سيبويه في مواضع ثلاثة على حذف (ما) من اما للضرورة في ج ١ ص ١٣٤ و ٤٧١ و ج ٢ ص ٦٧ .

ووافقه المبرد هنا وفي الكامل ج ٣ ص ١٥٥ اما في نقده للكتاب فقد وافقه في هذا البيت ، ولم يتعرض له بالنقد ، وخالفه في البيت الآخر وهو قول النمر بن تولب :

سَقَتُهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا

فقال : ان فيه شرطية .

وقال أبو علي في الايضاح : تقديره فاما جزعت جزعا ، واما أجملت صبرا . يدل على ذلك انه لا يخلو من ان تكون (ان) للجزاء او غيرها ، فلو كانت للجزاء والحقت الفاء في قولك : فاما جزعت جزعا للزمك ان تذكر الجواب .

فهذا لا يكون إلا على إِمَّا .

فأَمَّا في المجازاة إذا قلت : إن تَأْتَنِي آتَكَ ، وإن تَقِمَ أَقِمَ - فَإِنَّكَ إن شئت زدت (ما) ، كما
تزيدها في سائر حروف الجزاء ؛ نحو : أينما تكن أَكُنْ ، ومتى ما تَأْتَنِي آتَكَ ؛ لأنها : إن تَأْتَنِي
آتَكَ ، ومتى تَقِمَ أَقِمَ . فتقول على هذا - إن شئت - : إِمَّا تَأْتَنِي آتَكَ ، وإِمَّا تَقِمَ أَقِمَ معك . وقد
مضى تفسير هذا في باب الجزاء (١) .

= ألا ترى أنك لو قلت : أنت ظالم إن فعلت لصد ما تقدم مسد الجواب ، ولو الحققت
إلغاء فقلت أنت ظالم فإن فعلت لزمك أن تذكر للشرط جوابا ، ولا يجزىء ما تقدم عما يقتضيه
الشرط من الجزاء .

والبيت لدريد بن الصمة من قصيدة يخاطب فيها امراته ويرثى معاوية أخا الخنساء
والرواية الصحيحة كسر الكاف في كذبتك وقوله فاكذبها بياء المخاطبة .

وانظر الخزائن ج ٤ ص ٤٤٢-٤٤٧ ورغبة الأمل ج ٣ ص ١٥٦ والعيني ج ٤

ص ١٤٨ .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٥٤ .

/ هذا باب

مُدْ ، وَمُنْدُ

أما (مُدْ) فيقع الاسم بعدها مرفوعا على معنى : ومخفضا على معنى .
فلما رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره ، غيرَ أنَّها لا تقع إلَّا في الابتداء لقلَّة تمكُّنها
وأنَّها لا معنى لها في غيره ، وذلك قولك : لم آتِه مُدْ يومان ، وأنا أعرفه مُدْ ثلاثون سنة ، وكلَّمتك
مُدْ خمسة أيَّام . والمعنى - إذا قلت : لم آتِه مُدْ يومان - : أنَّك قلت : لم أره : ثمَّ خبَّرتَ
بالمقدار والحقيقة والغاية . فكأنَّك قلت : مدة ذلك يومان .

والتفسير : بيني وبين رؤيته هذا المقدار ، فكلَّ موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه .
وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها فأن تقع في معنى (في) ونحوها ؛ فيكون حرف خفض
وذلك قولك : أنت عندي مُدْ اليوم ، ومُدْ الليلة ، وأنا أراك مُدْ اليوم . يا فتى ، لأنَّ المعنى
في اليوم وفي الليلة . وليس المعنى أنَّ بيني وبين رؤيتك مسافة ، وكذلك : رأيت زيدا مُدْ يوم
الجمعة يمدحك ، وأنا / أراك مُدْ سنة تتكلَّم في حاجة زيد ؛ لأنَّك تريد أنا في حال رؤيتك مُدْ
سنة (١) فإن أردت : رأيتك مُدْ سنة ، أى : غاية المسافة إلى هذه الرؤية سنة - رفعت ؛ لأنَّك
قلت : رأيتك ، ثمَّ قلت : بيني وبين ذلك سنة ، فالمعنى : أنَّك رأيتَه ، ثمَّ غبَّرتَ سنة لا تراه .
وإذا قال : أنا أراك مُدْ سنة ، فإنَّما المعنى أنَّك في حال رؤية لم تنقُص وأنَّ أولَّها مُدْ سنة ؛
فلذلك قلت : أراك ؛ لأنَّك تُخبر عن حال لم تنقطع . فهذا شَرُطُ (مُدْ) وتفسيرها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٥ « وسالت الخليل عن قولهم : مُدْ عام أول ومُدْ عام أول
فقال : أول ههنا صفة ... » .

وقال في ج ٢ ص ٣٠٨ « وأما مُدْ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان ، كما كانت
(من) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها ، وذلك قولك : ما لقيته مُدْ يوم
الجمعة إلى اليوم ومُدْ غدوة إلى الساعة ، وما لقيته منذ اليوم إلى ساعتك هذه ، فجعلت اليوم
أول غايته ، فأجريت في بابها ، كما جرت من حيث أقلت : من مكان كذا إلى مكان كذا ، وتقول :
ما رأيته منذ يومين ، فجعلتها غاية كما قلت : أخذته من ذلك المكان ، فجعلته غاية ، ولم ترد
منتهى » .

فلن قال قائل : فما بالي أقول : لم أرك مُذ يوم الجمعة ، وقد رآه يوم الجمعة ؟ قيل : إن النفي إنما وقع على ما بعد الجمعة ، والتقدير : لم أرك مذ وقت رؤيتي لك يوم الجمعة ، فقد أثبت الروية ، وجعلتها الحد الذي منه لم أره . فهذا تفسيرها ومجرى ما كان هذا لفظه ، واتصل به معناه .

فأما (مُنْذُ) فمعناها - جررت بها أو رفعت - واحد^(١) . وبابها الجر ؛ لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة (مِنْ) في سائر / الأسماء . تقول : لم أرك مُنْذُ يوم الجمعة ، أى : هذا ابتداء الغاية ؛ كما تقول : مِنْ عبد الله إلى زيد ، ومن الكوفة سرت .

فإن رفعت فعلى أَنَّك جعلت (مُنْذُ) اسماً ، وذهبت إلى أَنَّها (مُذ) في الحقيقة . وذلك قليل ؛ لأنها في الأزمنة بمنزلة (مِنْ) في الأيام .

فأما (مُذ) فدل على أَنَّها اسم : أَنَّها محذوفة مِنْ (مُنْذُ)^(٢) التي هي اسم ؛ لأنَّ الحذف لا يكون في الحروف ؛ إنما يكون في الأسماء والأفعال ، نحو : يد ، ودم ، وما أشبهه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٥ « وأما (منذ) فضمت : لأنها للغاية . . » .

وقال في ج ١ ص ٤٦٠ « ومما يضاف الى الفعل أيضا قولك : ما رأيته منذ كان عندي ومنذ جاءني » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ باب ما ذهبت عينه « فمن ذلك (مذ) يدل على أن العين ذهبت منه قولهم : منذ ، فان حقرته قلت : منيذ » .

وفى الانصاف مسألة في اعراب الاسم بعد مذ ومنذ ص ٢٣٣-٢٣٩

هذا باب

التبيين والتمييز

اعلم أنَّ التمييز يعمل فيه الفعل وما يُشبهه في تقديره؛ ومعناه في الانتصاب واحد^(١) وإن اختلفت عوامله .

فمعناه : أن يأتي مُبينًا عن نوعه ، وذلك قولك : عندي عشرون درهما ، وثلاثون ثوبا .
لما قلت : عندي عشرون ، وثلاثون - ذكرت عددا مُبينًا يقع على كلٍّ معدود ، فلما قلت درهما
عرّفت الشيء الذي إليه قصدت بأن ذكرت واحدا منه يدلُّ على / سائرده ، ولم يجز أن تذكر جمعا ؛
لأنَّ الذي قبله قد تبين أنَّه جمع ، وأنَّه مقدارُ منه معلوم .

ولم يجز أن يكون الواحد الدالُّ على النوع معرفة ؛ لأنَّه إذا كان معروفا كان مخصوصا ،
وإذا كان منكورا كان شائعا في نوعه .

فأما النصب فإنَّما كان فيه ؛ لأنَّ النون منعت الإضافة^(٢) ، كما تمنعها إذا قلت : هولاء ضاربون
زيدا . ولولا النون لأضفت فقلت : هولاء ضاربوزيد ؛ كما تقول : هذه عشرو زيد ، إلا أنَّ
الضاربين وما أشبهه أسماء مأخوذة من الفعل تُضاف كما تُضاف الأسماء ، فإذا منعت النون

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٨ « وذلك أنك أردت أن تقول : لى مثله من العبيد ، ولي
ملؤه من العسل ، وما في السماء موضع كف من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفا ، كما حذفه
في عشرين حين قال : عشرون درهما ، وصارت الاسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ،
ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حملت عليه فانتصب بملء كف ومثله ، كما
انتصب الدرهم بالعشرين لأن (مثل) بمنزلة عشرين والمجرور بمنزلة التنوين ، لانه قد منع
الإضافة ، كما منع التنوين ، وزعم الخليل أن المجرور بدل من التنوين .. » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « وتقول فيما لا يقع الا منونا عاملا في نكرة وانما وقع
منونا ، لانه فصل فيه بين العامل والمعمول فالفصل لازم له أبدا مظهرا أو مضمرا وذلك
قولك: هو خير منك أبا، وهو أحسن منك وجهها، ولا يكون المعمول الا من سبيه ، وان شئت قلت :
هو خير عملا وانت تنوى منك .. ولا يعمل الا في نكرة » .

الإضافة عَمِلَتْ هذه الأسماء فيما بعدها بما فيها من معنى الفعل (١) ، وكان المنصوب مفعولا صحيحا ؛ لأنها أسماء الفاعلين في الحقيقة ونفيها كنايةهم : فإذا قلت : عشرون رجلا فلإنما انتصب بإدخالك النون ما بعدها تشبيها بذلك ؛ كما أن قولك : إن زيدا منطلق ، ولعل زيدا أخوك مُشَبَّهٌ بالفعل في اللفظ ، ولا يكون منه (فعل) ، ولا (يفعل) ولا شيء من أمثلة الفعل ؛ وكما أن (كان) في وزن الفعل / وتصرفه ، وليست فعلا على الحقيقة (٢) . تقول : ضرب زيد عمرا ، فتخبر بأن فعلا وصل من زيد إلى عمرو . فإذا قلت : كان زيد أخاك لم تُخبر أن زيدا أوصل إلى الأخ شيئا ، ولكن زعمت أن زيدا أخوه فيما خلا من الدهر والتشبيه يكون للفظ ، وللتصرف ، والمعنى .

فإنما المعنى فتشبيهك (ما) بليس . و(ليس) فِعلٌ و(ما) حرف . والمعنى واحد .
فهذا سبيل كل ما كانت النون فيه عاملة من التبيين .
فإن قلت : هل يجوز عندي عشرو رجل ؟ .

فإن ذلك غير جائز ؛ لأن الإضافة تكون على جهة الملك إذا قلت : عشرو زيد ، فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف لالتبس على السامع قصدك إلى تعريف النوع بتعريفك إيَّاه صاحب العشرين ، ولم يكن إلى النصب سبيل ؛ لأنه في باب الإضافة . كقولك : ثوب زيد ، ودرهم عبد الله . والتبيين في بابيه من النصب وإثبات النون ؛ فامتنع من إدخاله في غير بابيه مخافة اللبس .

وَمَا يُنْصَبُ قَوْلُكَ : هذا أفضلهم رجلا ، وأقره الناس عبدا / . وذلك أنك كنت تقول في المصادر : أعجبنى ضرب زيد عمرا ، فتضيف إلى زيد المصدر ؛ لأنه فِعْلُهُ ، فتشغل الإضافة بالفعل ، فتنصب عمرا ؛ لأنه مفعول . ولولا أنك أضفت إلى زيد لكان (عمرو) مخفوضا بوقوع المضاف عليه ؛ كما أنك لو لم تنون في قولك : ضاربون زيدا لحل (زيد) محل التنوين ، وانخفض بالإضافة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وذلك قولك : ثلاثون عبدا ، وكذلك إلى أن تشبهه وتكون النون لازمة له ، كما كان ترك النون لازما للثلاثة إلى العشرة ، وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء ، والزموها وجها واحدا ، لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ، ولا التي شبهت بها ، فلم تقو تلك القوة ، ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحدا ، ولا يكون فيه الالف واللام لما ذكرت لك » .
(٢) سيأتي في ص ٨٠ ، ١٦٩ من الأصل .

فلما كان عشرون رجلاً بمنزلة ضاربين زيدا - كان قولك : لى مثله رجلاً ، وأنت أفرههم عبداً بمنزلة : أعجبنى ضربُ زيد عمراً ، وشتمك خالداً .

وكما امتنعت من أن تقول : عشرو درهمٍ للفضل بين التفسير والميلك إذا قلت : عشرو زيد - امتنعت في قولك : أنت أفرههم عبداً من الإضافة ؛ لأنك إذا قلت : أنت أفرههم عبداً فإنما عنيت مالك العبد .

وإذا قلت : أنت أفره عبداً في الناس فإنما عنيت العبد نفسه . إلا أنك إذا قلت : أنت أفره العبيد فقد قدّمته عليهم في الجملة .

وإذا قلت : أفره عبداً في الناس ، فإنما معناه : أنت أفره من كلِّ عبد إذا أفرّدوا عبداً عبداً ؛ كما تقول : هذا خير اثنين / في الناس ، إذا كان الناس اثنين اثنين .

ويجوز أن تقول - وهو حسن جداً - : أنت أفره الناس عبيداً . (١) وأجود الناس دُورا . ولا يجوز عندي عشرون دراهم يا فتى .

والفضل بينهما : أنك إذا قلت : (عشرون) ، فقد أتيت على العدد ، فلم يحتاج إلا إلى ذكر ما يدلُّ على الجنس ، فإذا قلت : هو أفره الناس عبداً - جاز أن تعني عبداً واحداً ، فمن ثمَّ حسن ، واختير - إذا أردت الجماعة - أن تقول : عبيداً . قال الله عزَّ وجلَّ : (قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً) (٢) . وقد يجوز أن تقول : أفره الناس عبداً فتعني جماعة العبيد نحو التمييز . والجمع آيئاً إذا كان الأول غير مخطور العدد .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « ولا يعمل إلا في نكرة ، كما أنه لا يكون إلا نكرة ، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة ، فالزم فيه وفيما يعمل فيه وجهها واحداً ، وتقول في الجمع خير منك أعمالاً » .

وقال في ص ١٠٥ « وتقول : هو خير رجل في الناس ، وأفره عبد فيهم ، لأن الفاره هو العبد ، ولم تلق أفره ولا خيراً على غيره ، ثم تختص شيئاً فالمعنى مختلف .. وتقول : هو أشجع الناس رجلاً ، وهما خير الناس اثنين فالمرور ههنا بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجل والاثنان ، كما انتصب الوجه في قولك : هو أحسن منه وجهاً ، ولا يكون إلا نكرة ، كما لم يكن ثم الا نكرة ، والرجل هو الاسم مبتداً والاثنان كذلك إنما معناه : هو خير رجل في الناس ، وهما خير اثنين في الناس ، وإن شئت لم تجعله الأول فقلت : هو أكثر الناس مالاً » .

(٢) الكهف : ١٠٣ وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٣ .

ومن التمييز ويحه رجلا ، والله دره فارسا ، وحسبك به شجاعا (١) ، إلا أنه إذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل (من) توكيدا لذلك الذكر ، فتقول : ويحه من رجل . والله دره من فارس ، وحسبك به من شجاع ، ولا يجوز : عشرون من / درهم . ولا هو أفرهم من عبد ؛ لأنه لم يذكره في الأول .

وأنا أرى قوله عز وجل : (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) (٢) على هذا ؛ كما تقول : مَنْ جاعني مِنْ طويل أعطيته ، وَمَنْ جاعني مِنْ قصير منعتي ؛ لأنك قدمت ذكره بقولك : (مَنْ) .

* * *

= عرض أبو حيان لجمع تمييز النسبة ، وافراده فقال في البحر المحيط ج ٣ ص ١٦٧ : « إذا جاء التمييز بعد جمع ، وكان منتصبا عن تمام الجملة فاما أن يكون موافقا لما قبله في المعنى أو مخالفا : فان كان موافقا طابقه في الجمعية ، نحو : كرم الزيدون رجلا ، كما يطابق لو كان خبرا ، وان كان مخالفا : فاما أن يكون مفرد المدلول أو مختلفه . ان كان مفرد المدلول لزم افراد اللفظ الدال كقولك في أبناء رجل واحد : كرم بنو فلان أصلا وأبا ، وجاء الأذكىاء وعيا ، وذلك اذا لم تقصد بالمصدر اختلاف الانواع لاختلاف محاله . وان كان مختلف المدلول : فاما أن يلبس افراده لو أفرد أو لا يلبس . فان اليبس وجبت المطابقة ، نحو : كرم الزيدون آباء ، أى كرم آباء الزيدون ، ولو قلت كرم الزيدون أبا لأوهم أن أباهم واحد موصوف بالكرم . وان لم يلبس جاز الافراد والجمع والافراد أولى كقوله (فان طبن لكم عن شيء منه نفسا) اذ معلوم أن لكل نفسا وأنهن لسن مشتركات في نفس واحدة ، وقر الزيدون عينا ، ويجوز أنفسا وأعينا .. » .

وانظر أيضا البحر ج ٦ ص ١٦٧ وحاشية الصبان ج ٢ ص ٨٣ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير .

وذلك قولك : ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به رجلا ، وما أشبه ذلك ، وان شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل (من) ههنا ، كدخولها في (كم) توكيدا .

وانتصب الرجل لانه ليس من الكلام الاول ، وعمل فيه الكلام الاول ، فصارت الهاء بمنزلة التنوين .

ومع هذا أيضا انك اذا قلت : ويحه ، فقد تعجبت ، وأبهمت من أي أمور الرجل تعجب ؟ وأي الأنواع تعجبت منه ؟ فاذا قلت : فارسا وحافظا - فقد اختصت ولم تبهم ، وبينت في أي نوع هو ؟ » .

(٢) النحل : ٥٣ .

وفى البحر المحيط ج ٥ ص ٥٠٢ « (وما) موصولة ، وصلتها (بكم) ، والعامل فعل الاستقرار ، أي وما استقر بكم من نعمة و (من نعمة) تفسير لما والخبر (فمن الله) .. وأجاز الفراء والحوافي أن تكون (ما) شرطية ، وحذف فعل الشرط قال الفراء : التقدير وما يكن بكم من نعمة ، وهذا ضعيف جدا ، لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وحدها ... » .

واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه : لتصرف الفعل . فقلت : تَفَقَّأتْ
شَحْمًا . وتَصَبَّبتْ عَرَقًا . فإن شئت قدمت : فقلت : شَحْمًا تَفَقَّأتْ . وعَرَقًا تَصَبَّبتْ .
وهذا لا يُجيزه سيبويه (١) ؛ لأنَّه يراه كقولك : عشرون درهما . وهذا أفرُّهُم عبداً . وليس
هذا بمنزلة ذلك ؛ لأنَّ (عشرين درهما) إنما يعمل في الدرهم ما لم يُؤخَّذ من الفعل .
ألا ترى أنَّه يقول : هذا زيد قائماً . ولا يُجيز : قائماً هذا زيد ؛ لأنَّ العامل غير فعل .
وتقول : راكباً جاء زيد ؛ لأنَّ العامل فعل ؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً .
وهذا رأى أبي عثمان المازني (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وقد جاء من الفعل ما انفذ الى مفعول ، ولم يقو قوة غيره
حما قد تعدى الى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماءً ، وتفقأت شحماً . ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته
ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه
في الصفات المشبهة ، ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لانه فعل لا يتمدى الى
مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ، وإنما أصابه امتلأت من الماء ، وتفقأت من الشحم » .

(٢) تناول نقد المبرد للكتاب مسألة تقديم التمييز على عامله فقال المبرد :
« زعم أنه لا يقول : شحماً تفقأت ، ولا عرقاً تصببت .. وأنه لا يجيء التقديم في شيء
من التمييز البتة ، وقد أجاز في الحال التقديم إذا كان العامل فعلاً ، وإنما الحال عنده وعند
غيره بمنزلة التمييز ، فيلزمه هذا أن يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً ، والا ترك
قوله في الحال » .

وأبو عثمان يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً ، وجاء في الشعر تصديق هذا
القياس وهو قوله :

أتهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : إنما منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة واشباهها ، لأن بعضها
جاء على غير معناه : وذلك أن اللفظ لفظ المفعول ، وهو في المعنى فاعل ، لأنك إذا قلت : زيد
حسن وجهاً فالحسن في المعنى الوجه ، وكذلك تصبب عرقاً ، إنما التصبب في المعنى للعرق ،
فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه ، وكان أصعب مما لفظه على معناه ، ولم يمنع
سيبويه من إجازة ذلك في الشعر ، فيكون هذا البيت حجة عليه ، بل ليس يوجد كثيراً في
الشعر » .

وأما قوله : ترك هيأته في الحال لأنه شبه الحال بالتمييز فليست الحال مبالغة
للتمييز في كل حال وإنما شبهها به في أن الحال لا تكون إلا نكرة ، كما أن التمييز لا يكون إلا نكرة ،
والأفحال مخالف للتمييز في معان كثيرة « ثم ذكر واحداً منها فقال :

وقال الشاعر : فقدم التمييز لما كان العامل فعلا :

/ أَتَهَجَّرُ لَيْلَىَ لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ (١)

واعلم أن من التمييز ما يكون خفضا : ولكن يكون على معنى أذكره لك : وذلك قولك :

« أحدها : ما ذكرناه في أن معناها على لفظها ، والفعل العامل فيها لفاعله لا لها ، وليس هو في التمييز كذلك ، فعمل الفعل فيها أقوى من ذلك ، فجاز تقدمها ، ولو كان الفعل المتعدي إلى التمييز يجري مجرى الأفعال التي تتم في الحال والمفعولين في القوة والتصرف لجاز أن تقدمه مع أسماء الفاعلين منها وهي الصفات ، كما قدمنا المفعول مع أسماء الفاعلين في الباب الآخر فنقول : هو وجهها حسن ، وهو عرقا تصيب ، إذ كنا نقول : هو زيدا ضارب وهو مسرعا راكب » .

انظر الانتصار ص ٦٢-٦٣ .

في تفسير المسائل المشكلة ص ١٦ : « فأما قولك : تفقات شحما ، وتصيب عرقا . فإن هذا وإن كان الفعل منه يتصرف في لفظه على طريقة فعل يفعل ، وسيفعل فإنه غير متصرف في معناه ، إذ هو منقول من فاعله المذكور معه إلى غير فاعله ، وأخرج فاعله فيه مخرج المفعول على جهة التمييز ، فلا يجوز تقديمه عليه . لا نقول : عرقا تصيب ، ولا شحما تفقات ، لما بينا من أنه منقول عن فاعله المذكور معه إلى غيره ، وأصله : تفقا شحما ، وتصيب عرقا ، وقد أجاز ذلك أبو عثمان المازني وأنشد :

اتَهَجَّرُ لَيْلَىَ لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا

وهذا عند أكثر أصحابنا شاذ مع صحة الرواية ، ولا يقاس على مثله والرواية المشهورة عندهم :

وما كَانَ نَفْسَى بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ

فيؤيد ما رواه أصحابنا من هذه الرواية صحتها في القياس .

فلو تكافأت الروايتان إلا بمقدار أن أحدهما فيها ترجيح القياس الصحيح لكفى في إبطال الرواية الأخرى التي لا قياس معها . وهذا قد تفحصناه في كتابنا : شرح أبيات كتاب سيبويه وكذلك في كتابنا : الموسوم باستدراك الغلط على بعض المتأخرين في شرح كتاب سيبويه » .

(١) في الخصائص ج ٢ ص ٣٨٤ « فأما ما أنشد أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول

المخيل [السعدي] :

اتَهَجَّرُ لَيْلَىَ لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كَانَ نَفْسَى بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ

فنقله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا :

وما كَانَ نَفْسَى بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم ... » .

وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا - الانصاف ص ٤٩٣-٤٩٦ .

وانظر المعنى ج ٣ ص ٢٤٥-٢٣٩ والأشباه ج ٢ ص ٢٤٣-٢٤٢ وشرح الكافية للرضي

ج ١ ص ٢٠٤ وابن يعيش ج ٢ ص ٧٣ والغارقي ص ١٦ .

كل رجل جاءني فله درهم : فهذا شائع في الرجال . ولكن معناه : كلُّ الرجال إذا كانوا رجلاً رجلاً ، كقولك : كلُّ اثنين أتياي فلهما درهمان

ومن ذلك قوله : مائة درهم . وألف درهم . وإنما معناه معنى عشرين درهماً ، ولكنك أضفت إلى المميز ؛ لأنَّ التثنية غير لازم . والنون في عشرين لازمة ؛ لأنها تثبت في الوقف ، وتثبت مع الألف واللام . وقد مضى تفسير هذا في باب العدد (١) .

فأما قولك : زيد الحسن وجهاً (٢) . والكريم أباً - فإنه خارج في التقدير من باب الضارب زيدا ؛ لأنَّك تقول : هو الحسن الوجهة يا فتى ، وإن كان الخفض أحسن . وكذلك : هو حسن الوجهة . فهذا لا يكون فيه إلاَّ النصب ؛ لأنَّ التثنية مانع ، وقد ذكرنا هذا في باب (٣) ؛ فلذلك لم نذكر استقصاءه في هذا الموضع .

فأما قولك : أنت أفره عبد في الناس - فإنما معناه : أنت أحد هؤلاء الذين فضلتهم . ولا يُضاف (أفعل) إلى شيء إلاَّ وهو بعضه ؛ كقولك : الخليفة أفضل بني هاشم . ولو قلت : الخليفة أفضل بني تميم كان محالاً ؛ لأنه ليس منهم . وكذلك : هذا خير ثوب في الثياب إذا عنيت ثوباً . وهذا خير منك ثوباً إذا عنيت رجلاً . وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بني تميم : لأنَّ (مِنْ) دخلت للتفضيل ، وأخرجتهم من الإضافة . فهذا وجهٌ ذا . ولو قلت : ما أنت بأحسن وجهاً مني . ولا أفره عبداً - كان جيذاً . فإن قصدت قصد الوجه بعينه قلت : هذا أحسن وجه رأيت . إنما تعني الوجه إذا ميزت وجهها وجهها . فعلى هذه الأصول فقس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله .

(١) انظر الجزء الثاني ص ١٦٨ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٣ : « فاما التكرار فلا يكون فيها الا الحسن وجهاً تكون

الالف واللام بدلا من التثنية .. » .

وانظر تعليق السيراني .

(٣) ذكره ص ٢٧٤ من الجزء الرابع .

هذا باب

التثنية على استقصائها

صحيحها ، ومُعْتَلِّها

أما ما كان صحيحا فإنك إذا أردت تثنيتَه سلّمت بناءه ، وزدت ألفا / ونونا في الرفع ،
وياء ونونا في الخفض ، ودخل النصب على الخفض ؛ كما ذكرت لك في أوّل الكتاب (١) ؛
وذلك قولك في الرفع : زيدان ، وعمران ، وجعفران ، وعطشانان ، وعنكبوتان .

* * *

فإن كان الاسم ممدودا وكان مُنْصَرِفًا ، وهمزته أصليّة - فهو على هذا
تقول في تثنية قُراء : قُراءان ، وفي تثنية خطّاء : خطّاءان ، وفي الخفض والنصب : خطّائين .
وزيدنين ، وعمرّنين ، وقُراءيّنين .

وقد يكون قراوان على بُعْد ، لعلّه أذكرها إن شاء الله .
وإن كان ممدودا مُنْصَرِفًا وهمزته بَدَلٌ من ياء أو واو ، فكذلك .
تقول : رداءان ، وكساءان ، وغِطاءان . والقَلْبُ إلى الواو في هذا يجوز . وليس بجيد .
وهو أحسنُ منه فيما كانت همزته أصلا . وذلك قولك : كساوان ، وغِطاوان .
وإن كان الممدود إنمّا مدّته للتأنيث لم يكن في التثنية إلّا بالواو ، نحو قولك : حمروان ،
وخنْفُساوان ، وصحراوان ، ورأيت خنْفُساويْن ، وصحراويْن (٢)

* * *

- (١) في ص ١ ، ٢ من الجزء الاول .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٤ « باب تثنية الممدود .
اعلم ان كل ممدود كان منصرفا فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع
وبالياء والنون في النصب والجر بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك . وذلك نحو
قولك : رداءان وكساءان وعلباءان ، فهذا الاجود الاكثر .
فان كان الممدود لا ينصرف ، وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث فانك اذا تثنيتَه ابدلت
واوا ، كما تفعل ذلك في خنفساوى ، وكذلك اذا جمعتَه بالتاء .
واعلم ان ناسا كثيرا من العرب يقولون : علباوان وحرباوان شبهوهما ونحوهما بحمراء
حيث كان زنة هذا النحو كزنته ، وكان الآخر زائدا ، كما كان آخر حمراء زائدا ، وحيث مدت
كما مدت حمراء .
وقال ناس : كساوان وغطاوان .. » .

وإن كان المثني مقصورا فكان على ثلاثة أحرف نظرت في أصله : فإن كان من الواو / أظهرت الواو ، وإن كان من الياء أظهرت الياء ، وذلك قولك في تشنية قفًا : قَفَوَان ، وعصا : عَصَوَان ، ورأيت قفوين ، وعصوين .

وأما ما كان من الياء فقولك في رحي : رَحِيَّان . وحصى : حَصَيَّان .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنَّ ألف التشنية تَلَحُّقُ الألف التي كانت في موضع اللام ، وكذلك ياء التشنية ، وهما ساكنان . فلا يجوز أن يلتقيا ؛ فلا بُدَّ من حذف أو تحريك ؛ فلو حذفت لذهبت اللام : فحرَّكت . فرددت كلَّ حيزٍ إلى أصله ؛ كما كنت فاعلا ذلك إذا ثنيت الفاعل في الفعل ، وذلك قولك : غزا الرجل : ودعا ، ثم تقول : غَزَوْا . ودعوا ؛ لأنَّك لو حذفت لالتقاء الساكنين لبقِيَ الاثنان على لفظ الواحد .

وتقول : رمى ، وقضى ، فإذا ثنيت قلت : رميا . وقضيا .

فكذلك هذا المقصور في التشنية .

فإن كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدا كانت تشنيته بالياء من أيَّ أصل كان ، وقد مضى تفسير هذا (١) . وكذلك إن كانت ألفه زائدة للتأنيث أو للإلحاق

تقول : مَلْهَيَان ، ومُعْزَيَان ، وحُبَارَيَان ، وَحَبْنَطَيَان ؛ كما تقول في الفعل : أغزيا ، وغازيا ، ورأيا ، واستغزيا ، واستحيا ، ونحوه ؛ فعلى هذا مجرى جميع المقصور .

واعلم أنَّ التشنية لا تُخطئ الواحد . فإذا قيل لك : ثنِّه - وجب عليك أن تأتي بالواحد ، ثم تزيد في الرفع ألفا ونونا ، وفي الخفض والنصب ياء ونونا

فأما قولهم : جاء ينفُضُ مِذْرُوئِهِ (٢) ؛ فإنما ظهرت فيه الواو ؛ لأنَّه لا يُفْرَدُ له واحدٌ

وكذلك : عقلته بِثْنَاتَيْنِ (٣) ولو كان يُفْرَدُ له واحدٌ لكان : عقلته بِثْنَاتَيْنِ ؛ لأنَّ الواحد ثناء فاعلم ، وكنت تقول : مِذْرَيَان ؛ كما تقول : مَلْهَيَان ، ولكنه بمنزلة قولك : الشقاوة ، والعباية . بنيت على هذا التأنيث ، وصارت الهاء حرف الإعراب ؛ فظهرت الواو والياء .

(١) تقدم الحديث عن تشنية المقصور في الجزء الأول ص ٢٥٨-٢٥٩ وسيميده مرة ثالثة في هذا الجزء ص ٧ . كما سيكرر حديث تشنية الممدود .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٩١ والجزء الثاني ص ١٦٣-١٦٤ .

(٣) تقدم أيضا في الجزء الثاني ص ١٦٤ وانظر سيبويه ج ٢ ص ٩٤-٩٥ ، ٢٨٣ .

ولو بنيت على التذكير لم يكن إلا صلاة ، وعبادة ؛ كما تقول : امرأة غزاة ؛ لأنك جئت إلى غزاة / - وقد انقلبت الواو فيه همزة - فأثنته على تذكيره ، ولو كنت بنيت على التأنيث لكانت الهاء مظهرة للياء وللواو قبلها .

فأما قولهم : (خُصيان)^(١) فإنما بنوه على قولهم : خُصِي فاعلم . ومن ثنى على قولهم : خُصية لم يقل إلا : خُصيتان .

وكذلك يقولون : ألية وألى فى معنى . فمن قال : ألية قال : أليتان ، ومن قال : ألى قال : أليان . قال الراجز :

« تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوُطْبِ »^(٢)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٨٢ : « وأما من قال : صلاة وعبادة فانه لم يجرى بالواحد على الصلاة والعبادة ، كما انه اذا قال : خصيان لم يثنه على الواحد المستعمل فى الكلام ، ولو اراد ذلك لقال : خصيتان » .

الصلاة : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه . والمباية والعبادة : ضرب من الاكسية واسع فيه خطوط سود كبار .

(٢) قبله كما فى الاقتصاب ص ٣٩٣ والجو اليقى ص ٣٠٠ :

كَأَنَّمَا عَطِيَّةُ بَنٍ كَغَبٍ ظَهِيَّةٌ واقفةٌ فى ركبٍ

وصفه بان كفه عظيم رخو فهو يرتج لمظلمه ورخاوته ارتجاج الوطب وهو زق اللبن . وهذا الرجز - مع كثرة الاستشهاد به - لم يعلم قائله . الخزائنة ج ٣ ص ٣٦٦-٣٦٧ .

هذا باب

الإمالة

وهو أن تنحو بالالف نحو الياء . ولا يكون ذلك إلا لعلّة تدعو إليه

اعلم أن كل ألف زائدة أو أصلية فنصبها جائز .

وليس كل ألف تمال لعلّة إلا نحن ذاكروها إن شاء الله .

فمما يمال ما كان ألفه زائدة في فاعل ، وذلك نحو قولك : / رجل عابد ، وعالم ، وسالم ؛ فإنما

أملت الألف . للكسرة اللازمة لما بعدها . وهو موضع العين من فاعل . وإن نصبت في كل هذا فجيدٌ بالغ على الأصل^(١) وذلك قولك : عالم وعابد .

وكذلك إذا كانت قبلها كسرة أو ياء . نحو قولك : عباد : وجبال : وجبال . كل هذا إمالة جائزة . فأنما عيال فالإمالة له ألزم ؛ لأن مع الكسرة ياء .

فكل ما كانت الياء أقرب إلى ألفه أو الكسرة فالإمالة له ألزم . والنصب فيه جائز .

وكل ما كثرت فيه الياءات أو الكسرات فالإمالة فيه أحسن من النصب^(٢) .

واعلم أنه ما كان من فعلٍ فإمالة ألفه جائزة حسنة ، وذلك نحو : صار بمكان كذا ، وباع

زيد مالا ؛ فإنما أملت ؛ لتدل على أن أصل العين الكسر ؛ لأنه من بعث . وصرت : والعين

أصلها الكسر وألفها / منقلبة من واو^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٩ « فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك : عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعدافر وهابيل ، وإنما أمالوها ، للكسرة التي بعدها . أرادوا أن يقرّبوها منها ، كما قرّبوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا : صخر فجعلوه سناً بين الزاي والصاد .. »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦١ « ومما تمال الفه قولهم : كيال وبيع ، وسمعنا بعض من يوثق بعربيته يقول : كيال كما ترى ، فيميسل ، وإنما فعلوا هذا ، لأن قبلها ياء ، فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها : نحو سراج وجمال .

وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف .. »

(٣) هكذا بالأصل ، والصواب أن يمثل بنحو : خاف وهاب ، لأن ألف صار وباع منقلبة عن ياء ، وعينهما مفتوحة في الفعل الماضي .

إِلَّا أَنَّهُ فِيمَا كَانَتْ أَلْفُهُ مُنْقَلِبَةً مِنْ يَاءٍ أَحْسَنُ . فَأَمَّا الْوَاوُ فَهُوَ فِيهَا جَيِّدٌ ، وَلَيْسَ كَحُسْنِهِ فِي الْيَاءِ ، لِأَنَّ فِيهِ عِلَّتَيْنِ ، وَإِنَّمَا فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ (فَعِلَ) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : خَافَ زَيْدٌ كَذًّا ، وَمَاتَ زَيْدٌ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : مِتَّ عَلَى وَزْنِ خِفْتٍ . وَمِنْ قَالَ : مِتَّ (١) لَمْ تَجْزِ الْإِمَالَةُ فِي قَوْلِهِ . وَقَدْ قَرَأَ الْقَرَاءُ : (ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي) (٢)

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَلْفَ إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً مِنْ يَاءٍ فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ ، فَأِمَالَتُهَا حَسَنَةٌ ، وَأَحْسَنُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ . وَسَنَفْسِرُ لِمَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؟ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَمَى ، وَسَعَى ، وَقَضَى ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَ هِيَ الَّتِي يُوقِفُ عَلَيْهَا . وَالْإِمَالَةُ أَبَيْنُ ، وَهِيَ الَّتِي تَنْتَقِلُ عَلَى الثَّلَاثَةِ . فَتَكُونُ رَابِعَةً ، وَخَامِسَةً ، وَأَكْثَرَ . فَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ رَجَعَتْ ذَوَاتُ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ ؛ نَحْوُ : مَغْزِيَانِ . وَمُلْهِيَانِ . وَقَوْلُكَ فِي الْفِعْلِ : أَغْزَيْتَ (٣) وَقَدْ فَسَّرْنَا هَذَا فِي بَابِهِ (٤) / مُسْتَقْصًى . فَلَمَّا كَانَتْ الْيَاءُ أَمَكْنَ كَانَتْ الْإِمَالَةُ أَثْبَتَ .

(١) فِي مَاتَ لَفْتَانِ : مَاتَ يَمُوتُ مِنْ بَابِ نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَهَذِهِ يُقَالُ فِيهَا : مَاتَ ، وَمَتْنَا (بِضْمِ الْمِيمِ) مِثْلَ أَقَالَ يَقُولُ .
وَاللُّغَةُ الثَّانِيَّةُ : مَاتَ يَمُوتُ مِنْ بَابِ فَرَحَ يَفْرَحُ وَهَذِهِ يُقَالُ فِيهَا : مَاتَ ، وَمَتْنَا (بِكَسْرِ الْمِيمِ) كَخَافَ يَخَافُ .
وَجَاءَتْ هَذِهِ اللَّفَّةُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

بُنَيَّتِي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي ، وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَانِي

وَقَدْ قُرِئَ فِي السَّبْعِ بِاللَّفْتَيْنِ فِي قَوْلِهِ نَعَالِي :

« يَا لَيْتَنِي مِتُّ » . « أَثَذَا مَا مِتُّ » ، « أَوْ مِتُّ » . « أَثَذَا مِتْنَا »

وَهَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى التَّوَالِي : مَرِيَمُ : ٢٣ ، مَرِيَمُ : ٦٦ ، آلُ عِمْرَانَ : ١٥٧ ، الْمُؤْمِنُونَ : ٨٢ .
(٢) فِي سَيَبُوهِ ج ٢ ص ٢٦١ « وَمِمَّا يَمِيلُونَ أَلْفَهُ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مِمَّا هُمَا فِيهِ عَيْنٌ إِذَا كَانَ أَوَّلُ فِعْلَةٍ مَكْسُورًا ، نَحَوْنَا نَحْوَ الْكُسْرَةِ ، كَمَا نَحَوْنَا نَحْوَ الْيَاءِ فِيمَا كَانَتْ أَلْفُهُ فِي مَوْضِعِ الْيَاءِ ، وَهِيَ لَفَةٌ لِبَعْضِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، فَأَمَّا الْعَامَّةُ فَلَا يَمِيلُونَ ، وَلَا يَمِيلُونَ مَا كَانَتْ الْوَاوُ فِيهِ عَيْنًا إِلَّا مَا كَانَ مُنْكَسِرًا أَوَّلًا ، وَذَلِكَ : خَافَ وَطَلَبَ وَهَابَ ، وَبَلَغْنَا عَنْ ابْنِ أَبِي اسْحَاقٍ أَنَّهُ سَمِعَ كَثِيرَ عِزَّةٍ يَقُولُ : صَارَ بِمَكَانِ كَذَا وَكَذَا ، وَقَرَأَهَا بَعْضُهُمْ خَافَ ، وَلَا يَمِيلُونَ بَنَاتِ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ الْوَاوُ عَيْنًا إِلَّا مَا كَانَ عَلَى فِعْلَةٍ مَكْسُورَةٍ أَوَّلًا لَيْسَ غَيْرُهُ .. » .
ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي . إِبْرَاهِيمُ : ١٤ . وَالْإِمَالَةُ سَبْعِيَّةٌ ، الْإِنْخَافُ ص ٢٧١ .

(٣) سَيَبُوهِ ج ٢ ص ٢٦٠ « وَمِمَّا يَمِيلُونَ أَلْفَهُ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ كَانَتْ عَيْنُهُ مُفْتُوحَةً . أَمَّا مَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ فَتَمَالُ أَلْفُهُ ، لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ يَاءٍ وَبَدَلَ مِنْهَا فَنَحَوْنَا نَحْوَهَا ..
وَأَمَّا بَنَاتِ الْوَاوِ فَأَمَالُوا أَلْفَهَا ، لِغَلْبَةِ الْيَاءِ عَلَى هَذِهِ اللَّامِ ، لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ الَّتِي هِيَ وَاوُ إِذَا جَاوَزَتْ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ قَلَبَتْ يَاءً وَالْيَاءَ لَا تَقْلِبُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَاوُ ، فَأَمِيلَتْ ، لَتَمَكَّنَ الْيَاءُ فِي بَنَاتِ الْوَاوِ .. » .

(٤) الْجُزْءُ الْأَوَّلُ ص ١٣٦ .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَإِنَّ الْإِمَالََةَ فِيهِ قَبِيحَةٌ ؛ نَحْوُ : دَعَا ، وَغَزَا ،
وَعَدَا (١) وَقَدْ يَجُوزُ عَلَى بُعْدٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ هِيَ الَّتِي تَمَالُ فِي أَغْزَى ، وَنَحْوِهِ .

فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِمَالََةُ إِذَا كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْتَقِلُ انْتِقَالَ
الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ تَكُونُ عَلَى فَعَلَ ، وَأَفْعَلَ ، وَنَحْوِهِ ؛ وَالْأَسْمَاءُ لَا تَنْتَصِرُ . وَذَلِكَ هَوَئِلِكَ :
قَفَا ، وَعَصَا . لَا يَكُونُ فِيهِمَا ، وَلَا فِي بَابِهِمَا إِمَالََةٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْوَاوِ . وَلَكِنْ رَحَى ، وَحَصَى ، وَنَوَى
هَذَا كُلُّهُ تَصْلَحُ إِمَالَتُهُ .

وَلَا تَصْلَحُ الْإِمَالََةُ فِيهَا أَلْفُهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَتْ وَاوًا ؛ نَحْوُ : قَالَ ، وَطَالَ ، وَجَالَ ؛
لِأَنَّهَا مِنْ وَاوٍ ، وَلَيْسَتْ بِفِعْلٍ كَخِضْتُ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : قُلْتُ ، وَطُلْتُ ، وَجُلْتُ .

(١) سيبويه ج ٢ ص ٢٦٦، ٢٦٠ .

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف

أصلية أو زائدة

٣
٣٨

/ إعلم أن ما كانت ألفه من ذلك طرفا فالإمالة فيه جائزة ، وهي التي نختار ، وذلك أنه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

إما أن تكون ألفه منقلبة من ياء ، نحو : مَرْمَى ، وَمُسَعَى ؛ لأنه من سَعيت ، ورميت ، وملَّهى .
ومَعَزَى من غزوت ولهوت ، فإنها إذا كانت كذا ترجع إلى الياء في قولك : مَلْهِيَان ، وَمَعَزِيَان .
وكَلَّمَا ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أَبْعَدَ ، وقد فسرنا لم ذلك في التصريف في باب أَغْزَيْتَ ، واستغزيت (١) ؟

أو تكون الألف زائدة للتأنيث . فحق الزوائد أن تُحْمَلَ على الأصول . فإذا كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء فالزائد أول ؛ وذلك قولك في حُبْلَى : حُبْلِيَان ، وحُبْلِيَات . وكذلك سَكْرَى وشُكَاعَى (٢) ونَحْرَه . فأما الملاحقة فنحو : حَبْنَطَى ، وأَرْطَى : وَمِعْزَى تقول : أَرْطِيَان ، وَمِعْزِيَان . وحَبْنَطِيَان . فكل هذا يرجع إلى الياء . فكذلك فاعمل به إذا كانت الألف رابعة مقصورة أو على أكثر من ذلك ، اسما كان أو فعلا .

(١) الجزء الأول ص ١٢٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٠-٢٦١ « ومما يميلون الفه كل اسم كانت في آخره الف زائدة للتأنيث أو لغير ذلك ، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء .

الا ترى أنك لو قلت في معزى وحبلى فعلت على عدة الحروف لم يجيء واحتشد من الحرفين إلا من بنات الياء ، فكذلك كل شيء كان مثلها مما يصير في ثنية أو فعل ياء ، فلمّا كانت في حروف لا تكون من بنات الواو أبدا صارت عندهم بمنزلة الف رمى ونحوها ، وناس كثير لا يميلون الألف ، ويفتحونها يقولون حبلى ومعزى » .

الشكلى : نبت دقيق الميدان صغير اخضر له زهرة حمراء .

هذا باب

الحروف التي تمنع الإمالة

وهي حروف الاستعلاء، وهي سبعة أحرف : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف ، والخاء ، والغين .

وذلك أَنَّها حروف اتَّصلت من اللسان بالحنك الأعلى : وإنَّما مَعْنَى الإمالة : أن تقَرَّبَ الحرف ممَّا يشاكله من كسرة أو ياء .

فإن كان الذى يُشاكل الحرف غير ذلك مِلَّتْ بالحرف إليه ، فهذه الحروف منفتحةٌ الخارج ؛ فلذلك وجب الفَتْح .

تقول : هذا عايد ، وعالم ، وعانِد . فإذا جاءت هذه الحروف عيْنات ولا مات فى (فاعِل) منعت الإمالة (١) لما فيها ، فقلت : هذا ناقد ، ولم يجز ناقد من أجل القاف ، وكذلك ضابط . وضابط .

فإن كانت هذه الحروف فى موضع الفاءات من فاعِل منعت الإمالة لقُرْبها . وهى بعد الألف أمْنَع ؛ لئلا يتصعَّد المتكلم بعد الانحدار .

وذلك قولك : هذا قاسم ، وصالح ، وطالع ، ولا تجوز الإمالة فى شىء من ذلك .

فإن كان الحرف المُستعلى بينه وبين الألف / حرف ، والمستعلى متقدِّم مكسور - فإنَّ الإمالة

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما يمنع من الإمالة .. فالحروف التى تمنعها الإمالة هذه السبعة : الضاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء ، إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه ، وذلك قولك : اقاعد وغائب وخامد وصاعد وطائف وضابن وظالم ، وإنما منعت هذه الحروف الإمالة ، لأنها حروف مستعلية الى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضوعها استعلت الى الحنك الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها ، كما غلبت الكسرة عليها فى مساجد ونحوها ، فلما كانت الحروف مستعلية ، وكانت الألف تستعلى ، وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم .. » .

حسنة (١) . وذلك قولك : صِفاف ، وقِفاف ؛ لأنَّ الكسرة أدنى إلى الألف من المستعلي ، والنَّضْبُ ها هنا حسن جداً ، والإمالة أَحْسَنَ لما ذكرت لك ، وحُسْنُ النَّضْبِ من أجل المستعلي . ولو كان المستعلي بعد حرف مكسور لم تجز الإمالة فيه ؛ لأنَّ المستعلي أقرب إلى الألف فهو مفتوح . وذلك قولك : رِقَاب ، وحِقَاف ، وكذلك رِصاص فيمن كسر الراء ، لا يكون إلَّا النَّضْبُ فإن كان المستعلي في كلمة مع الألف وكان بعدها بحرف أو حرفين لم تكن إمالة . وذلك قولك مسالِخ ، وصناديق (٢)

فإن قلت : فما قبل المستعلي مكسور ، فهلاً كان هذا بمنزلة قِفاف وصِفاف (٣) ؟
فمن أجل أنَّ المستعلي إنما انحدرت عنه ، وأنت ها هنا لو كسرت كنت مُضْعِداً إليه

واعلم أنَّك تقول : مررت بـمال لك ، ومررت بـباب لك ، وليس بالحسن ؛ لأنَّ الألفين منقلبَتان من / واو ين ، من : مؤلت ، وبوَّبت ، وليست الحركة بلازمة . إنما تُحذف في الخفض في الوصل ، ولا تكون في الوقف ، ولا في غير الخفض ، فليست كعين (فاعِل) ؛ لأنَّ الكسرة لازمة لها ، والألف زائدة . ولكن لو قلت : هذا ناب ، وهذا عابٌ لصلحت الإمالة ؛ لأنَّ الألفين منقلبَتان من ياء ؛ لأنَّه من العيب ، ومن قولك : نَيَّبت في الأمر : وناب وأنياب ، والنَّضْبُ أَحْسَنُ (٤) ؛ لأنَّ اللفظ أولى وليس في اللفظ كسرة ، وإنما صلحت الإمالة ؛ لأنَّ الألف ياء في المعنى .

فجُملة الباب : أنه كلُّ ما كان في الياء ، أو الكسرة فيه أثبت - فالإمالة له ألزَم ، وإلَّا أن يمنع مانع من المستعلية .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٥ : « فإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الالف بحرف ، وكان مكسوراً فإنه لا يمنع الالف من الإمالة ، وليس بمنزلة ما يكون بعد الالف ، لانهم يضعون السنتهم في موضع المستعلية ، ثم يصوبون السنتهم ، فالانحدار أخف عليهم من الأصعاد »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٥ « وكذلك ان كان شيء منها بعد الالف بحرفين وذلك قولك : مناشيط ومنافخ ومعالق ومقاريض ومواعيظ ومبالغ » . المسلاخ : النخلة ينتشر بسرهما وهو أخضر .

(٣) القفاف : جمع قف ، ما غلظ وارتفع من الأرض . الحفاف : جمع حقف ، ما اعوج من الرمل . الصفاف : جمع صفوف ، الناقة تجمع بين محلبين في حلبه .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « وقال ناس يوثق بعريتهم : هذا باب ، وهذا مال ، وهذا عاب لما كانت بدلاً من الياء ، كما كانت في (رميت) شبهت بها ، وشبهوها في باب ومال بالالف التي تكون بدلاً من واو غزوت ، فتبعت الواو الياء في العين ، كما تبعتها في اللام . . » .

هذا باب

الراء في الإمالة

اعلم أن الراء مكررة في اللسان : ينبو فيها بين أولها وآخرها نبوة : فكأنها حرفان : فإذا جاءت بعد الألف مكسورة مالت الألف من أجلها . وذلك قولك : هذا عارم : وعارِف . فكانت الإمالة هاهنا ألزم منها في عايد ، ونحوه .

فإن وقع / قبل الألف حرف من المستعلية ، وبعد الألف الراء المكسورة - حسنت الإمالة التي كانت تمتنع في قاسم ونحوه ؛ من أجل الراء ، وذلك قولك : هذا قارب ، وكذلك إن كان بين الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة . تقول : مررت بقادر^(١) يا فتى ، وترك الإمالة أحسن ؛ لقرب المستعلية من الألف ، وتراخى الراء عنها ، ويُشمد هذا البيت على الإمالة ، والنصب أحسن لما ذكرت لك وهو :

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادرٍ بمنهم جَوْنِ الرِّبابِ سَكُوبِ (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « باب الراء . والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة ، والوقف يريدونها ابضاحا . . فلم يميلوا ، لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحين ، فلما كانت كذلك أقويت على نصب الالفات . . وإذا كانت الراء بعد الف تمال لو كان بعدها غير الراء لم تمل في الرفع والنصب ، وذلك قولك : هذا حمار . كأنك قلت : هذا فعالل ، وكذلك في النصب كأنك قلت : فعاللا ، فغلبت هنا فنصبت .

وأما في الجذر فتميل الألف ، كان أول الحرف مكسورا أو مفتوحا أو مضموما ، لأنها كأنها حرفان مكسوران . . »

وقال في ص ٢٦٨-٢٦٩ « وأعلم أن الذين يقولون : هذا قارب يقولون : مرت بقادر ينصبون الألف ، ولم يجعلوها حيث بعدت تقوى . . وقال قوم ترتضى عربيتهم : مرت بقادر قبل للراء حيث كانت مكسورة . . »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦٩ على إمالة الألف من قادر وإن كان قبلها الحرف المستعلى وهو القاف المانع من الإمالة ، لقوة الراء المكسورة على الإمالة .

واستشهد به في ج ١ ص ٤٧٨ على تجريد خبر عسى من (أن) وسيأتي قريباً في المقتضب شاهداً على ذلك أيضاً كما استشهد به في الكامل ج ٢ ص ٢٤٤ .

المنهمر : السائل . الجون : الأسود . الرباب : ما تدلى من السحاب دون سحاب فوّه . السكوب : المنصب .

والبيت منسوب في سيبويه إلى هذبة بن الخشرم ونسبه الشيخ المرفعي إلى سماعة ابن أشول النعامي .

ولهذبة قصيدة على هذا البروى في الشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٧٦ وحماسة البحترى ص ٧ ولم يذكر فيها البيت .

وانظر رغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٤ ، وابن يعيش ج ٧ ص ١١٧ .

فإن لم يكن قَبْلَ الألف حرف من المستعلية ، وكانت بعدها الراء على ما وصفت لك اختير
إِمالة الألف . وذلك قولك : من الكافرين . وإن قلت : من الكافرياً فتي - فالإمالة حسنة ، وليس
كحُسْنِها في الكافرين ؛ لأنَّ الكسر في الكافرين لازم للراء وبعدها ياء ، و (الكافر) لا ياء فيه ،
وليس الكسرة بلازمة للراء إلا في الخفض ، وهي / في الجماعة تلزم في الخفض والنصب
والوقف والإدراج ، ولا تكون في الكافر في الوقف (١) .

فإن قلت : جاعى الكافر ، فاعلم - استوت الإمالة والنَّصْبُ . فأما الإمالة فمن جهة كسرة
الفاء .

وأما النَّصْبُ فإنَّ الراء بعدها كحرفين بضمومين ، وكذلك هي في النَّصْبِ إذا قلت : رأيت
الكافر يا فتي .

ولو قلت : فلان باسِطَ يده ، أو ناعق يا فتي - لم تضلَّ الإمالة من أجل المستعليين ؛ لأنَّ
الراء - وإن كان قبلها التكرير - لا تحلُّ محلَّ المستعلية .

ولو قلت : هذا قِراب سيفك لصلحت الإمالة وإن كانت الراء مفتوحة ؛ لأنها في الحقيقة
في وزن حرف .

• • •

واعلم أنَّ بنى نعيم يختارون فيما كان على وزن (فعَالٍ) (٢) من المؤنث إذا سُمِّيَ به أن يكون
بمنزلة سائر مالا ينصرف ، فيقولون : هذه حذامُ ، ومررت بحذامَ يا فتي ، ورأيت حذامَ .
وأهل الحجاز يقولون : هذه حذامِ ، ومررت بحذامِ . وقد بيَّنا ذلك فيما ينصرف وما
لا ينصرف .

فلماذا كان اسم من هذه الأسماء / في آخره الراء اختارت بنو نعيم مذهب أهل الحجاز ؛ ليميلوا
الألف ؛ لأنَّ إِنْجَاحَهَا أَخَفُّ عَلَيْهِمْ ، ولا سبيلَ إليه إلا أن يكسروا الراء . فيقولون : هذه

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم أن قوما من العرب يقولون : الكافرون ، ورأيت
الكافرين ، والكافر ، وهي المنابر . لما بعدت وصار بينها وبين الألف حرف لم تقو قوة المستعلية ،
لأنها من موضع اللام وقريبة من الياء .. وأما قوم آخرون فنصبوا الألف في الرفع والنصب ،
وجعلوها بمنزلتها إذا لم يحل بينها وبين الألف كسر ، وجعلوا ذلك لا يمنع النصب ، كما لم
يمنع في القاف وأخواتها ، وأمالوا في الجر ، كما أمالوا حيث لم يكن بينها وبين الألف شيء ،
وكان ذلك عندهم أولى حيث كان قبلها حرف تمال له لو لم يكن بعدها راء .. » .

(٢) سيأتى حديث (فعال) مفصلاً في هذا الجزء فنرجى التعليق عليه الآن .

حَضَارِ فاعلم ، وطلعت حضار - (والوزن) (١) ، ومررت بسَفَارِ يافقي . ويُنشِدون هذا البيت للفرزدق :

مَنْ مَاتَرْدَ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدَ بِهَا أَذْيَهُمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرَا (٢)

ومنهم من يمضى على لغته في الرأ ؛ كما يفعل في غيرها . قال الشاعر :

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتُ عَنْوَةً وَبَارُ (٣)

والقوافي مرفوعة .

* * *

وَمَا تُمَالُ أَلْفُهُ مَا كَانَ قَبْلُهَا فَتَحَةً وَفِي ذَلِكَ الْحَرْفِ يَاءٌ . وذلك قولك : نَعِمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا ، وَرَأَيْتُ زَيْنًا ، فالإمالة في هذا حَسَنَةٌ في الوقف من أَجْلِ الْيَاءِ (٤) .

فَأَمَّا إِذَا وَصَلَتْ فَلَا إِمَالَةَ فِيهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأَلْفَ تَذْهَبُ ، وَيَصِيرُ مَكَانُهَا التَّنْوِينُ . ولوقلت : هذا عِمْرَانُ لَكَانَتِ الْإِمَالَةُ حَسَنَةً مِنْ أَجْلِ كَسْرَةِ الْعَيْنِ (٥) .

-
- (١) هكذا بالأصل وهي زيادة هنا . حضار : جبل باليمن والحمر من الإبل .
(٢) سفار وزن قطام : منهل قبل ذي قار بين البصرة والمدينة وهو لبنى مازن بن مالك .
أديهم : تصغير أدهم وهو ابن مرداس أحد بني كعب وكان شاعرا خبيثا . المستجير : الذي يطلب الماء . التعوير : الرد ، يقال عورته عن حاجته : رددته عنها . فالعور الذي لا يسقى .
استشهد بالبيت ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٩٠ على أن (يوما) ظرف لترد ، ويمتنع أن يكون ظرفا لتجد لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبى (ترد - وسفار) ، ويمتنع أن يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط .

والبيت للفرزدق من قصيدة في ديوانه ص ٣٥٤-٣٥٩ .

- وروى في المغنى : متى تردن وانظر الدماميني ج ١ ص ٢٠٥ والسيوطى ص ٩٩ .
ومعجم البلدان ج ٣ ص ٢٢٣ واللسان (عور - سفر) .

(٣) نرجى الحديث عنه الى باب ما لا يتصرف .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٢ : « وقالوا : فينا وعلينا ، فأمالوا للياء حيث قربت من الالف ، ولهذا قالوا : بينى وبينها » .

وقال في ص ٢٦٣ : « ومن قال : رأيت يدا ، قال : رأيت زينا (بكسر الزاى) . فقوله : ينا ، بمنزلة يدا . وقال هؤلاء : كسرت يدنا فصارت الياء ها هنا بمنزلة الكسرة في قولك : رأيت عنبا » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٠ : « وقالوا : النفران حيث كسرت أول الحرف ، وكانت الالف بعد ما هو من نفس الحرف ، فشبها بما يبنى على الكلمة نحو الف جبل ، وقالوا : عمران ، ولم يقولوا : برقان جمع برق ولا حمقان ، لأنها من الحروف المستعملة » .

فإن كان مكان الراء حرف من المستعلية / لم تصلح الإمامة ؛ لأن المستعلى أقرب إلى الألف ^٣ وهو مفتوح . فإن قلت : فهذان مُسلمان ، فأملت من أجل كسرة [اللام] ^(١) صلح ، ويزيده حسنا علمك بأن النون مكسورة في الوصل ، فإن قلت : مُصلحان ، أو مُكرمان - لم تحسن الإمامة ؛ لأنه لا كسر ولا ياء . فإن وصلت حسنت وهى بعيدة ؛ لأن النون لاتلزمها الحركة في الوقف ؛ كما أنك لو قلت : رأيت عنياً لم تكن إمامة ؛ لأنه لا كسرة ولا ياء .

وتقول : نعوذ بالله من النار ؛ للتكرير الذى فى الراء ؛ لأن الحركة تلحق فى الوصل .
فإن قلت : وعِدَّ الكافرون النار ، أو قلت : أحرقتة النار - لم تكن إمامة لما ذكرت لك ^(٢) .
فأما قولهم : هذا رجل حجاج فلم تجز الإمامة ؛ لأنه لا شئ يوجبها ، ثم قالوا فى الاسم الحجاج فإنما أمالوا للفضل بين المعرفة والنكرة ؛ والاسم والنعته ؛ لأن الإمامة أكثر ، وليس بالحسن . التَّصَبُّ أَحْسَنُ وَأَقْيَسُ ^(٣) .

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم ان قوما من العرب يقولون الكافرون ، ورأيت الكافرين .. وأما قوم آخرون فنصبوا الالف فى الرفع والنصب » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما أميل على غير قياس .. وذلك الحجاج اذا كان اسما لرجل ، وذلك لانه كثر فى كلامهم ، فحملوه على الاكثر ، لان الامالة أكثر فى كلامهم ، وأكثر العرب ينصبه ، ولا يميل ألف حجاج اذا كان صفة يجرونه على القياس .. » .

هذا باب

مايُمال / وَيُنْصَب من الأسماء

غير المتمكنة ، والحروف

اعلم أَنَّهُمْ قالوا : ذا عبد الله : وهذا عبدُ الله (١) ، وقالوا في التهجِّي : باء ، وناء ، وراء ؛
ليدلُّوا على أَنَّها أسماء (٢) .

فلو أُلزِمَت النصب لا لتبست بالحروف ؛ لأنَّ الحروف لا تصلحُ فيها الإمالة
فإن قلت : فهل فعلوا ذلك في (ما) التي هي اسم لمضارعنها للحروف (٣) ؛ لأنها لا تكون
اسما إلا بصلة ، إلا في الاستفهام أو الجزاء ، فهي في هذين مضارعة للحروف التي هي للاستفهام
والجزاء .

فأما في النفي فهي حرف وليس باسم ، وكذلك هي زائدة في قولك (فِيمَا نَقْضِهِمْ مِّثْقَلَهُمْ) (٤)
ونحوه .

فأما (إِذَا) ، و (حتَّى) ، وسائر الحروف التي ليست بأسماء - فإنَّ الإمالة فيه خطأ (٥)
ولكن (مَنْ) تُمال ؛ لأنها اسم ، وإنَّما هي من أسماء الزمان ، ولا يستفهم بها إلا عن وقت (٦)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٢ « وقالوا في رجل اسمه ذه : رأيت ذها أملت الالف ... » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : باوتا في حروف المعجم ، لأنها أسماء ما يلفظ
به ، وليس فيها ما في قد ولا ، وإنما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر » .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : (ما) فلم يميلوا ، لأنها لم تكن تمكن (ذا) ،
ولأنها لم تتم اسما الا بصلة مع أنها لم تكن تمكن البهمة فرقوا بين البهمين اذ كان ذا
حالهما » .

(٤) النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا (لا) فلم يميلوا لما لم يكن اسما » . وقال ايضا :
« ومما لا يميلون الفه (حتى) و (أما) و (الا) فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء ، نحو : حبلى
وعطشى ، وقال الخليل لو سميت بها رجلا أو امرأة جازت فيها الإمالة » .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « ولكنهم يميلون (أنى) ، لأن (أنى) تكون مثل (أين)
و (أين) كخلفك ، وإنما هو اسم صار ظرفا ، فقرب من عطشى » .

فَأَمَّا (عَسَى) فإِمَالَتُهَا جَيِّدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا فِعْلٌ ، وَأَلْفُهَا مُنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءٍ . تقول : عَسَيْتَ ؛ كَمَا تقول : رَمَى وَرَمَيْتُ .

فَأَمَّا (على) ، و(إلى) فلا تصلح إِمَالَتُهُمَا ؛ لِأَنَّ (على) من علوت ، وهى اسم ، يدلُّك على ذلك قولهم : جئت مِنْ عليه ، أى : من فوقه .

قال الشاعر :

/ غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الظِّلَّ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَعَا (١)

وقال الآخر :

غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا تَصِلُ وَعَنْ قَبْضِ بَيْدَاءِ مَجْهَلٍ (٢)

(١) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣٢٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١٠ على اسمية (على) بدليل دخول حرف الجر عليها وصريح كلام سيبويه يدل على أن استعمال (على) اسما ليس مختصا بالضرورة فقد قال : ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه . وذهب ابن عصفور الى أن استعمال (على) اسما مختص بالضرورة .

وقال أبو حيان : ومن قال : ان (على) لا تكون الا اسما - يقول انها معربة ، ومن يجوز ان تنتقل الى الاسمى بدخول من عليها - فقول انها معربة اذ ذاك ، وقيل : مبنية .

غدت من عليه : قال القالى : غدا بمعنى صار ، أى : انصرفت القطاة من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت بخلاف ما اذا استعمل فى غير معنى صار فانه يختص بوقت الغداة .

وعن أبى حاتم انه قال للصمعى كيف قال : غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة ؟ . فقال : لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتجليل والعرب تقول : بكر الى العشية ولا بكور هناك .

الخمس : ظمء من اظمائها وهو ان ترد الماء ، ثم تغيب ثلاثا ، ثم ترد فيعتد بيومى وردها مع ظمئها . هذا ما قاله المبرد فى الكامل ، وقال ابن السيد فى الاقتضاب : الخمس : ورود الماء فى كل خمسة أيام ، ولم يرد انها تصبر عن الماء خمسة أيام انما هذا للابل لا للطير ولكنه ضربه مثلا هذا قول أبى حاتم ، ولأجل هذا كانت رواية : (بعد ما تم ظمؤها) احسن ، واصح معنى ، والظمء بالكسر ، ما بين الشربين والوردين .

تصل : أى يسمع لاحشائها صليل من يبس العطش .

القيض : قشر البيضة الاعلى الذى يلبس البيضة ، فيكون بينها وبين قشرها الأعلى ، ويقال له الفرقى ايضا .

المجهل : الصحراء التى يجهل فيها اذ لا علامة فيها .

يريد ان القطاة اقامت مع فرخها حتى احتاجت الى ورود الماء ، وعطشت ، فطارت تطلب الماء عند تمام ظمئها ، وأراد بذكر الفرخ سرعة طيرانها ، لتمود اليه بسرعة ، لانها كانت تحتضنه .

= روى البيت ببداء مجهل فى سيبويه والمقتضب والمخصص ج ١٤ ص ٥٧ والاقتضاب ص ٤٢٨ .

وروى يزراء مجهل فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ وفى شرح ادب الكاتب للجواليقى ص ٣٤٩ والمخصص ج ١٦ ص ٦٥ .

وقال الجواليقى : ومن روى يزراء مجهل فلا وجه لترك الصرف الا ان يجعل اسم بقعة بعينها ، ولو روى يزراء مجهل مضافا لكان جائزا ..

وقال ابن يعيش ج ٨ ص ٣٩ : يزراء الهمزة لللاحاق ، ولغة هذيل بفتح الزاى كالقلقال . ومن روى يزراء أضافه الى مجهل وقدر حذف الموصوف أى مكان مجهل . وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤث ص ١٣٤ : همزة يزراء لللاحاق .

وفى الخزانة : اجاز الكوفيون ترك صرف فعلاء بالكسر على ان تكون الفها للتانيث ، واحتجوا بقوله تعالى (تخرج من طور سيناء) بكسر السين وقال البصريون منع الصرف على هذه القراءة العلمية والتانيث ...

والبيت من قصيدة طويلة لمزاحم العقيلي فى وصف قطاة .

انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٥٣-٢٥٨ والعينى ج ٣ ص ٣٠١-٣٠٦ والكامل ج ٦ ص ٢٤٤-٢٤٧ والسيسوطى ص ١٤٥-١٤٦ والاقتضاب ص ٤٢٨ واللسان (علا ، صل) ومعجم القاييس ج ٤ ص ١١٦ وشرح ادب الكاتب للجواليقى ص ٣٤٩ .

هذا باب

كم

اعلم أن (كم) اسم يقع على العدد ، ولها موضعان :

تكون خبرا ، وتكون استفهاما (١) فمَجْرَاهَا مَجْرَى عَدَدٍ مُنَوَّنٍ . وذلك قولك : كم رجلا عندك؟ وكم غلاما لك ؟ تريد : أعشرون غلاما أم ثلاثون ، وما أشبه ذلك ؛ كما أنك إذا قلت : أين عبدُ الله؟ فمعناه : أفي موضع كذا أو في موضع كذا ؟

وإذا قلت : متى تخرج ؟ فإنما معناه : لوقت كذا أم وقت كذا ؟ إلا أنه يجوز لك في (كم) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف (٢) فتقول : كم لك غلاما ؟ وكم عندك جارية ؟ وإنما جاز ذلك فيها ؛ لأنه جُعلَ عَوْضًا لما مُنِعَتْهُ مِنَ التَّمَكُّنِ .

وأما (عشرون) ونحوها فلا يجوز أن تقول فيها : عشرون لك جارية ، ولا خمسة عشر لك غلاما إلا أن يضطر شاعر ؛ كما قال حين اضطر :

عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩١ « اعلم ان (كم) موضعين :

فأحدهما : الاستفهام . وهو الحرف المستفهم عنه بمنزلة كيف وأين .

والموضع الآخر : الخبر : ومعناها معنى رب ، وهي تكون في الموضعين اسما . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩١ : « وزعم أن كم درهما لك ، أقوى . من : كم لك درهما ، وإن كانت عربية جيدة ، وذلك أن قولك : العشرون لك درهما فيها قبح ، ولكنها جازت في (كم) جوازا حسنا ، لأنه كأنه صار عوضا من الممكن في الكلام ، لأنها لا تكون الا مبتدأة ، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة . لا تقول : رأيت كم رجلا ، وإنما تقول : كم رأيت رجلا ، وتقول : كم رجل اتاني ، ولا تقول : اتاني كم رجل ، ولو قال : اتاك ثلاثون اليوم درهما كان قبيحا في الكلام . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ على الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة ، وذكر بعده هذا البيت :

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَيُنَوِّحُ الْحَمَامَةُ تَدْعُو هَدِيلًا

الكميل : الكامل . العجول من الابل : الواله التي فقدت ولدها بذبح أو موت أو هبة ، وقيل : الناقة التي ألفت ولدها قبل أن يتم بشهر أو بشهرين .
ونوح الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها ، لأن أصل النوح التقابل =

في خمس عشرة من جمادى ليلة لا أستطيع على الفرائض رفاذي (١)

وتقول : كم درهم لك ؟ لأن التمييز وقع على غيره . فكان التقدير : كم دانقا درهم لك .
وكم قيراطا ، وما أشبه ذلك ؟ ، كما أنك إذا قلت : كم غلمانك ؟ فإنما المعنى : كم غلاما
غلمانك ؟

ولا يكون في قولك : كم غلمانك ؟ إلا الرفع ؛ لأنه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة .
فإذا قلت : كم غلمانك ؟ فتقديره من العدد الواضح : أعشرون غلاما غلمانك ؟ فإن قلت :
أعشرون غلمانك ؟ فذلك معناه ، لأن ما أظهرت دليل على ما حذفته (٢) .

وتقول : بكم ثوبك مصبوغ ؟ ؛ لأن التقدير : بكم متا ثوبك مصبوغ ؟ أو بكم درهما ؟
وتقول : على كم جذعا بيتك مبني ؟ إذا جعلت (على كم) ظرفا لمبني رفعت البيت بالابتداء ،
وجعلت (المبني) خبرا عنه ، وجعلت (على كم) ظرفا لمبني . فهذا على قول من قال : في الدار
زيد قائم ، ومن قال : في الدار زيد قائما ، فجعل (في الدار) خبرا - قال : على كم جذعا بيتك
مبنيا ؟ / إذا نصب مبنيا جعل (على كم) ظرفا للبيت ؛ لأنه لو قال لك على المذهب : على كم جذعا
بيتك ؟ لاكتفى ؛ كما أنه لو قال : في الدار زيد لاكتفى .

ولو قال : بكم رجل زيد مأخوذ ؟ لم يجز إلا الرفع في مأخوذ ؛ كما تقول : بعبد الله زيد
مأخوذ ؛ لأن الظرف هاهنا إنما هو معلق بالخبر .

والبصريون يجيزون على قبح : على كم جذع ، وبكم رجل ؟ يجعلون ما دخل على (كم)
من حروف الخفض دليلا على (من) ، ويحذفونها ، ويريدون : على كم من جذع ، وبكم من

= الهديل : تجعله العرب مرة فرخا ومرة الطائر نفسه ومرة الصوت ، فيكون مفعولا مطلقا
على الأخير .

ومعنى البيتين : لم انس عهدك على بعده ، وكلما حنت عجول ، أو صاححت حمامة - رقت .
نفسى ، فذكرتك . وخبر (أننى) جملة يذكرك .

ونسب الشعر للعباس بن مرداس ، (الخزائن ج ١ ص ٥٧٣ - ٥٧٥ والعينى ج ٤
ص ٤٨٩-٤٩١ والسيوطى ٣٠٧) .

(١) الشاهد فيه الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة - ولم أقف على قائله .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٢-٢٩٣ « فإذا قلت : كم جريبا أرضك ؟ فأرضك مرتفعة بكم ،
لأنها مبتدأة ، والأرض مبنية عليها ، وانتصب الجريب ، لانه ليس بمبنى على مبتدأ ولا مبتدأ
ولا وصف ، فكانك قلت : عشرون درهما خير من عشرة ، وإن شئت قلت : كم غلمان لك ، فتجعل
(غلمان) فى موضع خبر (كم) وتجعل لك صفة لهم » .

رجل (١) ؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار .
وليس إضمار (من) مع حروف الخفض بحسن ولا قوى ، وإنما إجازته على بُعد (٢)
وما ذكرت لك حجة من أجازته . فهذه (كم) التي تكون للاستفهام .

فأما (كم) التي تقع خبرا فمعناها : معنى (رُب) إلا أنها اسم ، و (رب) حرفٌ وذلك
قولك : كم رجلٍ قد رأيته أفضل من زيد . إن جعلت (قد رأيته) الخبر ، وإن جعلت (قد رأيته)
من نعت الرجل قلت : أفضل من زيد / رفعت (أفضل) ؛ لأنك جعلت (أفضل) خبرا عن (كم) ؛
لأن (كم) اسم مبتدأ .

فأما (رُب) إذا قلت : رُب رجل أفضل منك فلا يكون له الخبر ؛ لأنها حرف خفض و (كم)
لا تكون إلا اسما (٣) .

ألا ترى أن حروف الخفض تدخل عليها ، وأنها تكون فاعلة ومفعولة . تقول : كم رجلٍ
ضربك - فهي هاهنا فاعلة . فإذا قلت : كم رجلٍ قد رأيته - فهي مفعولة (٤) ، وكذلك لو قلت :
كم رجلٍ قد رأيته لكنت مرفوعة ؛ لأنها ابتداء ؛ لتُغْلِكَ الفِعلَ عنها ، وكذلك تقول : إلى كم
رجلي قد ذهبت فلم أره .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وسألته عن : على كم جلع بيتك مبنى ، فقال : القياس
التنصب ، وهو قول عامة الناس . فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (من) ، ولكنهم حذفوها
ههنا تخفيفا على اللسان ، وصارت (على) عوضا منها ، ومثل ذلك آله لا أفعل .. »
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٤ « وليس كل جار يضم لان المجرور داخل في الجار فصارا
عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح .. »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وأعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام
غير ممنون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو مائتي درهم ، فأنجر الدرهم ، لان
التنوين ذهب ، ودخل فيما قبله والمعنى : معنى (رب) وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب .. »
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ « وكم رجلا أذاك أقوى من كم اذاك رجلا ، و (كم) ههنا فاعلة ،
وكم رجلا ضربت أقوى من كم ضربت رجلا و (كم) ههنا مفعولة . »

ولا يريد سيبويه والمبرد بالفاعل الفاعل الاصطلاحي ، لان الفاعل لا يتقدم على فاعله
مندهما (فكم) مبتدأ فهما يريدان الفاعل اللغوي .

واعلم أنَّ هذا البيت يُنشد على ثلاثة أوجه ، وهو :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَهٗ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي (١)

فإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ فعلى معنى : رَبُّ عَمَّة .

وإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ ؟ فعلى الاستفهام .

وإن قلت : كَمْ عَمَّةٌ أوقعت (كَمْ) على الزمان فقلت : كَمْ يوما عَمَّةٌ لَكَ وَخَالَهٗ قَدْ حَلَبَتْ

عَلَى عِشَارِي ، وَكَمْ مَرَّةً ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .

فإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ فَلَسْتُ تَقْصِدُ إِلَى وَاحِدَةٍ / وَكَذَلِكَ إِذَا نَصَبْتَ ، وَإِنْ رَفَعْتَ لَمْ تَكُنْ إِلَّا

وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ يَقَعُ وَاحِدَةً فِي مَوْضِعِ الْجَمِيعِ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَى (رَبِّ) ؛ لِأَنَّكَ

٣
٥١

(١) استشهد به سيبويه فى موضعين من الجزء الاول : فى ص ٢٥٣ ذكره لاعراب البيت بعده وفى ص ٢٩٣ استشهد به على أن من العرب من ينصب تمييز (كَمْ) الخبرية تشبيها بالاستفهامية .

وتوجيه الاعراب على الروايات الثلاث كما يأتى :

(أ) نصب عمة وخالة على أن (كَمْ) خبرية على لغة من ينصب تمييز (كَمْ) الخبرية كما ذكر سيبويه .

والمبرد يرى أن (كَمْ) استفهامية فى البيت وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقى ، ولكنسه على سبيل التهكم والسخرية . فكانه يقول لجرير : أخبرنى عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن على عشارى ، فقد ذهب عنى عددها . و (كَمْ) مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت) وأفرد الضمير مراعاة للفظ كَمْ .

(ب) جر عمة وخالة على أن (كَمْ) خبرية ، وهى مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت) كما ذكرنا فى رواية النصب .

(ج) رفع عمة وخالة على الابتداء و (كَمْ) منصوبة المحل مفعول مطلق أو ظرف . والظاهر أنها خبرية . وإجاز الرضى أن تكون خبرية أو استفهامية على التهكم فيقدر كَمْ حلبة بجر حلبة على أن كَمْ خبرية وينصب حلبة على أن كَمْ استفهامية ويقدر كذلك كَمْ مرة بالجر وبالنصب على أنها ظرفية .

ورواية الجر والنصب أبلغ فى الهجاء من رواية الرفع ، لأنهما تفيدان أن لجرير عمات وخالات أجيرات ممتنات .

ورواية الرفع تدل على أنه لجرير عمة واحدة وخالة واحدة حلبتا عليه عشاره فى أوقات كثيرة .

وفى النقاىض ج ٢ ص ٣٩ : الفدع : هو خروج مفصل الإبهام مع ميل فى القدم قليل وفى الخزائنة : قال ابن الاعرابى : الأفع : الذى يمشى على ظهور قدميه والعشار : جمع عشاء ، الناقة التى مضت لها عشرة أشهر من حملها وعدى حلبت بعلى ، لان المعنى على كره منى كما يقال : باع القاضى عليه داره ، يريد : خدمتنى على كره منى ، لأننى لم أكن راضيا بذلك لخستهن ولؤمهن ، وحذف صفة عمة وهى فدعاء لذكرها فى صفة خالة .

إذا قلت : ربُّ رجلٍ رأيته لم تَعْنِ واحدا ، وإذا قلت : كم رجلا عندك ؟ فإنما تسأل : أعشرون أم ثلاثون أو نحو ذلك ؟ .

فإذا قلت : كم درهمٌ عندك ؟ فإنما تَعْنِي : كم دانقا هذا الدرهم الذي أسألك عنه ؟ فالدرهم واحد مقصود قَصْدُه بعينه ؛ لأنَّه خبر ، وليس بتمييز ، وكذلك : كم جاعني صاحبك ؟ إنما تريد : كم مرَّة جاعني صاحبك .

* * *

فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والتي في معنى (رب) ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد ؟

فإن في هذا قولين : (١)

أحدهما : أنَّ التي للخبر لما ضارعت (رب) في معناها اختير فيها تركُّ التنوين ؛ ليكون ما بعدها بمنزلة ما بعد (رب) ، وتكون تشبه من العدد ثلاثة أثواب ، ومائة درهم ، فتكون غير

= والبيت من قصيدة طويلة للفرزدق في هجاء جرير الديوان ص ٤٤٨-٤٥٢ والنقائض ج ٢ ص ٣١-٤٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٦-١٣١ والعينى ج ١ ص ٥٥٠ ج ٤ ص ٤٨٩ والسيوطى ص ١٧٤ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٣-٩٤ .

(١) ذكر أحد القولين ، ولم يذكر الآخر فهل سها ؟ أو هنا سقط ؟ .

ونستطيع أن نتعرف القول الثاني مما ذكره الأنبارى وغيره فقد ذكروا أن (كم) الخبرية حملت على (رب) فجر تمييزها والاستفهامية حملت على العدد المتوسط من أحد عشر الى تسعة وتسعين فكان تمييزها مفردا منصوبا .

في أسرار العربية ص ٢١٥ « فان قيل فلم كان ما بعد الاستفهام منصوبا وفي الخبر مجرورا ؟ »

قيل : للفرق بينهما ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفي الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده .

وانما جاءت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، لأنها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجاءت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر الى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا .

وأما في الخبر فلا تكون الا للتكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا في الخبر ، لأنها نقيضة (رب) .

وفي كتاب سيبويه اشارة الى هذا التعليل ج ١ ص ٢٩١-٢٩٣ وانظر ص ٥٥ من هذا الجزء ، وابن يعيش ج ٤ ص ١٢٧ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٠ .

بخارجة من العدد ، وقد أصبت بها ما ضارعته ؛ كما أن المضاف إليه إنما خص بالخفض ؛ لأنه على / معنى اللام .

ألا ترى أن قولك : هذا غلامٌ زيدٍ إنما معناه : هذا غلامٌ لزيد ، وقد يجوز أن تكون منونة في الخبر ، فينتصب ما بعدها فتقول : كم رجلا قد أتاني . إلا أن الأجود ما ذكرنا ؛ ليكون بينها وبين المستفهم بها فصل (١) .

فإن فصلت بينها وبين ما تعمل فيه بشيء اختيار التنوين (٢) ؛ لأن الخافض لا يعمل فيما فصل منه ، والناصب والرافع يعملان في ذلك الموضع وذلك قولك : كم يوم الجمعة رجلا قد أتاني ، وكم عندك رجلا قد لقيت ، ويختار النصب في قوله :

كم نالني منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وأعلم أن ناسا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر ، كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه (رب) إلا أنها تنصب ، لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء . »
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ « إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن ، فأحمله على لغة الذين يجماونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه .. » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على نصب تمييز (كم) الخبرية للفصل بينهما ، وأجاز في (فضلا) الرفع على الفاعلية ، فتكون (كم) ظرفا على هذا فقال :
« وأن شاء رفع ، فجعل (كم) المراتل التي تاله فيها الفضل فالرفع (الفضل) بنالني ، كقولك : كم قد أتاني زيد ، فزيد فاعل و (كم) مفعول فيها وهي المراتل التي أتاه فيها ، وليس زيد من المراتل . »

(ومنه) : متعلق بنالني . (وعلى عدم) : حال من الياء في نالني ، والعدم بمعنى الفقر والاحتياج .
(إذ لا أكاد) : إذ ظرف لنالني ، وجملة (احتمل) في محل نصب خبر كاد .

أي ، لم يكن لي حيلة احتمل عليها . والحمولة بالفتح : البعير ، وقد يستعمل في الفرس والبغل والحمار . فمعنى (احتمل) : اتخذ حمولة ، وقال الأعلم : يروى : اجتمل بالجمع المعجمة ، أي أجمع العظام لأخرج ودكها ، وأتعلل به .

الاقتار : مصدر اقتار الرجل : إذا اقتقر . والجار والمجرور متعلق بالنفي ، قال ابن الحاجب في أماليه : لا يصح تعلق (من الاقتار) باحتمل لفساد المعنى ، إذا احتمال لم يكن من أجل اقتار ، فيخصصه بالنفي ، وإنما يصح مثل ذلك لو كان قصد إلى شيء يصح أن يكون معلا بمثل ذلك ، ثم ينفيه مخصصا له كقولك : ما جئتكم طمعا في برك ، فإن المجيء قد يكون طمعا في البر ، فينفي المجيء المقيد بعله الطمع ، ولذلك لا يلزم منه نفي المجيء لغير ذلك ، لأنه لا يتعرض

وقد زعم قوم أنها على كل حال منوثة، وأن ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار (من) .
وهذا بعيد؛ لأن الخافض لا يُضمر؛ إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد، وقد ذكرناه بحججه موكدًا^(١).
ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض فعل مثل ذلك في (كم) في الخبر .
وذلك قوله :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعَلَا وَشَرِيفٍ بُوْخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ^(٢)

له بل قد يفهم منه اثبات مجيء لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم . أما لو قال : ما كلفتك بشيء للتخفيف عليك فلا يستقيم أن يكون تعليلًا لكلفتك ، فانه لا يصح أن يكون (للتخفيف) علة للتكليف ، وإنما علل به نفى التكليف من أجل غرض التخفيف وسر ذلك هو انه اذا تعلق الفعل بشيء فلا بد أن يعقل مثبتا في نفسه ، ثم يتعلق النفي به ، واذا تعلق النفي به انتفى المقيد بما تعلق ، ولا ينتفى مطلقا ، اذ لم ينهه الا مقيدا . ومن أجل ذلك امتنع تعلق من الاقتار بأحتمل ، ويمتنع أيضا تعلقه بأكاد اذ لا يتصور تعليل مقاربة الاحتمال بالاقتار، لانه عكس المعنى على ما تقدم في احتمل ، فوجب أن يكون متعلقا بالنفي اذ هو المسبب في المعنى ، لأن المعنى : انتفت مقاربة الاحتمال من أجل الاقتار ...

والبيت للقطامي من قصيدة مدح في صدر ديوانه ص ٢٣-٣٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٢-١٢٦ والعينى ج ٤ ص ٤٩٤ .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٣٣٦ ، ٢٤٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ وقال الأعمام : الشاهد فيه : جواز الرفع والنصب والجر في مقرف : فالرفع على أن يجعل (كم) ظرفا ، ويكون لتكثير المرات ، وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر والتقدير : كم مرة مقرف نال العلا .

والنصب على التمييز ، لقبح الفصل بينه وبين (كم) في الجر .
وأما الجر فعلى انه اجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة وموضح (كم) في الموضعين موضع رفع بالابتداء والتقدير : كثير من المقرفين نال العلا بجوده .

وقال الأنباري في الانصاف ص ١٩٢ : « أما ما احتج به الكوفيون من قوله :
(كم يوجد مقرف نال العلا) فالكلام عليه من وجهين :

احدهما : ان الرواية الصحيحة : مقرف بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله :
نال العلا .

والثاني : أن هذا جاء في الشعر شاذًا ، فلا يكون فيه حجة » .
المقرف : النذل اللثيم الأب . يريد قد يرفع اللثيم بجوده ، ويتضع الكريم الأب ببخله .
يجود : متعلق بنال ، والباء سببية ، وكريم بالجر عطف على مقرف على رواية جسر
وجملة (بخله قد وضعه) خبر لكم المقدرة .

والبيت من أبيات نسبها صاحب الأغاني لانس بن زعيم ونسبها غيره لعبد الله بن كريب ورويت لأبي الاسود الدؤلي (الخزانة ج ٣ ص ١١٩-١٢٢ والعينى ج ٤ ص ٤٩٣-٤٩٤) .

/ وقال الآخر :

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيْدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعٍ (١)

والقوافي مجرورة . وقال الآخر :

كَمْ قَدْ فَاتَنِي بِطَلِّ كَوْبِي وَيَاسِرِ فِتْيَةٍ سَمَحٍ هَضُومٍ (٢)

ولا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشو كالظروف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض ؛ كما تقول : إنَّ اليومَ زيداً منطلقٌ . ولو كان مكان (اليوم) ما تعمل فيه (إن) لم يقع إلى جانبها إلا معمولاً فيه . ولولا أنَّ هذه القوافي مخفوضة لاختير في هذين البيتين الرفع ، ونوقع (كَمْ) على مرار من الدهر ، فتكون (كم) ظرفاً منصوباً ؛ لأنَّ (كَمْ) اسم للعدد ، فهي واقعة على كلٍّ معدود .

وتقول : كم رجلاً جاءك ؟ فإنما تسأل بها عن عدد الرجال .

وتقول : كم يوماً لقيت زيداً ؟ فتنسبها ؛ لأنها واقعة على عدد الأيام واللقاء العامل فيها ، فكذا كلُّ مُبْهَم .

ولو قلت : كم يوماً لقيت فيه زيداً ؟ لكانت (كم) في موضع رفع ، كأنك قلت : أعشرون يوماً لقيت فيها زيداً ؟ إلا أنَّ (كَمْ) في هذا الموضع استفهام / فهي في أنَّها اسم وأنَّها [الحرف] (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ على جر (سيد) مع الفصل للضرورة .
الدسيعة : العطية ويقال هي الجفنة . والماجد : الشريف . يصف كثرة السادات في هذه القبيلة .

والجار والمجرور (في بنى) خبر لكم . وضخم وماجد ونفاع صفات مجرورة .
والبيت غير منسوب في سيبويه والخزانة ، ونسبه العيني إلى الفرزدق وليس في ديوانه (الخزانة ج ٣ ص ١٢٢ . العيني ج ٤ ص ٤٩٢ والانصاف ص ١٩١) .
(٢) استشهد سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على انفصل بين كم وتمييزها . وضبط في نسخة سيبويه المطبوعة برفع بطل وصفته وما عطف عليه ، والصواب كسرهما فان القوافي مجرورة كما يقول المبرد ، وعلى رفع بطل وما بعده لا يكون في البيت فصل بين كم وتمييزها ، وإنما تمييزها محذوف تقديره : مرة ونحوها .

الكمى : الشجاع ومعنى فاتنى : أفقذنيه الموت ورزئت به .
والياسر : الداخل في الميسر : لكرمه وسماحته . الهضوم : الذى يهضم ماله للصديق والجار والسائل . والهضم : الظلم والنقصان .

ورواية المقتضب كرواية سيبويه : كم قد فاتنى . فيكون البيت على هذه الرواية قد دخله الخرم (حذف أول الوجد المجموع) ومعه العصب (تسكين الخامس) وإذا دخل الخرم مع العصب في مفاعلتن سمى قصماً ، وتحول الصيغة الى مفعولن (انظر حاشية الدمنهورى الكبرى ص ٣٨ - مطبعة المعاهد سنة ١٣٥٣) والبيت من الوافر ، ولم ينسب الى قائل في سيبويه .

(٣) تصحيح السيرافى .

المستفهم به بمنزلة (مَنْ) ، و(ما) ، و(أَيْنَ) ، و(مَتَى) ، و(كَيْفَ) وإن كانت المعاني مختلفة ؛
لأنَّ (مَنْ) إنما هي لما يعقل خاصَّةً حيث وقعت : من خبر ، أو استفهام ، أو جزاء ، أو نكرة
و(ما) لذات غير الآدميين ، ولصفات الآدميين .

و(أَيْنَ) للمكان ، و(مَتَى) للزمان ، و(كَيْفَ) للحال ، و(كَمْ) للعدد ، فهي داخلة على جميع
هذا إذا سألت عن عددٍ نوع منها ؛ نحو : كم مكانا قمت ؟ كم يوما صمت ؟ وكم حالا تصرفت
عليها ؟ ونحو ذلك (١) .

(١) مرض سيبويه لبيان اعراب كم في انها تكون ظرفا وغير ظرف في ج ١ ص ١٠٨ ،
ص ٢٩٢ - ٢٩٣ وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩٢ « وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا
بها أو ظرفا أو مصدرا أو خبر كان أو مفعولا ثانيا » .

هذا باب

مسائل (كم) في الخبر والاستفهام

تقول : كم ثلاثة ستة إلا ثلاثان نصبت ثلاثة ؛ لأنها تميز ، و (ستة) خبر (كم) ، و (ثلاثان) بدل من (كم) (١) .

فالتقدير : أى شيء من العدد ستة إلا ثلاثان ؟ .

ولو قلت : كم لك درهم ؟ وأنت تريد : كم دانقا درهم ؟ لم يكن الدرهم إلا رفعا ، ولم ترد به إلا واحدا .

ولو قلت : كم لك درهما ؟ لكان (لك) خبرا ، وكان الدرهم في موضع جماعة / ، لأنك تريد : كم من درهم لك ؟

٣
٥٥

(١) في الاشباه والنظائر ج ٢ ص ٢٢٦-٢٢٧ : ذكر ما افرق فيه (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية نقل عن البسيط ما يأتى :

« (الا) اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حدة اعراب (كم) من رفع او نصب او جر ، لانه بدل منها ، لان الاستفهام يبدل منه ، ويستفاد من (الا) معنى التحقيق والتقليل ، نحو : كم عطاؤك الا الفان ؛ وكم اعطيتنى الا الفين ، وبكم اخذت ثوبك الا درهم ، وكم مالك درهما الا عشرون ، ولا يجوز أن يكون ما بعد (الا) بدلا من خبر (كم) ولا من مفسرها لبيانها بل يبدل من (كم) ، لابهامها ، لارادة ايضاحها بالبدل ، ولافادته معنى التقليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك : هل الدنيا الاشياء فان ، أى : ما الدنيا .

واما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب ، لانه استثناء من موجب ، ولا يجوز البدل فى الموجب فيقال : كم غلمان جاءونى الا زيدا » .

البسيط : لضياء الدين بن العلي قال عنه السيوطى فى الاشباه ج ٢ ص ١٦٦ وهو كتاب نفيس فى عدة مجلدات وقال فى فهرس بغية الوعاة : لم أقف له على ترجمة . وعرف به ابو حيان فى البحر المحيط ج ٨ ص ٤٧ فقال : وقال بعض أصحابنا وهو الامام العالم ضياء الدين ابو عبد الله محمد بن على الاشبلى ويعرف بابن العلي وكان ممن أقام باليمن وصنف بها . وصرح ابن عقيل باسمه فى مواضع من كتابه ج ١ ص ٤٨ - ج ٢ ص ٣٦ وأخطأ الشمنى فى قوله : صاحب البسيط هو ابن ابى الربيع السبتي ج ٢ ص ٧٢ .

وتقول : كم دنائيرٌ عندك ؟ ولا يجوز النصب في تمييزها بجماعة ، كما لا تقول : إلا عشرون
[درهما ، ولا يجوز عشرون دراهم] (١)

فإن ذكرت (كم) التي تقع في الخبر جاز أن تقول : كم غلمانٌ قد رأيت ، وكم أثواب
قد لبست ؛ لأنها بمنزلة ثلاثة أثواب ونحوه من العدد ، ولأنها مضارعة (رُب) وهما يقعان على
الجماعة ، ووقوعها على الواحد في معنى الجماعة لمضارعتها (رُب) ، وتشبه من العدد مائة درهم ،
وآلف درهم .

واعلم أن (كم) لا بد لها من الخبر ، لأنها اسم فهي مخالفة لرُب في هذا ، موافقة لها
في المعنى (٢) . تقول : كم رجلٍ قد رأيت أفضل منك ، و (رُب) إنما تُضيف بها إلى ما وقعت
عليه مابعد ؛ نحو : رُب رجلٍ في الدار ، و رُب رجلٍ قد كَلَّمْتَهُ . فهذا معناها .

ولو قلت : كم رجلٍ قد أتاني لا رجلٌ ، ولا رجلان - كان جيِّداً ، لأنك تعطف على (كم) (٣)
ولا يجوز مثل هذا في باب (رُب) ؛ لأنها حرف . فأمَّا قوله :

(١) تصحيح السيرافي .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ : ولم يجز يونس والخليل : كم غلمانا لك ، لأنك لا تقول :
عشرون ثيابا لك إلا على وجه لك مائة ييضا ، وعليك راقود خلا ، فإن أردت هذا المعنى قلت :
كم لك غلمانا ، ويقبح أن تقول : كم غلمانا لك .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٣ : « واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُب) ؛
لان المعنى واحد ، إلا أن (كم) اسم و (رُب) غير اسم بمنزلة (من) ، والدليل عليه : أن العرب
تقول : كم رجل أفضل منك . تجعله خبر (كم) أخبرناه يونس عن أبي عمرو .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ : « وتقول : كم قد أتاني لا رجل ولا رجلان ، وكم عبد لك لا عبد
ولا عبدان ، فهذا محمول على ما حمل عليه (كم) لا على ما عمل فيه (كم) كأنك قلت : لا رجل
أتاني ولا رجلان ، ولا عبد لك ولا عبدان وذلك لان (كم) تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد
المنكور ، كما قلت : عشرون درهما ، أو بجمع منكور نحو : ثلاثة أثواب ، وهذا جائز في التي
تقع في الخبر . فاما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين » .

وفي الأشباه والنظائر عن البسيط ج ٢ ص ٢٢٧ : « وأن الخبرية يعطف عليها بلا فيقال :
كم مالك لا مائة ولا مئتان ، وكم درهم عندى لا درهم ولا درهمان ، لان المعنى كثير من المال
وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه ، ولا يجوز في الاستفهامية : كم درهما عندك
لا ثلاثة ولا أربعة ، لان (لا) لا يعطف بها إلا بعد موجب لانها تنفي عن الثاني ما ثبت للاول ،
ولم يثبت شيء في الاستفهام » .

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ . وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٍ (١)
/ فعلى إضمار (هو) . لا يكون إلا على ذلك . فهذا إنشاد بعضهم : وأكثرهم يُنشده :
وبعض قتل عار

فأما قوله : كم من رجل قد رأيته ؟ فتدخل (من) وأنت لا تقول : عشرون من رجل ؛
فإنما ذلك لأن (كم) استفهام ، والاستفهام يدخل فيما وقع عليه (من) توكيدا وإعلاما أنه
واحد في معنى الجميع ، وذلك : هل أذاك من أحد ؟ كما تقول في المنق : ما أتانى من رجل .
ولو قلت : ما أتانى رجل ، وهل أتانى رجل - لجاز أن تعني واحدا ؛ والدليل على ذلك وقوع المعرفة
في هذا الموضع : نحو : ما أتانى زيد . وهل أذاك زيد ؟ .

ومعنى قولك : عشرون درهما : إنما هو عشرون من الدراهم ؛ لأن (عشرون) وما أشبهه
اسم عدد .

فإذا قلت : هذا العدد ، فمعناه : من ذا النوع .

فلما قلت : درهما . جئت بواحد يدل على النوع . لاستغنائك عن ذكر العدد ، فلما اجتمع
في (كم) الاستفهام وأنها تقع سؤالا عن واحد ؛ كما تقع سؤالا عن جمع : ولا تخص عددا دون
عدد لإبهامها . ولأنها لو خصت لم تكن استفهاما ؛ لأنها كانت تكون معلومة عند السائل -
دخلت (من) على الأصل ، ودخلت في التي هي خبر ؛ لأنها في العدد / والإبهام كهذه (٢) .

(١) نقل ابن السيد فيما كتبه على الكامل قول المبرد : هكذا أنشده النحويون : (ورب
قتل عار) على إضمار هو عار ، وأنشدني المازني : (وبعض قتل عار) وهو الوجه .
استدل الأخفش والكوفيون على أسمية (رب) بهذا البيت ، جعلوها مبتدأ خبره عار .

والجمهور على أن (رب) حرف جر شبهه بالزائد و (قتل) الجرور في موضع رفع
مبتدأ و (عار) خبر محذوف أي : هو عار والجملة صفة لقتل والخبر محذوف .
ومن جعل رب حرف جر زائدا لا يتعلق بشيء قال : قتل مبتدأ وعار خبره وما في رب
من معنى التكثير هو المخصص لابتدائية قتل .

والبيت من أبيات ثابت بن قطنه رثي بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة (الخزاعة ج ٤
٣٠١ السيوطي ص ٣٣) . والبيان والتبيين ج ١ ص ٢٩٣ والاعشاني ج ٤ ص ٢٧٩) ومهذب
الاعشاني ج ٣ ص ١٣٧ وفي الانصاف مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين في (رب) ص ٤٩٧ -
٤٩٩ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩١ « وتدخل (من) في مميزهما ، أما في الخبرية
فكثير نحو (وكم من ملك في السموات - وكم من قرية) وذلك لموافقته جرا للمميز المضاف
إليه (كم) .

واعلم أن كل تمييز ليس فيه ذكر للمقصود فإن (من) لا تدخله إذا كان مفردا ، لأنك لو أدخلتها لوجب الجمع ؛ وذلك قولك : عشرون درهما ، ومائة درهم ، وكل رجل جائع فله درهم ، وهو خير منك عبدا ، وأقره منك دابة ، وعندى ملء قَدَح عسلا ، وعلى التمرة مثلها زبدا . إلا أن تقول : عشرون من الدراهم ، وهو خير منك من العِلْمان ، وعليها مثلها من الزُّبْد . فإن كان فيها ذكر الأول دخلت (من) في المخصوص فقلت : ويحه رجلا ، ويحه من رجل . والله دره فارسا ، ومن فارس ، وحسبك به رجلا ، ومن رجل (١) . ولا يكون هذا في المضمَر الذي يُقَدَّم على شريطة التفسير ؛ لأنه مجمل ، نحو : ربه رجلا فد رأيتَه ، ونِعَم رجلا عبدُ الله ، وقد مضى بابها مُفسِّراً (٢) .

= وأما مميز (كم) الاستفهامية فلم أشر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نشر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا أدري ما صحته ؟ » . ويرد على ما قاله الرضى قوله تعالى (سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) قال أبو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ١٢٧ « من آية تمييز لكم ويجوز دخول (من) على تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية سواء وليها م فصل عنها ، والفصل بينهما بجملته وبظرف وبمجرور جائز على ما قرر في النحو » . وأجاز الزمخشري أن تكون (كم) في الآية خبرية أو استفهامية ، ورد عليه أبو حيان بقوله : وهو ليس بجيد ، لأن جعلها خبرية هو اقتطاع الجملة التي هي فيها من جملة السؤال ، لأنه يصير المعنى : سل بنى اسرائيل وما ذكر المسئول عنه ، ثم قال : كثيرا من الآيات آتيناهم ؛ فيصير هذا الكلام مغلطا مما قبله ، لأن جملة (كم آتيناهم) صار خبرا صرفا لا يتعلق به (سل) وأنت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة ، فهذا لا يكون إلا في الاستفهامية ، ويحتاج في تقدير الخبرية الى تقدير حذف وهو المفعول الثاني لسل .. » . وكم استفهامية عند العكبري أيضا ج ١ ص ٥١ وانظر المغنى ج ٢ ص ١٠٩-١١٠ والشمى ج ٢ ص ١٩١ والكشاف ج ١ ص ١٢٨ . وقال أبو حيان في البحر ج ٤ ص ٢٦٤ : « ولم يأت تمييز (كم) الخبرية في القرآن إلا مجرورا بمن » .

والظاهر من كلام سيبويه أن (من) تدخل بعد كم الخبرية والاستفهامية كما سيأتى نص كلامه فيما يلى هذا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير . وذلك قولك : ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به رجلا وما أشبه ذلك ، وإن شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل (من) ها هنا لدخولها في (كم) توكيدا .. » . وانظر ص ٣٥ من هذا الجزء . (٢) تقدم في باب نعم وبئس ، الجزء الثاني ص ١٤٤ .

لم يتكلم المبرد عن (كاي) هنا وتحدث عنها في الكامل ج ٨ ص ٢٢-٢٣ ولم يتكلم عن (كذا) أيضا .

هذا باب

الأفعال التي تُسمى أفعال المقاربة

وهي مُختلفة المذاهب والتقدير، مُجتمعة في المقاربة

فمن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة الفعل : وقد تكون إيجابا : ونحن نذكر بعد فراغنا منها شيئا إن شاء الله .

إعلم (أنه) لا بد لها من فاعل ؛ لأنه لا / يكون فعلٌ إلّا وله فاعل . وخبرها مصدر ؛ لأنها لمقاربتة . والمصدر اسم الفعل (١) . وذلك قولك : عسى زيد أن ينطلق . وعسى أن أقوم ، أى : دنوت من ذلك ؛ وقاربته بالنية (٢) . و(أن أقوم) في معنى القيام .

(١) يريد من الفعل الحدث ، وقد وقع مثل ذلك في كتاب سيبويه .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « وتقول : عسى أن تفعل ، ف (أن) ههنا بمنزلتها في قولك : قاربت أن تفعل ، أى : قاربت ذلك ، وبمنزلة دنوت أن تفعل » .
قول المبرد هنا وخبرها مصدر ؛ لأنها لمقاربتة . . كقولك : عسى زيد أن ينطلق . وقوله :
لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أن أو الفعل مجردا موافق لما قاله سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ « فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت : كان يقول ، وهو في موضع اسم منصوب ، كما أن هذا في موضع اسم منصوب وهو ثم خبر ، كما أنه ههنا خبر . . » .
فقد اتفقا في الاعراب وفي تفسير المعنى أيضا .
وابن هشام والسيوطي ينسبان إلى المبرد القول بأن الفعل المقترب بأن في نحو : عسى زيد أن يقوم - مفعول به .
ويقول ابن هشام في موضع آخر : مفعول به عند المبرد أو على حذف حرف الجر توسعا .

في المغنى ج ١ ص ٢٦-٢٧ « واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم : فالمشهور أنه نصب على الخبرية ، وقيل على المفعولية وأن معنى عسى أن تفعل : قاربت أن تفعل ، ونقل عن المبرد ، وقيل نصب باسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب . نقله ابن مالك عن سيبويه وأن المعنى دنوت من أن تفعل ، أو قاربت أن تفعل » .
وفي المغنى ج ١ ص ١٣٢-١٣٣ « وتستعمل على أوجه : أحدها : أن يقال : عسى زيد أن يقوم ، واختلف في اعرابه على أقوال :

أحدها : وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم
والقول الثاني : أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد » .

ولا تقل : عسيت القيام^(١) ، وإنما ذلك لأنَّ القيام مصدر ، لا دليل فيه يَخُصُّ وقتاً من وقت ، و(أن أقوم) مصدر لقيام لم يقع ، فمن ثَمَّ لم يقع القيام بَعْدَهَا ، ووقع المستقبل . قال الله عزَّ وجلَّ : (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ)^(٢) وقال : (فَعَسَى أَوْلَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ)^(٣)

ولو احتاج شاعر إلى الفعل فوضعه في موضع المصدر جاز ؛ لأنَّه دالٌّ عليه^(٤) . فمن ذلك قوله :

عَسَى اللَّهُ يُخَيِّ عَن بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَجِرِ جَوْنِ الرِّيَابِ سَكُوبِ^(٥)

= وفي الهمع ج ١ ص ١٣٠ « فافعال هذا الباب تعمل عمل كان ، فترفع مبتدأ اسما لها ، وتنصب الخبر خبرا لها .. ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن . أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه يدل من الاول ... وزعم المبرد أنه مفعول به ، لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الاخبار بالمصدر عن الجثة » .

والذي أراه أن سيويوه والمبرد يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل (كان) وأخواتها ، فالرفع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها وكذلك الجملة بعدها . وتفسيرهما هذه الأفعال بقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير اعراب ، كذلك اطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها وعلى خبرها بأنه مفعولها لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولا فقد عبر بذلك في باب كان أيضا . قال في الجزء الرابع ص ٤١٥ « وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر » . وعنون لها بقوله : هذا باب الفعل المتعدي الى مفعول .

كما أطلق سيويوه على اسمها بأنه فاعل في ج ١ ص ٢١ فقال : « ولا يجوز الاقتصار فيه على الفاعل » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(١) في سيويوه ج ١ ص ٤٧٧ « واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعملك . استغنوا بأن تفعل عن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسيا وعسوا ، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه . ومعنى هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد ، فترك هذا ، لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء » .

(٢) المائدة : ٥٢ .

(٣) التوبة : ١٨ .

(٤) في سيويوه ج ١ ص ٤٧٧ - ٤٧٨ « واعلم أن من العرب من يقول : عسى زيد يفعل يشبهها بكاد يفعل ، فيفعل حينئذ في موضح الاسم المنسوب » . وانظر ص ٥٢ منه .

(٥) تقدم في ص ٤٨ من هذا الجزء .

وقال الآخر :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْنَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ (١)

وأما قولهم في المثل : (عَسَى الْفَوِيرُ أَبْوَسًا) (٢) فلأنما كان التقدير : عَسَى الْفَوِيرُ أَنْ يَكُونَ أَبْوَسًا ؛ لِأَنَّ (عَسَى) إِنَّمَا خَبَرَهَا الْفِعْلُ مَعَ (أَنْ) أَوْ الْفِعْلُ / مَجْرَدًا ؛ وَلَكِنْ لَمَّا وَضِعَ الْقَائِلُ الْاسْمَ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ كَانَ حَقُّهُ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّ (عَسَى) فِعْلٌ ؛ وَاسْمُهَا فَاعِلُهَا ؛ وَخَبَرُهَا مَفْعُولُهَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ يَنْطَلِقُ . فَمَوْضِعُهُ نَصْبٌ . فَإِنْ قُلْتَ : مَنْطَلِقًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ . وَعَسَى أَنْ يَقُومَ أَبُوكَ . وَعَسَى أَنْ تَقُومَ جَوَارِيكَ فَقُولْ : (أَنْ يَقُومَ) رَفْعٌ ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ عَسَى (٣) . فَعَسَى فِعْلٌ وَمَجَازُهَا مَا ذَكَرْتَ لَكَ .

* * *

(١) استشهد به سيبويه أيضا ج ١ ص ٤٧٨ كالبيت السابق .
الكرْب : الهم ، وروى أمسيب بفتح التاء وضمها ، قاله ابن المستوفى . والنحويون إنما يرونه بالضم ، والفتح أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه ، وكان معه في السجن .
واسم يكون : مستتر والخبر جملة (وراءه فرج) ، ويصح أن يكون فرج فاعلا للظرف الواقع خبرا ، كما يجوز أن يجعل (يكون) فعلا تاما والجملة حالية .
ولا يجوز أن يكون (فرج) اسم يكون ، لأن فاعل الفعل الواقع خبرا لأفعال المقاربة لا يكون إلا ضميرا راجعا لاسمها .
والبيت من قصيدة لهذبة بن خشرم قالها في الحبس .
انظر الخزانة ج ٤ ص ٨١ - ٨٧ وأما القالي ج ١ ص ٧١ - ٧٢ ورغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٣ والعيني ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٧ والسيوطي ص ١٥٢ .
وظاهر كلام سيبويه يفيد أن تجريد خبر (عَسَى) من (أن) ليس مقصورا على الضرورة ، وإنما يجوز في النشر على قلة . وجعله الإعلم من الضرورة .
وفي الكامل ج ٢ ص ٢٤٢ « عَسَى الْإِجُودُ فِيهَا أَنْ تَسْتَحِيلَ بَأَنَ وَيَجُوزُ طَرَحُ (أَنْ) وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ الْجَيِّدِ » .

(٢) هذا المثل مما استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ .
وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٧ « الْفَوِيرُ : تَصْغِيرُ غَارٍ ، وَالْأَبْوَسُ : جَمْعُ بُوَسٍ وَهُوَ الشَّدَّةُ وَأَصْلُ هَذَا الْمَثَلِ ، فِيمَا يُقَالُ ، مِنْ قَوْلِ الزَّبَاءِ - حِينَ قَالَتْ لِقَوْمِهَا عِنْدَ رَجُوعِ قَصِيرٍ مِنَ الْعِرَاقِ وَمَعَهُ الرِّجَالُ ، وَبَاتَ بِالْفَوِيرِ عَلَى طَرِيقَةٍ - : عَسَى الْفَوِيرُ أَبْوَسًا ، أَي لَعَلَّ الشَّرَّ يَأْتِيكُمْ مِنْ قَبْلِ الْفَسَارِ » .

يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك .
وقال الأصمعي : أصله : أنه كان غار فيه ناس فانهزوا عليهم ، أو آتاهم فيه عدو ، فقتلهم .
فصار مثلا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر
وانظر الخزانة ج ٤ ص ٧٨ - ٧٩ ومعجم البلدان ج ٤ ص ٢٢٠ .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « وَتَقُولُ : عَسَى أَنْ تَفْعَلَ ، وَعَسَى أَنْ تَفْعَلُوا ، وَعَسَى أَنْ تَفْعَلَا ، وَعَسَى مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا (أَنْ) كَمَا تَقُولُ : دَنَا أَنْ يَفْعَلُوا » .

فَأَمَّا قَوْلُ سَبِيوِيَّةَ : إِنَّهَا تَقَعُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِمَنْزِلَةِ (لَعْلُ) مَعَ الْمَضْمَرِ فَتَقُولُ : عَسَاكَ
وعَسَانِي - فَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ ، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمَضْمَرِ إِلَّا كَمَا تَعْمَلُ فِي الْمَظْهَرِ
فَأَمَّا قَوْلُهُ :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَتَى إِيَّاكَ يَا أَبَتِي عِلُّكَ أَوْ عَسَاكَ (١)

= وكيونه عسى للواحد والجميع والمؤنث تدلك على ذلك ، ومن العرب من يقول : عسى ،
وعساي ، وعسوا ، وعست ، وعستا ، وعسين . فمن قال ذلك كانت (ان) فيهن بمنزلة عساك
عسيت في أنها منصوبة .

من هذا يتبين أن المبرد اقتصر على القول بأن عسى تامة ولو جعلت ناقصة كان الاسم
المرفوع بعد الفعل اسما لها وفاعل الفعل ضمير مستتر يظهر في التثنية والجمع .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٢ والداميني على المعنى ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(١) استشهد به سبويه ج ١ ص ٣٨٨ على أن عسى هنا محمولة على لعل فالضمير بعدها
منصوب ، واستشهد به في ج ٢ ص ٢٩٩ فقال : سمعناهم يقولون : يا أبنا علك أو عساكن .

قال أبو علي : وجه ذلك : أن عسى لما كانت في المعنى بمنزلة (لعل) ولعل وعسى طمع
واشفاق ، فتقاربا - أجرى (عسى) مجرى (لعل) إذ كانت غير متصرفة ، كما أن (لعل) كذلك ،
فوافقتها في العمل حيث أشبهتها في المعنى والامتناع من التصرف . فان قلت : إذا صارت
بمنزلة لهذا الشبه فما المرفوع بها ؟ وهي إذا صارت بمنزلة لعل تقتضي مرفوعا لامحالة ، لأنه
لا يكون المنصوب في هذا النحو بلا مرفوع ؟

قيل : أن ذلك المرفوع الذي تقتضيه محذوف ، ولم يمتنع أن تحذفه وإن كان الفاعل
لا يحذف ، لأنها إذا أشبهت (لعل) جاز أن تحذف ، كما جاز حذف خبر هذه الحروف من
حيث كان الكلام في الأصل الابتداء والخبر .

في يا أبنا جمع بين عوضين ، فإن التاء عوض من ياء المتكلم ، وإنما جاز الألف دون ياء
المتكلم ، لأن التاء عوض من ياء المتكلم ، فيمتنع الجمع بين العوض والم عوض عنه بخلاف الألف ،
فإن غايته أن يذكر عوضان وهو غير ممتنع .

أنى بمعنى قرب . الانى بكسر الهمزة والقصر : الوقت . أى : حان رحيلك الى من
تلتصق منه شيئا تنفقه علينا .

والأكثر على أن الرجز لرؤية بن العجاج وذكر في ديوانه ص ١٨١ على أنه مما نسب
إليه . وبعده :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ . فعليك ذاكا

انظر الخزائن ج ٢ ص ٤٤١ - ٤٤٣ ، والخصائص ج ٢ ص ٩٦ ، والسيوطي ص ١٥١ ،
وشواهد الشافية ص ٢٤٣ والعيني ج ٤ ص ٢٥٢ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ،
وشروح سقط الزند ص ٧١٤ .
في كل هذه المراجع (يا أبنا) بالألف .

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُخَالِفُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي (١)

فأما تقديره عندنا : أن (٢) المفعول مُقَدَّم : والفاعل مضمَر . كأنه قال : عساك الخير أو الشر ، وكذلك : عساني الحديث ، ولكنه حذف ؛ لعلم المخاطب به : وجعل الخبر اسما (٣) على قولهم : (عسى الغوير / أبؤسا) .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٨ على أن الضمير منصوب بعد (عسى) بدليل دخول نون الوقاية . قال النحاس : لو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي . وخبر لعل محذوف . والتقدير : إذا نازعتني نفسي في حملها على ما هو أصلح لها أقول لها : طواعيني لعلى أجد المراد والظفر ، أو قلت لها : لعلى أفعل هذا الذي تدعوني إليه .
والبيت لعمران بن حطان الخارجي - (الخزائن ج ٢ ص ٤٣٥-٤٤١) ، العيني ج ٢ ص ٢٢٩ ، الخصائص ج ٣ ص ٢٥ .

(٢) هكذا بالأصل بحذف الفاء من جواب (أما) .
(٣) الذي يبدو لي أن للمبرد رأيا واحدا في نحو عساك ، وعساني . فالضمير خبرها ، والاسم مستتر بدليل قوله : فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمَر .
وأما قوله بعد ذلك : ولكنه حذف لعلم المخاطب به ، فلا يريد منه إلا معنى الاضمار ، لأنه لا يجوز حذف الفاعل ، ومنع من حذفه في مواضع من المقتضب .
قال في الجزء الثاني ص ٦٠ : « لم يكن بد من ذكر الفاعل » .
وقال في ص ١٠٠ من الجزء الثالث « ولا حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » .
وقال في ص ٦٧ من المطبوع : لا يكون فعل إلا وله فاعل .
وقال في الجزء الرابع ص ٣٨٧ « ولم يجوز حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » .
وجعل ابن يعيش والرضي للمبرد قولين في هذه المسألة :
في ابن يعيش ج ٧ ص ١٢٣ : « والقول الثالث قول أبي العباس المبرد أن الكاف والياء في عساك وعساني في موضع نصب بأنه خبر عسى واسمها مضمَر فيها مرفوع ، وجعله من الشاذ الذي جاء الخبر منه اسما غير فعل كقولهم : عسى الغوير أبؤسا .
وحكى عنه أيضا أنه قدم الخبر ، لأنه فعل ، وحذف الفاعل ، لعلم المخاطب : كما قالوا : ليس إلا » .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠ : « ونقل عن المبرد وجهان في نحو : يا أبتا علك أو عساكا : أحدهما : أن الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمَر فيها مرفوع .
وثاني الوجهين المنقولين عنه : أن الضمير المنصوب خبر قدم إلى جانب الفعل ، فاتصل به .
كما في ضربك زيد ، والاسم أما محذوف كما في قوله : يا أبتا علك أو عساكا على حسب دلالة الكلام عليه ، كما حذف في قولهم : جاءني زيد ليس إلا .
وأما مذكور كما في قولك : عساك أن تفعل . . .
أقول : إن أراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في (ليس) فهو الوجه الأول ، والظاهر أنه قصد الحذف الصريح ، فيكون ذهب مذهب النكسائي في جواز حذف الفاعل ، .

وكذلك قول الأَخْفَش : وافق ضميرُ الخفضِ ضميرَ الرفعِ في (لولاي) ، فليس هذا القول بشيء (١) ، ولا قوله : أنا كَأَنْتَ ، ولا أَنْتَ كَأَنَا - بشيء ، ولا يجوز هذا ، إِنَّمَا يَتَّفَقُ ضميرُ النصب . وضميرُ الخفضِ كاستوائيهما في التثنية والجمع . وفي حَمَلِ المخفضِ الذي لايجرى على لفظِ النصب ؛ مثل قولك : مررت بَعُمَرَ . استوى فيه الخفضُ ، والنصب وأدخلت الخفضَ على النصب . كما أدخلت النصبَ على الخفضِ ، فهذان مُتَوَاحِيان . والرفعُ بائنُ منهما .

وَأَمَّا (لولاي) فنذكر أمرها في بابها (٢) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

ومن هذه الحروف (لعل) تقول : لعلَّ زيدا يقوم . و(لعل) حرف جاء لمعنى مُشَبَّه بالفعل كَأَنَّ معناه التوقُّعُ لمحبوب أو مكروه (٣) .
وَأَصْلُهُ (عل) واللام زائدة (٤) فإذا قلت : لعلَّ زيدا يَأْتِينَا بخير . ولعلَّ عمرًا يزورنا - فَإِنَّمَا مجازُ هذا الكلام من القائل . أَنَّهُ لَايَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ هذا كذا .
والخبر يكون السَّما ؛ لَأَنَّهَا بمنزلة (إِنَّ) . ويكون فِعْلًا . وظرفًا ؛ كما يكون في (إِنَّ)
تقول : لعلَّ زيدا صديق لك . ولعلَّ زيدا في الدار . ولعلَّ زيدا إِنْ أَتَيْتَهُ أعطاك .

(١) في الكامل جـ ٨ ص ٤٨ - ٤٩ « أما قوله : لولاي فان سيبويه يزعم أن (لولاي) تخفض المضمر ، ويرتفع بعدهما الظاهر بالابتداء . فيقال : اذا قلت : لولاي فمسا الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة ؟ »

وضمير النصب كضمير الخفض فتقول : انك تقول لنفسك : لولاي ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء كقولك : رمانى وأعطانى ، قال يزيد بن الحكم الثقفى :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَّتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

فيقال له : انضمير في موضع ظاهره فكيف يكون مختلفا ؟ وان كان هذا جائزا فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه نحو ان وما كان معها في الباب ؟

وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع ولكن وافق ضمير الخفض ، كما يستوى الخفض والنصب فيقال : فهل هذا في غير هذا الموضع ؟

قال أبو العباس : والذي أقوله : ان هذا خطأ لا يصلح الا أن تقول : لولا أنت ، كما قال الله عز وجل « لولا أنتم لكانا مؤمنين » .

ومن خالفنا يزعم أن الذى قلناه أجود ، ويدعى الوجه الآخر ، فيجيزه على بعده « (٢) تكلم عنها في باب يلى هذا .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١١ : « و (لعل) و (عسى) طمع واشفاق .

(٤) عقد فى الانصاف مسألة لخلاف البصريين والكوفيين فى (الام) لعل الاولى ص ١٣٥ - ١٣٩ : وقد رجح مذهب الكوفيين فى أصالة اللام .

إذا ذكرت الفعل فهو بغير (أن) أحسن ؛ لأنه خبر ابتداء ، وقال الله عز وجل / : (لعل الله يُخبرُ بعد ذلك أمرا) (١) وقال : (فقولاً له قولاً لئنا لعله يتذكر أو يخشى) (٢) .

فإن قال قائل في الشعر : لعل زيدا أن يقوم - جاز (٣) ؛ لأن المصدر يدل على الفعل : فمجاز المصدر هاهنا كمجاز الفعل في باب (عسى) . قال الشاعر :

لعلك يوماً أن تلم ملمة عليك من اللاتي يدغنك أجداً (٤)

ومن هذه الحروف (كاد) ، وهي للمقاربة ، وهي فعل . تقول : (كاد العروس يكون أميراً) (٥) ، و (كاد النعام يطير) (٦) .

(١) الطلاق : ١ .

(٢) طه : ٤٤ .

(٣) جعل المبرد هنا اقتران خبر لعل بأن انما يكون في الشعر .

وقال في الكامل ان تجريد خبر لعل من أن هو الجيد والاقتران غير الجيد ، قال في ج ٢ ص ٢٤٢ « وكذا الماضي منه (أوشك) ووقعت بأن وهو أجود وبغير (أن) ، كما كان ذلك في (لعل) تقول : لعل زيدا يقوم فهذه الجيدة ، قال الله عز وجل (لعل الساعة تكون قريباً) ، و (لعله يتذكر أو يخشى) ، و (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) وقال متمم بن نويرة :

لعلك يوماً أن تلم ملمة عليك من اللاتي يدغنك أجداً

وفي المفصل للزمخشري ج ٢ ص ١٩٦ وقد جاء في الشعر :

لعلك يوماً أن تلم ملمة

قياساً على عسى

وقال ابن يعيش ج ٨ ص ٨٧ وفيه بعد من حيث ان (لعل) داخلة على المبتدأ والخبر والخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى والاسم ههنا جثة ، لانه ضمير المخاطب ، وأن والفعل حدث ، فلا يصح أن يكون خبراً عنه ، وإنما ساغ ههنا ، لأنها بمعنى عسى ، إذ كان معناها الطمع والاشفاق ، فلذلك جاز دخول (أن) في خبرها .

وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ « وقد يجوز في الشعر أيضاً لعل أن افعل بمنزلة عسيت ان افعل » .

وقال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٢٢٣ « ويقترن خبرها بأن كثيراً حملاً على عسى . . وبحرف التنفيس قليلاً » .

(٧٤) قال التبريزي : خبر لعل محذوف مع حرف الجر والتقدير لعلك لا تزجوك ، لان تلم بك ملمة .

والبيت لتمام بن نويرة من قصيدة رثى بها أخاه وهي في المفضليات ص ٤٦٥ - ٢٧٠ ، وفي شرحها لابن الأنباري ص ٥٢٦ - ٥٤٤ . وجمهرة أشعار العرب ص ٢٩٢ - ٢٩٥ . وانظر الخزاعة ج ٢ ص ٤٣٣ - ٤٣٥ ، والكامل ج ٢ ص ٢٤٢ ، ونسب في شروح سقط الزند ص ٥٥٧ الى عنترة وليس في ديوانه .

(٥) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٥٨ « كاد العروس يكون ملكاً » .

العرب تقول للرجل : عروس وللمرأة أيضاً ويراد ههنا الرجل ، أى : كاد يكون ملكاً لعزته في نفسه وأهله .

(٦) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٦٢ « كاد النعام يطير : يضرب لقرب الشيء مما يتوقع منه ، لظهور بعض أماراته » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤١

فَأَمَّا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا) (١) فَمَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : لَمْ يَرَهَا .
ولم يكذب ، أى : لم يدن من رؤيتها . وكذلك : (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) (٢) .
فلا تذكر خبرها إِلَّا فِعْلًا (٣) ، لَأَنَّهَا لِمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ فِي ذَاتِهِ . .
فهى بمنزلة قولك : جَعَلَ يَقُولُ . وَأَخَذَ يَقُولُ . وَكَرَبَ يَقُولُ . إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ شَاعِرٌ ، فَإِنْ
اضْطَرَّ جَازَ لَهُ فِيهَا مَا جَازَ فِي (لَعَلَّ) . قَالَ الشَّاعِرُ :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا (٤)

(١) النور : ٤٠ - وانظر ما قيل في نفى كاد في المغنى ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ ، وابن عيش ج ٧ ص ١٢٤ - ١٢٦ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، ومجسالس نعلب ص ١٧٠ .

(٢) التوبة : ١١٧ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ ، وأما (كَادَ) فأنهم لا يذكرون فيها (أن) وكذلك : كرب يفعل ، ومعناها واحد . . .

وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل شبهوه بمعنى « .
وأجاز الرضى اقتران خبر كاد بأن . . . شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨٤ .
وقال ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٩ بعد أن ذكر جملة أحاديث اقترن فيها خبر كاد بأن : « والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا بأن ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن . . . »

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ على اقتران خبر كاد بأن للضرورة وفي الاقتضاب لابن السيد ص ٣٩٦ « هذا البيت يروى لرؤبة بن العجاج ولم أجده في ديوان شعره . . . »
يصف منزلا بلوى حتى كاد لا يتبين له أثر ويقال مصح الشيء يمصح ، إذا ذهب وانظر الجواليقي ص ٣٠٤ .
وقبله :

« رُبْعُ عَقَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَنْمَحَى »

قال ابن عيش قبله :

« رُبْعُ عَقَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَاْمَحَى »

وهو في ديوانه ص ١٧٢ على أنه مما نسب إليه ، ولرؤبة أرجوزة أخرى على هذا الروى ، ديوانه ص ٣٣ - ٣٦ جاء فيها هذا البيت ص ٢٤ :

وَقُلْتُ نَصَحًا مِنْ أَخٍ تَنْصَحَا قَدْ كَادَ يَخْشَى قَلْبُهُ أَنْ يَفْرَحَا

اسم كاد : ضمير مستتر راجع الى ربع ، و (من) تعليلية متعلقة بكاد لا ييمصح ، لانه صلاة أن .

والبلوى : مصدر بلوى المنزل : إذا درس . ومصح من باب فتح : قال الجوهري : مصح الشيء مصوحا : ذهب وانقطع . وهو فعل لازم فى الغالب .

الخزانة ج ٤ ص ٩٠ - ٩٢ - المعنى ج ٢ ص ٢١٥ - ٢١٦ . ابن عيش ج ٧ ص ١٢١ والكامل ج ٢ ص ٢٤١ وديوان رؤبة ص ١٧٢ .

هذا باب

المبتدأ المحذوف / الخبر استغناء عنه

وهو باب (لولا)

اعلم أن الاسم الذى بعد (لولا) يرتفع بالابتداء . وخبره محذوف لما يدل عليه . وذلك قولك : لولا عبد الله لأكرمته . ف(عبد الله) ارتفع بالابتداء ، وخبره محذوف . والتقدير : لولا عبد الله بالحضرة ، أو لسبب كذا لأكرمته .

فقولك : (لأكرمته) ، خبر معلق بحديث (لولا) (١) .

و (لولا) حرف يوجب امتناع الفعل لو قوع اسم (٢) .

تقول : لولا زيد لكان كذا وكذا . فقوله : لكان كذا وكذا ، إنما هو لشيء لم يكن من أجل ما قبله .

و (لولا) إنما هي (لو) و (لا) ، جعلتا شيئا واحدا ، وأوقعنا على هذا المعنى (٣) .

فإن حذف (لا) من قولك : (لولا) انقلب المعنى : فصار الشيء في (لو) يجب لو قوع ما قبله . وذلك قولك : لو جاعني زيد لأعطيتك ، ولو كان زيد لحرمتك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ « باب من الابتداء يضم فيه ما بنى على الابتداء » . وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، أما (لكان كذا وكذا) فحديث معلق بحديث (لولا) وأما عبد الله فإنه من حديث (لولا) ، وارتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعسد الف الاستفهام ، كقولك : أزيد أخوك . إنما رفعته على ما رفعت عليه : زيد أخوك غير أن ذلك استخبار ، وهذا خبر ، وكان المبنى عليه الذى فى الإضمار كان فى مكان كذا وكذا ، فكانه قال : ولولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان فى زمان كذا وكذا . ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه فى الكلام ، كما حذف الكلام من أمالا » .

وفى الانصاف مسألة الخلاف فى رافع الاسم بعد لولا الامتناعية ص ٥٢ - ٥٦ ، وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١٢ والكامل ج ٣ ص ١٣٨ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وكذلك (لوما) و (لولا) فهما لابتداء وجواب ، فالاول سبب ما وقع وما لم يقع » .

(٣) فى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٧٦ « ومن الحروف المركبة (لولا) فلو معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ، و(لا) معناها : النفي ، فلما ركبهما بطل معنيهما ، ودلت (لولا) على امتناع الشيء لوجود غيره ، واختصت بالاسم » .

ف (لولا) في الأصل لاتفع إلا على اسم . و (لَوْ) لاتقع إلا على فِعْلٍ (١) . فإن قدمت الاسم نبل الفِعْل فيها كان على فِعْلٍ مُضَمَّر ، وذلك كقوله عز وجل : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) (٢) . إِنَّمَا (أَنْتُمْ) رفع بمعلٍ يفسره ما بعده . وكذلك .

٣
٦٣

/ فَلَوْ غَيْرُ أَخْوَالِي أَرَادُوا نَقِيصَتِي جَعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ الْعَرَانِينَ مِيسَمًا (٣)

ومثل ذلك قول العرب : (لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) (٤) إِنَّمَا أَرَادَ : لو لَطَمْتَنِي ذاتُ سِوَارٍ ، والصحيح من روايتهم : (لو غَيْرُ ذاتِ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) وفيه خبر لحاتم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة (لولا) ولا تبتدا بعدها الاسماء سوى ان ، نحو : لو انك ذاهب ، ولولا تبتدا بعدها الاسماء .
و (لو) بمنزلة لولا وان لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها تقول : لو انه ذهب لفعلت وقال عز وجل (لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى) ، وقال في ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره » . وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٠ .
(٢) الاسراء : ١٠٠

(٣) استشهد به في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ على أن غير مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور العرين : اول الانف . الميسم : اسم الآلة التي يوسم بها .
يريد : هجوتهم هجاء يلزمهم لزوم الميسم للانف .

والبيت للمتلمس من قصيدة في الاصمعيات ص ٢٨٦ - ٢٨٨ ومختارات ابن الشجري ج ١ ص ٢٨ والخزانة ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦ ، وانظر شواهد الكشف ص ٢٨٥ .
(٤) رواه في كتابه الفاضل ص ٤٢ : لو غيرت ذات سوار لطمتنى ، ثم قال : أى لو لطمتنى رجل . . . وحدثنى المازنى قال : سمعت العرب تقول : لو غير ذات سوار لطمتنى ، ويقول النعويون لطمتنى . . .

ورواه في الكامل ج ٣ ص ٤٤٠ لو ذات سوار لطمتنى . . .
وفي مجمع الامثال ج ٢ ص ١٧٤ « لو ذات سوار لطمتنى ، ورواه في ج ٢ ص ٢٠٢ برواية : لو غير ذات سوار لطمتنى ، والمعنى لو ظلمنى من كان كفاء لهان على ، ولكن ظلمنى من هو دونى ، وقيل : أراد لو لطمتنى حرة فجعل السوار علامة للحرية ، ولان العرب قلما تلبس الاماء السوار . . .

وفي الامير على المغنى ج ١ ص ٢١٢ « أصله لحاتم الطائي . أسر فى حى من العرب ، فقالت له امرأة رب المنزل : اقصدا ناقة ، وكان من عادة العرب اكل دم الفصاد فى المجساعة ، فبحرها ، وقال : هذا فصدى ، فلطمته جارية فقال ذلك . . . » .
وانظر مقدمة ديوان حاتم ص ٢٦ ، ومجمع الامثال .

لَوْ غَيَّرَكُمُ عِلْقَ الزُّبَيْرِ بِحَبْلِهِ أَدَّى الْجَوَارِ إِلَى بَنَى الْعَوَامِ (١)
(فغيركم) يختار فيها النصب، لأن سببها في موضع نصب . وقولهم : لو أنك جئت
لأكرمك ، (٢) وقد مرّ تفسيره في باب (إن) و(أن) .

(١) قال عنه في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ - ١٤١ : « فنصب بفعل مضمر يفسره ما بعده ، لانه
للفعل ، وهو في التمثيل : لو علق الزبير غيركم ، وكذلك كل شيء للفعل نحو : الاستفهام والامر
والنهي » .

ورواه ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٢١٢ برفع غير . وانظر السيوطى ص ٢٢٥ والدرر
للوامع ج ٢ ص ٨١ .

والبيت من قصيدة لجبرير في ديوانه ص ٥٥١ - ٥٥٣ .

وفي عبث الوليد ص ١٩٨ « فغير يرتفع بفعل مضمر يفسره قوله : علق الزبير والنصب
في (غير) أشبه ، على اضممار فعل أيضا » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة لولا ولا تبتدا بعدها الاسماء سوى ان نحو
لو أنك ذاهب » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٢٥ ، ٣٦٣ وعبث الوليد ص ١٩٨ ، والمغنى ج ١
ص ٢١٣ والكامل ج ٣ ص ١٤٠ .

ولم يتكلم المبرد في باب ان وان عن فتح الهمة . وانظر الجزء الثاني ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

هذا باب

المقصور والمدود

فأما المقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحة (١). وذلك، نحو: مغزى؛ لأنه (مفعَل). فلما كانت الواو بعد فتحة، وكانت في موضع حركة انقلبت ألفا؛ كما تقول: غزا، ورعى فتقلب (الواو) والياء ألفا. ولا تنقلب واحدة منهما في هذا الموضع / إلا والفتح قبلها إذا كانت في موضع حركة.

فإن كانت ساكنة الأضل قبلها فتحة لم تنقلب. وذلك، نحو: قول، وبيع، ولا تنقلب ألفا؛ لأجل سكونها.

فإذا أردت أن تعرف المقصور من المدود فانظر إلى نظير الحرف من غير المعتل. فإن كان آخره متحركا قبله فتحة علمت أن نظيره مقصور. فمن ذلك: معطى، ومغزى؛ لأنه مفعَل. فهو بمنزلة مخرج ومكرم. وكذلك: مستعطى، ومستغزى؛ لأنه بمنزلة مستخرج (٢). فعلى هذا فقس جميع ما ورد عليك.

ومن المقصور أن ترى الفعل على (فعل يَفْعَل)، والفاعل على فَعِل، وذلك قولك: فِرَق يَفِرُق فرقًا، وحلير يحلِر حلرًا. وبطر يبطر بطرًا وهو بَطِرٌ، وحليرٌ.

(١) سبق أن عرفه في الجزء الأول ص ٢٥٨. وانظر تعريفه في المقصور والمدود لابن ولاد ص ٤، ١٢١.

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واؤه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، فلا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر، »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « وأشياء يعلم أنها منقوصة، لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرها بعد حرف مفتوح. وذلك نحو: معطى ومشتري، وأشياء ذلك، لأن معطى مفعَل، وهو مثل مخرج. فالياء بمنزلة الجيم، والراء بمنزلة الطاء، فنظائر ذا تدل على أنه منقوص، وكذلك مشتري إنما هو مفتعل، وهو مثل معترك، فالراء بمنزلة الراء، والياء بمنزلة الكاف، ومثل هذا مغزى وملهى إنما هو مفعَل، وإنما هما بمنزلة مخرج... »

ونظير هذا من المعتل : هوى يهوى هوى ، لأن المصدر يقع على فعل ؛ ألا ترى أنك تقول :
الفرق ، والحلر ، والبطر . وهو بمنزلة هوى يهوى وهو هوى ، وطوى يطوى وطوى وهو طوى (١) .

وما كان مصدرا ليفعل يفعل الذى الاسم منه أفعل أو فعلان - فهو كذلك .

أما ما كان الاسم منه (أفعل) فهو أعشى / ؛ لأنك تقول : عشى الرجل فهو أعشى . والعشى ؛
لأنك تقول : عشى الرجل وهو أعشى ، وكذلك القنا من قنا الأنف . لأن الرجل أقنى (٢) .

وأما (فعلان) فنحو الصدى : والطوى ؛ لأنك تقول : صدى الرجل فهو صديان ، وطوى
فهو طيان . فنظير ذلك : عطش فهو عطشان ، والمصدر هو العطش ، وظمى فهو ظمآن والمصدر
الظمأ ، وعليه فهو علهان . والمصدر العله (٣)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « وما تعلم أنه منقوص أن ترى الفعل فعل يفعل والاسم منه
فعل ، فإذا كان الشيء كذلك عرفت أن مصدره منقوص ، لانه فعل . يدلك على ذلك نظائره من
غير المعتل ، وذلك قولك : فرق يفرق فرقا وهو فرق ، وبطر يبطر بطرا وهو بطر ، وكسل
يكسل كسلا وهو كسل ، ولحج يلحج لحجا وهو لحج ، وأشر يأشر أشرا وهو أشر ، وذلك أكثر
من أن اذكره لك .

فمصدر ذا من بنات الياء والواو على فعل وإذا كان فعل فهو واو أو ياء وقعت بعد فتحة
وذلك قولك : هوى يهوى هوى وهو هو ، ورديت تردى ردى وهو رد وهو الردى ، وصديت
تصدى صدى وهو صد وهو الصدى وهو العطش ، ولوى يلوى لوى وهو لو وهو اللوى .
وكرت تكرى كرى وهو كر وهو الكرى وهو انعاس ، وغوى الصبى يغوى غوى وهو غو وهو
الغوى .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦١-١٦٢ « وما تعلم أنه منقوص كل شيء كان مصدرا لفعل
يفعل ، وكان الاسم منه على (أفعل) . لان ذلك فى غير بنات الياء والواو انما يجيء على مثال
فعل وذلك قولك للأحول : به حول ، وللأعور : به عور ، وللأدر : به در ، وللأشتر : به شتر ،
وللأقرع : به قرع ، وللأصلع : به صلع ، وهذا أكثر من أن احصيه لك .
فهذا يدلك على أن الذى من بنات الياء والواو منقوص ، لانه فعل وذلك قولك للأعشى : به
عشى ، وللأعمى : به عمى ، وللأقنى : به قنى . فهذا يدلك على أنه منقوص . . .
القنا : احديداب الأنف ويكتب بالالف ، لأنك تقول : امرأة قنواء (من المقصور والمدود
لابن ولاد ص ٨٧ - ٨٨) . وكتب فى سيبويه بالياء .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « وإذا كان فعل يفعل والاسم (فعلان) فهو أيضا منقوص ،
ألا ترى أن نظائره من غير المعتل تكون فعلا وذلك قولك للعطشان : عطش يعطش عطشا وهو
عطشان ، وغوث يفرث غرثا وهو غرثان ، وظمى يظمأ ظمأ وهو ظمآن ، فكذلك مصدر نظير ذا
من بنات الياء والواو ، لانه فعل ، كما أن ذا فعل حيث كان فعلان له فعل ، وكان فعمل يفعل ،
وذلك قولك : طوى يطوى طوى ، وصدى يصدى صدى وهو صديان ، وقالوا غرى يغرى
غرى وهو غرى والغراء شاذ ممدود : كما قالوا الظماء ،
عله : خبت نفسا .

ونظير الأول : عور فهو أعور ، والمصدر العور . وكذلك الحول ، والشتر (١) ، والصِّلَع ، ونحو ذلك .

* * *

ومن المقصور كل اسم جمعه (أفعال) ما أوله مفتوح ، أو مضموم ، أو مكسور وذلك نحو قولك : أقفاء ، وأرجاء يا فتي ؛ لأنَّ الجمع إذا كان على (أفعال) وجب أن يكون واحده من المفتوح على فعل ؛ نحو : جَمَل ، وأَجْمال وقَتَب وأَقتاب ، وصَنَم وأَصنام .

فإن كان مكسورا فنحو قولك في معنى : أمعاء ؛ لأنه بمنزلة ضِلَع وأَضلاع . وقد وجب أن يكون واحد الأمعاء معنى (٢) مقصور .

فأما (ندى) فهو فعلٌ ، وجمعه الصحيح أنداء فاعلم ؛ وعلى ذلك قال الشاعر :

/ إذا سَقَطَ الأَنْدَاءُ صِينَتْ ، وَأَشْعِرَتْ حَبِيرًا ولم تُدْرَجْ عليها المعاوز (٣)

فأما قول مرة بن محكان .

في ليلةٍ منْ جُمَادَى ذاتِ أُنْدِيَةِ ما يُبْصِرُ الكَلْبُ مِنْ ظُلُمَائِهَا الطُّبَا (٤)

(١) الشتر : انقلاب في جفن العين الأسفل ، وهو مصدر فعله من باب فرح .

(٢) عقد ابن ولاد في كتابه المقصور والمدود بابا للمقصور القياسي عنون له بقوله : باب التحديد والعلامات فيما يعلم أنه منقوص ص ١٢٤-١٣٠ ولم يذكر هذا النوع الذي ذكره المبرد هنا كما لم يذكره سيبويه .

(٣) ذكره في الكامل ج ١ ص ٢١٧ فقال : المعاوز : الثياب التي يتبذل فيها الرجل ، وهي دون الثياب التي يتجمل بها وأحدها : معوز .

وقال ابن ولاد ص ١٢٤ « ندى جمعه على القياس أنداء كما قال الشماخ .. »

وفي المخصص ج ٤ ص ٦٧ ثوب حبير : موشى وأنشد .. البيت .

قال أبو علي : وهو من التعبير .

والبيت من زائفة الشماخ المشهورة في صفة قوس . يريد : أن هذه القوس تغطى بالثياب النفيسة إذا سقطت الانداء خوفا عليها أن تفسد أوتارها . الديوان ص ٤٣-٥٣ ، وهو في معجم مقاييس اللغة ج ٤ ص ١٨٧ واللسان (حبر) وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٢٤ ، وشروح سقط الزند ص ٤١٩ ، ص ١٥١٤ .

(٤) في الخصائص ج ٣ ص ٥٢-٥٣ « ويدلك على أن فتحة العين قد أجروها في بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن محكان ... البيت فتكسیرهم ندى على أندية يشهد بأنهم أجروا ندى - وهو فعل - مجرى فصال فصار لذلك ندى وأندية كفداء واغدية .. » =

فقد قيل في تفسيره قولان :

قال بعضهم . هو جمع على غير واحد ، مجازُهُ مجازُ الاسم الموضوع على غير الجمع ، نحو :
• لامح ، وهذا كير ، وليالي ؛ لأنَّ ليلة : فَعْلَةٌ ، ولا تجمع على ليالي ، ولمحة وذَكَرَ لا يُجْمَعان
على مفاعِل ومفاعيل .

وقال بعضهم : إِنَّمَا أراد جمع نَدَى ، أَى : نَدَى القوم الذى يُقيمون فيه ، فيُضيفون
ويُفخرون ؛ كما قال الشاعر :

بَوْمَانِ يَوْمُ مَقَامَاتٍ وَأَنْدِيَةٍ وَيَوْمُ سَيْرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيلُ (١)
فَإِنَّمَا تَسْتَدِلُّ عَلَى الْمُقْصُورِ بِنِظَائِرِهِ .

* * *

= وقال فى ص ٢٣٧ « وأجاز أبو الحسن أن يكون ندى على نداء كجبل وجبال ، ثم
كسر نداء على أندية كرداء وأردية » .

وفى المقصور لابن ولاد ص ١٣٤ « فلما قالوا : أندية علمنا أن حق أندية أن تكون جمعا
لممدود فتقديره أنه جمع على فعال كأنه ندى ونداء كقولهم فى جبل : جبال وفى جمل جمال
ثم جمع الجمع على أفعله .. » .

وقال السهيلي فى الروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ « جمع ندى على غير قياس ، وقد قيل :
إنه جمع الجمع كأنه جمع ندى على نداء مثل جمل وجمال ، ثم جمع الجمع على أفعله وهذا بعيد
فى القياس ، لأن الجمع الكثير لا يجمع و (فعال) من أبنية الجمع الكثير ، وقد قيل هو جمع
ندى ، والندى : المجلس وهذا لا يشبه معنى البيت .. وأقرب من ذلك أنه فى معنى الرذاذ
والرشاش وهما يجمعان على أفعله » .

وقال البغدادي فى شواهد الشافية ص ٢٧٨ : « وقول السهيلي : لا يشبه معنى البيت قد
يمنع ويكون معناه فى ليلة من ليالى الشتاء ذات مجالس يجلس فيها الأشراف والأغنياء لأطعام
الفقراء .. »

وفى سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وقالوا ندى وأندية فهذا شاذ » .
قال السهيلي : أراد بجمادى : الشهر ، وكان هذا الاسم قد وقع على الشهر فى زمن جمود
الماء ، ثم انتقل بالأهله ، وبقي الاسم عليه وإن كان فى الصيف والقيظ .
وقال ابن الأنبارى : أسماء الشهور كلها مذكرة الا جمادى .
الطنب : الحبل الذى تشد به الخيمة .

والبيت من قصيدة لمرة بن محكان فى الحماسة ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٩ وبعضها فى
الشعر والشعراء ص ٦٦٧ .

ووقع الشطر الأول فى قصيدة هبيرة بن أبى وهب يوم أحد .
انظر سيرة ابن هشام . والروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ ، وشروح سقط الزند ص ١٩١٢ ،
وشواهد الشافية ص ٢٧٧ - ٢٨٣ ، والمخصص ج ٢ ص ٥٥ ، ج ١٥ ص ١٠٩ ، ٢٠٢ ، والعينى
ج ٤ ص ٥١٠ - ٥١١ ، وسر الصناعة حرف الواو ، شرح القصائد السبع لابن الأنبارى
ص ٤٩٩ .

(١) يريد باليومين : يوما فى المجالس خطيبا ، ويوم سير الى الأعداء .
= والمقامة : بالفتح : المجلس ، وروى بالضم بمعنى الإقامة .

ومن المقصور ما كان جَمْعًا لَفْعَلَة أو فِعْلَة ؛ نحو : رُقِيَة ورُقَى ، وَلِحْيَة وَلِحَى . ورِشْوَة ورُشِيَ ، ومُدْيَة ومُدَى . وقد قالوا : مِدْيَة ومِدَى ؛ لَأَنَّ نظيره من غير المعتل : كِمْسَرَة وكِسر ، وقِطْعَة وقِطع ، وظُلْمَة وظَلَم . فَإِنَّمَا تَسْتَدِلُّ على المقصور بهذا وما أَشَبَّهه (١) .

* * *

٣
٦٧ ومن المقصور كلُّ ما كان مُؤَنَّثًا لَفْعَلَان ؛ نحو : غضبان / ، وعطشان ، وسكران ؛ لَأَنَّ مؤنثه سَكْرَى ، وَغَضَبَى ، وَعَطَشَى (٢) .

* * *

ومنه ما كان جَمْعًا لَفْعَلَى ؛ لَأَنَّهُ يَقَعُ على مثال (فُعَل) ، وذلك قولك : الدنيا والدُّنَا ، والقُصَا والقُصَى .

* * *

ومنه ما كان مُؤَنَّثًا فى (أَفْعَل) الذى معه مِنْ كَذَا ؛ لَأَنَّهُ يَكُون على مثال (فُعَلَى) . وذلك

= والأندية : الأفيّة ، والندى والنادى : المجلس .
وتاويب : صفة سير ، وهو السرعة فى السير والامعان فيه . وقيل أوب : وصل الليل بالنهار مع الامعان .
والبيت لسلامة بن جندل السعدى من قصيدة فى المفضليات ص ١١٩ - ١٢٤ ، وفى شرحها للأبشارى ص ٢٢٤ - ٢٤٥ ، وفى رغبة الأمل ج ١ ص ١١ - ١٢ وانظر الخزانة ج ٢ ص ٨٥ - ٨٦ وشواهد الشافية ص ٢٧٧ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ١٥٣ ، اللسان (أوب) .
(١) فى المقصور لابن ولاد ص ١٢٨ - ١٢٩ : وكل ما كان جمعا لفعلة بكسر الفاء أو لفعلة بضمها فهو منقوص ؛ كقولك : عروة وعروى ، ونظيره من غير المعتل ظلمة وظلم . وفرية وفرى ، ونظيره من غير المعتل كسرة وكسر .
فان كانت فعلة المكسورة الفاء من ذوات الواو فانك تضم فى الجمع فتقول : كسوة وكسى ورشوة ورشى وربما كسر أوله فى الجمع فيقال : كسى ورشى يجعل الجمع مكسور الأول ، كما كان الواحد

فأما (فعلة) اذا كانت من ذوات الياء مضمومة كانت أو مكسورة فانك تجريها فى الجمع على مجراها فى الواحد ، فان كان مكسور الأول كسرت الأول فى الجمع ، وان كان مضموما ضمنت ، فمن ذلك قولهم : مديه ومدى ورقية ورقى وزبية وزبى .
والمكسور فيه كقولهم : لحية ولحى ، وحلية وحلى ، فهذا الأكثر الإعراف ، وقد حكى الضم فى هذين الحرفين خاصة فقالوا : حلى ولحى ، ولا يقاس على ذلك « .
وفى سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ : « وكل جماعة واحدا فعلة (بكسر الفاء) أو فعلة (بضم الفاء) فهى مقصورة ، نحو : عروة وعروى ، وفرية وفرى » .

(٢) فى المقصور لابن ولاد ص ١٣٠ . ومما يعلم أنه مقصور أن ترى المؤنث على (فعللى) والمذكر على (فعلان) كقولك : غضبان وغضبى وعطشان وعطشى ووسنان ووسنى « .

قُولك : هذا الأكبر ، وهذه الكبرى ، والأصغر والصغرى ، والأول والأولى ؛ لأنك تقول : هذا أصغر منك ، وهذا أكبر منك ، وهذا أول منك .

ومن المقصور ما لا يقال له : قَصِر لكذا ؛ كما لا يقال : إِنَّمَا سُمِّيتَ قَدَمَ لكذا ، وَقَدَال لكذا (١) . ولكنك تستدلُّ على قَصْرِهِ بما هو على خِلَافِهِ بنحو ما ذكرناه .

فأما الممدود فإنه ياءٌ أو واو تقع بعد ألف زائدة ، أو تقع ألفان للتانيث فتبدلُ الثانيةُ همزةً ؛ لأنه إذا التقت ألفان فلا بُدَّ من حذفٍ أو تحريك ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، فالحذف لو وقع ما هنا لعاد الممدود مقصورا ، فحرك لما ذكرت لك (٢) .

فأما ما كان غير مؤنث ، فهمزته أصلية أو منقلبة / من ياءٍ أو واو بعد ألف زائدة . فمن ذلك ما بَيَّنَّته على (فعال) ؛ نحو : شَرَّاب ، وَقَتَّال ، وَحَسَّان ، وَكَرَّام ؛ لأنَّ موضع اللام بعد ألف زائدة .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو ما همزته أصلية ؛ نحو : سَقَاء ، وَغَزَاء [يا فتى (٣)] ؛ لأنه من سقيت وغزوت ، وقولك : قُرَاءُ يا فتى ؛ لأنه من قرأت ، فهذا كهذا (٤) .

ومَّا يُعْلَمُ منه أنه ممدود ما كان من هذا الباب مصدراً لأفعلت ؛ لأنها تأتي على وزن الإفعال ؛ نحو : أَخْطَأْتُ إِخْطَاءً ، وَأَقْرَأْتُ إِقْرَاءً . هذا ممَّا همزته أصلية .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « ومن الكلام ما لا يدري أنه منقوص حتى تعلم أن العرب تكلم به ، فإذا تكلموا به منقوصا علمت أنها ياء وقعت بعد فتحة أو واو . لا تستطيع أن تقول : ذا لكذا ، كما لا تستطيع أن تقول : قالوا قدم لكذا ، ولا قالوا : جمل لكذا ، فذلك نحوهما . فمن ذلك : قفا ورحى ورجا البشر وأشبهاء ذلك . لا يفرق بينها وبين سماء ، كما لا يفرق بين قدم وقَدَال إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فعل وهذا فعال » .

(٢) في المذكر والمؤنث للمبرد الورقة ١٣٥ : « واعلم أن ألف حمراء وأخوتها التي أبدلت منها الهمزة هي الألف التي في حبل وسكرى إلا أن قبل تلك ألفا ، فلو حذفها لالتقاء الساكنين لذهبت العلامة ، وصار الممدود مقصورا ، ولكنك لما حركتها صارت همزة ، ولست تقدر في الألف إذا حركتها على غير ذلك » .

(٣) تصحيح السيرافي .
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ - ١٦٣ « وأما الممدود فكل شيء وقعت ياءه أو واوه بعد الف » .

وانظر تعريف ابن ولاد ص ١٢٠ - ١٢١ .

ومن ذوات الياء الواو : أعطيته إعطاءً ، وأغزيتته إغزاءً (١)

* * *

وكذلك كلُّ ما كان مصدراً لاستفعلت ؛ نحو : استقصيت استقصاءً ، واستدّنت استدناءً
لأنّه بمنزلة الاستخراج ، والاستضراب (٢) .

وكذلك كلُّ ما كان مصدراً لقولك : انفعِل ، وافتعِل (٣) ؛ لأنّه يأتى بمنزلة الانطلاق والاعتدال ؛
لأنّ ما قبل اللام ألفٌ زائدة ؛ نحو : اختفى اختفاءً . وانقضى انقضاءً . وكلُّ ما لم نسّمه فقسه
على نظيره من الصحيح .

* * *

وكلُّ جمع من هذا الباب على (أفعلة) فواحدُه ممدود (٤) . نحو : رداء وأردية ، وكساء / وأكسية ،
وإناء وآنية ، ووعاء وأوعية ؛ لأنّ نظيره جِمار وأخيرة ، وقَبال وأقبلة (٥) .

* * *

ومن الممدود ما كان جمعاً لفَعْلَةٍ من ذوات الواو والياء ؛ وذلك نحو : فَرّوة وفراء . ومن
قال : جَرّوة قال : جراء فاعلم ؛ وكذلك كَوّة (٦) وكواء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وكذلك الاعطاء ، لأن أعطيت : أفعلت ، كما أنك إذا أردت
المصدر من أخرجت لم يكن بد للجيم من أن تجيء بعد ألف إذا أردت المصدر . فعلى هذا فقس
هذا النحو » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « فأشياء يعلم أنها ممدودة وذلك نحو : استسقاء ، لأن
استسقيت : استفعلت مثل استخرجت ، فإذا أردت المصدر علمت أنه لا بد من أن تقع ياءه
بعد ألف ، كما أنه لا بد للجيم من أن تجيء في المصدر بعد ألف ، فانت تستدل على الممدود ،
كما يستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل ... » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومثل ذلك الاشتراء ، لأن اشتريت : افتعلت بمنزلة
احتقرت ، فلا بد من أن تقع الياء بعد ألف ، كما أن الراء لا بد لها من أن تقع بعد ألف إذا أردت
المصدر » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومما يعرف به الممدود : الجمع الذي يكون على مثال
أفعلة فواحد ممدود أبداً ، نحو أفنية فواحدتها : فناء ، وأرشية ، فواحدتها : رشاء » .

(٥) في اللسان : قبال النعل بالكسر : زمامها وقيل : هو مثل الزمام الذي يكون في الاصبع
الوسطى والتي تليها ، وانظر اللسان أيضاً في (شسع) .

(٦) الكورة - بالفتح ويضم - : الخرق في الحائط . والجروزة : الصغير من كل شيء .

فَأَمَّا قَرْيَةٌ وَقُرَى فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ قُرَى (فُعِلَ) وَلَيْسَ عَلَى فَعْلَةٍ وَفِعَالٍ ؛ لِأَنَّ (فِعَالًا) فِي فَعْلَةٍ هُوَ الْبَابُ ؛ نَحْوُ : صَحْفَةٌ وَصِحَافٌ ؛ وَقَصْعَةٌ وَقِصَافٌ ؛ وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ (١)

وَمِنَ الْمَدْدُودِ كُلُّ مُصْدَرٍ مَضْمُومٍ الْأَوَّلِ فِي مَعْنَى الصَّوْتِ . فَمِنْ ذَلِكَ الدُّعَاءُ ، وَالْعَوَاءُ ، وَالرُّغَاءُ . هَذَا مَدْدُودٌ ؛ لِأَنَّ نَظِيرَهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ النَّبَاحُ ، وَالصُّرَاخُ ، وَالشُّجَاعُ . فَأَمَّا الْبُكَاءُ ، فَإِنَّهُ يُمَدُّ وَيُقْصَرُ . فَمِنْ مَدٍّ فَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الصَّوْتِ ، وَمِنْ قَصْرِهِ أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الْحُزْنِ (٢) .

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ فِي مَعْنَى الْحَرَكَةِ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ النَّقَازِ ، وَالنُّفَاضِ (٣) وَقَدْ لَمْ تَجِدِ الْمَصْدَرَ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ مُقْصُورًا ؛ لِأَنَّ (فُعَلًا) قَدْ لَمْ يَقْعَ فِي الْمَصَادِرِ (٤) .

(١) فِي الْمَقْصُورِ لِابْنِ وَلَادٍ ص ١٣٤ - ١٣٥ « وَمَا كَانَ جَمْعًا لِفَعْلَةٍ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فَهُوَ مَدْدُودٌ ، كَقَوْلِكَ : رَكُوتٌ وَرَكَاءٌ ، وَقَشُوتٌ وَقَشَاءٌ ، وَشَكُوتٌ وَشَكَاءٌ . وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : صَحْفَةٌ وَصِحَافٌ وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ إِلَّا أَنَّهُمْ جَمَعُوا الْكُوتَ كُوتًا ، فَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : كُوتٌ بِالضَّمِّ ، فَكَانَ الْقَصْرُ إِنَّمَا آتَى عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ قُوَّةٍ وَقَوًى . فَأَمَّا قَرْيَةٌ وَقُرَى فَهُوَ شَازٌ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَطْرُودِ » .

(٢) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ٢ ص ١٦٣ « وَمِمَّا تَعْلَمُ أَنَّهُ مَدْدُودٌ : أَنَّ تَجِدَ الْمَصْدَرَ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ يَكُونُ لِلصَّوْتِ ، نَحْوُ : الْعَوَاءُ وَالِدُعَاءُ وَالزَّقَاءُ ، وَكَذَلِكَ نَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ نَحْوُ : الصُّرَاخُ وَالنَّبَاحُ وَالْبَغْسَامُ » .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْبُكَاءُ ، قَالَ الْخَلِيلُ : الَّذِينَ قَصَرُوهُ جَعَلُوهُ كَالْحُزْنِ » . فِي الْمَقْصُودِ وَالْمَدْدُودِ لِابْنِ وَلَادٍ ص ١٣٣ : « فَأَمَّا الْبُكَاءُ فَيَمْدُ وَيُقْصَرُ ، فَمِنْ مَدِّهِ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الصَّوْتِ ، وَمِنْ قَصْرِهِ جَعَلَهُ كَالْحُزْنِ . هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ . وَقَالَ حَسَنُ بْنُ ثَابِتٍ :

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقُّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

فَقَصَرَ الْأَوَّلَ ، وَمَدَّ الثَّانِيَ لِمَا قَرَنَهُ بِالْعَوِيلِ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الصَّوْتِ » .

الرُّغَاءُ : صَوْتُ الْبَعِيرِ وَالشُّجَاعُ : صَوْتُ الْبُغْلِ .

(٣) مِثْلُ لِلنَّظِيرِ وَلَمْ يَمِثْلِ لِلْمَدْدُودِ ، وَفِي سَبِيحِيَّةِ ج ٢ ص ١٦٣ : « وَيَكُونُ الْعِلَاجُ كَذَلِكَ نَحْوَ النَّزَاءِ ، وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ الْقِمَاصُ » .

وَفِي الْمَخْصَصِ ج ١٥ ص ١٠٨ : « وَيَكُونُ فِعَالٌ أَيْضًا لِلْعِلَاجِ ، فَمَا كَانَ مِنْهُ مَعْتَلًا فَهُوَ مَدْدُودٌ ، نَحْوُ : النَّزَاءِ وَالْقِيَاءِ وَالْهَرَاءِ . وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ : الْقِمَاصُ وَالنُّفَاضُ » وَانْظُرْ فِيهِ ص ١٠٩ - ١١٠ فِي مَقَائِيسِ الْمَقْصُورِ وَالْمَدْدُودِ .

النَّقَازُ كَفَرَابٍ : دَاءٌ لِلْمَاشِيَةِ شَبِيهِهُ بِالطَّاعُونَ تَنْفَزُ مِنْهُ حَتَّى تَمُوتَ .

النُّفَاضُ : مَا سَقَطَ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا نَفَضَ .

(٤) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ٢ ص ١٦٣ « وَقَدْ لَمْ يَكُنْ مَا ضَمَّ أَوَّلُهُ مِنَ الْمَصْدَرِ مُنْقُوصًا ، لِأَنَّ (فُعَلًا) لَا تَكَادُ تَرَاهُ مُصْدَرًا مِنْ غَيْرِ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ » .

وَفِي الْمَخْصَصِ ج ١٥ ص ١٠٨ : « بَلْ لَا عَرَفَ غَيْرَ الْهَدْيِ وَالسَّرَى وَالْبُكَاءِ الْمَقْصُورِ » .

واعلم أنَّ من الممدود مالا يُقال له : مُدَّ لكذا ؛ كما لا تقول : / وقع حمار لكذا إِلَّا أَنْتَ
تَسْتَدِلُّ بالنظائر (١) .

واعلم أنَّ كلَّ ممدود تُثْنِيهِ وكان منصرفا - فَإِنَّ إقرار الهمزة فيه أَجُود ، نحو : كسَاءان ،
ورداءان ، وقد يجوز أن تُبَدِّل الواو من الهمزة فتقول : كساوان ، ورداوان ، وليس بالجيد .
فإن قلت : قُرَّاءان فهو أَقْبَح ؛ لِأَنَّ الهمزة أَصْل ، وليست مُنْقَلِبَةٌ من ياء أو واو . وهذا
جائز .

فإن كان مُلْحَقًا كان أَحْسَن ، على أنَّ الهمزة أَجُود . وذلك : عِلْبَوان ، وجرِبَوان ؛ لِأَنَّ
الهمزة مُلْحِقَةٌ ، وليست بِأَصْل ، ولا مُنْقَلِبَةٌ من شيء من الأَصْل .
وكذلك النَّسَبُ : من قال : كسَاءان قال : كسائي ، ومن قال : كساوان قال : كساوي .
فإن كانت الهمزة لِلتَّأْنِيثِ لم يكن إِلَّا بالواو ؛ نحو : حمراوان ، وحمراوي (٢)

والمقصود إذا كان على ثلاثة أحرف رُدَّت الواو والياء في التثنية ، تقول : قَفَّوان .
فإن كان من ذوات الياء قلت : رحيان ، فَرُدَّت الياء .

فإن زاد على الثلاثة شيئا - منصرفا كان أو غير منصرف - لم تقل في تثنيته إِلَّا بالياء ؛
نحو : حُبْلَيان ، ومغزَيان ، وحُبَاريان . وكذلك الجمع بالتاء نحو : حباريات ، وحُبْلَيَات (٣) .
فَأَمَّا في النَّسَبِ فما كان منه على ثلاثة انقلبت / ألفه واوا من أيِّ البابين كان ؛ نحو : رحوي ،
وقَفَّوي . فإن زاد فله حكم نذكره في باب النسبة (٤) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

ونذكر بعد هذا مجاز وقوع الممدود والمقصور ، لِيُعْلَمَ ما سبيل المد والقصر فيهما إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؟
أَمَّا المقصور فَإِنَّمَا هو على أحد أمرين :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٣ « ومن الكلام ما لا يقال له : مد لكذا ، كما أنك لا تقول :
جراب وغراب لكذا ، وإنما تعرفه بالسمع ، فإذا سمعته علمت أنها ياء أو واو وقعت بعد ألف
نحو : السماء والرشاء والالاء والمقلاء .

(٢) تقدم في هذا الجزء ص ٣٩ ، وانظر ابن ولاد ص ١٤٥ وسيبويه ج ٢ ص ٩٤ .

(٣) تقدم في الجزء الاول ص ٢٥٨-٢٥٩ ، والجزء الثالث ص ٤٠ ، وانظر ابن ولاد ص ١٣٦
١٣٨ ، وسيبويه ج ٢ ص ٩٣ .

(٤) سيأتي في باب النسب ص ١٣٤ من الأصل .

إِذَا أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَلْفُهُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ؛ نَحْوُ : قَفَا ، وَعَصَا ، وَمَلْهَى ، وَمَرْمَى ، وَمُسْتَعْطَى ، فَهَذَا كُلُّهُ انْقَلَبَتْ يَاوَهُ أَوْ وَاوَهُ أَلْفًا لَمَّا ذَكَرْتَ لَكَ .

وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ زَائِدَةٌ لِلْإِلْحَاقِ أَوْ تَأْنِيثٌ :

فَالْإِلْحَاقُ ؛ نَحْوُ : حَبْنَطَى ، وَعَفْرَتَى ، وَأَرْطَى .

وَالتَّأْنِيثُ نَحْوُ : حُبْلَى ، وَبُشْرَى ، وَقَرْقَرَى . فَهَذِهِ صَيَغٌ وَقَعَتْ كَمَا تَقَعُ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا يَقَالُ لَهَا مَقْصُورَةٌ وَلَا مَمْدُودَةٌ .

فَمَا كَانَ مِثْلَ قَفَا وَعَصَا ، فَنَحْوِ جَمَلٍ . وَمِثْلُ مَغْزَى ، وَمَلْهَى ، مَخْرَجٍ ، وَمَذْخَلٍ .

وَمَا كَانَ نَحْوُ : حَبْنَطَى فَلَا مُمْ أَصْلُ ؛ لِأَنَّ أَلْفَ حَبْنَطَى مُلْحَقَةٌ بِهِ ؛ نَحْوُ : جَحْنَفَلٍ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَكَأَرْطَى الَّذِي هُوَ فَعْلَى ، / فَأَلْفُهُ مُلْحَقَةٌ بِجَعْفَرٍ وَسُلْهَبٍ ، فَأَلْفَاتُ هَذَا الضَّرْبِ أَصْلِيَّةٌ ، وَتِلْكَ مُلْحَقَةٌ بِهَا (١) .

وَأَمَّا الْمَمْدُودُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا وَقَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ زَائِدَةٌ ؛ وَيَقَعُ بَعْدَهَا أَلْفٌ مُبَدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ ، لِلتَّأْنِيثِ أَوْ لِلْإِلْحَاقِ .

فَأَمَّا سِقَاءٌ وَغَزَاءٌ ، فَبِمَنْزِلَةِ ضَرَابٍ وَقِتَالٍ .

وَأَمَّا الْمُلْحَقَةُ فَنَحْوُ : حَرْبَاءٍ ، وَعِلْبَاءٍ . وَفِعْلَاءٌ - فَاعِلٌ - تُلْحَقُ بِسَرْدَاحٍ ، وَشَمَلَالٍ .

وَفِعْلَاءٌ تُلْحَقُ ؛ نَحْوُ : قُوبَاءٍ فَاعِلٌ فِيمَنْ أَسْكَنَ الْوَاوَ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ فُسْطَاطٍ (٢) .

وَأَمَّا مَا كَانَ لِلتَّأْنِيثِ فَنَحْوُ : حَمْرَاءَ ، وَصَفْرَاءَ ، وَخُنْفُسَاءَ .

إِنَّمَا هِيَ زَائِدَةٌ بَعْدَ زَائِدَةٍ . فَهَذَا تَأْوِيلُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ .

(١) تقدم لنا حديث الإلحاق في الجزء الأول ص ٢٠٤-٢٠٥ .

وقرقري : أرض باليمامة (البلدان ج ٤ ص ٣٢٦) . والعفرتى : الشديد .

(٢) تقدم حديث الإلحاق في الألف الممدودة وسيبيده أيضا في الجزء الرابع ، وذكره أيضا في كتابه المذكر والمؤنث الورقة ٨ فقال :

« كل ما كان من هذا الوزن مكسوره أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا ، وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا . فالمضموم الأول نحو قولك قوباء وخشاء فاعلم فهذا ملحق بقسطاس وقرطاط من الثلاثة ، وما كان بكسور الأول نحو علباء وإخواته فملحق بسرحان وسرداح ، والمفتوح الأول لا يكون مذكرا كما وضفت لك لنحو حمراء وصفراء وصحراء . »
وشملال كعلباء ، وحرباء ملحقة بسرداح لأن اللام الثانية زائدة . وحبنطى وجحنفل ملحقان بسفرجل .

هذا باب

الابتداء

وهو الذى يُسميه النحويون (الألف واللام^(١))

اعلم أنَّ هذا الباب عبْرَةٌ لكلِّ كلام ، وهو خبر ، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب .
فإذا قلت : قام زيد / ، فقليل لك : أخبر عن (زيد) ، فإنما يقول لك : ابن من قام فاعلاً ،
والحقة الألف واللام على معنى الذى ، واجعل زيدا خبرا عنه ، وضع المضمر موضعه الذى كان
فيه فى الفعل .

فالجواب فى ذلك أن تقول : القائمُ زيدٌ ، فتجعل الألف واللام فى معنى الذى ، وصلتهما
على معنى صلة الذى ، وفى القائم ضمير يرجع إلى الألف واللام ، وذلك الضمير فاعلٌ ؛ لأنَّك
وضعتَه موضعَ زيد فى الفعل ، و(زيد) خبر الابتداء .
وإن شئت قلته بـ (الذى) ، فقلت : الذى قام زيدٌ .
ف(الذى) لا يمنع منه كلام يُخبر عنه ألبتة .
وقولك : الفاعل لا يكون إلا من فعلٍ خاصَّةٍ^(٢) .

(١) أطال المبرد القول فى هذا الباب حتى أمل ، ولم أجد فيما بين يدي من كتب النحو مثل
هذه الإطالة سوى ما فى شرح الكافية للرضى ، وقد لام العصام الرضى على هذا فقال فى شرحه
للكافية ص ٢٠١ : « أكثر الرضى البحث عنه لاسيما فى الاخبار عن المتنازع فيه وفيه املال
لا يتبعه مزيد نفع » .

ومسائل الرضى هناك نقلها من كتاب الاصول لابن السراج كما يقول البغدادي فى
الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٢ « لا تخبر بالألف واللام الا عن اسم فى الجملة
الفعلية خاصة ... ويشترط فى الفعل ان يكون متصرفا ، اذ غير المتصرف ، نحو : نعم وبش
وعسى وليس ، لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول ... »

ويجب الا يكون فى أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل واسم المفعول معناه
كالسين وسوف وحرف النفى وحرف الاستفهام ، .

وانظر ايضا حاشية يس على الألفية ج ٢ ص ٣١١-٣١٢ والجمع ج ٢ ص ١٤٦ .

ولو قلت : زيد في الدار فقال : أخبر عن (زيد) بالآلف واللام - لم يجز ، لأنك لم تذكر فعلاً .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالذي قلت : الذي هو في الدار زيد ، فجعلت (هو) ضمير زيد ، ورفعت (هو) في صلة الذي بالابتداء ، (وفي الدار) خبره ، كما كان حيث قلت : زيد في الدار ، وجعلت (هو) ترجع إلى الذي .

فإن قال لك : أخبر عن (الدار)^(١) في قولك : / زيد في الدار ، قلت : التي زيد فيها الدار . فالحاء في قولك (فيها) مخفوض في موضع الدار ؛ لأن الدار في المسألة هاهنا خبر التي ، فهذا وجه الإخبار .

٣
٧٤

(١) يجوز الإخبار عن المجرور وحده بشرط ألا يلزم الجار طريقة واحدة ، فلا يخبر عن مجرور مذ ومنذ وحتى ورب ، كما يجوز الإخبار عن الجار والمجرور معاً (حاشية يس ج ٢ ص ٣٠٩) .

وقال الرضى ج ٢ ص ٤٣ : لا يخبر عن الجار والمجرور ، إذ لا يضم .

هذا باب

الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى المفعول

وذلك نحو : ضرب عبدُ الله أخاك : وقتل عبدُ الله زيدا .

فإن قيل لك : أخبر عن الفاعل في قولك : ضرب عبدُ الله أخاك .

قلت : الضاربُ أخاك عبدُ الله ، وإن شئت قلت : الذى ضرب أخاك عبدُ الله ، وفي (ضرب)

اسم عبدُ الله فاعل ؛ كما كان ذلك في قولك : ضرب عبدُ الله ؛ وهو العائد إلى (الذى) حتى صلحت الصلة : و (عبدُ الله) خبرُ الابتداء .

فإن قال لك : أخبر عن المفعول . قلت ، الضَّارِبُ عبدُ الله أخوك . ف (الهاء) ضميرُ الأخ ،

وهي مفعول كما كان مفعولا و (عبدُ الله) فاعل كما كان في المسألة : و (أخوك) خبر الابتداء . وهو الألف واللام في الحقيقة ؛ لأنَّ كلَّ ما تخبر عنه ف (الذى) تقدّمه له ، وهو خبر الابتداء ، / وكلاهما تقصد به الذى تخبر عنه في الحقيقة .

فإن قلت : ضرب زيد أخاك في الدار ، فقليل لك : أخبر عن (الدار) قلت : الضاربُ زيدا

أخاك فيها الدار .

وتأويله بالذى : التى ضرب عبدُ الله أخاك فيها الدار . وقولك : (فيها) هو قولك : (في الدار)

في المسألة . وقد مضى من التفسير ما يدلُّ على ما يرد من هذا الباب .

فإن قلت : ضرب عبدُ الله أخاك قائما ، فقليل : أخبر عن (قائم) - فقد سألك محالاً ؛ لأنَّ

الحال لا تكون إلَّا نكرة ، والمضمر لا يكون إلَّا معرفة ، وكلُّ ما أخبرت عنه فإضماره لابد منه ؛ فالإخبار عن الحال لا يكون .

ولا يُخبر عن النعت ؛ لأنَّ النعت تحلية ، والمضمر لا يكون نعتا ؛ لأنَّه لا يكون تحلية (١) .

ولا يُخبر عن التبيين ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا نكرة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٤ « كالمضاف دون المضاف إليه اذ المضمر لا يضاف ، وكالموصوف بدون الصفة ، وكالصفة بدونها » .

ولا يُخْبَرُ عن الظروف التي لا تُستعمل اسما ؛ لأنَّ الرفع لا يدخلها . وخبرُ الابتداء لا يكون إلا رفعا .

ولا يُخْبَرُ عن الأفعال . ولا عن الحروف (٢) التي تقع لمعانٍ ؛ لأنها لا يكون لها ضمير .

فكلُّ ما كان مّا / ذكرته فقد أثبتُّ لك العلة فيه . وكلُّ اسمٍ سوى ذلك فمخبرٌ عنه .

ولا يُخْبَرُ عن (كيف) ، و (أين) ، وما أشبهه ؛ لأنَّ ذلك لا يكون إلا في أول الكلام ؛ لأنها للاستفهام (٣) .

ولا يُخْبَرُ عن أحدٍ وأخواته (٣) .

(١) وفي شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ « وبالشرط الثانى وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والظرف ، اذ لا تضمّر هذه الأشياء » .

(٢) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٥ : « وبالشرط الثالث وهو تأخير المخبر عنه يخرج كل ما لا يصح تأخيره كضمير الشأن .. »

ويخرج كل اسم فينه معنى الشرط والاستفهام ، كمن وما وأيهم وكذاكم الخبرية وكأين - لتصدرهما .

(٣) وفي شرح الكافية أيضا « وكذا كل اسم يلزمه النفي ، نحو : لا أحد ، ولا عريب ... » وقد جمعها وشرحها البغدادى فى الخزانة ج ٣ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

هذا باب

الفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ إِلَى مَفْعُولَيْنِ

ولك أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِهِمَا إِنْ شِئْتَ (١)

وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وما أشبهه ؛ لأنك إِنْ شِئْتَ قلت : كسوت زيدا ، وأعطيت زيدا ، ولم تذكر المفعول الثاني .

فإذا قلت : أعطيت زيدا درهما ، فقال لك : أخبر عن (زيد) - قلت : المعطية أنا درهما ، زيد . فإن قال لك : أخبر عن (الدرهم) قلت : المعطى أنا زيدا لإياه درهم ، فهذا أحسن الإخبار أَنْ تجعل ضمير الدرهم في موضعه ؛ لئلا يدخل الكلام لبس وإن لم يكن ذلك في الدرهم : ولكن قد يقع في موضعه : أعطيت / زيدا عمرا ، فالوجه أَنْ تقدم الذي أخذ ، وقد يجوز : المعطية أنا زيدا درهم ؛ لأن هذا لا يلبس ؛ لأن الدرهم ليس بما يأخذ .

فإذا دخل الكلام لبس ، فينبغي أَنْ يوضع كلُّ شيء في موضعه .

فإن قال لك : أخبر عن نفسك ، قلت : المعطى زيدا درهما أنا .

واعلم أَنَّ الفعل يتضمن الضمير ، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه ، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير

وإن جرى لمن ليس هو له خبرا ، أو نعتا ، أو حالا ، أو صلة - لم يكن بُدَّ من إظهار الفاعل ؛ ألا ترى أَنَّك تقول : زيد أضربه ، وعمر تضربه (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦ : هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين : فان شئت اقتصرت على المفعول الاول ، وان شئت تعدى الى الثاني ، كما تعدى الاول وذلك قولك . اعطى عبد الله زيدا درهما ٠٠٠٠ .

(٢) في أمالي الشجرى ج ١ ص ٣١٤ : « اسم الفاعل اذا جرى على غير من هو له خبرا أو وصفا لزمك ابراز ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مخافة اللبس ، وليس كذلك الفاعل ، لأن ما في أوائل الأفعال المضارعة من الزوائد الدالة على التكلمين والمخاطبين والغائبين وما يتصل =

فإن وضعت في موضع (تضربه) (ضاربه) - قلت : زيد ضاربه أنا ، وعمرو ضاربه أنت ؛ لأنَّ الفعل الذي أظهرت قد جرى خبراً على غير نفسه .

فلذلك لما قال لك في قوله « أعطيت زيدا درهما » أخبر عن نفسك - قلت : المعطى زيدا درهما أنا ، فلم تظهر بعد المعطى مضمراً ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لك فجرى على نفسه . وإن أخبرت عن الدرهم ، أو زيدا - أظهرت (أنا) فقلت : المعطى أنا درهما زيد ؛ لأنَّ / الفعل لك ، والألف واللام لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ، وكذلك المعطى أنا زيدا إياه درهم ؛ لأنَّ الألف واللام للدرهم ، والفعل لك . فإن كان الذي ظهر الفعل ، فلم تحتج إلى المضمّر المنفصل . وذلك قولك - إن أخبرت عن (زيد) - : الذي أعطيته درهما زيد .

فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذي أعطيته زيدا درهم ، وإن وضعت ضمير الدرهم موضعه قلت : الذي أعطيت زيدا إياه درهم .

= بأواخر الأفعال الماضية من الضمائر الموضوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس ، كقولك في المضارع - إذا عنيت نفسك أو مخاطباً - : زيد أكرمه ، وجعفر تكاتبه . وفي الماضي : زيد أكرمته وجعفر كاتبته .

ألا ترى أن هذا كلام غير مفتقر إلى إبراز الضمير الذي هو أنا وأنت . ولو قلت : زيد أكرمه ، وجعفر مكاتبه لم يدل (مكرمه) (مكاتبه) على ما دل عليه أكرمه وتكاتبه وأكرمته وكاتبته فلزمك أن تقول : مكرمه أنا ، ومكاتبه أنت .

وانظر الانصاف ص ٤٥ - ٤٨ والخزانة ج ٢ ص ٤١٠ ، وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٨٧ ، ج ٢ ص ١٦ ، والخصائص ج ١ ص ١٨٦ والأشباه ج ١ ص ٢٣٣ ، ٢٦١ - ٢٦٣ ، ج ٢ ص ١٩٨ .

هذا باب

الفعل المتعدى إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر (١)

وتلك الأفعال هي أفعال الشك واليقين ؛ نحو : علمت زيدا أخاك ، وظننت زيدا ذا مال ، وحسبت زيدا داخلا دارك ، وخِلْتُ بكرا أبا عبد الله ، وما كان من نحوهن .
وإنما امتنع : ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثاني ؛ لأنها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك ، إنما هو ابتداء وخبر (٢) .

فإذا قلت : ظننت زيدا منطلقا فإنما معناه : زيد منطلق في ظني ، فكما لا بد للابتداء من خبر كذا لا بد من مفعولها الثاني ؛ لأنه خبر الابتداء ، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك .
/ إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فقال لك : أخبر عن نفسك - قلت : الظان زيدا أخاك نفسك .
فإن قال : أخبر عن (زيد) - قلت : الظان أنا أخاك زيد .

فإن قال : أخبر عن (الأخ) - قلت : الظان أنا زيدا إياه أخوك . تضع الضمير في موضع الذي تخبر عنه .

فإن قيل لك : أخبر به (الذي) عن نفسك قلت : الذي ظن زيدا أخاك أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي ظننته أخاك زيد .

فإن قيل : أخبر عن (الأخ) - قلت : الذي ظننت زيدا إياه أخوك ، ويقبح أن تقول :

الذي ظننته زيدا أخوك ؛ لما يدخل الكلام من اللبس .

ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فإنما يقع الشك في الأخوة . فإن قلت : ظننت

أخاك زيدا - أوقعت الشك في التسمية . وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس

لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر . وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا . » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا دون الآخر

أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً ، وذكرت الأول،

لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك . » .

عن المعنى ؛ نحو : ضرب زيدا عمرو ؛ لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول ، فإن كان المفعول
الثانى ممّا يصحّ موضعه / إن قدّمته فتقديمه حسنٌ ؛ نحو قولك : ظننت فى الدار زيدا ، وعلمت
خلفك زيدا .

فإن قال : أخبر عن (الدار) - قلت : الظانُّ أنا فيها زيدا الدارَ .

ويد (الذى) تقول : التى ظننت فيها زيدا الدارُ .

وكذلك الخلف . تقول : الظانُّ أنا فيه زيدا خلفك .

وإن كان المفعول الثانى فعلا ، نحو : ظننت زيدا يقوم - لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك .

وكذلك إن كان من الظروف التى لا تحلُّ محلَّ الأسماء .

هذا باب

الفعل الذى يتعدى إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (١)

وذلك : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوهم

إعلم أنَّ هذا الباب إنما معناه : الابتداء والخبر ، وإنما دخلت (كان) ، لتخبر أنَّ ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك .
وإنما صُرِّفَت الأفعال لقوتها ، وأنت تقول فيهن : يفعل ، وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتى فيهن جميع أمثلة الفعل .

فإذا قلت : كان زيد أخاك فخبرت عن (زيد) قلت : الكائن / أخاك زيد ، كما كنت تقول في ضرب .

فإن أخبرت عن (الأخ) فإن بعض التحويين لا يُجيز الإخبار عنه (٢) ، ويقول : إنما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا ، فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ، كذلك لا يجوز أن تخبر عما وُضِعَ موضعه .

وهذا قول فاسد مردود لا وجه له ، لأنك إذا قلت : زيد منطلق - فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا . فلو كان يفسد الإخبار هناك لفسد هاهنا .

(١) سيأتى فى الجزء الرابع حديث كان وأخواتها وعنون لبابها هناك بقوله : هذا باب الفعل المتعدى الى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ص ٤١٤ من الأصل .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٤ : « ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان ، والأصل جوازه ، لأنه كخبر المبتدأ » ، وانظر الأشمونى ج ٣ ص ٩٩ .

وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ١٤٧ : « والأصح جوازه فى خبر كان الجامد ، كما يجوز فى خبر المبتدأ وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف » .

وقال فى ص ١٤٨ : « والأصح منعه فى كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو ان أو ظن وقيل :

يجوز » .

وكذلك باب ظننت وعلمت ، وإنَّ وأخواتها ؛ لأنَّ معنى : (ظننت زيدا أخاك) إنما هو :
ظننت زيدا من أمره كذا وكذا ، وكذلك : (إنَّ زيدا أخوك) إنما هو : إنَّ زيدا من أمره كذا
وكذا .

فمن زعم أنَّه لا يجوز الإخبار عن ذلك لزمه ألاَّ يُجيز الإخبار عن شيء من هذا ، فإن كان
يُخبر عن هذا أجمع ، ويمتنع لعلَّة موجودة في هذا - فقد ناقض .

فالإخبار عن المفعول في كان - إذا قلت : كان زيد أخاك - أن تقول : الكائن زيد إياه أخوك .
فهذا الأحسن .

وإن قلت : الكائن زيد أخوك - فحسن ، والأوَّل أجود ؛ لما قد ذكرته لك في باب (كان) (١)
من أنَّ الذي يقع بعدها ابتداءً وخبر . فإذا قال : الكائن ، فوصل الضمير بـ (كان) - فقد ذهب
في اللفظ ما يقوم مقام الابتداء ، وهو في المعنى موجود فاخترنا الأوَّل ؛ لأنَّ له اللفظ والمعنى ،
وقد قال الشاعر :

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْها فإنَّه أخوها عَدَتْهُ أمُّه بِلِبانِها (٢)

فهذا جائز ، والأحسن ما قال الشاعر :

لَيْتَ هذا الليلَ شَهْرٌ لا نَرى فيه عَرِيبا

ليس إِيَّايَ وإِيَّاكَ ولا نَخْشَى رَقِيبا (٣)

-
- (١) عقد لكان باباً في الجزء الرابع سيأتي حديثه ، كما عقد باباً في ص ٩٦ من هذا الجزء .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١ على أن (كان) تجرى مجرى الأفعال الحقيقية في
عملها ، فيتصل بها خبرها الضمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو : ضربته .
والبيت لأبي الأسود الدؤلي يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأهواز ، وكان
إذا مضى إليها يتناول شيئاً من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة ، فقال له أبو الأسود :

دَعِ الخمرَ يَشْرِبْها الغواةُ فإنَّني رأيتُ أخاها مُعْنِياً بمكانِها

يريد : نبذ الزبيب .

- واللبان : بكسر اللام تقول : هو أخوه بلبان أمه . قال ابن السكيت : ولا يقال : بلبن أمه .
انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٦ - ٤٢٨ ، والعيني ج ١ ص ١ ص ٣١٠ - ٣١٢ ، وتفسير
المسائل المشككة للفارقي ص ٧٠ .

- (٣) استشهد بهما سيبويه في ج ١ ص ٣٨١ على اتیان الضمير بعد ليس منفصلاً ، لوقوعه
موقع خبرها ، واتصاله بليس جائز ، لأنه فعل وإن لم يقو قوة الفعل الصحيح . =

فإن قلت : كان زيد ضارباً عمراً ، فقليل : خبرٌ عن (ضارب) وخذّه - لم يجرز (١) ؛ لأنّه عامل في عمرو ، وإن قيل : خبرٌ عن (عمرو) جاز فقلت : الكائن زيد ضاربهُ عمرو .
فإن قيل : خبرٌ عن (ضارب عمراً) (٢) قلت : الكائن زيد ضاربُ عمراً ، ولك / أن تقول :
إيَّاه ضاربُ عمراً فتقول : الكائن زيد إيَّاه ضاربُ عمراً .

فإن قلت ذلك بـ (الذي) قلت : الذي كان زيد إيَّاه ضاربُ عمراً .
فإن قلته بالهاء قلت : الذي كان زيد ضاربُ عمراً ، وتحذف الهاء لطول الاسم ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي كانه .

فأما إذا قلت : الذي كان زيد إيَّاه - فإن (إيَّاه) لا يجوز حذفها ؛ لأنّ المتصل يحذف ، كما يحذف ما كان من الاسم في مواضع ، و (إيَّاه) منفصلة فلا تحذف ؛ لأنّ هذا لا يشبه ذلك .

= وقال الفارقي في كتابه ص ٧٠ : « وقد روى في (شهر) الرفع والنصب جميعاً ، وهو عندي أشبه بمعنى البيت ، وكلاهما حسن ، وقد تقصينا هذا في كتابنا : تفسير أبيات ككتاب سيبويه » .

ويقول البغدادي في الخزانة : ولم يظهر لي وجه النصب .
وتوجيه ذلك على لغة من ينصب الجزأين أو على تقدير أن الخبر محذوف .
نرى : من رؤية العين .
عريب : من الالفاظ الملازمة للنفي ، واسم ليس ضمير مستتر راجع الى عريب . وإيأى : خبرها بتقدير مضاف أى : ليس عريب غيرى وغيرك ، فحذف غير ، وانفصل الضمير وقام مقامه في النصب .
وجملة (لا نخشى رقبيا) معطوفة على جملة (لا نرى فيه) الواقعة خبراً ثانياً والرابطة محذوف
أى فيه .

ويجوز أن تكون جملة (لا نرى) صفة لشهر .
تمنى أن تطول ليلته بمقدار شهر .
ونسب الأعم الشعر لعمر بن أبي ربيعة ونسبه صاحب الاغانى الى العرجى .

وقد ذكر البيتان في قصيدة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٣٠ - ٤٣٢ ، كما ذكرت القصيدة في ديوان العرجى ص ٦١ - ٦٣ مع خلاف في الترتيب وفي بعض الالفاظ ورواية البيت الثاني في ديوان العرجى هكذا :

غير أسماء وجُمْلٌ ثم لا نخشى رقبيا
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٣ د وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر .

(٢) في التصريح ج ٢ ص ٢٦٧ « يخبر عن العامل ومعموله » .

ألا ترى أنك تقول : الذى ضربتُ زيد ، ولا تقول : الذى مررت زيد ؛ لأنَّ الضمير قد فصلته بالباء .

• • •

فأما (ليس) فلا يجوز أن تُخبر عما عملت فيه بالألف واللام ؛ لأنها ليس فيها (يفعل) ، ولا يُبنى منها (فاعِل) ، ولكن يخبر بالذى ، وذلك قولك : ليس زيد منطلقا ، وليس زيد إلا قائما . فإن قيل لك : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد منطلقا - قلت : الذى ليس منطلقا زيد . وإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : / الذى ليس زيد إتياء منطلق . وإن قيل : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد إلا قائما - قلت : الذى ليس إلا قائما زيد .

٣
٨٤

وإن قال : أخبر عن (قائم) قلت : الذى ليس زيد إلا إتياء قائم (١) .

• • •

وكلُّ شيء ليس فيه فعل فالإخبار عنه لا يكون إلا بالذى ، تقول : زيد أخوك . فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو أخوك زيد . وإن قيل : أخبر عن (الأخ) قلت : الذى زيد هو أخوك . وتقول : إن زيدا منطلق . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى إن زيدا هو منطلق ، فعلى هذا تجرى الأخبار . تقول : زيد فى الدار . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو فى الدار زيد . وإن قال : أخبر عن (الدار) قلت : التى زيد فيها الدار . وتقول : كان زيد حسنا وجهه . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الكائن [حسنا وجهه زيد] . فإن قال : أخبر عن (حسنا وجهه) قلت : الكائن زيد (٢) إتياء حسن وجهه . فإن قيل : أخبر عن (وجهه) لم يجز ذلك ؛ وذلك لأنه يضع فى / موضع (وجهه) ضميرا . فإن رجع ذلك الضمير إلى الذى لم يرجع إلى زيد شيء فبطل الكلام . وإن رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذى فى صلته شيء .

٣
٨٥

(١) فى الهمع ج ٢ ص ١٤٧ صرح بأنه لا يخبر عن اسم الفعل الناسخ المنفى ، كليس وما زال وأخواتها .

(٢) ما بين الموقوفين تصحيح السيرافى .

وكذلك : كان زيد أبوه منطلق . إن قيل : أخبر عن (أبيه) لم يجز للعلّة التي ذكرت لك ،
وبيّن هذا أنّك إذا قلت : الذي كان زيد هو منطلق أبوه ، فرددت (هو) إلى زيد فسد من
جهتين :

إحدهما : أنّ (هو) للأب ، وقد جعلتها لزيد .

والآخر : أنّك لم تجعل في صلة الذي شيئا يرجع إليه .

فإن قال : أردّ (هو) إلى الذي - لم يكن في خبر زيد ما يرجع إليه .

ولكن لو قال : أخبر عن (منطلق) لقلت : الذي كان زيد أبوه هو منطلق . فكانت الهاء
في أبيه لزيد ، وهو الذي به يصحّ الكلام .

واعتبر هذا بواحدة : وهو أن تضع في موضع الضمير أجنبياً ، فإن صلح جاز الإخبار عنه ،
وإن امتنع لم يجز ؛ ألا ترى أنّك لو قلت : كان زيد حسناً / عمرو ، وكذلك : كان زيد عمرو
منطلق - لم يجز .

فإن قلت : كان زيد أبوه في داره جاز الإخبار عن (أبيه) ؛ لأنّك لو قلت : كان زيد
عمرو في داره لصلح .

وإن أخبرت عن (أبيه) قلت : الكائن زيد هو في داره أبوه . جعلت (هو) يرجع إلى
الذي ؛ لأنّه المخبر عنه ، وجعلت الهاء التي في داره ترجع إلى زيد . فكلّ ما كان من هذا
فاعتبره بالأجنبي كما وصفت لك . فهذا باب (١) ، وسنفرّد باباً لمسائله بعد فراغنا منه
إن شاء الله .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٤٤-٤٥ : « وكذا كل ضمير مستحق لغيره . كالضمير
في زيد ضربته ، وفي زيد ضرب ، وفي زيد قائم ، إذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الأخبار ،
فلو قلت : الذي زيد ضربته هو : فإن بقي الضمير كما كان راجعاً إلى زيد لم يجز ، لانا
قلنا : يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد إلى الموصول ، وإيضاً تبقى الصلة خالية من عائد
إلى الموصول وقولك : (هو) في الأخير ليس في الصلة بل هو خبر للموصول ، وإن جعلناه
عائداً إلى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خالية من عائد إلى المبتدأ وقولك : (هو) في الأخير ليس
في حيز خبر زيد ... وأن استغنى بضمير جاز الأخبار عن ضمير آخر ، وإن رجع إلى ذلك المبتدأ ،
وذلك كما في نحو : زيد ضاربه أخوه جاز لك الأخبار عن أي ضمير شئت منهما . »

وقال الاندلسي : لا يجوز ذلك ... » .

وانظر الفارقي ص ٤٧ وحاشية يس ج ٢ ص ٣٠٨ .

هذا باب

الإخبار عن الظروف والمصادر

فأما الظروف فهي : أسماء الزمان والأمكنة .

وأما المصادر فهي : أسماء الأفعال .

إعلم أَنَّ كلَّ ظرف متمكِّنٍ فالإخبارُ عنه جائز ، وذلك قولك - إذا قال قائل : (زيد خلفك) - :
أخبر عن (خلف) قلت : الذي زيد فيه خلفك ، فترفعه ؛ لأنه اسم ، / وقد خرج من أن يكون
ظرفا . وإنما يكون ظرفا إذا تضمن شيئا ؛ نحو : زيد خلفك ؛ لأنَّ المعنى : زيد مستقرٌّ في هذا
الموضع ، و (الخلف) مفعول فيه .

فإن قلت : خلفك واسعٌ - لم يكن ظرفا ، ورفعت ؛ لأنك عنه تخبر .

وكذلك : سرت يوم الجمعة . فيوم الجمعة ظرف لسيرك .

فإن قلت : يوم الجمعة مُباركٌ - أخبرت عن اليوم ، كما تخبر عن مائر الأسماء ؛ لأنه ليس
بظرف . فهو كقولك : زيد حسنٌ ، .

وعلى هذا قال الشاعر :

فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٢ على الاتساع في خلفها وأمامها برفعهما .

الفرج : موضع المخافة كالنفر والثغرة والعودة .

المولى : قال ثعلب : هو بمعنى الأولى بالشئ كقوله تعالى (ما واكم النار هي مولاكم)

أى : أولى بكم .

والضمير في (فعدت) للبقرة الوحشية ، ويروى : (فعدت) بالعين المهملة من العدو .

وكلا : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، لأنها مضافة الى الظاهر .

وجملة (تحسب أنه) خبرها ، والعائد الى المبتدأ الضمير في أنه ، وعاد مفردا مراعاة

للفظ (كلا) .

وجملة المبتدأ وخبره (كلا الفرجين تحسب أنه) خبر (غدا) ، لأنها من إخوات صار

أو حالية على أن (غدا) تامة ، ومن رواه بالعين فالجملة حالية لا غير .

وقال ابن السجري : « (خلفها) رفع على البذل من (كلا) والتقدير : فعدت وخلفها وأمامها

تحسب أنه يل المخافة .

فكلُّ ظرف يُستعمل اسماً فهذا مجازه ، وما كان لا يقع إلا ظرفاً فلا يجوز الإخبار عنه ؛
لأنَّه لا يرتفع .

وكلُّ ما خُبرَ عنه فلا بُدَّ من رفعه ؛ لأنَّه خبر ابتداء .

فمن ذلك (عند) ، لو قلت : زيد عندك ، فقال قائل : أخبر عن قولك (عندك) لم يجوز ؛
لأنَّه كان يلزمك أن تقول : الذى زيد فيه عندك ؛ فترقع ما لا يجوز أن يقع مرفوعاً أبداً .

وكذلك ذات مرة ، وسوى ، وسواء ، وبعيدات بين ، / وسحر إذا أردت به سحر يومك (١)
وقد مرَّت العلة في هذه الظروف في مواضعها (٢) .

وكلُّ ما نصبته نصبَ الظروف لم تُخبر عنه ؛ لأنَّ ناصبه قائم ، وإنما تُخبر عنه إذا حوَّله
إلى الأسماء .

وكذلك المصادر . كلُّ ما تنصب منها نصبَ المصدر لم تُخبر عنه (٣) فإن نصبته نصبَ الأسماء ،
فقد حكمت له بالرفع ، والخفض في موضعهما ، وجعلته كسائر الأسماء ، وذلك قولك : سرت

= وان رفعته بتقدير هو خلفها وامامها فجائز .

وبعض النحويين أبدله من مولى المخافة وذلك فاسد من طريق المعنى ، لأن البدل يقدر إيقاعه
في مكان المبدل منه ، وإن منع من ذلك موجب اللفظ في بعض الأماكن ، ولو قلت : كلا الفرجين
تحسب أنه خلفها وامامها لم تحصل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلفها وامامها ، فليس في
إيقاع الحسين على ذلك فائدة .

والبيت من معلقة لبيد ، وانظر شرح المعلقات للزوزنى ص ١٠٤ - ١٠٥ ولابن الأنبارى

ص ٥٦٥ - ٥٦٦ ، والتبريزى ص ١٥٥ - ١٥٦ وديوان لبيد ص ٣١١ ، ومعجم المقاييس ج ١

ص ٢٩ ، ج ٢ ص ١١٢ ، وشرح الفضليات للأنبارى ص ٦٩ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١١٠ ،

ج ٢ ص ٢٥٢ ، وسعيد المبرد ذكر هذا البيت في الجزء الرابع .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٤٥ : (ويخرج أيضاً كل ما لا يجوز رفعه كالظروف

غير المتمكنة ، نحو : عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين كذا سحر وعشاء ومناء معينات .

» وان أخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما إذا أخبرت عن يوم الجمعة في

قولك : سرت يوم الجمعة فتقول : الذى سرت فيه يوم الجمعة إلا أن يكون الظرف متوسماً

فيه . . .

(٢) الحديث عن الظروف متصرفها وغير متصرفها سيأتى في الجزء الرابع .

وتقدم في الجزء الثانى ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٢٧٨ الحديث عن سوى ، سواء ، وبعيدات بين .

وانظر سيبويه ج ١ ص ١١٥ .

(٣) فى الفارقى ص ١٨ : « فان قال قائل : فهل كل مصدر حاله فهذه فى صحة الاخبار

عنه .

قيل : ليس المصادر واحدة فى ذلك . بل هى ثلاثة أقسام :

بزيد سيرا . ليس في قولك (سيرا) إلا ما كان في قولك : سرت إلا أن تنعته ، أو نصيره معرفة ، أو تفرد ، أو تثنى فتقول : سرت بزيد سيرا شديدا ، أو سيرة واحدة ، أو سيرتين ، أو السير الذى تعلم . فإذا أوقعت فيه الفائدة فالباب فيه التصرف .
وتقول : سير بزيد سير شديد ، وسير بزيد سير تان .

فإن قلت : سير بزيد سيرا فالنصب الوجه ، والرفع بعيد ؛ لأنه توكيد ، وقد خرج من معاني الأسماء . قال الله - عز وجل - : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (١) فرفع لما نعت .
فإذا أخبرت عن (الصور) / قلت : المنفوخ فيه نفخة واحدة الصور .
وإن أخبرت عن النفخة قلت : المنفوخة في الصور نفخة واحدة .

وتقول : سير بزيد فرسخ إذا أقمته مقامَ الفاعل .
فإن قيل : أخبر عنه ، قلت : المسير بزيد فرسخ .
فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : المسير به فرسخ زيد .
وإن قلت : سير بزيد فرسخا ، فنصبته نصبَ الظروف ، ولم تُقمه مقامَ الفاعل لم يجز الإخبار عنه .

وكذلك سير بزيد يوما ، وسير بزيد سيرا .

= منها ما لا خلاف أنه يخبر عنه ، وهو ما تقدم بيانه ، ويلحق به على قبح المصدر المؤكد نحو : ضربت ضربا ، وإنما قبحه أنه ليس فيه إلا ما في الفعل من التكرير .
وقسم لا خلاف في أنه لا يخبر عنه ، نحو : وردت العراك ، وما وقع موقع الحال ، لأنه خلف مما لا يصح أن يخبر عنه ...
وقسم ثالث فيه خلاف وهو على ثلاثة أضرب من المصادر :

الأول : المصدر الواقع موقع الدعاء ، نحو : ويحه رجلا ، ويله رجلا . المازنى يجيزه ، لأنه قد قوى في الخبر ، وأبو بكر بن السراج لا يجيزه ، لأنه واقع موقع الدعاء ، والدعاء لا يخبر عنه ، فكذلك ما وقع موقعه ومن هذا القسم أيضا سقيا له ..

والثاني : المصدر الواقع موقع ما هو في معناه من غير لفظه نحو : تبسمت وميض البرق . المازنى يجيزه على قبح ، لكثرة على هذا الوجه حتى صار كالأصل ، وأبو بكر لا يجيزه ، لأنه مغير عن الأصل ، فحذف كأنه قال : تبسمت تبسما كوميض البرق ...

والثالث من ذلك : المصدر الواقع موقع الفعل في الخبر من نحو : أنا أنت ضربا ، وإنما أنت سيرا . أبو بكر يمنع منه ، والمازنى يجيزه لوقوعه في الخبر وكثرته على هذا الوجه .

وأبو بكر يرى أنه بلفظه بدل فمتى جعل ضميره موضعه بطلت دلالة .

والذى عندي في ذلك أن الصواب مذهب أبى بكر ... ،

وانظر الرضى ج ٢ ص ٤٣ - ٤٥ والهمع ج ٢ ص ١٤٧ .

(١) الحاقة : ١٣ .

كل ما لم تجعله من مصدر ، أو ظرف اسما فاعلا أو مفعولا على السعة لم يجز الإخبار عنه ؛ لأن ناصبه معه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : سير بزيد سيرا ، فجعلت قولك (بزيد) تماما فإنما هو على قولك : يسرون سيرا .

وإنما يكون الرفع على مثل قولك : سير بزيد يومان ، وولد له ستون عاما . فالمعنى : ولد لزيد الولد ستين عاما ، وسير به في يومين ، وهذا الرفع الذى ذكرناه / اتساع ، وحقيقة اللغة غير ذلك . قال الله عز وجل : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) (١) ، وقال الشاعر :

لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى وَنَسْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطَى بِنَائِمٍ (٢)

وقال :

• فَنَامَ لَيْلِي وَتَقَضَّى هَمِّي (٣) •

وقد استقصينا هذا في بابه (٤) ، وإنما نذكر منه شيئا للإخبار .

فمن جعل اليوم ونحوه ظرفا قال : اليوم سرت فيه ؛ لأنه قد شغل الفعل عنه ، فرد إليه ضميره على معناه .

ومن جعله اسما على الاتساع قال : اليوم سرتنه ؛ كما تقول : زيد ضربته . فمن ذلك قوله :

وَيَوْمَ شَهْدَانَهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلَ سَوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ (٥)

(١) سبأ : ٣٣ •

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٠ على الاخبار عن الليل بالنوم اتساعا ومجازا . والمعنى : وما المطى بنائم في الليل •

أم غيلان : هي بنت جرير • السرى : سير الليل •
والمطى : اسم جمع مطية وهي الراحلة التي يركب ظهرها ، أى يمتطى •
والبيت لجرير من قصيدة طويلة يجب بها الفرزدق - ديوانه ص ٥٥٣ - ٥٥٩ •
وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ •

(٣) الرجز لرؤبة من أرجوزة يندح فيها الحارث بن سليم ديوانه ص ١٤٢ - ١٤٣ ، وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ • وبعده : وقد تجلى كرب المحتم •

(٤) تكلم عن ذلك وأعاد هذه الشواهد في الجزء الرابع ص ٦١٥ - ٦١٦ من الاصل •

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٠ على نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها بالمفعول به اتساعا ومجازا والمعنى : شهدنا فيه

وسليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان ، والنوافل : الفنائم •
النهال : المروية بالدم ، واصل النهل أول الشرب ، والعلل : الشرب بعد الشرب •
ويوم مجرور برب المحنوفة ، وقليل : صفة له ، ونوافله : فاعل قليل •

فقال : شهدناه ، وإنما أراد : شهدنا فيه على ما ذكرت لك .

* * *

فإن قيل : سير بزيد فرسخان يومين فأنت مخير^(١) : إن نصبتهما نصب الظروف قلت :
فرسخين يومين .

والاختيار : أن تُقيم أحدهما مقامَ الفاعل ، وإن نصبت اليومين نصب الظروف قلت : سير
بزيد / فرسخان يومين .

فإن أخبرت عن (الفرسخين) قلت : المسيران بزيد يومين فرسخان^(٢) .

وقال الشجرى فى أماليه ج ١ ص ٦ : وإنما جاز حذف الجار من ضمير الظروف ، كما جاز
حذفه من مظهره إذ كنت تقول : قمت فى اليوم ، وقمت اليوم ، فكذلك قلت : اليوم قمت فيه ،
واليوم قمته .

نسبه سيبويه الى رجل من بنى عامر .

وانظر المغنى ج ٢ ص ٢٠٨ وشواهد الكشف ص ٢٣٢-٢٣٣ والكامل ج ١ ص ١٢٩
والتبريزى ج ٤ ص ١٣٢ والفارقى ص ٧٣ ، وروى فى الكامل بنصب (يوما) .

(١) هذه هى المسألة التى استطرد اليها الفارقى فقال عنها ص ٧٣ : « ونظيرها فى التقدير
والتزيل مسألة يذكرها أصحابنا فى كتبهم على ضرب من البيان غير مستقصى ، وقد كنا نقصينا
القول فيها ، فأحببنا أن نذكرها فى هذا الموضع ، وإن لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظير
ما ذكرت فيه ... ثم قال :

ففى هذه المسألة على ما فيها من الترتيب مائة وستة وستون وجها .

ففى الأصل سبعة أوجه : منها ستة أوجه جائزة ، ووجه ممتنع .

بيان ذلك : أن تجعل (بزيد) فى موضع الفاعل ، فترفعه ، ولك أن تجعله فى موضعه مفعولا

بحرف الجر فى تقدير النصب . ولك أيضا فى فرسخين الرقع والنصب .

ولك فى يومين أيضا الرفع والنصب .

فهذه ستة أوجه ، ولا يجوز رفع أكثر من واحد ، لأن الفعل الواحد لا يكون له أكثر من

فاعل واحد .

هذا حكم الأصل فى المسألة .

فإن أخبرت عن أسماء المسألة فمنه ما يجوز ، ومنه ما يمتنع .

ولو قيل لك : أخبر عن (بزيد) . قلت : ذلك لا يجوز ، لأن معه حرفا ، والحرف

لا يخبر عنه .

(٢) فى الفارقى ص ٧٣ : « فإن أخبرت عن (الفرسخين) قلت : اللذان سير بزيد فيهما

يومين فرسخان . على أن تجعل الفرسخين ظرفا . وأنت إذا أخبرت عن الظروف لم يكن بد من

أن يذكر مع ضميره حرف الجر .

وإنما وجب ذلك ، ليدل على أنه ظرف ، إذ كان بلفظه وصيغته يدل على الظرفية . فمتى

عدم صورتها ، وجئت بضميره - والضمير لا يدل على الظرفية - وجب أن تجيء بحرف يدل

على أنه ظرف ، فإن جعلته مفعولا على السمع جازان تحذف حينئذ حرف الجر ، لأنه قد بطل . =

فإن أخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفا قلت : المسير بزيد فيهما فرسخان يومان^(١) .
وإن جعلتهما اسمين على السعة قلت : المسير هما بزيد فرسخان يومان .

فإن جعلت الإخبار عن الذى ، وأخبرت عن الفرسخين قلت : اللذان سيرا بزيد يومين فرسخان .

فإن أخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفا قلت : اللذان سير بزيد فيهما فرسخان يومان
وإن جعلتهما مفعولين قلت : اللذان سيرهما بزيد فرسخان يومان ، وإنما توحد الفعل لتقدمه .
وتقول فى الألف واللام : المسيران - إذا أخبرت عن الفرسخين - لأنَّ الفعل لهما ، وهو
مردود إلى الألف واللام .

وفى اليومين تُوحَّد ؛ لأنَّ الألف واللام لهما ، والفعل للفرسخين ، وأفردته لظهور فاعله
بعده . ومثل ذلك قولك : القائمان أخواك ؛ لأنَّك تريد : اللذان قاما ، ثم تقول : القائمان أبواهما
أخواك ؛ لأنَّك تريد : اللذان قام أبواهما ، فتوحد الفعل / ؛ لظهور فاعله بعده .

عنه حال الظرف ، فوجب لذلك حذفه ، كما تحذفه من سائر المفصولات ، وليس كونه
مفعولا على السعة مما يخرجُه عن معنى الظرف ، ويقلبه الى حقيقة المفعول ، وليس ذلك الا على
السعة دون الحقيقة ، فتقول : اللذان سيرهما بزيد يومين فرسخان .
فرسخان : خبر اللذان . و (هما) ضمير لهما يعود الى اللذين ، وعلى هذا وجه
قول الشاعر :

ويوم شهدناه سُلَيْمًا وعاورا
قليل سوى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

أراد : شهدنا فيه ، ولكنه جعله مفعولا على السعة ، فحذف حرف الجر ، واضمره
كاضمار الأسماء المفعولات .

ولك أن تحذف الضمير ، فتقول : اللذان سير بزيد يومين فرسخان .
تريد : سيرهما ، وحذفت ، كما تقول : الذى ضربت زيد . تريد ضربته . . فان نقلته
الى الألف واللام جاز فيه الوجهان الاولان بلا خلاف .
فاما الحذف مع الالف واللام فانه ممتنع على مذهب أكثر النحويين ، وقد أجازَه قوم
وليس بالجيد . . .

واللفظ بذلك اذا أخبرت عن الفرسخين بالالف واللام على أنه ظرف . تقول : المسير
بزيد فيهما يومين فرسخان . . .

(١) فى الفارقى ص ٧٣ « فان أخبرت عن (اليومين) وجب فيهما مثل ماوجب فى الفرسخين ،
واللفظ بهما واحد ، وكذلك تقديرهما اذا استوى اللفظان والتقديران ، فلا وجه لتكريره واعادته
فصار ذلك أربعة عشر وجها : عشرة منها جائزة على حسن باجماع . ووجهان على خلاف
من أجل حذف الضمير مع الالف واللام . ووجهان ممتنعان وهما الإخبار عن (بزيد) ، »

فإن قدّمت الفرسخين على ما شرطنا في أصل المسألة قلت : الفرسخان المسيران بزيد يومين (١)
وإن قدّمت اليومين قلت : اليومان المسير بزيد فيهما فرسخان . إن جعلتهما ظرفا ، وإن
جعلتهما مفعولين قلت : المسيرُ هما بزيد فرسخان (٢) .

فإن قدّمت الفرسخين ، واليومين ، وجعلت اليومين مفعولين قلت الفرسخان اليومان
المسيرا هما بزيدهما (٣) . بجعل (الفرسخين) ابتداء ، و (اليومان) ابتداء ثانيا ، و (المسيرا هما)

(١) في الفارقي ص ٧٣ - ٧٤ : « فان قدمت الفرسخين على (سير) وهما طرفان قلت :
الفرسخان اللذان سير بزيد فيهما يومين .
على أن يكون بينك وبين من تخاطبه عهد في فرسخين .
فان جعلت اللذان وصفا للفرسخين لم يكن بد لهما من خبر فتقول :
الفرسخان اللذان سير بزيد فيهما يومان صعبان أو سهلان ، فتجعل صعبان أو
سهلان الخبر .

فان قدمته (الفرسخين) على أنه مفعول على السعة قلت :
الفرسخان اللذان سيرهما بزيد يومين .
إذا جعلت اللذان خبرا .
فان جعلتهما وصفا قلت : الفرسخان اللذان سيرهما بزيد يومين طويلان .
جعلت (طويلان) خبر الفرسخين .
فان حذفت الضمير من الصلة على قولك : الذي ضربت زيد قلت :
الفرسخان اللذان سير بزيد يومين طويلان .

تريد : سيرهما ، وحذف على ما بينا أولا .
فان قدمتهما والخبر عنهما بالالف واللام دون اندي قلت :
الفرسخان المسير بزيد فيهما يومين طويلان .
هذا على أنهما مفعولان على السعة ،
وعلى أنهما ظرفان قلت : الفرسخان المسير هما بزيد يومين طويلان ، ولك الحذف على
مذهب من يحذف ، وهو قبيح لما بينا وأكثر أصحابنا لا يجيزونه .
وانما ذكرت (طويلان) ، لأن المسير وصف ، ولو جعلته خبرا لم تحتج الى ذكر
(طويلان) « . »

(٢) في الفارقي ص ٧٤ : « وان قدمت اليومين على سير ، وقد آخرت (الفرسخان) لوجب
فيه مثل ما وجب في تقديم الفرسخين واللفظ والتفسير واحد فلا وجه لاعادته .
فجميع هذه الوجوه ثمانية عشر وجهها « . »

(٣) في الفارقي ص ٧٤ « فان قدمتهما وهو مفعولان على السعة قلت على جعلك (اللذان)
ليومين أيضا :

الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزيد اياهما .
هذا إذا جعلت (اللذان) خبر اليومين . فان جعلتهما صفة قلت :
الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزيد اياهما شديدان ، فان حاولت حذف الضمير من
سلة الذي على حد قولهم : الذي ضربت زيد فليس يجوز لك حذف أحدهما البتة .

ابتداء ثالثا ؛ لأنَّ الألف واللام للفرسخين ؛ فلا يكون خبرا عن اليومين ، وقولك (هما) ضمير اليومين على أنَّهما مفعولان .

فإن جعلتهما ظرفين قلت ^(١) : المسيران فيهما ، وقولك (هما) خبر الألف واللام ، والألف ، واللام ، وخبرها خبر اليومين ، واليومان وما بعدهما خبر الفرسخين .

= أما الاول المتصل وهو ضمير الفرسخين ، فلان ضميرهما ليس بعائد الى اللذين وانما يعود اليهما ضمير اليومين . وانما تحذف ما عاد الى الذي دون ما عاد الى غيره .
واما حذف الضمير الثاني وهو ضمير اليومين العائد الى اللذان فلانه منفصل . . .

(١) في الفارقي ص ٧٤ ، فان قدمتهما جميعا ظرفين واللذان لليومين قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزيد فيهما فيهما .

وتفسيره : أن تجعل (اللذان) خبر اليومين ، لأنهما يرجعان الى مدلول واحد ، ويكون اليومان وخبرهما جملة في موضع خبر الفرسخين .

فان جعلت اللذان صفة لليومين لم يكن بد من خبر اليومين فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان فيهما فيهما شديدان .

فيكون اللذان وصفا لليومين ، واليومان : مبتدا ، وشديدان خبرهما ، والجملة خبر الفرسخان .

وعائد (اللذين) في المسألتين جميعا فيهما الأخير الذي هو لليومين ، وعائد الفرسخان من الجملة فيهما الاول ، وهو متصل بصفة المبتدا ، .

وقال في ص ٧٥ فان جعلت (اللذين) للفرسخين ، وقدمتهما وهما طرفان على ترتيب الفعل في المسألة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزيد فيهما فيهما هما .

لا بد ذكر (هما) ، ليكون خبرا لقولك : (اللذان) ويكون (اللذان) مبتدا ثالثا و(هما) خبره وعائده فيهما الاول ، لانه ضمير الفرسخين واللذان للفرسخين .

وانما لزم ذكرهما ، لان اللذان للفرسخين ، وقد وقع بعد اليومين ، ولا يصح أن يجرى المفرد خبرا على غير من هو له ، فلم يكن بد من خبر فيصير (هما) لهذا المعنى خبرا له ، ويكون اللذان وخبرهما خبر اليومين وعائدهما من الجملة قولك : (فيهما) الثاني .

واليومان وخبرهما خبر الفرسخين ، وعائد الفرسخين من الجملة قولك : (هما) ، ولذلك لا يجوز أن يقع (شديدان) أو ما جرى مجراه من ظاهر موقعه ، لانه يبقى بلا عائد . . .
فان جعلت اللذين للفرسخين وقدمتهما وهما مفعولان على السعة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزيد اياهما هما .

ولك على هذا التقدير حذف الضمير لا محالة ، لان المتصل على الوجوه كلها هو ضمير الفرسخين وهو العائد الى اللذان فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزيد اياهما هما .

وهكذا أخذ الفارقي يستعرض جميع الصور التي ذكرها وهي (١٦٦) صورة .

ولا نستطيع متابعتها الى النهاية ، وقد ختم كتابه بهذه المسألة ص ٧٣ - ٧٨ .

وهذا إذا تأملت في الفاعل ، والمفعول مثل قولك : الرجلان الجارية الضارباها هما / والتقدير :
اللذان ضرباها هما .

فإن جعلت الألف واللام في معنى التي قلت : الضاربها هما ؛ لأنك أردت : التي ضربها
الرجلان . ف(التي) خبر عنها ، وقولك (هما) إظهار الفاعلين ؛ لأنَّ الفعل جرى على غير من
هو له . فعلى هذا تجرى المسألة في الفرسخين .

ونقول : زيد الضاربك أبوه ، فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي هو الضاربك أبوه زيد .
وإن أخبرت عن (الضارب) بغير أبيه فقلت : الذي زيد هو أبوه الضاربك لم يصلح ؛
لأنك كنت ترفع أباه بالضرب والضمير لامعنى لفعل فيه ؛ فمن هاهنا بطل . ولكن لو قلت :
زيد صاحبه أبوه ، على أن تجعل (صاحبه) ابتداءً ، و(أباه) خبراً جاز فقلت : الذي زيد هو أبوه
صاحبه ؛ ألا ترى أنك لو قلت : زيد صاحبه عمرو أو زيد عمرو ، أبوه صالح فاعتبر هذا
بالأجنبي ؛ كما وصفت لك .

هذا باب

الإخبار عن البدل

٣ / وذلك قولك : مررت برجلٍ زيدٍ . فإن قال لك قائل : أخبر عن (زيد) فإن فيه اختلافاً (١)
 ٩٤ يقول قوم : الإخبارُ عنه : أن تُخبر عن الرجل ، ثم تجعله بدلاً منه ، فتقول : المارُّ به أنا رجل
 «زيد» ، فتجعله بدلاً ؛ كما كان في المسألة .

وقال آخرون : إنما الشرط الإخبار عن البدل لا عن المبدل منه ، فإنما يُبدل منه في موضعه ،
 فتقول : المارُّ أنا برجل به زيدٌ . تردُّ الباء ؛ لأنَّ ضمير المخفوض لا ينفصل ، وردّها فيما يجوز
 انفصاله جائز حسن . قال الله تبارك وتعالى - : (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ
 اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) (٢) ، فوقع البدلُ برْدَ حرفِ الجرِّ . وقال الله - عزَّ وجلَّ في موضع
 آخر : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٣) . فجاء البدلُ بلا حرف ؛ لأنَّه
 ينفصل . فهكذا طريق البدل .

٣ / فإن قلت : رأيت رجلاً زيدا ، فخبرت عن (زيد) قلت : الراى أنا رجلاً إياه زيدٌ ،
 ٩٥ على هذا القول ، وعلى القول الأول : الراى أنا رجلٌ زيدٌ / فعلى هذا فأجر البدل .

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٤ : « وأما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز
 الإخبار عن أحدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف .
 قال : لأن البدل مبين كالصفة ، فلا يفرد من المبدل منه ، وايضا تخلو الصلة من العائد
 في نحو جاءني زيد أبوك ان أخبر عن البدل عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل .
 وبعضهم أجاز الإخبار عن كل واحد منهما .
 فالأول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما : الذي مررت به رجل زيد .
 والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه : الذي مررت به زيد رجل .
 ومخبرا عن البدل : الذي مررت برجل به زيد بإعادة الجار ، لأن المجرور لا منفصل له ،
 ويجوز أن يقال : برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور .
 والمجسوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتغال ، فأجازوه الإختصاص اذ الضمير نفس
 ما بعده .

ومنع الزيدى ، اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتغال قبل ان يذكر خبر الموصول ،
 وانظر الهمع ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الأعراف : ٧٥

(٣) آل عمران : ٩٧

هذا باب

الإخبار في باب الفعلين

المعطوف أحدهما على الآخر

وذلك قولك : ضربت ، وضربني زيد . إذا أعملت الآخر فاللفظ. مُعْرَى من المفعول في الفعل الأول ، وهو في المعنى عامل ، وكان في التقدير : ضربت زيدا ، وضربني زيد ، فحذف ، وجعل ما بعده دالاً عليه . وقد مضى تفسير هذا في بابه (١) .

فالعرب تختار أعمال الآخر ؛ لأنه أقرب ، وتحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا . قال الله عز وجل : (وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) (٢) ، وقال : (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ) (٣) .

فالفعلان فارغان في اللفظ . مُعْمَلَان في المعنى . قال الشاعر :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (٤)

(١) لم يمض حديث التنازع ، وإنما سيأتي في الجزء الرابع في ص ٤٠١ من الاصل .

(٢) الاحزاب : ٣٥

(٣) الاحزاب : ٣٥

وفي سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : (والذاكرين الله كثيرا والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الاول استغناء عنه » .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨ على حذف خبر المبتدأ الاول الذي هو محتاج اليه لا يتم الكلام الا به ، وجاز هذا الحذف ، لان خبر المبتدأ الثاني دال عليه ، والتقدير : نحن راضون وأنت راض .

نسب البيت سيبويه وتبعه الاعلام الى قيس بن الخطيم وكذلك فعل العيني ج ١ ص ٥٥٧ ومؤلف معاهد التنصيص ج ١ ص ١٨٩ .

ولقيس بن الخطيم قصيدة على هذا الروي في ديوانه ص ٥٣-٦٦ طبعة مصر ، ص ٣٨-٤٣ طبع العراق ، وهي في الاصحيات ص ٢٢٦-٢٢٩ ، وليس فيها هذا الشاهد .

وذكر البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ١٨٩-١٩٠ قصيدة لعمر بن امرئ القيس وفيها هذا الشاهد ، ثم قال في ص ١٩٣ :

أراد : نحن راضون بما عندنا .

فإذا أعملت الأول قلت : ضربت / وضربني زيدا ، فإن قدّمت (ضربني) قلت في إعمال الآخر : ضربني ، وضربت زيدا قدّمت الفعل مضمراً فيه الفاعل ؛ لأنّ الفعل لا يخلو من من فاعل ، والذي بعده تفسير له ، وهو من المضمّر المتقدّم على شريطة التفسير . وقد قلنا في هذا في موضعه ما يغني عن إعادته (١) .

وتقول : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أعملت الأخير . فإن أعملت الأول قلت : أعطيت وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه .

وإعمال الأول في المسألة الأولى : ضربني ، وضربته زيد . تريد : ضربني زيد ، وضربته . وتقول : ظنّني ، وظنّنت زيدا منطلقا إيّاه . لا يكون إلّا ذلك ؛ لأنّ (ظنّنت) إذا تعدّى إلى مفعول لم يكن من الثاني بُدً ، فهكذا إعمال الأخير ، ولم يحز أن تقول : إيّاه قبل أن تعطف ؛ لأنّك لا تضمّر المفعول قبل ذكره . وإنّما أضمّرت الفاعل قبل فعله اضطرارا ؛ لأنّه لا يخلو فعل من فاعل . فمن ثمّ وضعت (إيّاه) مؤخرا لما تقدّم ما يردّ الضمير إليه ، وهو قولك : / منطلق .

فإن أعملت الأول ، وقدّمت (ظنّنت) - قلت : ظنّنت وظنّنيّ زيدا منطلقا . أردت : ظنّنت زيدا منطلقا ، وظنّنيّه ، وإن شئت وظنّني إيّاه .

وتقول : ظنّنت ، وظنّاني منطلقا أخويك منطلقين ، على إعمال الأول . والتقدير : ظنّنت أخويك منطلقين ، وظنّاني منطلقا ، والضمير لا يكون هاهنا ؛ لأنّ خبر الأخوين مخالف لما يكون للواحد .

وإن أعملت الآخر قلت : ظنّنت وظنّنيّ أخوك منطلقا . أعملت الآخر ، والأول فارغ في اللفظ . وهو في المعنى مُعَمَّلٌ لدلالة ما بعده عليه .

وإنّما يجب إذا تعدّى الظنّ إلى المفعول الأول أن يتّصل بالثاني ؛ لأنّ الأول والثاني في محلّ الابتداء ، وخبره . فالأول مذكور ليردّ إليه ما استقرّ له عند القائل من يقين أو شك .

« وعرف من إيرادنا لهذه القصائد ما وقع من التخليط بين هذه القصائد ، كما فعل ابن السيد واللخمي في شرح أبيات الجمل وتبهما العيني والعباسي في شرح أبيات التلخيص ، فانهم جعلوا ما نقلناه من شعر قيس بن الخطيم مطلع قصيدة ، ثم أوردوا فيها البيت الشاهد ... » وانظر الأغاني ج ٣ ص ١٨ - ٢٤ وتعليق معاهد التنصيص ، والمذكّر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٩٢ .

(١) عرض له في الجزء الثاني في باب نعم وبئس ص ١٤٥ .

ألا ترى أن قولك: طست زيدا منطلقاً إنما وقع الشك في الانطلاق ، والتقدير : زيد منطلق في ظني . وقد مضى هذا مفسراً في أول الكتاب (١) . وإنما ذكرنا / هاهنا منه شيئاً ليصل به الإخبار عنه إن شاء الله .

إذا قال القائل : ضربت وضربني زيدا . يريد : ضربت زيدا وضربني - فإن الإخبار عن التاء في قول جميع النحويين ، إلا أن أبا عثمان المازني يقول في هذا الباب قولاً لم يقله قبله أحد ، وقوله صحيح يتبينه من سمعه ، ويعلم أن ما كان اصطلاحاً -

يقول النحويون (٢) - إذا أخبروا عن التاء في ضربت وضربني زيدا - : الضارب زيدا والضاربة هو أنا ؛ لأنَّ التقدير : ضربت زيدا ، وضربني . فلما قلت : الضارب زيدا - كانت الألف واللام لك ، والفعل لك ، فجرى الفعل صلة لنفسه ، فلم يحتاج إلى إظهار ما بعده ، وقلت : والضاربة هو ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ، فأظهرت الفاعل .

(١) تقدم في هذا الجزء ص ٩٤ وليس في أول الكتاب .
(٢) في حاشية الصبان ج ٣ ص ٩٦ - ٩٧ : قال في التسهيل : وإن كانت الجملة ذات تنازع في العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام والمخير عنه غير المتنازع فيه . فان كان ذلك ، أي : وجد الأمران قدم المتنازع فيه معمولاً لأول المتنازعين وإن كان قبل معمولاً للثاني .

قال الدماميني : فتقول في الإخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد : الضارب زيدا والضاربة هو أنا . قدمت زيدا ، وجعلته معمولاً لأول ، لأنه كان يطلب منه منصوباً ، واضمرت في الوصف الأول ضمير غائب عوضاً عن ضمير المتكلم ، ليصح أن يكون عائداً على (أنا) مستتراً لجريان الوصف على من هو له ، لأن (أنا) نفس (أنا) وفاعل الضرب في المعنى (أنا) ، ثم جئت بموصول ثان ، لأن (أنا) لا تفصل من صلتها ، فلا يصح أن تعطف وصفاً على وصف هو صلة (أنا) ، وأتيت بدل ياء المتكلم بياء غائب ، لتعود على (أنا) ، وفصلت ضمير الفاعل ، فقلت : (هو) لجريان الوصف الثاني على غير صاحبه ، لأن (أنا) نفس (أنا) والذي فعل الضرب الثاني زيد . ثم قال في التسهيل : وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثاني .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ « وتقول في ضربت وضربت زيدا عند أعمال الثاني مخبراً عن الياء والتاء بالذي : الذي ضربه وضرب زيدا أنا ... »
وتقول بالألف واللام : الضاربة هو ، وضرب زيدا أنا . أبرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق .

وعلى مذهب الاخفش : الضاربة هو والضارب زيدا أنا ،
والأولى أن يقال : الضاربة زيد ، لأن الاضمار قبل الذكر إنما جاز في الأصل ، لكونه من باب التنازع .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الضاربه أنا ، والضاربى زيد (١) . أظهرت نفسك : لأنَّ الفِعْلَ لك ، والألف واللام لزيد .

فإن قلت : ضربت وضربنى زيد ، فإن أخبرت عن نفسك قلت : الضارب زيدا ، والضاربهُ هو أنا ، فذكرت زيدا مع الفعل الأوّل ولم يكن / الفِعْلُ من قبل الإخبار عنه متعلّيا في اللفظ . فجعلته بمنزلة في المسألة الأولى .

نإن أخبرت عن (يد) فإن بين النحويّين فيه اختلافا :

يقول قوم : الضاربهُ أنا ، والضاربى زيد ، ويقولون : ذكرنا الفعل غير متعلّ ، ولا بُدَّ أن نعلّيه في الإخبار عنه ؛ ليرجع الضمير إلى الألف واللام ، وإلّا لم يكن في صلة الذى ما يرجع إليه .

وقال آخرون : تقول : الضاربُ أنا ، والضاربى زيد ، فلا تذكر في الضارب شيئا فيقال لهم إن لم تريدوا الهاء فالكلام مُحالٌ ؛ لأنّه لا يرجع إلى الألف واللام اللتين في معنى الذى شئ .

فيقولون : نريدها ، ونحن نحذفها .

ولا اختلاف في أن حذفها من صلة الألف واللام رىء جدا ، وإن كان يحذف من الذى فقد آل إلى القول الأوّل ، إلّا أنّهم حذفوا ما إثباته أجود .

فإنما كان حذفها جيّدا في الذى إذا قلت : الذى ضربت زيد ، والذى ضرب عبدُ الله زيد ، لأنّ (الذى) اسم بنفسه والفعل / والفاعل والمفعول ، فصار أربعة أشياء اسما واحدا ، فلم يجز حذف (الذى) وهو الموصول والمقصود ، ولا حذف الفِعْل وهو الصلة . ولا حذف لفاعل ؛ إذ كان الفِعْل لا يكون إلّا منه ، فحذف المفعول استخفافا ؛ لأنّ الفِعْل قد يخلو منه وهو في النية ، ولولا ذلك لم يكن في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

والألف واللام في معنى (الذى) ، وليس محلّهما محلّه ؛ لأنّهما دخلا على ضارب ؛ كما يدخلان على الرجل ، إلّا أن ضاربيا وما أشبهه في معنى الفعل ، فصارتا في معنى ما يوصل

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٨ : « وان أخبرت عن زيد بالذى قلت : الذى ضربنى وضربته زيد ، لا يمكن بقاء التنازع إذ لا تنازع في ضمير متصل .

وبالألف واللام : الضاربى وضربته زيد .

وعند الاحفش : الضاربى والضاربة أنا زيد بابرّاز (أنا) لجرى ضمّاره على غير من

هو له .

بالفعل وهذا مذهب النحويين (١) . وهؤلاء الذين قد حذفوا الهاء قد صاروا إلى حال من أثبتوها ، إلا أن إثباتها أجود ، وليس محلها في الصلة كمحلها في الفعل ؛ لأن الموصول لابد من أن يكون في صلته ما يرجع إليه ، والفعل المطلق يستغنى فيه عن ذلك ، فيكون المفعول فيه فضلة : كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك ، مما إذا ذكرته زدت في الفائدة ، وإذا حذفته لم / تُخلل بالكلام ؛ لأنك بحذفه مُستغنى ؛ ألا ترى أنك تقول : قام زيد ، فلولا الفاعل لم يستغنِ الفعل ، ولولا الفعل لم يكن للاسم وَخْذه معنى إلا أن يأتى في مكان الفعل بخبر .

فإذا قلت : ضرب عبد الله زيدا ، فإن شئت قلت : ضرب عبد الله ، فعرفتني أنه قد كان منه ضَرْب ، فصار بمنزلة : قام عبد الله ، إلا أنك تعلم أن الضَرْب قد تعدى إلى مضروب ، وأن قولك : (قام) لم يتعد فاعله ، فإن قلت : ضرب عبد الله زيدا - أعلمتني من ذلك المفعول ؟ ، وقد علمت أن ذلك الضَرْب لابد من أن يكون وقع في مكان وزمان ، فإن قلت : (عندك) أوضحت المكان ، فإن قلت : (يوم الجمعة) بينت الوقت ، وقد علمت أن لك حالا ، وللمفعول حالا . فإن قلت : (قائما) عرفتني الحال منك أو منه ، فإن قلت : (قاعدا) أبنت عن حالك أو حاله . وقد علمت أن ذلك الضَرْب إما أن يكون كثيرا وإما قليلا ، وإما شديدا ، وإما يسيرا .

فإن قلت : ضَرْبًا شديدا ، أو بينت / فقلت : عشرين ضربة - زدت في الفائدة . فإن قلت : لكذا أو من أجل كذا أفدت العلة التي بسببها وقع الضَرْب . فكل هذا زيادة في الفوائد ، وإن حذف استغنى الكلام ، وليس الفاعل كذلك . ولو قلت : وعمرو حاضر - لزدت في الفائدة كنحو ما ذكرنا .

(١) قال الفاروق ص ٦ : « وانما ضعفه (الحذف) مع الالف واللام وقواه مع الذى باجماع ان (الذى) لما طال الكلام فيه باجماع أربعة أشياء فعل وفاعل ومفعول وموصول خففوه بأن حذفوا المفعول منه ، وكان أولى بالحذف ، اذ لا يجوز حذف الفعل ، لان به تتم الصلة ولا حذف الفاعل لان به يصح الفصل ، ولا حذف الموصول لان الغرض في اجتلابه كبير عظيم ، ولئلا يبطل المعنى الذى دعا الى الاتيان به ، فلم يبق الا المفعول فحذف . وليس كذلك الالف واللام ، لانه لم تجتمع فيها هذه الاسباب من الثقل ، فيوجب تخفيفها ، فلم يجز الحذف .

هذا مذهب شيخنا أبى الحسن على بن عيسى - أيده الله - . واليه اذهب وعليه أكثر أصحابنا من المتقدمين .

وجه من أجازة : أنه لما كان الدليل عليه قائما ، كما هو عليه في صلة الذى ، وكان المعنى في الالف واللام وفي الذى واحدا - شبهها بالذى ، فحذف ضمير المفعول من صلتها ، كما يحذفه من صلة الذى » .

وسنأتى على مسائل من هذا الباب على ما أصّله النحويّون ، ثمّ نخير عن فساد الباب في قولهم ، وصحّة مذهب أبي عثمان المازنيّ إخبارا شافيا إن شاء الله .

فإن قلت : أعطيت ، وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه قلت : - إذا أخبرت عن نفسك - : المعطى زيدا درهما ، والمعطيه هو إيّاه أنا (١) . تريد : الذى أعطى زيدا درهما ، والذى أعطاه زيد إيّاه أنا .

فقولك (والمعطيه) الألف واللام لك ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت الفاعل ، ولم تظهره في الأوّل ؛ لأنّه مبنى من (أعطيت) فالألف واللام لك ، والفعل لك .

ولو أخبرت بـ (الذى) لم تحتج إلى إعادته مرتين ؛ لأنّك / تجعل الفعلين في صلته ، ولا يستقيم ذلك في الألف واللام ، فكنت تقول : الذى أعطى زيدا درهما ، وأعطاه إيّاه أنا ؛ فلم تحتج إلى (هو) ؛ لأنّك ذكرت الفعل ، وإنّما تحتاج إليه في اسم الفاعل ؛ ألا ترى أنّك تقول : زيد أضربّه فلا يحتاج إلى شيء ، فإن وضعت موضعه (ضاربه) قلت : زيد ضاربه أنا ، لأنّ الفعل يحتمل الضمير المتصل ، واسم الفاعل لا يحتمل ذلك إلّا أن يجرى على صاحبه ، فتقول : زيد ضاربك ، فلا تحتاج إلى (هو) ؛ لأنّه خبر عن صاحب الفعل .

فإن أخبرت في المسألة التى ذكرنا عن (زيد) (٢) قلت : المعطيه أنا درهما ، والمعطيه زيد ،

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٨ : « وتقول في أعطيت وأعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء والياء بالذى : الذى أعطى وأعطاه زيد درهما أنا .

وباللام : المعطى وأعطاه زيد درهما أنا . والتنازع باق في الصورتين .

وعند الأخفش : المعطى والمعطيه زيد درهما أنا .

وأما المازنيّ فإنه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولى الأول نحو : المعطى زيدا درهما والمعطيه هو اياه أنا .

وليس بوجه لمخالفته الأصل في الفعل الأول يرد مفعولى ، وفى الثانى باقامة الضميرين مقام مفعولى الظاهرين بلا ضرورة .

(٢) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن (زيد) قلت :

الذى أعطيت ، وأعطاني درهما زيد .

والمعطيه أنا ، وأعطاني درهما زيد ، بابرار عائد اللام :

وعند الأخفش : المعطيه أنا والمعطى - بالاضافة - أو المعطى إياى درهما زيد ، ويجوز المعطى أنا مراعاة للأصل . فان رددنا مفعولى الأول كما هو مذهب المازني قلنا :

المعطيه أنا درهما والمعطيه أو المعطى اياه زيد ، .

وإن شئت قلت : والمعطى إياه .

وإن أخبرت عن (الدرهم) فلإن الصواب المختار في ذلك أن تقول : المعطى أنا زيدا إياه ، والمعطى هو إياه درهم^(١) .

والنحويون يُجيزون : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه هو درهم . وهذا في الدرهم يبين لعلم السامع بأنه لا يدفع إليك زيدا ولكن قديقع في مثل هذه المسألة : (أعطيت / زيدا عمرا) فيكون (عمرو) المدفوع . فإن قدمت ضميره صار هو القابض والدافع عند السامع . فالوجه في هذا وفي كل مسألة يدخلها اللبس أن يقر الشيء في موضعه ؛ ليزول اللبس . وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يُشكل . تقول : ضرب زيد عمرا ، وضرب زيدا عمرو ؛ لأن الإعراب مبين .

فإن قلت : ضرب هذا هذا ، أو ضربت الجبلى الجبلى - لم يكن الفاعل إلا المتقدم .

وإنما قلت في الإخبار عن (الدرهم) : المعطى أنا زيدا إياه ، والمعطى هو إياه درهم ، فأظهرت ضميرك ، وضمير زيد ؛ لأن الألف واللام الأوليين للدرهم .

وكذلك كل ما أخبرت عنه فالألف واللام له ؛ لأنه خبر ، والابتداء شيء هو هو ، والفعل لك : فجرى على غير نفسه ، فأظهرت الفاعل والألف واللام الأخيرتان له ، لأنهما معطوفتان على الابتداء ؛ ليكون خبرا عنهما جميعا ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضميره ؛ إذ جرى على غير نفسه . وعطف الابتداء على الابتداء كقولك : القائم والقاعد زيد ، وأخوك / وصاحبك عبد الله .

فلإن أخبرت بـ (الذى) لم تحتج إلى إعادتها مرتين ؛ لأن الأفعال يُعطف بعضها على بعض في صلة الذى .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الذى أعطى وأعطاه إياه زيدا درهما أنا^(٢) . جئت بالفعل في الصلة ؛ كما كان قبل الإخبار عنه . يعنى من التقديم والتأخير

(١) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن الدرهم قلت : أنذى أعطيت ، وأعطانيه زيد درهم ، وصلت الضمير إذ لا موجب للفصل وباللام : المعطيه أنا وأعطانيه زيد درهم .

وعند الاخفش : المعطيه أنا أو المعطى أنا بحذف الضمير .
والمعطيه أو المعطى إياه زيد درهم كضربك وضربى إياك .
والمالزنى يرد المحذوف . نحو : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه أو المعطى إياه هو درهم .
(٢) انظر ما نقلناه عن الرضى في الصفحة السابقة .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذى أعطيته درهما ، وأعطانيه زيد . هذا الأحسن أن تقدم الدرهم ، لأنه لا بد من تقديم ضمير زيد ؛ لأنك إذا قدرت على الضمير المتصل لم يحز أن تأتي بمنفصل . تقول : ضرب زيد عمرا .

فإن كنيت عن عمرو قلت : ضربه زيد ، ولم تقل : ضرب زيد إياه .
فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذى أعطيته زيدا ، وأعطانيه درهم . وإن شئت قلت : الذى أعطيت زيدا إياه درهم^(١) . والتقدير على ما ذكرت لك فيما يلبس . وفيما لا يلبس .
وتقول : كسوت ، وكسوانى إياهما أخويك جبتين .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الكاسى أخويك جبتين . والكاسيه هما إياهما أنا . فالمسألة
كالمسألة الأولى ، إلا أنك أفردت الفعل / فى الكاسى ؛ لأن الألف واللام لك . والفعل للأخوين .
فهو فعل متقدم ، وأظهرت (هما) ، لأنه اسم الفاعلين ، ولهذا ذكرنا هذه المسألة .
فإن قلت : أعطيت وأعطاني أخواك درهمين : وكسوت وكسانى زيد جبة . فاعملت
الأخير فى هذه المسألة : إذا أخبرت عن نفسك قلت : المعطى ، والمعطيه أخواك درهمين أنا .
فإن أخبرت عن (الأخوين) فقد مضى القول فى حذف الضمير وإثباته ؛ إذ كان من
حذف يقدر فيه تقدير من أثبتته فيقول : المعطيهما أنا درهما . والمعطيانى إياه أخواك . فيصيران
فى الإخبار فى إعمال الثانى فى منزلتهما فى إعمال الأول . فهذا الذى أخبرتك به من قول النحويين
وكذلك الإخبار عن (الدرهم) . تقول : المعطيه أنا أخويك . والمعطيانى إياه درهم .
وإن شئت : المعطيانيه . فهذا كما وصفنا .

* * *

وتقول فى باب المفعولين اللذين لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر . وهو باب
ظننت وعلمت ، كقولك فى هذين المفعولين فى إعمال الأول والثانى . وذلك نحو : ظننت ،
وظننى إياه زيدا ذا مال .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الظان زيدا ذا / مال . والظان هو إياه أنا^(٢) ؛ فلا بد من
(هو) ؛ لأن الألف واللام لك ، والفعل له .

(١) انظر ما نقلناه عن الرضى فى ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ : « وتقول فى ظننت وظننى زيد أخاك مخبرا عن
الثناء أو الياء بالذى : الذى ظن وظنه زيد أخاك أنا . »

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ أنا ذا مال ، والظانيُّ زيد^(١) ، وإن شئت قلت :
والظانُّ إياه .

فإن أخبرت عن (ذی المال) قلت^(٢) : الظانُّ أنا زيدا إياه ، والظانُّ هو إياه ذو المال ؛
فيظهر ضميرك ؛ لأنَّ الفعل لك ، والألف واللام الأولى لذی المال ، والألف واللام الثانية لذی
المال أيضا ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضمير زيد .

فإن أخبرت عن (المال) لم يجز في اللفظ ؛ لأنَّ قولك (ذو) لا يضاف إلى المضمَر . تقول :
هذا ذو مال ، ولا تقول : المال هذا ذوه . فإن جعلت مكانه ما يكون مثله في المعنى نحو قولك :
(صاحبه) و(مالكه) صلح^(٣) . فقلت - إذا أخبرت عن المال - : الظانُّ أنا زيدا صاحبه ، والظانيُّ
هو إياه المال .

= وباللام : الظان وظنه زيد أخاك أنا بحذف مفعولى الاول ، كما كان في الأصل .
وعند الاخفش : الظان والظانه زيدا أخاك أنا .
والمأزني لو جعله جمليتين ورد المحذوف قال :
الظان زيدا أخاك أنا والظانه هو اياه أنا .
فالم متصل ضمير اللام ، والمنفصل ضمير أخاك ، وهو ضمير زيد أبرزته لجرى الصفة على
غير صاحبها .

(١) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن زيد قلت : الذى ظننت وظننى أخاك
زيد ، والظانه أنا أخاك وظننى اياه أو ظننيه زيد نحو خاتكة ، وختلك اياه .
أظهرت ضمير المفعول في الظانه ، لكونه ضمير اللام ، فلا يحذف . . . وأظهرت ثانى مفعولى
الظانه لأن أفعال القلوب يجب في الأغلب بذكر أحد مفعوليهما ذكر الآخر ، وأبرزت (أنا) لجرى
الصفة على غير صاحبها .

وعند الاخفش : الظانه أنا أخاك ، والظانيه أو الظانى اياه زيد .

(٢) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن (أخاك) قلت :
الذى ظننت وظننيه زيد أو ظننى اياه أخوك .
والظان أنا زيدا اياه وظننيه أو ظننى اياه أخوك .
وأجاز بعضهم الظانه أنا زيدا ، والأولى أنه لا يجوز ذلك لما ذكرنا من أن ثانى المفعولين
يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما .

وعند الاخفش : الظان أنا زيدا اياه ، والظانى هو اياه أخوك أو الظانيه هو أخوك . . .
وأبرز الضمير في الظانيه هو والظانى هو اياه ، لكون الصفة للآلف واللام التى هي الاخ
والضمير لزيد ، وزيد وإن كان الآخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب .

(٣) فى ابن عيش ج ٣ ص ١٥٨ : « نحو : (غلام زيد) يجوز الاخبار عن المضاف مفردا وعن
المضاف اليه مفردا ، ولا يجوز الاخبار عنهما معا ، لان المضمَر لا يدل على أكثر من واحد » .
وقال الرضى ج ٢ ص ٤٤ : « لا يخبر عن المضاف اليه اذ المضمَر لا يضاف » .

فإن أعملت الثاني فقلت : ظننت ، وظننى زيد منطلقا . فأخبرت عن نفسك قلت :

الظان ، والظانُّ زيد منطلقا أنا

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ أنا / منطلقا ، والظانُّ إيَّاه زيد . فلم تحتج إلى (هو) ،
لأنَّ الألف واللام الثانية والفعل لزيد .

فإن أخبرت عن (منطلق) قلت : الظانُّ أنا زيدا إيَّاه ، والظانُّ هو إيَّاه منطلق . فهذا
على المنهاج الذى ذكرنا فى باب أعطيت .

فإن قدّمت فقلت : ظننى ، وظننت زيدا منطلقا إيَّاه ، على إعمال الأخير - خالف باب أعطيت ؛
وذلك أنك تقول : أعطانى ، وأعطانى زيد درهما ، فلم تعدّ بضمير الدرهم ، وفى قولك : ظننى ،
وظننت زيدا منطلقا - لا بدّ من إيَّاه ، وذلك لأنك تقول : أعطيت زيدا ، ولا تذكر المفعول
الثانى فيجوز ، ولا يجوز ظننت زيدا ، لأنَّ الشكَّ إنّما هو فى المفعول الثانى ، لأنَّ الثانى خبر
الأوّل ، ولا يكون أبدا إلا بخبر ، وأضمرت الفاعل مضطرا فى قولك : ظننى قبل ذكره ، لأنّه
لا يخلو فعل من فاعل ، ولا يضمّر المفعول قبل ذكره مضطرا فى قولك : ظننى ، لأنّه مستغنى عنه ،
فتذكره بعد أن ذكرت الاسم مظهرا حتّى يرجع هذا الضمير إليه ؛ فمن ثم قلنا فى باب الظنّ
والشكّ / هما المفعولان اللذان لا يقتصر على أحدهما دون صاحبه .

وكذلك : علمت ، وعلمنى زيد أخاك . فإن قلت : علمنى وعلمت ، فلا بدّ من (إيَّاه) .
تقول : علمنى ، وعلمت زيدا أخاك إيَّاه . فهذا باب واحد .

وكذلك الفعل الذى يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ، ولا يكون فى الأفعال ما يتعدّى إلى أكثر
من ذلك إلا ما كان من ظرف ، أو حال ، أو فضلة من الكلام نحوهما . فإنّه فى الأفعال كلّها
ما يتعدّى منها وما لم يتعدّ على طريقة واحدة .

والفعل المتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل قولك : أعلم الله زيدا عمرا خيرا الناس ، فلما ، أعلمه ذلك
غيره صار مفعولا بالإعلام ، وما بعده على حاله ، فاعتبره بأن تقول : علم زيد أنّ عمرا خيرا
الناس ، وأعلم الله زيدا أنّ عمرا خيرا الناس .

وكذلك تقول : رأى عمرو زيدا الظريف . إذا أردت برأيت معنى علمت : لارؤية العين .
فإن أراه ذلك غيره قلت : أرى عبد الله عمرا / زيدا خيرا الناس .
وكذلك نبأت زيدا عمرا أخاك . فكذا هذه الأفعال .

ولا يجوز الاختصار على بعض مفعولاتها دون بعض ؛ لأن المعنى يبطل العبارة عنه ؛ لأن
المفعولين ابتداء وخبر . والمفعول الأول كان فاعلا : فألزمه ذلك الفعل غيره . وصار كقوالك :
دخل زيد في الدار ، وأدخلته إياها أنا .

فإذا أخبرت عن الفاعل في قولك : أعلم زيد عمرا خالدا أخاك قلت : المعلمُ عمرا خالدا
أخاك زيد .

وإن أخبرت عن (عمرو) لم يعجز عندي إلا أن تقول : المعلمُ زيدا إياه خالدا أخاك عمرو .
فإن أخبرت عن (خالد) قلت : المعلمُ زيد عمرا إياه أخاك خالد . فإن أخبرت عن (الأخ)
قلت : المعلمُ زيد عمرا خالدا إياه أخوك . فإن لم تفعل هذا . وقلت : المعلمه في بعض دولاء
المفعولين - التيسر الكلام ، إلا أن يكون الذي تقول فيه (المعلمه) المفعول الأول .
فإن كان كذلك جاز ، وإلا لم يفهم . وقد أجازته كثير من البصريين في المفعولات كلها .
وليس قولهم في هذا شيئا .

فإن أخبرت بـ (الذي) في قولك : أعلم زيد عمرا / خالدا خيرا الناس قلت - إذا أخبرت عن
الفاعل - : الذي أعلم خالدا عمرا خيرا الناس زيد .

وإن أخبرت عن (عمرو) في قول من وصل الضمير قلت : الذي أعلم زيدا خالدا خيرا
الناس عمرو . تريد : الذي أعلمه ، فحذفت الهاء لطول الاسم ؛ كقولك : الذي ضربت
زيدا ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي أعلمه .

وإن فصلت الضمير قلت : الذي أعلم زيدا إياه خالدا خيرا الناس عمرو ، ولا يجوز الحذف
على هذا ؛ لأن الحذف يصلح في صلة (الذي) إذا وصلتها بالمفعول الذي لا ينفصل بنفسه ،
فيحذف منه ، كما يحذف الاسم إذا طال . نحو قولك في اشهباب : اشهباب . وفي مئت : مئت ،
وكذلك صيرورة ، وقيدودة . إنما أضل هذه المصادر (١) : (فيعلول) ، فألزمت التخفيف .

(١) انظر الجزء الاول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ والجزء الثاني ص ١٢٦-١٢٧ ، ٢٢١ .

وإذا انفصل المضمر تم بنفسه ، فلم يجر حذفه ؛ ألا ترى أنك تقول : الذى ضربت زيد ،
ولا تقول : الذى مررت / زيد ؛ لانفصال الكناية فى الثانى .

ولو قلت : الذى ضربت إياه زيد - لم يجر حذف (إياه) لانفصاله . فعلى هذا يجرى
ما ذكرنا .

ثم نعود إلى تكثير المسائل فى باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر فى قول النحويين
المتقدمين ، فإذا انقضى أخبرنا بفساده ، وبالصواب الذى رآه أبو عثمان وأخبر عنه ،
ولا يجوز غيره إن شاء الله .

إذا قلت : ضربنى وضربت زيدا أضمرت الفاعل فى ضربنى مضطراً قبل ذكره ؛ لأنه
لا يخلو فعل من فاعل ، فأخبرت عن (زيد) على قول النحويين قلت (١) : الضارب والضاربة
أنا زيد ؛ ليكون الفعل غير متعدي ؛ كما كان فى الفعل قبل الإخبار .

فإن أخبرت عن المفعول ، وهو أنت أيها المتكلم قلت : الضاربة هو ، والضارب زيدا أنا ،
فخرج من هذا الشرط ؛ لأنك عدت الضارب ، ولم يكن متعدياً فى الفعل ؛ ألا ترى أنك
إذا قلت : ضربت ، وضربنى زيد ، فأخبرت عن نفسك تقول : الضارب زيدا ، والضاربة
هو أنا ، فتعدى (ضربت) فى الإخبار ولم يكن متعدياً فى الفعل ؛ فهذا الذى ذكرت لك من
أن النحويين جروا فيه على الاصطلاح . وإنما / الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، فحق الكلام
أن يؤدى فى الإخبار كما كان قبل ؛ فإن زاد أو نقص فسد الشرط .

ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد ، فقبل لك : أخبر عن (زيد) قلت : القائم زيد .

وإذا قبل لك : أخبر عن (الدار) فى قولك : زيد فى الدار - قلت : التى زيد فيها الدار ،
فجعلت ضمير كل شئ تخبر عنه فى موضعه ، وجعلته خبراً .

وتقول فى قول النحويين : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أخبرت عن نفسك قلت (٢)
المعطى والمعطيه زيد درهما أنا .

(١) انظر ص ١١٤ .

(٢) انظر ص ١١٧ - ١١٨ .

وإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعطية أنا درهما ، والمعطية زيد ، وإن شئت والمعطى إياه ،
فهذا على خلاف الشرط ؛ لأنك عدت (أعطيت) ، ولم يكن متعلّيا في الفعل .
فإن قلت : أعطاني وأعطيت زيدا درهما - قلت - إذا أخبرت عن (زيد) :-
المعطى ، والمعطية أنا درهما زيد .
فإن أخبرت عن نفسك قلت : المعطية هو درهما ، والمعطية زيدا أنا ، وإن شئت : والمعطى
زيدا إياه أنا ؛ فهذا على ما ذكرت لك .

وتقول على هذا الشرط / في الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين ولا يقتصر على أحدهما كما
قلت في هذا ، لا فضلَ بينهما إلا أنك في ذلك إذا عدت إلى واحد فلا بد أن تعدى إلى آخر .
فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانّ منطلقا ، والظانّ أنا إياه زيد (١) .
وإن أخبرت عن نفسك قلت : الظانّ هو منطلقا ، والظانّ زيدا إياه أنا .
وإن أخبرت عن (منطلق) على هذه الشريطة التى جرت في قولهم - قلت : الظانّ هو إياه ،
والظانّ أنا زيدا إياه منطلق . فهكذا مجرى هذا في كلامهم .

وهذه المسائل تدل على ما بعدها ، وتجرى على منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال مما يتعدى
إلى مفعول وإلى اثنين وإلى ثلاثة ، وذلك قولك فيما تعلّى إلى ثلاثة مفعولين في إعمال الأول :
أعلمت وأعلمنى إياه إياه زيدا عمرا خير الناس ، وإن شئت : أعلمت ، وأعلمنيه إياه زيدا عمرا
خير الناس .

فإن أعلمت الآخر قلت : أعلمت ، وأعلمنى زيد عمرا خير الناس .
/ وإن أخبرت على إعمال الأول عن نفسك قلت : المعلمُ زيدا عمرا خير الناس والمعلمه ،
هو إياه إياه أنا ؛ فأظهرت (هو) ؛ لأنّ الألف واللام لك ، والفعل لزيد (٢) .

(١) أنظر ص ١١٩ - ١٢١

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ « وتقول فى أعلمت وأعلمنى زيد عمرا متطلقا
مخبرا عن التاء أو الياء بالذى :

الذى أعلم وأعلمه زيد عمرا منطلقا أنا .
وباللام : المعلمه وأعلمه زيد عمرا متطلقا أنا .
وعند الانخفص : المعلم والمعلمه زيد عمرا متطلقا أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعلمة أنا عمرا خير الناس ، والمعلمى هو إِيَّاهُ زيدٌ ، وإن شئت قلت : والمعلميه هو إِيَّاهُ زيد^(١) . كلُّ ذلك حسنٌ ، لأنَّ المفعول الأوَّل في موضعه .
فإن أخبرت عن (عمرو) قلت : المعلمُ أنا زيدا إِيَّاهُ خيرَ الناس والمعلمى هو إِيَّاهُ عمرو^(٢) ، فأظهرت (أنا) و (هو) ؛ لأنَّ الألف واللام لعمرو ، والفِعْل الأوَّل لك ، والثانى لزيد . فلمَّا جرى على غير نفسه أظهرت الفاعل .

فإن أخبرت عن (خير الناس) قلت : المعلم أنا زيدا عمرا إِيَّاهُ والمعلمى هو إِيَّاهُ خير^(٣)

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ « وإن أخبرت عن زيد بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .

وباللام : المعلمة أنا وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .

هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول .

وعند سيبويه : المعلمة أنا عمرا منطلقا وأعلمنيه اياه زيد .

وعند الأخفش : المعلمة أنا والمعلمى عمرا منطلقا زيد .

إذا اقتصر على اول المفاعيل . وإن لم يقتصر :

فالمعلمة أنا عمرا منطلقا والمعلمى اياه اياه زيد .

فاياه الاول لعمرو والثانى لمنطلقا .

ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضربيك وضربى اياك » .

(٢) قال الرضى ج ٢ ص ٥٠ : « وإن أخبرت عن عمرو بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنيه زيد منطلقا عمرو .

وباللام : المعلم أنا زيدا اياه منطلقا وأعلمنيه اياه زيد عمرو .

أبرزت أنا لجرى الصفه على غير صاحبها وياه ضمير اللام لم يجز حذفه ، لان عائد اللام

لا يحذف على الأصح ، وجعلته منفصلا ، إذ لو قدمته ، ووصلته بالمعلم فقلت : المعلمه أنا

لا لتلبس بالمفعول ... وإنما ذكرت منطلقا ، لان ذكر الثانى فى هذا الباب يوجب ذكر الثالث .

قيل : ووجب هنا ذكر المفعول الاول اعنى زيدا لئلا يلتبس الثانى بالاول .

ولقائل أن يقول : اذا ذكرت فى هذا السبب مفعولين فقط لم يجز أن يكون أحدهما الاول

والثانى أحد الباقيين ، لان ذكر أحد الباقيين يوجب ذكر الثانى ، فيتعين أن المفعولين هما الثانى

والثالث .

بلى يمكن أن يقال : وجب ههنا ذكر الاول ، ليتبين من أول الأمر أن الضمير ليس بالمفعول

الاول .

وتقول على مذهب الأخفش :

المعلم أنا زيدا اياه منطلقا والمعلم هو اياه اياه عمرو .

فاياه الذى بعد هو ضمير اللام وهو القسائم مقام عمرو المخبر عنه والثانى ضمير منطلق .

(٣) قال الرضى أيضا : « وإن أخبرت عن منطلقا بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنى زيد عمرا اياه منطلق .

الناس ، وإن شئت قلت : و (المعلمية) إلا أن الثاني من المنصوبات إياه . وهو ضمير خير الناس ليقيم كل واحد من هذه المفعولات في موضعه . فإن وصلته وهو متباعد التيسر ولم يبين موضعه : ألا ترى أن قولك : أعلمت زيدا أن (زيدا) هو الذي عرفتته ، فإذا قلت / (عمرا خير الناس) . فإنما عرفتته أن عمرا خير الناس .

ولو قدمت لصار المعنى : أن خير الناس المعروف بذلك هو عمرو . وكان ذلك معلوما . وصار (عمرو) الفائدة ، ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا - أن (عمرا) المدفوع (وزيدا) هو المدفوع إليه . فضع هذه الأشياء مواضعها لتعرف معانيها .

وإن أعلمت الآخر على قول النحويين قلت : أعلمت ، وأعلمني زيد عمرا خير الناس ، فخبرت عن نفسك قلت : المعلم والمعلمه زيد عمرا خير الناس أنا . فقلت (المعلم) فلم تعد كما كان في الفعل .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت على قولهم : المعلمه أنا عمرا خير الناس ، والمعلمه إياه إياه زيد ، وإن شئت : والمعلمية إياه زيد ، فصار إعمال الآخر كإعمال الأول في قولهم وفيما ذكرنا (١) دليل على جميع الباب .

= والمعلم أنا زيدا عمرا إياه . وأعلمني إياه منطلق .
أبرزت (أنا) لجرى الصفة على غير صاحبها ، وفصلت الضمير العائد إلى اللام ، أعني إياه الذي بعد عمرا ، لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الأول ، وذكرت اثنائي أعني عمرا لذكرك الثالث ، أعني ضمير اللام .

وأما ذكر الأول أعني زيدا ففيه النظر المذكور ، ويجوز : أعلمني إياه .
وعند الأخفش : المعلم أنا زيدا عمرا إياه ، والمعلم هو إياه منطلق أو المعلمية إياه هو .
وانما أبرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها ، . .

(١) عقد ابن الشجرى في أمالية ج ٢ ص ٢٠٩ مجلسا لقوله :

المعلم والمعلمه زيد خير الناس إياه أنا .

وانظر الاشباه والنظائر أيضا ج ٣ ص ٧٢ .

هذا باب

الإخبار في قول أبي عثمان المازني

عن هذا الباب الذي مضى

إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد ، فأعملت الآخر فإن الإخبار / عنك أن تقول (١) : الضارب أنا ، والضاربني زيد ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، وتجعل (أنا) خبره (فيكون الخبر هاهنا كالفاعل هناك ؛ لأن نظير الفعل والفاعل الابتداء والخبر ، ويصير قولك (الضاربني زيد متعلّياً ؛ كما كان في الفعل ، ويكون جملة معطوفة على جملة كما كانت هنالك . فاعتبر هذا فإنه لا يجوز غيره .

فإن قلت : ضربني ، وضربت زيدا ، فأعملت الآخر أضمرت الفاعل قبل ذكره على شريطة التفسير ، فأخبرت عن زيد قلت : الضاربني هو ، والضاربه أنا زيد . جعلت (الضاربني) مبتدأ وعديته ؛ كما عديته في قولك : ضربني ، وجعلت الخبر (هو) ؛ لأنك احتجت إلى أن يكون مضمرًا على شريطة التفسير ؛ كما كان في الفعل .

وبما يصحح هذا الباب : أنه ليس شيء يمنع من أن يخبر عنه ، وليس هكذا يقع في قول النحويين ؛ لأنك لو قلت : ظناني منطلقا ، وظننت أخويك منطلقين ، فأخبرت عن المضمر في قولك : (ظناني) لم يجز ؛ لأنك كنت تقول في / التقدير : الظناني منطلقا ، والظان أنا أخويك منطلقين هما ، فلا يقع في قولك : والظان أنا أخويك منطلقين شيء يرجع إلى الألف واللام فيبطل ؛ لأنه ليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

وفي قول أبي عثمان إذا أخبرت عنهما قلت : الظناني منطلقا هما ، فتجعل الخبر (هما) وهو مضمر ، ثم تقول : والظان أخويك منطلقين أنا ، فتعطف الجملة على الجملة ، وفي صلة كل واحد منهما ضمير يرجع إليه ؛ وسنذكر من المسائل ما يوضح صحة هذا المذهب ويُبطل ما سواه إن شاء الله .

وفي قول النحويين أنك إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد - فإن الإخبار عن (الناء) في ضربت ، وعن الياء في ضربني واحد ؛ لأنهما يرجعان إلى شيء واحد . وذلك قولك على مذهب النحويين : الضارب ، والضاربة زيد أنا . وهذان - وإن كانا راجعين إلى شيء واحد - فإنما ذلك في المعنى . فأما اللفظ . والموضع فمخالفتان له .

وفي قول أبي عثمان إن أخبرت عن (الناء) قلت : الضارب أنا والضاربة زيد ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، / و(أنا) خبره ، ولا تُعدّه ؛ كما لم يكن في الفعل متعدّياً ، وتأتى بالفعل ، والفاعل في الإخبار وهو : والضارب زيد ؛ لأنّ الكلام إنما كان : ضربت وضربني زيد ، فجعلت الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، وجعلت المتعدّي متعدّياً ، والممتنع ممتنعاً .

٣
١١٩

فإن أخبرت عن (الياء) في ضربني قلت : الضارب أنا ، والضاربة زيد أنا ؛ كما كنت قائلاً إذا أخبرت عن نفسك في قولك : ضربني زيد : الضارب زيد أنا^(١) ، لأنّ قولك : وضربني زيد هو هذا الذي وصفنا ؛ أفلا ترى إلى بيان هذا ، واشتماله على كل اسم ، وامتناع قول النحويين من بعض الأسماء ؛ لامتناع الصلات من راجع إلى الموصولات .

ويقول النحويون : إذا قلت : ظننت ، وظنّني أخواك منطلقاً - فالتقدير في المعنى : أن يكون ظنّنيهما كظنّنيهما بي .

فإن أخبرت في قول النحويين عن (الأخوين) فقلت : الظان أنا ، والظانان منطلقاً أخواله كان محالاً ؛ لأنّ قولك : (الظان أنا) الألف واللام للأخوين ؛ لأنّهما الخبر ، وليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول فهذا عندهم محال / وكذلك هو على تقديرهم ، ويجيزون في الذي ؛ لأنّهم لا يحتاجون إلى تكريرها مرتين ، ولكنهم يذكرونها مرة ، ويعطفون أحد الفعلين على الآخر ، فيرجع الذكر في أحدهما ، فيكون كلاماً . والتقدير : اللذان ظننت ، وظنّاني منطلقاً أخواله فيصير الضمير في ظنّاني يرجع إلى اللذين .

٣
١٢٠

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : وعند المازني في الإخبار عن الياء : الضاربة هو أنا والضارب زيد أنا .

والأولى أن يقال : الضاربة زيد أنا .

وفي الإخبار عن الناء : الضارب هو - مبتدأ وخبر - والضارب زيد أنا . والأولى : والضارب زيد .

والقول في هذه المسألة على قول أبي عثمان (١) وهي : ظننت ، وظننتي أخواك منطلقا أن تقول -
 إذا أخبرت عن نفسك - : الظانُّ أنا ، والظانَّان منطلقا أخواك ، فيصير الألف واللام في (الظانَّان)
 لك ، وتجعل (أنا) خبر الابتداء ؛ كما كان في المسألة فاعلا ، ولا تُعَدُّ ؛ لأنَّه كان هناك
 غير مُتَعَدٍّ ، ثمَّ تعطف عليه الجملة على ما كانت في الفعل . فهذا لا يمتنع منه شيء .
 فكلُّ ما ورد عليك من هذا الباب ففسه على ما ذكرت لك تجده مستقيما إن شاء الله .

(١) قال الرضي ج ٢ ص ٤٩ : « وتقول في ظننت وظننتي زيد أخاك مخبرا عن التساء أو
 الياء .. باللام :

الظان وظنه زيد أخاك أنا .

بحذف مفعول الأول ، كما كان في الأصل .

وعند الإخفش : الظان والظاننه زيد أخاك أنا .

والمأزني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :

الظان زيدا أخاك أنا والظاننه هو إياه أنا .

فالتصل ضمير اللام والمتصل ضمير أخاك وهو : ضمير زيد أبرزته ، لجرى الصفة على

غير صاحبها .

هذا باب

من الذى والتى

ألفه النحويون فأدخلوا (الذى) فى صلة (الذى)

وأكثرُوا فى ذلك

/ وإنما قياسه قياس قولك : الذى زيد أخوه أبوك ، فتصل (الذى) بالابتداء والخبر ، وقولك : (أبوك) خبر الذى ؛ لأنه ابتداء فتقول - إذا كان (الذى) غير مبتدأ - : رأيت الذى أخوه أبوك ، فكأنك قلت : رأيت زيدا . وقد أعلمتك أن (الذى) يوصل بالفعل والفاعل ، وبالابتداء والخبر ، والظرف ، ولا بُدَّ فى صلة الذى من راجع إليه يوضحه . فإذا قلت : رأيت الذى قام ، فاسمه فى قام ، وكذلك : رأيت الذى فى الدار .

فإن كان الاستقرار والقيام لغيره - قلت : رأيت الذى فى الدار أبوه ، ورأيت الذى قام صاحبه . على ذلك يجرى ، كذلك : رأيت الذى إن يأتى آتاه ؛ لأنَّ المجازاة جملة ، وفيها ما يرجع إليه .

وإذا وصلت (الذى) بالذى فلا بُدَّ للثانى من صلة وخبر ، حتى يكون فى صلة الأول ابتداء ، وخبراً (١) .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « ويتعذر أيضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدره بالذى ، لأنهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظاً . أما قوله :

مِنَ النَّفَرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّشَامُ حَلْقَةُ الْبَابِ قَعَقَعُوا

فيروونه : من نفر الشم الذين .

والأولى : تجويز الرواية الأولى ، لأنها من باب التكرير اللفظى كأنه قال : من نفر اللائى

اللائى . فان تغايرا نحو الذى من فصل كان أسهل عندهم .

قال ابن السراج : دخول الموصول على الموصول لم يجرى فى كلامهم ، وإنما وضعه النحاة

رياضة للمتعلمين وتدريباً لهم .

وفى الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ : قال أبو على : « قد جاء فى التنزيل وصل الموصول بالموصول

على ما يحمل عليه النحويون مسائل هذا الباب .

زعموا أن بعض القراء قرأ : (فاستغاثه الذى من شيعته) « بفتح ميم من » .

نقول : الذى الذى فى داره زيد أخوك . فقولك (الذى) ابتداءً ، والثانى مبتدأً فى صلته ، وقولك (فى داره) فيه ضميران : مرفوع بالاستقرار ، ومخفوض بالإضافة . فالمرفوع يرجع إلى الذى الثانى ، والمخفوض يرجع إلى الأول (زيد) خبر الذى / الثانى ، و (أخوك) خبر الذى الأول ؛ لأنَّ الثانى صار بصلته ، وخبره صلة للأول (١) . فهذا مجزئ هذا الباب .

وتقول : الذى التى اللذان ضربا جاريتها أخواك عنده عبد الله . (فالذى) ابتداءً ، و (التى) ابتداءً فى صلة التى ، و (اللذان) ابتداءً فى صلة التى ، وقولك (ضربا) جاريتها صلة اللذين ،

= وفى البحر المحيط ج ١ ص ٩٥ : « وقراً زيد بن على : (والذين من قبلكم) بفتح ميم (من) قال الزمخشري : وهى قراءة مشككة ، وجهها على اشكالها أن يقال : أقحم الموصول الثانى بين الأول وصلته تأكيداً . »

وهذا التخريج الذى خرج الزمخشري قراءة زيد عليه هو مذهب لبعض النحويين . زعموا أنك إذا أتيت بعد الموصول بموصول آخر فى معناه مؤكد له ، لم يحتج الموصول الثانى إلى صلة نحو قوله :

من نفر اللاتى الذين إذا هم يهاب اللثام حلقة الباب قعقعوا

فاذا وجوابها صلة اللاتى ، ولا صلة للذين ، لأنه إنما أتى به للتوكيد .

قال أصحابنا : وهذا الذى ذهب إليه باطل ، لأن القياس إذا أكد الموصول أن تكرره مع صلته ، لأنها من كماله ، وإذا كانوا أكدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه ، لافتقاره إليه ولا يعيدونه وحده إلا فى ضرورة فالأحرى أن يفعل مثل ذلك بالموصول الذى الصلة بمنزلة جزء منه .

وخرج أصحابنا البيت على أن الصلة للموصول الثانى وهو خبر مبتدأ محذوف ذلك المبتدأ والموصول فى موضع الصلة للأول .

تقديره : من نفر اللاتى هم الذين إذا وجاز حذف المبتدأ واضماره ، لطول خبره . فعلى هذا تخرج قراءة زيد

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ - ٥٣١ .

وقد جاء ادخال الموصول على الموصول فى قول الأحوص :

إن الشباب وعيشنا اللذ الذى كنّا به زمناً نسرُّ ونُجذِلُّ

انظر مذهب الأغاني ج ٣ ص ١٨٧ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك : (فى داره) صلة الذى الأخير وعائده مستتر فى الظرف و (عمرو) خبر الذى الأخير و (الذى) الأخير مع صلته وخبره صلة الذى الأول وعائده الأول الهاء المجرى فى داره . و (زيد) خبر الذى الأول كأنك قلت : الذى ساكن داره عمرو زيد . »

من هذا يتبين لنا الاتفاق فى التمثيل والتوجيه وكلام الرضى هنا إنما اخذه من أصول ابن السراج كما يقول البغدادى فى الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ وابن السراج أصغر تلامذة المبرد كما قدمنا .

والهاء في جاريتهما ترجع إلى التي ، و (أخوك) خبر اللذين فتمت صلة الذي (١) ، وقولك (عبدالله) خبر الذي .

فإن أدخلت على هذا (كان) فالكلام على حاله إلا الذي ، وعبد الله فإنك جاعل أحدهما اسم (كان) ، والآخر خبره .

وتقول : اللذان التي في الدار صاحبتهما أخوك على ما شرحت لك .

فإن قلت الذي التي اللذان الذين التي في الدار جاريتهما منطلقون إليهما صاحبها أخته . زيد - كان جيذا بالغاً .

تجعل (الذي) مبتدأ ، و (التي ابتداء في صلة الذي ، و (اللذان) ابتداء في صلة التي ، و (الذين) ابتداء في صلة الذين ، و (التي) ابتداء في صلة الذين ، وقولك (في الدار) صلة التي و (جاريتهما) خبر التي ، والضمير يرجع إلى الذين ، وقد تمت صلتهم ؛ لأن (التي) وصلتها ابتداء ، و (جاريتهما) خبر ذلك الابتداء . فقد / تمت صلة الذين ، وقولك (منطلقون إليهما) خبر (الذين) ، فقد تمت صلة اللذين ، وقولك (صاحبها) خبر (الذين) ، فقد تمت صلة (التي الأولى) ، و (أخته) خبر التي الأولى ، والهاء ترجع إلى الذي . فقد تمت صلة الذي ، و (زيد) خبر الذي فقد صحح الكلام .

٣
١٢٣

(١) في الرضى أيضا : « وتقول : الذي التي اللذان أبواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن .
تبتدىء بالوصول الأخير ، فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر ، لاستغنائه بما في حيزه عما قبله ، واحتياج كل ما قبله إليه لكونه من صلته .
فنقول : (أبواهما قاعدان) صلة اللذان ، وعائده الضمير المجرور في أبواهما وخبره كريمان . وهذه الجملة أعنى اللذان مع صلته وخبره صلة التي ، والعائد إلى التي من صلته الضمير المجرور في لديها . فالتى مبتدأ مع صلتها المذكورة وعزيزة عنده خبره .
والجملة أعنى التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة إليه الهاء المجرورة في عنده .

والذى مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن
وهكذا العمل ان زادت الموصولات ... »

ويريد المبرد بقوله : فتمت صلة الذي أن جملة اللذان مع الصلة والخبر صلة التي الواقع مبتدأ في صلة الذي ، وجملة التي والصلة والخبر وهو عندي صلة الذي .

هذا باب

الإضافة

وهو باب النسب

اعلم أنَّك إذا نسبت رجلاً إلى حيٍّ أو بلدٍ أو غير ذلك - ألحقت الاسم الذى نسبته إليه ياءً شديدة؛ ولم تخففها لثلاً يلتبس بياء الإضافة التى هى اسم المتكلم^(١). وذلك قولك : هذا رجل قبيى ، وبكرى ، وكذلك كل ما نسبته إليه .

واعلم أنَّ الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره ، وكانت الياء ساكنة ، فحذفها جائز ؛ لأنها حرف ميت ، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة ، فحذفوا الياء الساكنة لذلك .

وسبويه وأصحابه يقولون : إثباتها هو الوجه^(٢) . وذلك قولك فى النسب إلى سليم : سلمى ، وإلى ثقيف : ثقفى ، وإلى قریش : قرشى .

(١) فى سبويه ج ٢ ص ٦٩ « باب الإضافة وهو باب النسب ، اعلم انك اذا أضفت رجلاً الى رجل ، فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءى الإضافة .
فان أضفته الى بلد ، فجعلته من أهله ألحقت ياءى الإضافة . »

ويعتبر المبرد تخفيف ياء النسبة فى حشو الشعر من اللحن ، وقد احسن أبا نواس فى ذلك وقال : انما يجوز ذلك فى القوافى .

انظر الموشح ص ٢٦٧ ، والخصائص ج ٣ ص ٣٢٧ .

(٢) فى سبويه ج ٢ ص ٦٩ « قال الخليل : كل شئ من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه ، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهم على القياس .
فمن المعدول الذى هو على غير القياس قولهم فى هذيل : هذلى ، وفى فقيم كنانة : فقى وفى مليح خزاعة : ملهى ، وفى ثقيف : ثقفى . »

وفى الخصائص ج ١ ص ١١٦ « وأما ما هو أكثر من باب شنئى ، ولا يجوز القياس عليه ، لانه لم يكن هو على قياس ، فقولهم فى ثقيف : ثقفى . وفى قریش : قرشى . وفى سليم : سلمى . »

فهذا - وان كان أكثر من شنئى - فانه عند سبويه ضعيف فى القياس ، فلا يجوز على هذا فى سعيد : سعدى ولا فى كريم : كرمى

وإثباتها كقولك في نَمِير : نَمِيرِي ، وَقَشِير : قَشِيرِي / ، وَعَقِيل : عَقِيلِي ، وَتَمِيم : تَمِيمِي .
فإن كانت هاء التانيث في الاسم فالوجه حذف الياء ؛ لما يدخل الهاء من الحذف
والتغيير . وذلك قولك في ربعة : رَبْعِي ، وفي حنيفة : حَنْفِي ، وفي جذيمة : جَذْمِي ، وفي ضبيعة :
ضَبْعِي (١) .

فأما قولهم في الخُرَيْبة : خُرَيْبِي ، وفي السَّلَيْقة : سَلَيْقِي (٢) فهذا بمنزلة الذي يُبْلَغ به
الأصل نحو : لِحَحَت (٣) عينه ، و (اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) (٤) . والوجه ما ذكرت لك .
فإن كانت الياء متحركة لم تحذف . وذلك قولك في حَمِير : حَمِيرِي ، وفي عَثِير : عَثِيرِي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ « باب ما حذف الياء والواو فيه القياس » .
وذلك قولك في ربعة : ربعي ، وفي حنيفة : حنفي ، وفي جذيمة : جذمي ، وفي جهينة :
جهني ، وفي قتيبة : قتبني . . .
وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء ، لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى
الاسم ، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف ، إذ كان من
كلامهم أن يحذف لأمر واحد ، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم . . .
جذيمة : بفتح الجيم ، ضبيعة : بضم الصاد . انظر جمهرة الأنساب ص ٢٥١ ، ٢٩٢ .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧١ « وقالوا في خريبة : خريبي وقالوا : سليقي للرجل يكون من
أهل السليقة » جاء ذلك في قول الشاعر :

ولستُ بنحوي يُلوكُ لسانه ولكن سلقِي أقول فأعربُ

شواهد الشافية ص ١١٢

(٣) لححت عينه : التصقت .

(٤) المجادلة : ١٩ .

هذا باب

النسب إلى كل اسم قبل آخره ياء مشددة

واعلم أنه لا بُد من حذف إحدى الياءين ؛ لاجتماع الياءات والكسرة . والتي تحذفها المتحركة ؛ لأنها لو بقيت للزمها القلب والتغيير .

فأما القلب فلانفتاح ما قبلها ، وأما التغيير فلاجتماع الحركات مع الحروف المعتلة .
فلو شئت لأسكنت . وذلك قولك في النسب / إلى أسيد : أسيدى ، وإلى هين : هينى ، وإلى
ميت : ميتى . لا يكون إلا ذلك (١) . وقد كان يجوز التخفيف من قبل ياء النسب استغناء
للإدغام في حروف اللين ، فلما توالى الياءات والكسرة لم يكن إلا التخفيف .
فأما التخفيف الأول فهو قولك في ميت : ميت ، وكذلك في سيد : سيد ، وفى هين :
هين ، ولين : لين .

ويلزم التخفيف باب صيرورة ، وقيدودة ، وكينونة ، لكثرة العدد . ولولا التخفيف لكان
كينونة ، وصيرورة ؛ لأنها فَعْلُولَةٌ .

فإن قال قائل : فما أنكرت أن يكون فَعْلُولَةٌ ؟

قيل له : لو كانت فَعْلُولَةٌ لخالفت ؛ لأن هذا البناء لا يكون إلا مضموماً الأول ، وكنت
تقول : كَوْنُونَةٌ ، وَقَوْدُودَةٌ ؛ لأنها من القَوَمِ ، والكَوْنُ ؛ ألا ترى أن (ميت) لو كان (فعل) لكان
مَوْتٌ ؛ لأنه من الواو ، ولكنه محذوف من فَعِيلٍ . فهذا أمر واضح (٢) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٨٥ - باب الإضافة الى كل اسم ولى آخره ياءان مدغمة احدهما
فى الاخرى .

وذلك نحو : أسيد وحميز وليبد : فإذا أضفت الى شيء من هذا تركت الياء الساكنة ،
وحذفت المتحركة ، لتقارب الياءات مع الكسرة التى فى آخر الياء التى فى آخر الاسم ، فلما
كثرت الياءات . وتقاربت وتوالى الكسرات التى فى الياء والذال استغلقوه فحذفوا ، وكان
حذف المتحرك هو الذى يخففه عليهم ، لانهم لو حذفوا الساكن لساكن ما يتسوالى فيه من
الحركات التى لا يكون حرف عليها مع تقارب الياءات والكسرتين مثل أسيد ، لكرهيتهم هذه
المتحركات ، فلم يكونوا ليغروا من النقل الى شيء هو فى النقل مثله .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٣٢ ، وأسرار العربية ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٢) تقدم شرح ذلك فى الجزء الأول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ ، والجزء الثانى ص ١٢٦ - ١٢٧ ،
٢٢١ وهذا الجزء ص ١٢١ .

هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف

مما آخره حرف لين

٣
١٣٦

/ اعلم أنَّ ما كان من ذلك على فَعَلٍ فَإِنَّ الألفَ مُبَدَّلَةٌ من يائه أو واوه . وذلك قولك : رَحًا ، وقفا ، وعصا .

واعلم أنَّ النسبَ إلى ما كان من الياء كالنسب إلى ما كان من الواو . وذلك أَنَّك تَقْلِبُ هذه الألفَ واوا مِنْ أَىِّ البابين كانت . تقول في قَفَا : قَفَوِي ، وفي عَصَا : عَصَوِي ، وكذلك حَصِي ، ورَحِي . تقول : حَصَوِي ، ورَحَوِي .

وإنَّما قَلِبْتَ الألفَ المنقلبة من الياء واوا ؛ لِكراهيتك اجتماعَ الياءات والكسرات (١) ، فصار اللفظ في النسب إلى المقصور الذي على ثلاثة أحرف واحدا .

• • •

وكذلك إن كان على فَعِلٍ ؛ نحو : عَمٍ ، وشَقِي . ذهبَ به في النسب إلى (فَعَلٍ) فقلت : عَمَوِي ، وشَقَوِي ، وفي النسب إلى الشجى : شَجَوِي ؛ فإنَّما فعلت ذلك كراهيةً لاجتماع الياءات والكسرات . وأنت في غير المعتل كنت تفعل ذلك كراهيةً لتوالى الكسرتين والياءين . فهذا ما هنا أَوْجَبَ (٢) .

• • •

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والسواو التي الياءات والواوات لاماتهم إذا كان على ثلاثة أحرف ، وكان منقوصا للفتحة التي قبل اللام . تقول في هدى : هَدَوِي ، وفي رجل اسمه حصي : حَصَوِي ، وفي رجل اسمه رحي : رَحَوِي ، فإنما منعهم من الياء إذا كانت مبدلة استتقالا لإظهارها أنهم لم يكونوا ليظهروها إلى ما يستخفون إنما كانوا يظهرونها إلى توالى الياءات والحركات وكسرتها ، فيصير قريبا من أميي ، فلم يكونوا ليردوا الياء إلى ما يستثقلون ، إذ كانت معتلة مبدلة فرارا مما يستثقلون • • • » . وانظر أسرار العربية ص ٢٧٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « وإذا كانت الياء ثالثة ، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسورا فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيره كالمضاف إليه في السبب الذي فوقه • وذلك قولهم في عم : عَمَوِي ، وفي رد : رَدَوِي ، وقالوا كلهم في الشجى : شَجَوِي • »

فَأَمَّا غَيْرُ الْمُعْتَلِّ فَنَحْوُ قَوْلِكَ فِي النَّمْرِ : نَمَرِي ، وَفِي شَقِيرَةٍ : شَقِيرِي ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ قَدْ
سَوَّيْتَ بَيْنَ (فَعِلَ) ، / وَ (فَعَلَ) . فَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْكُسْرَةِ ضَمَّةٌ لَمْ تُغَيِّرْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَالَ مَا نَكَرَهُ .
وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي سَمُرَةٍ : سَمُرِي لَا غَيْرُ (١) .

فَإِنْ كَانَ عَلَى (فَعَلَ) وَ (فَعِلَ) جَرَى مُجَرَّى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . وَذَلِكَ أَنَّهُ يُسَكَّنُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، فَيَقَعُ عَلَيْهِ
الْإِعْرَابُ كَمَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا ظَبْيِي ، وَدَلُو ، وَنَحْيِي ، وَجَرَّوْ فَاعِلِمُ .
عَلَى هَذَا يَجْرِي جَمِيعُ هَذَا . فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ قُلْتَ : ظَبْيِي ، وَنَحْيِي ، وَكَذَلِكَ إِنْ لَحَقْتَ
شَيْئًا مِنْهُ الْهَاءُ ؛ لِأَنَّ يَاءَ النِّسْبِ تُعَاقِبُ هَاءَ التَّأْنِيثِ (٢) . فَكُلُّ مَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ فَالْهَاءُ مُلْغَاةٌ مِنْهُ ،
فَكَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ هَاءُ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى طَلْحَةَ : طَلْحِي ، وَإِلَى حُمْدَةَ : حُمْدِي .
فَأَمَّا قَوْلُ يُونُسَ فِي النِّسْبِ إِلَى ظَبْيَةٍ : ظَبْيِي فَلَيْسَ بِشَيْءٍ . إِنَّمَا الْقَوْلُ مَا ذَكَرْتَ لَكَ (٣) .

== وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ رَأَوْا (فَعَلَ) بِمَنْزِلَةِ (فَعِلَ) فِي غَيْرِ الْمُعْتَلِّ كَرَاهِيَةً لِلْكَسْرِ تَيْنِ مَعَ الْيَاءِ وَمَعَ
تَوَالِي الْحَرَكَاتِ . . .

(١) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٧٣ « وَإِنْ أَضِفْتَ إِلَى (فَعَلَ) لَمْ تُغَيِّرْهُ ، لِأَنَّهُ أَمَّا هِيَ كُسْرَةٌ
وَاحِدَةٌ . كُلُّهُمْ يَقُولُونَ : سَمُرِي » .

(٢) عَرَضَ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوثِ لِمِشَابَهَةِ يَاءِ النِّسْبَةِ لِهَاءِ التَّأْنِيثِ فَقَالَ : « الْهَاءُ كِيَاءُ
النِّسْبِ . تَقُولُ : بَطَّةٌ وَبِطٌ وَتَمْرَةٌ وَتَمَرٌ ، وَشَمِيرَةٌ وَشَمِيرٌ ، فَلَا يَكُونُ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ
إِلَّا الْهَاءُ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : زَنْجِي وَزَنْجٌ وَسَنْدِي وَسَنْدٌ ، وَرُومِي وَرُومٌ ، وَيَهُودِي وَيَهُودٌ . فَلَا يَكُونُ
بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْوَاحِدِ إِلَّا الْيَاءُ الْمَشْدُودُ . وَكَذَلِكَ التَّصْفِيرُ ، أَمَّا تَصْفَرُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ ثُمَّ تَأْتِي بِهَا
فِي آيٍ وَزَنْ كَانَ . وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ بِالْهَاءِ . . . » الْوَرَقَةُ ١٢٤ .

(٣) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ « بَابُ الْإِضَافَةِ إِلَى كُلِّ اسْمٍ كَانَ آخِرُهُ يَاءٌ ، وَكَانَ الْحَرْفُ
الَّذِي قَبْلَ الْيَاءِ سَاكِنًا ، وَمَا كَانَ آخِرُهُ وَآوَا وَكَانَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الْوَآوِ سَاكِنًا .

وَذَلِكَ نَحْوُ : ظَبْيِي وَرَمِي وَغَزَوِي وَنَحْوُ . تَقُولُ : ظَبْيِي وَرَمِي وَغَزَوِي وَنَحْوِي ، وَلَا تُغَيِّرُ
الْيَاءَ وَالْوَآوِ فِي هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّهُ حَرْفٌ جَرَى مُجَرَّى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . تَقُولُ : غَزَوِي فَلَا تُغَيِّرُ الْوَآوِ ،
كَمَا تُغَيِّرُ فِي غَدٍّ ، وَكَذَلِكَ الْإِضَافَةُ إِلَى نَحْيٍ وَإِلَى الْعَرَى .
فَإِذَا كَانَتْ هَاءُ التَّأْنِيثِ بَعْدَ هَذِهِ الْيَاءَاتِ فَانْ فِيهِ اخْتِلَافٌ :

فَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَقُولُ فِي رَمِيَةٍ : رَمِي . وَفِي ظَبْيَةٍ : ظَبْيِي . وَفِي دَمِيَةٍ : دَمِي . وَفِي فَتْيَةٍ :
فَتْيِي ، وَهُوَ الْقِيَاسُ مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ تَقُولُ : رَمِي وَنَحْيِي ، فَتَجْرِي مُجَرَّى مَا لَا يَعْتَلُّ ، نَحْوُ : دَرَعٌ
وَتَرَسٌ وَمَتْنٌ ، فَلَا يَخَالِفُ هَذَا النِّحْوُ . كَأَنَّكَ أَضِفْتَ إِلَى شَيْءٍ وَلَيْسَ فِيهِ يَاءٌ . . .
وَحَدَّثَنَا يُونُسُ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو كَانَ يَقُولُ فِي ظَبْيَةٍ : ظَبْيِي ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الْقِيَاسِ

إِلَّا هَذَا . . .

فإن كانت الياء شديدة أصليّة فإنّ النسب على ضربين :

الأحسن في النسب إلى حيّة : حيويّ . تحرك ما قبل الياء الثانية ؛ لتقلبها ألفا ، فإنّها إذا كانت كذلك انقلبت واوا / في النسب ، وإن تركت على حالها جاز ، وفيه قُبُحٌ ، لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة . وذلك قولك : حييّ .

ومن قال : حيويّ قال في النسب إلى لية - وهو المصدر من لويت - : لوويّ ؛ لأنها لوية في الأصل . فلما زال الإدغام أظهرت الواو (١) .

فإن كانت الياء زائدة مُثَقَّلة فلا اختلاف في حذفها لياء النسب . وذلك قولك في النسب إلى بُخْتِي : بُخْتِي فاعلم ، وإلى بَخَاتِي : بَخَاتِي فتصرف (٢) ؛ لأنّ الياء الظاهرة ياء النسب . فإنما وجب حذف هاتين الياءين ليأى الإضافة ؛ لأنّ ياءى الإضافة تُعاقب هاء التانيث ، فتقول في النسب إلى طَلْحَة : طَلْحِي ، وإلى حَنْظَلَة : حَنْظَلِي . وإنما عاقبتها ؛ لأنه يُوقى بها زائدة في الاسم بعد الفراغ من تمامه ، فإنّهما يَحُلَّان مَحَلًّا واحدا . ألا ترى أنّك تقول تمرّة ، وتمر ، وبرّة وبرّ ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلّا الهاء .

= وأما يونس فكان يقول في طلبة : طبوي وفي دمية : دموي ، وفي فتية : فتوي . فقال الخليل : كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفعله . . هذا قول الخليل وزعم أن الأول أقيسهما وأعرّبهما .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « وسألته عن الإضافة إلى حية ، فقال : حيوي كراهية أن تجتمع الياءات ، والدليل على ذلك قول العرب في حية بن بهدلة : حيوي ، وحركت الياء ، لأنه لا تكون واو ثابتة وقبلها ياء ساكنة .

فان أضفت إلى لية قلت : لووي ، لأنك احتجت إلى تحرك هذه الياء ، كما احتجت إلى أن تحرك ياء حية ، فلما حركتها رددتها إلى الأصل ، كما تردّها إذا حركتها في التصغير .

ومن قال : أمي قال : حيي ، وكان أبو عمرو يقول : حيي وليي وليّة من لويت يده لية . . وانظر الأشباه ج ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧ « وأما بخاتي فليس بمنزلة مدائني ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات للإضافة ، ولكنها التي كانت في الواحد إذا كسرتة للجمع ، فصارت بمنزلة الياء في حذيرة إذا قلت : حذار .

وفي اللسان : جمل بختي وناقة بختية : وهي جمال طوال الأعناق ، ويجمع على بخت وبخات وقيل : الجمع بخاتي غير مصروف .

وتقول على هذا : زَنْجِيٌّ وَزَنْجٍ وَرُومِيٌّ ، وَرُومٌ ، فلا يكون بينهما إِلَّا الياء المشددة ؛
فلذلك حَلَّتْنا محلًّا واحداً .

فلما كانت الهاء تُحذف لياء النسب / كان حذف الياء لها أَوْجِبٌ ؛ لِأَنَّكَ لو أَفَرَرْتَهَا كُنْتَ
تجمع بين أربع ياءات مع العلة التي ذكرنا من مضارعة الهاء . فعلى هذا فَأَجْرُ هذا الباب (١) .

$\frac{3}{129}$

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص ١٣٧ .

هذا باب

الإضافة إلى الاسم الذى يكون آخره

ياءً مُشدَّدةً ، والأخيرةُ لامُ الفعل

إِعلم أنَّك إذا نسبت إلى شيءٍ من ذلك فإنَّ الوجه أن تحذف من الاسم الياءَ الخفيفة التي كنت تحذفها من حنيفة ، وثقيف ، فإذا فعلت ذلك انقلبت الياءُ فيها ألفاً ، ثمَّ انقلبت واواً ليأتى النسبة ؛ كما تعجب في لاماتِ الفعل .

فمن ذلك قولك في عَدِيٍّ : عَدَوِيٌّ ؛ لأنَّك لمَّا حذفت الياءَ التي تزيد في (فَعِيل) صارت (عَدِ) . فاعلم على وزن عمٍ ، فذهبت بفَعِيل إلى فَعَلْ لما ذكرت لك قبل هذا الباب ، فقلت : عَدَوِيٌّ ؛ كما قلت : عَمَوِيٌّ .

ومثْلُ ذلك النَّسَبُ إلى أُمِّيَّة . تقول : أُمَوِيٌّ . تحذف ياءَ التصغير ، فيصير كأنَّكَ نسبت إلى (فَعَلٍ) .

وكذلك قُصِيٌّ . تقول في النسب إليه : قُصَوِيٌّ .

/ فعلى ما ذكرت لك فأجر هذا الباب (١) .

٣
١٣٠

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « باب الإضافة إلى فعيل أو فعيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لامتهن .

وذلك قولك في عدى : عدوى . وفى غنى : غنوى . وفى قصى : قصوى . وفى أمية : أموى . وذلك أنهم كرهوا أن توالى في الاسم أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم وثقيف حيث استثقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة ، لأنك إذا حذفت الزائد فائماً تبقى التي تصير ألفاً . كأنه أضاف إلى فعل أو فعل .
وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : أميى ، فلا يغيرون . . . »

هذا باب

النسب إلى المضاف من الأسماء

اعلم أن الإضافة على ضربين :

أحدهما : ما يكون الأول معروفاً بالثاني ؛ نحو قولك : هذه دارُ عبد الله ، و غلام زيد ، فإن نسبت إلى شيء من هذا فالوجه أن تنسب إلى الثاني ؛ لأنَّ الأول إنما صار معرفة به .

وذلك قولك في ابن الزبير : زُبَيْرِي^(١) ، وفي غلام زيد^(٢) : زَيْدِي .

والوجه الآخر في الإضافة : أن يكون المضاف وقع علماً ، وانضاف إليه من تمامه ، فالباب النسبُ إلى الأول ، وذلك قولك في عبد القيس : عَيْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى رجل من عبد الدار : عَيْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى أبي عبد الله بن دارم^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ - ٨٨ « فاما ما يحذف منه الاول فنحسو : ابن كراع وابن الزبير تقول : زُبَيْرِي وكراعي . تجعل ياءى الإضافة في الاسم الذى صار به الاول معرفة ، فهو أبين وأشهر اذ كان به صار معرفة . »

ومن ثم قالوا في أبي مسلم : مسلمي ، لأنهم جعلوه معرفة بالآخر ، كما فعلوا ذلك بابن كراع غير أنه لا يكون غالباً حتى يصير كزيد وعمرو ، كما صار به كراع غالباً . وأبو فلان عند العرب كابن فلان .

ألا تراهم قالوا في أبي بكر بن كلاب : بكري ، كما اقالوا في ابن دعلج : دعلجى ، ف وقعت الكنية عندهم موقع ابن فلان .

(٢) في شرح الأشافيه للرضي ج ٢ ص ٧٣ : « لا ينسب الى المركب الاضافى الا مع العلمية كابن الزبير وامرى القيس » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ وأما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذى لا يعرف بالمضاف اليه ، ولكنه معرفة ، كما صار معرفة بزيد ، وصار الاول بمنزلته لو كان علماً مفرداً ، لأن المجرور لم يصير الاسم الاول به معرفة ، لأنك لو جعلت المفرد اسمه صار به معرفة ، كما يصير معرفة اذا سميته بالمضاف . فمن ذلك عبد القيس وامرؤ القيس فهذه الاسماء علامات كزيد وعمرو ، فاذا أضفت قلت : عَيْدِي وامرئى وامرئى . فكل ذلك هذا واشباهه .

وسالت الخليل عن قولهم في عبد مناف : منافى فقال : أما القياس فكما ذكرت لك ، الا انهم قالوا : منافى مخافة الالتباس ، ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز لكراهية الالتباس .

وانظر نسب عبد الله بن دارم في جمهرة الانساب ص ٢٢٩ ، ٤٦٧ والاشتقاق ص ٢٣٤ .

وقد تشتقُّ العربُ من الاسمين اما واحدا لاجتناب اللبس؛ وذلك لكثرة ما يقع (عبد) في أسمائهم مضافا ، فيقولون في النسب إلى عبد القيس : عَبْقَسِي ، وإلى عبد الدر : عَبْدَرِي ، وإلى عبد شمس / : عَبْشَمِي^(١) . والوجه ما ذكرت لك أولا . وإنما فعل هذا لعلَّ اللبس .

٣
١٣١

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ : « وقد يجعلون للنسب في الاضافة اسما بمنزلة جعفر ، ويجعلون فيه من حروف الاول والآخر ، ولا يخرجونه من حروفهما ، ليصرف ، كما قالوا : السبط فجعلوا فيه حروف السبط اذ كان المعنى واحدا . . فمن ذلك عبشمي وعبدري ، وليس هذا بالقياس انما قالوا هذا ، كما قالوا : علوي وزباني . فذا ليس بقياس ، كما أن علوي ونحو علوي ليس بقياس » .

هذا باب

الإضافة إلى الاسمين اللذين يُجعلان اسما واحدا

إعلم أنَّك إذا نسبت إلى اسمين قد جُعلا اسما واحدا فإنَّما النسب إلى الصدر منهما . وذلك قولك في النسب إلى بَعْلَبِكَ : بَعْلِي ، وإلى حَضْرَمَوْتَ : حَضْرِي ، وإلى رَامَ هُرْمَزَ : رَامِي^(١) .

وقد يجوز أن تشتقَّ منهما اسما يكون فيه من حروف الاسمين ؛ كما فعلت ذلك في الإضافة . والوجه ما بدأت به لك . وذلك قولك في النسب إلى حَضْرَمَوْتَ : حَضْرَمِي^(٢) ؛ كما قلت . [في عبد شمس ، وعبد الدار^(٣) : عَبْشَمِي ، وَعَبْدَرِي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر ، فجعلا اسما واحدا » .
كان الخليل يقول : تلقى الآخر منهما ، كما تلقى الهاء من حمزة وطلحة ، لأن طلحة بمنزلة حضرموت .

ومن ذلك خمسة عشر ومعد يكرب في قول من لم يصف ، فإذا أضفت قلت : معدى وخمسي فهكذا سبيل هذا الباب ، وصار بمنزلة المضاف في القاء أحدهما حيث كان من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « وقالوا : حضرمي ، كما قالوا : عبدري ، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف » .

وانظر في النسب إلى المركب الكامل ج ٨ ص ٢ - ٥ .
والمخصص ج ١٣ ص ٢٤٢ - ٢٤٥ وشرح الشافية ج ٢ ص ٧١ - ٧٧ .

(٣) تصحيح السيرافي .

هذا باب

ما يقع في النسب بزيادة

لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب

وذلك قولك في الرجل تنسبه إلى أنه طويل اللحية : لِحْيَانِي ، وفي [طويل الجُمَّة] (١) : جُمَانِي ، وفي طويل الرقبة : رَقَبَانِي ، وفي كثير الشعر : شَعْرَانِي ؛ فإنما زدت لما أخبرتك به من المعنى فإن نسبت رجلا إلى رقبة ، أو شعر ، أو جُمَّة / قلت : جُمِي ، وشَعْرِي ، ورَقَبِي : لأنك تزيد فيه ما تزيد في النسب إلى زيد ، وعمرو (٢) .

(١) تصحيح السيرافي .

والجمة : مجتمع شعر الرأس .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ « باب ما يصير إذا كان عاما في الإضافة على غير طريقته . فمن ذلك قولهم في الطويل الجمة : جماني . وفي الطويل اللحية : لحياني . وفي الغليظ الرقبة : رقباني .

فان سميت برقبة أو جمة أو لحية قلت : رقبى ولحيى وجمى ولحوى ، وذلك أن المعنى قد تحول انما اردت حيث قلت جماني : الطويل الجمة . وحيث قلت اللحياني : الطويل اللحية . فلما لم تكن ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى . وقال في ص ٧٠ : « فهذا كبحراني واشباهه . . وزعم أبو الخطاب انه سمع من العرب من يقول في الإضافة الى الملائكة والجن : روحاني . . » .

- وفي المخصص أمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب نذكر طرفا منها :
- رجل أشعر وشعراني كثير الشعر في رأسه وجسمه . المخصص ج ١ ص ٦٢ .
 - سبلاني : ضخم السبلة ج ١ ص ٦٥ .
 - رجل شمشعاني : طويل خفيف اللحم مشبه بالخمير المشمشعة ج ٢ ص ٧٠ .
 - رجل كلماني : جيد الكلام ، فصيح ج ٢ ص ١١٢ .
 - رجل منظراني : حسن المنظر ج ٢ ص ١٥٤ ، وكذلك مخبراني ج ٤ ص ٨٠ .
 - كساء منبجاني : منسوب الى منبج ج ٤ ص ٨٠ .
 - وسيف هندواني منسوب الى الهند ج ٦ ص ٢٥ . وانظر ج ١٣ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

واعلم أنَّ أشياء قد نُسب إليها على غير القياس للبس مرة ، وللاستثقال أخرى ، وللعلاقة أخرى . والنسبُ إليها على القياس هو الباب .

فمن تلك الأشياء قولهم في النسب إلى زينة : زباني^(١) .

وإنما الوجه زبني ؛ كقولك في حنيفة : حنفي ، وفي ربيعة : ربعي ، ولكنهم أبدلوا الألف من الياء ؛ كما قالوا في بقي : بقا ، وفي رضى : رضا^(٢) . والبذل كثير في الكلام ، وهو مشروح في باب التصريف .

ومن ذلك قولهم في النسب إلى الشام ، واليمن : يمان يا فتى ، وشآم يا فتى ، فجعلوا الألف بدلا من إحدى الياءين . والوجه يمني ، وشامي .

ومن قال : يمانى فهو كالنسب إلى منسوب ، وليس بالوجه .

وقالوا في النسب إلى تهامة : تهمى فاعلم ، ومن أراد العوض غير ، ففتح التاء ، وجعل تهامة على وزن يَمَن فتقديره : تهم فاعلم ، ويقال في النسب إليه تهم فاعلم . ففتحة التاء تبين لك أنَّ الاسم قد / غُيِّر عن حده^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ وفي زينة زباني ، . زينة : قبيلة (الاشتقاق ص ٢٠٣)

(٢) من لغة طيء تقلب الكسرة فتحة والياء ألفا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ . ومما جاء محدودا عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءى الإضافة قولك في الشام : شآم ، وفي تهامة : تهم ، ومن كسر التاء قال : تهمى . وفي اليمن : يمان .

وزعم الخليل أنهم الحقوا هذه الألفات عوضا من ذهاب إحدى الياءين .

فقلت : أرايت تهامة . اليس فيها الألف ؟ فقال : انهم كسروا الاسم على أن يجعلوه فطيا أو فمليا ، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردوا الألف كأنهم بنوه تهمى أو تهمى . فكان الذين قالوا : تهم هذا البناء كان عندهم في الأصل ، وفتحهم التاء في تهامة حيث قالوا : تهم يدل على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه .

ومنهم من يقول : تهمى ويمانى وشامى فهذا كبحراني مما غير بناؤه في الإضافة ، وإن شئت قلت : يمنى .

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول : شامى ، .

وفي الخصائص ج ٢ ص ١١١ - ١١٢ . فإن قلت : فإن في تهامة ألفا فلم ذهب إلى أن الألف في تهم عوض من إحدى الياءين للإضافة ؟

قيل : قال الخليل في هذا : انهم كأنهم نسبوه إلى فعل أو فعل وكانهم فكوا صيغة تهامة ، فأصاروها إلى تهم أو تهم ، ثم أضفوا إليه فقالوا : تهم .

وكلُّ شيءٍ سَمِيَتْه باسم من هذه ، فنسبت إليه لم يكن إلّا على القياس (١) .
 ألا ترى أنك تقول : نَقِيَّةٌ ، وتُكَاءُ فتبدل التاء من الواو ، ولو بنيت من هذا شيئاً اسماً
 لحذفت التاء ورُدَّت الواو ؛ لأنّها الأَصْلُ .
 فالبدل يقع لمعانٍ في أشياء تُردُّ إلى أصولها . فهذا ما ذكرت لك .
 وقد قالوا في النسب إلى البَصْرَةِ : بَصْرِيٌّ ، فالكسر من أجل الياء ، والوجهُ : بَصْرِيٌّ ،
 ولو سَمِيَتْ شيئاً البَصْرَةُ فنسبت إليه لم تقل إلّا : بَصْرِيٌّ وهو أجود القولين في النسب قبل
 التسمية (٢) .
 وكذلك قولهم في الذي قد أتى عليه الدهر : دُهْرِيٌّ ، ليفصلوا بينه وبين مَنْ يرجو الدهر ،
 ويخافه ، والقياس : دُهْرِيٌّ (٣) في جميعها . فكلُّ ما كان على نحوِّ ما ذكرت لك فالتسمية تردّه
 إلى القياس .

= وإنما ميل الخليل بين فعل وفعل ، ولم يقطع بأحدهما ، لانه قد جاء هذا العمل في هذين
 المثالين جميعاً ، وهما : الشَّامُ واليمن .
 وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظناً قد جاء به السماع نصاً . اتشدنا أبو على .
 قال أنشد أحمد بن يحيى :

أَرْقَنِي اللَّيْلَةَ بَرَقٌ بِالتَّهَمِ يَا لَكَ بَرَقًا مَنْ يَشْقُهُ لَا يَنْتَمِ

فانظر الى قوة تصور الخليل الى ان هجم به الظن على اليقين » .
 وانظر ص ٣٠٥ منه والخزانة ج ١ ص ٧٤ والمخصص ج ١٣ ص ٢٣٨ والروض الأنف
 ج ١ ص ١١٦ والكامل ج ٨ ص ٩ .
 (١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ وجميع هذا اذا صار اسماً في غير هذا الموضع ، فاضفت
 اليه جرى على القياس

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي البصرة بصرى » .
 « وفي شرح الشافعية ج ٢ ص ٨١ - ٨٢ » وقالوا في البصرة بصرى بكسر الباء ، لان البصرة
 في اللغة حجارة بيضاء ، وبها سميت البصرة .
 والبصر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البصرة ، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع
 حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب .
 وقيل : كسر الباء في النسب اتباعاً لكسر الراء ، ويجوز بصرى بفتح الباء على القياس » .
 (٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي الدهر دهري » وقال في ص ٨٩ « ومن ذلك قولهم في
 القديم السن دهري » .
 في المخصص ج ٩ ص ٦٢ « رجل دهري - بضم الدال - : قديم وبفتحها لا يؤمن بالآخرة .
 من العين » . وانظر شرح الشافعية ج ٢ ص ٨٢ .

هذا باب

النسب فيما كان على أربعة أحرف

ورابعه ألف مقصورة

٣ / أمّا ما كانت ألفه أصلا ، أو مُلْحَقَةً بِالْأَصْلِ منصرفةً في النكرة فإنّ الوجه فيه ، والحدّ إثباتُ
١٣٤ الألف ، وقلبها واوا ؛ للتحرك الذي يلزمها ، وذلك قولك في النسب إلى مَلْهُى : مَلْهُوى ، وإلى
مِعْزَى : مِعْزوى ، وإلى أَرْطَى : أَرْطوى (١) .

فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل :

أجودها ، وأحقّها بالاختيار ، وأكثرها ، وأصحّها ، وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف .
فتقول في النسب إلى حُبْلَى : حُبْلَى ، وإلى دُنْيَا : دُنْيَى ، وكذلك بُشْرَى ، وسُكْرَى ، ودِفْلَى (٢) ،
وما أشبه ذلك .

ويجوز أن تلحق واوا زائدة ، لأنك إذا فعلت ذلك فإنما تُخرجه إلى علامة التأنيث اللازمة له .
وذلك قولك : دُنْيَاوَى ، ودِفْلَاوَى حتّى يصير بمنزلة حَمْرَاوَى ، وصَحْرَاوَى . فهذا مذهب
وليس على الحدّ ، ولكنك وكنته ؛ لتحقيق منهاج التأنيث .
والقول الثالث : أن تقلب الألف واوا ؛ لأنّ الألف رابعة ، فقد صارت في الوزن بمنزلة ما الألف

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف .

وذلك نحو ملهى ومرمى وأعشى وأعى وأعى . فهذا يعجز مجرى ما كان على ثلاثة أحرف ، وكان آخره ألفا مبدلة من حرف من نفس الكلمة ، نحو : حصى ورحى .

وسألت يونس عن معزى وذفرى فيمن نون فقال : هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة .

وسمنا من العرب من يقول في أعيى : أعيوى .

قال : فإن قلت في ملهى : ملهى لم أر بذلك بأسا .

والحنف في معزى أجود إذ جاء في ملهى ، لأنها زائدة ،

(٢) الدفل : شجر مر أخضر وقيل نبت وإن نون كانت ألفه للإلحاق بدرهم وإن لم ينون

كانت ألفه للتأنيث كالف ذكرى (انظر اللسان)

من أصله . تقول : حُبْلَوِيٌّ ، ودِفْلَوِيٌّ . فمن قال هذا فشبهه بحُبْلَوِيٍّ / ومِعْزَى أجاز في النسب إلى ما الألف فيه أصلية الحذف يُشَبِّهُهَا بِالْألف التانيث ؛ كما شبه الألف به . تقول : مَلْهِيٌّ ، ومِعْزَى في النسب إلى مَلْهِيٍّ ، ومِعْزَى . وهو أَرْدَا الأقاويل (١) ؛ لأنَّ الفصل هاهنا لازم ؛ إذ كان أحد الألفين أصلاً ، والاخر زائداً .

فإن كانت الألف خامسة مقصورة فليس فيها إلا الحذف منصرفة كانت أو غير منصرفة . وذلك نحو : مُرَامِي ، وحُبَارِي ، وشُكَاكِي . تقول : مُرَامِي ، وحُبَارِي . وذلك لأنها كانت تُحذف رابعة إذا كانت للتانيث ، ويجوز مثل ذلك فيها إذا كانت أصلية ، فلما زاد العدد لم يكن إلا الحذف ، وكلما ازداد كثرة كان الحذف أحرى (٢) .

وكذلك إن كان على أربعة أحرف ثلاثة منها متحركة لم يكن إلا الحذف ، ولم تكن الألف إلا للتانيث . وذلك نحو : جَمَزَى . لا يكون فيها مثل لُغَةٍ من قال : حُبْلَوِيٌّ ؛ لأنَّ الحركة أخرجته

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ د باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً زائدة لا تنون وكان على أربعة أحرف .

وذلك نحو : حبلى ودفلى ، فأحسن القول فيه أن تقول : حبلى ودفلى ، لأنها زائدة لم تجيء لتلحق بنات الثلاثة ببينات الأربعة ، فكروها أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف . وقالوا في سلى : سلى .

ومنهم من يقول : دفلاوى فيفرق بينها وبين التي من نفس الحرف بأن يلحق هذه الألف ، فيجعله كآخر ما لا يكون آخره إلا زائداً غير منون نحو : حمراوى وضهياوى . فقالوا في دهنا : دهناوى . وقالوا في دنيا : دنياوى .

وان شئت قلت : دنى على قولهم : سلى .

ومنهم من يقول : حبلى ، فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف . . . « .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٨ د باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف .

تقول في حبارى : حمادى وفي جمادى : جمادى وفي قرقرى : قرقرى . وكذلك كل اسم كان آخره ألفاً ، وكان على خمسة أحرف .

وسألت يونس عن مرامى فقال : مرامى جعلها بمنزلة الزيادة .

وقال : ولو قلت : مراموى لقلت : حباروى ، كما أجازوا في حبلى : حبلى ، ولو قلت ذا

لقلت في مقلولى : مقلولوى . وهذا لا يقوله أحد . . .

وانما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعداً الحذف ، لأنه حين كان رابعاً في الاسم بزنة ما ألفه منه كان الحذف فيه جيداً ، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه ، فلما كثر العدد كان الحذف لازماً ، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا في المنزلة الأولى ، وإذا ازداد الاسم تقلا كان الحذف ألزم . . .

الحبارى : طائر يقع على الذكر والأنثى على شكل الاويزة .

الشكاعى : نبت دقيق العيدان صغير أخضر له زهرة حمراء .

عن ذلك ، كما أخرجت قُلما عن أن تنصرف / اسم امرأة ، كما تنصرف هند ، ودُعْدُ ، لأنَّها زادت عليها حركة (١) .

فإن كان الاسم ممدودا لم يُحذف منه شيء ، وانقلبت المدة واوا لأنَّها حرف حَيٌّ فلا يحذف ، ولأنَّها للتأنيث تنقلب ، ولا تكون كحرف الأَصْل . وذلك قولك في حَمراء : حمراوى ، وفي خُنُفساء : خنفساوى (٢) .

فإن كان مُنصرفا وحروفه أصل فالوجه إقرار الهمزة وذلك قولك في النسب إلى قُرَاء : قُرأى . فالهمزة أَصْلٌ ، وفي رِداء : ردأى . فالهمزة منقلبة ، وحالها كحال تلك . وكذلك الملحقة نحو : عِلباء ، وجِرْبَاء ، وقد يجوز القلب في هذا المنصرف ، نحو : عِلباوى ، وجِرْبأوى . فهو في هذا الحيز أَصْلَحُ ؛ لأنَّ الهمزة زائدة .

ويجوز أيضا في رِداء ، وكساء وهو فيهما أجود منه في قُرَاء لأنَّ الهمزة في رِداء ، وكساء مُنقلبة وهو فيه أَبْعَدُ أن تقول : قرأوى (٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « وأما جمزى فلا يكون جمزوى ولا جمزاوى ولكن جمزى ، لأنها ثقلت ، وجاوزت زنة ملهى ، فصارت بمنزلة حبارى لتتابع الحركات .
ويقوى ذلك أنك لو سميت امرأة قُلما لم تصرفها ، كما لم تصرف عناق » .
وقال في ص ٧٩ : (وسترى للمتحرك قوة ليست للساكن في مواضع كثيرة » .
جمزى : سريع المدو .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « باب الإضافة الى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد كان أو قليلا » .

فالإضافة اليه ألا يحذف منه شيء ، وتبديل الواو مكان الهمزة ، ليفرقوا بينه وبين المنون الذى هو من نفس الحرف ، وما جعل بمنزلة وذلك قولك فى زكرياء : زكرياوى . وفى بروكاه بروكاوى .

وقال في ص ٧٨ « وأما الممدود مصروفا كان أو غير مصروف كثر عدده أو قل فإنه لا يحذف وذلك قولك فى خنفساء : خنفساوى . . . » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٦ « واعلم أنك إذا أضفت الى ممدود منصرف فإن القياس والوجه أن تقره على حاله ، لأن الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال ، ولأن الهمزة تجرى على وجوه العربية غير معتلة مبدلة » .

وقد أبدلها ناس من العرب كثير على ما فسرنا يجعل مكان الهمزة واوا .
وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالأبدال فيها جائز ، كما كان فيما كان بدلا من واو أو ياء ، وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قراء ونحوه .
وقال في ص ٧٩ « فاما المصروف نحو حراء فمن العرب من يقول : حراوى ، ومنهم من يقول : حرائى لا يحذف الهمزة » .

علباء : عصب العنق . حرباء : دويبة . القراء : الناسك المتعبد .

هذا باب

النسب إلى الجماعة

إِعلم أَنَّكَ إِذا نَسَبْتَ إِلى جماعة فَإِنما تُوقع النِّسْبَ / على واحدها . وذلك قولك فى رجل ينسب
إلى الفرائض : فَرَضِي ؛ لِأَنَّكَ رددته إِلى فَرِيضة ، فصار كقولك فى النسب إِلى حنيفة : حَنَفِيٌّ .
فهذا هو البابُ فى النِّسْبِ إِليها .

وَالنِّسْبُ إِلى مساجد : مُسْجِدِي ، وَإِلى أَكْثَب : كَلْبِي .
وَإِنما فُعِلَ ذلك ؛ لِتُفَصِّلَ بَيْنَها وهى جَمْعٌ وبَيْنَها إِذا كانت اسما لشيء واحد^(١) ؛ لِأَنَّها إِذا
سُمِّيَ واحدٌ بشيء منها كان النِّسْبُ على اللفظ ؛ لِأَنَّهُ قد صار واحدا . وذلك قولك فى رجل من
بنى كلاب : كِلَابِي .

فإن نسبته إلى الضباب قلت : ضِبَابِي .

وتقول : رجل مَعَاظِرِي (ومَعَاظِرُ بن مرٍّ أخو تميم) ^(٢) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ : « باب الاضافة الى الجمع » .

اعلم أنك إذا أضفت الى جمع أبدا فانك توقع الاضافة الى واحده الذى كسر عليه ، ليفرق
بينه إذا كان اسما لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به الا الجمع . فمن ذلك قول العرب فى رجل من
القبائل : قبل وقبيلية للمرأة .

ومن ذلك أيضا قولهم فى أبناء فارس : بنوى . وقالوا فى الرباب : ربى : وانما الرباب جماع
واحده ربة ، فنسب الى الواحد وهو كالطوائف .
وكذلك لو أضفت الى المساجد قلت : مسجدي . . .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٨٩ : « وإذا جاء شيء من هذه الابنية التى توقع الاضافة على واحدها
اسما لشيء واحد تركته فى الاضافة على حاله ، ألا تراهم قالوا فى أنمار : أنمارى : لأن أنمارا اسم
رجل وقالوا فى كلاب : كلابى .

ولو سميت رجلا ضربات لقلت : ضربى لا تغير المتحركة ، لأنك لا تريد أن توقع الاضافة
على الواحد .

وسألته عن قولهم : مدائنى ، فقال : صار هذا البناء عندهم اسما لبلد ،
ومن ثم قالت بنو سعد فى الأبناء : أبناوى . كأنهم جعلوه اسم الحى والحى كالبلد . . . =

وتقول في النسب إلى أكلب من نختم (١) : أكلبي ، وكذلك هذا أجمع .

ونظير ذلك قولك في النسب إلى المدائن : مدائني ، لأنها اسم لبلد واحد .

وتقول في رجل من أبناء سعد . أبناوي ؛ لأنه قد صار اسما لهم ، ولو قلت أبنائني كان جيذاً ؛

كما تقول : كسائي وكساوي .

فإن نسبته إليه وأنت تقدر أن كل واحد منهم ابن على حياله ، ثم تجمعهم / قلت : $\frac{3}{138}$

ابني وبنوي . أي ذلك قلته فصواب : لأنه النسب إلى (ابن) .

= وقالوا في الضباب - إذا كان اسم رجل - : ضبابي . وفي معافر : معافري ، وهو فيما يزعمون : معافر بن مرة أخو تميم بن مر وقالوا في الانتصار : انصاري ، . وانظر الكامل ج ٨ ص ٣ - ٤ .

وفي الباب ج ٣ ص ١٥٤ : المعافري بفتح الميم والعين وبعد الالف مكسورة وراء هذه النسبة إلى المعافر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد .

وفي اصلاح المنطق ص ١٦٣ : « وتقول : هذا ثوب معافري وهو منسوب إلى معافر حتى من

اليمن ، ولا تقل : معافري - بضم الميم - » وانظر تهذيبه ج ٢ ص ٢٠ .

وانظر جمهرة انساب العرب ص ٤١٨ ، ٤٨٥ .

(١) انظر جمهرة الانساب ص ٢٩٢ ، ٣٩١ .

هذا باب

النَّسَبُ إِلَى كُلِّ اسْمٍ عَلَى حَرْفَيْنِ

اعلم أنه ما كان من الأسماء على حرفين فإن رُدَّ الحرفُ الثالث إليه في الجمع بالتاء ، أو التثنية فالتثنية تردُّه . لا يكون إلَّا ذلك . وذلك قولك في النسب إلى أخت : أَخَوِي ، لقولك : أَخَوَات ، وإلى سَنَةٍ : سَنَوِي فيمن قال : سَنَوَات . ومن قال : سَنَاهِت ، وَسُنَيْهَةٍ في التحقير قال : سَنَيْهِ .

وفي النسب إلى أب ، وأخ : أَبَوِي ، وَأَخَوِي ، لقولك : أَبَوَان ، وَأَخَوَان ، وكذلك هذا الجمع لا يكون غيرُ ما ذكرت لك .

وإن لم تردَّ الحرف الثالث في تثنية ، ولا جمع بالتاء فأنَّت في النسب مُخَيَّر : إن شئت رددته ، وإن شئت لم تردده (١) . وذلك قولك في النسب إلى دَمٍ : دَمِي ، ودَمَوِي ، وفي النسب إلى يَدٍ : يَدِي ، وَيَدَوِي في قول سيبويه .

فأمَّا الأخفِش فيقول : يَدِي ، وَيَدَيَّ ، ويقول : أَصْلُ (يَدٍ) فَعَلَ ، فإن رددت ما ذهب رجعت بالحرف إلى أصله . فهذا قوله في كلِّ هذا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « باب الإضافة إلى بنات الحرفين »

اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لأمه ، ولم يرد في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء كان أصله فعل أو فعل فأنك فيه بالخيار : أن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه ، وأن شئت غيرته ، فرددت إليه ما حذف منه ٠٠ »

وقال في ص ٨٠ (باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد »

وذلك قولك في أب : أبوي وفي أخ : أخوي وفي حم : حموي .

ولا يجوز إلا إذا من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية ولا في الجمع بالتاء ، فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل ، إذ كانت تقوى على الرد فيما لا يخرج لأمه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء ، فإن رد في الأضعف في شيء كان في الأقوى أرد .

واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ٠٠ ويقول هنوان ٠٠ ،

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦٣ « فإن كان المحذوف رد في الإضافة وجب رده في التثنية أيضا وهو أب وأخ وحم وهن لا غير » . وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٦٣ .

وسيبويه وأصحابه يقولون : رددنا إلى حرف قد لزمه / الإعراب لجهد الاسم ؛ فلا يُحذف ما كان يلزمه قبل الرد^(١) .

وسيبويه يزعم أن (دما) (فعل) في الأصل ، وهذا خطأ ؛ لأنك تقول : دى يدى فهو دم . فمصدر هذا لا يكون إلا (فعل) ؛ كما تقول : فرق يفرق ، والمصدر الفرق ، والاسم فرق ؛ وكذلك الحذر ، والبطر ، وجميع هذا الباب .

ومن الدليل أنه (فعل) أن الشاعر لما اضطرَّ جاء به على (فعل) ^(٢) قال :

جَرَى اللَّيْمَانِ بِالخَبَرِ الْيَقِينِ^(٣) .

فأما (يد) ففعل ساكنة لا اختلاف في ذلك ؛ لأنَّ جمعها أيد (وأفعل) إنما هو جمع (فعل) ؛ نحو : أكلب ، وأفلس ، وأفرخ .

و (غد) (فعل) ؛ لأنَّ أصله غَدُو^(٤) .

وحقُّ هذه الأسماء المحذوفة أن يُحكم عليها بسكون الأوسط . إلا أن تثبت الحركة ؛ لأنَّ الحركة زيادة ؛ فلا تثبت إلا بحجة ؛ ألا ترى أن الشاعر لما اضطرَّ إلى الردَّ ردَّ على الإسكان فقال :

إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا^(٥) .

وقال الشاعر :

وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حُلُّوها وغَدُوا بلاقيع^(٦)

/ وإنما كانت الإضافة رادة ما رجع في التثنية والجمع بالتاء وما لم ترده تثنية ولا جمع ؛

(١) في أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٥ - ٣٦ : « وكذلك إذا نسبت إليها أعدت المحذوف ، وفتحت الدال ، وأبدلت من الياء واوا ، فقلت : يدوى . هذا قول الخليل وسيبويه في النسب إلى هذا الضرب . »

وأبو الحسن الاخفش ينسب إليه على زنته الأصلية فيقول : يدوى . وفي غد : غدوى وفي حر : حرحى . والخليل وسيبويه يقولان : غدوى وحرحى . »

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٧

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٨

(٤) تقدم مع الشواهد في الجزء الثاني ص ٢٣٨-٢٣٩

(٥) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٨

(٦) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٩

لأن الإضافة أرد ؛ وذلك أنها مُقَيَّرَةٌ أواخر الأسماء لا محالة ؛ لأن الإعراب عليها يَقَعُ ، ولأنه يلزمها الحذف من قولك : أُسَيْدِي ، وَأُمُوِي ، وَحَنَفِي ، ونحو ذلك .

والتغيير في مثل بَصْرِي وما ذكرنا يَدُلُّ على ما بعده ؛ فلذلك كنت راداً في الإضافة ما يرجع في تشنية أو جَمْع بالتاء لا محالة ، ومخيراً فيما لم يرجع في تشنية ولا جَمْع .

واعلم أن كل ما كان من بنات الحرفين فحذفت منه حرفاً مزيداً تجعل عدته ثلاثة فلا بد من الرد ؛ لأنك لما حذفت ما ليس منه لزمك أن ترد ما هو منه ؛ إذ كنت قد ترد فيما لا تحذف منه شيئاً ؛ لأنه له في الحقيقة . وذلك قولك في النسب إلى ابن : ابني إذا اتبعت اللفظ . فإن حذفت ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت : بنوي (١) .

ولا تقول في أخت إلا أخوي ؛ لأن التاء تحذف كما تحذف الهاء في النسب ؛ لأنها تلك في الحقيقة . وذلك قولك في طَلْحَةَ : طَلْحِي ، وفي عَمْرَةَ : عَمْرِي ، فإذا حذفت التاء من أخت لم تقل إلا أخوي ، وكذلك بنت : بنوي (٢) ؛ لأن التاء تذهب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨١ « باب الإضافة الى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين .
فان شئت تركته في الإضافة على حاله قبل ان تضيف ،
وان شئت حذفت الزوائد ، ورددت ما كان له في الأصل .
وذلك ابن واسم واست وائنان وائنتان وابنة .
فاذا تركته على حاله قلت : اسمي واستي وابني وائني في اثنتين وائنتين .
وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقوله . وان شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ، ورددته الى أصله ، فقلت سموي وسموي وسموي وسموي »
وقال في ص ٨٢ « وسألت الخليل عن الإضافة الى ابنم فقال : ان شئت حذفت الزوائد فقلت : بنوي . كأنك أضفت الى ابن ، وان شئت تركته على حاله ، فقلت : ابنمي ، كما قلت : ابنمي واستي .

واعلم أنك اذا حذفت فلا بد لك من أن ترد ، لانه عوض وانما هي معاقبة . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ « وأما (بنت) فانك تقول : بنوي من قبل أن هذه التاء التي للتانيث لا تثبت في الإضافة ، كما لا تثبت في الجمع بالتاء ، وذلك لانهم شبهوها بهاء التانيث ، فلما حذفوا ، وكانت زيادة في الاسم كماء سببة وتاء عفريت ، ولم تكن مضمومة الى الاسم كالهاء ، يدلك على ذلك سكون ما قبلها جعلناها بمنزلة ابن ، فان قلت : بني جائز . . . »

ومن قال : ابنة / قال : ابني على قولك : ابني في ابن .

ومن قال في ابن : بَنَوِيَّ قال في مؤنثه : بَنَوِيَّ .

وذلك أنَّ النسب إلى كلِّ مؤنث كالنسب إلى مذكَّره . تقول في النسب إلى ضارب : ضاربي ،

وكذلك هو إلى ضاربة .

وقال في ص ٨١ : وإذا أضفت إلى أخت ، قلت : أخوي هكذا ينبغي أن يكون على القياس
وإذا القياس قول الخليل ٠٠ وأما يونس فيقول : أختي وليس بقياس » .

هذا باب

ما كان على حرفين ممّا ذهب منه

مَوْضِعُ الْفَاءِ

وذلك قولك : عِدَّة ، وَزِنَةٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ كَانَ وَغْدَةً ، وَوَزْنَةً ؛ لِأَنَّهُ مِنْ وَعَدْتِ ، وَوَزَنْتِ ،
وكذلك رِثَةٌ مِنْ قَوْلِكَ : وَرِثْتَهُ رِثَةً ، وَجِدَّةٌ .

وكلُّ مصدرٍ على (فِعْلَةٍ) مِمَّا فَاوَهُ وَآوَ فَهَذِهِ سَبِيلُهُ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي حَذْفِ هَذِهِ الْوَائِ فِي مَوْضِعِهِ (١)
فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ لَمْ تُغَيِّرْهُ ؛ لِبَعْدِهِ مِنْ يَاءِ النَّسَبِ . نَقُولُ : عِدَى ، وَزِنَى (٢) .
فَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى شَيْءٍ فَلَا بَدَّ مِنَ الرَّدِّ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا حَرْفُ لَيْنٍ ، وَلَا تَكُونُ الْأَسْمَاءُ
عَلَى ذَلِكَ . فَإِنَّمَا صَلَحَ قَبْلُ النَّسَبِ مِنْ أَجْلِ هَاءِ التَّانِيثِ . فَإِذَا نَسَبْتَ إِليْهِ حَذَفْتَ الْهَاءَ . وَكَانَ
سَبِيحِيَّةً يَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ : وَشَوِيٌّ عَلَى أَصْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَدَّ لَمْ يَغَيِّرِ الْحَرْفَ عَنْ حَرَكَتِهِ . هَذَا
مِلْحَمُهُ ، وَمِلْهَبُ الْخَلِيلِ عَلَى مَا تَقَلَّمَ مِنْ قَوْلِنَا حَيْثُ ذَكَرْنَا (يَدَا) وَقَوْلُهُ فِيهَا : / يَدَوِيَّ فِيمَنْ رَدَّ ،
وَحَدَوِيَّ فِي غَدٍ فِيمَنْ رَدَّ .

٢
١٤٢

وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ يَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهَا : وَشَيْئٌ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ : إِذَا رَدَدْتَ مَا ذَهَبَ

(١) تقدم في الجزء الأول من ٨٨ - ٨٩ . والجزء الثاني من ١٢٩ .

(٢) في سببويه ج ٢ من ٨٥ : باب الإضافة إلى ما ذهب فَاوَهُ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ . وَذَلِكَ
عِدَّةُ وَزْنَةٌ .

فَإِذَا أَضِفْتَ قُلْتَ : عِدَى وَزِنَى ، وَلَا تَرُدَّهُ الْإِضَافَةُ إِلَى أَصْلِهِ ، لِبَعْدِهَا مِنْ يَاءِ الْإِضَافَةِ
لِأَنَّهَا لَوْ ظَهَرَتْ لَمْ يُلْزَمْهَا مَا يُلْزَمُ اللَّامُ لَوْ ظَهَرَتْ مِنَ التَّغْيِيرِ ، لَوْ قَوِيَ الْبَاءُ عَلَيْهَا ، وَلَا تَقُولُ :
عَدَوِي فَتَلْحَقَ بَعْدَ اللَّامِ شَيْئًا لَيْسَ مِنَ الْحَرْفِ ٠٠ ،

من الحرف رددته إلى أصله ، وثبتت الياء لسكون ما قبلها ؛ كما تقول في النسب إلى ظبي : ظبيّ (١) .
وقد مضى ذكر القولين في موضعه (٢) .

واعلم أنه من ردّ في الاسم من ذوات الحرفين الذي لا يرجع منه في تثنية ولا جمع بالتاء نحو :
دموى ، ويدوى فإنه لا يردّ في عدة ؛ لأنّ الذهاب منه ليس بما تغيّره الإضافة .
وكذلك ما ذهب منه موضع الغين فغير مردود ، نحو : (مذّ) لو سميت بها رجلا لم تقل :
مُذّي ولكن مُذّي فاعلم .
فقد شرحت لك أن ياء الإضافة لا يردّ لها ما كان على حرفين إلّا موضع اللام ؛ لأنها لا تغيّر
غير اللام .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ : وتقول في الإضافة الى شية وشوى . لم تسكن العين ، كما لم
تسكن الميم اذا قال : دموى فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجوى ، وانما الحقت
الواو ههنا ، كما الحققتها في (عه) حين جعلتها اسما ليشبه الاسماء ، لانك جعلت الحرف على
مثال الاسماء في كلام العرب .

وانما شية وعدة فعلة . لو كان شيء من هذه الاسماء فعلة لم يحذفوا الواو ، كما لم
يحذفوا في الوجبة والوثبة والوحدة وأشباهها . . فانما القوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على
المينات ، وحذفوا الفاء . . .

قال المبرد في نقده لكتاب سيبويه ص ٢٤٧ معلقا على قول سيبويه : لم تسكن الشين كما
لم تسكن الميم اذا قلت : دموى : « وليست شية كذلك ، لأن الشين انما تحركت بحركة الواو ،
وحذفت الواو ، ولم يحز أن يبتدأ بشين ساكنة ، فلما رجعت الواو ردت الشين الى السكون وهذا
قول أبي الحسن الأخفش »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« واما قوله في شية انه اذا رد الواو اليها أسكن الشين ، فتحريك الشين اولى من تحريك
الدال في يد ، لاننا انما حركنا في يد اذا قلنا : يدوى تعويضا من حركة الاعراب التي كانت في
الدال ، وحركة الاعراب ليست بلازمة على كل حال انما تدخل في الوصل وتحذف في الوقف .
وشية حركتها حركة بناء لازمة للحرف والتعويض من اللازم اولى ، وليس كونها في الاصل
للاو بمانع لان يعوض منها اذا لزمت الشين وجبت لها بعلة من العلل . .

ولما لم يكن تركنا الاعراب في الوقف يوجب ترك التعويض في النسب الى يد لم يكن
رد حركة الواو اليها من شية في النسب يوجب ترك التعويض . .

انظر الانتصار ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٢) تقدم في ص ١٣٧ من هذا الجزء .

تقول : هذا زيد فاعلم فإذا نسبت إليه قلت : زيدى ، فكسرت الدال من أجل الياء ، ولم تُقرأ على الإعراب ؛ لأن الإعراب فى الياء ، ولا يكون فى اسم إعرابان .
فأما قوله :

هُمَا نَفْثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَهُمَا عَلَى النَّايِحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامٍ (١)

فإنما (فم) أصله : فَوْه ؛ لأنه من تَفَوَّهت بكذا ، وَجَمَعَهُ أَفَوَاهِ عَلَى / الْأَصْل ، فإذا قلت : هذا فَوْ زِيد ، فقد حذفت موضع اللام ، ولولا الإضافة لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين . ولكن ثبتت فى الإضافة ؛ لأنها تمنعه التنوين .

وكذلك قولك : هذا ذو مال ، فأنثت تقول : رأيت فاذ زيد ، ومررت بنى زيد ، فإن أفردت لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين ؛ [لأن التنوين يُذهب حرف اللين فيبقى الاسم على حرف] (٢) فتقول فى الأفراد (فم) فاعلم ، فتبدل الميم من الواو ؛ لأنهما من مخرج واحد . وإنما الميم والباء والواو من الشفة ، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء ؛ لأن الواو من الشفة ، ثم تهوى إلى الفم ؛ لما فيها من المد واللين ، حتى تنقطع عند مخرج الألف . والميم تهوى فى الفم حتى تتصل بالخياشيم ؛ لما فيها من الغنة . والباء لازمة لموضعها .

فأما قوله : (فَمَوِيَهُمَا) فإنه جعل الواو بدلا من الهاء اخفائها للين وأن الهاء خفية .

فمن قال (فمان) قال فى النسب : فمى ، وفَمَوَى .

(١) استشهد به سيبويه فى ج ٢ ص ٨٢ على أن الفرزدق رد العين فجعلها مكان اللام ، كما جعل الميم مكان العين ، ثم ذكره فى ص ٢٠٢ .

نفثا : ألقيا على لسانى ، من : نفث الله الشئ فى القلب : ألقاه .

وروى فى الديوان تفلا ، وألف الاثنين لا بليس وابنه .

وأراد بالنابح هنا من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله فى الكلب .

الرجام : مصدر راجمه بالحجارة ، أى : رماه .

وراجم فلان عن قومه : دافع عنهم . جعل الهجاء كالمراجعة لجعله الهاجى كالكلب النابح .

والبيت آخر قصيدة للفرزدق قالها فى آخر عمره تائبا الى الله عز وجل مما فرط من من مهاجاته الناس وقذف المحصنات ، وذم ابليس لاغوائه اياه فى شبابه .

انظر الخزائنة ج ٢ ص ٢٦٩ - ٢٧٢ ، ج ٣ ص ٣٤٦ وشواهد الشبسية ص ١١٥ ،

شروح سقط الزند ص ١٤١٩ ، والديوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ .

(٢) تصحيح السيرافى

ومن قال (فموان) لم يجز في النسب إلا فَمَوَى (١) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٣ وأما (فم) فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله : فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم . فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم . ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والاضافة والتثنية ، فمن ترك (دم) على حاله اذا أضاف ترك (فم) على حاله ، ومن رد الى (دم) اللام رد الى (فم) العين فجعلها مكان اللام

وقالوا : فموان فانما ترد في الاضافة ، كما ترد في التثنية وفي الجمع بالتاء ، وتبنى الاسم ، كما تشنى به الا أن الاضافة أقوى على الرد .

فان قال : فموان فهو بالخيار ان شاء قال : فموى ، وان شاء قال : فمى ، ومن قال : فموان قال : فموى على كل حال ، .

هذا باب

النسبة إلى التثنية والجمع

اعلم أنك إذا نسبت إلى مثني حذفت منه الألف / والنون ، وحذفتها لأمرين :
 أحدهما : أنهما زيدا معا ، وقد مضى هذا في باب عطشان وحمراء (١) .
 والوجه الثاني : أنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أو ياءها فيه ؛ لأنه يجمع في الاسم
 رفمان ، أو نصبان ، أو خفضان .
 فإن أضفت إلى جمع مذكر فهو كذلك . تقول في النسب إلى مسلمين أو مسلمين : مسلمي ،
 وإلى رجلين : رجلئ ؛ كما ينسب إلى الواحد ، وكما ذكرت لك قبل الجماعة ؛ لتفصل بينها وبين
 الواحد المسمى بجماعة (٢) .
 وتقول في النسب إلى مسلمات : مسلمي ، فتحذف الألف والتاء ؛ كما حذفت الألف والنون ،
 والواو والنون ؛ وكما تحذف هاء التانيث إذا قلت في طلحة : طلحي (٣) .

(١) باب عطشان ، وحمراء سيأتى في ص ٢٩٤ وأشار الى ذلك في الجزء الأول ص ٦٤ ،
 ص ٢٢٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية »
 وذلك قولك : مسلمون ورجلان ونحوهما ، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل ، فاضفت
 اليه حذفت الزائدتين الواو والنون والألف والنون والياء ، لأنه لا يكون في الاسم رفمان ونصبان
 وجران ، فتذهب الياء ، لأنها حرف اعراب ، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها ، لأنهما
 زيدا معا ، ولا تثبتان الا معا وذلك قولك : رجل ومسلمي . . .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب الاضافة الى كل اسم لحقته التاء للجمع »
 وذلك مسلمات وتمرات ونحوهما ، فإذا سميت شيئا بهذا النحو ، ثم أضفت اليه قلت :
 مسلمي وتمرى ، وتحذف ، كما حذفت الهاء ، وصارت كالهاء في الاضافة . . .

هذا باب

ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة
لتدلّ من النسب على ما تدلّ عليه الياء

وذلك قولك لصاحب الثياب : ثَوَّاب ، ولصاحب العطر : عَطَّار ، ولصاحب البز : بَزَّاز .
وإنما أضلّ هذا لتكرير الفعل كقولك / : هذا رجل ضَرَّاب ، ورجل قَتَّال ، أى : يكثر هذا
منه ، وكذلك خيَّاط ، فلما كانت الصناعة كثيرة المعانة للصَّنْف فعلوا به ذلك ، وإن لم يكن منه
فِعْلٌ ؛ نحو : بَزَّاز ، وعَطَّار .

فإن كان ذا شئ ، أى : صاحب شئٍ بُنى على (فاعِل) ؛ كما بُنى الأوّل على (فَعَّال) (١) ، فقلت :

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٩٠ . باب من الاضافة تحذف فيه ياءى الاضافة وذلك اذا جعلته
صاحب شئ يزاوله أو ذا شئ .
أما ما يكون صاحب شئ يعالجه فانه مما يكون (فعلا) وذلك قولك لصاحب الثياب :
ثَوَّاب ولصاحب العاج : عَوَّاج ولصاحب الجمال التى ينقل عليها : جَمَّال . ولصاحب الحمر
التي يعمل عليها : حَمَّار .
وللذى يعالج الصرف : صَرَّاف ، وذا أكثر من أن يحصى .
وأما ما يكون ذا شئ ، وليس بصنعة يعالجها فانه مما يكون (فاعلا) وذلك قولك لذى
الدرع : دَارِع ، ولذى النبيل : نَابِل ، ولذى النشاب : نَاشِب ، ولذى التمر : تَامِر ، ولذى
اللبن : لَابِن .

قال سيبويه عن (فعال) : وذا أكثر من أن يحصى ، ثم منع القياس فقال :
« وليس فى كل شئ من هذا قيل هذا ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر : برار ، ولا
لصاحب الفاكة : فكاه ، ولا لصاحب الشعير : شعار ، ولا لصاحب الدقيق : دقاق » .

ونقد المبرد كلام سيبويه هذا بقوله ص ٢٥١ :
« قال محمد : وكل من رأيناه ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البر : برار حتى صار لكثرة
استعماله لا يحتاج فيه الى حجة من شعر ولا غيره » .

ورد ابن ولاد المبرد بقوله :
« قال أحمد : ليس فى هذه المسألة غير الدعوى ، وليست ههنا حجة : وذلك أنه رد دعوى

رجل فارس ، أى : صاحب فرس ، ورجل دارع . ونابيل ، وناشب ، أى : هذا آله . قال الشاعر :

وَعَرَّرْتَنِي ، وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ بِالصَيْفِ تَامِرٌ (١)

فأما قوله :

وليس بذى رُمحٍ فِطْعُنِي بِهِ وليس بذى سَيْفٍ وَلِيسَ بِنَبَّالٍ (٢)

فإنه كان حقه أن يقول : وليس بنابيل . ولكنه كثر ذلك منه ومعه .

* * *

بدعوى ، لأن سيبويه قال : لا يقال هذا . كانه لم يسمعه من العرب ، فادعى محمد أنه يقال ، ولم يأت بحجة ، وادعى ذلك في زمن لا ترضى لغته ، ولا يحتج بقوله ، وأنكره سيبويه في زمن يؤخذ بلغته ، ويرجع الى قوله ، ويستشهد بلفظه ويمتنع من التكلم بما امتنع منه .
فالنفس الى الدعوى الاولى أسكن ، وبها أوثق . لا سيما اذا أضفنا ذلك الى أنا لم نسمعه من عالم ولا من عربى .

قال أحمد : ما سمعت أحدا مردود القول فضلا عن متبوع القول نسب بائع البر فيقول :
برار ولو سمعته في هذا الوقت لما كان سماعه حجة ..

ولعله أن يكون قد سمعه من عوام أهل مصر من الأمصار لا يؤخذ بلغتهم ، وهذا نوع من الكلام لا فائدة فيه أكثر من أن تتلقى عن عالم موثوق بقوله ، فننقل ذلك منه تقليدا .
وقد حكى سيبويه في هذا الباب أنه لا يقال لصاحب الفاكهة : فكاك . وهذا مستعمل في أكثر الأمصار التي شئنا هذناها ، وليس ذلك بحجة

الانتصار ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(١) البيت للحطيئة في هجاء الزبرقان بن بدر . وكان الزبرقان ضمن له أن يحسن جواره ، فحفته امرأة الزبرقان في غيبته ، فتحول عنه الى بنى أنفا الناقة . والمعنى : أنك وعددتني بأن توسع على التمر واللبن وأن عندك منهما ما فيه كفايتي ، فلم أجد ذلك كما وصفت .
وزوى أن الأصمعي صحفه فأنشد . لا تنى بالصيف تامر .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ٢٨٢ والاقتضاب ص ٣٧٣ وشرح أدب الكاتب للجسواليقي ص ٢٧٢ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ٣٥٤ ، ج ٥ ص ٢٣٢ .

والقصيدة في ديوان الحطيئة ص ٢٣ - ٢٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩١ على أنه استعمل نبالا لذى النبل ، والكثير فيه نابل . يريد أنه ليس من أهل السلاح في الحرب ، فلا أبالي وعيده .

والبيت من قصيدة امرئ القيس المشهورة وفيها شواهد نحوية كثيرة .
انظر الديوان ص ١٠٥ - ١١٢ ، وشرح الديوان ص ٤٥ - ٦٦ ، وشروح سقط الزند

ص ١٦٤٠ .

واعلم أَنَّ قولهم : (عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ) (١) ، ورجل طاعِمٌ كَاسٍ (٢) . إِنَّمَا هو على ذا . معناه :
عيشة فيها رِضًا ، ورجل له طعام وكسوة .
وكذلك هم ناصِبٌ . إِنَّمَا هو : فيه نَصَبٌ .

• • •

وكذلك كلُّ مؤنَّث نعت بغير هاء ؛ نحو : طامِثٌ (٣) ، وحائِضٌ ، ومُثْتَمٌ ، وطالِقٌ .
فما كان من هذا مبنياً على فِعْلٍ فهو كقولك : ضربتُ / فهي ضاربةٌ ، وجلستُ فهي جالسةٌ .
قال الله - عزَّ وجلَّ - : (يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) (٤) ، لِأَنَّهُ جاءَ مبنياً على
(أَرْضَعَتْ) .

(١) في عيشة راضية ، آيتان . الحاقة : ٢١ - القارة : ٧ . وانظر المخصص ج ١٥ ص ٧٠
(٢) يشير الى قول الحطيئة :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِيُغَيِّرَهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

على ان الكاسي يراد منه الكسو . وفي اللسان : ان كسى تكون بمعنى اكتسى ، فعلى هذا
لا مجاز في شعر الحطيئة والكاسي اسم فاعل من كسى اللازم .
قال ابن بري : يقال : كسى يكسى ضد عرى يعرى . قال سعيد الشيباني :

وَأَنْ يَغْرَيْنَ إِنْ كَسَى الْجَوَارِي فتنبو العين عن كَرَمٍ عِجَافٍ

(٣) الطامث : الحائض فعله كنصر وسمع .

(٤) الحج : ٢

ذكر ابن سيده في المخصص كثيراً من الفاظ النسب التي جاءت على (فاعل) والتي جاءت
على (فعال) اذكر طرفاً منها :

أرسته لمحا باصراً . المخصص ج ١ ص ١١٤ - الاقتضاب ص ١١٩ - اصلاح المنطوق
ص ٣٦٢ .

- أمسي فؤادي به فاتنا . المخصص ج ٤ ص ٦٢ .
- رجل ناعل ٤ : ١١١ شاحم ٥ : ٤ . مكان عاسل ٥ : ١٤ .
- رجل لاء ولآل : صاحب لؤلؤ ٤ : ٥١ ، ١٢ : ٣٦٢ .
- قطن حليج : محلولج وصانمه العلاج ٤ : ٧٠ .
- رجل نجاد : الذي يعالج الفرش والوسائد بحشوها ويخيطها ٤ : ٧٥ .
- لحام : بائع اللحم ٤ : ١٤٠ . رأس : بائع الرؤس ٤ : ١٤٣ .
- شحام : يبيع الشحم ٥ : ٤ . الخباز ٥ : ٦ .
- قواس وتراس ٦ : ٣٧ ، ٧٤ .
- معاز . بقار . فيال . فهاد ٧٠ : ١٧٦ ، ٨ : ٣٦ ، ٥٧ : ٧٢ .
- الكلاب : الذي يعلم الكلاب . الصقار : معلم الصقور ٨ : ٨٠ ، ١٤٨ .
- رجل بياض : يبيع البيض ٨ : ١٢٥ .
- السفان : ملاح السفينة ١٠ : ٣٣ .

وما كان على غير فعل فعلى معنى النسب الذى ذكرت لك . وذلك أنك تريد : لها حيض ،
ومعها طلاق . وتأويله : هى ذات كذا .

فأما قول بعض النحويين : إنما تنزع الهاء من كل مؤنث لا يكون له مذكر ، فيحتاج إلى
الفصل فليس بشئ^(١) ؛ لأنك تقول : رجل عاقر ، وامرأة عاقر ، وناقه ضامر ، وبكر ضامر .

الطيان : صانع الطين وحرفته الطيانة ١٠ : ٥٨ .
الخشب : بائع الخشب . الحنط : بائع الحنطة ١١ : ١٨ ، ٦٠ .
الخلال : بائع الخل ، وصانعه . الزجاج : الخواص : صانع الخوص ١١ : ٧٩ ، ١٠٦ ، ٨٦ .
الطساس : بائع الطسوس وحرفته الطساسة ١٢ : ٢٥ .
رجل زراد ، سراد ١٢ : ٢٥٨ ، ألا : يبيع الآلية ١٢ : ٣٦٢ .
رجل تمار . لبان . سمان . فكاه ١٢ : ٢٦٢ .
الطحان وحرفته الطحانة : الذى يلى الطحين ١٣ : ٥٠ .
(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٩١ : « باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث .
وذلك قولك : امرأة حائض ؛ وهذه طامث ، كما قالوا : ناقة ضامر . يوصف به المؤنث
وهو مذكر .

فانما الحائض واشباهه فى كلامهم على أنه صفة شئ ، والشئ مذكر ، فكانهم قالوا : هذا
شئ حائض ، ثم وصفوا به المؤنث ، كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل نكحة .
فزعم الخليل أنهم اذا قالوا : حائض فانه لم يخرج على الفعل ، كما أنه حين قال : دارع
لم يخرج على فعل ، وكأنه قال : درعى .
فانما أراد ذات حيض ، ولم يجىء على الفعل .
وكذلك قوله : مرضع - اذا أردت ذات رضاع - ولم يجزها على أرضعت ، ولا ترضع .
فان أراد ذلك قال : مرضعة .

وتقول : هى حائضة غدا . لا يكون الا ذلك ؛ لأنك انما أجريتها على الفعل ، على هى
تحيض غدا . هذا وجه ما لم يجز على فعله فيما زعم الخليل .
وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « اما ما كان من المذكر نعتا لمؤنث فهو قولك :
امرأة طالق ، وبكر ضامر ؛ وامرأة متمم : اذا جاءت بائنين ، وكذلك طيبة مطلق ومشدن وممثل
وامرأة مرضع . . . وانما جاء هذا بغير تاء ، لأنه ليس على فعل فمجازة النسب . . . فان كان
شئ من هذا الذى وصفناه من نعت المؤنث على فعل لم يكن الا بالهاء ، لأنه مضارع لفعله ، وذلك
قولك : اشدنت الطيبة فى مشدنة ، واتلت فى متلية ، وطلقت المرأة فى طالقة . من ذلك
قول الله عز وجل : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) لأنه جاء على الفعل لذكره أرضعت
وعلى ذلك قال الاعشى :

يا جارنى بينى فإنك طالقة كذاك أمور الناس غادر وطارقه

وقال الخليل فى قول الله تعالى : (السما منفطر به) قال : هو كقولك للدجاجة : معضل .
المعضل : التى قد نشبت بيضتها فى جوفها . . . الورقة ١٣٧ ، ١٣٨ .
انظر تفصيل الخلاف فى ذلك فى الانصاف ص ٤٥٢ - ٤٥٨ .
وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٥٤ ، وابن يعين ج ٥ ص ١٠٠ - ١٠١ والمخصص
ج ١٦ ص ١٢٠ - ١٢١ .

وكذلك امرأة قَتول ، ورجل قَتول (١) ، وامرأة مِعْطَار ، ورجل مِعْطَار فهذا على ما وصفت لك .
فأما قولهم : بغير عاضه (٢) ، وبغير حامض فهو على هذا إنما معناه : أنه معتاد للأكل
الحِمض (٣) ولأكل العِضاه . فوقع النسب على معنى قولك : هو كذا ، فهذا بابُه .

= ضعف مذهب البصريين ودافع عن مذهب الكوفيين أبو بكر بن الانباري في كتابه (المذكر
والمؤنث) فقال :

« قال سيبويه في قولهم : امرأة حائض وطالق وطامث : هي ثعوت مذكرة وصف بهن
الاناث ، كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون الا لما ذكر : كقولهم : رجل نكحة ، وكان يذهب الى أنهم
ذكروا هذه الثعوت ، لأنها نعت لشخص وشيء ؛ فاذا قالوا : هذه حائض ، ارادوا . هند شخص
حائض ... واذا قالوا زيد نكحة ؛ فهو في معنى : زيد نسمة نكحة . هذه ترجمة محمد بن
يزيد البصري . »

قال ابو بكر : وهذا كله عندي خطأ ، لانا لو قلنا : هند حائض ، ونحن نريد : هند شخص
حائض ، وشيء حائض - للزمن ان نقول : هند قائم ، وجمل جالس ، على معنى : هند شخص
قائم ، وجمل شيء جالس ، وفي اجازة هذا خروج عن العربية .
قال الفراء : يلزم من قال : حائض وصف لشيء ان يقول : هذه امرأة جالس ، ولا يقول :
هذه ، بل يقول : هذا ، وقال الفراء : يلزمه ان يقول : الحائض يحيض على معنى : الشخص
يحيض ، وقال : لم نجد لهذا القول مذهباً .

وقال الاخفش وغيره من البصريين : انما قالت العرب : هند حائض ، فذكروا حائضاً ؛
لأنهم ارادوا : هند ذات حيض ، ولم يريدوا : هند حاضت أمس أو تحيض غدا . قالوا : ولو أردت
هذا المعنى لأدخلت عليه علامة التانيث ؛ كما تدخلها في قائمة وقاعدة ... وهذا القول عندي
غلط لأنه يلزم قائله أن يقولوا : هند قائم ، وجمل امرأة جالس على معنى : هي ذات قيسام
وجلوس ، فيكون في قائم عندهم وجهان ؛ كما كان في حائض وجهان ... ومما يدل على صحة
قول الفراء وعلى فساد القولين الآخرين أنهم يقولون : امرأة قاعدة بالهاء ، اذا ارادوا
الجلوس ، فيدخلون الهاء في هذا النعت لأنه يشترك فيه الرجال والنساء ؛
ويقولون : امرأة قاعد للتي قعدت عن الحيض ، فلا يدخلون الهاء في هذا النعت ، لأنه لا حظ
للرجال فيه .. » وانظر ص ٤٦ - ٥٠

(١) فمол بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث .

(٢) العضاه من الشجر : كل شجر له شوك ، وقيل : أعظم الشجر .
الواحد : عضاهة ، وعضه وعضة ، وعضة وينسب اليها ، فيقال : بغير عضهه :

الذي يرعاها ، وبغير عضاهي ، ويقال : ناقة - عاضه ، وعاضه ، ترعى العضاه .

(٣) الحمض : ما ملح ، وأمر من النبات وهي كفاكة الابل .

هذا باب

المحذوف والمزید فيه

وتفسير ما أوجب ذلك فيهما

فمن المحذوف ما يكون حذفه قياسا ؛ لأنَّ العلةَ جارية فيه وذلك ما كان من باب وعد ، ووزن ، وقد مضى قولنا في ذلك (١) .

ومن ذلك / ما كان آخره ألفا أو ياء أو واوا من الأفعال فإنَّ الجزم يُذهب هذه الحروف ؛ لأنَّ الجزم حذفُ الأواخر ، فإذا صادفت الحرف متحركا حذفت الحركة ، وإن صادفته ساكنا كان الحرف هو المحذوف ، وبقي ما قبله على حركته وذلك قولك : لم يغز ، ولم يخش ، ولم يرم . فإذا وصلت قلت : لم يخش يا فتى ، ولم يرم يا فتى ، ولم يغز يا فتى . تدع الحركة على ما كانت عليه ، لأنَّك حذفت الحرف للجزم فلم يكن لك على الحركة سبيل ؛ كما أنَّك لما حذفت الحركة من يضرب ونحوه لم يكن لك على الحرف سبيل ، فبقي كهيئته . فما كان من حذف لعلَّة تشمله فذلك جامع لبابه (٢) .

ومن المحذوف ما يُحذف استخفافا من الشيء ؛ لأنَّه لا يكون أصلا في بابه ، ويكون الحرف الذى فى آخره من الحروف التى أمرها الحذف ، أو مضارعا لها .

(١) الجزء الأول ص ٨٣ ، ٨٨ ، ٢٤١ والجزء الثانى ص ١٢٨
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٧ « واعلم أن الآخر اذا كان يسكن فى الرفع حذف فى الجزم ، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا ، كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع وذلك قولك : لم يرم ، ولم يغز ، ولم يخش ، وهو فى الرفع ساكن الآخر . تقول : هو يرمى ، ويفرزو ، ويخشى . »

فمن ذلك قولهم : لم أَبْل ، ولم يَكْ ، ولا أَدْر (١) .

أما قولهم : (لم يَكْ) فإنَّ الحذف (لم يَكُنْ) وهو الوجه ، أسكنت النون للجزم ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، كما تقول : لم أَقْل ، ولم أَبِغ .

فأما من قال : لم أَلْ فإنه لما رأى النون ساكنة ، وكانت مضارعةً للياء والواو بأنَّها ؛
تُدْغَمُ فيهما ، وتُزَادُ حيثُ تَزَادَانِ ، فتكون للصرف ، كما تكونان للإعراب ، وتُبْدَلُ الألف منهما ،
كما تُبْدَلُ منها في قولك : اضربا : إذا أردت النون الخفيفة ، وفي قولك : رأيت زيدا ، وتحلَّ
محلَّ الواو في قولك : بهرائي ، وصنعائي ، وتحذف النون الخفيفة ، كما تحذف الياء والواو
لالتقاء الساكنين .

وكانت تكون الأصل فيما مضى وما لم يقع . وذلك قولك : أقام زيد؟ فتقول : قد كان ذلك .
وتقول : يقوم زيد ، فتقول : يكون . فكانت العبارة دون غيرها من الأفعال . فقد بانبت بعلة
ليست في غيرها من أنها عبارة وترجمة ، فحذفت لسكونها استخفافا ، فإن تحركت النون
لم يحز حذفها . تقول : لم يَكْ زيد منطلقا : ولا تقول : لم يَكْ الرجل ؛ لأنها تتحرك هاهنا لالتقاء
الساكنين إذا قلت : لم يكن الرجل (٢) .

وأما (لم أَبْل) فإنه كثر في كلامهم ، وكان الأصل في كلِّ مُطْرَح ، وكان يقول في الوقف :
لم أَبال . فيلتقي ساكنان : الألفُ . واللامُ ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ لكثرة هذه
الحروف . ولولا كثرته لم يُحذف ؛ لأنه يلتقي ساكنان في الوقف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٨ « فمما حذف واصله في الكلام غير ذلك : لم يك ولا أدر ، واشبهاه
ذلك كثيرة » .

وقال في ص ٣١٠ : « ألا ترى أنك تقول : لم أك ، ولا تقول : لم أقي إذا أردت أقل .
وتقول : لا أدر ، كصسا تقول : هذا قاض . »

وتقول : لم أبل ولا تقول : لم أرم ، تريد : لم أرام .
فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره .
وانظر ص ١٣٤ منه .

(٢) وحذف النون من مضارع (كان) له شروط أخرى :

أن يكون المضارع مجزوما بالسكون لم يتصل به ضمير نصب .
وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٩ وشرح الألفية .

وخالف يونس النحويين فأجاز حذف النون ولو وقع بعدها ساكن متمسكا بقول الشاعر :

فإن لم تَكُ المرأةُ أبدتْ وسامةً فقد أبدتِ المرأةُ جبهةً ضيغمَ

تحدث المبرد عن مشابهة النون للواو والياء في الجزء الأول ص ٢٦٩

/ومنهم من يقول : لم أَبْلِهْ ، فيحذف الألف ؛ لأنها زائدة لما ذكرت لك من كثرة هذه الحروف .

فأما قولهم :

وَبِهَا فِدَاءُ لَكَ يَافُضَالَهُ أَجْرَهُ الرُّمَحَ وَلَا تُتَهَالَهُ (١)

فإنه حرك اللام لالتقاء الساكنين ؛ لأنه قد علم أنه لأبْدُ من حَذَفَ ، أو تحريك ، فكان الباب هاهنا الحذف . فيقول : لَا تُهَلْ ، ولكن للقافية حرك ؛ لأنَّ الحدَّ لَا تُهَالُ ، فَتُسَكِّنُ اللامُ للجزم ، ثُمَّ تُحَذَفُ الألفُ لالتقاء الساكنين . فهذا حرك اللام من أجل القافية حركة اعتلال ، وحركتها

(١) في كتاب شرح الإبيات المشككة الاعراب ص ٢٣٤ ، ٢٣٦ :

رواه : نفسى فداء لك يافضاله . . ثم قال :

« فداء مصدر فديته فداء ، فان رفعته فعلى ظاهر الكلام تجعل نفسى ابتداء وفداء خبره . وأما من كسر فداء فانه أراد الأمر (يريد اسم فعل أمر) ، ولحق التنوين بعد الكسر علما على التنكير يريد : افد فداء . ولو كسر بلا تنوين لتقصد المعرفة كأنه قال : افد الفداء . »

أجره الرمح ، يريد : اطعنه في فيه ، لأن الاجراء : الطعن في الفم

تهاله : نهى وهو مجزوم بلا ، وكان القياس (تهله) بسكون اللام للجزم ، وحذف الألف قبلها لالتقاء الساكنين ، فثبت الألف ، وفتح اللام على أحد وجهين :

أما أن يكون أراد النون الخفيفة ، ثم حذفها .

وأما أن يكون حرك اللام لالتقاء الساكنين هي والألف ، ونم يحذف الألف ، لأنه جعل التحريك بدلا من حذفها ، واستحب الفتحة اتباعا للألف ، وهذا قول كثير من النحويين ؛ وكلاهما جيد والوجه الأول أشبه . »

وفي المقصور والمدود لابن ولاد ص ٨٤ : « ومما يمد ويقصر ، ومعناه واحد الفدى يمد يقصر ، وأوله مكسور ، ومن قصره كتبه بالياء . . . وقال آخر فى مده . »

مهلا فداء لك يافضاله أَجْرَهُ الرُّمَحَ وَلَا تُتَهَالَهُ

وحكى الفراء انه سمع بعض العرب يفتح أوله ويقصره . »

وأنشده أبو الفتح فى كتابه : التمام فى تفسير أشعار هذيل ص ١٤ ، ٦١ شاهدا على بناء فداء على الكسر ، وأنشده ابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ شاهدا لبناء فداء على الكسر . الهاء فى تهاله للسكت - هالنى الأمر يهولنى هولا : أفزعنى .

وذكره اللسان فى (هول ، فدى ، ويه) كما ذكره أبو زيد فى نوادره ص ١٣ ، والاشتقاق ص ٢٣١ ، وشروح سقط الزند ص ٩٦٩ . ولم ينسب لقائل معين فى كل ما سبق . وانظر شرح المفضليات للانبارى ص ٥٧ ، ٣١٣ ، ٦٣٨ ، ٧١٦ .

وفى سيبويه ج ٢ ص ٥٣ « وسالت الخليل عن قوله: فداء لك ؛ فقال : بمنزلة أمس ، لأنها كثرت فى كلامهم ، والجر كان أخف عليهم من الرفع ، إذ أكثر استعمالهم إياه ، وشبهوه بأمس ، ونون لانه نكرة . فمن كلامهم ان يشبهوا الشيء بالشيء وان كان ليس مثله فى جميع الأشياء ، »

بالفتح ، لفتح ما قبلها ولما منه الفتح وهى الألف ؛ كما تقول : عَصُ (١) يا فتى ، وانطلق (٢)
يا فتى فيمن أسكن ، وأدخل الهاء لبيان الحركة .

وقولهم : (لا أدري) رَدِي . وإنما كان يقف عليه ، فوصله على وقفه ، وقياسه قياس سَبَسَا ،
وكَلَّكَلًا ، ونحوهما . وقد مضى القول فى هذا مفسراً فى موضع الوقف (٣) .

فأما ما يُزاد فى مثل قولهم : أمّهات وهى فى الأفراد : أمٌ ، وكذلك قولهم : يا أمّتى ، ويا أبتى
[فى النداء] (٤) فَإِنَّ الهاء فى يا أمّتى ، ويا أبتى بدل من ياء الإضافة ؛ / لَأَنَّهُ مِنْ قَالَ : يا أبى لا تفعل ،
ويا أمى لا تفعل ، لم يقل : يا أمٌ ، ويا أبٍ ، ولكن يقول : يا أبة لا تفعل ، فيجعل الهاء بدلا
من الياء ، وَيُلزِمُهَا الْكُسْرُ ؛ لتدلّ على الياء ؛ لَأَنَّ هاء التانيث لا تكون ساكنة ؛ لَأَنَّهَا كاسمٌ ضَمٌّ
إلى اسم .

فأما (أمّهات) فالهاء زائدة ؛ لَأَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الزوائد (٥) . تُزاد لبيان الحركة فى غير
هذا الموضع فزيدت .

ولو قلت : أمّات لكان هذا على الأصل ، ولكن أَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ (أمّهات) فى الإنس ، و(أمّات)
فى البهائم . فكأنّها زيدت للفرق ، ولو وضع كل واحد فى موضع الأخرى لجاز . ولكن الوجّه
ما ذكرت لك .

والآخر إنّما يجوز فى شعر . تَرُدُّهُ إِلَى الْأَصْلِ فنقول : كل واحد منهما أمٌ (٦)

فما جاز من زيادة فى هذا أو حَمَلٍ عَلَى الْأَصْلِ فهو فى الآخر جائز .

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ١٨٤ - ١٨٥

(٢) أصله : انطلق : أمر من الانطلاق . فشبه (طلق) بكتف فى لغة تميم فسكن اللام ،
فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض فحرك الثانى
بالتفتحة . وانظر شرح الرضى للشافعية ج ٢ ص ٢٣٨ .

(٣) لم يتقدم شيء من هذا ، ولم يعقد المبرد بابا للوقف فى المقتضب . وفى الكلمتين الوقف
بالتضعيف . (٤) تصحيح السيرافى .

(٥) انظر الجزء الاول ص ٦٠ وما نسب الى المبرد من أنه أخرج الهاء من حروف الزيادة .

(٦) استعمل (أمّات) فى الانسان مروان بن الحكم فى قوله :

إِذَا الْأُمّهاتُ قَبَحْنَ الْوُجوهَ
فَرَجَحْتَ الظّلامَ بِأُمّاتِكا

شواهد الشافعية ص ٣٠٨ .

قال الشاعر :

قَوَالٍ مَعْرُوفٍ ، وَفَعَالٍ عَقَّارٍ مَثْنَى أُمَهَاتِ الرُّبَاعِ (١)
واعلم أن (لا أدري) ، و (لم يكن) ، و (لم أبال) يافقن الوجه ، والحد والاختيار : الإتمام ؛
وإنما ذكرنا الحذف لما فيه من العلل .

فلما باب عدة وزنة ، فحذف ذلك الحد والقياس .

والأسماء التي تنقص من الثلاثة لا يجوز أن ينقص منها/ شيء إلا ما كانت لأمد ياء أو واو ؛
لأنها تعتل ، أو تكون من المضاعف ، فتُحذف للاستثقال ، أو يكون خفياً ؛ فيُحذف لخفائه .
وحرف الخفاء هو الهاء .

فلما ما حُلِفَتْ منه الياء والواو فنحو : (يد) ، وأصله : يَدْيُ . والمحذوف ياء . يَدْلُك
على ذلك قولهم : يَدَيْت إليه يدا . وتقول في الجمع : أَيَدِي .
وكذلك (دَم) من كَيْمِت .

فلما ما حُلِفَتْ الهاء منه (فشفة) ؛ لأنها من شافهت . وكذلك (سنة) فيمن قال سُنَيْهَة ،
وسانته ، ومن قال : سُنِيَّة جَعَلَ المحذوف واو من قولك : سَنَوَات . فاعتبر هذا بهذا الضرب .
فلن قلت : (مُد) قد حُلِفَتْ النون منه (٢) ؛ فإنما ذلك لمضارعتها حُرُوفَ اللَّيْن ؛ وقد ذكرنا
دخولها في مداخلهن ، وبيناه تبييناً واضحاً ، وذكرنا حُرُوفَ الزوائد : ومواقع زيادتهن ، وبيناه
تبييناً يُغْنِي عن إعادته (٣) .

(١) قوال معروف وفعاله . . عقار : الأوصاف الثلاثة بالجور على الوصفية لسيد أو فارس في
البيت قلبه . وضبطت في أصل المقتضب بالرفع على قطع النعت .
والرباع بالكسر : جمع ربع بضم ففتح وهو ما ينتج في أول نتاج الأبل ، وخص أمهات
الرباع ، لأنها أصبر الأبل .
ومثنى : أي واحدة بعد أخرى .
والبيت للسفاح بن بكير اليربوعي من قصيدة في المفضليات ص ٣٢٢ - ٣٢٣ وشرحها
للانباري ص ٦٣٠ - ٦٣٢ .
والخزانه ج ٢ ص ٥٣٧ ، وانظر شواهد الشافية ص ٣٠٨ .
(٢) انظر الجزء الأول ص ٣٣ وهذا الجزء ص ١٥٧
(٣) تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٥٦ - ٦٠ وتكلم عن المحذوف من (يد) في الجزء الأول
ص ٢٣٢ والجزء الثاني ص ٢٤٢ والثالث ص ١٥٣
وعن المحذوف من (دم) في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٧ والثالث ص ١٥٣
وعن المحذوف من (شفة) في الجزء الثاني ص ٢٤١
وعن المحذوف من (سنة) في الجزء الثاني ص ٢٤١ ، ص ٢٦٩ ، والثالث ص ١٥٢

هذا باب

ما يُعَرَّب من الأسماء وما يُبْنَى

اعلم أنَّ حَقَّ الأسماء أن تُعَرَّب جُمعَ وتُصَرَّف . فما امتنع منها / من الصَّرف فلمضارعتة
 ٣
 ١٥٢ الأفعال ؛ لأنَّ الصَّرف إنَّما هو التنوين ، والأفعال لاتنوين فيها ولا خَفَضَ ، فمن ثَمَّ لا يُخَفَضُ
 ما لا ينصرف إلَّا أنَّ أن تُضَيِّفَهُ أو تُدْخِلَ عليه ألفا ولاما ، فتُذْهِبَ بذلك عنه شَبَهَ الأفعال ، فتُردُّه
 إلى أصله ؛ لأنَّ الذى كان يُوجب فيه تَرْكُ الصَّرفِ قد زال (١) .
 وكلُّ ما لا يُعَرَّب من الأسماء فمضارعُ به الحُرُوفُ ؛ لأنَّه لا إعرابَ فيها .
 وسنذكر من هذه الأسماء جُملة تدلُّ على جميعها ، ونذكر ما ضارعت فيه الحروف ؛ لأنَّنا قد
 أحكمنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٧ « وجميع ما لا ينصرف اذا ادخل عليه الالف واللام او
 اضيف انجر ، لانها اسماء ادخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وادخل فيها المجرور ، كما يدخل فى
 المنصرف ، ولا يكون ذلك فى الأفعال ، وأمنوا التنوين . فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ،
 لانه إنما فعل ذلك به ، لانه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .

وصريح كلام المبرد هنا يفيد أن المنوع من الصرف معرب فى كل أحواله ، لانه أشبه
 الفعل ، فمنع انصرف ، ولم يشبه الحرف فيبنى .
 ويشهد لذلك أيضا قوله : لا يدخله خفض . فقد أطلق عليه فى حالة الجر لقبا من القاب
 الاعراب . والمبرد كما تقدم فى أول كتابه يمنع من أن تطلق القاب الاعراب على القاب البناء والعكس
 أيضا .
 والرضى وابن يعش ينسبان الى المبرد القول بأن ما لا ينصرف مبنى فى حالة الجر على
 الفتح .

فى شرح الكافية ج ١ ص ٣٣ : « وقال الأخفش والمبرد والزجاج : غير المنصرف فى حال
 الجر مبنى على الفتح ، لخفته وذلك لأن مشابهته للمبنى أى الفعل ضميعة ، فحذف علامة
 الاعراب مطلقا ، والتنوين ، وبني فى حالة واحدة فقط ، واختص بالبناء فى حالة الجر ، ليكون
 كالفعل المشابه فى التعرى من الجر » .

وقال ابن يعش ج ١ ص ٥٨ « . على أن أبا الحسن وأبا العباس - رحمهما الله - ذهبوا
 الى أن غير المنصرف مبنى فى حالة فتحه اذا دخله الجار ، والمحققون على خلاف ذلك ، وهو رأى
 سيبويه » .

فمن تلك الأسماء : «كَمْ» ، و«أَيْنَ» و«كَيْفَ» ، و«مَا» ، و«مَنْ» ، وهذا ، وهؤلاء ، وجميع
المبهمه .

ومنها : الذى والذى ، ومنها : «حَيْثُ» .

واعلم أن الدليل على أن ما ذكرنا أسماء - وقوعها في مواضع الأسماء ، وتلاديتها ما يؤدّي به سائر الأسماء .

• • •

أما (مَنْ) فتكون فاعلة ، ومفعولة ، وغير ذلك . تقول : جاءنى مَنْ فى الدار ، وضربت مَنْ
فى الدار : وضربت مَنْ عندك ، ومررت بمن أكرمك .

وموقعها فى الكلام فى ثلاثة مواضع :

تكون خبراً فتكون معرفة إذا وُجِيت : ونكرة / إذا نَحِيت ، وتكون استفهاماً ، وجزاء .
وتقول فى الاستفهام : مَنْ ضربك ؟ ؛ كما تقول : أريدُ ضَرْبَكَ ؟ وتقول : مَنْ ضربت ؟ ،
وبمن مررت ؟ كما تقول فى زيد .

٣
١٥٣

وكذلك الجزاء . تقول : مَنْ يَأْتِكَ تَأْتِهِ . ف«مَنْ» مرفوعة على تقدير : إن يَأْتِكَ زيدُ تَأْتِهِ ،
وتقول : مَنْ تُعْطِ يَكْرَمُكَ على تقدير : زيدا تُضْرِبُ ، وكذلك بمن تَمُرُّ أَمُرُّ به . فهذا قد أوضح
لك أنها اسم .

فأما ما بُيِّنَتْ من أَجْلِهِ ، ومُنِعَتْ الإعراب لمضارعتها - فإنها ضارعت فى الجزاء (إن) التى هى
حرف الجزاء ، وفى الاستفهام تضارع الألف و(هَلْ) .
فأما فى الخبر فلا يجب أن تُعرب ، لِعِلَل منها :

وقوعها فى الاستفهام والجزاء ، ومنها أنها فى الخبر لا تَمُّ إِلَّا بصلة فإنما تمامها صِلَتُها ،
والإعراب بأواخر الأسماء (١) .

• • •

(١) فى أسرار العربية ص ٣٠ «فأما (من) فإنها بنيت ، لأنها لا تخلو أما أن تكون استفهامية
أو شرطية أو اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة .

فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام .
وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط .

وإن كانت اسماً موصولاً فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنى .
وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصولة .

وتكلم المبرد عن معانى (من) فى الجزء الأول ص ٤١ ، ص ٤٧ والجزء الثانى ص ٥٠ ،
ص ٢٩٦ والجزء الثالث ص ٦٣

ومن هذه الأسماء (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) ، ومضارعها لحروف الاستفهام والجزاء قد وضحت لك ، وتحريك آخرها ؛ لالتقاء الساكنين ، حرّكت بالفتح للياء التي قبل أواخرها .

٣
١٥٤

فكذلك : (حَيْثُ) / في قول من فتح . فأما من ضم آخرها فإنما أجراها مجرى الغايات ؛ إذ كانت غاية . وتفسير هذا في موضعه من هذا الباب إن شاء الله .

وكل مبنى مسكّن آخره إن ولي حرفا متحرّكا ؛ لأنّ الحركات إنما هي في الأصل للإعراب ، فإن سَكَنَ ما قبل آخره فلا بُدّ من تحريك آخره ؛ لئلا يلتقي ساكنان . فهذه حال المبنية إلّا ما ضارع منها المتمكّنة ، أو جُيِلَ في موضع لعلّه بمنزلة غير المتمكّنة ، وقد ذكرناه في الكتاب (١) وسنعيده في هذا الباب ، لأنّه موضعه .

* * *

ومن المبنيات (أَمْسِ) . تقول : مضى أَمْسٍ بما فيه ، ولقيتكَ أَمْسٍ يا فتى .

وإنما بُنِيَ ؛ لأنّه اسم لا يَخُصُّ يوما بعينه ، وقد ضارع الحروف .

وذلك أنك إذا قلت : فعلت هذا أَمْسٍ يا فتى فإنما تغني اليوم الذي يلي يومك ، فإذا انتقلت :

عن يومك انتقل اسم (أَمْسٍ) عن ذلك اليوم ؛ فإنما هي بمنزلة (مِنْ) التي لايتداه الغاية فيما وقعت عليه . وتنتقل من شيء إلى شيء ، وليس حدّ الأسماء إلّا لزوم ما وُضِعَتْ علامات عليه .

٣
١٥٥

وحيث زيد جالس . فحيث انتقل زيد/ (فحيث) مُتَقِلٌّ معه . فأما كسر آخر (أَمْسٍ)

فلالتقاء الساكنين : الميم . والسين (٢) .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٢ ، ٣

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٣ « واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع :

ذهب أَمْسٍ بما فيه ، وما رأيتَه مذ أَمْسٍ ، فلا يصرفون في الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عما ينبغى له أن يكون عليه في القياس .
الا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع ، وبني تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر . . . »

وفي أسرار العربية ص ٣٢ « وأما (أَمْسٍ) فأنما بنيت ، لأنها تضمنت معنى لام التعريف ، لأن الأصل في أَمْسٍ : الأَمْس ، فلما تضمنت معنى السلام تضمنت معنى الحرف ، فوجب أن تبني . »

وأنما بنيت على حركة ، لالتقاء الساكنين ، وأنما كانت الحركة كسرة ، لأنها الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين . . . »

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١١٧ وابن يعيش ج ٤ ص ١٠٦ وأمالى الشجرى ج ٢

ص ٢٦٠ .

وإنما كان الحذف الكسر لما أذكره لك ؛ وهو أنه إذا كان الساكن الذى تحركه فى الفعل كسرتة ؛ لأنك لو فتحته لالتبس بالفعل المنصوب ، ولو ضمته لالتبس بالفعل المرفوع ، فإذا كسرتة علم أنه عارض فى الفعل ؛ لأن الكسر ليس من إعرابه .

وإن كان الساكن الذى تحركه فى اسم كسرتة ؛ لأنك لو فتحته لالتبس بالمنصوب غير المنصرف ، وإن ضممت التيس بالمرفوع غير المنصرف ، فكسرتة لئلا يلتبس بالمخفوض ؛ إذ كان المخفوض العرب يلحقه التنوين لا محالة ؛ فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين .

* * *

فأما الغايات فمصرفية عن وجهها ؛ وذلك أنها مما تقديره الإضافة ؛ [لأن الإضافة] (١) تعرفها وتحقق أوقاتها ، فإذا حذفت منها . وتركت نياتها فيها - كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة ، فصرفت عن وجوهها . وكان محلها من الكلام أن يكون نصبا أو خفضا .
فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم . وكان ذلك دليلا على تحويلها ، وأن موضعها معرفة (٢)

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٤ « فأما ما كان غاية ، نحو : قبل وبعد وحيث ، فانهم يحركونه بالضممة . وقد قال بعضهم حيث . شبهوه بأين .

ويدل على أن قبل وبعد غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين . لا تقول : قبل وأنت تريد أن تبني عليها كلاما ، ولا تقول : هذا قبل ، كما تقول : هذا قبل العتمة ، فلما كانت لا تمكن ، وكانت تقع على كل حين شبهت بالأصوات .

يريد سيبويه بقوله : « لا تقول : هذا قبل » : أن الظروف المقطوعة عن الإضافة المبنية لا تقع خبرا . كما لا تقع حالا ولا صفة .

فى أسرار العربية ص ٣١ « وأما قبل وبعد فانما بنيا ، لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين الى ما بعدهما ، فلما اقتطعا عن الإضافة - والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة - تنزلا منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبنى ، قال الله تعالى (لله الأمر من قبل ومن بعد) .

وانما بنيا على حركة ، لأن كل واحد منهما كان له حالة اعراب قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركة تمييزا لهما على ما بنى وليس له حالة اعراب نحو من وكم .

وقيل : انما بنيا على حركة ، لالتقاء الساكنين والقول الصحيح هو الأول .

فان قيل : فلم كانت الحركة ضمة ، قيل : لوجهين : أحدهما : أنه لما حذف المضاف اليه

بنيا على أقوى الحركات وهى الضمة تعريضا عن المحذوف وتقوية لهما .

والوجه الثانى : انما بنوهما على الضمة ، لأن النصب والجر يدخلهما ، نحو : جئت قبلك

ومن قبلك . وأما الرفع فلا يدخلهما البتة ، فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبس حركة

الاعراب بحركة البناء . . .

وأنظر شرح الكافية ج ٢ ص ٩٥ ، وابن يعيش ج ٤ ص ٨٨ ، أمالى الشجرى ج ١

ص ٣٢٨ ، ج ٢ ص ٢٦٠

وإن كانت نكرة أو مضافة، لزمها الإعراب/ وذلك قولك : جئت قبلك ، وبَعْدَكَ ، ومن قبلك ^٣
 ١٥٦ ومن بعْدِكَ ، وجئت قبلاً وبَعْدًا ، ؛ كما تقول أولاً وآخراً .

فإن أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت : جئت قبْلُ وبَعْدُ ، وجئت من قبْلُ
 ومن بَعْدُ . قال الله عز وجل : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) (١) وقال : (وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ
 فِي يُوسُفَ) (٢) .

وقال في الإضافة : (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (٣) و(مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ) (٤)
 وكذلك جئت من علُو ، وصَبَّ عليهم من فوق ، ومن نَحْتُ يا فتى إذا أردت المعرفة .
 وكذلك من دُونُ يا فتى .

و(حيثُ) فيمن ضمَّ وهي اللغة الفاشية (٥) . والقراءة المختارة (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ
 لَا يَعْلَمُونَ) (٦) . فهي غاية ، والذي يُعَرِّفُها ما وقعت عليه من الابتداء والخبر .

وإنما حقُّ هذا وبابه للظروف من الزمان ، و(حيثُ) ظرف من المكان (٧) . ولكن ظروف الزمان
 دلائل على الأفعال ، والأفعال توضَّح معانيها .

ولو أفردت (حيثُ) لم يصحَّ معناها . فأضفتها إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛
 كما تفعل بظروف الزمان ؛ لمضارعتها ، ومشاركتها إياها بالإيهام ؛ فلذلك تقول : قمت حيثُ

(١) الروم : ٤

(٢) يوسف : ٨٠

(٣) آل عمران : ١١

(٤) الفتح : ٢٤

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ (وقد قال بعضهم : حيث . شبهوه بأين)

(٦) الاعراف : ١٨٢

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٣١١ « وأما حيث فمكان بمنزلة قولك : هو في المكان الذي فيه
 زيد ، وهذه الأسماء تكون ظروفًا ، »

قمت ، / وقمت حيثُ زيدُ قائم (١) ؛ كما تقول : قمت يومَ قام زيد ، وحينَ زيدُ أميرٌ ، والغاياتُ كُلُّها بمنزلة ما ذكرناه .

وأما ظروف الزمان فإنما كانت بالفعلِ أولى ؛ لأنها إِنَّمَا بُنِيَتْ لما مضى منه : ولما لم يأت .
تقول : جئت وذهبت ، فيُعْلَمُ أَنَّ هذا فيما مضى من الدهر ، وإذا قلت : سَأَجِيءُ وسَأُذْهَبُ ،
عُلِمَ أَنَّهُ فيما يستقبل من الدهر ، وليس للمكان ما يقع هذا الموقع ؛ لأنه ثابت لا يزول ، ومرئى
مُمَيَّز : كزيد ، وعمرو .

والزمان كالْفِعْلِ : إِنَّمَا هو مُضَيٌّ الليل والنهار . فإذا قلت : هذا يومُ زيد . فمعناه :
الذي فَعَلَ فيه ، أو عُرِفَ فيه ، أو حَدَّثَ له فيه حَدِثٌ ، أو حَدَّثَ (٢) به .

فإذا قلت : هذا يومُ يخرج زيد ، فقد أَصَفْتَهُ إلى هذه الجملة ، فاتَّصَلَ بالفعلِ لما فيه من
شبهه ، وأتبعه الفاعلُ ؛ لأنه لا يخلو منه . وهو معرفة ؛ لأنَّ قولك : هذا يومُ يخرج زيد : هذا
يوم خروج زيد في المعنى ، و (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٣) : هذا يومٌ مَنَعَهُمُ من النُّطْقِ . واتَّصَلَ
بالابتداء والخبر ، والفِعْلُ والفاعل ؛ كما يكون ذلك في (إِذْ) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده اذا
أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس : (اذا) و (حيث) » . تقول : اذا عبد الله تلقاه
فاكرمه ، وحيث زيدا تجلده فاكرمه ، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ويقبح ابتداء
الاسم بعدهما اذا كان بعده الفعل لو قلت : اجلس حيث زيد جلس ، أو اجلس حيث زيد
يجلس . والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبد الله
جالس ، واجلس اذا عبد الله جلس . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦ : « وانما جعل في الزمان أقوى ، لأن الفعل بنى لما مضى منه
وما لم يمض ، ففيه بيان الفعل متى وقع ، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث ،
والأماكن لم يبين لها فعل ، وليست الأماكن بمصادر أخذ منها الأمثلة ، فالأماكن الى الاناسي
ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم : مكة وعمان ونحوهما ،
ويكون فيها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادي والبحر ، والدهر ليس كذلك ،
والأماكن لها جثة ، وانما الدهر مضى الليل والنهار فهو الى الفعل أقرب » .

وفي الخزانة ج ١ ص ٥٠٢ : « وأسماء الزمان لا يضاف شيء منها الا الى مصدر ، أو
جملة تكون في معناه ، نحو : هذا يوم قدوم زيد ، وقولهم : يوم الجمل ، ويوم حليلة هو على
حذف مضاف ، اي يوم حرب الجمل ونحوه » . وانظر المقتضب ج ٢ ص ٢٧٥ .
(٣) الرسائل : ٣٥

و (إِذْ) يقع بعدها الفِعل والفاعل ، والابتداء والخبر (١) .

و (إِذَا) لا يقع بعدها إِلَّا الفِعل ، نحو : آتيتك / إذا جاء زيد . وكنت في (إِذْ) تقول :
٣
١٥٨
أتيتك إذ زيدٌ أميرٌ ، وأتيتك إذ جاء زيد .

فلَمَّا جَوَّزَ الْوَجْهَيْنِ فِي (إِذْ) ؛ فَلأنَّ الْإِبْتِدَاءَ وَالْخَبَرَ كَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُمَا جُمْلَتَانِ .

فلَمَّا امْتَنَاعَ الْإِبْتِدَاءَ وَالْخَبَرَ مِنْ (إِذَا) فَلأنَّ (إِذَا) فِي مَعْنَى الْجَزَاءِ ، وَالْجَزَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا

بِالْفِعْلِ .

أَلَا تَرَاهَا تَحْتَاجُ إِلَى الْجَوَابِ ؛ كَمَا تَحْتَاجُ حُرُوفُ الْجَزَاءِ (٢) .

تقول : إذا جاء زيد فأعطه ، وإذا جئتني أكرمتك .

فإن قلت : أكرمتك إذا جئتني : (فأكرمتك) في موضع الجواب ؛ كما تقول في حروف

الجزء : أكرمتك إن جئتني .

فكلُّ مَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ فِي مَعْنَى (إِذْ) فَهُوَ مُضَافٌ إِلَى مَا يُضَافُ إِلَيْهِ (إِذْ) مِنَ الْإِبْتِدَاءِ

وَالْخَبَرِ ، وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ .

وَمَا كَانَ فِي مَعْنَى (إِذَا) وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَأْتِ فَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْفِعْلِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ . تقول :

جئتكَ يومَ زيدٍ أميرٌ ، وأتيتكَ يومَ قامَ زيد .

وتقول في المستقبل : أتيتكَ يومَ يقومَ زيد ، ولا يجوز : يومَ زيدٍ أميرٌ لما ذكرت لك (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٤ - ٥٥ : « وأما (إذ) فيحسن ابتداء الاسم بعدها فتقول :
جئت إذ عبد الله قائم ، وجئت إذ عبد الله يقوم ، إلا أنها في (فعل) قبيحة نحو قولك : جئت إذ
عبد الله قام » .

(٢) سيبويه يرى أن (إذا) الشرطية يجوز اضافتها إلى الجملة الاسمية إذا كان خبر
المبتدأ بعدها جملة فعلية ؛ قال في ج ١ ص ٥٤ :

« والرفع بعدهما (إذا وحيث) جائز ، لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس
حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس » .

والمبرد يرى أن المرفوع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وقد اعترض على سيبويه في
ذلك وقدمنا كلامه في الجزء الثاني ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٠ « باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء » .

يضاف إليها أسماء الدهر . وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وأتيتك يوم يقوم ذاك ،

وقال الله عز وجل - (هذا يوم لا ينطقون) ، و (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) .

وجاز هذا في الأزمنة ، واطرد فيها ، كما جاز للفعل أن يكون صفة ، وتوسّعوا بذلك في

الدهر ، لكثرة في كلامهم ، فلم يخرجوا الفاعل من هذا ، كما لم يخرجوا الأسماء من ألف
الوصل نحو : ابن ، وإنما أصله للفعل وتصريفه » .

وسيكسر المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع ص ٦٢٨ من الأصل .

قال الله عز وجل : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (١) . وقال : (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٢) .

فَأَمَّا (إِذَا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تُسَدُّ مَسَدَ الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ / وذلك قولك : جئتكَ فإذا زيد ، وكلمتك فإذا أخوك . وتأويلُ هذا : جئت ، ففاجأني زيد ، وكلمتك ، ففاجأني أخوك ، وهذه تُغْنِي عن الفاء ، وتكون جواباً للجزاء ؛ نحو : إن تأتني إذا أنا أفرح على حَدِّ قولك : فَأَنَا أفرح (٣) . قال الله عز وجل : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ مُّسِيئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) (٤) [فقولوه : (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)] (٥) في موضع : يَقْنَطُوا .

وقوله : إن تأتني فلك درهم في موضع إن تأتني أعطيك درهما ؛ كما أن قوله عز وجل : (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) (٦) في موضع : (أم صمتم) .

فمن جعل (حَيْثُ) مضمومة - وهو أجود القولين - فإنما أَلَحَقَهَا بالغايات ؛ نحو : مِنْ قَبْلُ ، وَمِنْ بَعْدُ ، وَمَنْ عَلَ يَا فَتَى ، وابدأ بهذا أولُ يا فَتَى ، ونحوه .

ومن فتح فللياء التي قبل آخره ، وأنه ظرف بمنزلة (أَيْنَ) و (كَيْفَ) (٧) .

(١) المائة : ١١٩

(٢) المرسلات : ٣٥

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٤ « وإذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الاسماء بعدها . تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو ؛ لأنك لو قلت : نظرت إذا زيد يذهب لحسن » . وقال في ص ٤٣٥ : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وإن تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول ، وهذا ما هنا في موضع قنطوا ، كما أن الجواب بالفاء في موضع الفعل » وانظر المقتضب ٥٨ : ٢ .

(٤) الروم : ٣٦

(٥) تصحيح السيراق .

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ قال : « ونظير ذلك قوله (سواء عليكم ادعوتموهم أم أنتم صامتون) بمنزلة أم صمتم » .

والآية في سورة الاعراف : ١٩٣

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ : « فأما ما كان غاية نحو قبل وبعد وحيث فإنهم يحركونه بالضمة . وقد قال بعضهم : حيث شبهوه بأين . » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَا زَيْدُ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي الْبَدَاءِ ، فَقَدْ مَضَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ (١) فِي مَوْضِعِهَا ، وَالْمَبْنِيَّاتُ كَثِيرَةٌ ،
وَفِيهَا ذَكَرْنَا دَلِيلَ عَلَى مَا تَرَكْنَا .

وَبَابِ (حَدَامِ) ، وَتَرَائِكِ ، وَحَلَاقِي ، / وَبَدَادٍ ، وَنَزَالٍ ، قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِيهَا يَجْرِي وَمَلَا يَجْرِي .
١٦٠

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ سَوَى ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ ، نَحْوُ : صَهْ ، وَمَهْ ، وَإِيهْ ، وَإِيهَا ،
وَمِهْلًا يَا فَتَى ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَنَحْنُ ذَاكِرُوهُ :

أَمَّا (صَهْ) ، وَ(مَهْ) ، وَ(قَدْ) الَّتِي بِمَعْنَى حَسْبُ ، فَمَبْنِيَّاتٌ عَلَى السَّكُونِ لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَ
أَوَاخِرِهَا ، وَأَنَّهَا فِي مَعْنَى (افْعَلْ) .

وَأَمَّا (إِيهْ) يَا فَتَى فَحَرَكْتُ الْهَاءَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَتَرَكَ التَّنْوِينَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْوَاتَ إِذَا
كَانَتْ مَعْرِفَةً لَمْ تَنْوُنْ (٢) قَالَ الشَّاعِرُ :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهْ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ الْبَلَاغِ (٣)

(١) أَشَارَ إِلَى عِلَّتِهِ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ص ٣ وَسَيَتَكَلَّمُ عَنْهُ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ ص ٥١٣ مِنَ الْأَصْلِ
(٢) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ٢ ص ٥٣ : « زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ : غَاقَ غَاقٌ وَعَاءٌ وَحَاءٌ ، فَلَا
يَنْوُنُونَ فِيهَا وَلَا فِي أَشْبَاهِهَا أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ ..
وَكَانَهُ قَالَ : قَالَ الْغَرَابُ هَذَا النَّحْوُ . وَالَّذِينَ قَالُوا : عَاءٌ وَحَاءٌ وَغَاقٌ جَعَلُوهَا نَكْرَةً
وَزَعَمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : صَهْ ذَلِكَ بِالتَّنْوِينِ أَرَادُوا النُّكْرَةَ كَانَهُمْ قَالُوا : سَكُوتًا .
وَكَذَلِكَ إِيهْ وَوِيهْ وَوِيهَا .. »

(٣) فِي أَصْلَاحِ الْمَنْطِقِ ص ٢٩١ : وَقَوْلُ الرَّجُلِ إِذَا اسْتَزَدَّتْهُ مِنْ حَدِيثٍ أَوْ عَمَلٍ : إِيهْ فَإِنْ
وَصَلَتْ قُلْتُ : إِيهْ حَدَّثْنَا .

وَقَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ : وَقَفْنَا فَقُلْنَا : إِيهْ .. فَلَمْ يَنْوُنْ وَقَدْ وَصَلَ ، لِأَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ ، وَكَذَلِكَ
قَالَ ثَعْلَبُ فِي مَجَالِسِهِ ص ٢٧٥

وَقَالَ ابْنُ جَنَى : « فَإِذَا نَوَيْتَ وَقُلْتَ : إِيهْ فَكَانَكَ قُلْتَ : اسْتِزَادَةً ، وَلِذَا قُلْتَ : إِيهْ فَكَانَكَ
قُلْتَ : الاسْتِزَادَةُ فَصَارَ التَّنْوِينُ عِلْمَ التَّنْكِيرِ وَتَرَكَهُ عِلْمُ التَّعْرِيفِ .. وَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ هَذَا الْبَيْتَ
عَلَى ذِي الرِّمَّةِ فَأَنبَأَ خَفَى عَلَيْهِ هَذَا الْمَوْضِعُ .. »

فِي الْمَخْصَصِ ج ١٤ ص ٨١ « وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَخْطِئُ ذَا الرِّمَّةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَيَزْعَمُ أَنَّ
الْعَرَبَ لَا تَقُولُ إِلَّا إِيهْ بِالتَّنْوِينِ وَالنَّحْوِيِّونَ الْبَصَرِيُّونَ صَوَّبُوا ذَا الرِّمَّةِ .. »
الْبَالُ : الشَّانُ وَالْحَالُ . (مَا) اسْتِفْهَامُ انْكَارٍ أَيْ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا الْكَلَامُ .
وَالْدِيَارُ الْبَلَاغُ : الَّتِي ارْتَحَلَ سُكَّانُهَا فَهِيَ خَالِيَةٌ .

ولو جعله نكرة لقال : إِيهْ يَا فَتَى ؛ كما يقول : إِيهْ يَا فَتَى : إذا أمرته بالكف ، وَوَيْهْا : إذا أغريته (١) .

قال الشاعر :

وَيْهْا فِدَاءُ لَكُمْ أُمِّي وَمَا وَلَدْتُ حَامُوا عَلَى مَجْدِكُمْ وَانْكُفُوا مِنْ انْكَلا (٢)
وكذلك قولهم : قال الغراب : غَاقِ يَا فَتَى ، فإن جعلته نكرة نَوْنْتُ ، وكذلك ما كان مثله .

= طلب الحديث من الطلل أولا ليخبره عن محبوبته أم سالم ، وهذا من فرط تحيره وتدلله في استخباره مما لا يعقل ، ثم أخاف ، وأنكر من نفسه بأنه ليس من شأن الأماكن الاخبار عن السواكن .

انظر الخزانة ج ٣ ص ١٩ وشروح سقط الزند ص ٩٨٠ .

والبيت لدى الرمة من قصيدة له في ديوانه ص ٣٥٥ - ٣٧١ .

(١) في اصلاح المنطق ص ٢٩١ فاذا أغريته بالشئ قلت : ويها يا فلان . ومثله في مجالس نعلب ص ٢٧٥ .

(٢) البيت لحاتم الطائي وروايته في طبعتي ديوانه ص ١٩ ، ١٠٨ ويها فِدَاؤُكُمْ أُمِّي وَمَا وَلَدْتُ

وروى في اللسان (ويه) يَهَا فِدَى لَكُمْ أُمِّي وَمَا وَلَدْتُ

وفي كتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٣ وسألت الخليل عن قوله: فداء لك فقال : بمنزلة امس .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٦٧ وابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ .

هنا باب

/ الاسم الذي تُلحِقُه صوتاً أعجمياً

نحو : عَمْرُوَيْهِ ، وَحَمْدُوَيْهِ ، وما أشبهه ، والاختلاف في هياها ، وذِيَّةٌ وذَيْتٌ ، وَكَيْةٌ وَكَيْتٌ

إِعلم أَنَّ الاسمَ الأعجميَّ الذي يُلحَقُ الصَّدرَ مَجْزَاهُ مَجْزَى الأصوات : فَحقُّهُ أَنْ يكونَ مكسوراً بغير تنوين ما كان معرفةً .

فإن جعلته نكرة نَوْنَتْه على لفظه ؛ كما تفعل ذلك بالأصوات ، نحو قولك : إِيْهِ يَا فُتَى في المعرفة ، وإِيْهِ ، إِذَا أَرَدْتَ النكرة ، وقال الغراب : غاقٍ . وغاقٍ^(١) في النكرة .

وتأويلُ تَرْكِ التنوين فيه : أَنَّهُ قال الشيء الذي كنت تعرفه به ؛ والنكرة إِنَّمَا هو قال صوتاً هذا مثاله .

فَأَمَّا الصَّدرُ فلا يكون إِلاَّ مفتوحاً ؛ كقولك : حَضَرَ مَوْتُ يَا فُتَى ، وخمسة عشر ؛ وما يفتح قَبْلَ هاءِ التانيث ؛ نحو : حملة ، وما أشبهها . وذلك الاسم ما كان نحو : عَمْرُوَيْهِ ، وَحَمْدُوَيْهِ^(٢) ؛ كما قال الشاعر :

/ يا عَمْرُوَيْهِ انْطَلَقَ الرِّفاقُ مَالِكٌ لَا تَبْكِي وَلَا تَشْتاقُ^(٣)

(١) غاق غاق : حكاية صوت الغراب .

(٢) في سيبويه ج ٢ : ٥٢-٥٣ : د وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجمي وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية ، والزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية ، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت ، لأنهم قد راوه قد جمع أمرين فحطسوه بدرجة عن اسماعيل وأشباهه ، وجعلوه في النكرة بمنزلة غاق منونة مكسورة في كل المواضع . وعمرويه عندهم بمنزلة حضرموت في أنه ضم الآخر إلى الأول . . وعمرويه في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غير ممنون وفي النكرة تقول : هذا عمرويه آخر ورأيت عمرويه آخر (بكسر الهاء وتنوينها) « .

وسيعيد المبرد حديثه في الجزء الرابع .

(٣) لم اعثر على قائله ، ومعناه واضح .

وزعم سيبويه مع التفسير الذي فسرناه أَنَّ العرب إذا ضَمَّت عَرَبِيًّا إلى عَرَبِيٍّ مِمَّا يَلْزِمُهُ الْبِنَاءُ أَلْزَمَتْهُ أَحْفَ الحركات ، وهى الفتحة ، فقالوا : خِمْسَةٌ عَشْرَ يَافَتِي ، وهو جَارِي بَيْتٍ بَيْتَ يَافَتِي ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً ، و (يا ابنَ أُمٍّ لَا تَأْخُذْ) (١) وإذا بَنَوْا أَعْجَمِيًّا مع مَا قَبْلَهُ حَطُّوه عن ذلك ، فَأَلْزَمُوهُ الْكُسْرَ ، وهذا مُطَرَّدٌ فى كلامهم .

فَأَمَّا (هَيْهَاتَ) فتأويلها : فى البُعد ، وهى ظَرْفٌ غير مُتَمَكِّنٍ ؛ لِإِبْهَامِهَا (٢) ، ولأنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ .

فمنهم من يجعلها واحدا كقولك : (عَلَقَاةٌ) فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٣) فمن قال ذلك فالوقف عنده هيهاه وترك التنوين للبناء . ومنهم من يجعلها جَمْعًا كَبَيِّضَاتٍ فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٤) وإذا وقف على هذا القول وقف بالتاء ، والكسرة إذا أردت الجَمْعَ للبناء كالفتحة إذا أردت الواحد .

(١) سورة طه : ٩٤ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٧ « وسانته عن هيهات اسم رجل وهيهاه فقال : أما من قال : هيهاه فهى عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل على ذلك أنهم يقولون فى السكوت : هيهاه . ومن قال : هيهات ، فهى عنده كبيضات ، ونظير المفتحة فى الهاء الكسرة فى التاء . فإذا لم يكن هيهات ولا هيهاه علما لشيء فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر ، لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكن » .

وفى الخصائص ج ١ ص ٢٠٦ « وكان أبو على - رحمه الله - يقول فى هيهات : أنا أفتى مرة بكونها اسما سمي به الفعل كصه ومه ، وافتى مرة أخرى بكونها ظرفا على قدر ما يحضرني فى الحال . وقال مرة أخرى : أنها وإن كانت ظرفا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسما سمي به الفعل ، كعندك ودونك » .

وقال فى ج ٣ ص ٤١ - ٤٣ « ومنها هيهات : وهى عندنا من مضاعف الفاء فى ذوات الأربعة ووزنها : فعلله وأصلها هيهية ٠٠٠ ، فانقلبت اللام ألفا ، فصارت هيهاة ، والتاء فيها للتأنيث . والوقوف عليها بالهاء وهى مفتوحة فتحة المبنيات .

ومن كسر التاء فقال : هيهات فان التاء تاء جماعة التأنيث ، والكسرة فيها كالفتحة فى الواحد ، واللام عندنا محذوفة ، لالتقاء الساكنين ، ولو جاءت غير محذوفة لكانت : هيهيات . لكنها حذفت ، لأنها فى آخر اسم غير متمكن ، فجاء جمعه مخالفا لجمع المتمكن ٠٠ ، ثم أخذ يذكر لفاتها .

(٣) المؤمنون : ٣٦

(٤) وقرأ أبو جعفر بكسر التاء فيهما - النشر ج ٢ ص ٣٢٨ ، الاتحاف ص ٣١٨ وقبها من الشواذ قراءات كثيرة . انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وابن خالويه ص ٩٧ - ٩٨ .

ومن جعلها نكرة في الجميع نون فقال : هيهات يا فتى . وقال / قوم : بل نون وهى معرفة ؛ لأنَّ التنوين في تاء الجمع في موضع النون من مسلمين . قال : والدليل على ذلك أنَّ معناه في البُعْدِ كمعناه ، فلو جاز أن تنكره وهو جمع لجاز أن تنكره وهو واحد ، وهذا قول قوى .

ويُنشد هذا البيت على وجهين ، قال :

ها أَذْداَ آمَلُ الحَيَاةَ وَقَدْ أَذْرَكَ عَقْلِي وَمَوْلِدِي حُجْراً

أَبَا امرئ القَيْسِ ، هَلْ سَمِعْتَ بِهِ ؟ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ طَالَ ذَا عُمْرَا (١)

بعض يفتح ، وبعض يكسر .

فَأَمَّا ذَيْتٌ وَذَيْتٌ ، وَذِيَّةٌ فَإِنَّمَا هِيَ كُنَايَاتٌ عَنِ الْحَبْرِ ، كَمَا يُكْنَى عَنِ الْاسْمِ الْمَعْرُوفِ بِفُلَانٍ ، وَعَنِ الْعَبْدِ بِأَنْ يَقُولَ : كَذَا وَكَذَا .

ولم يُوضَعْ عَلَى الْإِفْرَادِ ، فَلِذَلِكَ بُنِيَتْ ، وَالتَّاءُ مَتَحَرِّكَةٌ بِالْفَتْحِ ؛ لِالتَّعَاوُفِ السَّاكِنِينَ مِنْ حَيْثُ حَرَّكَتْ آخِرَ (أَيْنَ) ، وَ(كَيْفَ) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٢) .

(١) البيتان من قصيدة للربيع بن ضبع الفزاري من الممريين ، عاش كما قيل ، أربعين وثلاثمائة سنة ، والقصيدة في كتاب الممريين لأبي حاتم ص ٦ - ٧ ، وأما القالي ج ٢ ص ١٨٥ ، وحامسة البحري ص ٣٢٢ ، وأما الشريف المرتضى ج ١ ص ٦٨٥ ، والاقتضاب ص ١٠٢ والف بالبلوى ج ٢ ص ٨٨ .

وعمر : مثقل عمر ، وذلك لغة فصيحة جاءت في القراءات السبعية في الفاظ كثيرة .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ ، ومثل هيهات ذية إذا لم يكن اسماً ، وذلك قولك : كان من الأمر ذية وذية ، فهذه فتحة كفتحه الهاء ثم ، وذلك أنها ليست أسماء متمكنات ، فصارت بمنزلة الصوت .

فإن قلت : لم تسكن الهاء في ذية وقبلها حرف متحرك ؟ .

فإن الهاء ليست ها هنا كسائر الحروف ، ألا ترى أنها تبدل في الصلة تاء ، وليست زيادة في الاسم ، فكروا أن يجعلوها بمنزلة ما هو في الاسم ومن الاسم ، وصارت الفتحة أولى بها ، لأن ما قبل هاء التانيث مفتوح أبداً ، فجعلوا حرفتها كحركة ما قبلها ، لقربها منها ، ولزوم الفتح ، وامتنعت أن يكون ساكنة ، كما امتنعت عشر في خمسة عشر ، لأنها مثلها . . .

وكل اسمين أزيلتا فحكمهما إذا بُنِيا كذلك ؛ نحو : لقيته كَفَّةً كَفَّةً (١) ، وَبَيَّتَ بَيْتَ (٢) .
فقد تجوز فيهما الإضافة وترك / البناء للمعنى .

وذلك أَنَّ معنى كَفَّةً كَفَّةً : كَفَّةً لِكَفَّةً ؛ أى : قابلت صفحة صفحة . فيجوز أن تقول : لقيته
كَفَّةً كَفَّةً يا فتى .

وكذلك هو جارى بَيَّتَ بَيْتَ يا فتى ؛ لأنَّ المعنى : بَيَّتهُ إلى بَيْتِي . فعلى ما ذكرت لك تَصْلُحُ
الإضافة . وتتنع .

فأَمَّا (شَغَرَ بَغَرَ) فاسمان ليس في أحدهما معنى الإضافة إلى الآخر ؛ فلذلك لم يكن فيهما
وفيما أشبههما إلَّا البناء (٣) . وفيما ذكرت لك من المبنيات ما يَدُلُّ على جميعها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « وزعم يونس أن كفة كفة كذلك تقول : لقيته كفة كفة وكفة
كفة .

والدليل على أن الآخر مجرور ، وليس كشر من خمسة عشر أن يونس زعم أن رؤية
كان يقول : لقيته كفة عن كفة يا فتى .
وانما جعل هذا هكذا في الظرف والحال ، ، ،
وفي اللسان : وقولهم : لقيته كفة كفة بفتح الكاف ، أى كفاحا وذلك اذا استقبلته مواجهة .
ولقيته كفة كفة وكفة كفة على الاضافة ، أى فجأة ومواجهة .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ « باب ما ينتصب لانه ليس من اسسم ما قبله ،
ولا هو هو .

وذلك قولك : هو ابن عسى وهو جارى بيت بيت فهذه احوال ، ، ،
وقال في ج ٢ ص ٥٣ « واما يوم يوم ، وصباح مساء ، وبيت بيت ، وبين بين ، فان العرب
تختلف في ذلك : يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد ، وبعضهم يضيف الاول الى الآخر ، ولا يجعله
اسما واحدا ، ولا يجعلون شيئا من هذه الاسماء بمنزلة اسم واحد الا في الحال او الظرف . »
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومثل ابادى سبا وبادى بدا قوله : ذهب شفر بقر ، ولا بد
من أن يحرك آخره ، كما ألزموا التحريك الهاء في ذية ونحوها ، لشبه الهاء بالشئ الذى ضم
الى الشئ . »

وقال في ص ٥١ « ونحو هذا في كلامهم . حيض بيض مفتوحة ، لأنها ليست متمكنة ،
فى اللسان : تفرق القوم شفر بقر ، وشذر مذر ، أى فى كل وجه .
وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٦١ .

هذا باب

الأسماء واختلاف مخارجها

اعلم أنَّ الأسماء تقع على ضروب :

فمنها ما يقع للفصل غير مشتق ، وذلك نحو : حجر ، وجبل ، وكل ما كان يشل هذا فهذا سبيله ، وهو نكرة لا يُعرف بالاسم منه إلا أنه واحد من جنس .

ومن الأسماء ما يكون مشتقا نعتا ، ومشتقا غير نعت .

فأما النعت فمثل : الطويل ، والقصير ، والصغير ، والعامل ، والأحق ، فهذه كلها نعوت جارية على أفعالها : / لأنَّ معنى الجاهل : المعروف بأنه يجهل ، والطويل : المعروف بأنه طال .

فكل ما كان من هذا فعلا له أو فعلا فيه فقد صار حلية له .

والأسماء المشتقة غير النعوت مثل : حنيفة ، وإنما اشتقاقه من الحنيف ، وأصله المخالف في هيئته . يقال : رجل أخنف لما في رجليه ، ودين حنيف أي : مخالف لخطأ الأديان .

ولو كان على الفعل فكان من تحذف لكان الفاعل متحفظا .

وكذلك (مضر) إنما هو مشتق من قولك : مضر اللبن ، إذا حمض (١) .

كما أنَّ (عيلان) من العيلة (٢) ، و (قحطان) من القحط (٣) ، وليست على أفعالها .

(١) في الاشتقاق لابن دريد ص ٣٠ « اشتقاق مضر من اللبن المضير وهو الحامض وبه سميت المضيرة » .

(٢) في الاشتقاق لابن دريد ص ٢٦٥ « عيلان : فعلا من قولهم : عال يعيل : إذا افتقر . وقال قوم : بل كان عيلان فقيرا ، فكان يسأل أخاه الياس فقال له : إنما أنت عيال على ، فسمى عيلان » .

وقال قوم : حضنه عبد أسود يقال له : عيلان » .

(٣) في الاشتقاق أيضا ص ٣٦١ « قحطان : فعلا من قولهم : شيء قحيط ، أي شديد » .

ومن الأسماء المبهمة ، وهي التي تقع للإشارة ، ولا تَخْصُ شيئاً دُونَ شيء ، وهي :
هذا ، وهناك ، وأولئك ، وهؤلاء ونحوه .

ومن الأسماء الأعلام ، وإنما هي ألقاب مُحدَّثة ؛ نحو : زيد ، وعمرو .

ومن الأسماء المضمرة ، وهي التي لا تكون إلا بعد ذِكر ، نحو : الهاء في به ، والواو في فعلوا ،
والألف في فعلاً .

فإنَّكُ الأسماء قول القائل : شيء ؛ لأنَّه مُبهم في الأشياء كُلِّها . فإن قلت جسم فهو نكرة ،
وهو أَخَصُّ من شيء ؛ / كما أنَّ حيواناً أَخَصُّ من جسم ، وإنساناً أَخَصُّ من حيوان ، ورجلاً
أَخَصُّ من إنسان .

$\frac{3}{166}$

والعرفة : ما وُضِعَ على شيء دُونَ ما كان مثله ، نحو : زيد وعبد الله فإنَّ أَشْكَلَ زيد من زيد
فرَّقَتْ بينهما الصفة . وقد ذكرنا هذا مُفسَّراً في باب المعرفة والنكرة (١) .

هذا باب

مَخَارِجُ الْأَفْعَالِ وَاختِلَافُ أَحْوَالِهَا

وهي عشرة أنحاء

فمنها : الفِعْلُ الْحَقِيقُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ إِلَى مَفْعُولٍ ، وهو قولك : قام زيد ، وجلس عمرو ، وتكلم خالد . فكلُّ هذا وما كان مثله غير مُتَعَدٍّ .

وكلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى أَوْ لَمْ يَتَعَدَّ فَهُوَ مُتَعَدٍّ إِلَى اسْمِ الزَّمَانِ ، واسم المكان والمصدر ، والحال (١) ، وذلك قولك : قام عبد الله ضاحكا يوم الجمعة عندك قياما حسنا ؛ وذلك أَنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ . فقولك : قام زيد بمنزلة قولك : أحدث قياما ، وتَعَلَّمَ أَنَّ ذَلِكَ فِيَامُضِي مِنَ الدَّهْرِ ، وَأَنَّ لِلْحَدَثِ مَكَانًا ، وَأَنَّهُ كَانَ عَلَى هَيْئَةٍ .

وكذلك إن قلت : قام عبدُ الله ابتغاءَ الخير ، فجئت بالعلَّة التي لها وقع القيامُ .

وكلُّ ما كان / فِعْلُهُ عَلَى (فَعْلٍ) فَغَيْرُ مُتَعَدٍّ ، لِأَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ الْفَاعِلُ إِلَى حَالٍ عَنْ حَالٍ ؛ فَلَا مَعْنَى

٣
١٦٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥ : «واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي اخذ منه ، لأنه إنما يذكر ، ليدل على الحدث ، ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب .»

لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرة وما يكون ضربا منه .
فمن ذلك : قعد القرصاء ، واشتمل الصماء ، ورجع القهقري ، لأنه ضرب من فعله الذي اخذ منه .

ويتعدى إلى الزمان . . وذلك قولك : قعد شهرين ، وسيقعد شهرين ، وتقول : ذهبت أمس ، وسأذهب غدا . .

ويتعدى هذا الفعل إلى كل ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان ، لأنه إذا قال : ذهب ، أو قعد فقد علم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهابا ، وذلك قولك : ذهبت المذهب البعيد ، وجلست مجلسا حسنا ، وقعدت مقعدا كريما ، وقعدت المكان الذي رأيت . . ، وانظر ص ١٩ منه . وهذا الجزء ص ١١٦ .

للتعلّى ؛ وذلك قولك : كَرُمَ زيد ، وشَرُفَ عبد الله . والتقدير : ما كان كريماً ولقد كَرُمَ ، وما كان شريفاً ولقد شَرُفَ . فهذا نَحْوُ من الفعل .

ونَحْوُ آخر لا يتعدّى الفعل فيه الفاعل ، وهو للفاعل على وجه الاستعارة : ويقع على ضربين : أحدهما : سقط الحائط ، وطال عبد الله ، وأنت تعلمُ أنَّهما لم يفعلا على الحقيقة شيئاً . فلهذا ضَرَبُ .

والضَرْبُ الثانى الذى يُسمّيه النحويّون فعلَ المطاوعة . وذلك قولك : كَسَرْتَهُ فانكسَر ، وشَوَيْتَهُ فانشَوَى ، وقطعته فانقطع ، وإنما هذا وما أشبهه على أنَّك بلغت فيه ما أَرَدْتَ ، وانتهيت منه إلى ما أَحْبَبْتَ ؛ لا أنْ له فعلاً^(١) .

ومن الأفعال ما يتعدّى الفاعل إلى مفعول واحد وفعله واصل مؤثّر ، كقولك : ضربت زيدا ، وكسرت الشيء يا فتى^(٢) .

فإنما المصدر ، والحالات ، والظروف - فلا يمتنع منها فعلُ البتة .

ومن هذه المتعدّية إلى مفعول ما يكون غير واصل ، نحو : ذكرت زيدا ، وشتت عمرا ، وأضحكت

/ خالدا . فهذا نوع آخر .

٣
١٦٨

ومن الأفعال ما يتعدّى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما . وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وألبست زيدا جبة^(٣) .

ومنها ما يتعدّى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما^(٤) وذلك نحو : ظننت زيدا أخاك ، وحسبت زيدا ذا الحفاظ . وخِلْتُ عبد الله يقوم في حاجتك .

(١) عقد بابا لأفعال المطاوعة فى الجزء الثانى ص ١٠٤ - ١٠٦ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٤ د باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعول .. ، وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٦ : د باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين ، فان شئت اقتصر على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثانى .. ، وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ١٨ د باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك ان تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر .. ، وانظر هذا الجزء ص ٩٤ .

والفصل بين هذا والأول أَنَّ الأول فعل حقيقى يقع مفعولاه مُختلفَيْن . نقول : أعطيت زيدا ، فتحبر أنه كان منك عطاءً ، وإن شئت أن تذكره بعد ذكرته .

فأما قولك : ظننت زيدا فلا يستقيم ؛ لأنَّ الشكَّ إنما وقع في المفعول الثانى (١) . فالثانى خبر عن الأول ، والتقدير : زيد منطلق فى ظنى ، إلا أن تريد بظننت : اتهمت . فهذا من غير هذا الباب ، وكذلك : إذا أردت بعلمت : عرفت . فهو من باب ما يتعدى إلى مفعول ؛ كما قال عز وجل : (لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ) (٢) إنما هو : لانعرفونهم الله يعرفهم . وكذلك : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ) (٣) .

٣ / ومن هذه الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وهو من باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، ولكنك جعلت الفاعل فى ذلك الفعل مفعولا بأنه كان يعلم ، فجعل غيره أعلمه ، فيقول : أعلم الله زيدا عمرا خير الناس ، ونبأتك عبد الله صاحب ذلك . فما كان من هذا فهذا سبيله (٤) .
ومنها ما يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ، وليست أفعالا حقيقية ، ولكنها فى وزن الأفعال ، ودخلت لمعان على الابتداء والخبر ؛ كما أن مفعولى ظننت إنما هما ابتداء وخبر . وذلك قولك : كان زيد أخاك ، وأمسى عبد الله ظريفا يا فتى (٥) .
وكذلك ليس ، وما زال ، ومادام . فهذه ثمانية أفعال متصرفة .

- (١) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣٤٠ والثالث ص ١١٣ .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٢١ « وكما قال عز وجل (لاتعلمونهم الله يعلمهم) كقولك : لا تعرفونهم الله يعرفهم ، والآية فى الانفال : ٦٠ .
(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وقد يكون علمت بمنزلة عرفت . لا تريد الا علم الاول ، فمن ذلك قوله تعالى (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت) وقال سبحانه (وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم) فهى هاهنا بمنزلة عرفت » ، وانظر ص ١٢١ منه .
والآية الاولى فى البقرة : ٦٥ .
(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٣٩ « باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين هاهنا . وذلك قولك : أرى الله زيدا بشرا اباك ، ونبأت عمرا زيدا أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك » . وانظر هذا الجزء ص ١٢١ .
وللمبرد مناقشة من سيبويه فى قوله ج ١ ص ١٧ « ونبتت زيدا ، أى عن زيد » تكتفى بالإشارة إليها .
(٥) انظر هذا الجزء ص ٩٦ .

ومنها فعل التعجب وهو غير متصرف ؛ لأنه وقع لمعنى ، فمضى صرف زال المعنى . وكذلك كل شيء دخله معنى من غير أصله على لفظ . فهو يلزم ذلك اللفظ . لذلك المعنى ، وهو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أظرف أخاك . وقد مضى تفسيره (١) فى بابيه وهو فعل صحيح .

* * *

٣
١٧٠

والعاشر : ما أجرى مجرى الفعل وليس بفعل ، ولكنه يشبه الفعل بلفظ . / ، أو معنى .
فأما ما أشبه الفعل فدل على معناه مثل دلالة (ما) النافية ، وما أشبهها . تقول : ما زيد منطلقا ، لأن المعنى : ليس زيد منطلقا ، وما أشبهه فى اللفظ . ودخل على الابتداء والخبر دخول (كان) ، و (إن) وأخواتهما . وقد ذكرنا الحجج فيها فى بابها (٢) .

(١) لم يتقدم ذكره ، وسينذكره فى الجزء الرابع ص ٤٨٤ من الأصل .
(٢) سيأتى بابها فى الجزء الرابع ص ٤٩٩ .

هذا باب

الصلة والموصول في مسائله

فأما أصوله فقد ذكرناها

تقول : رأيت الذى أبوه منطلق . فـ (الذى) مرئى ، و (أبوه منطلق) صلته .

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان - لم يجوز ، لأن قولك : أبواهما منطلقان صلة للذين ، واللذان فى صلة الذى . وهما ابتداء لا خبر له . فلم تتم الصلة .

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى الدار - لم يجوز أيضا وإن كنت قد جئت بخبر ، لأنه ليس فى صلة الذى ما يرجع إليه .

فإن قلت : / رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى داره أو عنده أو ما أشبه ذلك - فقد صحّت المسألة ، وصار التقدير : رأيت الذى أخواك عنده .

فإن قلت : / رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان إليه لم يجوز ، لأن (منطلقان) خبر الأبوين ، و (إليه) متصل بمنطلقين ، فكأنك قلت : رأيت الذى أخواه . فهذا ابتداء لا خبر له . فعلى هذا فقمس .

فإن قلت : رأيت اللذين الذى قاما إليه - فهو غير جائز ، لأن قولك : (الذى قاما إليه) ابتداء لا خبر له .

وتصحیح المسألة : رأيت اللذين الذى قاما إليه أخوك (١) . فترجع الألف فى (قاما) إلى اللذين والهاء فى (إليه) إلى الذى ، و (أخوك) خبر الذى ، فتمت صلة اللذين ، وصح الكلام .

ولو قلت : ظننت الذى التى تكرمه يضربها - لم يجوز ، وإن تمت الصلة ، لأن (التي) ابتداء

(١) عقد فيما سبق ص ١٣٠ - ١٣١ بابا لادخال الموصول على الموصول عنوانه بقوله : (هذا باب من الذى والتى الفه النحويون فادخلوا الذى فى صلة الذى) واكثروا فى ذلك . . .

و(نكرمه) صلتها ، و(يضرِبها) خبر الابتداء . فقد تمّ الذى بصلته ؛ وإنما فسد الكلام ؛ لأنّك لم تأتِ بفعول (ظننت) الثانى . فإن أتيت به فقلت (أخاك) أو ما أشبهه صغّ الكلام .

وتقول : ضرب اللذان القائمان إلى زيد أخوهما الذى المكرمه عبدُ الله (١) .

فتجعل (الذى) منصوبا ، وإن جعلته مرفوعا نصبت اللذين .

/وتقول : رأيت الراكبَ الشاتِمةَ فرسك . والتقدير : رأيت الرجل الذى ركب الرجل الذى شتمه فرسك .

٣
١٧٢

وتقول : مررت بالدار الهادِمةِ المصلحُ داره عبدُ الله .

فقولك : (الهادِمةِ) فى معنى التى هدمها الرجلُ الذى أصلح داره عبدُ الله .

وتقول : رأيت الحاملَ المطعمَ طعامك غلامك . أردت : رأيت الرجل الذى حمل الرجل الذى أطعمه طعامك غلامك ، فغلامك هو الحامل ، والهاء فى (المطعمه) ترجع إلى الألف واللام الأولى .

ولو قلت : وافق ضربك صاحبك أخوك غلامك - كان جيّدا . رفعت الضربَ بأنّه الموافق غلامك ، و(ضربك) تقديره : أن ضربك ، وصاحبك هو الفاعل ، وأخوك نعت أو بدل . فهذا جيّد .

وإنما يحتاج المصدر إلى الصلة إذا كان فى معنى (أن فعل) أو يفعل . فأنما إذا قلت : ضربت ضربا - فليس المصدر كما يحتاج إلى الصلة (٢) .

فإذا قلت : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا - فمعناه : أعجبنى أن ضرب زيد عمرا وكذلك إذا قلت : ضربُ زيدٍ عمرو فمعناه : أن ضرب زيد عمرو .

(١) صلة اللذان جملة القائمان الى زيد اخوهما ، وعبد الله فاعل المكرمه

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٨١ «واعلم أن المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل . وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا ، وذلك لانه لا يصح اذن تقديره بان والفعل ، اذ ليس معنى ضربت ضربا أو ضربة أو ضربا شديدا : ضربت أن ضربت . . . »

وإذا قلت : قيام القائم إليه زيد / مُعْجِبُ الشارب ماءه الأكل طعمك - صار معناه : أن قام
 الذى قام إليه زيد معجب الذى شرب ماءه الرجل الذى أكل طعمك .

وتقول : أعجب حُسْنُ حذاء نعلك حذاءها لا يس نعل أخيك ، وإن شئت قلت : لابسنا
 نعل أخيك .

وهذه مسائل يسيرة صدرنا بها لتكون سُلماً إلى ما نذكره بعدها إن شاء الله من مسائل طويلة
 أو قصيرة معمأة الاستخراج .

تقول : أعجب المدخلُ السجنَ المدخلَ الضاربُ الشاتمَ المكرمَ أخاه عبد الله زيدا .

أردت : أعجب زيدا المدخلُ السجنَ المدخلَ الرجل الذى ضرب الرجل الذى شتم الرجل
 الذى أكرم أخاه عبد الله (١) إن شئت نصبت (عبد الله) بأنه الأخ فبينته به ، وإن شئت جعلته
 بدلاً ، وأبدلته من بعض المنصوبات (٢) التى لم تذكر أسماءها إذا كان إلى جانبه من الصلة ،
 فإن فصلت بين ما فى الصلة وبين ما تبدله منها لم يجز ، لأنك إذا أبدلت شيئاً مما فى الصلة
 أو نعت به ما فى الصلة صار / فى الصلة (٣) ، ولا تفرق بين الصلة والموصول ؛ لأنه اسم واحد .

(١) بيان هذه المسألة وكشف اعرابها :

المدخل : فاعل أعجب ، وزيدا مفعوله .

والسجن : مفعول به للمدخل ، و (المدخله) : نعت للسجن و (الضارب) فاعله .

والشاتم : مفعول للضارب ، والمكرم : مفعول للشاتم .

(٢) لو جعل عبد الله بدلاً من الشاتم أو المكرم لجاز ولا يضر الفصل ، لأن المكرم مفعول للشاتم

وأخاه مفعول للمكرم .

فالمكرم ومفعوله من صلة الشاتم ، وتقدير بعض أجزاء الصلة على بعض جائز .

(٣) فى الفارقى ص ٢ « صفة ما فى الصلة من الصلة » .

إذا قلت : القائم أبوه الحسن زيد ، فالحسن من صفة الأب والأب فى الصلة فصفته فى الصلة

أيضاً .

وكذلك المعطف على ما فى الصلة من الصلة إذا قلت : القائم أبوه وعمرو زيد ، أو قلت :

الضارب بكراً وخالداً زيد ، فمعطفت بعمره على الأب فصار من الصلة ، وكذلك خالداً المعطوف على

بكراً ، فصارا من الصلة ، لأنك عطفتها على ما فى الصلة . كأنك قلت : الضارب البكرين زيد .

والضارب الخالدين زيد .

لو قلت : رأيت الذى ضرب أخاك يخاطب زيدا عمرا ، فجعلت عمرا بدلا من الأخ ، ويخاطب حالا للذى أو مفعولا ثانيا لرأيت وهى فى معنى علمت - لم يجز (١) . فإن جعلت (يخاطب زيدا) حالا لأخيك دخل فى الصلة ، فأبدلت عمرا - فهو جيد حينئذ ، لأنه كله فى الصلة .

وتقول : سرّ ما إن زيدا يحبه من هند جاريتيه . فوصالت (ما) وهى فى معنى الذى بلان ، وما عملت فيه لأن (إن) إنما دخلت على الابتداء والخبر ، والمعنى كذلك ، وكذلك أخواتها . قال الله عز وجل : (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ) (٢) . وتقول على هذا : جاعنى الذى كأن زيدا أخوه ، ورأيت الذى لينه عندنا (٣) وكذلك كل شيء يكون جملة .

== فكذلك البدل مما فى الصلة من الصلة اذا قلت : الضارب أخاك زيدا عمرو ، وجعلت زيدا بدلا من الأخ ، فصار من الصلة ، لأنه بدل مما فى الصلة . كأنك قلت : الضارب زيدا عمرو ، وكذلك التأكيد لما فى الصلة من الصلة . وانظر ص ١٩٨ من هذا الجزء . (١) نقل أبو حيان فى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٧ ان الفصل بين البدل والبدل منه بالخبر جائز ، كما هو جائز بين الصفة والموصوف ، ولا يجوز مثل هذا الفصل فى مسائنا ، لما يلزم عليه من الاخبار عن الموصول قبل ان تتم صلته ، فان البدل من الصلة صلة كما قدمنا ، فعلى قياس ما قاله أبو حيان يجوز ان يكون عمرا بدلا من أخاك وجملة يخاطب هى المفعول الثانى فأصلها خبر المبتدأ . (٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ . وقال الله عز وجل (وأتيناه من الكنوز ما ان مفاتيحه لتنوء بالعصبة أولى القوة) ف (ان) صلة ل (ما) . وتكرس همزة أن الواقعة فى بدء جملة الصلة .

الآية فى انقصاص : ٧٦ .

(٣) جعل المبرد صلة الذى جملة انشائية مصدرة بليت فهل يجوز ذلك فى جملة الصلة ؟ قال الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٥٦ فى قول الشاعر : وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا اننى لك عاشق « قيل : ذا فيه زائدة لا موصولة . اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر ، وهذا يلزمهم فى خبر المبتدأ ايضا . فان قيل : خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى (بل انتم لا مرحبا بكم) وزيد اضربه قيل : الصلة ايضا جاءت لعل مع جزئها كقوله :

وإِنِّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ التى لَعَلِّى - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أزوَرُهَا

وعسى ولعل متقاربان . فان قدر القول ها هنا جاز للنزاع ان يقدره فى خبر المبتدأ ، =

تقول : الذى إن تأتته يأتك زيد ، ورأيت الذى من يأتته يكرمه .
 فإن قلت : رأيت الذى من يأتته يكرمه - جاز . تجعل (من) فى موضع الذى . فكأنك
 قلت : رأيت الذى زيد يكرمه ؛ لأن (من) صلتها : يأتته ، وخبرها : يكرمه .
 فأما قول الله / عز وجل : (فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ) (١) فإن (من)
 الأولى فى معنى الذى : ولا يكون الفعل بعدها إلا مرفوعا .
 فأما الثانية فوجهها الجزم بالجزاء : ولو رفع رافع على معنى الذى كان جيذا ؛ لأن تصييرها
 على معنى الذى لا يخرجها من الجزاء .

ألا ترى أنك تقول : الذى يأتيك فله درهم . فالولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجر
 دخول الفاء ؛ كما لا يجوز : زيد فله درهم ، وعبد الله فمطلق (٢) . وقال الله عز وجل :

= وفى الخزانة ج ٢ ص ٤٨١ « قال أبو على فى التذكرة القصيرة : قول الفرزدق :

وانى لراج نظرة قبل التى .. هو على غير الظاهر وتأويله : الحكاية .

كانه قال : التى أقول فيها هذا القول ، واضمار القول شائع كثير والحكاية مستعملة إذا
 كان عليها دليل ، والدلالة هنا قائمة وهى أن الصلة ايضاح ، وما عدا الخبر لا يوضح .
 وقال أبو على فى الايضاح أيضا : جاء فى هذا البيت الصلة غير خبر والصلة لا تكون الا
 خبرا ، كما أن الصلة كذلك .

فإن قلت : فقد جاء من الموصولة ما وصل بغير الخبر نحو ما قالوه :

كتبت اليه أن قم وبأن قم .

قلت : ذلك وإن جاء فى (أن) لا يستقيم فى الذى ونحوه من الأسماء ، لأن (الذى) يقتضى
 الايضاح بصلته ، وليست (أن) كذلك ، ألا ترى أنها حرف وأنها لا يرجع إليها ذكر من الصلة .

وهذا وإن جاء فى هذا البيت فإن النحويين يجعلون لعل كليت فى أن الفاء لا تدخل على
 خبرها ، فلا يجيزون : لعل الذى فى الدار فمطلق ، كما لا يجيزون ذلك فى ليت .

فإن قلت : أحمل لعل على المعنى ، لأنه طمع كأنه قال : أطمع فى زيارتها .

قيل لك : فصله أيضا بالتمنى بليت وقل : المعنى : الذى أتمنى ، وصله بالاستفهام والنداء
 وجميع ما لم يكن خبرا ، وقل : المعنى : الذى أنادى ، والذى أستفهم . فهذا لا يستقيم . . .

جعل ابن هشام فى المفنى ج ٢ ص ٥ . الصلة فى البيت جملة (أزورها) وما قبلها
 اعتراض بين الصلة والموصول .

وقال فى ج ٢ ص ١٤٦ باضممار القول أو أن الصلة جملة : أزورها .

(١) سورة محمد : ٣٨

(٢) لاقتران خبر المبتدأ بالفاء شروط . انظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٩١ - ٩٢ ،

ابن يعقوب ج ١ ص ٩٩ ، أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٣٦ وسيبويه ج ١ ص ٤٥٣ .

(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) (١) .

فقد علمت أن الأجر إنما وجب بالإنفاق . فإذا قلت : الذى يأتيك له درهم لم تجعل الدرهم له بالآتيان .

فإذا كانت فى معنى الجزاء جاز أن تُفرد لها وأنت تريد الجماعة ؛ كما يكون (مَنْ) و (ما) ، قال الله عز وجل : (وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ) (٢) . فهذا لكل من فعل ، ولذلك قال : (فأولئك هم المتقون) . فهذه / أصول ، ونرجع إلى المسائل إن شاء الله .

٣
١٧٦

* * *

تقول : محبتك شهوة زيد طعام عبد الله وافقت أخاك ، أردت فى ذلك : أن أحبيت أن اشتهى زيد طعام عبد الله وافقت هذه المحبة أخاك (٣) .

ولو قلت : أعجبت إرادتك قيام زيد إلى المعجبه ضرب أخيه أخاك زيدا - كان (زيد) مفعولا بأعجبت ، والكلام ماض على ما كان عليه مما شرحت لك .

فالأسماء الموصولة المصادر إذا كانت فى معنى : (أن فعلت) ، والألف واللام إذا كانت فى معنى الذى ، والتى ، ومن ، وما ، وأى فى الخبر ، وألى التى فى معنى الذين .

* * *

فأما ما كان من النكرات ؛ نحو : هذا ضارب زيدا - فليس قول من يقول من النحويين

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ « وسألته عن قوله : الذى يأتينى فله درهمان : لم جاز دخول الفاء ها هنا ؟ ، والذى يأتينى بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان فقال : إنما يحسن فى الذى ، لأنه جعل الآخر جوابا للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ههنا ، كما دخلت فى الجزاء إذا قال : ان يأتنى فله درهمان ، وإن شاء قال : الذى يأتينى له درهمان . كما تقول : عبد الله له درهمان ، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الآتيان . »

ومثل ذلك (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلم أجرحهم عند ربهم) « .

البقرة : ٢٧٤ .

(٢) الزمر : ٣٣ .

فى البحر المحيط ج ٧ ص ٤٢٨ و (الذى) جنس كانه قال : والفريق الذى جاء بالصدق ، ويدل عليه : أولئك هم المتقون فجمع ، كما أن المراد بقوله : فمن أظلم يراد به جمع ولذلك قال : مثوى الكافرين وفى قراءة عبد الله والذى جاءوا بالصدق وصدقوا به .

وقيل : أراد : والذين ، فحذف النون ، وهذا ليس بصحيح . . .

(٣) محبتك : مبتدا خبره جملة وافقت أخاك . (شهوة) مفعول به لمحبة وهى مصدر اضعيف الى فاعله ومفعوله قوله : طعام .

إِنَّ زَيْدًا مِنْ صَلَةِ الضَّارِبِ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ ضَارِبًا فِي مَعْنَى (يَضْرِبُ) . يَتَقَدَّمُ زَيْدٌ فِيهِ وَيَتَأَخَّرُ (١) .
فَتَقُولُ : هَذَا زَيْدًا ضَارِبٌ ، وَزَيْدًا عَبْدَ اللَّهِ شَاتِمٌ .

فَإِنَّمَا الصَّلَةُ وَالْمَوْصُولُ كَاسْمٍ وَاحِدٍ لَا يَتَقَدَّمُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، فَهَذَا الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِي الْقِيَاسِ غَيْرُهُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَةَ مُوضَّحَةٌ لِلْإِسْمِ ؛ فَلِذَلِكَ كَانَتْ فِي / هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ ، وَمَا شَاكَلَهَا فِي الْمَعْنَى ؛
أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : جَاعِلُ الَّذِي ، أَوْ مَرَرْتُ بِالَّذِي لَمْ يَذَلُّكَ ذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تَقُولَ :
مَرَرْتُ بِالَّذِي قَامَ ، أَوْ مَرَرْتُ بِالَّذِي مِنْ حَالِهِ [كَذَا وَكَذَا] ، أَوْ بِالَّذِي أَبَوُهُ مُنْطَلِقٌ . فَلِذَا قُلْتَ :
هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ وَضَعْتَ الْيَدَ عَلَيْهِ .

فَلِذَا قُلْتَ : أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ يَا فَتَى ، (فَتَقُومُ) مِنْ صَلَةِ (أَنْ) حَتَّى تَمَّ مُصَدِّرًا ، فَصَارَ الْمَعْنَى :
أُرِيدُ قِيَامَكَ ، وَكَذَلِكَ يَسْرُنِي أَنْ تَقُومَ يَا فَتَى . (تَقُومُ) مِنْ صَلَةِ (أَنْ) حَتَّى تَمَّ مُصَدِّرًا ، فَصَارَ
الْمَعْنَى : يَسْرُنِي قِيَامُكَ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَّهُنَّ) (٢) ، (وَأَنْ تَصُومُوا
خَيْرٌ لَكُمْ) (٣) فَهَذَا عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ .

وَكَذَلِكَ (أَنْ) الثَّقِيلَةُ . تَكُونُ مَعَ صَلَاتِهَا مُصَدِّرًا . تَقُولُ : بَلِّغْنِي أَنْتُمْ مُنْطَلِقُونَ ، أَيْ :
بَلِّغْنِي انْطِلَاقَكُمْ .

وَكَذَلِكَ (مَا) بِصِلَاتِهَا تَكُونُ مُصَدِّرًا . تَقُولُ : سَرَنِي مَا صَنَعْتَ ، أَيْ : سَرَنِي صَنِيعُكَ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : أَنَا مُقِيمٌ مَا أَقَمْتُ ، وَجَالِسٌ مَا جَلَسْتُ -- فَهُوَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنَ الْمَصْدَرِ ؛
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : آتِيكَ مُقَدِّمَ الْحَاجِّ ، وَأَتِيَّتُكَ إِمْرَةً فَلَان . إِنَّمَا تَرِيدُ / : وَقْتُ إِمْرَةِ فَلَان ،
وَوَقْتُ قُدُومِ الْحَاجِّ (٤) .

(١) لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ مُحَلًى بِالِانْظَرِ الْأَشْبَاهُ ج ٣

ص ١٩٥

(٢) النور : ٦٠

(٣) البقرة : ١٨٤

(٤) آتِيكَ إِمْرَةً فَلَان : مُصَدَّرٌ نَابٍ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ .

وَأَمَّا آتِيكَ مُقَدِّمَ الْحَاجِّ فَمُقَدِّمُ اسْمِ زَمَانٍ فَلَادَاعِي لَتَقْدِيرِ مُضَافٍ

هَذَا هُوَ الرَّاجِعُ ، وَإِنْ ذَهَبَ سَبِيحِيَّةً وَالمُبرَدُ إِلَى تَقْدِيرِ الْمُضَافِ .

وَانْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ج ٨ ص ٤٨ ، وَالْمُقْتَضِبَ ج ٢ ص ١٢٢ .

فإذا قلت : أقيم ما أقمتَ - فإنما تقديره : أقيم وقتَ مقامك ، ومقدارَ مقامك .

واعلم أنَّكَ إذا أدخلت شيئا في الصلة - فنحته وفُعلهُ والبدلُ منه داخلات في الصلة^(١) .

ولو قلت : جاءني الذي ضرب عبد الله زيدا الظريفَ يومَ الجمعة قائما في داره - لكان هذا أجمعُ في صلة الذي ، ويعلّقُ بها الهاءُ التي في قولك : داره ، ودخل الظريف في الصلة ؛ لأنّه نعت لزيد وهو في الصلة . فعلى هذا تجرى هذه الأشياء .

نقول : رأيت المطعمَ المكرمه المعطيَ درهما عبدُ الله .

فهذه مسألةٌ صحيحة ، وتؤولُها : رأيت الرجل الذي أطعمه الرجل الذي أكرمه الرجل الذي أعطاه درهما عبد الله .

فعبد الله هو المعطى ، والمعطى هو المكرم ، والمكرم هو المطعم .

* * *

ولو قلت : طعاما طيبا عند قولك : رأيت المطعمَ أو بعد عبد الله - جاز ، فإن جعلته بين شيء من هذا وبين صلته لم يجز أن تفصل بين الصلة والموصول .

* * *

ولو قلت : رأيت المعطى أخاك الشاتمه ، درهما زيدا / لم يجز ؛ لأنك فصلت بين زيد وبين شاتمته ، وقلت (درهما) بعد الشاتمته : ففصلت بالشاطمته بينه وبين المعطى^(٢) .

ولكن رأيت المعطى أخاك درهما الشاتمته زيد ، إذا نصبت الشاتمته بالنعت للمعطى ، أو جعلت (رأيت) من رؤية القلب . فجعلت الشاتمته مفعولا ثانيا .

فإن أردت أن ترفع الشاتمته لأنّه المعطى لم يكن بُدُّ من أن تجعل فيه كناية ترجع إلى الألف واللام في المعطى .

فتقول : رأيت المعطى أخاك درهما الشاتمته أخوه ، تجعل الهاء من أخيه ترجع إلى الألف واللام ، فتصير بمنزلة قولك : رأيت الضارب زيدا أخوه ، فإنما رأيت رجلا ضرب أخوه زيدا

(١) انظر الجزء الأول ص ١٣ ، ٢٣ والثالث ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) في الفارقي ص ١١ « ولا يدخل شيء من صلة موصول في صلة موصول آخر ، لما قدمناه من تداخل الكلام وتخليطه » .

ولن نرى أنت الضارب ، لأنَّ الضارب هو الأخ ، وإنَّما رأيت واحدا الضارب زيدا أخوه . فعلى هذا قلت : رأيت المعطى أخاك درهما الرجل الذى شتمه أخوه ، لأنَّ المعنى : رأيت الذى أعطى الرجل الذى شتمه أخوه أخاك درهما .

* * *

وتقول : رأيت الذى اللذان التى قامت إليهما عنده أخواك . فهذا كلام جيد ، لأنَّ قولك : اللذان مبتدأ/ فى صلة الذى ، والتى مبتدأة فى صلة اللذين ، وقامت إليهما صلة التى ، وعنده ظرف داخل فى الصلة [وحقه أن يقال : وعنده خبر التى] (١) وقولك : أخواك خبر اللذين . فتمت صلة الذى فصار تقدير هذا : رأيت الذى أخواه قائمان .

ولو قلت : جاءنى الذى التى اللتان اللذان الذى يحبهما عندهما فى دارهما عنده جاريتك كان جيدا ، لأنَّ الكلام الذى فى صلة الذى الأخير . فكل ما زدت من هذا فهذا قياسه (٢) .

* * *

واعلم أنَّ (أنَّ) الخفيفة إذا وصلت بفعل لم يكن فى الفعل راجع إليها . وكذلك (أنَّ) الثقيلة ؛ لأنَّهما حرفان ، وليسا باسمين . وإنَّما يستحقُّ الواحد منهما أن يكون اسما بما بعده (٣) ، والذى و(من) و(أى) أسماء ، فلا بدَّ فى صلاتها مما يرجع إليها ؛ ألا ترى أنَّك تقول : جاءنى اللذان فى الدار ، فيعرف .

وتقول : أيهم يأتيك تضربه ، وأيهم يأتيك فاضرب .

* * *

(١) تصحيح السيرافى

(٢) عد لمسائل ادخال الموصول على الموصول للمرة الثالثة

(٣) فى الفارقى ص ٤ « والفرق بين صلة الألف واللام وصلة أن : ان صلة (ان) لا يعود اليها شيء من الصلة ، لأنها حرف ، والحرف لا يضم ، ولا يرجع اليه ضمير » .

وكذلك (ما) اذا كانت بمعنى المصدر لا تحتاج الى ضمير ، لانها حرف ، وقد جعل قوم فيها

ضميرا يرجع اليها ، وذلك باطل ، لانها حرف ، والحرف لا يضم .

والدليل على أنها حرف أنها تدخل على الفعل كدخول (أن) ولا خلاف أن (أن) لاتضم ،

ولا يعود اليها ضمير من صلتها . كذلك يلزم فى (ما) ، لانها بمنزلتها فى دخولها على الفعل

وكونها فى تأويل المصدر ،

و (ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرا بمنزلة (أن) (١) / والأخفش يراها بمنزلة الذى مصدرا كانت أو غير مصدر. وسنشرح ما ذكرنا شرحا بيّنا شافيا إن شاء الله .

وتقول : أن تاتينى خير لك ، فليس فى تاتينى ذكر لأن ، ولو قلت : رأيت الذى تقوم لم يجز ؛ لأنك لم تردّد إلى الذى شيئا وهو اسم حتى تقول : رأيت الذى تقوم إليه .
ولو قلت : بلغنى أنك منطلق لم تردد إلى (أن) شيئا . ولو قلت : جاعنى من أنك منطلق لم يجز حتى تقول : إنك منطلق إليه أو عنده .

فهذا أمر الحروف ، وهذه صفات الأسماء .

فأما اختلاف الأخفش ، وسيبويه فى (ما) إذا كانت والفعل مصدرا فإن سيبويه كان يقول : إذا قلت : أعجبني ما صنعت فهو بمنزلة قولك : أعجبني أن قمت . فعلى هذا يلزمه : أعجبني ما ضربت زيدا ؛ كما تقول : أعجبني أن ضربت زيدا ، وكان يقوله .

والأخفش يقول : أعجبني ما صنعت ، أى : ما صنعته ؛ كما تقول : أعجبني الذى صنعته ، ولا يُجيز : أعجبني ما قمت ؛ لأنه لا يتعدى ، وقد خلط ، فأجاز مثله ، والقياس والصواب قول سيبويه (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦٧ « ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب ما زاد الا ما نقص ، وما نفع الا ما ضر . فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما أنك اذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا فهو ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (الا) فى ذا الموضع ، كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير (ما) .

وقال فى ج ١ ص ٤١٠ : ومن ذلك قولهم : اثنتى بعد ما تفرغ فـ (ما) وتفرغ بمنزلة الفراغ ، وتفرغ صلة .

وقال فى ص ٣٧٧ : وتقول : أتانى القوم ما عدا زيدا ، وأتوتى ما خلا زيدا فـ (ما) هنا اسم ، وخلا ، وعدا صلة له .

ويريد سيبويه بقوله : و (ما) هنا اسم انها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر فهو حرف عنده وكذلك قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨ ، « لان (ما) اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغنى ما صنعت ، أى : صنيعك . »

(٢) رأى المبرد هنا صريح وواضح كل الوضوح فى انه يرى أن (ما) المصدرية حصر فى لا اسم ، فقد ارتضى مذهب سيبويه ، وجعله الصواب ، وضعف مذهب الأخفش ، ثم رماه بالتخليط .

والعجيب بعد هذا أن ينسب الرضى والسيوطى الى المبرد بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم ، كما يراه الأخفش .

فإن أردت ب (ما) معنى الذى ، فذاك ما ليس فيه كلام ؛ لأنه الباب الأكثر ، وهو الأضل ،
ولأنما خرُوجُها إلى المصدر فَرَعَ.

= فى شرح الكافية ج ٢ ص ٥١ « وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الأخفش
والرمانى والمبرد »

وفى الهمع ج ١ ص ٤٨ « الخامس : (ما) خلافا لقوم منهم المبرد والمازنى والسهيل وابن
السراج والأخفش فى قولهم : انها اسم مفتقرة الى ضمير ، نعم قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨
فاذا قلت : ماعدا ، وما خلا لم يكن الا النصب وذاك لأن ما اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغنى ما
صنعت أى صنيعك . وظاهر أنه يريد أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر كما قال بذلك
سيبويه فى ج ١ ص ٣٦٧ ، ص ٣٧٧ .

هذا باب

ما جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ

وليس بفِعْل ولا مَصْدَر

ولكنها أسماءٌ وُضِعَتْ لِلْفِعْلِ تَدُلُّ عَلَيْهِ ، فَأُجْرِيَتْ مُجْرَاهُ مَا كَانَتْ فِي مَوَاضِعِهَا ؛ وَلَا يَجُوزُ فِيهَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الْفِعْلِ ؛ كَمَا لَمْ تَصَرَّفْ (إِنَّ) تَصَرُّفَ الْفِعْلِ ، فَأُزِمَتْ مَوْضِعًا وَاحِدًا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : صَهْ وَمَهْ ، فَهَذَا إِنَّمَا مَعْنَاهُ : اسْكُتْ ، وَانْكُفْ ، فَلَيْسَ بِمَتَعَدٍّ ، وَكَذَلِكَ : وَرَاءَكَ وَإِلَيْكَ ، إِذَا حَدَّثْتَهُ شَيْئًا مُقْبِلًا عَلَيْهِ ، وَأَمَرْتَهُ أَنْ يَتَأَخَّرَ ، فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فَهُوَ غَيْرُ مَتَعَدٍّ .

ومنها ما يَتَعَدَّى (١) وهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، إِذَا أَغْرَبْتَهُ .
وكذلك : هَلُمَّ زيدا ، إِذَا أَرَدْتَ : هَاتِ زيدا فهذه اللغة الحجازية : / يَقَع (هَلُمَّ) فِيهَا مَوْقِعَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحُرُوفِ ، فَيَكُونُ لِلوَاحِدِ وَاللَّائِنِينَ وَالْجَمْعِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ ، كَأَخَوَاتِهَا الْمُتَقَدِّمَاتِ (٢)
قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) (٣) .

(١) فِي سَبْيُوِيَه ج ١ ص ١٢٢ • بَابُ مِنَ الْفِعْلِ سَمِيَ الْفِعْلُ فِيهِ بِأَسْمَاءٍ لَمْ تَتَّخِذْ مِنْ أَمْثَلِ الْفِعْلِ الْحَادِثِ .
وموضحها من الكلام : الأمر والنهي ، فمنها ما يَتَعَدَّى الْمَأْمُورَ إِلَى مَأْمُورٍ بِهِ ، ومنها ما لَا يَتَعَدَّى الْمَأْمُورَ .

ومنها ما يَتَعَدَّى الْمَنْهَى إِلَى مَنْهَى عَنْهُ ، ومنها ما لَا يَتَعَدَّى الْمَنْهَى .
أما ما يَتَعَدَّى فَقَوْلُكَ : رويد زيدا ، فإِنَّمَا هُوَ اسْمُ أَرُودٍ زيدا .
ومنها (هَلُم) زيدا ومنها قول العرب : حيّل الثريد ..
وأما ما لَا يَتَعَدَّى الْمَأْمُورَ وَلَا الْمَنْهَى إِلَى مَأْمُورٍ بِهِ وَلَا إِلَى مَنْهَى عَنْهُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : مَهْ وَصَهْ وَآهَ وَآيَهْ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

(٢) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ١٥٨ • بَابُ مَا لَا تَجُوزُ فِيهِ نُونٌ خَفِيفَةٌ وَلَا ثَقِيلَةٌ .
وَذَلِكَ الْحُرُوفُ الَّتِي لِلأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، وَلَيْسَتْ بِفِعْلٍ ، وَذَلِكَ نَحْوُ آيَهْ وَصَهْ وَمَهْ وَأَشْبَاهِهَا وَهَلُمَّ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ كَذَلِكَ ، أَلَا تَرَاهُمْ جَعَلُوهَا لِلوَاحِدِ وَاللَّائِنِينَ وَالْجَمْعِ وَالذِّكْرَ وَالْإُنْثَى ، وَقَدْ تَدْخُلُ الْخَفِيفَةُ وَالثَقِيلَةُ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ رَدٍّ وَارْدَدْنِ ، كَمَا تَقُولُ : هَلِمَا وَهَلِمِي وَهَلِمْنَ ..

والهاء فَضْلٌ وَإِنَّمَا هِيَ هَا الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ ، وَلَكِنَّهُمْ حَفَظُوا الْآلِفَ ، لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ هَذَا فِي كَلَامِهِمْ • وَانْظُرْ ص ٦٧ : ج ١ ص ١٢٧ ، وَهَذَا الْجُزْءُ ص ٢٥
(٣) الْأَحْزَابُ ١٨

فأما بنو تميم فيجعلونها فعلاً صحيحاً ، ويجعلون الهاء زائدة ، فيقولون : هَلُمَّ يا رجل ،
واللاثنين : هَلُمَّا ، وللجماعة : هَلُمُّوا ، والنساء : هَلُمُنَّ ؛ لأنَّ المعنى : المُنَّ ، والهاء زائدة .

* * *

فأما قول الله عز وجل : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(١) ، فلم ينتصب (كِتَابَ) بقوله (عليكم) ،
ولكن لما قال : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) أعلم أنَّ هذا مكتوب عليهم ، فنصب (كتابَ الله)
للمصدر ، لأنَّ هذا بدلٌ من اللفظ بالفعل ؛ إذ كان الأول في معنى : كتب الله عليكم ، وكتب
عليكم .

ونظيرُ هذا قوله : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ)^(٢) ؛
لأنَّه قد أعلمك بقوله : (وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ) أنَّ تَمَّ فعلاً ، فنصب ما بعده ؛ لأنَّه قد جرى
مَجْرَى : صَنَعَ اللَّهُ .

وكذلك : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ)^(٣) . قال الشاعر :

(١) النساء : ٢٤

وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٢١٤ « كتاب الله : انتصب باضمار فعل ، وهو فعل مؤكد
لضمون الجملة السابقة من قوله (حرمت عليكم) ، وكأنه قيل : كتب الله عليكم تحريم
ذلك كتاباً .. »

وما ذهب إليه الكسائي من أنه يجوز تقديم المفعول في باب الاغراء بالظروف والمجرورات
مستندلاً بهذه الآية ، إذ تقدير ذلك عنده : عليكم كتاب الله ، أى : « الزموا كتاب الله لا يتم
دليله ، لاحتماله أن يكون مصدراً مؤكداً ، ويؤكد هذا التأويل قراءة ابن حيوة ومحمد بن
السميع اليماني : (كتب الله عليكم) . جعله فعلاً ماضياً رافعاً ما بعده . »

(٢) النمل : ٨٨

(٣) السجدة : ٧ : وفي سيبويه ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ « باب ما يكون المصدر فيه توكيداً
لنفسه نصياً . »

فأما المضاف فقوله الله عز وجل : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ)
صنع الله) وقال : (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم .
وعد الله) وقال : (الذي أحسن كل شيء خلقه) وقال تعالى (والمحصنات من النساء إلا ما
ملكتم أيمانكم كتاب الله عليكم) .. لأنه لما قال : (مر السحاب) وقال (أحسن كل شيء)
علم أنه خلق ، وصنع ، ولكنه وكسد وثبت للعباد .

ولما قال : (حرمت عليكم أمهاتكم) حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب
عليهم مثبت ، فقال الله (كتاب الله) توكيداً ، كما قال صنع الله ..

وقد زعم قوم أن كتاب الله نصب على قوله : عليكم كتاب الله .. ،

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ١٩٩ « قرأ الجمهور خلقه بفتح اللام فعلاً ماضياً صفة لكل
شيء وقرأ العريبيان وابن كثير بسكون اللام . »

/ ما إن يمس الأرض إلا منكبٌ منه وحرف الساق طى المحمل (١)

لأنه ذكر ما يدل على أنه طيان من الطى ، فكان بدلا من قوله (طوى) ، وكذلك قوله :

إذا رأنتى سقطت أبصارها دأب بكارٍ شايحت بكارها (٢)

لأن قوله : (إذا رأنتى) معناه : كلما رأنتى ، فقد خبر أن ذلك دأبها ، فكأنه قال : تدأب دأب بكار ، لأنه يدل منه .

ومثل هذا - إلا أن اللفظ مشتق من فعل المصدر ، ولكنهما يشتبهان فى الدلالة - قوله عز وجل : (وتبتل إليه تبتيلا) على : وتبتل إليه ، ولو كان على تبتل لكان تبتلا .

وكذلك : (والله أنبتكم من الأرض نباتا) . لو كان على أنبت لكان إنباتا . ولكن المعنى - والله أعلم - : أنه إذا أنبتكم نبت نباتا .

وقال الشاعر :

= والظاهر أنه بدل اشتمال والمبدل منه كل أى : أحسن خلق كل شئ فالضمير فى خلقه عائد على كل .

وقيل الضمير فى خلقه عائد على الله فيكون انتصابه نصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة ، كقوله (صبغة الله) وهو قول سيبويه أى خلقه خلقا ، ورجح على بدل الاشتمال بأن فيه إضافة المصدر الى الفاعل ، وهو أكثر من إضافته الى المفعول وبأنه ابلغ فى الامتنان . . » وانظر النشر ج ٢ ص ٣٤٧ ، والاتحاف ص ٣٥١ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٠ على حذف عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة والتقدير : طوى طى المحمل .

يقول : اذا اضطلع لم يمس الأرض الا منكبه وحرف ساقه ، لأنه خميص البطن : فلا يصيب بطنه الأرض .

والمحمل : محمل السيف شبهه فى طى كشحه بحمالة السيف .

والبيت من قصيدة لأبى كبير الهذلى فى ديوان الهذليين ج ٢ ص ٨٨ - ١٠٠

وفى ديوان الحماسة ج ١ ص ٨٣ - ٨٩ وفى الشعر والشعراء لابن قتيبة ج ٢ ص ٦٥٣ - ٦٥٤ والخزانة ج ٣ ص ٤٦٦ - ٤٧٣ وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ والعينى ج ٣ ص ٥٥٨ وسعيد المبرد ذكره فى هذا الجزء .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٩ على حذف فعل المصدر التشبيهى .

البكار : جمع بكرة من الابل . شايحت : جدت والمشيح من الرجال : الجاد الماضى . والمعنى : كلما رأنتى سقطت أبصارها ، وخشعت هيبه لى ، كما تفعل البكار من الابل اذا وجدت فحولها فى اعتراضها .

وقيل معنى شايحت : حاذرت ، ولم ينسب الرجز لقائل معين .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ . باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد .

وقال الله تبارك وتعالى (والله أنبتكم من الأرض نباتا) لأنه اذا قال أنبت فكأنه قال : قد نبت

وقال عز وجل (وتبتل إليه تبتيلا) لأنه اذا قال : تبتل فكأنه قال : بتل .

ومن هنا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه وان نسب اليه غير ذلك

انظر الجزء الأول ص ٢٥ من المقتضب .

وَحَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بَأْنُ تَتَبَعَهُ اتِّبَاعًا (١)
وهذا كثير جدًا .

٣
١٨٥

ومن الحروف التي تَجْرَى مَجْرَى الْفِعْلِ ما يكون / أَشَدُّ تَمَكُّنًا من غيره ، وذلك أَنَّكَ تقول
للرجل-إذا أردت تباعده- : (إليك) فيقول : (إلى) . كَأَنَّكَ قلت : تَبَاعَدْ ، فقال : اتَّبَاعِدْ .
وتقول : على زيد ، فمعناه : أولني زيدا ، وتقول : عليك زيدا ، أى : خذْ زيدا . (٢)
فإن سأل سائل عن اختلافها قيل : هي بمنزلة الأفعال التي منها ما يتعدى ، ومنها ما لا يتعدى ،
ومنها ما يتعدى إلى مفعولين .

ومن هذه الحروف : (حَيْهَلْ) فَإِنَّمَا هِيَ اسْمَانِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا ، وفيه أقاويل :
فأَجْردها : حَيْهَلْ بِمَعْمَرٍ . فإذا وقفت قلت : حَيْهَلَا ، فجعلت الألف لبيان الحركة .
وجائزٌ أَنْ تجعله نكرة فتقول : حَيْهَلَا يَا فَتَى ، وجائزٌ أَنْ تُثَبِّتَ الألف ، وتجعلها معرفة ، فلا
تَنَوِّنُ والألف زيادة ، ومعناه : قَرِيبُهُ ، وتقديره في العربية : بَادِرٌ بَذِكْرِهِ ، وإِنَّمَا (حَى) في معنى :
(هَلُمَّ) (٣) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ على وقوع (اتبعا) وهو مصدر اتبع بعد تتبع
ومصدره التتبع .

والمعنى : وخير الأمر ما قد تدبرت أوله ، فعرفت الأم تعود عاقبته ؟
وشره ما ترك النظر في أوله وتتبعته أواخره بالنظر .

والبيت من قصيدة للقطامي في ديوانه ص ٣١-٤٢ والخزانة ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٢ وانظر
الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ وشواهد الكشف ص ١٦٧ ، وشرح المفصليات للأنباري ص ٣٥٢
والفائق ج ٣ ص ١٨٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ « باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة . »

أما ما يتعدى المأمور به إلى مأمور به فهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، وعندك
زيدا . تأمره به حدثنا بذلك أبو الخطاب .

وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى فقولك : مكانك وبعدك إذا قلت : تأخر ، وحدوته شيئاً
خلفه ، وكذلك عندك إذا كنت تحذره من بين يديه شيئاً . . . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٢ « وأما حيهل التي للأمر فمن شيتين يدلّك على ذلك : حى
على الصلاة . »

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول : حى هل الصلاة .

والدليل على أنهما جعلتا اسماً واحداً قول الشاعر :

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارِ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ

والقوافي مرفوعة . وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس ، وزعم أنه شعر أبيه . . . =

ومن ذلك قولهم : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ . قال الشاعر :
وَهَيَّجَ الْقَوْمَ مِنْ دَارِ فَظْلٍ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيَّيْلُهُ (١)

/ وقال فيما أثبت فيه الألف :

بَحْيِيهَا يَزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا مُتَقَاذِفٌ (٢)
وأدخل الباء عليه ؛ لأنه اسم في موضع المصدر .

* * *

ومن أسماء الفِعْلِ (رُويْدَ) ولها باب تُفْرَدُ به نذكره بعد هذا الباب إن شاء الله .
ومن المصادر ويح ، وويل ، ووَيْبٌ ، وإنما هي إذا قلت : ويلٌ لزيد في وضع : قُبُوحٌ

= ومن العرب من يقول : حييلا ، ومن العرب من يقول : حييل إذا وصل ،
وقال في ج ١ ص ١٢٣ « ومنها قول العرب : حييل الثريد ، وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب
يقول : حييل الصلاة فهذا اسم : ات الصلاة ، أى : اتوا الثريد ، واتوا الصلاة » .
وانظر لغاتها في المخصص ج ١٤ ص ٨٩

(١) استشهد به سيبويه كما ذكرنا قبل على أنه جملة اسما واحدا وأعربه .
هيح : فرق . دار : واد قريب من هجر . ظل : استمر قيل فاعل هيح ضمير غراب البين
وقد ذكر قبل .

ويجوز أن يكون هيح وظل متوجهين الى يوم وتنازعا فيه
وظل لهم يوم . من باب قولهم نهاره صائم .
والتنادى مصدر تنادى أى نادى القوم بعضهم بعضا ولم يعرف له قائل وانظر الخزانة ج ٣
ص ٤٢ - ٤٣

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٢ على حكاية حييلا وتركه على لفظه

الازجاء السوق . المطية : الدابة

المتقاذف : الذى يتبع بعضه بعضا كان كل سير تسيره هذه المطية يقذف بها الى ممر آخر .
وقيل : القذاذ : سرعة السير ، وفرس متقاذف : سريع العدو ويجوز أن يكون المتقاذف
الذى يرمى بعضه بعضا لسرعته .

يريد أنهم مسرعون فى السير ، فهم يسوقون بهذا الصوت ، لتسرع فى سيرها وقال : أمام
المطايا ، لأنه إذا سبقت الأولى تبعها ما بعدها .

ورواية سيبويه وغيره ، سيرها المتقاذف . فيجوز أن يكون جملة من مبتدأ وخبر صفة لمطية
وأن يكون سيرها فاعلا للظرف ، لاعتماده على موصوف و (المتقاذف) صفة لسيرها ،
ويجوز أن يكون سيرها المتقاذف مبتدأ موصوفا خبره الظرف قبله ونسب البيت فى سيبويه
الى التابئة الجعدى .

ونسبة ابن المستوفى لمزاحم بن الحارث العقيلي وكذلك فى اللسان (حى) .
انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٣ - ٤٤ ، والمخصص ج ٧ ص ١٢٧ ، ج ١٤ ص ٨٩

لزيد (١) . ولكن لم يجز أن يكون منها أفعال لعلَّ مشروحة في التصريف (٢) .

وكذلك أَفَّةٌ وَذَفَّةٌ ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي مَوْضِعٍ : نَتَنَّا وَذَفَرْنَا (٣) .

ومنها : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَرَبِّكَانَهُ ، وَمَعَادَ اللَّهِ ، وَعَمْرَكَ اللَّهُ ، وَقَعْدَكَ اللَّهُ فِي النِّدَاءِ (٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ : « وأما قوله سبحانه (ويل يومئذ للمكذبين) و (ويل للمطففين) فإنه لا ينبغي أن يقول : إنه دعاء ههنا ، لأن الكلام بذلك ، واللفظ به قبيح ، ولكن العباد كلموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لفتهم فكأنه : - والله أعلم - قيل لهم : ويل للمطففين ، ويل للمكذبين . أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ..
واعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ،

(٢) تقدم في الأول ص ٢٢٢

(٣) سيأتي في ص ١٩٨ من الأصل .

(٤) تقدمت في الجزء الثاني ص ٣٢٦ - ٣٢٩

هذا باب

تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء
الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء

٣٠
١٨٧

المدعوا بها من غير المصادر ؛ نحو : تُرْبَا وَجَنْدَلَا ، وما أشبه ذلك .
أَمَّا (رُؤَيْدٌ) زيدا ، فاسمٌ للفعل^(١) ، وليس بمصدر ، وبُنِيَ على الفتح ؛ لأنه غير متصرفٍ / كما
فعلت بأخواته المبنيات ، نحو : صَهْ ، وَمَهْ ، ولم يُسَكَّنْ آخِرُهُ ؛ لأنَّ قَبْلَهُ حرفا ساكنا ، واخترت
له الفتح للياء التي قَبْلَهُ ؛ كما فعلت في (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) وما أشبه ذلك . قال الشاعر :
رُؤَيْدٌ عَلِيًّا جُدَّ مَا تَدَى أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدَّعُهُمْ مُتَمَائِنٌ^(٢)
فإن قلت : أروده كان المصدر إروادا ، وتصرف تصرف جميع المصادر ؛ فإن حذف الزوائد
على هذه الشريطة صرفت (رُؤَيْدٌ) فقلت : رُؤَيْدًا يا فتى .

(١) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤ « باب متصرف رويد .
تقول : رويدا زيدا ؛ وانما تريد : أرود زيدا » قال الهذلي :

رُؤَيْدٌ عَلِيًّا جُدَّ مَا تَدَى أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ

وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر . يريد : أرود
الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك ، فدع الشعر . فقد تبين لك أن
(رويد) في موضع الفعل ، .

(٢) استشهد به سيبويه كما ذكرنا .

جد : قطع . المين : الكذب .

ويقول الأعلام في معناه : أمهلهم حتى يؤوبوا إلينا يودهم ، ويرجعوا عما هم عليه من قطعهم
وبغضهم ، فقضيتهم لنا على غير أصل ، وبغضهم إيانا لا حقيقة له .
والبيت من قصيدة للمعطل الهذلي وهي في ديوان الهذليين ج ٣ ص ٤٣ - ٤٩ والبيت في
المخصص ج ١٤ ص ٨٩ واللسان (رويد)

ورواه في (مان) برواية : متمان وقال : معناه قديم وهو من قولهم : جاءني الأمر
وما مانت فيه مائة ؛ أي ما طلبته ولا أطلت هيهاه فهي عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل
وهذا معنى القدم وقد روى : متمان بغير همز . فهو حينئذ من المين وهو الكذب ويروى
متمان أي مائل إلى اليمين .

والعجب من الصبان في قوله : لم أر من تكلم على هذا البيت . الاشموني ج ٢ ص ٤٢٤

وإن نَعَتَ به قلت : ضَعُهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ، وتُفَرِّدُهُ وتُضَيِّفُهُ ؛ لِأَنَّهُ كَسَائِرُ الْمَصَادِر .
وتقول : رُوَيْدَ زَيْدٍ (١) ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (قَضَرَبِ الرَّقَابِ) (٢) ، وَرُوَيْدًا
زَيْدًا ، كَمَا تَقُولُ : ضَرَبًا زَيْدًا فِي الْأَمْرِ .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : رُوَيْدَكَ زَيْدًا - فَإِنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ لِلْمَخَاطَبَةِ ، وَلَيْسَتْ بِاسْمٍ (٣) ،
وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : النَّجَاءُكَ (٤) يَا فُتًى ، وَأَرَيْتَكَ (٥) زَيْدًا مَا فَعَلَ ؟ ، وَكَقَوْلِكَ :

(١) - فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٢٥ « وَحَدَّثَنَا مَنْ لَا نَتَهَمُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : رُوَيْدَ
نَفْسِهِ جَعَلَهُ مَصْدَرًا كَقَوْلِهِ (فَضْرَبِ الرَّقَابِ) » وَقَالَ فِي ص ١٢٤ « وَيَكُونُ (رُوَيْدًا) أَيْضًا
صِفَةً كَقَوْلِكَ : سَارُوا صَيْرًا رُوَيْدًا وَيَقُولُونَ أَيْضًا : سَارُوا رُوَيْدًا فَيَحْنَفُونَ السَّيْرَ ، وَيَجْطَلُونَهُ
حَالًا . . . »

(٢) سورة محمد : ٤

(٣) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٢٤ « وَأَعْلَمُ أَنَّ (رُوَيْدًا) تَلْحَقُهَا الْكَافُ ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ (أَفْعَلِ)
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رُوَيْدَكَ زَيْدًا ، وَرُوَيْدَكُمْ زَيْدًا . »

وَهَذِهِ الْكَافُ الَّتِي لَحِقَتْ أَنْمَا لَحِقَتْ ، لِتَبْيِينِ الْمَخَاطَبِ الْمَخْصُوصِ ، لِأَنَّ (رُوَيْدًا) تَقَعُ لِلْوَاحِدِ
وَالْجَمْعِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، فَأَنَّمَا دَخَلَ الْكَافُ حِينَ خَافَ التَّبَاسُ مِنْ يَمْنَى بِمَنْ لَا يَمْنَى ، وَأَنَّمَا
حَذَفَهَا فِي الْأَوَّلِ اسْتِغْنَاءً بِعِلْمِ الْمَخَاطَبِ أَنَّهُ لَا يَمْنَى غَيْرَهُ .

فَلِحَاقِ الْكَافِ كَقَوْلِكَ : يَا فُلَانُ لِلرَّجُلِ حَتَّى يَقْبَلَ عَلَيْكَ ، وَتَرَكَهَا كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ : أَنْتَ تَفْعَلُ
إِذَا كَانَ مَقْبَلًا عَلَيْكَ بِوَجْهِهِ ، مَنْصَتًا لَكَ ، فَتَرَكْتَ يَا فُلَانُ حِينَ قُلْتَ : أَنْتَ تَفْعَلُ اسْتِغْنَاءً بِأَقْبَالِهِ
عَلَيْهِ .

وَقَدْ تَقُولُ أَيْضًا : رُوَيْدَكَ لِمَنْ يَخَافُ أَنْ يَلْتَبَسَ بِسَوَاهِ تَوَكِيدًا ، كَمَا تَقُولُ لِلْمَقْبَلِ عَلَيْكَ ،
الْمَنْصَتَ لَكَ : أَنْتَ تَفْعَلُ ذَاكَ يَا فُلَانُ تَوَكِيدًا . . . »

(٤) - فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٢٤ « وَكَقَوْلِهِمْ : النَّجَاءُكَ فَهَذِهِ الْكَافُ لَمْ تَجِءْ عِلْمًا لِلْمَأْمُورِينَ
وَالْمُنْهَيِّينَ الْمُضْمَرِينَ ، وَلَوْ كَانَتْ عِلْمًا لِلْمُضْمَرِينَ لَكَانَ خَطًا ، لِأَنَّ الْمُضْمَرِينَ هَاهُنَا فَاعِلُونَ ، وَعِلَامَةُ
الْمُضْمَرِينَ الْفَاعِلِينَ الْوَاوُ كَقَوْلِكَ : أَفْعَلُوا ، وَأَنَّمَا جَاءَتْ هَذِهِ الْكَافُ تَوَكِيدًا وَتَخْصِيصًا ، وَلَوْ
كَانَتْ اسْمًا لَكَانَ النَّجَاءُكَ مُحَالًا ، لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ الْاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْآلِفُ وَالْلامُ ؛ وَيَتَبَشَّى لِمَنْ زَعَمَ
أَنَّهُمْ أَسْمَاءُ أَنْ يَزْعُمَ أَنَّ كَافَ ذَلِكَ اسْمٌ » .

وَفِي اللِّسَانِ : وَقَالُوا : النَّجَاءُكَ ، فَأَدْخَلُوا الْكَافَ لِلتَّخْصِيصِ بِالْمَخْطَابِ وَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنْ
الْأَعْرَابِ لِأَنَّ الْآلِفَ وَالْلامَ مُنَاقِبَةٌ لِلْإِضَافَةِ .

وَفِي ابْنِ عِيْشٍ ج ٣ ص ٩٢ « نَحْوُ قَوْلِهِمْ : النَّجَاءُكَ الْكَافُ حَرْفٌ لِمَجْرَدِ الْخُطَابِ ، وَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ اسْمًا ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ اسْمًا لَكَانَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ ، وَلَيْسَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ ،
لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ لَمْ يَخْلُ إِذَا كَانَ يَكُونُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا .
لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا ، لِأَنَّهُ لَا رَافِعَ هُنَاكَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا لِمَدَمِ النَّاصِبِ أَيْضًا ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَخْفُوضًا ، لِأَنَّ مَا فِيهِ الْآلِفُ وَالْلامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَا فِي بَابِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ ،
وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْهُ » وَقَالَ فِي ص ١٣٤ « هُوَ بِمَعْنَى أُنْجِ وَانْظُرْ ج ٨ ص ١٢٦ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَّةُ ج ٢
ص ٢٦٢ »

(٥) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٢٥ « وَمَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ قَوْلُ الْعَرَبِ : أَرَأَيْتَكَ فُلَانًا مَا
حَالُهُ ؟ فَالْتَمِزْ عِلَامَةَ الْمُضْمَرِ الْمَخَاطَبِ الْمَرْفُوعِ ، وَلَوْ لَمْ تَلْحَقِ الْكَافَ كُنْتَ مُسْتَفْتِيًا كَاسْتَفْتَاكَ =

أَبْصِرْكَ (١) زيدا . إِنَّمَا الْكَافُ زَائِدَةٌ لِلْمَخَاطَبَةِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ النَّجَاءُكَ مُحَالًا ، لِأَنَّكَ لَا تُضَيِّفُ
الاسم وفيه / الألف واللام . وقوله عَزَّ وَجَلَّ : (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ) (٢) قَدْ أَوْضَحَ
لَكَ أَنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ .

ولو كانت في رُوَيْدِكَ علامةً للفاعلين لكان خطأ إذا قلت : (رويدكم) ؛ لِأَنَّ علامةَ الفاعلين
الواو ؛ كقولك : أَرُوْهُوا .

* * *

واعلم أَنَّ هذه الأسماء ما كان منها مصدرا ، أو موضوعا موضع المصدر - فَإِنَّ فِيهِ الْفَاعِلَ مُضْمَرًا ؛
لأنَّه كَالْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ . تقول : رُوَيْدَكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ زيدا ، وَعَلَيْكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ .
فإن حذف التوكيد قُبِحَ ، وإعرابه الرفع على كُلِّ حال ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : قُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ
كَانَ جَائِزًا عَلَى قُبْحٍ حَتَّى تَقُولَ : قُمْ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ، وَ (فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا) (٣)
وَ (اسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْحُكَ الْجَنَّةَ) (٤) .

فإن ظال الكلام حَسَنَ حَذْفِ التوكيد ؛ كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا
وَلَا آبَاؤُنَا) (٥) وَقَدْ مَضَى هَذَا مُفَسَّرًا فِي مَوْضِعِهِ (٦) .

وكذلك ما نَعْنَاهُ (٧) بِالنَّفْسِ فِي الْمَرْفُوعِ : إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى توكيد فإن لم تُؤَكِّدْ جاز على قُبْحٍ .
وهو قولك : قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ . فإن قلت : قُمْ نَفْسُكَ جاز . وذلك قولك : رُوَيْدَكَ أَنْتَ نَفْسُكَ

= حين كان المخاطب مقبلا عليك عن قولك : يا زيد ، ولحاق الكاف كقولك : يا زيد لمن لو لم تقل
له : يا زيد استغنيت ، فانما جاءت الكاف في أرايت والنداء في هذا الموضع توكيدا . وما يجيء
في الكلام توكيدا لو طرح كان مستغنى عنه كثير .

(١) في ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٤ « وكذلك قولهم : أنظر ك زيدا الكاف حرف خطاب ، لأن
هذا الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور المتصل . وقال في ج ٨ ص ١٢٦ ومثله : أنظر ك زيدا ،
لأنك لا تقول : أضربك زيدا » .

وفي الشنن على المغنى ج ٢ ص ١٥ وقد تلحق الفاظ أخرى شذوذا كقولك : أبصر ك زيدا
وليس ك زيد قائما ونعمك الرجل زيد .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٣١ وقد تلحق الكاف الحرفية بلى وأبصر وأنظر وكلا وليس
ونعم وبئس (٢) الاسراء : ٦٢ .

بسط القول في أرايتك . أرايتكم أبو حيان في البحر المحيط ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٧ ،
ص ١٣١ - ١٣٢ ، ج ٦ ص ٥٧

وانظر شرح الكافية للرَضَى ج ٢ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ومجالس نعلب ص ٢٥٩ - ٢٦٠
وسعيد المبرد حديث الكاف الحرفية مرة أخرى في هذا الجزء .

(٣) المائدة : ٢٤ (٤) البقرة : ٣٥ (٥) الأنعام : ١٤٨

(٦) لم يتقدم هذا الحديث وسيذكره في الجزء الرابع ص ٤٣٤
(٧) في سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « وتقول فيما يكون معطوفا على الاسم المضمر في النية =

زيدا ، وعليك أنت نفسك زيدا ، ودونك أنت نفسك زيدا ، والحذف جائز قبيح إذا قلت :
رُوَيْدَكَ نَفْسُكَ زيدا .

واعلم أنك إذا قلت : عليك زيدا ففي (عليك) اسمان : أحدهما : المرفوع الفاعل ، والاخر :
هذه الكاف المخفوضة . تقول : عليكم أنفسكم أجمعون زيدا ، فتجعل قولك (أجمعون) للفاعل :
وتجعل قولك : (أنفسكم) للكاف .

وإن شئت أجرىتهما جميعا على الكاف فخفضته ، وإن شئت أكّدت ، ورفعتهما لما ذكرت
لك من قُبْح مَجْرَى النفس في المرفوع إِلَّا بتوكيد . وإن شئت رفعت بغير توكيد . على قُبْح (١)
وإن قلت : رُوَيْدَ نَفْسِكَ ، أو رويدك - جعلت النفس مفعولة بمنزلة زيد ، كما قال الله
عَزَّ وَجَلَّ : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ) (٢)

= وما يكون صفة له في النية ، كما تقول في المظهر .
أما المعطوف فكقولك : رويدكم أنتم وعبد الله . كأنك قلت : افعلوا أنتم وعبد الله ، لأن
المضمر في النية مرفوع ، فهو يجري مجرى المضمر الذي ثنيت علامته في الفعل .
فان قلت : رويدكم فعبد الله فهو أيضا رفع ، وفيه قبح ، لأنك لو قلت : اذهب وعبد الله
كان فيه قبح ، فاذا قلت : اذهب أنت وعبد الله حسن ، ومثل ذلك في القرآن (فاذهب أنت
وربك فقاتلا) و (اسكن أنت وزوجك) .
وتقول : رويدكم أنتم أنفسكم . كأنك قلت : افعلوا أنتم وأنفسكم .
فان قلت : رويدكم أنفسكم رفعت ، وفيها قبح ، لأن قولك : افعلوا أنفسكم فيها
قبح ، فاذا قلت : أنتم أنفسكم حسن الكلام .
وتقول : رويدكم أجمعون ورويدكم أنتم أجمعون كل حسن . . .
والبرد هنا أطلق على التوكيد نعتا وسيبويه أطلق عليه صفة هنا وفي مواضع من كتابه .
انظر ج ١ ص ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ١٤٠ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ - ١٢٧ « واعلم أن هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء
المفردة في العطف والصفات وفيما قبح فيها وحسن ، لأن الفاعل المأمور والفاعل المنهى في
هذا الباب مضمران في النية ، ولا يجوز أن تقول رويده زيدا . . .
وقد يجوز أن تقول : عليكم أنفسكم ، وأجمعين ، فتحمله على الضمير المجرور الذي
ذكرته للمخاطبة . . .

ويدلك على أنك إذا قلت : عليك فقد اضمرت فاعلا في النية ، وإنما الكاف للمخاطبة
قولك : على زيدا . . .

وإذا قال : عليك زيدا فكانه قال له : أنت زيدا ، ألا ترى أن للمأمور اسمين ، اسما
للمخاطبة مجرورا ، واسمه الفاعل المضمر في النية . . .
فاذا قلت : عليك فله اسمان مجرور ومرفوع ، ولا يحسن أن تقول : عليك وأخيك ، كما
لا يحسن أن تقول : هلم لك وأخيك . . .

(٢) المائدة : ١٠٥

هذا باب

إِيَّاكَ فِي الْأَمْرِ

اعلم أنَّ (إِيَّاكَ) اسم المكنى عنه في النصب ؛ كما أنَّ (أَنْتَ) اسمه في الرفع ، وهما منفصلان .
لا تقول : إِيَّاكَ إِذَا قَدَّرْتَ عَلَى الْكَافِ فِي رَأْيِكَ وَأَخَوَاتِهَا ؛ نَحْوُ : ضَرَبْتَهُ ، وَضَرَبْنِي . وَكَذَلِكَ
(أَنْتَ) لَا تَقَعُ / مَوْقِعَ النَّاءِ وَأَخَوَاتِهَا فِي ضَرَبْتَ وَضَرَبْنَا ، وَزَيْدٌ قَامَ يَا فَتَى ، فَيَقَعُ الضَّمِيرُ
فِي النِّبَةِ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي هَذَا (١) .

٣
١٩٠

فَلَمَّا كَانَتْ (إِيَّاكَ) لَا تَقَعُ إِلَّا اسْمًا لِمَنْصُوبٍ كَانَتْ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ ، دَالَّةً عَلَيْهِ ، وَلَمْ تَقَعُ
هَذِهِ الْهَيْئَةُ إِلَّا فِي الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفِعْلٍ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : إِيَّاكَ وَالْأَسَدُ يَا فَتَى
وإِنَّمَا التَّأْوِيلُ : اتَّقِ نَفْسَكَ وَالْأَسَدُ . وَ (إِيَّاكَ) مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ وَالْأَسَدُ مُتَقَيَّانِ . وَكَذَلِكَ :
إِيَّاكَ وَالصَّبِيَّ ، وَإِيَّاكَ وَمَكْرُوهَ عَبْدِ اللَّهِ (٢) ، وَإِنْ أَكَّدْتَ رَفَعْتَ إِنْ شِئْتَ ، فَقَالَتْ : إِيَّاكَ أَنْتَ
وَزَيْدٌ ؛ لِأَنَّ مَعَ (إِيَّاكَ) ضَمِيرًا ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي الْفِعْلِ الَّذِي نَصَبَهَا .

أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى (إِيَّاكَ) إِنَّمَا هُوَ : احْذَرْ ، وَاتَّقِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَإِنْ شِئْتَ قَالَتْ : إِيَّاكَ
أَنْتَ وَزَيْدًا ، فَجَعَلْتَ (أَنْتَ) تَوْكِيدًا لِلذَلِكَ الْمَضْمَرِ ، فَإِنْ قَالَتْ : إِيَّاكَ وَزَيْدٌ فَهُوَ قَبِيحٌ وَدُو
عَلَى قُبْحِهِ جَائِزٌ كَجَرَّازِهِ فِي قَمٍّ وَزَيْدٌ (٣)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٦١ ، وهذا الجزء ص ١١٨ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢٨ « ومن ذلك أيضا قولك : إياك والأسد ، وإياي والشر .
كأنه قال : إياك فاتقين والأسد .
وكأنه قال : إياي لاتقين والشر . فإياك متقى ، والأسد واتشر متقيان فكلاهما مفعول
ومفعول منه » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٤٠ « باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمر
في النية ، ويكون معطوفا على المفعول ، وما يكون عينة المرفوع المضمر في النية .
وذلك قولك : إياك أنت نفسك أن تفعل ، وإياك نفسك أن تفعل ، فان عنيت الفاعل
المضمر في النية قلت : إياك أنت نفسك .

كأنك قلت : إياك نَحْ أَنْتَ نَفْسَكَ ، وَحَمَلْتَهُ عَلَى الْاسْمِ الْمَضْمَرِ فِي نَحْ .
فان قلت : إياك نفسك . تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح ، وهو على قبحه رفع ،
ويدل على قبحه أنك لو قلت : اذهب نفسك كان قبيحا حتى تقول : أنت ، فمن ثم كان
النصب أحسن ، لأنك إذا وصفت بنفسك المضمر المنصوب بغير أنت جاز

والبيت يستوى فيه الوجهان ؛ لأنه فيه تأكيد وهو قوله :

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبَدَ الْمَسِيحَ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ (١)

٣
١٩١

ولا يجوز أن تقول : إِيَّاكَ زيدا ؛ كما لا يجوز أن تقول : زيدا اضربُ عمرا/ حتى نقول (وعمرا) .
وأما قوله : إِيَّاكَ أَنْ تَقْرَبَ الْأَسَدَ فَجَيِّدٌ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) تُجَذِّفُ معها اللامَ لطولها بالصلة .
نقول : أكرمته أَنْ اجتَرَّ مودَّةَ زيد . فالمعنى : إِيَّاكَ احذر من أَجْلِ كذا ، فهذا جائز ، وإن
أدخلت الواو فجَيِّدٌ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) وصلتها مصدر .

فَأَمَّا (إِيَّاكَ الضَّرْبُ) فلا يجوز في الكلام ؛ كما لا يجوز : إِيَّاكَ زيدا (٢) .
فإن اضطرَّ شاعر جاز ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهُ للضرورة بقوله : « أَنْ تَقْرَبَا » . وعلى هذا :
إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ (٣)
فأضمر بعد قوله : إِيَّاكَ فِعْلاً آخر على كلامين ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : إِيَّاكَ أَعْلَمَهُ أَنَّهُ يَزْجُرُهُ ،
فَأَضْمَرَ فِعْلاً . يريد : اتَّقِ الْمِرَاءَ يَا فَتَى .

• • •

= تقول : رأيتك نفسك ، ولا تقول : انطلقت نفسك .

وإذا عطف قلت : إياك وزيدا والأسد ..

فإن حملت الشانئ على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح ، لأنك لو قلت : اذهب وزيد
كان قبيحا حتى تقول : اذهب أنت وزيد .

فإن قلت : إياك أنت وزيد فأنت بالخيار : إن شئت حملته على المنصوب ، وإن شئت على
المضمر المرفوع

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٠ على أنه عطف عبد المسيح على إياك فقد أنشده
بنصب المخطوف .

البيت لجريز يخاطب الفرزدق لميله مع الاخطل ، فيقول له : لا تقرب المسجد ، فلست على
الملة لميلك الى النصارى ومداخلتك لهم .

وفى ديوان جرير قصيدة من بحر الشاهد ورويه ص ١٢٧ - ١٣٢ وليس فيها الشاهد
ويظهر أنه سقط منها . ورواية سيبويه : إياك أيضا ، فيكون قد دخله الخرم .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٠ - ١٤١ « واعلم أنه لا يجوز أن تقول : إياك زيدا ؛ كما أنه
لا يجوز أن تقول : رأسك الجدار حتى تقول من الجدار والجدار .
وكذلك أن تفعل إذا أردت إياك والفعل .

فإذا قلت : إياك أن تفعل تريد : إياك أعظ مخافة أن تفعل أو من أجل أن تفعل جاز ،
لأنك لا تريد أن تفضيه الى الاسم الاول كأنك قلت : إياك نج لمكان كذا وكذا .
ولو قلت : إياك الأسد تريد من الأسد لم يجز ، كما جاز فى أن « .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٤١ « زعموا أن ابن أبى اسحق أجاز هذا البيت فى شمس :
إياك إياك المراء .. كأنه قلت : إياك ، ثم اضمر بعد « إياك » فعلا آخر فقال : اتق المراء . =

والفَصْلُ بين المصدر نحو : الضرب والقتل ، وبين (أن يضرب) ، و(أن يقتل) في المعنى -
أن الضرب اسم للفِعْل يقع على أحواله الثلاثة : الماضي ، والموجود ، والمنتظر . وقولك : أن
تفعل لا يكون إلا لما يأتي (١) . فإن قلت : أن فعلت ، فلا يكون إلا للماضي ولا يقع للحال البتة .
وقراءة من قرأ : (وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) (٢) معناه : المضى .

وإن قرأ : (إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) فمعناه : متى كان ذا ؛ لأنها / (إن) التي للجزاء
والحذف مع (أن) وصلتها مُسْتَعْمَلٌ في الكلام لما ذكرت لك من أنها علّة لوقوع الشيء

فعل هذا يكون ، وهذا بيّن واضح .

وأما قول الله عز وجل : (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ
فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) (٣) .

= المراء : مصدر ماريته مارة ومراء ، أى : جادلته .
ويقال : ماريته أيضا : اذا طعنت في قوله تزييفا للقول وتصغيرا للقاتل ، ولا يكون المراء
اعتراضا بخلاف الجدل فانه يكون ابتداء واعتراضا .
ونسب البيت الى الفضل بن عبد الرحمن القرشي .
ورأى المبرد في اعراب البيت صريح فى أن المراء منصوب باضمار فعل بعد اياك على كلامين ،
كما يراه سيبويه .
والبغدادى في الخزاعة ج ١ ص ٤٦٥ ينسب الى المبرد رأيا مخالفا لسيبويه ، قال : «سبويه
يقدر فيه : اتق المراء ، كما يقدر فعلا آخر ينصب اياك .
وعند المبرد المراء بتقدير ان تمارى كما تقول : اياك ان تمارى ، أى : مخافة ان تمارى » .
(١) عقد السبوطى فى الأشباه بابا للفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول ج ٢ ص
١٩٤ - ١٩٨ ، وما ذكره من الفروق :
أن المصدر المؤول لا ينعت ، ولا يقع مؤكدا ، ولا ينوب عن ظرف الزمان .

(٢) الأحزاب : ٥٠ - القراءة بفتح همزة أن من الشواذ - ابن خالويه ص ١٢٠ والاعتاق
ص ٣٥٦ وفى البحر المحيط ج ٧ ص ٢٤٢ « وعن الحسن ان بفتح الهمزة بدل اشتغال
من امرأة أو على حذف لام الة » .

(٣) البقرة : ٢٨٢ . القراءة بفتح همزة أن وكسرها من السبعة .
انظر غيث النفع ص ٥٧ شرح الشاطبية ص ١٦٩ النشر ج ٢ ص ٢٣٦ والاعتاق
ص ١٦٦ وفى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤٩ « وأما (أن تضل) بفتح الهمزة فهو فى موضع
المفعول من أجله ، أى : لأن تضل على تنزيل السبب وهو الضلال منزلة السبب عنه وهو
الإذكار ، كما ينزل السبب منزلة السبب لالتباسهما واتصالهما ، فهو كلام محمول على
المعنى ، أى : لأن تذكر احدهما الأخرى ان ضلت ، ونظيره : أعددت الخشبة ان يبيل
الحائط فادعه ، وأعددت السلاح ان يطرق العدو ، فادفعه .

ليس اعداد الخشبة لأجل الميل انما اعدادها لادعام الحائط اذا مال ، ولا يجوز ان يكون
التقدير : مخافة ان تضل لأجل عطف فتذكر عليه .

فإن قال قائل : قوله : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) لما ذكر . وهو لم يُعِدِدِ الإِشْهَاد ؛ لِأَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا .

فالجواب في ذلك : أَنَّهُ إِنَّمَا أَعَدَّ الإِشْهَادَ لِلتَّذْكِيرِ ، وَلَكِنْ تَقَدَّمَتْ (أَنْ تَضِلَّ) ؛ لِتَوْقَعِ سَبَبِ التَّذْكِيرِ . وَنَظِيرُهُ مِنَ الْكَلَامِ : أَعَدَدْتُ هَذَا أَنْ يَمِيلَ الْحَائِظُ . فَأَدْعَمَهُ ، وَلَمْ يُعَدِّدْهُ طَلَبًا لِأَنَّ يَمِيلَ الْحَائِظُ . وَلَكِنَّهُ أَخْبَرَ بَعْلَةَ الدَّعْمِ ، فَاسْتَقْصَاءُ الْمَعْنَى : إِنَّمَا هُوَ : أَعَدَدْتُ هَذَا لِأَنَّ إِنْ مَالَ الْحَائِظُ . دَعَمَتْهُ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى هِيَ الثَّانِيَّةُ .

وقد يحذف الفعل في التكرير [وفي العطف] وذلك قولك : رَأْسُكَ وَالْحَائِظُ ، وَرَأْسُهُ وَالتَّيْفُ يَأْتِي . فَإِنَّمَا حُذِفَ الْفِعْلُ لِلْإِطَالَةِ / وَالتَّكْرِيرِ ، وَدُلَّ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ بِمَا يُشَاهِدُ مِنَ الْحَالِ (١) . وَمِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ : «رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ» ، وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ : «أَهْلُكَ وَاللَّيْلُ» (٢) « وَقَدْ دُلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يَرِيدُ : بَادِرْ أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ .

وَالْأَوَّلُ عَلَى أَنَّهُ : نَحَّ رَأْسُكَ مِنَ السَّيْفِ . وَتَقْدِيرُهُ فِي الْفِعْلِ : اتَّقِ رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ . = وَقَالَ النُّحَاسُ : سَمِعْتُ عَلَى بَنِّ سَلِيمَانَ يَحْكِي عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّ التَّقْدِيرَ : كَرَاهَهُ أَنْ تَضِلَّ . قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : وَهَذَا غَلَطٌ ، إِذْ يَصِيرُ الْمَعْنَى كَرَاهَةً أَنْ تَذْكُرَ . وَمَا نَقَلَهُ النُّحَاسُ عَنِ الْأَخْفَشِ عَنِ الْمُبَرَّدِ لَا يَتَّفِقُ مَعَ كَلَامِ الْمُبَرَّدِ هُنَا .

وفى كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتَذْكُرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى) فَانْتَصَبَ ، لِأَنَّهُ أَمَرَهُ بِالْإِشْهَادِ ، لِأَنَّ تَذْكَرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى وَمِنْ أَجْلِ أَنْ تَذْكُرَ . فَإِنْ قَالَ إِنْسَانٌ : كَيْفَ جَازَ أَنْ تَقُولَ : أَنْ تَضِلَّ وَلَمْ يَعِدْ هَذَا لِلضَّلَالِ وَلِلْإِشْهَادِ ؟ فَإِنَّمَا ذَكَرَ أَنْ تَضِلَّ ، لِأَنَّهُ سَبَبُ الْإِذْكَارِ ، كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ : أَعَدَدْتُ أَنْ يَمِيلَ الْحَائِظُ فَادْعَمَهُ ، وَهُوَ لَا يَطْلُبُ بَاعْدَادَ ذَلِكَ مِيلَانَ الْحَائِظِ ، وَلَكِنَّهُ أَخْبَرَ بَعْلَةَ الدَّعْمِ وَبِسَبَبِهِ » وَانْظُرْ ص ٤٧٦ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٢٨ « وَمِنْ ذَلِكَ رَأْسُهُ وَالْحَائِظُ . كَأَنَّهُ قَالَ : خَسِلَ ، أَوْ دَعَّ رَأْسَهُ مَعَ الْحَائِظِ ، فَالرَّأْسُ مَفْعُولٌ وَالْحَائِظُ مَفْعُولٌ مَعَهُ فَانْتَصَبَا جَمِيعًا » .

(٢) فى مجمع الأمثال ج ١ ص ٥٢ « أَيْ : إِذْكَرَ أَهْلَكَ وَبَعْدَهُمْ عَنْكَ ، وَاحْذَرِ اللَّيْلَ وَظَلَمَتَهُ ، فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِأَضْمَارِ فِعْلِ . يَضْرِبُ فِي التَّحْذِيرِ وَالْأَمْرِ بِالْحَزْمِ . » .

وفى التخصائص ج ١ ص ٢٧٩ باب فى الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى وذلك كقولهم فى تفسير قولنا (اهلك والليل) معناه : الحق اهلك قبل الليل ، وربما دعا ذلك من لادربة له الى ان يقول : اهلك والليل فيجره ، وانما تقديره : الحق اهلك وسابق الليل «

وفى سيبويه ج ١ ص ١٢٨ « وَمِثْلُ ذَلِكَ : أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : بَادِرْ أَهْلَكَ قَبْلَ اللَّيْلِ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنْ يَحْذَرَهُ أَنْ يَدْرِكَهُ اللَّيْلُ وَاللَّيْلُ مُحْذَرٌ مِنْهُ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مَازَ رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ ، كَمَا تَقُولُ : رَأْسُكَ وَالْحَائِظُ وَهُوَ يَحْذَرُهُ . » . وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ فِي الْمُنْصَفِ ج ١ ص ١٣١ - ١٣٢ فى الحديث عن تقدير سيبويه =

فلو أفردت لم يجر حذف الفعل إلا وعليه دليل . نحو : زيدا . لو قلت ذلك لم يدري ما الفعل المحذوف (١) ؟ .

فإن رأيت رجلا قد أشار بسيف فقلت : زيدا أو ذكرت أنه يضرب أو نحو ذلك [جاز ، لأن المعنى : أوقع ضربك بزيدا] (٢) .

فإن كان مصدرا فقد دل على فعل ، فمن ذلك : ضرباً ضرباً ، إذا كنت تأمر .
وإنما كان الحذف في الأمر جائزا ، لأن الأمر لا يكون إلا بفعل . قال الله عز وجل :
(فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ) وقال : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) . فالمصدر المأمور به يكون نكرة ، وبالألف واللام ، ومضافا . كل ذلك مطرد في الأمر ، وكل شيء كان في معنى المصدر فمجره مجرى المصدر ، ومنبئ ذلك (٣) إن شاء الله .

فأما قولك : الحمد لله في الخير ، وسقيا / لزيد ، ورعا له . - فله باب يفرد به إن شاء الله

٣
١٩٤

= : « وسبويه كثيرا ما يمثل في كتابه على المعنى ، فيتخيل من لا خبرة له انه قد جاء بتقدير الاعراب ، فيحمله في الاعراب عليه ، وهو لا يدري ، فيكون مخطئا ، وعنده انه مصيب فاذا نوزع في ذلك قال : هكذا قال سيبويه وغيره . واذا تفتنت لهذا في الكتاب وجسده كثيرا ، وأكثر ما يستعمل في المنصوبات في صدر الكتاب لانه موضع مشكل ، وقلما يهتدى له ، وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ٢٧٩ : ما ز رأسك والسيف .

قال الأصمعي : أصل ذلك : أن رجلا يقال له ما زن أسر رجلا ، وكان يطلب الناسور بذحل فقال له : ما ز أي يا ما زن رأسك والسيف فنحى رأسه فضرب الرجل عنق الأسير .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣٠ د باب ما يضم فيه الفعل المستعمل اظهاره من غير الأمر والنهي .

وذلك اذا رأيت رجلا متوجها وجهه الحاج قاصدا في هيئة الحاج ، فقلت : مكة ورب الكعبة حيث زكنت أنه يريد مكة . كأنك قلت : يريد مكة والله ، ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله ، كأنك اخبرت بهذه الصفة عنه .

أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس ، فقلت : القسرسطاس والله ، أي : أصاب القرطاس

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) سيأتي ذلك قريبا في هذا الجزء فنرجى التعليق الى موضعه .

هذا باب

ما جَرَى مَجْرَى المصادر

وليس بمنصرف من فعل

فمن ذلك : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ، وقولهم : أَفَّةٌ ، وَتَفَّةٌ ، وَوَيْلًا لزيد ، وَوَيْحًا له ، وسلامٌ على زيد ، ووَيْلٌ لزيد ، ووَيْحٌ له ، وَتُرْبًا له .
كلُّ هذا معناه في النَّصْب واحدٌ ، ومعناه في الرفع واحد .

ومنه مالا يلزمه إِلَّا النَّصْبُ^(١) ، ومنه مالا يجوز فيه إِلَّا الرفع لِجَلِّ نذكرها إن شاء الله .
ومنه قولك : مَرْحَبًا ، وَأَهْلًا وَسَهْلًا ، وَوَيْلَةً ، وَغَوْلَةً .
فَأَمَّا قولهم : سُبْحَانَ اللَّهِ فتأويله : بَرَاءَةُ اللَّهِ من السُّوء ، وهو في موضع المصدر ، وليس منه فِعْلٌ . فَإِنَّمَا حَذَّاءُ الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وهو معرفة . وتقديره - إِذَا مَثَلْتَهُ فِعْلًا : تسبيحًا لله .

فإن حذفت المضاف إليه من سبحان لم ينصرف ؛ لَأَنَّهُ معرفة (٢) ، وإِنَّمَا نَكَّرْتَهُ بِالْإِضَافَةِ ؛ لِيَكُونَ مَعْرِفَةً بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ . فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِر :

/ سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُودُ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ ، باب من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهارة ، ولكنها مصادر وضعت وضعا واحدا لا تنصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر - وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام .
وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحاته وعمره الله .
كانك حيث قال : سبحان الله قال : تسبيحا ، وحيث قال : وريحاته قال : واسترزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أسبج الله تسبيحا .
وخزل الفعل ههنا لأنه بدل من اللفظ بقولك : أسبحك . . .

(٢) اسم مصدر علم جنس .
(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٤ على تنوين سبحانا لضرورة الشسر ، لأنه علم جنس يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .
الجودي : جبل بالموصل عليه استوت سفينة نوح عليه السلام . وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٧٩ .

الجبل : بضمين : جبل بنجد . وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ .
نعوذ به ، يريد كلما رأينا أحدا يعبد غير الله عذنا بعظمته ، وسبحنا حتى يعصمنا من الضلال .
وروي نعود له بالبدال المهملة وباللام ، أي نعاوده مرة بعد مرة ، ومفعول سبح محذوف تقديره : سبحه .

ونسب البيت الأعم لامية بن الصلت ، وهو في ديوانه مفردا ص ٣٠ ، ونسبه السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ١٢٥ إلى ورقة بن نوفل ، وذكر قصيدته . وذكر ياقوت في معجم البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ القصيدة ونسبها إلى زيد بن عمرو أو إلى ورقة بن نوفل .
وانظر الخزاعة ج ٢ ص ٣٧ - ٤١ ، ج ٣ ص ٢٤٧ - ٢٥٠ .

أى رواية : « نعوذ به » . فإنما نون مضطرا ، ولو لم يضطر لكان كقول الآخر :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ : مُبْحَنَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاحِرِ (١)

فهذا فى موضع : براءة منه .

و(مَعَاذَ اللَّهِ) كذلك لا يكون إلا مضافا . وتقديره تقدير : عِيَاذَ اللَّهِ ، أى : عُوذْتُ بِاللَّهِ

عِيَاذا . فهذا موضع هذا .

ومِثْلُ ذَلِكَ : حِجْرًا ، إنما معناه : حراما . فهو فى موضعه لو تكلّمت به . فمن ذلك قولُ

اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (حِجْرًا مَحْجُورًا) (٢) أى : حراما مُحَرَّمًا .

وأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَرْحَبًا وَأَهْلًا - فهو فى موضع قولهم : رَحَبْتُ بِلَادُكَ رُحْبًا ، وَأَهْلَيْتُ أَهْلًا ،

ومعناه : الدِّعَاءُ . يقول : صادفت هذا (٣) .

ولو قلت : حِجْرٌ ، وَمَرْحَبٌ - لصلح ، تريد : أَمْرُكَ هذا .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٣ على منع صرف سبحان للعلية وزيادة الالف

والنون .

وسبحان فى البيت للتعجب و (من) داخله على المتعجب منه ، والاصل فيه ان يسبح الله

تعالى عند رؤية العجيب من صناعته ، ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجب منه .

والمعنى : أعجب من علقمة ، اذ فاخر عسامر بن الطفيل .

والبيت من قصيدة للاعشى . وانظر الخزاعة ج ٢ ص ٤١ - ٤٤ ، ج ٣ ص ٢٥١ - ٢٥٢

وهى فى ديوانه ص ١٣٩ - ١٤٧ .

وللراغب الاصفهاني رأى فى توجيه البيت انظره فى مفرداته ص ٢٢٠ ومعجم المقاييس

ج ٣ ص ١٢٥ واللسان (سبح) .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٤ « ومثل هذا قوله (ويقولون حجرا محجورا) » أى :

حراما محرما . يريد البراءة من الأمر ، ويبعد عن نفسه أمرا . فكانه قال : أحرم ذلك حراما

محرما .

ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل : اتفعل كذا وكذا فيقول : حجرا ، أى سترا وبراة من

هذا ، فهذا ينتصب على اضممار الفعل ، ولم يرد أن يجعله مبتدا لخبر بعده ولا مبنيا على اسم

مضمر .

وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٦٦ .

والآية فى الفرقان : ٢٢

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٨ - ١٤٩ : « ومن ذلك قولهم : مرحبا وأهلا ... فانما

رايت رجلا قاصدا الى مكان أو طالبا أمرا ، فقلت : مرحبا وأهلا ، أى : ادركت ذلك ، واصبت .

فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه . فكانه صار بدلا من رحبت ببلادك ، وأهلت ، كما كان

الحذر بدلا من احذر .

ويقول الراد : وبك وأهلا وسهلا ... وانظر ص ١٥٧ منه

وَأَمَّا (مُبْحَان) وما كان مثله مما لا يكون إلا مضافا - فلا يصلح فيه إلا النصب. وهذا البيت

يُنشَد على وجهين : على الرفع والنصب وهو :

وَبِالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ لَمُلْتَمِيسِ الْمَعْرُوفِ : أَهْلُ وَمَرْحَبُ^(١)

وقال الآخر :

إِذَا جِئْتُ بَوَابًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبُ وَادِيكَ غَيْرُ مُضْبِقٍ^(٢)

٣ / فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : سلاما ، وسلام يا فتى - فإن معناه : المبارأة والمشاركة . فمن قال : لا تكن من
١٩٦ فلان إلا سلاما بسلام فمعناه : لا تكن إلا وأمرك وأمره المشاركة والمبارأة . وإنما رفعت
لأنك جعلته ابتداء وخبرا في موضع خبر (كان) .

ولو نصبته كان جيذا بالغا . فمن ذلك قوله عز وجل : (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) تأويله : المشاركة ، أى : لا خير بيننا وبينكم ولا شر^(٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٩ على رفع أهل ومرحب .
السهب : بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره باموحدة : الفلاة الواسعة ، وسبخة بين الحميتين ،
والمضياعة تبيض بها النعام

قال طفيل الغنوى : وبالسهب ميمون الخليفة . . من معجم البلدان ج ٣ ص ٢٨٨ .
ونسب البيت لطفيل أيضا في سيبويه وقال الاعلم ، يرثى رجلا دفن بهذا المكان .
وأهل خبر لمبتدا محذوف التقدير : هذا أهل ، أو مبتدا والخبر محذوف ، أى لك أهل .
القصيدة فى الوحشيات لأبى تمام ص ١٢٥ - ١٢٦ لطفيل .

(٢) استشهد به سيبويه أيضا على رفع مرحب فى قوله : ألا مرحب .
وقال الاعلم : المعنى : أن بوابه قد اعتاد الأضياف ، فيتلقاهم مستبشرا بهم ، لما عرف من
حرص صاحبه عليهم . ثم قال : ألا مرحب : أى عندك الرحب والسعة فلا يضيق واديك بمن
حله .

ونسبه سيبويه الى أبى الأسود . وهو فى شرح القصائد السبع لأبى الأنبارى ص ١٨٩ غير
منسوب .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٤ ، وزعم أبو الخطاب أن مثل قولك للرجل : سلاما
تريد : تسلمنا منك ، كما قلت : براءة منسك تريد : لا التمس بشئ من أمرك ، وزعم أن أبا
ربيعه كان يقول : إذا لقيت فلانا فقل له : سلاما فزعم أنه سأل ، ففسره له بمعنى براءة منك .
وزعم أن هذه الآية مفعول بها (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما) بمنزلة ذلك ، لأن الآية
فيما زعم مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله : براءة
منكم وتسلمنا . لا خير بيننا وبينكم ولا شر . . .

واعلم أن من العرب من يرفع سلام إذا أراد معنى المبارأة كما رفعوا حنان .
سمعنا بعض العرب يقول لرجل : لا تكونن منى فى شئ الا سلام بسلام ، أى : امرى
وأمرك المشاركة ، وتركوا لفظ ما يرفع ، كما تركوا فيه لفظ ما ينصب لأن فيه ذلك المعنى ، ولأنه
بمنزلة للفظ بالفعل . .

والآية فى الفرقان : ٦٣ ، وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٥١٢ - ٥١٣ .

ومن كلامهم : سبحانه الله ، ورِيحَانَهُ . فتأويل (ريحان) في هذا الموضع : الرزق . وتقديره في المصادر : تسبيحا ، واسترزاقا (١) وتصديق هذا في قوله عز وجل : (وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ (٢) .

فأما قولهم : ويلٌ لزيد ، وويحٌ لزيد ، وتبٌ لزيد ، وويّسٌ له . فإن أضفت لم يكن إلا النصبُ فقلت : ويحه ، وويله (٣) . فإنما ذلك لأن هذه مصادر .

فإن أفردت فلم تُضِفْ - فأنت مُخَيَّر بين النصب والرفع . تقول : ويلٌ لزيد ، وويلاً لزيد فأما النصب فعلى الدعاء ، وأما الرفع فعلى قولك : ثبت ويل له ؛ لأنه شيءٌ مستقرٌ . فويلٌ مبتدأ ، و(له) خبره . وهذا البيت يُنشَد على وجهين ، وهو :

/ كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلٌ لِّتَيْمٍ مِّنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ (٤)

٣
١٩٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ : وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أصبح الله تسبيحا ، وأسترزق الله استرزاقا . . .
وانظر المخصص ج ١٢ ص ٢٧٥ ، ج ١٧ ص ١٦٤ .

(٢) الرحمن : ١٢

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ : باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها .

وأما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام إذا قلت : سقيا لك ، لتبين من تعنى ، وذلك ويلك وويحك وويسك وويبك . . . »

وقال في ص ١٦٦ : « باب من النكرة تجرى مجرى ما فيه الألف من المصادر وذلك قولك : سلام عليك . . . وويلٌ لك وويحٌ لك وويسٌ لك . . . »

فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنية عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن : أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك . . . »

وقال في ص ١٦٧ « وأعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ؛ وويلة له ، يعجزها مجرى خيبة »

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٧ على نصب ويلا له ، والكثير ويل له .

سرابيل : جمع سرايل : وهو القميص .

وفى اللسان : والخضرة فى ألوان الناس السمرة ، قال اللهبي :

وأنا الأخضر من يعرفنى . . .

وقال الأعلام : جعل لهم سرايل سودا من اللؤم على طريق المثل ، لانهم يقولون فى الكريم

النقى العرض : فلان طاهر الثوب ، أبيض السرايل .

ولم ينسب الأعلام . وهو من قصيدة لجري فى هجاء التيم فى ديوانه ص ٢١٠ - ٢١٤ وروايته

هناك :

كسا اللؤم تيمًا خضرة فى جلودها فيا خزي تيم من سرايلها الخضر .

انظر شرح الحماسة ج ٢ ص ١٣٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّينَ)^(١) وقوله : (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)^(٢) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ ؛ إِذْ كَانَ لَا يَقَالُ : دَعَاءٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَكِنَّهُ إِخْبَارٌ بِأَنَّ هَذَا قَدْ ثَبِتَ لَهُمْ . فَإِنْ أَضَفْتُ فَقُلْتُ : وَيْلَهُ ، وَوَيْحَهُ - لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الرِّفْعِ قَدْ بَطَلَ بِأَنَّهُ لَا خَبَرَ لَهُ ، فَكَذَا هَذِهِ الَّتِي فِي مَعْنَى الْمَصَادِرِ .

فَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا صَحِيحًا يَجْرِي عَلَى فِعْلِهِ فَالْوَجْهُ النَّصْبُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : تَبًّا لَزَيْدٍ ، وَجَوْعًا لَزَيْدٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ قَوْلِكَ : جَاعَ يَجْرِعُ ، وَتَبَّ يَتَبَّبُ^(٣) . وَكَذَلِكَ سَقِيًّا ، وَرَغِيًّا . وَالرِّفْعُ يَجْرُزُ عَلَى بُعْدٍ ؛ لِأَنَّكَ تَبْتَدِئُ بِنَكْرَةٍ ، وَتَجْعَلُ مَا يَعْدُهَا خَبَرَهَا .
فَأَمَّا سَلَامٌ عَلَيْكَ فَاسْمٌ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى سَلَمٍ لَكَانَ تَسْلِيمًا .

• • •

فَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَصَادِرُ مَعَارِفَ فَالْوَجْهُ الرِّفْعُ ، وَمَعْنَاهُ كَمَعْنَى الْمَنْصُوبِ ، وَلَكِنْ يُخْتَارُ الرِّفْعُ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَعْرِفَةِ . وَحَقُّ الْمَعْرِفَةِ الْإِبْتِدَاءُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وَ (لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) . وَالنَّصْبُ / يَجُوزُ^(٤) . وَإِنَّمَا تَنْظُرُ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ إِلَى مَعَانِيهَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ بَعْدَهَا أَمْرًا أَوْ دَعَاءً لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا .

٣
١٩٨

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ • وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) وَ (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّينَ) فَانَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : أَنَّهُ دَعَاءٌ هَاهُنَا ، لِأَنَّ الْكَلَامَ بِذَلِكَ وَاللَّفْظَ بِهِ قَبِيحٌ ، وَلَكِنْ الْعِبَادُ كَلَّمُوا بِكَلَامِهِمْ • وَجَاءَ الْقُرْآنُ عَلَى لَفْظِهِمْ عَلَى مَا يَعْنُونَ • فَكَانَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قِيلَ لَهُمْ : وَيْلٌ لِلْمُطَفِّينَ ، وَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ ، أَيْ : هَؤُلَاءِ مِمَّنْ وَجِبَ هَذَا الْقَوْلُ لَهُمْ • لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ إِنَّمَا يَقَالُ لِصَاحِبِ الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ ، فَقِيلَ : هَؤُلَاءِ مِمَّنْ دَخَلَ فِي الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ وَوَجِبَ لَهُمْ هَذَا • وَالآيَةُ أَوَّلُ الْمُطَفِّينَ •

(٢) فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْمُرْسَلَاتِ •

(٣) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٨ • بَابُ اسْتِكْرَاهِ النَّحْوِيِّينَ وَهُوَ قَبِيحٌ ، فَوَضَعُوا الْكَلَامَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَتْ الْعَرَبُ •

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَيْحَ لَهُ ، وَتَبَّ ، وَتَبَّا لَكَ ، وَوَيْحًا • فَجَعَلُوا التَّبَّ بِمَنْزِلَةِ الْوَيْحِ ، وَجَعَلُوا وَيْحَ بِمَنْزِلَةِ التَّبَّ ، فَوَضَعُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَتْهُ الْعَرَبُ •
فَإِذَا قُلْتَ : وَيْحَ لَهُ ، ثُمَّ أَحَقَّقْتَ التَّبَّ فَإِنَّ النَّصْبَ فِيهِ أَحْسَنُ ، لِأَنَّ تَبًّا إِذَا نَصَبْتَهَا فِيهِ مُسْتَفْنِيَةٌ عَنْ لَكَ •

وَلَا يَخْتَلِفُ النَّحْوِيُّونَ فِي نَصْبِ التَّبَّ إِذَا قُلْتَ : وَيْحَ لَهُ وَتَبَّا لَهُ فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ النَّصْبَ فِي تَبَّا فِيمَا ذَكَرْنَا أَحْسَنُ • • •

(٤) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ١٦٥ • بَابُ يُخْتَارُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْمَصَادِرُ مُبْتَدَأَاتٍ مَبْنِيَا عَلَيْهَا مَا يَعْدُهَا • • •

وإن كان لما قد استقر لم يكن إلا رفعا .

وإن كان يقع لهما جميعا كان النصب والرفع

* * *

فمما يُدعى به أسماء ليست من الفعل ، ولكنها مفعولات . وذلك قولك : تَرَبَّا ، وَجَنَدَلَا (١)

إنما نريد : أطعمه الله . ولقاه الله . ونحو ذلك .

فإن أخبرت أنه مما قد ثبت رفعت . قال الشاعر :

لَقَدْ أَلَبَ الْوَاشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِهِمْ فَتَرَبُّ لَأَقْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنَدَلُ (٢)

* * *

فأما قوله : أَفَّةً وَكُفَّةً فَإِنَّمَا تقديره من المصادر : نَتْنَا ، وَدَقَّرَا (٣) فإن أفردت (أف)

= وذلك قولك : الحمد لله ، والعجب لك ، والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك ، وانما استحَبوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر ، فقوى في الابتداء بمنزلة عبيد الله والرجل والذي تعلم ، لأن الابتداء انما هو خبر ، واحسنه اذا اجتمع معرفة ونكرة إن تبدأ بالاعرف ، وهو اصل الكلام .

فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خبرا حسن الابتداء
وقال في ص ١٦٦ « واعلم أن الحمد لله ، وإن ابتدأت به ففيه معنى المنسوب ، وهو يدل من اللفظ بقولك : أحمد الله »

لعنة الله على الظالمين : الأعراف : ٤٤ ، هود : ١٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥٨ « باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها .
وذلك قولك : ترَبَّا وجَنَدَلَا وما أشبه هذا ، فإن أدخلت لك فقلت : تَسَرَّبَا لك ، فإن تفسيرها ها هنا كتفسيرها في الباب الأول . كانه قال : ألزمك الله ، وأطعمك الله ترَبَّا وجَنَدَلَا وما أشبه هذا من الفعل ، فاخترزل الفعل هاهنا ، لانهم جعلوه بدلا من قولك : تربت يداك وجندلت .
وقد رفعه بعض العرب ، فجعله مبتدأ مبنيا عليه ما بعده
وانظر المخصص ج ١٢ ص ١٨٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٥٨ على رفع ترب بالابتداء وهو نكرة ، لما فيه من معنى المنسوب .

الترب والجندل : كناية عن الخيبة ، لأن من ظفر من حاجته بهما لم يظفر بشيء ينتفع به .
ألب الواشون : جمعوا الى جمعهم متعاونين على افساد ما بينه وبين من يحب فخيبتهم الله .

والبيت غير منسوب في سيبويه والاعلم وكذلك في المخصص ج ١٢ ص ١٨٥ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٢٧٢ وشروح سقط الزند ص ١١٦٦

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ « باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير المستعمل اظهاره .

بغير هاء فهو مبنى ، لأنه في موضع المصدر وليس بمصدر ، وإنما قوى حيث عطف عليه ،
لأنك أجرته مجرى الأسماء المتمكنة في العطف . فإذا أفردته بُنى على الفتح والكسر والضم ،
وتنونه إن جعلته نكرة (١) .

وفي كتاب الله عز وجل - : (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا) .

وقال : (أَفْ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ) (٢) كل هذا جائز جيد .

وهذه المبنيات إذا جعلت شيئا منها نكرة نونت ، نحو : إيه يا فتى ، وقال الغراب : غاق

غاق يا فتى / كذا تأويلها

• • •

واعلم أن من المصادر التي لا أفعال لها تجرى عليها وإنما يوضع موضع المصادر ما يكون مثنى
لمبالغة . وذلك قولك : لبئسك وسعتيك ، وحنائيك - إنما أراد : حنانا بعد حنان ، أى : كلما

وذلك قولك : سقيا ورعيا ونحو قولك : خيبة ودفرا وجدعا وعقرا وبؤسا • وافة وثفة
وبعدا وسحقا •••

وانما اختزل الفعل ها هنا ، لانهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من
احذر وكذلك هذا • • •

وفى اللسان : التف : وسخ الاظفار •• وقيل : هو ما يجتمع تحت الظفر من الوسخ •
والاف : وسخ الاذن •

قولهم : أف وافة وثف وثفة •• فكان ذلك يقال عند الشيء يستقذر ، ثم كثر حتى صاروا
يستعملونه عند كل ما يتأذون •

وقيل : أف معناه قلة له : وثف اتباع ما خوذ من الاف وهو الشيء القليل •

(١) فى المخصص ج ١٤ ص ٨٢ • ومنها ما يستعمل نكرة ومعرفة نحو غاق وغاق وايه
وايه وكنحو قولهم : أف واف واأف وهى كلمة للضجر غير مثنوة فى المعرفة •
وفى النكرة : أف وافا واف •

فمن قال : أف فضم اتبع الحركة الحركة ، كما تقول : مد ،

ومن قال : أف كسر لالتقاء الساكنين •

ومن قال : أف ففتح استثقلا لثضعيف وضمة الهمزة كما تقول : مد يا هذا •

وفى الخصائص ج ٣ ص ٣٧ - ٣٨ وفيها ثمانى لغات ••• وانظر اللسان فقد جعلها
عشرا •••

(٢) الاسراء : ٢٣ - والانبياء : ٦٧ •

وفى ثلاث قراءات سبعة : (أف) بفتح الفاء من غير تنوين ، و(أف) بكسر الفاء مع التنوين

واف بكسر الفاء من غير تنوين ••

انظر النشر ج ٢ ص ٣٠٧ والاتحاف ص ٢٨٣ •

وانظر القراءات الاخرى فى البحر ج ٦ ص ٢٧ وشواذ ابن خالويه ص ٧٦ •

كنت في رحمة منك فلتكن موصولة بأخرى . وتأويل حَنَانِيكَ : إنما هو رحمة بعد رحمة .
يقال : تحنن فلان على فلان : إذا رَحِمَهُ (١) . قال الشاعر :

تَحْنَنُ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيكَ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا (٢)

وقال الآخر :

أَبَا مُنِيرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَيْتَ بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ (٣)
فهذا مما يجوز إفراده ، فإذا أفردت فانت مُخَيَّر : إن شئت نصبت بالفعل ، وإن شئت ابتدأت .
فإذا نُسِبت لم يكن إلا منصوبا ، لأنه وُضِعَ مَوْضِعَ مَا لَا يَتِمُّكَ ؛ نحو : لَبِيكَ وَسَعْدُكَ .
وقال الشاعر فيها أفرد فيه :

وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمَجَى بْنِ جَرْمٍ مَعِيزُهُمْ حَنَانُكَ ذَا الْحَنَانِ (٤)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٥ « باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على أضمار الفعل المتروك اظهاره » .

وذلك قولك : حنانيك . كأنه قال : تحننا بعد تحنن . كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم حذفوا الفعل ، لأنه صار بدلا منه ، ولا يكون هذا مثنى الا في حال الإضافة ، كما لم يكن سبحانه الله ، ومعاذ الله الا مضافين .

فحنانيك لا يتصرف ، كما لم يتصرف سبحانه الله وما أشبه ذلك .
وزعم الخليل أن معنى التثنية أنه أراد تحننا بعد تحنن . كأنه قال : كلما كنت في رحمة وخير منك ، فلا ينقطعن ، وليكن موصولا بآخر من رحمتك .
ومثل ذلك لبيك ، وسعديك . وسمعنا من العرب من يقول : سبحانه الله ، وحنانيه .
وأما قولك : لبيك ، وسعديك فانتصب هذا كما انتصب سبحانه الله ، وهو أيضا بمنزلة قولك - إذا اخبرت - : سمعا وطاعة الا أن لبيك لا يتصرف .
والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل ، كما أن الذي ينصب لبيك ، وسبحان الله غير مستعمل .

(٢) تحنن عليه : ترحم ، ونسبه في اللسان (حن) الى الحطيئة
وللحطيئة في ديوانه قصيدة من بحر هذا الشاهد ورويه يمدح فيها سيدنا عمر ص ٥٠ - ٥٤ ويظهر أن هذا البيت ساقط منها .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٤ على أن حنانيك مصدر لا يتصرف ، وثنى لقصد المبالغة والتكثير .

والبيت لطره بن العبد من قصيدة يخاطب بها عمرو بن هند وكنيته أبو المنذر وهو في السجن . الديوان ص ٩٢ - ٩٤ .

وانظر معجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ ، واللسان (حنن) .

(٤) شمجي بن جرم : بطن ضخ من طيء . انظر جمهرة الأنساب ص ٤٠٣ والاشتقاق ص ٣٩٤ .

وقال الآخر ، فرفع :

فقلت : حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ؟ أَدُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ (١)

والفصل بين الرفع والنصب أَنَّ الناصِب دعا له . كأنه قال : رحمتك يا ذا الرحمة

وقوله :

• حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا ؟ •

إِنَّمَا أَرَادَ : أَمَرْنَا حَنَانٌ ؛ كقوله عز وجل : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ) (٢) فالتقدير :

فَمَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ مَثَلُ الْجَنَّةِ ، ثُمَّ قَالَ : فِيهَا ، وَفِيهَا .

ومن قال : إِنَّمَا معناه : صِفَةُ الْجَنَّةِ فَقَدْ أَخْطَأَ ، لِأَنَّ (مَثَل) لَا يُوَضَّعُ فِي مَوْضِعِ صِفَةٍ .

إِنَّمَا يَقَالُ : صِفَةُ زَيْدٍ أَنَّهُ ظَرِيفٌ ، وَأَنَّهُ عَاقِلٌ . وَيُقَالُ : مَثَلُ زَيْدٍ مَثَلُ فُلَانٍ . وَإِنَّمَا الْمَثَلُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْمَثَالِ وَالْحَلْوِ ، وَالصِّفَةِ تَحْلِيَةٍ وَنَمَتْ .

• • •

فَأَمَّا تَأْوِيلُ قَوْلِهِمْ : لَبَّيْكَ فَإِنَّمَا يَقَالُ : أَلْبَّ فُلَانٌ عَلَى الْأَمْرِ : إِذَا لَزِمَهُ وَدَامَ عَلَيْهِ

فمعناه : مُدَاوِمَةٌ عَلَى إِجَابَتِكَ ، وَمُحَافَظَةٌ عَلَى حَقِّكَ . فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَبِّهِ : لَبَّيْكَ فمعناه : مُلَازِمَةٌ لَطَاعَتِكَ ، وَمُحَافَظَةٌ عَلَى أَمْرِكَ .

= والبيت لامرئ القيس قال شارحه الوزير أبو بكر ص ١٥٦

وجدته في النسخة الصحيحة : (ويمنعها) وهو أشبه بالبيت

وانظر الديوان ص ١٤٨ ، ومعجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ اذ رواه برواية أخرى •

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٦١ ، ١٧٥ على رفع حنان خبرا لمبتدأ

محذوف • قال : سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه : فقلت حنان •••

لم ترد تحنن ، ولكنها قانت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان ، وفي هذا المعنى كله

معنى النصب •

والبيت لمنذر بن درهم الكلبى وذكر ياقوت قصيدته في معجم البلدان ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥

وانظر الخزانه ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨

(٢) الرعد : ٣٥

وفي سيبويه ج ١ ص ٧١ • وأما قوله عز وجل (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد

منهما مائة جلدة) وقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فإن هذا لم يبين على

الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى (مثل الجنة التي وعد المتقون) ثم قال بعد : فيها

كذا وكذا ، فأنما وضع المثل للحديث الذى بعده ذكر بعد أخبار وأحاديث فكانه على قوله : ومن

القصص مثل الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الاضمار ونحوه

والله أعلم •

وقولك : سَعْدَيْكَ . إِنَّمَا معناه من قولك : قد أشعد فلان فلانا على أمره ، وساعده / عليه .
فإذا قال : اللَّهُمَّ لِيَبِكْ وَسَعْدَيْكَ ، فَإِنَّمَا معناه : اللَّهُمَّ ملازمة لأمرِكَ ، ومُسَاعَدَةً لأوليائك ،
ومتابعةً على طاعتك .

فلو كان الباب واسعا لكان مُتَصَرِّفاً ؛ لَأَنَّهُ بمنزلة الضَّرْب من ضربت ، ولكنهما مشتقان
للمبالغة من الفعل كسبحانَ الله ، ومعاذَ الله ؛ فلذلك أُلْزِمَا طريقةً واحدة .

فَأَمَّا (حَنَانٌ) فمَنْفَرَدٌ ؛ لَأَنَّهُ من حننت ، مثل قولك : ذهبْتَ ذهاباً ، ويتصرفُ في الكلام
في غير الدعاء (وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا) ^(١) وتقول : تَحَنَّنْ عَلَيَّ . فهذا وجهٌ ما جاء على فِعْله ، ومالم
يأت عليه فعل .

فَأَمَّا قولهم : شُكْرَانِكَ لا كُفْرَانِكَ - فهما مصدران لَحِقَّتْهُمَا الزيادة . وإِنَّمَا التقدير : شُكْرَا
لا كُفْرَا . ولكن وقعت الزيادة للمبالغة ^(٢)

واعلم أَنَّ المصدر كسائر الأسماء إِلَّا أَنَّهُ اسم للفِعْل . فإذا نصبت فعلى إضمار الفِعْل .

فمن المصادر ما يَكْثُر استعمالُه ، فيكون بدلاً من فِعْله
ومنها ما لا يكون له حقُّ الاسم .

فَأَمَّا ما كَثُرَ استعمالُه حَتَّى صارَ بَدَلًا من الفِعْل فقولك : حَمْدًا وشُكْرًا . لا كُفْرًا . وعَجَبًا ^(٣)

إِنَّمَا أردت : أَحْمَدُ اللهَ حَمْدًا . فلو لا / الاستعمالُ الذي أَبَانَ عن ضميرك لم يَجُزْ أَنْ تُضْمِرَ ؛
لَأَنَّهُ موضع خبر ، وإِنَّمَا يَحْتَسِنُ الإضمار ويَطْرُدُ في موضع الأمر ؛ لِأَنَّ الأمر لا يكون
إِلَّا بفِعْل . نحو قولك : ضَرَبًا زيدًا . إِنَّمَا أردت : إِضْرِبْ ضَرْبًا . وكذلك ضَرَبَ زيد .

(١) مريم : ١٣

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٤ :

« ونظير سبحان الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى : غفران ، لأن بعض
العرب يقول : غفرانك لا كفرانك ، يريد : استغفارا لا كفرا » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ « باب ما ينتصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره من
المصادر في غير الدعاء » .

من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ، وأفعل ذلك وكرامة .
فانما ينتصب هذا على اضممار الفعل . كأنك قلت : أحمد الله حمداً ، وأشكر الله شكراً ،
وكانك قلت : أعجب عجباً .

وانما اختزل الفعل ها هنا ، لانهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما فعلوا ذلك في
باب الدعاء : كأن قولهم : (حمداً) في موضع : أحمد الله ، وقوله : عجباً منك في موضع : أعجب
منه

نصبت الضرب باضرب ، ثم أضفته إلى زيد لما حذفت التنوين ؛ كما تقول : هذا ضاربُ زيد غدا . والأصل إثبات التنوين ، وحذفه استخاف لِعَلِّمَ المخاطب .

ألا ترى أنَّ الاسم المضاف إلى معرفة على نية التنوين لا يكون إلا نكرة ؛ لأنَّ التنوين في النية ، نحو قوله عزَّ وجلَّ : (هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا) (١) و (هَذَا بِالْبَيْتِ الْكَعْبَةِ) (٢) . هو وصف للنكرة ، وتدخل عليه (رُبَّ) كما تدخل على النكرة . وقد مضى تفسير هذا في بابه (٣) .

قال الشاعر :

يا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ
لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا (٤)

يريد : غابط لنا . ومن ذلك قوله عزَّ وجلَّ : (فَلَمَّا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) (٥)
وإنما التقدير -- والله أعلم -- : فضرباً الرقاب . فهذا يدلُّ على ما بعده ، وما يرد من جنسه ونظائره .

(١) الأحقاف : ٢٤ وانظر سيبويه ج ١ ص ٢١١ ، ص ٨٤ .

(٢) المائدة : ٩٥ وانظر سيبويه ج ١ ص ٨٤ .

(٣) لم يتقدم وإنما سيأتي في الجزء الرابع ص ٤٦٣ - ٤٦٤

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٢ على أن إضافة غابطنا لا تفيد تعريفاً بدليل دخول

رب ، لأنها لا تجر إلا النكرة .

قال الزمخشري في شرحه للبيت : رب انسان يقبطني بمحبتى لك ، ويظن أنك تجازينى .

بها ، ولو كان مكانى للاقى ما لاقيته من المباحة والحرمان . وانظر شرح الأعلام له .

والبيت من قصيدة طويلة لجريز في هجاء الأخطل في الديوان ص ٥٩٣ - ٥٩٨

وانظر السيوطي ص ٢٤٢ - ٢٤٣

(٥) سورة محمد - عليه الصلاة والسلام - : ٤

وانظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ والكامل ج ٢ ص ٢٢٢

هذا باب

المصادر في الاستفهام على جهة

التقدير وعلى المسألة

لذلك قولك : أقياما وقد قعد الناس^(١) . لم تقل هذا سائلا ، ولكن قلته موبخا منكرا لما هو عليه ، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار ، لأنَّ الفعل إنما يُضمر إذا دلَّ عليه دالٌّ ، كما أن الاسم لا يُضمر حتى يذكر ، وإنما رأيت في حال قيام في وقت يجب فيه غيره ، فقلت له منكرا .

ومثله : أقودا وقد صار الناس ، كما قال :

• أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرَى^(٢) .

فلانما قال إنكارا على نفسه الطرب وهو على غير حينه .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٩ : وأما ما ينتصب في الاستفهام في هذا الباب فقولك : أقياما يا فلان والناس قعود ، واجلوسا والناس يفرون . لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٠ على حذف الفعل قال : فانما أراد : أظرب ، أي أنت في حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل . وبعده : والدهر بالانسان دوارى الطرب : خفه من حزن كما يدل عليه السياق . وبخ نفسه على وقوع الحزن منه مع حال الشيخوخة على ديار أحبته الخالية .

والهمزة للاستفهام الانكارى التوبيخى ، فتقضى أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم ، كما قال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٦ .

وانتصب طربا بفعل مضمر دل عليه الاستفهام ، لأنه بانفعل أولى .
القنسرى : الكبير المسن . قال أبو علي : لم اسمع بالقنسرى الا فى شعر العجساج .
(المخصص ج ١ ص ٤٥) وكذلك قال الأعلام .

الدوارى : مبالغة دائر والياء لتأكيد المبالغة ، ويريد به الدهر يدور بالانسان أحوالا .
والبيت من قصيدة للعجاج من مشطور السريع وفى كتاب سيبويه أنه رجز وكذلك فى السيوطى ص ١٨ وسيكرر المبرد هذا البيت قريبا .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥١١ - ٥١٣ وديوانه ص ٦٦ - ٦٧ ، والتمام ص ١٢١ .

وكذلك إن خبرت على هذا المعنى فقلت : قياما - علم الله - وقد قعد الناس ، وجلوسا والناس يسرون .

وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت : أقائمنا وقد قعد الناس . فإنما جاز ذلك ؛ لأنه حال . والتقدير : أثبت قائما (١) ، فهذا يدلُّك على ذلك المعنى .

• • •

وتقول في باب منه آخر : ما أنت إلا سيرا ، وما أنت إلا ضربا (٢) ، وكذلك : زيد سيرا ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧١ د باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال . .
وذلك قولك : أقائمنا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب . وكذلك ان أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب . . وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه فكانه لفظ بقوله : أقوم قائما ؛ وأتقصد قاعدا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع ، .

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن نحو أقائمنا وقد قعد الناس حال حذف عاملها ، والخلاف بينهما في تقدير العامل : فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أي : أقوم قائما ، والمبرد يقدر العامل : أثبت . وفي تعليق السيرافي : قال المبرد : والقول عندي ما قاله سيبويه ، لأنه قد تكون الحال توكيدا ، كما يكون المصدر توكيدا .
والرضي في شرح الكافية ينسب إلى سيبويه والمبرد أن الوصف عندهم مفعول مطلق ، والصفة قائمة مقام المصدر ، والتقدير : أقوم قياما .

السيوطي ينسب إلى المبرد أن الوصف مصدر جاء على وزن فاعل .
قال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٩٦ د ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توييها على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها ، نحو قولهم : أقائمنا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب .

فهو عند السيرافي حال مؤكدة .

وأما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر ، أي : أقوم قياما . .
وفي الهمع ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ د أنابوا عن المصدر اللزم اضمار ناصبه صفات كما إذا بك وهنيئا لك ، وأقائمنا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب . رأى الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها المنتزم اضماره والتقدير : أعوذ ، وأتقوم ، وأتقعد . . وذهب المبرد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل . .
وانظر ابن يعيش ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ د باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن على اضمار الفعل المتروك اظهارة . .
وذلك قولك : ما أنت إلا سيرا ، وإنما أنت سيرا سيرا ، وما أنت إلا الضرب الضرب ، وما أنت إلا قتلا قتلا . .

وزيد أبدا قياما . وإنما جاز الإضمار ؛ لأنَّ المخاطب يعلم أنَّ هذا/ لا يكون إلاَّ بالفعل ، وأنَّ المصدر
إنَّما يدلُّ على فعله ، فكأنَّك قلت : زيد يسير سيرا ، وما أنت إلاَّ تقوم قياما ، وإن شئت
قلت : زيد سَيرٌ يا فتى . فهذا يجوز على وجهين :

أحدهما : أن يكون : زيدٌ صاحبُ سيرٍ ، فأقامت المضاف إليه مقامَ المضاف ؛ لما يدلُّ عليه :
كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) ^(١) إنما هو : أهل القرية
كما قال الشاعر :

تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتَ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ ^(٢)

أى ذات إقبال وإدبار ، ويكون على أنَّه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذاك منها . وكذلك

= فكانه قال في هذا كله : ما أنت إلا تفعلُ فعلا ، وما أنت إلا تفعل الفعل ، ولكنهم حذفوا
الفعل لما ذكرت لك ، وصار في الاستفهام والخبر بمنزلة الأمر والنهى ، لأنَّ الفعل يقع ههنا كما
يقع فيهما وإن كان الأمر والنهى أقوى

(١) يوسف : ٨٢ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٨ ، ج ٢ ص ٢٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٩ على جعل المصدر خبرا على السعة ، كقولك :
نهارك صائم ، وليلك قائم .

وفى الكامل ج ٣ ص ١٥٣ « يكون سماها بالمصدر ، كما قالت الخنساء .
فانما هي اقبال وادبار ، ويجوز أن يكون نعتها بالمصدر ، لكثرة منها ، ويجوز أن يكون
أرادت ذات اقبال وادبار ، فحذفت المضاف ، وأقامت المضاف إليه مقامه ، كما قال عز وجل
(ولكن البر من آمن بالله) فجائز أن يكون : بر من آمن بالله ، وجائز أن يكون : ولكن ذا البر
من آمن بالله . والمعنى يؤول الى شيء واحد » .

فظاهر كلام المبرد فى الكامل أن البيت يجوز فيه ثلاثة توجيهات : أن يكون من المجاز
العقلى أو المصدر فى تأويل اسم فاعل أو على تقدير حذف المضاف والمبرد ذكر هنا الوجهين
وقال بتأويل المصدر باسم فاعل فى الجزء الرابع ص ٥٩٤ من الأصل .

وللشيخ عبد القاهر كلام جيد فى هذا البيت . ذكره فى دلائل الإعجاز ص ٢١٧ - ٢١٨
وهذا نصه : « ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى اذا اذكرت فانما هي اقبال وادبار

وذلك أنها لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما فتكون قد تجوزت فى نفس الكلمة ،
وانما تجوزت فى أن جعلتها - لكثرة ما تقبل ، وتدبر لغلبة ذاك عليها واتصاله بها ، وأنه لم
يكن لها حال غيرهما - كأنها قد تجسمت من الاقبال والادبار . وانما يكون المجاز فى نفس
الكلمة لو أنها قد استعارت الاقبال والادبار لمعنى غير معناهما الذى وضعها له فى اللغة » .

يقال : رتعت الابل وأرتعتها : تركتها ترعى .

ادكرت : تذكرت ، أى : تذكرت ولدها .

=

قوله عز وجل : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) (١) . الوجه : ولكن البر من آمن بالله .

ويجوز أن يوضع البر في موضع البار على ما ذكرت لك .

فإذا قلت : ما أنت إلا شرب الإبل - فالتقدير : ما أنت إلا تشرب شرب الإبل ، والرفع في هذا أبعد ؛ لأنه إذا قال : ما أنت إلا سير . فالمعنى : ما أنت إلا صاحب سير ؛ لأن السير له .

فإذا قال : ما أنت إلا شرب الإبل ففيه فعل ؛ لأن الشرب ليس له . وإنما التقدير : إلا تشرب شربا مثل شرب الإبل ، فإذا أراد / الضمير في الرفع كثر ، فصار المعنى : ما أنت إلا صاحب

شرب كشرب الإبل ، فهذا ضعيف خبيث (٢) .

ومثل الأول قوله :

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَنِّي مَرْحَبٍ (٣)

يريد : كخلالة أبي مرحب . فهذا كقوله عز وجل : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ)

ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ خِفْتُ حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي عَلَى وَعَلٍ فِي ذِي الْفَقَارَةِ عَاقِلٍ (٤)

* * *

= والبيت من قصيدة للخنساء في رثاء أخيها .
انظر الخزانة ج ١ ص ٢٠٧ - ٢١١ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٧١ والديوان
ص ٥٧ - ٥٩ .

(١) البقرة : ١٧٧ ، وانظر كتاب ما اتفق لفظه ص ٣٢ ، الكامل ج ٣ ص ١٥٣
وفي سيبويه ج ١ ص ١٠٨ « وقال تعالى : (ولكن البر من آمن بالله إنما هو : ولكن البر
بر من آمن بالله » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ومن ذلك قولك : ما أنت إلا شرب الإبل ، وما أنت إلا
ضرب الناس ، وما أنت إلا ضربا الناس ، وأما شرب الإبل فلا ينون ، لأنه لم يشبهه بشرب الإبل
ولأن الشرب ليس بفعل وقع منك على الإبل » .

استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١٠ على حذف المضاف ، والتقدير : كخلالة أبي مرحب .
الخلافة : الصداقة مصدر .

يقول : وصل هذه المرأة لا يثبت ، كما لا تثبت صداقة هذا الرجل .
وفي اللسان : الخلافة مثلثة ، وقال : أبو مرحب : كنية الظل أو كنية عرقوب .
والبيت للناطقة الجعدى .

انظر الانصاف ص ٤٧ وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٣٣ وأمالى القالى
ج ١ ص ١٩٢ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وحماسة البحتري ص ٢٤١ فيها أبيات من
القصيدة ، واللسان (خل) وشرح القصائد السبع لابن الأنبارى ص ٤٥١ .

(٤) استشهد به في كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٢ على حذف المضاف ، أى : على مخافة وعل
وفي أمالى الشجرى ج ١ ص ٥٢ ودل على ذلك تقدم ذكر المخافة وأنه قصد الى تشبيهه =

واعلم أن المصادر لا تمنع من إضمار أفعالها إذا ذكرت ما يدل عليها ، أو كان بالحضرة ما يدل على ذلك . وقياسها^(١) قياس سائر الأسماء في رفعها ونصبها وخفضها ، إلا أنها تبدل من أفعالها .

ألا ترى قوله عز وجل : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْمَإِثِلِينَ)^(٢) أن قوله (أربعة) قد دل على أنها قد تمت . فكأنه قال : استوت استواء . ومثله : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ)^(٣) ؛ [لَأَن فِعْلَهُ خَلَقَ]^(٤) فقوله (أحسن) ؛ أى خلق حسنا خلقا ، ثم أضافه .

ومثل ذلك : (وَعَدَ اللَّهُ)^(٥) ؛ لأنه لما قال : (وَيَوْمَئِذٍ يَنفِرُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ) علم أن ذلك وعد منه ، / فصار بمنزلة : وعدهم وعدا ، ثم أضافه . وكذلك : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(٦) . لما قال : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) أعلمهم أن ذلك مكتوب عليهم ، فكأنه قال : كتب الله ذلك .

ومن زعم أن قوله : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) نصب بقوله : عليكم كتاب الله - فليس يدرى ما العربية ؛ لأن الأسماء الموضوعة موضع الأفعال لا تنصرف تصرف الأفعال ، فتنصب ما قبلها . فمن ذلك قوله :

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضُ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرَفُ السَّاقِ طَىَّ الْمَحْمَلِ^(٧)
وذلك أنه دل بهذا الوصف على أنه منظر فأراد : طوى طىَّ المحمل . فهذه أوصاف تبدل من الفعل ، لدالتها عليه .

== حدث بحدث . وانظر ص ٢٢٤ من الامالى أيضا .
وذكره ياقوت فى معجم البلدان ج ٥ ص ١٤٧ برواية : ذى المطارة ، وقال :
مطارة : يجوز أن تكون الميم زائدة فيكون من طار يطير : أى البقعة التى يطار منها وهو اسم جبل ويضاف اليه ذو .

قال الأصمى : يقول : قد خفت حتى ما تزيد مخافة الوعل على مخافتى ، فلم يمكنه فقلب الوعل : تيس الجبل . عاقل : متحصن بوزره عن الصياد .

والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني ، الديوان ص ٨٥ - ٨٩
وانظر الانصاف ٢٣٠ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وشرح الفضليات للانباري ص ٦٩٣

(١) فى الأصل : وقياسه .

(٢) فى اعراب العكبرى ج ٢ ص ١١٥ « سواء بالنصب مصدر ، أى : فاستوت استواء . ويكون فى موضع الحال من الضمير فى أقواتها أو فيها أو من الأرض » .

وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٨٦ - والآية فى فصلت : ١٠

(٣) تقدمت فى ص ٢٠٣

(٥) الروم : ٦

(٤) تصحيح السيرافى

(٧) تقدم فى ص ٢٠٣ .

(٦) تقدمت فى ص ٢٠٣

هذا باب

ما يكون من المصادر توكيذا

وذلك قولك : لا إله إلا الله قَوْلًا حَقًّا . كأنك قلت : أقول قولًا حَقًّا ؛ لأنَّ قولك : لا إله إلا الله هو حَقٌّ ، وكذلك : لأضربنك قَسَمًا حَقًّا ؛ لأنَّه بَدَلٌ من قولك : أقسم ، وكذلك : لأقومن قَسَمًا / لأنَّ قولك : لأقومن فيه لام القسم (١) . ومثله .

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَأَمِيلُ (٢)

فإن قال قائل : قد تقع اللام فيما لا قسم فيه .

قيل : تقع على تقدير القسم ؛ لأنَّ قولك : والله لأفعلن مُتَّصِلٌ ، ولو أقسم مُقَسِّمٌ على فعل لم يقع - لم يكن ليتَّصلَ به إلا اللام والنون ، فإنما حقُّه القسمُ ذِكْرٌ أو حَذِيفٌ ، وكذلك ما كان مثل الكُمَيْتِ يعنى البلبل ، والجَمِيلِ - إنما هو مُصَغَّرٌ ، وإن كان تكبيره غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ لعلَّة قد ذكرناها في باب التنصغير (٣) . ألا ترى أنه يُرَدُّ إلى الأَصْلِ في جَمْعِهِ ، فيُجْمَعُ على تكبيره ، وذلك قولك في جمع كُمَيْتٍ : كُمْتُ ؛ كما تقول : أَشَقَرُ وشُقُرٌ ؛ لأنَّ الأَصْلَ أَكَمْتُ ، وإنما هو مُصَغَّرٌ تنصغير الترخيم .

وكذلك تقول : كِفْئَانٌ ، وَجِئْلَانٌ ؛ لأنَّ تكبيره : قُئِلٌ ؛ كما تقول في النُّقَرِ ، والصُّرَدِ ، والجُّعَلِ : جِعْلَانٌ ، ونِفْرَانٌ ، وصِرْدَانٌ (٤) ..

(١) مثل له سيبويه بقوله : له على ألف درهم عرفا ج ١ ص ١٩٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٩٠ على نصب قوله (قسما) على المصدر المؤكد لما قبله فقال : « وحين قال : لأميل علم أنه بعد حلف » .

وجعل ابن السراج في الأصول التوكيد من جهة الاعتراض

وقال ابن جني : « انتصاب (قسما) لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله: اني لأمنحك الصدود أو من جملة : اننى اليك لاميل » .

ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكم بجواز الفصل بين اسم ان وخبرها بمفعول جملة أخرى أجنبي عنهما ، فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله : واننى اليك لاميل ، أى : أقسم قسما ، وأضمر هذا الفعل ، .

والبيت من قصيدة مشهورة للأحوص يمدح بها عمر بن عبد العزيز وهي معارضة لقصيدة أخرى بائية . انظر الخزاعة ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٥١ ومهذب الأغاني ج ٣ ص ١٨٧ .

(٣) لم يذكر عنه شيئا هناك .

(٤) النفر : طير كالمصافير . الجعل : دويبة . والجميل : البلبل . وانظر حياة الحيوان

ج ١ ص ١١٧ ، ١٨٤ ، ج ٢ ص ٣٠٠ .

فمثل ذلك كرسى ، وقمرى . إنما هو فعل ، والياء ياء النسب / وإن لم يستعمل غير منسوب ،
وليس فيه نسب إلى أرض ولا رجل ولا غير ذلك .

ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسُدُّ مسدَّه ، فيكون حالا ، لأنَّه قد ناب عن اسم
الفاعل ، وأغنى غناه ، وذلك قولهم : قتلته صبرا . إنما تأويله : ضابرا أو مضبرا : وكذلك :
جئته مشيا ؛ لأنَّ المعنى : جئته ما شيا . فالتقدير : أمشى مشيا ، لأنَّ المجيء على حالات : والمصدر
قد دلَّ على فعله من تلك الحال .

ولو قلت : جئته إعطاء لم يجز ؛ لأنَّ الإعطاء ليس من المجيء . ولكن جئته سعيًا . فهذا
جيد ؛ لأنَّ المجيء يكون سعيًا^(١) . قال الله عز وجل : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا)^(٢) .
فهذا اختصار يدلُّ على ما يردُّ مما يشاكلها . ويجرى مع كلِّ صنف منها .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٦ « باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال . . .
وذلك قولك : قتلته صبرا ، ولقيته فجاءة ، ومفاجأة ، وكفاحا ومكافحة ولقيته عيانا ،
وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا وعدوا ومشيا ، وأخذت ذلك عنه سمعا وسمعا . . .
وليس كل مصدر - وإن كان فى القياس مثل ماضى من هذا الباب - يوضع هذا الموضع
لأن المصدر ما هنا فى موضع فاعل إذا كان حالا ، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة . . . »
(٢) البقرة : ٢٦٠

كلام المبرد هنا صريح فى أن المصدر المنكر يقع بقياس حالا إذا كان نوعا من فعله وكرر
هذا فى ص ٢٣٦ من الأصل فى هذا الجزء كما ذكره فى الجزء الرابع ص ٥٩٩ .
وكذلك نسبه إليه الزمخشري فى المفصل والرضى فى شرح الكافية وابن هشام فى التوضيح .
ولكن الخضرى فى تعليقه على شرح ابن عقيل ينسب إلى المبرد أنه يقيس وقوع المصدر
المنكر حالا مطلقا .

أما السيوطى فى الهمع فيقول : يختلف النقل عن المبرد : هل أجازة مطلقا ؟ أو فيما كان
نوعا لعامله . وكذلك فى الأشموني .
فى حاشية الخضرى ج ١ ص ٣٣٠ « لكن استظهر ابن هشام أطراده مطلقا ، كما نقل
عن المبرد أى سواء كان نوعا كجاء زيد سرعة أم لا ، كاطراده خبرا فإن الحال أشبه به من
النعته . . . »

فى الهمع ج ١ ص ٢٣٨ « وشذ المبرد فقال : يجوز القياس واختلف النقل عنه : فنقل
عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقا ، ونقل عنه آخرون أنه أجازة فيما هو نوع من الفعل ، .
وانظر الأشموني ج ٢ ص ٦١

بقى أن نبين اغراب هذا المصدر عند المبرد :
 ظاهر ما هنا يدل على أنه يعرب المصدر حالا على تأويل المصدر بوصف يشهد لذلك
 قوله : قتلته صبيرا انما تأويله صابرا ٠٠ وكذلك جثته مشيا ، لأن المعنى : جثته ماشيا .
 وقوله فيما يأتى ص ٢٣٥ : واعلم أن من المصادر مصادر تقع فى موضع الحال ، وتغنى
 عنها ، فلا يجوز أن تكون معرفة ، لأن الحال لا تكون معرفة ، وذلك قولك : جثتك مشيا وقد
 أدى عن معنى قولك : جثتك ماشيا ٠٠ والفاعل يحمل على المصدر ، كما حمل المصدر عليه .
 تقول : قم قائما فالمعنى : قم قياما .

وقوله فى الجزء الرابع ص ٥٩٨ - ٥٩٩ باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال
 وذلك قولك : جاء زيد مشيا انما معناه : ماشيا . .

كل هذه النصوص تشير الى أن المبرد يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف .
 وقد جاء فى كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف
 قال هنا :

وكذلك جثته مشيا ، لأن المعنى : جثته ماشيا فالتقدير : أمشى مشيا ، وقال فى الجزء
 الرابع ص ٥٩٩ : جاء زيد مشيا انما معناه ماشيا ، لأن تقديره : جاء زيد يمشى مشيا .
 فالعبارتان صدهما يفيد أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف وعجزهما يفيد أن المصدر
 مفعول مطلق لفعل محذوف .

ونرى الرضى وابن يعيش وابن عقييل والسيوطى وغيرهم ينسبون الى المبرد أنه يعرب
 المصدر مفعولا مطلقا .

انظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥٩ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٩٢ .
 وابن عقييل ج ١ ص ٣٣٠ والهمع ج ١ ص ٢٣٨ والتصريح ج ١ ص ٣٧٤ والمختص
 ج ١٤ ص ٢٢٦ .

هذا باب الأسماء التي توضع موضع المصادر

التي تكون حالا

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد . فإنما انتصب ، لأنه أراد : كلمته
مُشافهةً ، وبايعته نقداً ، فوضع قوله : (فاه إلى في) / موضع مُشافهةً ، ووضع قوله : (يدا بيد)
في موضع نقداً . فلو قلت : كلمته فوه إلى في لجاز ؛ لأنك تريد : كلمته وفوه إلى في .
وأما بايعته يدا بيد فلا يجرز غيره ؛ لأن المعنى : بايعته نقداً ، أي : أخذتُ منه ، وأعطيت ،
ولست تخبر أنك بايعته ويد بيد ؛ كما أنك كلمته وفوه إلى فيك . ولكن تقول : بايعته يده
فوق رأسه ، أردت : ويده فوق رأسه ، أي : وهذه حاله ؛ لأن هذا ليس من نعت المبايعه ؛
كما كان قولك : مشافهة ونقداً من نعت الفعل ، فكذلك بايعته ويده في يدي (١) .

* * *

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٥ - ٢٩٦ . باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة
ولا مصادر لأنه حال .

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد كأنه قال : كلمته مشافهة وبايعته
نقداً ، أي كلمته في هذه الحال .

وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى في . كأنه يقول : كلمته وفوه إلى في ، أي : كلمته
وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته في هذه الحال ،
فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل .

وأما يدا بيد فليس فيه إلا النصب ، لأنه لا يحسن أن تقول : بايعته ويد بيد ، ولم
يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعته بالتمجيل ، ولا يبالي أقریباً
كان أم بعيداً ؟ وإذا قال : كلمته فوه إلى في فأنما يريد أن يخبر عن قربته منه وأنه شافهه ،
ولم يكن بينهما أحد .

وفي أمالي الشجري ج ١ ص ١٥٤ : فان قلت : فقد قالوا : كلمته فاه إلى في ، فنصبوا
المضاف إلى المعرفة على الحال ، وليس بمصدر .

فالجواب : أن فاه عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر وذلك المحذوف كان هو الحال
في الحقيقة ، وهذا المنصوب المعرفة قائم مقامه وتقديره : جاعلاً فاه إلى في

وفي ابن يعيش ج ٢ ص ٦١ : (فاه) نصب على الحال ، وجعلوه نائباً عن مشافهة ،
ومعناه : مشافهاً ، فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل .

والنائب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته ، وتقديره : كلمته مشافهاً ، وليس ثم
ضار عامل آخر ، فيكون من الشاذ لأنه معرفة .

واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ، ولكن ذلك على موضعه ،
وصلح للموافقة ، فنصب ، لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصبا . وذلك قولك : أرسلها العراق (١) .
وفعل ذلك جهده وطاقته (١) ، لأنه في موضع : فعله مجتهدا ، وأرسلها معتركة ؛ لأن المعنى :
أرسلها وهي تعترك ، وليس المعنى أرسلها ؛ / لتعترك قال الشاعر :

٣
٢١٠

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَدْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَفْسِ الدُّخَالِ (٢)

= هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين ، والكوفييين ينصبون فاه الى في باضممار جاعلا او
ملاصقا . . والمذهب الاول ، وهو رأى سيبويه ، اذ لو كان باضممار (جاعلا) لما كان من الشاذ .
وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٠ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والخزانة ج ١
ص ٥٢٧ .

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٢ « جعل العراق في موضع الحال ، وهو معرفة ، اذ كان
في تاويل معتركة ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ، وانما جاز هذا الاتساع في المصادر ، لان
لفظها ليس بلفظ الحال ، اذ حقيقة الحال ان تكون بالصفات ، ولو صرحت بالصفة لم يجز
دخول الالف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتركة ، ولا جاء زيد القائم ، لوجود لفظ الحال .
والتحقيق : ان هذا نائب عن الحال ، وليس بها ، وانما التقدير : أرسلها معتركة ،
ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشايبته له ، فصار تعترك ، ثم جعل المصدر موضع الفعل ،
لدلالته عليه .

يقال : أورد ابله العراق : اذا أوردتها جميعا الماء ، من قولهم : اعترك القوم ، أى :
ازدحموا في المعترك .

= وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٤ وشرح الكافية ج ١ ص ١٨٤ والمخصص ج ١٤
ص ٢٢٧ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨٧ د وهذا ما جاء منه مضافا معرفة .
وذلك قولك : طلبته جهدا . كأنه قال اجتهدا ، وكذلك طلبته طاقتك . . .
وفي المخصص ج ١٤ ص ٢٢٧ (وأما ما جاء منه مضافا معرفة ، فقولك : طلبته جهدا
وطاقتك ، وفعلته جهدي وطاقتي ، وهي في موضع الحال ، لأن معناه : مجتهدا ، ولا يستعمل
هذا الا مضافا . لا تقل : فعلته طاقة ولا جهدا . .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٧ على وقوع العراق - وهو مصدر معرف بال -
حالا . .

يقال : أورد ابله العراق : اذا أورها جميعا الماء كما في قولهم : اعترك القوم ، أى :
ازدحموا في المعركة . والارسال : بمعنى التخلية والاطلاق . الذود : الطرد .
الدخال : أن يدخل بعير قد شرب بين بعيرين لم يشربا . يفعل به ذلك لضعفه كان
ضعفه منعة من الرى في الشرب الاول ، فينفص عليهما شربهما بادخاله بينهما .

وروى على نفص بالضاد المعجمة ، ذكره ابن الشجرى في أماليه ج ٢ ص ٢٨٤ .
وانظر في تفسير الدخال أيضا شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ .
البيت للبيد من قصيدة وصف فيها حمر وحش تعدو الى الماء يقول :

واعلم أنَّ هذه المنتصابات عن المصادر في موضع الأحوال ، وليست بأحوال ، ولكنها موافقة ، وموضوعة في مواضع غيرها ، لوقوعها معه في المعنى .
وكذلك : جاعن القوم قاطبةً ، وطراً .

إنما معناه : جاعن القوم جميعا ، ولكن وقع (طراً) في معنى المصدر ؛ كما تقول : جاعن القوم جميعا إذا أخذته من قولك : جُمِعوا جمعا .

وقد يكون الجمع اسما للجماعة . قال الله عز وجل : (سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ) (١) .
فأما قولك : (طراً) فقد كان يونس يزعم أنه اسم نكرة للجماعة وإن لم يقع إلأحالا . ويقال : طَرَزْتُ القومَ ، أى : مررت بهم جميعا . وقال النحويون سوى يونس : إنه في موضع المصدر الذي يكون حالا (٢) .

أورد العبر اثنه الماء دفعة واحدة مزدحمة ، ولم يشفق على بعضها أن يتنفس عند الشرب ، ولم يذدها ، لأنه يخاف الصياد بخلاف الرعاء الذين يدبرون أمر الابل فانهم اذا أوردوا الابل جعلوها قطعاً قطعاً حتى تروى .

والقصيدة في الديوان ص ٧٢ - ٩٤ . وانظر الخزانة ج ١ ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .
والمنخصص ج ١٤ ص ٢٢٧ ، معجم المقاييس ج ٤ ص ٢٩٢ ، واللسان (عرك ، نفس ، دخل) .

(١) القمر ٤٥

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨٩ « وجعلوا قاطبة وطرا اذا لم يكونا اسمين بمنزله الجميع وعامة ، وكقولك : كفاحا ومكافحة .

وكذلك طرا وقاطبة (عند يونس) بمنزلة وحده وجعل المضاف بمنزلة : كلمته فاه الى في .
وأما طرا وقاطبة فاشبه بذلك ، لأنه جيد أن يكون حالا غير المصدر نكرة ، ولا يجوز أن يكون حالا غير المصادر الا نكرة ، والذي نأخذ به الأول .

وفي المنخصص ج ١٧ ص ١٣٣ - ١٣٤ « وأما قولهم : مررت بهم قاطبة ، ومررت بهم طرا فعلى مذهب سيبويه والخليل هما في موضع مصدرين وان كانا اسمين ، وذلك أن قاطبة وان كان لفظها لفظ الصفات ، كقولنا : ذاهبة وقائمة وما أشبه ذلك (وطرا) وان كان لفظها لفظ صفرا وشهبا وما أشبه ذلك فانه لا يجوز حملها الا على المصدر . »

وقال في ج ٣ ص ١٢٥ « سيبويه : جاءوا طرا ومررت بهم طرا ومذهبه أنه لا يستعمل الا حالا ، وقد حكى عن خصيب المتطبيب النصراني وكان من أفصح النساس أن أبا عمرو بن العلاء قال له : كيف حالك ؟

فقال : أحمد الله الى طر خلقه ، فاستعمله غير حالة . »

وفي شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٩٧ : « وقد يلزم بعض الاسماء الحالية ، نحو كافة وقاطبة ، ولا تضافان ، وتقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه ، »

وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٠٩ ، ١٢٠ وكتابات أبي البقاء ص ٢٩٤ .

هذا باب

٣
٢١١

الاسماء الموضوعية في مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك/

أو أريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين

وذلك قولك : مررت بزيد وخذّه ، ومررت بأخويك وخذهما ، ومررت بالقوم خمستهم ، ومررت بهم ثلاثتهم ، وأتاه القوم قضهم بقضيتهم .

أما قولك : مررت بزيد وخذّه فتأويله : أوخذته بمرورى لإيحادا ؛ كقولك : أفردته بمرورى إفرادا . وقولك : (وخذّه) فى معنى المصدر ، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب (١) .

وأما قولك : مررت بالقوم خمستهم فجاز أن تُجرى على الأول فتقول : مررت بالقوم خمستهم ، وما أشبه الخمسة من قولك : ثلاثتهم ، وأربعتهم ، والمعنى مختلف لأنك إذا قلت : مررت بالقوم خمستهم - فمعناه : هؤلاء خميسا ؛ كقولك : مررت به وخذّه ؛ أى : لم أخلط معه أحدا .

فكذلك قولك فى الجماعة إنما هو خصصتهم .

وإذا قلت : مررت بالقوم خمستهم - فهو على أنه قد علم أنهم خمسة ، وإنما أجرى مجرى

كل . أراد : مررت بالقوم كلهم ؛ أى : لم أبق من هؤلاء الخمسة أحدا . فالغنى يحتمل أن تكون قد مررت بغيرهم ؛ كما أنك إذا قلت : مررت بإخوتك كلهم جاز أن تكون قد مررت بغيرهم أيضا (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « باب ما جعل من الاسماء مصدرا .. وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده » .

وفى المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيج وحده ، وجحيش وحده ، وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الرأى » .

وانظر ابن يعنى ج ٢ ص ٦٣ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ ؛ وشرح ادب الكاتب للجواليقى ص ١٥٩ .

وللسبكي رسالة سماها : الرفدة فى معنى وحده انظرها فى الاشباه ج ٤ ص ٦٣ - ٦٨ (٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « ومثل ذلك فى لغة اهل الحجاز مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك الى العشرة » .

وزعم الخليل انه اذا نصب ثلاثتهم فكانه يقول : مررت بهؤلاء فقط ، ولم أجاوز هؤلاء ، كما أنه اذا قال : (وحده) فانما يريد مررت به فقط لم أجازه .

وأما قولك : مررت بالقوم قَضُّهُمْ بقضيتهم فعلى هذا . كأنك قلت : مررت بالقوم كلهم

وجماعتهم .

ومن قال : قَضُّهُمْ بقضيتهم أراد : انقضاضا ، أى : انقضَّ أولهم على آخرهم (١) .

= وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الاول : ان كان جرا فجرا ، وان كان نصبا فنصبا ، وان كان رفعا فرعفا .

وزعم الخليل أن الذين يجرونه كأنهم يريدون أن يعموا ، كقولك : مررت بهم كلهم ، أى لم

ادع منهم أحدا .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٦ « وأما بالاضافة نحو جاءنى الرجال ثلاثتهم وأربعتهم وخمستهم إلى العشرة وهذه الأسماء الثمانية إذا أضيفت إلى ضمير ما تقدم منصوبه عند أهل الحجاز على الحال ، لوقوعها موقع النكرة ، أى مجتمعين فى المجرى ، وبنسبة تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على أنها توكيد له ، وربما عومل بالمعاملتين العدد المركب نحو جاءنى الرجال خمسة عشرهم » . وانظر ص ٣٠٦ من شرح الكافية أيضا .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٨ « ومثل خمستهم قول الشماخ :

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضًّا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ مِبَالِهَا

كانه قال : انقضاضهم - أى انقضاضا - ومررت بهم قضهم بقضيتهم .

كانه يقول : مررت بهم انقضاضا . فهذا تمثيل وان لم يتكلم به ، كما كان أفرادا

تمثيلا ، وانما ذكرنا الافراد فى وحده والانقضاض فى قضهم ، لأنه اذا قال : قضهم فهو مشتق

من معنى الانقضاض ، لأنه كانه يقول : انقضَّ آخرهم على أولهم » .

وفى ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ « وأما قولهم : جاءوا قضهم بقضيتهم ، أى جميعا ، فلما

كان معناه التنكير جاز أن يقع حالا قال الشماخ . . فقضا منصوب على انحال وقد استعمل

على ضربين : منهم من ينصبه على كل حال ، فيكون بمنزلة المصدر المضاف المفعول فى موضع

الحال ، كقولك : مررت به وحده .

ومنهم من يجعل قضا تابعا مؤكدا لما قبله ، فيجريه مجرى كلهم ، فيقول : أتتني سليم

قضا بقضيتها . ورايت سليما قضا بقضيتها ، ومررت بسليم قضا بقضيتها ، ومعناه

أجمعين . وهو مأخوذ من انقض وهو الكسر ، وقد يستعمل فى موضع الوقوع على الشيء

بسرعة » .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ « أما قولهم : جاءوا قضهم بقضيتهم فالاولى أن

نقول : ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل ، أى قاضهم بقضيتهم ، أى مع مقضوضهم ، أى

كاسرهم مع مكسورهم ، لأن مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا ، والأصل فيه أن يكون

قضيضهم مبتدأ وبقضيتهم خبره ، مثل قولهم : كلمته فوه الى فى . .

ثم انمحي عن الجملتين أعنى قضهم بقضيتهم ، وفوه الى فى معنى الجملة ، والكلام

لما فهم منهما معنى المفرد ، لأن معنى فوه الى فى صار مشافها ، ومعنى قضهم بقضيتهم :

كافة ، فلما قامت الجملة مقام المفرد : وأدت مؤداه أعرب ما قبل الاعراب منها وهو انجزه الاول

اعراب المفرد الذى قامت مقامه . .

وقد يستعمل قضهم تابعا لما قبله . .

وانظر الخزاعة ج ١ ص ٥٢٥ .

ولا يجوز مررت بزید كله (١) ؛ لأنَّ (كُلاً) لا يقوم في هذا الموضع ، ولا يجوز : مررت بأخويك اثنيهما ؛ لأنَّ الاثنين هما الهاء والميم ، والشيء لا يُضاف إلى نفسه .
وإنما قلت : خَسَمْتَهُمْ ، لأنَّ (هم) لكلُّ جَمْع ، فاقتطعت من الجمع شيئاً ، فأضفته إلى جميعه ، فصار مختصاً به .

و(هما) لا يكون إلا تثنية .

فإن قلت : فأنت تقول : كلاهما منطلق فـ (كلا) لا يكون إلا لاثنيين ، فلم أضفته إلى ضميرهما ؟
فالجواب في ذلك : أنَّ (كلاً) اسم واحد فيه معنى التثنية ، فإنما أضفت واحداً إلى اثنين . ألا ترى أنك تقول : الاثنان منطلقان ، وكلاهما منطلق ، وكِلانا كفيل ضامن عن صاحبه . فإنما تأويله : كُلُّ واحدٍ مِنَّا (٢) ؛ كما قال الشاعر :

أَكْثَرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبِهِ حَرِيصُ (٣)

(١) في ابن يعيش ج ٣ ص ٤٤ : ولو قلت : جاء زيد ، أو أقبل محمد كله أو أجمع لم يصح ، لأن المجيء والاقبال لا يصح من أجزائهما ، فإن أردت أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيء نحو اليدين ، والرجلين لم يبعد جوازه .
وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠٩

(٢) في ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ « اعلم أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية ، كما أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة . هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم مثنى لفظاً ومعنى .

والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفرداً .

ومما يدل على أفرادها من جهة اللفظ جواز اضافتها إلى المثنى كقولك : جاءني كلا أخويك ، وكلا الرجلين ، ومررت بهما كليهما ، ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك ، ولكن من قبيل اضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك ممتنع . ألا ترى أنه لا يقال : مررت بهما اثنيهما ، كما تقول : مررت بهما كليهما .

وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦٠ - ٢٦٥ ، كما عرض له في أسرار العربية ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ١٨٨ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٩ والخزانة ج ١ ص ٦٣ والمغني ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٠ على أن (أن) المخففة اسمها ضمير الشأن ، والجملة الاسمية بعدها خبرها .

واستشهد به الشجري في أماليه ج ١ ص ١٨٨ على وقوع خبر كِلانا اسماً مفرداً وهو حريص مما يدل على أن كلا اسم مفرد لفظاً ، وكذلك ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ وانظر الانصاف ص ١٢٦ ، ٢٦١ .

ومع هذا إنَّ التثنية إنما تَخْرُجُ عن الواحد . تقول : رجلٌ ورجلان ، وامرأة امرأتان . فمن هذا الوجه أيضا إذا قلت للواحد : مررت به وحده ، قلت للثنتين : مررت بهما وحدهما فذا بَيَّنَّ جدا

فأما قولهم : هذا نسيجٌ وحده فلا معنى له إلا الإضافة ، لأنه يُخبر أنه ليس في مثاله أحد ، فلو لم يُضف إليه لقال : هذا نسيجٌ إفرادا . فالإضافة في الحقيقة إلى المصدر . وكذلك عُيِّرَ وحده ، وجُحِشَ وحده . ولو قال : جُحِشَ نفسه . وعُيِّرَ نفسه وحدها لصلح ؛ لأنه الرجل الذي يَخدم نفسه وحدها (١) . فهذا بَيَّنَّ جدا .

وكان أبو الحسن الأَخفش لا يجيز : اختصم أخوك كلاهما ، ولا اقتتل أخوك كلاهما (٢) ،

= أكاشرة : أضاحكه . وما مصدرية و (حر يص) خبر كلا .

ولم ينسب البيت الى قائل معين :

اجتمع الاخبار عن (كلا) مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في قول الفرزدق :

كلاهما حين جد السير بينهما قد أقلعا وكلا انفيهما رابي

(١) في المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى » ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيج وحده ، وجحيش وحده وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الرأي .

في ابن يعيش ج ٢ ص ١١ « قالوا : هو نسيج وحده ، عيبر وحده وجحيش وحده وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب اذا كان رفيعا ، فلا ينسج على منواله معه غيره . فكانه قال : نسيج أفراد ، يقال هذا للرجل : اذا أفرد بالفضل .

وأما عيبر وحده وجحيش وحده فهو تصغير عيبر وهو الحمار ، يقال للوحش والأهلي ، وجحيش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم . يقال : للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحدا في رأى ، ولا يدخل في معونة أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه » .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ ، والجواليقي ص ١٥٩

وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٣ « عيبر وحده : يضرب لمن لا يخالط الناس » وقال بعضهم : أى يعاير الناس والأمور ويقيسها بنفسه من غير أن يشاور ، وكذلك : جحيش وحده ويقال جحيش نفسه » .

(٢) نسب أيضا الى الأَخفش أنه لا يجيز نحو : اختصم الزيدان كلاهما الصبيان في تعليقه على الأشموني ج ٣ ص ٢٨٦ فقال : هذا مذهب الأَخفش والفراء وهشام وأبي علي وذهب الجمهور الى الجواز ، كما قال الدماميني .

ولكن الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣٠٩ ينسب الى الأَخفش الجواز قال : « لا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ، لأن الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصاص ، اذ هو لا يكون الا بين اثنين أو أكثر ، فلا يصح أن يقال : اختصم زيد وحده » وأجاز الأَخفش : اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع » .

ويقول : (اختصم) لا يكون إلا من اثنين أو أكثر ، وإنما أقول : جاعني أخواك كلاهما ؛ لأعظم السامع أنه لم يأت واحد ، وكذلك : جاعني إخوانك كلهم ؛ لأعلم أنني لم أبق منهم واحدا ، فقليل له : فقل : اختصم أخواك كلاهما ؛ لأنه لا يلتبس بما بعد التثنية ، فذهب إلى أن (كلاهما) يكثر به ، ولا يُقلل به . وهذا قول كثير من النحويين وليس كما قال إذا حذد . وذلك أن (كُلًّا) عموم ؛ لأن الأعداد قد يُقتصر على الشيء منها ، فيكون كلاما ، فنقول : جاءني بنو فلان ، فيجوز أن تعني بعضا دون الكل^(١) فإذا قلت : كلهم دخلت لتدل على العموم . و (كِلَا) ليس كذلك . إنما تقع على الاثنين وأنت تريد كُلَّ واحد منهما . فهذا لا يقع إلا على ما وصفنا لأن جماعة أكثر من جماعة ، ولا يكون اثنان أكثر عددا من اثنين فنقول : تكثير أو تقليل . ومن قول الأخفش أنه لا يجوز : استوى زيد وعمرو كلاهما : لأن الاستواء لا يكون من واحد ، إذا أراد : ساوى فلان فلانا ، بل يدخل في باب اقتتل ، واختصم ، ونحوه . وإنما تستخرج هذه المسائل بالتفتيش والقياس .

واعلم أن من الأسماء أسماء محتملة لالتفصيل بأنفسها . فمضى ما سمي منها شيء علم أن صوابه أن يكون محمولا على غيره ، وذلك قولك : / جاءني رجل آخر^(٢) لا يجوز هذا إلا أن

(١) يرى الأصمعي أن دخول الـ على كل وبعض لحن ، وقد جاء في شعر مجنون بنى عامر :
لا يعرف البعض من ديني فينكره ولا يحدثني أن سوف يقضييني
انظر الأغصاني ج ٢ ص ٤٢ ، وعبد الوليد ص ١٩٥ - ١٩٦ فقد استشهد بشعر سحيم عبد بنى الحساس قال :

« كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون ادخال الألف واللام على كل وبعض . ويروى عن الأصمعي أنه قال كلاما معناه : قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيه لحنًا إلا في موضع واحد وهو قوله : العلم أكثر من أن يحاط ب كله فخذوا البعض . وكان أبو علي الفارسي يزعم أن سيبويه يجيز ادخال الألف واللام على كل لا أنه لفظ بذلك ولكنه يستدل عليه بغيره . والقياس يوجب دخول الألف واللام على كل وبعض وقد أنشد بعض الناس قول سحيم عبد بنى الحساس :

رَأَيْتُ الْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ كِلَيْهِمَا إِلَى الْمَوْتِ ، يَأْتِي الْمَوْتُ لِلْكَُلِّ مَعْدًا »

وانظر ديوان سحيم ص ٤١ ففيه رواية أخرى . وانظر البحر المحيط ج ١ ص ١٠١ والجزء الأول من المقتضب ص ٣١ ففيه ادخال الـ على بعض .
(٢) في اللسان : « والآخر بمعنى غير كقولك : رجل آخر ، وثوب آخر .
وأصله : أفعل من التأخر ، فلما اجتمعت همزتان في حرف واحد استقلتا فأبدلت الثانية ألفا ، لسكونها وانفتاح الأولى قبلها » .

تكون قد ذكرت قبْلَه رجلا ، فتقول : جاعني فلان ورجل آخر ، أو يقول القائل : هل جاءك فلان ؟ فتقول : جاعني رجل آخر .

وكذلك : سائر كذا وكذا^(١) . لا يكون إلا مضافا إلى شيء قد ذكر بعْضُه . تقول : رأيت الأمير دون سائر الأمراء ، وجاعني عبد الله . وتأخر عني سائر إخواني ، إذا كان عند الله أخاك ، فإن لم يكن أخاك لم تجز المسألة إذا لم يكن بعضا أضفت السائر إليه .

ولو قلت : أتتني جاريتك وامرأة أخرى [كان جائزا ، ولو قلت : أتتني جاريتك ورجل آخر لم يجز ، وكذلك لو قلت : أتاني إخوانك ، وامرأة أخرى كان]^(٢) غير جائز .
فإن قلت : أتاني أخوك ، وإنسان آخر جاز وإن عَيَّتَ بالإنسان امرأة ؛ لأنَّ الباب الذي ذكرتها به يَجْمَعُها .

وكذلك : جاعني جاريتك وإنسان آخر ، وأنت تعني بالإنسان رجلا فهو جيد بالغ .
فأما قوله :

صَلِّ عَلَى عَزَّةَ الرَّحْمَنِ وَابْنَتِهَا لَيْلَى وَصَلِّ عَلَى جَارَاتِهَا الْآخَرِ^(٣)
فإنه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجز . ألا ترى إلى قول الله عز وجل : (فَعِدَّةٌ

(١) في النهاية لابن الأثير ج ٢ ص ١٣٨ الحديث : فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام أي باقيه . والسائر مهموز : الباقي والناس يستعملونه في معنى الجميع وليس بصحيح .

وفي المزهر ج ١ ص ٨١ - ٨٢ « قال الجوهري في الصحاح : سائر الناس : جميعهم » قال ابن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط قال الأزهري في تهذيبه : أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر : الباقي ، ولا التفات إلى قول الجوهري فإنه ممن لا يقبل ما ينفرد به .
وقد انتصر للجوهري بأنه لم ينفرد به فقد قال الجواليقي في شرح أدب الكاتب : إن سائر الناس بمعنى الجميع .

وقال ابن دريد : سائر الناس يقع على معظمه وجله .

وقال ابن بري : يدل على صحة قول الجوهري قول مضرى :

فَمَا حَسَنٌ أَنْ يَغْدِرَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَازِرٌ

وانظر شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٤٨

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) في الخزانة ج ٣ ص ٦٦٧ - ٦٦٨ قطعتان للراعي النميري وللقائل الكلابي فيهما

بيتان مشتركان وهما :

صَلِّ عَلَى عَزَّةَ الرَّحْمَنِ وَابْنَتِهَا لَيْلَى وَصَلِّ عَلَى جَارَاتِهَا الْآخَرِ

هِنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَاتٍ أَحْمَرَةَ سَوْدَ الْحَاجِرِ لَا يَقْرَأُ بِالسُّورِ

وفي بيت القتال مكان عزة (عمرة) وانظر ديوان القتال الكلابي ص ٥٣ .

مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (١) لما قَدِمَ من ذكر الأَيَّام . وكذلك : (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ) (٢) . فهذا بابٌ هذا .

وكان حَدُّ (أُخَرَ) أن يكون معه (من كذا ، وكذا) / (أَفْعَل) يقع على وجهين :

أحدهما : أن يكون نعتاً قائماً في المنعوت ، نحو : أَخْمَر ، وَأَصْفَر ، وَأَعْوَر .

والوجه الآخر : أن يكون للتفضيل ، نحو : هذا أَفْضَلُ من زيد ، وأَكْبَرُ من عبد الله فإن أردت هذا الوجه لم يكن إلا أن تقول : مِنْ كَذَا وَكَذَا ، أو بِالْأَلْفِ وَالْإِلَام ، نحو : هذا الْأَصْفَر ، وَالْأَكْبَر .

فأما قوله في الآذان : الله أَكْبَرُ - فتأويله : كبير ، كما قال عز وجل : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) (٣) . فإنما تأويله : وهو عليه هَيِّنٌ ، لأنه لا يقال : شيء أَهْوَنُ عليه من شيء . ونظيره ذلك قوله :

= والصلاة من الله بمعنى الرحمة ، وانظر اللسان (صلى) فقد ذكر البيت ونسبه للراعي وفي البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ « وآخر الذي مفردة أخرى مؤنثة آخر التي لا تنصرف بمعنى غير . لا يجوز أن يكون ما اتصل به الآ من جنس ما قبله ، تقول : مررت بك وبرجل آخر ، ولا يجوز : اشتريت هذا الفرس ، وحمارة آخر لأن الحمار ليس من جنس الفرس . فأما قوله : صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلي وصلى على جاراتها الآخر فإنه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجز . . »

وفي البحر المحيط أيضاً ج ٤ ص ٤١ « وقال أبو جعفر النحاس : « هذا ينبغي على معنى غامض في العربية وذلك أن معنى آخر في العربية من جنس الأول . تقول : مررت بكريم وكريم آخر ، فقوله : آخر يدل على أنه من جنس الأول ، ولا يجوز عند أهل العربية مررت بكريم وخسيس آخر ولا مررت برجل وحمارة آخر ، فوجب من هذا أن يكون معنى قوله (أو آخران من غيركم) ، أي : عدلان ، والكفار لا يكونون عدولا . وما ذكره في المثل صحيح إلا أن الذي في الآية مخالف للمثل التي ذكرها النحاس في التركيب ، لأنه مثل بآخر وجعله صفة لغير جنس الأول .

وأما الآية فمن قبيل ما تقدم فيه آخر على الوصف ، واندرج آخر في الجنس الذي قبله ، ولا يعتبر جنس وصف الأول . تقول : جاءني رجل مسلم وآخر كافر ، ومررت برجل قائم وآخر قاعد ، واشتريت فرساً سابقاً وآخر مبطلاً ، فلو آخرت (آخر) في هذه المثل لم تجز المسألة لو قلت : جاءني رجل مسلم وكافر آخر ، ومررت برجل قائم وقاعد آخر . . »

(١) في آيتين من البقرة : ١٨٤ ، ١٥٨

(٢) آل عمران : ٧

(٣) الروم : ٢٧

في البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٩ « وليست (أهون) أفعل تفضيل ، لأنه لا تقاوت عند الله في النسأتين : الإبداء والإعادة ، فلذلك تأوله ابن عباس والربيع بن خيثم على أنه بمعنى هين ، وكذا هو في مصحف عبد الله .

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي - وَإِنِّي لَأَوْجَلُ - عَلَى آيِنَا تَعْدُو الْمَيِّتَةُ أَوَّلُ (١) ؟
 أى : إِنِّي لَأَوْجَلُ .

فَأَمَّا إِذَا أَرَدْتَ مِنْ كَذَا وَكَذَا فَلَا بُدَّ مِنْ (مِنْهُ) أَوِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ كَقَوْلِكَ : جَاعَتْنِي زَيْدٌ وَرَجُلٌ آخَرُ ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : آخِرُ مِنْهُ . وَلَكِنْ عُلِمَ أَنَّ الْآخَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَذْكُورٍ أَوْ بَعْدَ أَوَّلٍ ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى (مِنْهُ) .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هَذَا قَوْلُهُمْ فِي مَوْنَتِهِ : أُخْرِي ؛ كَمَا تَقُولُ : هَذَا أَوَّلُ مِنْكَ . وَهَذِهِ الْأَوَّلَى ، وَالْأَوْسَطُ ، وَالْوُسْطَى ، وَالْأَكْبَرُ وَالْكُبْرَى .

فَلَوْلَا أَنَّ (آخَرَ) قَدْ اسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ ذِكْرِ (مِنْ كَذَا) لَكَانَ لَازِمًا ؛ كَمَا يَلْزِمُ قَوْلُكَ : / هَذِهِ أَوَّلُ مِنْ ذَاكَ ؛ وَلِلذَلِكَ قُلْتُ فِي آخِرِ بَغِيرِ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهَا مَحْدُودَةٌ عَنْ وَجْهَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْبَابَ لَا يُسْتَعْمَلُ

٣
٢١٧

= وَقِيلَ : (أَهْوَنُ) أَفْعَلَ تَقْضِيسٌ وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَعْتَقَدِ الْبَشَرِ وَمَا يُعْطِيهِمُ النَّظَرُ فِي الْمَشَاهِدِ مِنْ أَنْ الْإِعَادَةَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَهْوَنُ مِنَ الْبِدَاءِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الرُّوْيَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْبِدَاءِ ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ الْإِثْنَانُ عَنْدَهُ تَعَالَى مِنَ الْيَسْرِ فِي حِيزٍ وَاحِدٍ . . .
 وَفِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ :

« فَأَمَّا قَوْلُهُ - جَلُ تَنَاوُهُ - : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) فَفِيهِ قَوْلَانُ :
 أَحَدُهُمَا : وَهُوَ الْمَرْضَى عِنْدَنَا إِنَّمَا هُوَ : وَهُوَ عَلَيْهِ هِينٌ ، لِأَنَّ اللَّهَ - جَلُّ وَعِزُّ - لَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَهْوَنُ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ . . .
 وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْآيَةِ : وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ عِنْدَكُمْ ، لِأَنَّ إِعَادَةَ الشَّيْءِ عِنْدَ النَّاسِ أَهْوَنُ مِنْ ابْتِدَائِهِ . . . »

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ فِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٧ عَلَى أَنَّ (أَوْجَلُ) بِمَعْنَى وَجَلُ ، كَمَا أَنَّ أَكْبَرَ فِي الْأَذَانِ بِمَعْنَى كَبِيرُ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ ج ١ ص ٣٢٨ ، ج ٢ ص ٢٦٣ عَلَى بِنَاءِ أَوَّلٍ عَلَى الْضَمِّ .

وَعَمْرُكَ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا أَيْ : قَسَمِي ، وَالْكَافُ مِضَافٌ إِلَيْهِ .
 وَجُمْلَةُ (مَا أَذْرِي) جَوَابُ الْقَسَمِ ، وَجُمْلَةُ (وَإِنِّي لَأَوْجَلُ) مَعْتَرِضَةٌ بَيْنَ أَذْرِي وَبَيْنَ السَّادَةِ عَنْ مَفْعُولِيهَا . أَوْجَلُ : خَائِفٌ .

وَتَعْدُو : بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ مِنْ عَدَا عَلَيْهِ بِمَعْنَى ظَلَمَ ، وَتَجَاوَزَ الْحَدَّ .
 وَرَى بِالْفَيْنِ الْمَعْجَمَةُ مِنْ غَدَا غَدَوْا أَيْ : ذَهَبَ غَدَوَةٌ وَهِيَ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَهَذَا أَصْلُهُ ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى اسْتَعْمِلَ فِي الذَّهَابِ وَالْإِنْطِلَاقِ أَيْ وَقْتُ كَانَ .

وَأَوَّلُ : بَنَى عَلَى الضَّمِّ لِحَذْفِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ وَنِيَّةِ مَعْنَاهُ ، وَالْأَصْلُ : أَوَّلُ أَوْقَاتِ عُدُودِهَا .
 الْمَعْنَى : أَقْسَمُ بِبِقَائِكَ مَا أَعْلَمُ آيِنَا يَكُونُ الْمَقْدَمُ فِي عَدُوِّ الْمَوْتِ عَلَيْهِ .
 وَالْبَيْتُ مَطْلَعُ قَصِيدَةِ لَمْعِنَ بْنِ أَوْسٍ وَهِيَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٥٧ - ٦٠ .
 وَفِي الْحِمَاسَةِ ج ٣ ص ١٣٢ - ١٣٦ ، وَالْخَزَانَةِ ج ٣ ص ٥٠٥ - ٥٠٧ .
 وَحِمَاسَةُ الْبَحْتَرِيِّ ص ٨٥ - ٩٠ .

إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ مِنْ كَذَا (١) . فَلَمَّا سَقَطَ . (مِنْ كَذَا) سَقَطَ . مَا يَعَاقِبُهُ ، فَلَمْ يَصْرَفْ .
 قَالَ اللَّهُ عَزَّ ذِكْرَهُ (وَأَخْرَجَ مُتَشَابِهَاتٌ) . (٢) فَلَمْ يَصْرَفْ . وَقَالَ : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٣) ،
 فَلَمْ يَصْرَفْ . فَهَذَانِ دَلِيلَانِ بَيِّنَانِ مَعَ الْمَعْنَى الَّتِي يَجْمَعُهُ .

* * *

وَأَعْلَمُ أَنَّ (أَفْعَلَ) إِذَا أُرِدَتْ أَنْ تَضَعَهُ مُوَضِّعُ الْفَاعِلِ فَمَطْرُدٌ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

قُبِّحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا الْأُمُّ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا (٤)

يُرِيدُ : صَغِيرًا وَكَبِيرًا . فَهَذَا سَبِيلُ هَذَا الْبَابِ

(١) سَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ أُخْرٍ فِي الْمَنْعُوعِ مِنَ الصَّرْفِ فَتَرْجُوهُ التَّعْلِيلُ عَلَيْهِ .

(٢) آلُ عِمْرَانَ : ٧

(٣) الْبَقَرَةُ : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) اسْتَشْهَدُ بِهِ فِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٧ عَلَى أَنَّ أَصْغَرَ وَأَكْبَرَ بِمَعْنَى صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ .

وَالْتَفْضِيلُ فِي الْبَيْتِ غَيْرُ مُرَادٍ ، فَإِنَّ أَصْغَرَ حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْأُمِّ ، وَالْمَعْنَى نَسَبَتُهُمْ
 إِلَى أَشَدِّ اللَّؤْمِ فِي حَالِ صِغَرِهِمْ وَفِي حَالِ كِبَرِهِمْ ، وَالتَّفْضِيلُ لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا بِتَكْلُفٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
 التَّقْدِيرُ : أَصْغَرَ مِنْ غَيْرِهِ وَأَكْبَرَ مِنْهُ ، وَفِيهِ تَكْلُفٌ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْغَرَ صِفَةً لِلْأُمِّ لِلتَّعْمِيمِ فَيَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْحَالِيَةِ .

وَالْأُمُّ : مَنْصُوبٌ عَلَى الذَّمِّ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِقَوْلِهِ نَفَرًا ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ
 مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَنْتُمْ الْأُمُّ قَوْمٍ وَالْقَطْعُ لِلذَّمِّ أَيْضًا .

اللَّؤْمُ : ضِدُّ الْكَرَمِ . يَقَالُ : قُبِّحَهُ اللَّهُ ، أَيْ نَحَاهُ عَنِ الْخَيْرِ . وَالْجُمْلَةُ دَعَائِيَّةٌ .

نَفَرًا : تَمْيِيزٌ مَحْوُلٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : قُبِّحَ نَفَرُكُمْ .

النَّفَرُ : جَمَاعَةُ الرِّجَالِ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةٍ وَقِيلَ إِلَى سَبْعَةٍ ، وَلَا يَقَالُ نَفَرٌ فِيمَا زَادَ عَلَى
 الْعَشْرَةِ .

وَلَمْ يَعْرِفْ قَائِلُ الْبَيْتِ . أَنْظِرِ الْخَزَانَةَ ج ٣ ص ٥٠٠ - ٥٠٢ .

وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ج ١ ص ١٤٤ « وَأَجَازَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَالْمَهْدِيُّ وَعَبِيرُهُمَا أَنْ يَكُونَ

(أَعْلَمُ) هُنَا اسْمًا بِمَعْنَى فَاعِلٍ . . . وَمَا أَجَازَهُ مَكِّيُّ مَبْنِيٌّ عَلَى أَمْرَيْنِ غَيْرِ صَحِيحَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : ادْعَاءُ أَنْ (أَفْعَلَ) يَأْتِي بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَهَذَا قَالَ بِهِ أَبُو عُبَيْدَةَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ .

وِخَالْفَهُ النُّحَوِيُّونَ ، وَرَدُّوهُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ، وَقَالُوا : لَا يَخْلُو (أَفْعَلَ) مِنَ التَّفْضِيلِ وَإِنْ كَانَ يَوْجَدُ

فِي كَلَامِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنْ (أَفْعَلَ) قَدْ يَخْلُو مِنَ التَّفْضِيلِ . . . حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ ذَكَرَ فِي جَوَازِ

اِقْتِيَاسِهِ خِلَافًا تَسْلِيمًا مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ مَسْمُوعٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَقَالَ : وَاسْتِعْمَالُهُ عَارِيًا دُونَ (مِنْ)

مَجْرَدًا عَنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ مَوْلا بِاسْمِ فَاعِلٍ أَوْ صِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ مَطْرُدٍ عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ ، وَالْأَصَحُّ

قَصْرُهُ عَلَى السَّمَاعِ .

الْأَمْرُ الثَّانِي : أَنَّهُ إِذَا سَلِمَ وَجُودُ (أَفْعَلَ) عَارِيًا مِنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ فَهَلْ يَعْمَلُ عَمَلُ اسْمِ

الْفَاعِلِ أَمْ لَا ؟ وَالْقَائِلُونَ بِوُجُودِ ذَلِكَ لَا يَقُولُونَ بِاعْمَالِهِ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَّا بِبَعْضِهِمْ فَاجَازَ ذَلِكَ .

وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحَوِيُّونَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ كَوْنِ (أَفْعَلَ) لَا يَخْلُو مِنَ التَّفْضِيلِ وَلَا

مِبَالَةً بِخِلَافِ أَبِي عُبَيْدَةَ لِأَنَّهُ كَانَ يَضْعَفُ فِي النُّحُو . . . »

وَأَنْظِرِ ابْنَ يَعِيشَ ج ٦ ص ١٠٣ وَشَرْحَ الرِّضِيِّ لِلْكَافِيَةِ ج ٢ ص ٢٠٢ وَالرُّوْضَ الْأَنْفَ

ج ١ ص ٣١ - ٣٢ وَالْكَامِلَ ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ .

هذا باب

مسائل (أفعل) مُسْتَقْصَاةٌ

بَعْدَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَصُولِهِ

تقول : مررت برجل خَيْرٌ منك أبوه ، وجاءني رجل خَيْرٌ منك أخوه ، ورأيت رجلا أَفْضَلُ منك أخوه . يُخْتَارُ فِي هَذَا الرِّفْعِ وَالْإِنْقِطَاعِ مِنَ الْأَوَّلِ (١) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ اسْمُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ ؛ نَحْوُ : فَاعِلٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : مررت برجل حَسَنٍ أبوه ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مِنْ حَسَنٍ يَحْسُنُ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبوه / لِأَنَّهُ مِنْ كَرِيمٍ كَضَارِبٍ مِنْ ضَرْبٍ .

٣
٢١٨

و (أَفْضَلُ) فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، فَإِنْ أَجْرِيته عَلَى الْأَوَّلِ فَبِذَلِكَ الْمَعْنَى ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : يَفْضُلُهُ أَبوه . وَإِنْ لَمْ تُجَرِّهِ فَلِمَا ذَكَرْتَ لَكَ ، وَهُوَ الْبَابُ .

فَإِنْ جَرَى عَلَى الْأَوَّلِ أَتْبَعْتَهُ ؛ لِأَنَّهُ نَعَتْ لَهُ خَاصَّةً ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مررت برجل خَيْرٍ منك ، وَمَرَرْتُ بِدَرَاهِمٍ سَوَاءٍ يَا فَتَى ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ دَرَاهِمُهُ .

فَإِنْ قُلْتَ : بِرَجُلٍ سَوَاءٍ هُوَ وَالْعَدَمُ خَفَضْتَ ؛ لِأَنَّ (سَوَاءً) لَهُ خَاصَّةٌ . فَعَلِيَ هَذَا يَجْرِي هَذَا الْبَابُ (٢) .

• • •

ثُمَّ نَذَكِرُ الْمَسَائِلَ ، وَنَقُولُ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ عِنْدَهُ زَيْدٌ مِنْ عَمْرُو . فَأَجْرَيْتُ (أَحْسَنَ) عَلَى الْأَوَّلِ خِلَافًا لِمَا ذَكَرْتَ أَنَّهُ الْمُخْتَارُ . وَلَمْ يَجْزِ هَاهُنَا غَيْرُهُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ ، فَأَرَدْتَ أَنْ تَرْفَعَ (أَحْسَنَ) كُنْتَ قَدْ أَضْمَرْتَ قَبْلَ الذِّكْرِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْهَاءَ فِي قَوْلِكَ (مِنْهُ) إِنَّمَا هِيَ الْكُحْلُ .

وَلَوْ قُلْتَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ - كُنْتَ قَدْ فَصَلْتَ

(١) فِي التَّصْرِيحِ ج ٢ ص ١٠٦ « مررت برجل أفضل منه أبوه . أكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل » .

(٢) فِي سِيَبَوِيهِ ج ١ ص ٢٣٢ « لا ترى أنك لا تقول : مررت بخير منه أبوه . . . وأما مررت برجل سواء والعدم فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم ، لأن في سواء اسما مضمرًا مرفوعا . . . » .

بين الكحل وما هو له بما ليس من الكلام ، ووضعه في / غير موضعه . فإن أخرت الكحل ،
 فقلت : ما وأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل وأنت تقلد أن (أحسن) هو
 الابتداء - كان خطأ لما قدمت من ضمير الكحل قبل ذكره (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٣٢ «وتقول : ما رأيت رجلا أبغض اليه الشر منه اليك ،
 وما رأيت أحدا أحسن في عينيه الكحل منه في عينه ؛ ليس هذا بمنزلة خير منه أبوه ، لأنه
 مفضل الأب على الاسم في (من) وأنت في قولك أحسن في عينه الكحل منه في عينه لا تريد أن
 تفضل الكحل على الاسم الذي في من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت
 أن للكحل ههنا عملا وهيئة ليست له في غيره من المواضع ، فكأنك قلت : ما رأيت رجلا عاملا
 في عينه الكحل فعمله في عين زيد ، وما رأيت رجلا مبغضا اليه الشر كما بغض الي زيد .
 ويدل على أنه ليس بمنزلة خير منه أبوه أن الهاء التي تكون في من هي الكحل والشر ،
 كما أن الاضمار الذي في عمله وبغض هو الكحل والشر .

ومما يدل على أنه على أوله ينبغي أن يكون أن الابتداء فيه محال أنك لو قلت : أبغض اليه
 منه الشر - لم يجز ، ولو قلت : خير منه أبوه جاز .
 في كلام سيبويه وتعليقه شيء من الغموض ، وأستعين على توضيحه بما ذكره بعض
 النحويين :

علل ابن الحاجب في كافيته وشرحها ص ١٠٠ جعل الكحل فاعلا بأنه لو رفع (أحسن)
 على أن يكون خبرا للكحل للزم على ذلك الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي فإن منه متعلقة
 بأحسن ، وفصل بينهما الكحل الواقع مبتدأ .
 وقد بسط الرضى هذا التعليل ، وقال عنه :

انه تعليل سيبويه ، كما قال أيضا : أن الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي
 لا يجوز ، وانما يجوز ذلك في العامل القوي ، نحو : زيدا كان عمرو ضاربا .
 ثم قال ابن الحاجب : لو قدمت منه لرجع الضمير الى غير المذكور .
 وكذلك قال الرضى .

وعلق العصام على كلام الرضى بقوله :
 فيه أن المرجع وإن أخر لفظا يقدم محكما ثم قال : فالجواب أنهم لم يرضوا بالتزام خلاف
 الأصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا .
 انظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٠٦ وشرح الجامي ص ٢٠٠ وشرح العصام
 ص ٢٤٩ .

وفي الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨١ .
 والثاني من تعليل الجمهور لرفع أفعال الظاهر : أنه لو لم يرفع الظاهر ، ورفع إما على أنه
 مبتدأ مخبر عنه بالكحل أو خبر الكحل تقدم عليه لزم منه أمر متنع وهو الفصل بين أفعلي
 ومعموله بأجنبي منه .

ومعنى الأجنبي أنه غير معمول له عمل الفعل فيه .
 والفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي لا يجوز ، لأنهما كالكلمة الواحدة . قيل : ولأن أفعلي
 مع من كالتضايقين ، ولا يفصل بينهما بأجنبي على قول الجمهور ولا بغيره الا لتضرورة .
 وقد اعترض على هذا التعليل بأن الفصل إنما يلزم على تقدير أن يتقدم (أحسن) ، ويتأخر
 (منه) أما على تقدير أن يتقدم (الكحل) أو يتأخر (منه) بأن يقال : ما رأيت رجلا الكحل
 أحسن في عينه منه ، أو ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه الكحل فلا يلزم ذلك المحذور .
 وأجاب بدر الدين بن مالك بأن في تقديم الكحل تقديم غير الأهم ، . . .

وإن قَدَّرْتَ أن يكون (الكحل) هو الابتداء فيجيدُ بالغ ، وتأخيرُهُ كتقديمه . فكأنك قلت :
ما رأيت رجلا الكحل في عينه أحسنُ منه في عين زيد .

وكذلك لو قلت : ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذى الحجة ^(١) [كان
هو الوجه إلا أن تقدّم فتقول : ما من أيام الصوم أحبُّ إلى الله فيها منه في عشر ذى الحجة] ^(٢)
أو تؤخر الصوم ، ومعناه التقديم ، فيكون كتأخيرك الكحل في المسألة الأولى .

وتقول : زيد أفضلُ منه عبدُ الله ، ورأيت زيدا أفضلُ منه عبدُ الله . أردت : رأيت زيدا
عبدُ الله أفضلُ منه ، فتجعله ابتداء وخبرا في موضع المفعول الثاني ..

وأما قولهم : مررت برجلٍ أنخبث ما يكون أنخبث منك أنخبث ما تكون . ومررت برجل
خير ما يكون خير منك خير ما تكون .

فهذا على إضمار إذ كان ، وإذا كان ^(٣) ، واحتمل / الضمير ؛ لأنَّ المعنى يدل عليه . والتقدير :
مررت برجلٍ خير منك إذا كان خيرا ما يكون إذا كنت خيرا ما تكون .

٣
٢٢٠

(١) الأشموني في شرحه على الالفية ج ٢ ص ٢٦٤ جعله حديثا فقال :

ومثله قوله عليه الصلاة والسلام : (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر) .
والرواية في كتب الحديث : (البخاري والترمذي وسنن ابن ماجه وسنن النسائي)
ليس فيها (أحب) رافعا للاسم الظاهر .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في الأشباه ج ٤ ص ١٧٤ مسألة قريبة مما ذكره المبرد وهي : زيد شر ما يكون خيرا
منك خيرا ما تكون . يرى المازني أن خيرا ما تكون منصوب بخير منك .

وفي سيبويه ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠٠ باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال .
وذلك قولك : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، فان شئت جعلته حينئذ مضي ، وان شئت
جعلته حينئذ مستقبلا .

وانما قال الناس : هذا منصوب على اضممار اذا كان فيما يستقبل ، واذا كان فيما مضى .
لان اذا لما كان معناه ذا شبه عندهم أن ينتصب على اذا كان واذا كان ، ولو كان على اضممار (كان)
لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر ، لان (كان) قد ينصب المعرفة ، كما ينصب النكرة .
فليس هو على (كان) ولكنه حال .

ومنه مررت برجلٍ أنخبث ما يكون أنخبث منك أنخبث ما تكون وبرجلٍ خيرا ما يكون خيرا
منك خيرا ما تكون . . وهو أنخبث ما يكون أنخبث منك أنخبث ما تكون .
فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله .

وان شئت قلت : مررت برجلٍ خيرا ما يكون خيرا منك .

كأنه يريد برجلٍ خيرا أحواله خيرا منك ، أى : خيرا من أحوالك ، وجاز أن يقول خيرا
منك وهو يريد من أحوالك ، كما جاز أن تقول : نهارك صائم ، وليلك قائم .

ومثل هذا قولك : هذا بُسْرٌ أَطِيبُ منه تَمْرًا . فإن أومأت إليه وهو بُسْرٌ ، تريد : هذا إذ صار بُسْرًا أَطِيبُ منه إذا صار تَمْرًا ، وإن أومأت إليه وهو تَمْرٌ قلت : هذا بُسْرًا أَطِيبُ منه تَمْرًا ، أي هذا إذ كان بُسْرًا أَطِيبُ منه إذ صار تَمْرًا ، فإنما على هذا يُوَجَّه ؛ لأنَّ الانتقال فيه موجود .

فإن أومأت إلى عِنْبٍ قلت : هذا عِنْبٌ أَطِيبُ منه بُسْرٌ ، ولم يجز إلا الرفع ؛ لأنَّه لا يَنْتَقِلُ فتقول : هذا عِنْبٌ أَطِيبُ منه بُسْرٌ ، تريد : هذا عِنْبُ البُسْرِ أَطِيبُ منه ^(١) فأما هذا البيت فيُنشَد على ضروب :

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فَتِيَّةٌ تَسْعَى بِزِينَتِهَا لِكُلِّ جَهُولٍ ^(٢)

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٠ - ٦١ . وبسرا وتمرا حالان من المشار اليه لكن في زمنين ، لأن فيه تفضيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ، ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضيا ، ويجوز أن يكون مستقبلا ، ولا بد من اضممار ما يدل على المضي فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد ، فإن كان زمانا ماضيا أضمرت اذ ، وإن كان زمانا مستقبلا أضمرت اذا . والعامل في الحال (كان) المضمر ، وفيها ضمير من المبتدأ ، وهذه كانت التامة ، وليست الناقصة ، اذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة ، وكنت تقول : هذا البسر أطيب منه التمر ، لأن (كان) تعمل في المعرفة عملها في النكرة ، فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر ، والعامل في الطرفين ما تضمنه معنى (أفعل) وجاز أن تعمل في الطرفين ، لأنها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر .

الا ترى أنك اذا قلت : زيد أفضل من عمرو فمعناه : يزيد فضله عليه ، وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل .
وذهب أبو علي إلى أن العامل في الحال الاول ما في (هذا) من معنى الاشارة والتنبيه والعامل في الحال الثاني (أفعل) .

وهذا انما يكون فيما يتحول من نوع الى نوع آخر ، نحو : هذا عنباً أطيب منه زبيباً ، لأن العنب يتحول زبيباً ، ولو قلت : هذا عنباً أطيب منه تَمْرًا لم يجز ، لأن العنب لا يتحول تَمْرًا ، واذا كان كذلك لم يجز فيه الا الرفع فتقول : هذا عنباً أطيب منه تمر ، فيكون (هذا) مبتدأ و (عنب) الخبر و (أطيب) مبتدأ آخر و (تمر) الخبر والجملة الثانية في موضع صفة لعنب .
وللسيوطي رسالة ختم بها الاشياء سماها تحفة النجباء في قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطباً ج ٤ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية للرقصى ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٢) ذكر فيه سيبويه ثلاث روايات ج ١ ص ٢٠٠ :

(١) أول ما تكون فتية . برفع أول ورفع فتية على أن يكونا مبتدأ وخبراً ، وأنت الخبر لاكتساب أول التأنيث باضافته الى مؤنث ، والتقدير : أول احوالها فتية . قال سيبويه : ولكنه أنت الاول كما تقول : ذهبت بعض أصابعه .

والجملة من المبدأ وخبره خبر الحرب ، وأجاز الأعلام أن يكون (أول) بدلا من الحرب .
(ب) بنصب أول ورفع فتية . فأول منصوب على الظرفية ، وأجاز سيبويه والفارقي أن =

منهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً يجعلُ (أول) ابتداءً ثانياً ، ويجعلُ الحالَ يَسُدُّ مَسدَّ الخبر وهو فتيةٌ / فيكونُ هذا كقولك : الأميرُ أخطَبُ ما يكونُ قائماً ، وقد بينا نَصَبَ هذا في قول سيبويه ، ودللتنا على موضع الغلط في مذاهبهم^(١) وما كان الأخصش يختار ، وهو الذي لا يجوز غيره .

فأما تصديره (فتية) حالا لأول ، أول مذكر ، وفتية مؤنثة فلأن المعنى مُشتمل عليها . فخرج هذا مخرج قول الله عز وجل : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)^(٢) ، لأن (مَنْ) وإن كان مُوحِّد اللفظ فإنَّ معناه هاهنا الجمع ، وكذلك : (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ)^(٣) ،

= يكون حالا ، ويضعفه أنه مضاف الى المصدر المؤول وهو معرفة والحال نكرة ، وفتية خبر الحرب .

ج (برفع أول ونصب فتية (الحرب) مبتداً و (أول) مبتداً ثان و (فتية) حال سد مسد الخبر والجملة خبر المبتداً الاول وهو الحرب . وزاد الأعلام والفارقي نصبهما فأول طرف وفتية حال والتقدير : الحرب في أول احوالها اذا كانت فتية .

وجعل الأعلام جملة تسقى خبر الحرب ، وجعل المبرد والفارقي الحال سد مسد الخبر . والبيت لتمر بن معد يكرب . وصف أن الحرب في أول وقوعها تفر من لم يجربها حتى يدخل فيها فتهلكه .

انظر تفسير المسائل المشككة ص ٢٣٠ - ٢٣١ والتمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ص ٦٧ .

رواية سيبويه : تسمى بيزتها لكل جهول . ورواية الفارقي تبدو بيزتها . . . ورواية العقد الفريد كرواية المقتضب . وروى (فتية) بفتح الفاء وكسر التاء .

البيت مطلع قطعة في وصف الحرب قالها جواباً لسؤال سيدنا عمر له : صف لنا الحرب . وانظر العقد الفريد ج ١ ص ٩٣ - ٩٤ والروض الانف ج ١ ص ١٨١ ، وعيون الاخبار ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ . والتمام ص ٦٧ .

(١) للمبرد مناقشة مع سيبويه في هذا ورد عليه ابن ولاد انظر الانتصار ص ١٠٠ - ١٠٤ .
(٢) يونس : ٤٢ .

(٣) في البحر المحيط ج ٨ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ . " والظاهر في حاجزين ان يكون خبراً ل (ما) على لغة الحجاز ، لان (حاجزين) هو محط الفائدة ، ويكون (منكم) او تأخر لكان صفة لاحد ، فلما تقدم صار حالا ، وفي جواز هذا نظر ، او يكون للبيان ، او تتعلق بحاجزين ، ولا يمنع هذا الفصل من انتصاب خبر (ما) وقال الحوفي والزمخشري : (حاجزين) نعت لاحد على اللفظ ، وجمع على المعنى لانه في معنى الجماعة . يقسح في النفي العام للواحد والجمع والمذكر والمؤنث . . . واذا كان (حاجزين) نعنا فمن أحد مبتداً والخبر (منكم) .

ويضيف هذا القول أن النفي يتسلط على الخبر وهو كينونته منكم ، فلا يتسلط على المحجز ، واذا كان (حاجزين) خبراً تسلط عليه النفي ، وصار المعنى : ما أحد منكم يحجزه عما يريد به من ذلك ، .

وانظر اعراب المعبرى ج ٢ ص ١٤٢ .

وهذا كثير جداً . ومنه قول الشاعر :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَذْنُبُ يَضْطَعِحَانُ^(١)

أراد مثل اثنين ومثل اللذين . وقرأ القراء : (وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا) .
وأما أبو عمرو فقرأ : (وَمَنْ يَتَقَنَّتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا)^(٢) ، فحمل مايلي
على اللفظ . وما تباعد منها على المعنى ، ونظير ذلك قوله عز وجل : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ
وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ) فهذا على لفظ (مَنْ) ، ثم قال : / (وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ
وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)^(٣) على المعنى . وهذا كثير جداً .

ومنهم من يُنشد : الحرب أول ما تكون فتية - يريد : الحرب فتية في هذا الوقت .

ومنهم من يُنشد : الحرب أول ما تكون فتية . على غير هذا التفسير الأول ولكن على قوله :

أول ما تكون نسعى يزينتها فتية ، فقدّم الحال .

ومنهم من يُنشد : الحرب أول ما تكون فتية . أراد : الحرب فتية وهي أول ما تكون .

ومنهم من يُنشد : الحرب أول ما تكون فتية . فخير أنها أول شيء في هذه الحال . فهذه
الوجه تدل على ما بعدها .

ولو قال قائل : معناه : أنها أول ما تكون إذا كانت فتية ، على قياس : هذا بُسراً أطيب منه
تمرا - كان مجيداً .

فأما قولهم : البر أرخص ما يكون قفيزاً بدرهم ، والزيت أرخص ما يكون منوين بدرهم^(٤)
فعلى هذا .

(١) البيت تقدم في الجزء الثاني ص ٢٩٥

(٢) القراء السبعة اتفقوا على قراءة (ومن يقنت منكن) بالياء واختلفوا في (وتعمل
صالحاً) : فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء وقرأ الباقون بالتاء . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .
وفي شواذ ابن خالويه ص ١١٩ « قال ابن خالويه : سمعت ابن مجاهد يقول : ما يصح
ان احدا يقرأ (ومن يقنت) الا بالياء » .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٢٢٨ : « وقرأ الجحدري والاساواري
ويعقوب في رواية (ومن تقنت) بالتاء حملاً على المعنى » .

(٣) تقدمت في الجزء الثاني ص ٢٩٥

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٠ « وتقول : البر أرخص ما يكون قفيزان ، أي : البر أرخص
أحواله التي يكون عليها قفيزان . كأنك قلت : البر أرخصه قفيزان » .

وقولهم : أرخص ما يكون البرُّ بستين ، تأويله : الكرْبستين^(١) ولكنهم حذفوا (الكرُّ) لعلمهم بأنَّ التسعير عليه يقع .

فكلُّ ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جائز / لعلم المخاطب .

فعلى هذا فأجره .

٣
٢٢٣

= ومن رفع الفتية ونضب الأول على الحال قال : البر أرخص ما يكون قفيزان ، ومن نصب الفتية ، ورفع الأول قال : البر أرخص ما يكون قفيزين .

و (قفيزا) في كلام المبرد حال وجاء اسماً جامداً في مسألة التسعير ، ويجوز رفعه على أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والرابط لجملة الخبر محذوف ، أى : منه .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٦ كما يقولون : البر بستين وتركوا ذكر الكر استغناء بما في صدورهم من علمه ، وبعلم المخاطب لأن المخاطب قد علم ما يعنى فكانه انما سئل ما هنا عن ثمن الكر .

قال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٨٢ « عن البر الكر بستين :

» الضمير الرابط (للخبر) يجوز حذفه قياساً وسماعاً .

فالقياص : في موضع : وهو أن يكون الضمير مجروراً بمن ، والجملة الخبرية ابتدائية ، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول ، نحو : البر الكر بستين ، أى : الكر منه ، لأن جزئيته تشعر بالضمير ، فيحذف الجار والمجرور معا .

فان كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم ، وكذا ان كان معرفاً باللام كما في البر الكر منه بستين ، لأن التعريف غير مقصود . . . ويجوز أن يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر ، أى البر الكر كائن بستين كائناً منه .

هذا باب

من التسعير

نقول : أخذت هذا بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدرهمين فزائدا .
لم تُرد : أنك أخذته بدرهم وبصاعد ، فجعلتهما ثَمَنًا ، ولكنَّ التقدير : أنك أخذته
بدرهم ، ثُمَّ زِدْتَ صاعداً ؛ فمنَّ ثَمَّ دخلت الفاء ، ولو أدخلت : (ثُمَّ) لكان جائزا ؛ نحو :
أخذته بدرهم ثُمَّ صاعداً ، ولكنَّ الفاء أجود ، لأنَّ معناه الاتصال ، وشرُّه على الحقيقة : أخذته
بدرهم فزاد الثمن صاعداً (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ : باب ما ينتصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره
وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدرهم فزائدا .
حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه ، ولا نهم آمنوا أن يكون على الباء .
لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحا ، لانه صفة ، ولا يكون في موضع الاسم . . . كانه
قال : أخذته بدرهم ، فزاد الثمن صاعداً ، أو ذهب صاعداً ، ولا يجوز أن تقول : وصاعداً ،
لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء ، كقولك : بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت
بأدنى الثمن ، فجعلته أولا ، ثم قررت شيئا بعد شيء . لا ثمان شتى . قالوا ولم ترد فيها هذا
المعنى ، ولم تلزم الواو الشيتين أن يكون أحدهما بعد الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد
وعمر لم يكن في هذا دليل على أنك مررت بعمر بعد زيد ، وصاعد بدل من زاد ويزيد .
وتم بمنزلة الفاء تقول : ثم صاعداً ، إلا أن الفاء أكثر في كلامهم .
في الخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ : ومنه (الحال المؤكدة) قولهم : أخذته بدرهم فصاعداً .
هذه أيضا حال مؤكدة . ألا ترى أن تقديره : فزاد الثمن صاعداً ، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن
لم يكن إلا صاعداً . . . وصاعداً ناب في اللفظ عن الفعل الذي هو زاد .
وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٣ : ولا بد من الفاء لهذا المعنى ، ولو جئت مكانها بثم
لجاز ولو جئت بالواو لم يجز ، لأنك كنت توجب أنك أخذته بدرهم وزيادة من أول شيء .
وفي ابن يعيش ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ : وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفا
والتقدير : أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً . . . كانه ابتاع متاعا بأثمان مختلفة ، فأخبر
بأدنى الأثمان ، ثم جعل بعضها يتلو بعضها في الزيادة والصعود ، وصار بعضها مثلا بدرهم
وقيراط ، وبعضها بدرهم ودانق ، وحسن حذف الفعل لأمن اللبس ، ولا يحسن عطف على
الباء في قولك بدرهم لوجوه :

منها أن صاعدا وزائدا صفة ، ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف .
والوجه الثاني : أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ، لانه لا يتقدم بعضه على
بعض ، انما يقع دفعة واحدة ، فلا تقول : اشتريت الثوب بدرهم فدانق . انما ذلك بالواو ،
لأنها للجمع بين الشيتين من غير ترتيب .

ومن ذلك قولك : بَعْتُ الشَّاءَ شَاةً ودرهما (١) : إِنَّمَا تَأْوِيلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ : بَعْتُ الشَّاءَ مَسْعَرًا شَاةً بَدْرَهْمَ .

فإن قلت : لك الشَّاءُ شَاةً ودرها - كنت بالخيار : إن شئت رفعت ، لأنَّ لك ظرف . فهو بمنزلة قولك : عبد الله في الدار قائم ، وقائما .

إن قلت : (قائم) فَإِنَّمَا خَبَّرْتُ عَنْ قِيَامِهِ .

وإن قلت (قائما) فَإِنَّمَا خَبَّرْتُ عَنْ كَوْنِهِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ ، فاستغنى الكلام / به .

ومن قال : في الدار عبد الله - وهو يريد أن يرفع القائم - ، فليس بكلام تام ، لأنَّه لم يأت بخبر . وإِنَّمَا (قائم) هو الخبر ، ف(في الدار) ظرف للقائم لا للزيد .

= والوجه الثالث : أن صاعدا صفة ، فلا يحسن أن تجعل ثمنًا في موضع الاسم الموصوف « .

وفي شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩٦ « يقال هذا في ذى أجزاء بيع بعضها بدرهم ، والبواقي بأكثر ، وتقول في غير الثمن : قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا ، أى : ذهبت القراءة زائدة ، أى : كانت كل يوم في الزيادة » .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٧ « وما ينتصب لأنه حال وقع فيه انفصل قولك : بعت الشَّاءَ شَاةً ودرهما ٠٠٠

واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده ٠٠ ولا يجوز أن تقول : بعت شائي شاة شاة وأنت تريد بدرهم ٠٠٠

وزعم الخليل أنه يجوز بعت الشَّاءَ شَاةً ودرهم إنما يريد شاة بدرهم ، ويجعل بدرهم هو خبر الشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك : كل رجل وضيعته في معنى مع ٠٠

وإذا قال : شاة بدرهم فإن (بدرهم) ليس بمبنى على اسم قبله وإنما جاء ليبين به السعر ، فالباء ههنا بمنزلة إلى « .

في ابن يعيش ج ٢ ص ٦١ - ٦٢ « وأما قولهم : بعت الشَّاءَ شَاةً ودرهما فشاة نصب على الحال ، وصاحب الحال انشاء ، والعامل الفعل الذي هو بعت ، وانشاء وإن كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة ، لأنه وقع موقع مسعرا ، فإذا قلت : بعت الشَّاءَ شَاةً ودرهما ، فمعناه : بعت الشَّاءَ مسعرا على شاة بدرهم ، وجعلت الواو في معنى الباء ، فبطل الخفض ، وجعل معطوفا على شاة ، فاقترن الدرهم والشاة ، فالشاة مثنى والدرهم ثمنه .

وأجاز الخليل : بعت الشَّاءَ شَاةً ودرهم بالرفع والمراد : شاة بدرهم ، فشاة بدرهم ابتداء وخبر ، والجملة في موضع الحال . فأما إذا قال : شاة ودرهم فتقديره : شاة ودرهم مقرونان فالخبر محذوف ، كما تقول : كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته ، لأن الواو بمعنى مع ، فصح معنى الكلام بذلك .

وكذلك بعت الشَّاءَ شَاةً ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان ، .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والأشباه ج ٤ ص ١٧ والمفني ج ٢ ص ١٦٨ .

وإذا كان (في الدار) خبراً فهو لزيد لا لقائم . وقد مضى تفسير هذا (١) .
وتقدير قولك : الشاء شاةً ودرهما : وجب لك الشاء مُسَعَّرًا شاةً بدرهم ؛ كما أنه إذا قال :
زيد في الدار قائماً - فمعناه : استقرَّ زيد في الدار قائماً ، وإذا قال : لك الشاء شاةً ودرهم (٢)
فإنما المعنى : الشاء شاةً بدرهم ، ثم خبر أنه له بهذا السعر ، فعلى هذا يجرى هذا الباب .

-
- (١) مضى في ص ٥٦ وكان حديثاً موجزاً وسيكرره مرتين في الجزء الرابع بتفصيل .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٩٧ - ١٩٨ « باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السعر
وان كنت لم تلفظ بفعل ولكنه حال يقع فيه السعر » .
وذلك قولك : لك الشاء شاةً بدرهم شاةً بدرهم وان شئت ألغيت لك فقلت : لك الشاء
شاةً بدرهم شاةً بدرهم ، كما قلت : فيها زيد ثم رفعت ، وإذا قلت : الشاء لك ، فان شئت
رفعت ، وان شئت نصبت ، وصار لك الشاء إذا نصبت بمنزلة وجب الشاء ، كما كان فيهما
زيد قائماً بمنزلة استقرَّ زيد قائماً » .

هذا باب

مايقع في التسمير من أسماء

الجواهر التي لا تكون نعوتا

تقول : مررت ببر قفيز بدرهم ؛ لأنك لو قلت : مررت ببر قفيز كنت ناعنا بالجواهر .
وهذا لا يكون ؛ لأن النعوت تحلية ، والجواهر هي المنعوتات .
ونقول : العجب من بر مررنا به قفيزا بدرهم .

فإن قلت : فكيف أجعله حالا للمعرفة ، ولا أجعله / صفة للنكرة ؟
فإن سيبويه اعتل في ذلك بأن النعت تحلية وأن الحال مفعول فيها ، وهذا على مذهبه صحيح
بين الصحة .

وشرحه وإن لم يذكره سيبويه (١) : إنما هو موضوع في موضع قولك : مسعرا . فالتقدير :
العجب من بر مررنا به مسعرا على هذه الحال .

وإذا قال : مررت ببر قفيز بدرهم فتأويله : قفيز منه بدرهم ، ولولا ذلك لم يجز أن يتصل
بالأول (٢) ويكون في موضع نعت ولا راجع إليه منه . وإنما هذا كقولك : مررت برجل غلام له
قائم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ « باب يختار فيه الرفع والنصب لقبه أن يكون صفة .
وذلك قولك : مررت ببر قبل قفيز بدرهم ، وسمنا العرب الموثوق بهم ينصبونه . . .
سمناهم يقولون : العجب من بر مررنا به قبل قفيزا بدرهم ، فحملوه على المعرفة ، وتركوا
النكرة ، لقب النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة ، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد .
ألا ترى أنك تقول : هذا مائة درهما ، وهذا خاتمك حديدا ، ولا يحسن أن تجعله صفة .
فقد يكون الشيء حسنا إذا كان خيرا وقبيحا إذا كان صفة .
وأما الذين رفعوه ، فقالوا : مررت ببر قبل قفيز بدرهم ، فجعلوا القفيز مبتدأ ، وقولك
بدرهم مبني عليه » .

سبويه يسمى الحال خبرا كما هنا وانظر ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٣ و ٢٤١ .

(٢) يقصد خلو جملة الخبر من الرابط ، وقد ذكرنا كلام الرضي في أن حذف الرابط هنا مقيس
مطرد . انظر تعليق ١ ص ٢٥٤ .

وقد أجاز قوم كثير أن يُنعت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌّ ، ولهذا خاتمٌ حديدٌ (١) . وسنشرح ما ذهبوا إليه ، ونبيّن فسادَه على النعت ، وجوازه في الإتيان لما قبله إن شاء الله .

ويقال للذي أجاز هذا على النعت : إن كنت سمعته من العرب مرفوعاً فإن رفعه غير مدفوع ، وتأويله : البذل ؛ لأنّ معناه : خاتمٌ حديدٌ ، وخاتمٌ من حديد . فيكون رفعه على البذل / والإيضاح .

فأمّا ادّعاؤك أنّه نعت ، وقد ذكرت أنّ النعت إنّما هو تحلية ، فقد نقضت ما أعطيت ، والعلّة أنت ذكرتها ، وإنّما حقّ هذا أن تقول : راقودٌ خلٌّ ، أو راقودٌ خلّاً على التبيين . فهذا حقّ هذا .

فإن اعتلّ بقوله : مررت برجل فضّة خاتمته ، ومررت برجل أسد أبوه ، على قبّحه فيما ذكره وبُعده . فإنّ هذا في قولك : فضّة خاتمة غير جائز ، إلّا أن تريد : شبهه بالفضّة ، ويكون الخاتم غير فضّة . فهذا ما ذكرت لك أنّ النعت تحلية .

وعلى هذا : مررت برجل أسد أبوه ؛ لأنّه وضعه في موضع شديد أبوه . ألا ترى أنّ سيبويه لم يُجز : مررت بدابة أسد أبوها إذا أراد السبع بعينه ، فإذا أراد الشدة جاز على ما وصفت (٢) ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ (باب ما ينتصب لانه قبيح أن يكون صفة . وذلك قولك : هذا راقود خلا ، وعليه نحى سمنّا ؛ وإن شئت شئت قلت : راقودخل . وراقود من خل . وإنما فررت الى النصيب في هذا الباب ، كما فررت الى الرفع في قولك : بصحيفة طين خاتمها ، لأن الطين اسم ، وليس مما يوصف به ، ولكنه جوهر يضاق انيه ما كان منه : فهكذا مجرى هذا وما أشبهه ، ومن قال : مررت بصحيفة طين خاتمها قال : هذا راقود خل : وهذه صفة خز وهذا قبيح أجرى على غير وجهه ، ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ، ويكون حالا ، فالحال قولك : هذه جبتك خز والمبنى على المبتدأ قولك : جبتك خز ، ولا يكون صفة ، فيشبه الأسماء التي أخذت من الفعل .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٣١ : وبعض العرب يجره ، كما يجر الخز حين يقول : مررت برجل خز صفته .

ومعهم من يجره وهو قليل ، كما تقول : مررت برجل أسد أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شديداً ، ومررت برجل مثل الأسود أبوه إذا كنت تشبهه .
فإن قلت : مررت بدابة أسد أبوها فهو رفع ، لأنك إنما تخبر أن أباهما هذا السبع . . .

يتبين لنا من هذا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن الذي سوغ الوصف بالاسم الجامد تأويله بوصف مناسب فتحو مررت برجل أسد على معنى شديد .
وكرر المبرد هذا المعنى في هذا الجزء ص ٣٠٠ - ٣٠١ فقال :

وليس كجواز : مررت برجل قائم أبوه ، لأنَّ لهذا اللفظ. والمعنى ، وذلك محمول على معناه .
فحقُّ الجواهر أن تكون منعوتة ؛ ليعرفَ بعضها من بعض . وحقُّ الأسماء المأخوذة من الأفعال
أن تكون /نعوتا لما وصفت لك .

فإن قلت : مررت ببرٍّ قفيزٍ بدرهم - جاز على البدل ، ويُجيزه على النعت مَنْ عِبْنَا قوله ،
وأوضحنا فساده .

فإن قيل : معناه مُسَعَّر - فحقُّ هذا النصب ؛ لأنَّ التسعير يعمل فيه . فعلى هذا فاجر هذا

الباب .

فأما قولهم : هذا خاتمٌ حديدٌ على الحال^(١) فتأويله : أنَّك نبَّهت له في هذه الحال .

وإن قلت : الحال بابُها الإنتقال ؛ نحو : مررت بزيد قائما .

قيل : الحال على ضربين :

فأحدهما : التَّنْقُلُ ، والآخر : الحال اللازمة . وإِنَّمَا هي مفعول فاللزوم يقع لما في اسمها ،

لا لما عمل فيها .

فمن اللازم قوله عزَّ وجلَّ : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٢) فالخلود معناه :

البَقَاءُ . وكذلك : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُئِلُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٣) فهذا الاسم لا لما عمل فيه .

وكذلك أربع انما هو اسم للعدد ، وإن نعت به في قولك : هؤلاء نسوة أربع .. وانما
جاز أن يقع نعتا ، وأصله الاسم ، لأن معناه معدودات ، كما تقول : مررت برجل أسد ، لأن
معناه شديد ..

ونسب اليه الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٨٢ بأن الذى سوغ الوصف فى نحو مررت
برجل أسد تقدير مثل وهذا نصه :

« كقولك : مررت برجل أسد قال المبرد : هو بتقدير مثل أى مثل أسد ، ويقوى تأويله :
قولهم : مررت برجل أسد شدة ، أى : يشابه الأسد شدة ، فانتصاب شدة على التمييز ..
وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر فى مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمعنى برجل أسد ،
أى : جرى وبرجل حمار ، أى : بليد : ولا معنى للتمييز فى نحو مررت برجل أسد شدة على هذا
التأويل » .

نعم إن المبرد قال فى ٣٠١ من الأصل : « ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه : مثل أسد
فقد حذفت المثل وأنت تريده ، ولولا تقدير كالمثل لم يكن كلاما » . فعلى هذا يكون للمبرد فى
المسألة رأيان .

(١) سيأتى قريبا أنه يختار فى نحو هذا خاتمك حديدا أن يكون تمييزا لا حالا .

(٢) الحشر : ١٧

(٣) هود : ١٠٨ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ .

هذا باب

مايجوز لك فيه النعت والحال

ولا يكون مجازهما واحدا ، ولما تحمل كل واحد منهما عليه

٣
٢٢٨

/ وذلك قولك : مررت بامرأة معها رجل قائمة يافى ، إذا حملت ذلك على مررت بامرأة ، وإن حملته على الهاء فى (معها) قلت : رجل قائمة . والمعنى - إذا نصبت - : أنك مررت به معها فى حال قيامها ، فكانت المقارنة فى هذه الحال .

ومن ذلك : هذه دابة تشتد مكسورا سرجها . إن حملته على الضمير فى تشتد ، وإن حملته على دابة رفعت ، فيكون نعتا كأنك قلت : هذه دابة مكسور سرجها ، وفى الباب الآخر أنها تشتد فى هذه الحال .

وتقول : نحن قوم نطلق عامدين بلكد كذا ، وكذا فت نصب (عامدين) لما فى قولك (نطلق) فإن أردت أن تحجيه على قوم رفعت (١) . وقد قرأوا هذه الآية (ويخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا) (٢) ، أى يخرج له طائره كتابا .
ومن هذا الباب : مررت برجل معه صقر صائد به ، وصائدا به (٣) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « باب اجراء الصفة على الاسم فيه فى بعض المواضع أحسن ، ومثله نحن قوم نطلق عامدون الى بلد كذا ان جعلته وصفا ، وان لم تجعله وصفا نصبت . كانه قال : نحن نطلق عامدين » .

(٢) الاسراء : ١٣ . وفى النشر ج ٢ ص ٣٠٦ « واختلفوا فى (ونخرج له) : فقرأ أبو جعفر بالياء وضمها وفتح الراء » .

وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء ، وقرأ الباقون بالنون وضمها وكسر الراء . اتفقوا على نصب كتابا . ووجه نصبه على قراءة أبى جعفر : يخرج مبنيا للمفعول ، قيل : ان الجار والمجرور - وهو (له) قام مقام الفاعل ، وقيل المصدر . فهو مفعول به والأحسن أن يكون حالا أى ويخرج الطائر كتابا ، وكذا وجه النصب على قراءة يعقوب أيضا ، فتتفق القراءتان فى التوجيه على الصحيح الفصيح الذى لا يختلف فيه « انظر البحر المحيط ج ٦ ص ١٥ » .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « فاما ما استويا فيه فقوله : مررت برجل معه صقر صائد به . ان جعلته وصفا ، وان لم تحمله على الرجل ، وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته ، فقلت : مررت برجل معه صقر صائدا به . كانه قال : معه باز صائدا به حين لم يرد أن يحمله على الاول » .

فإن قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها ضاربتُه كان جيّدا ، وأجودُ منه أن تقول :

مررت برجل معه امرأة ضاربته ضاربها ، فيجرى نعت المرأة وهو إلى جنبها ، وإن شئت قلت : ضاربها للهاء في معه .

وتقول : مررت برجل معه فرس راكبا برذونا ، وراكب على ما وصفت لك ^(١) .

وتقول : مررت برجل معه امرأة ضاربها هو ^(٢) لا يكون إلا كذلك ؛ لأنك أجريت النعت

عليها ، والفعل له .

وكذلك لو قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربته هي . لم يكن من إظهار الفاعل بُد ^(٣) ؟

لأنه الفعل جرى على غير من هو له وإنما يكون هذا الإظهار في اسم الفاعل ؛ لأنه تبين فيه الإضمار ، وأنه محمول على الفعل .

فإن كان فعلا لم تحتج فيه إلى إظهار ^(٤) . تقول : مررت برجل معه امرأة يضربها ومعه

امرأة تضربه .

وكذلك تقول : زيد هند ضاربتُه ؛ لأنَّ الفعل لها .

فإن قلت : زيد هند ضاربها - قلت (هو) ، ويجرى على وجهين :

إن شئت جعلت زيدا ابتداء ، و (هندا) ابتداء ثانيا ، و (ضاربها) خبر عن هند ، والهاء

والراجعة إليها ، و (هو) إظهار فاعل ، ورجوعه إلى زيد .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٢ « وكذلك مررت برجل معه الفرس راكبا برذونا . إن لم ترد الصفة نصبت . كأنك قلت : معه الفرس راكبا برذونا ، فهذا لا يكون فيه وصف ٧ ولا يكون إلا خبرا ، ولو كان هذا على القلب ، كما يقول النحويون لفسد كلام كثير . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٣ « فإن قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها جررت ، ونصبت على ما فسرته لك : وإن شئت قلت : ضاربها بها هو فنصبت ، وإن شئت جررت ، ويكون (هو) وصف المضمر ضاربها حتى يكون كأنك لم تذكرها ، وإن شئت جعلت (هو) منفصلا ، فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الأضمار ، فتقول : مررت برجل معه امرأة ضاربها هو ، فكأنك قلت : معه امرأة ضاربها زيد . »

(٣) الكوفيون لا يوجبون إبراز الضمير في نحو هذه المسألة لأمن اللبس وانظر الانصاف

ص ٤٥ - ٤٨ .

وصريح كلام المبرد أن الضمير الذي أبرز فاعل ، وسيبويه يراها توكيدا للفاعل حيث

قال : « ويكون هو وصف المضمر في ضاربها . »

وكثيرا ما يعبر سيبويه عن التوكيد بالوصف .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦ : « وأما الفصل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب

توكيد ضميره ألبس أو لم يلبس . » وانظر تعليق ص ٩٣ - ٩٤ من هذا الجزء .

وإن شئت جعلت قولك (ضاربها) ابتداءً ثالثاً ، وجعلت/ هو خبره ، وجعلتهما خبراً عن هند ، وجعلت هنداً وما بعدها خبراً عن زيد .

وتقول : مررت بزيد وهند الضاربتة ، أي وهند التي تضربه ، فموضعها موضع الحال بمنزلة قولك : كلمت زيدا ، وعمرو عنده .

فتقدير الواو : تقدير (إذ) ، كما قال الله عز وجل : (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (١) أي : إذ طائفة في هذه الحال .

وتقول : أنت زيد ضاربه أنت ؛ لأنك ابتدأت (أنت) ، وجعلت زيدا مبتدأ بعده ، وضاربه لك ، فكان مبتدأ ثالثاً ، وأنت خبره ، وإن شئت كان خبراً عن زيد ، وأنت فاعله .

ولو أدخلت على هذا (كان) لم تغيّره عن لفظه ، إلا أنك تجعل (زيداً) مرفوعاً بكان . ولو أدخلت عليه (ظننت) أو (إن) لنصبت زيدا ، وتركت سائر الكلام على حاله ، لأنه

قد عمل بضمه في بعض . فصار كقولك : كان زيد أبوه منطلق ، وإن زيدا أبوه منطلق .

واعلم أنك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق / أن أباه ومنطلقاً في موضع نصب ، والجمل لا يعمل فيها ما قبلها ، وكذلك : كان زيد يقوم يا فتى ؛ لأنه فعل وفاعل ، فهو كالابتداء والخبر ، فهذا مما يؤكد عندك أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

ولا يجوز أن تدخل بين الشيء وما يعمل فيه شيئاً مما لا يعمل فيه ، نحو : أنت زيد ضاربه . إذا جعلت (ضاربه) جارياً على زيد ، والمسائل كثيرة ، والأصل ما وقفتك عليه [ففس] نصب إن شاء الله .

(١) آل عمران : ١٥٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧ : وأما قوله - عز وجل - : « يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » فانما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال . كانه قال : إذ طائفة في هذه الحال . . .

هذا باب

المصادر التي تَشْرِكُهَا أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ ، ولاتكون واقعة

هذا الموقعَ إِلَّا ومعها دليل من مُشَاهَدَةٍ ، فهي منصوبة

على ذلك ، خبرا كانت أو استفهاماً

وذلك قولك : أَقَائِمَا يَا فُلَانٌ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ^(١) ، وذلك أَنَّهُ رآه في حال قيام ، فَوَبَّخَهُ بذلك . فالتقدير : أَتَشُبُّتَ قَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ^(٢) ، وليس يُخْبِرُ عن قيامٍ مُنْقَضٍ ، ولا عَنْ قيام تستأنفه .

وكذلك لو قال : أَقِيَامًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَأَجْلوسًا وَالنَّاسُ يَسِيرُونَ ، ومِثْلُهُ : أَتَخْلُفَا عَنْ زَيْدٍ مَعَ بَرٍّ بِكَ وَفَضْلِهِ . ومن ذلك قول الشاعر :

• أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْشَرِيٌّ ^(٣) •

إِنَّمَا رَأَى نَفْسَهُ فِي حَالِ طَرَبٍ / مَعَ سِنِّهِ ، فَوَبَّخَهَا بِذَلِكَ .

ولو لم تستفهم لقلت مُنْكَرًا : قَاعِدَا عِلْمَ اللَّهِ - وَقَدْ سَارَ النَّاسُ ، قَائِمًا كَمَا يَرِي وَالنَّاسُ قُعُودٌ . فهذا لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَا تُشَاهَدُ مِنَ الْحَالِ ؛ فَلِذَلِكَ اسْتَغْنَيْتِ عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ .

• • •

واعلم أَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَمْ تُؤْخَذْ مِنَ الْأَفْعَالِ تَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى . وَذَلِكَ أَنَّ تَرَى الرَّجُلَ فِي حَالِ تَلَوْنٍ وَتَقْلُ ، فَتَقُولُ : أَتَمِيمًا مَرَّةً ، وَقَيْسِيًّا أُخْرَى ، تَرِيدُ : أَتَتَحَوَّلُ وَتَتَلَوَّنُ ، وَأَغْنَاهُ عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ مَا شَاهَدَ مِنَ الْحَالِ .

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ١٧١ « بَابُ مَا يَنْتَسِبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي أَخَذَتْ مِنَ الْأَفْعَالِ انْتِصَابَ الْفِعْلِ اسْتَغْنَيْتِ أَوْ لَمْ تَسْتَغْنَيْتِ » .

وذلك قولك : أَقَائِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَأَقَاعِدَا وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ • وكذلك ان أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم • تقول : قَاعِدَا عِلْمَ اللَّهِ وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ ، وَقَائِمَا قَدْ عِلْمَ اللَّهِ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ • وذلك أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا فِي حَالِ قِيَامٍ أَوْ حَالِ قُعُودٍ ، فَأَرَادَ أَنْ يَنْبِئَهُ ، فَكَانَ لَفْظُ بَقُولِهِ : أَتَقُومُ قَائِمًا ، وَأَتَقَعِدُ قَاعِدًا ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ اسْتَغْنَاءَ بِمَا يَرَى مِنَ الْحَالِ ، وَصَارَ الْاسْمُ بِدَلَالَةٍ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ، فَجَرَى مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ •

(٢) تقدم في ص ٢٢٩ •

(٣) تقدم في ص ٢٢٨ •

وكذلك إن لم تستفهم قلت : تميمياً مرة - علم الله - وقيسياً أخرى (١) .
ومن ذلك قول الشاعر :

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ (٢)
وقال الآخر :

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةً وفي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَّاتٍ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٢ « باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل » .

وذلك قولك : أنيميا مرة ، وقيسياً أخرى ، وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل ، فقلت : أنيميا مرة ، وقيسياً أخرى . كأنك قلت : أتحوّل تميمياً مرة وقيسياً أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ، وليس يسأله عن أمر هو جاهل به ، ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه وبخه بذلك . . . » .
وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٢ على نصب أعياراً على الحال بفعل محذوف ، كما ذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .
نسبه ابن هشام في السيرة إلى هند بنت عتبة (والدة معاوية) قالت له للمنهزمين من قريش يوم بدر .

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ٨٣ يقال : عركت المرأة ودرست وطمشت : إذا حاضت . . .

ونصب أعياراً على الحال والعامل فيه فعل مختزل ، لأنه أقام الأعيار مقام اسم مشتق فكانه قال : أفي السلم بلداء جفأة مثل الأعيار .

ونصب جفأً وغلظة نصب المصدر الموضوع موضع الحال . . .
وتعلق حرف الجر من قولها أفي السلم بما أدته الأعيار من معنى الفعل : فكانها قالت :

أفي السلم تتبدلون ، وهذا الفعل المختزل الناصب للأعيار لا يجوز إظهاره .
الهمزة للاستفهام التوبيخي . السلم : بكسر السين وفتحها : الصلح يذكر ويؤنث .

الأعيار : جمع غير بالفتح : الحمار أهلياً كان أم وحشياً .
وبختهم قائلة لهم : أتجفون الناس ، وتفلظون عليهم في السلم فإذا أقبلت الحرب ضعفتكم كالنساء الحيض .

أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٥٦ والعيني ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ١ ص ١٧٢ وذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

العلات : الأمهات الشتى ، والواحدة علة .

يقول لهم : تتعاونون على شهود الطعام ، وتتخاذلون عند عيادة المريض .

ولم ينسب البيت في سيبويه ولا في الكامل ولا في اللسان (علل) :

هذا باب

ما وقع من المصادر توكيدا (١)

وذلك قولك : هذا زيد حقا ؛ لأنك لما قلت : هذا زيد فخبرت - إنما / خبرت بما هو عندك حق ، فاستغنيت عن قولك : أحق ذاك ، وكذلك هذا زيد الحق لا الباطل ؛ لأن ما قبله صار بدلا من الفعل

ولو قلت : هذا زيد الحق - لكان رفعه على وجهين ، وليس على ذلك المعنى ، ولكن على أن تجعل (زيدا) هو الحق ، وعلى أنك قلت : هذا زيد ، ثم قلت : الحق ، تريد : قولي هو الحق ، لأن (هذا زيد) إنما هو (قولك) .

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين ، وهو قوله عز وجل : (ذَلِكَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ) ، و(قول الحق) (٢) .

وتقول : هذا القول لا قولك ، أى : ولا أقول قولك .

فتأويل هذا : أن قولك بمنزلة هذا القول حقا ، وهذا القول غير قيل باطل ؛ لأنه توكيد للأول .

(١) سبق في ص ٢٣٣ أن عقد بابا لهذا عنوانه بقوله :

هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ذكر فيه أمثلة أخرى .

(٢) مريم : ٣٤ - والقراءتان بنصب قول ورفع من السبعة .

انظر شرح الشاطبية ص ٢٤٥ ، وغيث النفع ص ١٦١ والنشر ج ٢ ص ٣١٨ والاتصاف

ص ٢٩٩ .

وقال أبو حيان في البحر ج ٦ ص ١٨٩ : وانتصابه على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة ، أى : هذه الأخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق ، وليس منسوبا لغيرها . . . كما تقول : هذا عبد الله الحق لا الباطل ، أى : أقول الحق ، وأقول قول الحق ، فيكون الحق هنا الصديق وهو من إضافة الموصوف إلى صفته ، أى أقول الحق كما قال : (وعد الصديق) ، أى : الوعد الصديق .

وان عني به الله تعالى كان القول مرادا به الكلمة (كما قالوا : كلمة الله ، وكان انتصابه على الملاح . . .

وقرأ الجمهور برفع قول : على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو أى نسبته إلى أمه فقط قول الحق ، فتتفق إذ ذاك قراءة النسب وقراءة الرفع في المعنى ، وقال الزمخشري ارتفاعه على أنه خبر بعد خبر أو بدل . وهذا الذي ذكر لا يكون إلا على المجاز في قول وهو أن يراد به كلمة الله لأن اللفظ لا يكون الذات . . .

ولو قلت : هذا القول لا قولاً لم يكن لهذا الكلام معنى ؛ لأنك إنما تؤكد الأول بشيء تحقّقه ، فإذا قلت : غير قيل باطل ، فقد أوجبت أنه حقّ [فإذا قلت : لا قولك - فقد دلت على أنه قول باطل ، فعلى ^(١) هذا تؤكد .

ومن ذلك : لأضربن زيدا قسماً حقاً . ومن ذلك قوله :

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمِيلُ (٢)

لَمَّا قَالَ : إِنِّي لَأَمْتَحُكَ الصَّدُودُ ، وَإِنِّي إِلَيْكَ لَأَمِيلٌ - عَلِمَ أَنَّهُ مُقْسِمٌ ، فَكَانَ هَذَا بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ : أَقْسِمُ قَسَمًا .

واعلم أنَّ المصادر كسائر الأسماء ، إلَّا أنَّها تَدُلُّ على أفعالها فَمَا في الإِضْمار والإِظْهَار والإِخْبَار عنها والاستفهام ، فهي بمنزلة غيرها .

تقول إذا رأيت رجلاً في ذكر ضَرْبٍ : زيداً . تريد : زيداً اضرِبْ ، واستغنيت عن قولك :
(اِضْرِبْ) بما كان فيه من الذَّكَرِ ، فعلى هذا إذا ذكر فِعْلاً . فقال : لَأَضرِبَنَّ ،
قلت : نعم ، ضَرْباً شديداً .

فإن لم يكن ذكر، ولا حال دالة - لم يكن من الإظهار بُدْ، إلا أن يكون موضع أمر، فتُضْمِرُ، وتُصَيِّرُ المصدر بدلًا من اللفظ. بالفعل، وإنما يكون ذلك في الأمر والنهي خاصة، لأنهما لا يكونان إلا بفعل، فتأمر بالمصدر نكرة، ومعرفة بالألف واللام والإضافة، ولذلك موضع آخر: وهو أن يكون المصدر قد استعمل في موضع الفعل حتى عُلِمَ ما يُراد به.

أو من ذلك سَقِيًّا لزيد ؛ لأنَّ الدعاء كالأمر ، والنهي وإنما أردت : سقى الله زيدا سَقِيًّا .

فإن قلت ذلك لم تحتاج إلى قولك : لزيد .

وإن قلت : سَقِيًّا قلت بعده : لفلان ؛ لتبيين ما تعني ، وإن عُلِمَ مَنْ تَعْنِي . فإن شئت أن تحذفه حذفته (٣) .

(۱) تصحیح النیرانی

(۲) تقدم فی ص ۲۳۳ .

(٢) في صيغته ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ و باب ما ينصب من المصادر على افعال الفعل غير

المستعمل اظهاره وذلك قولك : سقيا ورعيا ..

وانما ينتصب هذا وما أشبهه اذا ذكر مذكور ، فدعوت له أو عليه على اضممار الفعل .

كانك قلت : صفاك الله مقيا ، ووعاك الله رعا . .

ومن ذلك قوله عز وجل : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) إنما هو : فاضربوا الرقاب ضرباً ، ثم أضاف .

وكذلك قوله - تبارك وتعالى : (فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) إنما تقديره : فإما منتم منا ، وإما فاديتم فداءً (١) .

وكذلك (وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا) (٢) و (صُنِعَ اللَّهُ) (٣) .

* * *

واعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال ، وتُغْنِي غِنَاءَهُ ، فلا يجوز أن تكون معرفة ؛ لأنَّ الحال لا تكون معرفة .

= فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب . وإنما اختزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من احذر . وكذلك هذا كانه بدل من سقاك الله ، ورعاك الله ...

وأما ذكرهم (لك) بعد سقيا فانما هو ليبينوا المعنى بالدعاء ، وربما تركوه استغناء اذا عرف الداعي أنه قد علم من يعنى ، وربما جاء به على العلم توكيدا .
وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٢٢

ويعرب النحويون لام التبیین مع مجرورها خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا . قال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨٤ :

مثال المبنية للمفعول سقيا لزيد وجدعا له فهذه ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين ؛ لأنهما متعديان ، ولا هي مقوية للعامل للضعفة بالفرعية . . . لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط . لا يقال : سقيا زيدا . . . ولا وهى ومخفوضها صفة للمصدر فتعلق بالاستقرار ، لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه .

وانما هى لام مبنية للمدعو له أو عليه ان لم يكن معلوما من سياق أو غيره ، أو مؤكدة للبيان ان كان معلوما ، وليس تقدير المحذوف أعنى كما زعم ابن عصفور ، لأنه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادنى لزيد . . .

وانظر الصبان ج ١ ص ٤٧٦ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٠٥ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ونظير ما انتصب قول الله - عز وجل - : (فاما منا بعد واما فداء) فانما انتصب على : فاما تمنون منا ، واما تفادون فداء ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك » .

والآية من سورة محمد رقم ٤

(٢) النساء : ١٢٢ ، ويونس : ٤

فى البحر المحيط ج ٣ ص ٣٥٥ وعد الله مؤكدا لقوله : سيدخلهم (مصدر مؤكد لغيره) وحقا مؤكدا اوعد الله .

(٣) النحل : ٨٨

وذلك قولك : جئتكَ مُشْتِياً ، وقد أدّى عن معنى قولك : جئتكَ ماشياً ، وكذلك قوله عز وجل : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا ^(١)) .

ومنه : قتلته صَبْرًا . وإنما الفصل بين المصدر وبين اسم الفاعل أنك إذا قلت : عجبت من ضَرْب زيدٍ عمرا - أن ضَرْبًا في معنى : (أن ضَرْبَ) فيحتاج ما / بعدها إلى الفاعل والمفعول .
٣
٢٣٦
 فإذا قلت : عجبت من ضارب عمرا - فقد جئت بالفاعل ، وإنما بقي المفعول ، والفاعل يُحْمَلُ على المصدر ؛ كما جُمِلَ المصدر عليه . تقول : قم قائما ^(٢) فالمعنى : قم قياما . فمن ذلك قوله :

على حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ
 إِنَّمَا أَرَادَ : لَا أَشْتُمُ ، وَلَا يَخْرُجُ مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ ؛ فَأَرَادَ : وَلَا خَرُوجًا فَوْضَعَ (خارجا) في موضعه ، وهذا قول عامة النحويين .

وكان عيسى بن عمر يابى ما فسرنا ويقول : إِنَّمَا قَالَ :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيِّنٌ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ
 عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ ^(٣)

(١) تقدمت الآية وحديث هذا المصدر الواقع حالا في ص ٢٣٤ .

(٢) في الكامل ج ٢ ص ٨٢ « فعلى هذا المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر يقال : قم قائما ، فيوضع في موضع قولك : قم قياما ، وجاء من المصدر على لفظ فاعل حروف منها فالجا وعوفى عافية وأحرف سوى ذلك يسيرة » .
 وقال في ج ٤ ص ٣٨ « وقلما يجيء المصدر على فاعل ٠٠٠ » .

(٣) استشهد بهما سيبويه ج ١ ص ١٧٣ على أن قوله (خارجا) مصدر حذف عامله : أي لا يخرج خروجا ، وعند عيسى بن عمر حال معطوف على الجملة الحالية وهي (لا أشتم) .
 وقد تحدث عنهما المبرد في الكامل ج ٢ ص ٨٠ - ٨٢ ، ج ٤ ص ٣٨ .
 وعند سيبويه والمبرد جملة (لا أشتم) جواب القسم لقوله : عاهدت وقوله (ولا خارجا) بتقدير : ولا يخرج خروجا معطوف على جواب القسم ٠٠
 وفسر المبرد في الكامل قول عيسى بن عمر كما ذكره هنا ، وزاد قوله : ولم يذكر الذي عاهد عليه ٠٠

قال السيرافي : وكلام سيبويه الذي حكاه عن عيسى يخالفه وهو قوله : لأنه لم يكن يحمله على عاهدت ، وإذا لم يكن العامل في الحال عاهدت كان عاملها (ألم ترني) كأنه قال : ألم ترني لا شاتما مسلما ولا خارجا من في زور كلام ، وهذا الوجه ذكره أبو بكر بن مبرمان ، وهذا يعجبني ، لأن عاهدت في موضع المفعول الثاني ، فقد تم المفعولان بعاهدت ٠٠

يريد : عاهدت ربى على أمور وأنا فى هاتين الحالتين : لاشائما ، ولاخارجا من فى
مكروه .

= وذهب الفراء فى تفسيره الى انهما حالان والعامل (عاهدت) .
ورجح ابن هشام فى المفضى ج ٢ ص ٥٩ قول سيبويه بقوله : والذى عليه المحققون أن
خارجا مفعول مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل ، وأنايب الوصف عن المصدر
لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلما فى المستقبل ، ولا
يتكلم بزور . لا أنه حلف فى حال اتصافه بهذين الوصفين على شئ آخر .
(واننى لبين رتاج) كسرت همزة ان ، لأنها فى صدر الجملة الحالية واقتران خبرها
باللام وخبر ان الظرف .
(قائما) حال من الضمير المستقر فى الظرف وروى بالرفع فهو خبر ثان لان
الرتاج : غلق الباب يقال : باب مرتج ، أى : مغلق .
والبيتان من قصيدة للفرزدق قال عنها المبرد انه قالها فى آخر عمره حين تعلق باستار
الكعبة ، وعاهد الله الا يكذب ولا يشتم مسلما وكذلك فى أمالى المرتضى ج ١ ص ٤٦ وانظر
شواهد الشافية ص ٧٢ - ٧٩ . والقصيدة فى الديسوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ . وذكر فى سبب
انشادها كلام آخر .
ولمبلى بن حمزة فى التنبيهات مناقشة للمبرد فى قصة هذه القصيدة

هذا باب

ما يكون حالا وفيه الألف / واللام

على خلاف ما تجرى به الحال لعلّة دخلت

وذلك قولك : ادخلوا الأول فالأول ، وادخلوا رجلا رجلا . تأويله : ادخلوا واحدا بعد واحد .

فأما الأول فإنما انتصب على الحال وفيه الألف واللام ؛ لأنه على غير معهود ، فجريا

مجرى سائر الزوائد .

ألا ترى أنك لو قلت : الأول فالأول أتونا - لم يجز ؛ لأنك لست تقصيد إلى شيء بعينه ،

ولو قلت : الرجال أتونا - كان جيدا .

وإن شئت قلت : دخلوا الأول فالأول^(١) على البذل . كأنك قلت : دخل الأول فالأول .

وكذلك لو قلت : دخلوا رجل فرجل ، فابدلت النكرة من المعرفة ؛ كما قال الله « عز وجل :

(بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ - ١٦٩ : « باب ما ينتصب فيه الصفة لانه حال وقع فيه

الألف واللام ..

وهو قولك : دخلوا الأول فالأول . جرى على قولك : واحد فواحدا ، ودخلوا رجلا رجلا ،

وان شئت رفعت ، فقلت : دخلوا الأول فالأول جعلته بدلا ، وحملته على الفصل . كأنه قال :

دخل الأول فالأول ، وان شئت قلت : دخلوا رجل فرجل تجعله بدلا ، كما قال - عز وجل -

(بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ) .

فان قلت : ادخلوا فامرت فالنصب الوجه ، ولا يكون بدلا ، لأنك لو قلت : ادخل

الأول فالأول ورجل رجل لم يجز ، ولا يكون صفة ، لأنه ليس معنى الأول فالأول أنك تريد

أن تعرفه بشيء تحليه به . لو قلت : قومك الأول فالأول أتونا لم يستقم ، وليس معناه معنى

كلهم ... وكان عيسى يقول : ادخلوا الأول فالأول ، لأن معناه ليدخل ، فحمله على المعنى

وليس بأبعد من :

ليكن يزيد ضارح لخصومة

فان قلت : ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير فالرفع ، لأن معناه معنى كلهم . كأنه

قال : ليدخلوا كلهم .

وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم ، كما تجرى النعت لم يجز أن تدخل الفاء ، لأنك

لو قلت : مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسنا .

ولو قلت : مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز ...

(٢) المعلق : ١٥ ، ١٦ وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٤٩

فإذا قلت : ادخلوا الأول فالأول ، فلا سبيلَ عند أكثر النحويين إلى الرفع ؛ لأنَّ البدلَ لا يكون من المخاطب ؛ لأنَّك لو قدرته بحذف الضمير لم يجز . فأما عيسى بن عمر فكان يُجيزه ، ويقول : معناه : ليدخل الأول فالأول ، ولا أراه إلَّا جائزا على المعنى ؛ لأنَّ قولك : / (ادخل) إنما هو : (ليتدخل) في المعنى .

وقرأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا) (١) فإذا قلت : ادخلوا الأول والآخر ، والصغير ، والكبير - فالرفع ؛ لأنَّ معناه : ادخلوا كلُّكم . فهذا لا يكون إلَّا مرفوعا ، ولا يكون إلَّا بالواو ؛ لأنَّ الفاء تجعل شيئا بعد شيء ، والواو تتصل على معنى قولك : كلُّكم . ألا ترى أنَّك تقول : مررت بزيد أخيك ، وصاحبك ، فتدخل الواو على حدِّ قولك : زيد العاقل الكريم ، وكذلك زيد العاقل ، والكريم . ولو قلت : العاقل فالكريم ، أو العاقل ثمَّ الكريم - لخبَّرت أنَّه استوجب شيئا بعد شيء .

وكان سيبويه يقول : جيّد أن تقول : هذا خاتمك حديدا ، وهذا سرجك خزّا (٢) ، ولا تقول على النعت : هذا خاتم حديد - إلَّا مُستكرها - إلَّا أن تريد البدل ، وذلك لأنَّ حديدا وفضة وما أشبه ذلك جواهر ، فلا يُنعت بها ؛ لأنَّ النعت تحلية . وإنَّما يكون هذا نعنا مُستكرها إذا أردت التمثيل .

وتقول : هذا خاتم مثل الحديد ، أي في لونه وصلابته ، وهذا رجل أسد / أي : شديد . فإنَّ أردت السبع بعينه لم تقل : مررت برجل أسد أبوه . هذا خطأ ، وإنَّما أجاز سيبويه : هذا خاتمك حديدا ، وهو يريد الجوهر بعينه ؛ لأنَّ الحال مفعول فيها ، والأسماء تكون مفعولة ، ولا تكون نعوتا حتّى تكون تحلية .

وهذا في تقدير العربية كما قال ، ولكن لا أرى المعنى يصحَّ إلَّا بما اشتقَّ من الفعل ، نحو : هذا زيد قائما ؛ لأنَّ المعنى أنبّهك له في حال قيام .

وإذا قال : هذا خاتمك حديدا ، فالحديد لازم . فليس للحال هاهنا موضع بين ، ولا أرى نصبَ هذا إلَّا على التبیین ؛ لأنَّ التبیین إنّما هو بالأسماء . فهذا الذى أراه ، وقد قال سيبويه ما حكيت لك .

(١) انظر الجزء الثانى ٤٥ ، ١٣١ .

(٢) انظر ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ولو قلت : مررت بزید رجلاً صالحاً^(١) لصلحت الحال لقولك (صالحاً) إلا أن يكون
عُلم أنك مررت بزید وهو بالغ فتقول : مررت بزید رجلاً ، أى فى حال بلوغه . فقد دلتك
بهذا على معنى الحال .

* * *

ومن الحالات قولك : ماشأنتك قائماً^(٢) / والتقدير : ما أمرُك فى هذه الحال . فهذا التقدير ،
والمعنى : لِمَ قمت؟ كما أنك تقول : غفر الله لزيد ، واللفظ : لفظ الإخبار ، والمعنى معنى
الدعاء ، وقولك : يعلم الله لأقومن . اللفظ : لفظ : (يذهب زيد) والمعنى القسم .

ومثل هذا : مالك قائماً؟ والتقدير : أى شئ لك فى حال قيامك؟ والمعنى : لِمَ قمت؟ قال الله
جلّ ذكره : (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ)^(٣) . والمعنى : - والله أعلم - ما لهم يُعرضون؟
أى : لِمَ أعرضوا؟

ولو قلت : مَنْ زید قائماً؟ لم يجز ، لأن قولك : مَنْ زید؟ سؤال يقتضى أن تعرف : ابنُ
عمرو هو أم ابنُ خالد؟ التميمى هو أم القيسى؟ فالسؤال قد وقع عن تعريف الذات ، فليس
للحال هاهنا موضع .

(١) فى الخصائص ج ١ ص ١٦٥ « ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التى يتم
الكلام بها وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى فتكون حينئذ مخيراً فى جعل تلك النكرة - ان
شئت حالا وان شئت بدلاً فتقول على هذا : مررت بزید رجلاً صالحاً . على البديل ، وان شئت
قلت : مررت بزید رجلاً صالحاً ، على الحال » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ « باب ما ينتصب لانه حال صار فيها المستنول
والمستنول عنه » .

وذلك قولك : ما شأنك قائماً ، وما شأن زيد قائماً؟ وما لأخيك قائماً .. فهذا حال
قد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك ، كما ينتصب قائماً فى قولك : هذا عبد الله قائماً
بما قبله ..

وفيه معنى لم قمت؟ فى ما شأنك . ومالك؟ قال الله تعالى (فما لهم عن التذكرة
معرضين) ، ومثل ذلك من ذا قائماً .. والعامل فى الحال المصدر .
والاستفهام لا يعمل فى الحال . انظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية ج ٢
ص ١٨٤ .

(٣) المدثر : ٤٩ .

ولوقلت : زيدٌ أخوك قائما (١) وأنت تريد النسب فهو مُحال لأنَّ النسب لازم فليس له في القيام معنى ، ويستحيل في تقدير العربية مع اسحالة في المعنى ؛ لأنَّ المفعَل ينصب الحال .
ولو قلت : زيدٌ أخوك قائما ، تريد الصداقة - لكان جيِّدا . المعنى : يُصادقك في هذه الحال .
وكلُّ شيء كان فيه فعلٌ مجردٌ أو معنى فعلٍ ، فالحال فيه صحيحة ؛ نحو : المال لك / قائما ، أى : تملكه في هذه الحال ، وكذلك : المال لك يومَ الجمعة ، ولا يصلح : زيدٌ أخوك يومَ الجمعة إذا كان من النسب ؛ لأنَّه لا فعلٌ فيه .
وظروف الزمان لا تضمَّن الجُثْثَ . وكلُّ ما كان فعلا أو في معنى الفعل فعمله في ظروف الزمان كعمله في الحال .
فأما قولهم : الليلةُ الهلالُ ، فمعناه : الحُدُوثُ ، ولولا ذلك لم يحز ؛ كما لا تقول : الليلةُ زيدٌ .

* * *

وتقول : خرجت من الدار فإذا زيدٌ (٢) . فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة . فلو قلت على هذا : خرجت فإذا زيد قائما - كان جيِّدا ؛ لأنَّ معنى فإذا زيد ، أى : فإذا زيد قد وافقنى .

(١) سيكرر هذا الكلام مرتين في الجزء الرابع .

(٢) انظر الجزء الثانى ص ٥٧-٥٨ ، وهذا الجزء ص ١٧٨ .

هذا باب

المخاطبة

فأول كلامك لما تسأل عنه ، وآخره لمن تسأله ، وذلك قولك - إذا سألت رجلاً عن رجل - :
كيف ذاك الرجل ؟ فتحت الكاف ؛ لأنها للذي تُكَلِّم . وقولك (ذاك) إنما زدت الكاف على
(ذا) ، وكانت لما تُؤمِّي إليه بالقُرب .

$\frac{3}{242}$ فإن قلت (هذا) ف(ها) للتنبيه ، و(ذا) هي/الاسم ، فإذا خاطبت زدت الكاف للذي تُكَلِّمهُ
ودلّ الكلامُ بوقوعها على أن الذي تُؤمِّي إليه بعيدٌ ، وكذلك جميعُ الأسماء المبهمة إذا أردت
التراخي زدت كافاً للمخاطبة ؛ لأنك تحتاج إلى أن تنبّه بها المخاطب على بُعد ما تُؤمِّي إليه .
فإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاك الرجل ؟ تكسر الكاف ؛ لأنها لمؤنث . قال
الله عز وجل : (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) (١) .

وتقول - إذا سألت رجلاً عن امرأة - : كيف تلك المرأة ؟ بفتح الكاف ؛ لأنها لمذكر .
فإن سألت امرأة عن امرأة قلت : كيف تلك المرأة ، بكسر الكاف من أجل المخاطبة .

فإن سألت امرأتين عن رجلين قلت : كيف ذانكما الرجلان ؟ .

وإن سألت رجلين عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان ؟ .

[وإن سألت رجلين عن امرأة قلت : كيف تلكما المرأة ؟ .

وإن سألت] (٢) امرأتين عن رجل قلت : كيف ذاكما الرجل ؟ .

وإن شئت قلت : ذلكما ، تدخل اللام زائدة ، فمن قال في الرجل (ذاك) قال في الاثنين
(ذانك) .

$\frac{3}{243}$ ومن قال في الرجل (ذلك) قال في الاثنين (ذاتك) بتشديد النون . / تبدل من اللام نونا ،
وتُدغم إحدى النونين في الأخرى ، كما قال عز وجل : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ) (٣) .

(١) آل عمران : ٤٧ .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) القصص : ٢٢ ، وقراءة تشديد النون من « فذانك » سبعية .

النشر ج ٢ ص ٣٤١ ، الاتحاف ص ٣٤٢ ، غيث النفع ص ١٩٥ .

وإن سألت رجالا عن نساء قلت : كيف أولئكم النساء ؟
وإن سألت نساء عن رجال قلت : كيف أولئكن الرجال ؟
وإن سألت نساء عن رجل قلت بغير اللام : كيف ذاكن الرجل ؟
وباللام : كيف ذلكن الرجل ؟ كما قال الله عز وجل : (فَذَلِكِنَّ الَّذِي لُمْتُنْنِي فِيهِ) (١)

• • •

وقد يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس ؛ إذ كان يجوز أن تُخاطب واحدا
عن الجماعة ، فيكون الكلام له ، والمعنى يرجع إليهم (٢) ؛ كما قال الله تبارك وتعالى :
(ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا) (٣) . ولم يقل (ذلكن) ؛ لأنَّ المخاطب النبي صلى الله عليه وسلم
فما ورد من هذا الباب ففسه على ما ذكرت لك تُصِبُّ إن شاء الله .

(١) يوسف : ٣٢ .

(٢) في ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٥ « وفيها لغة أخرى نقلها الثقات وهي أفراد علامة الخطاب
وفتحها على كل حال تغليباً لجانب الواحد المذكور . وفي التنزيل : (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً)
وقياس اللغة الأخرى : وكذلك ، لأن الخطاب لجماعة . . . » .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٢ والخزانة ج ١ ص ٤٣ .

(٣) النساء : ٣ .

هذا باب

تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل

/نحو : رويدك وأرايتك زيدا محالاً؟ ، وقولك : أبصرك زيدا^(١)

٣
٢٤٤

اعلم أن هذه الكاف زائدة زيدت لمعنى المخاطبة . والدليل على ذلك أنك إذا قلت : أرايتك زيدا فإنما هي أرايت زيدا ؛ لأن الكاف لو كانت اسماً استحال أن تُعدى (رأيت) إلى مفعولين : الأول والثاني هو الأول .

وإن أردت رؤية العين لم يتعد إلا إلى مفعول واحد ، ومع ذلك أن فعل الرجل لا يتعدى إلى نفسه ، فيتصل ضميره إلا في باب ظننت وعلمت ، لما قد ذكرنا في موضعه .
فأما (ضربتني) ، و (ضربتك) يا رجل فلا يكون .

وكذلك (أبصرك) زيدا يا فلان ، إنما هو : أبصر زيدا ، ودخلت الكاف للإغراء توكيداً

للمخاطبة .

وكذلك (رؤيد) . يدلُّك أنك إذا قلت : رويدك زيدا ، إنما تريد : أرود زيدا ، والكاف

للمخاطبة .

ألا ترى أنها لو كانت اسم الفاعل كان خطأ ؛ لأن الواحد المرفوع لا تظهر علامته في الفعل .
وإن كان الفعل لاثنيين أو ثلاثة قلت : رؤيدكما ، ورؤيدكم . فلو كان اسم الفاعل لكان ألفاً في التثنية ، وواو في الجمع ؛ كما تقول : اذهبوا ، واذهبوا .

وقد تقول : رؤيد زيدا إذا لم ترد أن تبين المخاطبة ؛ كما تقول : أرايت زيدا ، وأبصر

زيدا .

٣
٢٤٥

وزعم سيبويه أن قولك : رؤيدك زيدا إذا أدخلت الكاف كقولك : يا فلان لمن هو مقبل عليك توكيداً للتنبيه ولمن هو غير مقبل عليك لتعطفه بالنداء . فكذلك تنبه بالمخاطبة ، وتركها كتركك (يا فلان)^(٢) استغناءً بإقبالك عليه ، وإنما القول بغير الكاف : رويد زيدا ؛ لأن رؤيد في موضع المصدر وهو غير متمكن ؛ لأن المصدر من أرودت إنما هو الإرواد .

(١) الحديث عن رويدك ، وأرايتك ، وأبصرك تقدم ص ٢٠٨-٢٠٩ وهذا الباب يعتبر تكريراً لما هناك بأسلوب آخر .

(٢) في الأصل : يا بافلان .

ومن أراد أن يجعل (رُوَيْدًا) مصدرا محذوف الزوائد جاز له ذلك فقال : رويدًا زيدا .
فنظير الأول قوله :

رُوَيْدٌ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَذَى أُمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدُّهُمْ مُتَمَائِنٌ (١)

ومن جعله مصدرا صحيحا قال : رويدًا زيدا ، ورويدَ زيدٍ ؛ كما تقول : (ضَرَبَ الرَّقَابِ) .
وإن كان نعتا فهو مصروف مُنَوَّن على كلِّ حال ، وذلك قولك : ضَعَهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ؛ كما
قال الله عزَّ وجلَّ : (فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُوَيْدًا) (٢) . وإنما صرفنا هذا المصدر عند ما
جرى من ذكره مع كاف المخاطبة .

(١) تقدم في ص ٢٠٨ .

(٢) الطارق : ١٧

هذا باب

مسائل من هذه المصادر التي جرت

٣ / اعلم أنك إذا قلت : رُوِيْدَكَ وعبدُ الله فهو جائز وفيه قُبْحٌ حتى تقول : رُوِيْدَكَ أَنْتَ وعبدُ الله
٢٤٦ وقد تقدّم تفسير هذا في باب عطف الظاهر على المضمر (١) .

فإن جعلت (رُوِيْدَكَ) متصرفةً قلت : رويدَ عبدِ الله ، وزيد ، ولا تقول : رويدك ، ورويدَ زيدٍ إذا جعلت (رُوِيْدَكَ) غير متصرفة والكاف للمخاطبة ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم ، و(رويد) اسم ، ولا يقع العطف على استواءٍ إِلَّا أَنْ تجعل الكلام الثاني على غير معنى الكلام الأول ، فذلك جائز متى أردته .

وكلُّ جُمْلَةٍ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ فعطفها عليها جائز وإن لم يكن منها ؛ نحو : جاعفُ زيد ، وانطلق عبد الله ، وأخوك قائم ، وإن تأتني آتاك . فهذا على ذا .

ولو قلت : ضَعُّهُ وَضَعًا رُوِيْدًا ، لم تَقَعْ (رويد) المحذوفة التنوين هذا الموضع ؛ لأنَّ تلك لا تقع إِلَّا في الأمر على معنى : أَرُوْدُ زيدًا .

واعلم أَنَّ الكَافَ في قولك : (النَّجَاءَكَ) إِنَّمَا هِيَ للمخاطبة بمنزلة كافِ رُوِيْدَكَ والدليل على ذلك (٢) لحاقها مع الألف واللام ، ولو كانت اسمًا كان هذا محالًا ؛ لأنَّكَ لاتضيف ما فيه الألف واللام . فهذا بيِّن جدًا .

* * *

وفي هذه المصادر في الأمر والنهي من الضمير ما في الفعل ، تقول : النَّجَاءَكَ نَفْسُكَ ، والنَّجَاءَكَ كُلَّكُمْ / والخفض خطأ ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم .

فأما عليك ، ودونك ، وما أشبه ذلك - فإنَّ الكاف في موضع خفض وله ضمير المرفوع الذي يكون به فاعلا ، وإن شئت أتبعته التوكيد مرفوعا ، وإن شئت كان مخفوضا .
تقول : عليك نفسك زيدًا ، وإن شئت نفسك ، لأنَّكَ تريد : أنظر نفسك .

(١) تقدم في باب رويد ص ٢٠٩ وسيمعده في الجزء الرابع .

(٢) تقدم في ص ٢٠٩ .

والدليل على أَنَّ الكاف لها موضع^(١) أَنَّ حروف الإضافة لا تُعَلَّقُ^(٢) ولا تنفرد فهي واقعة على الأسماء .

* * *

وكلُّ شيء كان في موضع الفعل ولم يكن فعلاً فلا يجوز أن تأمر به غائباً ، ولا يجوز أن تقول : على زيدٍ عمرا ، ولا يجوز أن تقدم فيه ولا تؤخر ، فتقول : زيدا عليك ، وزيدا دونك .

ومن زعم أَنَّ قول الله عزَّ وجلَّ : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) إنما نصبه بعلیکم فهذا خطأ ، وقد مضى تفسير هذا .

وإنما قالوا : عليه رجلا ليسنئی^(٣) ، لأنَّ هذا مثل ، والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيرا^(٤) .

(١) تقدم في ص ٢٠٢ والحديث عن الآية أيضا في ص ٢٠٣ ، ص ٢٣٢ .

(٢) في الاصل : لا تتعلق .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ : وحدثنی من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسنئی . وهذا قليل شبهوه بالفعل .

(٤) يريد أنه يكون فيها مراجعة الأصول كما في الضرائر الشعرية .

/ هذا باب

ما يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى ، وَحَمَلُهُ عَلَى اللَّفْظِ أَجُود

إِعلم أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى إِلَّا بَعْدَ اسْتِغْنَاءِ اللَّفْظِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا جَاءَنِي
غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو . حُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : (غَيْرُ زَيْدٍ) إِنَّمَا هُوَ : إِلَّا زَيْدٌ ،
فَحُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ (١) .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ عَاقِلٌ . رَفَعْتَ الْعَاقِلَ ، وَلَوْ خَفَضْتَهُ كَانَ أَحْسَنَ .

وَإِنَّمَا جَازَ الرِّفْعُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ .

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ بَعْضِ النَّاسِ : (زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُؤُهُمْ) (٢) .
لَمَّا قَالَ : قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ - تَمَّ الْكَلَامُ ، فَقَالَ : شُرَكَاءُؤُهُمْ عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ لِهَذَا التَّنْزِيهِ
مُزَيْنًا فَالْمَعْنَى : زَيْنُهُ شُرَكَاءُؤُهُمْ .

(١) فِي سَيْبُوِيَّةِ ج ١ ص ٣٧٥ « بَابُ مَا أُجْرِيَ عَلَى مَوْضِعٍ غَيْرِ لَا عَلَى مَا بَعْدَ غَيْرِ »
زَعَمَ الْخَلِيلُ وَيُونُسُ جَمِيعًا أَنَّهُ يَجُوزُ مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، الْوَجْهُ الْجَرُّ ، وَذَلِكَ أَنَّ
غَيْرَ زَيْدٍ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ وَفِي مَعْنَاهُ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ كَمَا قَالَ :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

فَلَمَّا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ ، وَكَانَ مَعْنَاهُ حَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : غَيْرُ زَيْدٍ فَكَأَنَّكَ قَدْ قُلْتَ : لَا زَيْدٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَالْأَعْمَرُو ، فَلَا يَقْبَحُ الْكَلَامُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أَتَانِي
الْإِزِيدُ وَالْأَعْمَرُو » .

(٢) الْإِنْعَامُ : ١٣٧ « وَقِرَاءَةُ زَيْنٍ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَرَفْعُ قَتَلَ وَرَفْعُ شُرَكَاءُؤُهُمْ مِنَ الشَّوَاذِ
(ابْنُ خَالَوِيَّةٍ ص ٤٠ - ٤١ - الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ج ٤ ص ٢٢٩) » .

قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَقُرَّاتُ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ السَّلْمِيُّ وَالْحَسَنُ وَأَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ قَاضِي الْجَنْدِ صَاحِبُ ابْنِ
عَامِرٍ زَيْنٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ . قَتَلَ مَرْفُوعًا مَضَافًا إِلَى أَوْلَادِهِمْ . شُرَكَاءُؤُهُمْ . مَرْفُوعًا عَلَى أَضْمَارِ
فَعْلٍ ، أَيْ زَيْنُهُ شُرَكَاءُؤُهُمْ . هَكَذَا أَخْرَجَهُ سَيْبُوِيَّةٌ .
أَوْ فَاعِلًا بِالْمَصْدَرِ أَيْ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُؤُهُمْ ، كَمَا تَقُولُ : حَبَبَ إِلَى رُكُوبِ الْفَرَسِ زَيْدٌ
هَكَذَا .. أَخْرَجَهُ قَطْرِبٌ .

فَعَلَى تَوْجِيهِ سَيْبُوِيَّةِ الشُّرَكَاءُ مَزِينُونَ لَا قَاتِلُونَ كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ الْأُولَى وَعَلَى تَوْجِيهِ قَطْرِبِ
الشُّرَكَاءُ قَاتِلُونَ . وَمَجَازُهُ أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا مَزِينِينَ لِقَتْلِ جَعَلُواهُمْ الْقَاتِلِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مُبَاشِرِي
الْقَتْلِ » .

وَفِي سَيْبُوِيَّةِ ج ١ ص ١٤٦ « وَمِثْلُ لَيْكُ يَزِيدُ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنْ
الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُؤُهُمْ) رَفَعَ الشُّرَكَاءُ عَلَى مِثْلِ مَا رَفَعَ عَلَيْهِ ضَارِعٌ » .

وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ جَمِيلٍ :

سَبَتْنِي بِعَيْنِي جُوْدُرٍ وَسَطَ رَبِّرَبٍ وَصَدْرٍ كَفَاثُورٍ اللَّجْبَيْنِ وَجِيدٍ

التَّقْدِيرُ : وَسَبَانِي جِيدَهَا .

ومثل ذلك قول الشاعر :

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيعُ الطَّوَائِعُ^(١)

لما قال : (لِيُبِكَ يَزِيدُ) عُلِمَ أَنَّ لَهُ بَاكِيًا . فكأنه قال : لِيُبِكَه ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ .

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ١٤٥ و ١٨٣ و ١٩٩ ، على رفع ضارع بفعل محذوف . وهذا على رواية لِيُبِكَ بالبناء للمفعول ، وقد روى بالبناء للفاعل فيكون يَزِيدُ مفعولا به ، وضارع الفاعل ولا حذف في الكلام واعتبر العسكري هذه الرواية هي الصحيحة ، والرواية الأولى من تغيير النحويين فقال في كتابه التصحيف : ومما قلبوه ، وخالفهم الرواة قول الشاعر لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ ٠٠ البيت .

وقد رواه الأصمعي وغيره بالبناء للفاعل ومثله في كتاب فعلت وأفعلت للسجستاني . وزعم بعضهم أنه لا حذف في البيت على الرواية الأولى لجواز أن يكون (يَزِيدُ) منادى ، وضارع نائب الفاعل .

بكيتة : أى بكيت عليه بحذف حرف الجر ، لكثرة الاستعمال .
الضارع : الدليل جاء فعله من باب فتح وعلم وكرم .

المختبط : الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة . وأصله من خبطت الشجرة : إذا ضربتها بالعصا ، ليسقط ورقها .

والفعل متعد للواحد يقال : اختبطني فلان . وقيل هو بمعنى السؤال ، فيتعدي لاثنتين يقال : اختبطني معروفى .

فعلى الأول المحذوف مفعول واحد ، وعلى الثانى المحذوف مفعولان والتقدير : ومختبط الناس أموالهم .

تطيح : تذهب وتهلك يقال فى ثلاثية : طاح يطوح ، وطاح يطيح .
وعلى أن العين واو يكون طاح يطيح من باب حسب يحسب عند الخليل أو من تداخل اللغات عند غيره .

الطوائج : بمعنى المطيحات . يقال : طوحته الطوائج ، أطاحت ، أى : ذهبت به ، ولا يقال : المطوحات ولا المطيحات ، فهى جمع على حذف الزوائد أو صيغة نسب .

وحكى الأصمعي أن العرب تقول : طاح الشيء فى نفسه وطاحه غيره بمعنى طوحه وأبعده فعلى هذا - إن ثبت - تكون الطوائج جمع طائحة من المتعدى قياسا لا شذوذا .

لخصومة : متعلق بضارع . واللام للتعليل أو بمعنى عند .
ومما تطيح : متعلق بمختبط أى : يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله .

و (ما) مصدرية أو موصولة على معنى لأجل خلال الكرم التى طوحتها الطوائج .
وقيل صفة لمختبط أوله ولضارع بدليل رواية ممن تطيح ، من للسببية .
والبيت من قصيدة لنهشل بن حري . ونسبت للبيد (وليست فى ديوانه) ، ونسبت لمزرد بن ضرار (وليست فى ديوانه) ، ونسبت فى معاهد التنصيص الى ضرار بن نهشل ونسبها سيبويه وغيره للحارث بن نهيك .

انظر الخزائة ج ١ ص ١٤٧ - ١٥٢ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٦٧ - ٦٨ .
ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ والعينى ج ٢ ص ٤٥٤ والخصائص ج ٢ ص ٣٥٣ وشواهد الكشاف ص ٦٥ والتنبيهات على أغاليط الرواة فيما أخذه على الكامل .

ومن هذا قولهم :

/ قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا (١)

فنصب الأفعوان ؛ لأنك تعلم أن القدم مسألة ؛ كما أنها مسألة ، فكأنه قال : قد سالت القدم الأفعوان والشجاع .

ومن ذلك قول الله عز وجل : (انتهوا خيرا لكم) (٢) .

زعم الخليل أنه لما قال : «انتهوا» علم أنه يدفعهم عن أمر ، ويغريهم بأمر يزجرهم عن خلافه ، فكان التقدير : ائتوا خيرا لكم . وقد قال قوم : إنما هو على قوله : يكن خيرا لكم . وهذا خطأ في تقدير العربية ؛ لأنه يضمن الجواب ولا دليل عليه ، وإذا أضمر (ايتوا) فقد جعل (انتهوا) بدلا منه ، وكذلك انته يا فلان أمرا قاصدا . وقد مر من ذكر المضمرات ما يغني عن إعادته .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٥ على حذف الفعل الناصب للأفعوان .. فقال : « فأنما نصب الأفعوان والشجاع ، لانه قد علم أن القدم ها هنا مسألة ، كما أنها مسألة ، فحمل الكلام على أنها مسألة » .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٤٣ « رواها الكوفيون بنصب الحيات وذهبوا الى أنه أراد القدمان ، فحذف النون » . رواية ابن الأثير في المذكر والمؤث ص ٦ كرواية سيبويه والبرد . الشجاع : ضرب من الحيات . الشجعم : الطويل . الأفعوان : الذكر من الحيات .

قال ابن السيد : كان القياس رفع الأفعوان وما بعده على البدل من الحيات لكنه حمله على فعل مضمر يدل عليه سالم ، لأن المسألة إنما تكون من اثنين فصاعدا ، فلما اضطر الى نصب حمل الكلام على المعنى .

وصف راعيا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما حتى لا تستطيع الحيات ان تؤثر فيهما .. ونسب هذا الرجز في سيبويه الى عبيد بن عبيس ونسبه الأعلام للعجاج وهو في ديوانه ص ٨٩ فيما نسب اليه ونسبه ابن السيد الى مساور العيسى .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٩ - ٥٧٤ والعيني ج ٤ ص ٨٠ - ٨٣ وتاويل مشكل القرآن ص ١٤٩ والسيوطي ص ٣٢٩ والروض الأنف ج ٢ ص ١٨٣ ، وشرح التبريزي للحماسة ج ٢ ص ٣٢٩ واللسان (شجع ، شجعم) والتمام ص ٢٣ .

(٢) النساء : ١٧١ .

وفي سيبويه ج ١ ص ١٤٣ « ومما ينتصب في هذا الباب على اضمار الفعل المتروك اظهاره انتهوا خيرا لكم » .

وقال في ص ١٤٦ : « ولا يجوز أن تقول : ينتهى خيرا له ولا أنتهى خيرا لى ، لانك اذا نهيت ، فانت تزججه الى أمر ، واذا أخبرت ، أو استفهمت فانت لست تريد شيئا من ذلك إنما تعلم خيرا أو تسترشد مخبرا » .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا^(١)

فنصبهما ؛ لأنَّ الوجدان في المعنى واقعٌ عليهما . ومثْلُ ذلك :

لَنْ تَرَاهَا وَإِنْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيبًا^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٦ على حذف الفعل الناصب لجنات وما بعده ، والتقدير : وجدنا لهم جنات .. قال : « لان الوجدان مشتمل في المعنى على الجزاء ، فحمل الآخر على المعنى ، ولو نصب الجزاء .. لجاز » .

وكان الظاهر والمتبادر رفع جنات وما بعده عطفا على جزاء .
السلسبيل : قال الراغب : السهل العذب وقيل هو اسم عين في الجنة ، وذكر بعضهم أن ذلك مركب من قولهم : سل سبيلا .. وقيل بل هو اسم لكل عين سريع الجرية .
ونسب البيت في سيبويه الى عبد العزيز الكلابي .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٤ على حذف الفعل الناصب لطيبا ، وقال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١٥٧ « قال بعض العلماء : ان ترى المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لثلا يقتضى كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تملح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل ورأى المذكورة بصرية » .

وقال أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٩ « ولعمري ان الرؤية اذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها ففي ذلك شيان :

أحدهما : أن الرؤية وان كانت مشتملة عليها فليس لها طريق الى الطيب في مفارقتها ، اللهم الا أن تكون حاسرة غير مقنعة وهذه بذلة وتطرح لا توصف به الخفريات ولا المشقات ..
وإذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقتها وجب أن يكون الفعل المقدر لنصب الطيب مما يصحب الرؤية لا الرؤية نفسها ، فكأنه قال : لن تراها الا وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيبا غير أن سيبويه حمله على الرؤية وينبغي أن يكون أراد ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قدرناه .

والآخر : أن هذه الواو في قوله : ولها هي وار الحال وصارفة للكلام الى معنى الابتداء فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها الا وأنت تعلم أو تتحقق أو تشم ، فتأتى بالمبتدأ وتجعل ذلك الفعل المقدر خبرا عنه » .

وفي الابيات المشكلة ص ٣٤ « حمله على المعنى قبل تمام الكلام ، وما يحمل على المعنى فبابه أن يأتى بعد التمام ، لانه حمل على التأويل وذلك نحو قولك : رأيت زيدا له مال وحسبا .
الا ترى أن قوله : لن تراها ولو تأملت ليس بكلام تام . أراد بمفارق مفرق قال سيبويه ج ٢ ص ١٣٨ :

ومثل ذلك قولك : المفارق في مفرق جعلوا المفرق مواضع ثم قالوا المفارق كأنهم سمو كل موضع مفرقا قال جرير :

قال العواذل ما لجهلك بعد ما شاب المفارق واكتسبن قتيبرا

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ص ١٧٦ مفردا وهو من فوائت الديوان - وفي الديوان قصيدة من بحر الشاهد وعلى روية ص ١٠٧ - ١١٠ قد يكون الشاهد منها ..

وانظر - رهاك الله - كيف يدقق النحويون في تقدير العامل ، لكى يناسب المعنى عصر الشاعر ..

لأنَّ الرؤية قد اشتملت على الطيب . وهذا البيت أبعد ما مرَّ ؛ / لأنَّ ذكره من قبل
الاستغناء . وإنما جاز نصبه على رأيته ؛ لأنَّ المعنى : لَن تراها إلَّا وأنت ترى لها في مفارق
الرأس طيبا . فهذا على الإضمار .
فأما قوله :

« تَوَاهِقُ رِجْلَاهَا يَدَيْهِ وَرَأْسَهُ » (١)

فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ (٢) ؛ لأنَّ الكلام لم يَسْتَعْنِ ، ولو جاز لجاز : ضارب
عبدُ الله زيد (٣) ؛ لأنَّ من كلِّ واحد منهما ضربا .

(١) تمامه : * لها قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيْبَةِ رَادِفٌ .

ورواه سيبويه برفع يداها على المعنى ج ١ ص ١٤٥ وقد ردد الأعلام كلام المبرد فقال :
وقد غلط سيبويه في جواز هذا ، لأنَّ الكلام غير تام دون اليدين ، فيحملان على المعنى .
ورواه أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٥ ، ٤٢٨ برواية سيبويه ، ثم قال : * أراد
تواهى رجلاها يديها فحذف المفعول ، وقد علم أن المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين وأن
اليدين مواهقتان ، كما أنهما مواهقتان ، فأضمر لليدين فعلا دل عليه الأول . فكانه قال : تواهى
يداها رجلها ، ثم حذف المفعول في هذا ، كما حذفه في الأول ، فصار على ما ترى تواهى
رجلاها يداها ، فعلى هذه الصنعة التى وصفت لك تقول : ضارب زيد عمرو على أن ترفع عمرا
بفعل غير الظاهر ، ولا يجوز أن يرتفعا جميعا بهذا الظاهر
التسواهى : الموافقة فى السير والتبارى فيه .

يصف حمارا من حمر الوحش يجرى وراء أتان فرجلاها : أى مؤخرتا قوائمه .
يداه أى متقدمتى قوائمه ، يريد : أن هذا الحمار يضع رأسه خلفها فى سيره ، فرأسه
كأنه قتب لها خلف حقيبتها ، أى : عجزها .
وقد روى فى سيبويه يداها بضمير الغائبة وكذلك فى الخصائص وفى الروض الأنف ج ٢
ص ١٨٢ والأجود . يداها بضمير الغائب كما يقول أستاذنا الشيخ النجار فى تعليقه على
الخصائص .

وكذلك روى فى المقتضب وفى اللسان (وهق) والديوان .
والبيت من قصيدة طويلة لأوس بن حجر فى الديوان ص ٦٣-٧٤ ورواية الديوان كرواية
المقتضب يديه بالنصب وروى كذلك أيضا فى الأمالى ج ٢ ص ٦٥ والسلمط ص ٧٠٠ مع
خلاف يسير فى بعض الألفاظ .
وفى المخصص ج ٧ ص ١١٣ « وكذلك المواهقة . قال أبو على ولذلك جاز الرفع فى الاسمين
من قول أوس بن حجر : تواهى رجلاها يداها ورأسه » .

(٢) كثيرا ما يرد المبرد رواية بعض الأبيات التى فيها مخالفة للقياس .
(٣) فى مجالس ثعلب ص ٤٨٥ . « إذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعهما . يقال : خاصم
زيد عمرو » .

وقد ذكرت كلام ابن جنى فى أن رفع الثانى بفعل محذوف .

هذا باب

أَم ، وَأَوْ (١)

فَأَمَّا (أَم) فلا تكون إِلَّا استفهاما ، وتقع من الاستفهام في موضعين :
أحدهما : أن تقع عَدِيلَةٌ لِلْألف على معنى (أَيْ) ، وذلك قولك : أزيد في الدار أم عمرو؟
وكذلك : أأعطيت زيدا أم حرمة (٢) ؟ .
فليس جواب هذا (لا) ، ولا (نَعَمْ) ؛ كما أنه إذا قال : أيهما لقيت ؟ أو : أي الأمرين فعلت ؟ لم يكن جواب هذا (لا) ولا (نَعَمْ) ؛ لِأَنَّ المتكلم مُدْعٍ أَنَّ أحد الأمرين قد وقع ، لا يدرى أيهما هو .
فالجواب أن تقول : زيد أو عمرو (٣) .

فإن كان الأمر على غير دَعَوَاهِ [فالجواب] أن تقول : لم ألقَ واحدا ، أو كليهما .
فمن ذلك قول الله / عزَّ وجلَّ : (اتَّخَذْنَا لَهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْبَصَارُ) (٤) . وقوله :

٣
٢٥١

- (١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « وهذا باب أم ، وأو » .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « أما (أم) فلا يكون انكلام بها الا استفهاما ، ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين :
على معنى أيهم ، وأيها .. » .
وفي أصل المقتضب : أأعطيت زيدا أم حملته .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ « هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما ، وأيهم » .

وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ، وأزيد لقيت أم بشرا فأنت الآن مسدع أن عنده أحدهما ، لأنك إذا قلت : أيهما عندك ؟ وأيها لقيت ؟ فأنت مدع أن المسؤل قد لقي أحدهما ، أو أن عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري : أيهما هو ؟
والدليل على أن قولك : أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك : أيهما عندك ؟ : أنك لو قلت : أزيد عندك أم بشر ، فقال المسؤل : لا ، كان محالا ، كما أنه إذا قال : أيهما عندك فقال : لا ، فقد أحال .
(٤) سورة ص : ٦٣ قرئ في السبعة (اتَّخَذْنَا لَهُمْ سِخْرِيًّا) ، بهمزة الاستفهام وبدونها ، فتكون همزة وصل مكسورة . انظر النشر ج ٢ ، ص ٣٦٢ ، والاتحاف ص ٣٧٣ . وقال أبوحيان في البحر ج ٧ ص ٤٠٧ ، و « أم » ، أن كان اتَّخَذْنَا لَهُمْ استفهاما مصرحا بهمزته كقراءة من قرأ كذلك أو مؤولا بالاستفهام ، وحذفت الهمزة للدلالة ، فالظاهر أنها متصلة لتقدم الهمزة ، والمعنى : أي الفعليين فعلنا بهم : الاستسخر منهم ، أم ازدراؤهم وتحقيرهم ، وإن أبصارنا كانت تعلق عنهم ، وتقتحم .. »

(أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا) (١) ومثله: (أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَعِّ) (٢) ، فخرج هذا مَخْرَجَ التوقيف والتوبيخ ، ومَخْرَجُهُ من الناس يكون استفهاما ، ويكون توبيخا .
فهذا أَحَدُ وَجْهَيْهَا .

ويدخل في باب التسوية مِثْلُ قولك : سواءَ عَلَى أَذْهَبْتَ أَمْ جِئْتَ ، وما أَبَالَى أَقْبَلْتَ أَمْ أَذْبَرْتَ ، وليتِ شِعْرَى أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو (٣) ؟ .
فقولك : (سواءَ عَلَى) تُخْبِرُ أَنَّ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَكَ وَاحِدٌ ، فَأَدْخَلْتَ حُرُوفَ الاسْتِفْهَامِ هَاهُنَا ، لِإِجَابِهَا التَّسْوِيَةَ .

= ويكون استفهاما على معنى الإنكار على أنفسهم للاستسخرار والزيغ جميعا ..
وان كان (اتخذناهم) ليس استفهاما فام منقطعة ، ويجوز أن تكون منقطعة أيضا مع تقديم الاستفهام يكون كقولك : أزيد عندك أم عندك عمرو . استفهمت عن زيد ، ثم أضربت عن ذلك ، واستفهمت عن عمرو .. فالتقدير : بل أزاغت عنهم الأبصار ..
وانظر الكشف ج ٣ ص ٣٣٣ ومعاني القرآن للفراء ج ١ ص ٧١ - ٧٢ .
(١) النازعات : ٢٧

(٢) الدخان : ٣٧ - في ابن يعيش ج ٨ ص ٩٨ قال عن الآية : « فهو من الناس استفهام ومن القديم - سبحانه - توقيف ، وتوبيخ للمشركين خرج مخرج الاستفهام ولا خير في واحد منهم انما هو على ادعائهم أن هناك خيرا ، فقرعوا بهذا على هذه الطريقة فاعلم » .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ : « ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيدا لقيت أم عمرا ، وسواء على : أبشرا كلمت أم زيدا ، كما تقول : ما أبالي : أيهما لقيت ، وانما جاز حرف الاستفهام ها هنا ، لأنك سويت الأمرين عليك كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيها العصابة .

وانما لزمتم (أم) هاهنا ، لأنك تريد معنى أيهما .
الا ترى أنك تقول : ما أبالي أي ذلك كان ، وسواء على أي ذلك كان فالعنى واحد (واى) ها هنا تحسن ، وتجاوز كما جازت في المسألة .
ومثل ذلك ما أدرى : أزيد ثم أم عمرو ؟ وليت شعري : أزيد عندك أم عمرو ؟ فانما أوقعت (أم) ها هنا كما أوقعت في الذي قبله ، لأن ذا يجرى على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيهما ، كما جرى الأول . الا ترى أنك تقول : ليت شعري : أيهما ثم ؟ وما أدرى ؟ أيهما ثم ؟ فيجوز أيهما ويحسن ..

وانظر في ذلك أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٣٣ - ٣٣٤ . المسكبرى ج ١ ص ٧ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ والمغنى ج ١ ص ١٥ - ١٦ .

ألا ترى أنك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو ، أنهما في علمك مُستويان ، فهذه مضارعة ، ولهذا تقول : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو ؛ لأنهما قد استويا عند السامع ؛ كما استوى الأولان في علمك .

و (أى) داخله في كل موضع تدخل فيه (أم) مع الألف . تقول : قد علمت أيهما في الدار؟ تريد : إذا أم ذا . قال الله عز وجل : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا) (١) .

وقال : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) (٢) ؛ لأن المعنى : إذا أم ذا ؟

وعلى ذلك / قول الشاعر :

سواء عليه أى حين أتيتُه أساعة نحس جئتُه أم بأسعد (٣)

ففس (أيا) بالألف وأم ؛ كما تقول : أى الرجلين أفضل أزيد أم عمرو ؟ وسنفرد بابا للمسائل بعد فراغنا من الأصول ، فهذا أحد موضعها .

* * *

والموضع الثاني : أن تكون منقطة مما قبلها خبرا كان أو استفهاما ، وذلك قولك فيما كان

خبرا : إن هذا لزيد أم عمرو (٤) يا فتى .

(١) الكهف : ١٩

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البيت لزهير من قصيدة في مدح هرم بن سنان وهى فى الديوان ص ٢١٩ - ٢٣٦ وروايته : أساعة نحس تنقى .

وفى شرح الديوان ص ٢٣٢ « أى ليس يتشاءم بشيء ان أتيت به بنحس أو بسعد . قال أبو العباس : سواء يرفعها ما بعدها من الاستفهام مرفوعا كان الاستفهام أو منصوبا ، أو مخفوضا . والنحويون يجيزون فى اعراب (سواء) فى مثل هذا وجوها كثيرة :

١ - (سواء) خبر مقدم والجملة بعدها مؤولة بمصدر بدون سابق مبتدأ ، والتقدير : مجيئك فى ساعة نحس ومجيئك فى ساعة سعد مستويان .

ب - سواء مبتدأ والجملة بعدها خبرها ولا تحتاج الى رابط لانها نفس المبتدأ فى المعنى

ج - سواء مبتدأ وما بعدها فاعل أغنى عن الخبر ويحسن ذلك عند الاعتماد .

د - سواء خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : الامر ان سواء ، ثم بينهما بقوله أساعة نحس

جئت أم بأسعد .

وانظر فى اعراب سواء شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٤٨ - ٣٤٩ ، وسيبويه ج ١

ص ٤٩٠ ، الكشف ج ١ ص ٢٥ - ٢٦ ، العبرى ج ١ ص ٨ ، البحر المحيط ج ١ ص ٤٦

- ٤٧ ، المغنى ج ١ ص ١٢٤ .

(٤) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٤٧ « (المتصلة) يليها المفرد والجملة بخلاف

المنقطعة ، فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزأين نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو أو مقسدا =

وذلك أَنَّكَ نظرت إلى شخص ، فتوهمته زيدا ، فقلت على ما سبق إليك ، ثم أدركك الظنُّ أَنَّهُ عمرو ، فانصرفت عن الأول ، فقلت : أم عمرو مستفهما . فَإِنَّمَا هو إضراب عن الأول على معنى (بَلْ) ، إِلَّا أَنَّ ما يقع بعد (بَلْ) يقين ، وما يقع بعد (أَمْ) مظنون مشكوك فيه ، وذلك أَنَّكَ تقول : ضربت زيدا ناسيا أو غالطا ، ثم تذكر أو تُنبِّه ، فتقول : بل عمرا مُستدركا مُثبتا للثاني ، تاركا للأول . فـ (بَلْ) تخرج من غلط إلى استنبات ، ومن نسيان إلى ذكر . و (أَمْ) معها ظنُّ أو استفهام ، وإضراب / عما كان قبله .

٣
٢٥٣

ومن ذلك : هل زيدٌ منطلق أم عمرو يا فتى قائما . أَضْرَبَ عن سؤاله عن انطلاق زيد ، وجعل السؤال عن عمرو . فهذا مَجْرَى هذا ، وليس على منهاج قولك : أزيد في الدار أم عمرو وأنت تريد : أيهما في الدار ؟ لأنَّ (أَمْ) عديلة الألف ، و (هل) إِنَّمَا تقع مُسْتَأْنَفَةً . ألا ترى أَنَّكَ تقول : أما زيد في الدار على التقرير ، وتقول : يا زيد ، أَسْكُوتُ والناس يتكلمون . توبَّخه بذلك وقد وقع منه السكوت ، ولا تقع (هَلْ) في هذا الموضع (١) .
ألا ترى إلى قوله :

* أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِي (٢) *

وإِنَّمَا هو : أَتَطْرَب وهو في حالِ طَرَب ؟ .

وذلك لأنَّ الألف و (أَمْ) حرفا الاستفهام اللذان يُستفهم بهما عن جميعه : ولا يخرجان منه ، وليس كذا سائر حُرُوف الاستفهام ؛ لأنَّ كلَّ حرف منها لَضَرْبٍ لا ينعدي ذلك إلى غيره ، ألا ترى أَنَّ (أَيْنَ) إِنَّمَا هي سؤال عن المكان لا يقع إِلَّا عليه .

٣
٢٥٤

و (متى) سؤال عن زمان ، و (كيف) سؤال عن حال ، و (كم) / سؤال عن عدد .
و (هَلْ) تخرج من حدِّ المسألة فتصير بمنزلة (قَدْ) (٣) نحو : قوله عز وجل - : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا) .

فالألف (وَأَمْ) لا يُنْقَلان عن الاستفهام ، كما تُنْقَل هذه الحروف . فتكون جزاء . ويكون

= أحدهما نحو : انها لابل أم شاء ، أي أم هي شاء . قال جار الله : لا يجوز حذف أحد جزئي الجملة بعد المتقطعة في الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة ، ويجوز في الخبر إذا لا يلتبس .
أقول : إذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة .

ويؤيد كلام الرضي ما يمثل به المبرد بعد من قوله : هل زيد منطلق أم عمرو ؟

(١) الهمزة أصل أدوات الاستفهام ولها خصائص انغردت بها وانظر المفنى ج ١ ص ١٦ .

(٢) تقدم في ص ٢٢٨ : ٢٦٤ .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٤٣ كما تقدم ذكر الآية .

ما كان منها يقع للناس وغيرهم ، نحو : (مَنْ) ، و (ما) ، و (أَيْ) كذلك ، ويكون في معنى الذي .

وحرفا الاستفهام اللذان لا يفارقانه : الألف و (أم) ، وهما يدخلان على هذه الحروف كلها .

ألا ترى أن القائل يقول : هل زيد في الدار أم هل عمرو هناك ؟

وتقول : كيف صنعت أم كيف صنع أخوك ؟ . فدخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام

لتمكّنهما وانتقالهما . فمن ذلك قوله :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته
أم حبّلها إذ نأثك اليوم مضروم
إثر الأجيّة يوم البين مشكوم^(١)

(١) استشهد سيبويه بالبيتين ج ١ ص ٤٨٧ على دخول (أم) المنقطة على (هل) .
و (أم) المتصلة لا تدخل على أدوات الاستفهام أما (أم) المنقطة فتدخل عليها الألف
الاستفهام ، وقد عقد سيبويه فصلا عنونه بقوله : هذا باب بيان (أم) لم دخلت على
حروف الاستفهام ، ولم تدخل على الألف ؟ ج ١ ص ٤٩١ .
وفي الخزانة ج ٤ ص ٥١٦ : يجوز أن تأتي (هل) بعد (أم) وليس فيه جمع بين
استفهامين . فان (أم) مجردة عن الاستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام حرفا كانت
أم اسما ...

قال المرادي في الجنى الداني : ان قلت : (أم) المنقطة هل هي عاطفة ، أو ليست بعاطفة .
قلت : المفارقة يقولون : انها ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة .
وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد كقول العرب : انها لأبل أم شاء قال : ف (أم) هنا
لمجرد الاضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما يكون ما بعد (بل) فانها بمعناها .
وقال ابن هشام في المغنى : ح ١ ص ٤٤-٤٥ لا تدخل (أم) المنقطة على مفرد ؛ ولهذا قدروا في :
انها لأبل أم شاء ، وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال : لا حاجة لتقدير
مبتدا ... وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، واستدل بقول بعضهم : ان هناك لا بلا أم شاء
بالنصب ، فان صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ، أي : أم أرى شاء .

ومن ذهب الى أن (أم) عاطفة ابن يعيش ، ثم اضطرب كلامه في البيت .
وفي الخزانة أيضا ص ٥١٩ : (أم) إذا جاءت بعد (هل) يجوز أن يعاد معها (هل) ويجوز
ألا يعاد بخلاف (أم) إذا جاءت بعد اسم استفهام فانسه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم ، وقد
اجتمع في البيتين إعادة (هل) وتركها ، فان (أم) الأولى جاءت بعد (هل) ولم تعد (هل)
معه . وقد أعادها مع (أم) الثانية في البيت الثاني « وفي القرآن الكريم : « هل يستوى
الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور » .

مكتوم خبر (ما) الموصولة والفعلان بالخطاب الأول بالبناء للمعلوم ، والثاني بالبناء للمجهول

- والمكتوم : المستور .

وجملة : (حبّلها مضروم) استثنائية ، و (إذ) تعليلية متعلقة بمضروم بمعنى مقطوع .

والحبل : استعارة للوصل والمحبة .

نأثك : أصله : نأث عنك ، فحذف (عن) ووصل الضمير بالفعل .

فأدخل (أم) على (هل) ، وقال :

سائل فوارس يربُّوع بِشِدَّتِنَا أَهْلَ رَأُونَا يَسْفَحُ الْقُفَّ ذِي الْأَكِمِ (١)

/ وقال :

كَيْفَ الْقَرَارُ بِبَطْنِ مَكَّةَ بَعْدَمَا هَمَّ الَّذِينَ تُحِبُّ بِالْإِنْجَادِ
أَمْ كَيْفَ صَبْرُكَ إِذْ ثَوَيْتَ مُعَالِجَا سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَسُقْمَكَ بَادِي (٢)

وتدخل حروف الاستفهام على (مَنْ) ، و (مَا) ، و (أَيُّ) إذا صِرْنَ في معنى الذي بصلاتهن .
وكذلك (أَمْ) ، كقول الله عز وجل : (أَمْ مَنْ يُجِيبُ الْمُسْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ) (٣) ، وكقوله : (أَقَمَنْ
يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٤) ، فقد أوضحت لك حالهما .

= والمعنى : هل تكتم الحبيبة وتحفظ ما علمت من ودعها لك وما استودعته منها من
قولها : أنا على العهد أم انصرم حبلى منك لبعدها عنك .

وتقدر (أم) هنا ببل ، والهمزة ، لأن المعنى على ذلك .

أم هل كبير بكى (أم) منقطعة بمعنى (بل) ومجردة من الاستفهام لدخولها على هل .
و (كبير) مبتدأ ، و (بكى) جملة صفة المبتدأ . والخبر مشكوم ؛ ولو كانت جملة
(بكى) خبر المبتدأ لكان ذلك من ضرورة الشعر ، إذ لا يتقدم الاسم على الفعل بعد (هل) في
الاختيار .

المشكوم : المجزى وقال الشجري : مشكوم : مثاب مجازى .

اثر الأجابة : بكسر الهمزة وسكون المثلثة وفتحهما لفة .

البين : الفراق ، واثر ، ويوم متعلقان بيكى .

لم يقض عبسرتة : صفة ثانية لكبير . العبرة : الدفعة ، أى لم يشتف من البكاء ، لأن
فى ذلك راحة كما قال امرؤ القيس :

وان شفائى عبرة لو صبيتها

البيتان مطلع قصيدة لعلمة بن عبدة فى ختام ديوانه ص ١٢ .

وفى المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ وشرحها للأنبارى ص ٧٨٦ - ٨٢٢ والخزانة ج ٤ ص

٥١٦ - ٥١٩ - ٥٢١ ، وانظر أمالى الشجري ج ٢ ص ٣٣٤ - ٣٣٥ . وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٣

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٤ .

(٢) البيتان من قصيدة لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ورواية الديوان

كَيْفَ النَّوَاءِ بِبَطْنِ مَكَّةَ بَعْدَمَا هَمَّ الَّذِينَ تُحِبُّ بِالْإِنْجَادِ

هَمُّوا بِبُعْدِ عَنْكَ غَيْرَ تَقَرُّبٍ شَتَانٍ بَيْنَ الْقُرْبِ وَالْإِبْعَادِ

لَا كَيْفَ قَلْبِكَ إِنْ ثَوَيْتَ مُخَايَرًا سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَحَزْنُكَ بَادِي

وهى فى طبعة الميمنية ص ٧٣

(٣) النمل : ٦٢

(٤) فصلت : ٤٠ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٥١

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (أَلَمْ نَنْزِلِ الْكِتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) (١) وقوله : (أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا) (٢) ، وما كان مثله ؛ نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) (٣) فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الاستفهام ؛ لَأَنَّ المستخبرَ غيرُ عالمٍ ، وإنما يتوقعُ الجوابَ فيعلمُ به . والله - عَزَّ وَجَلَّ - منيُّ عنه ذلك . وإنما تخرج هذه الحروف في القرآن مخرجَ التوبيخ والتقرير . ولكنها لتكرير توبيخ بَعْدَ توبيخ عليهم .

أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٤) / - وقد علم المستمعون كيف ذلك - لِيُزَجِّرَهُمْ عَنْ رُكُوبِ مَا يُؤَدِّي إِلَى النَّارِ ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ : السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الشَّقَاءُ ؛ لِتُوقِفَهُ أَنَّهُ عَلَى خَطَأٍ وَعَلَى مَا يُصِيرُهُ إِلَى الشَّقَاءِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : (أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ) (٥) . كما قال :

الْأَسْتُمُ خَيْرٌ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأُنْذَى الْعَالَمِينَ بُطُونٌ رَاحَ (٦)

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَفْهَمْ ، وَلَكِنْ قَرَّرَهُمْ بِأَنَّهُمْ كَذَلِكَ وَأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ لَهُمْ ؛ فَمَجَازُ هَذِهِ الْآيَاتِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَيْقُولُونَ افْتَرَاهُ ؟ عَلَى التَّوْبِيخِ لَهُمْ ، وَأَنَّهُمْ قَالُوا ، فَنَبَّهَ الرَّسُولَ وَالْمُسْلِمِينَ عَلَى إِفْكِهِمْ ، وَتَرَكَ خَبَرَ إِلَى خَبَرٍ لَا عَلَى جِهَةِ الْإِضْرَابِ ، وَلَكِنْ عَلَى جِهَةِ تَكْرِيرِ خَبَرٍ بَعْدَ خَبَرٍ : كَمَا يَقَعُ أَمْرٌ بَعْدَ زَجْرٍ ، وَأَمْرٌ بَعْدَ أَمْرٍ لِلتَّرْغِيبِ ، وَالتَّرْهيبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) السجدة : ١ ، ٢ وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ .

(٢) القلم : ٦٦

(٣) الزخرف : ١٦

في سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ " ومثل ذلك قوله تعالى : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ) . فقد علم النبي - صلى الله عليه وسلم - والمسلمون أن الله - عز وجل - لم يتخذ ولداً ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ، ليصروا ضاللتهم .

أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ لِلرَّجُلِ : السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الشَّقَاءُ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ السَّعَادَةَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الشَّقَاءِ ، وَأَنَّ الْمُسْتَوَلَّ يَقُولُ : السَّعَادَةُ وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ صَاحِبَهُ وَأَنْ يَعْلَمَهُ ، . وانظر البرهان ج ٤ ص ١٨١ - ١٨٥ .

(٤) فصلت : ٤٠

(٥) الزمر : ٦٠

(٦) الهمزة في قوله : (أَلَسْتُمْ) للأنكار الإبطالي ، فتقتضى أن ما بعدها غير واقع ، وإن كان ما بعدها منفياً لزم ثبوته ، لأن نفي النفي إثبات .

قال ابن هشام : ولهذا كان قول جرير : أَلَسْتُمْ . مدحاً بل قيل إنه أمدح بيت قائلته العرب ، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البتة .
الراح : اسم جمع لراحة وهي الكف .

والبيت من قصيدة لجرير في مدح عبد الملك بن مروان وهي في الديوان ص ٩٦ - ٩٩ وانظر السيوطي ص ١٥ - ١٨ ، والمفني ج ١ ص ١٦

هذا باب

من مسائل (أم) في البابيين المتقدمين

لنوضح كل باب على حiale ، ونبينه من صاحبه إن شاء الله

^٣
٢٥٧ تقول : أعندك / زيد أم عمرو ، فإذا أردت : أيهما عندك - فهذا عربي حسن : والأجود :
أزيد عندك أم عمرو ؛ لأنك عدلت زيدا بعمره ، فأوقعت كل واحد منهما إلى جانب حرف
الاستفهام ، وجعلت الذي لاتسأل عنه بينهما ، وهو قولك : عندك .
وكذلك : أزيدا ضربت أم عمرا : أزيد قام أم عمرو (١) .
ولو قلت : أقام زيد أم عمرو ؟ وأزيد أم عمرو قام ؟ وأزيد أم عمرو عندك ؟ : وأزيدا
أم عمرا ضربت ؟ كان ذلك جائزا حسنا : والوجه ما وصفت لك : وكل هذا غير بعيد .
فإن أردت أن تجربيه على استفهامين قلت : أزيد عندك : أم عندك عمرو يا فتى . استفهم
أولا عن زيد . ثم أدركه الشك في عمرو ، فأضرب عن زيد . ورجع إلى عمرو . فكأنه قال :
أزيد عندك بل أعندك عمرو ؟ . فهذا تمثيل ذلك : ومثله قول كثير :

الينس أبي بالنضر أم لينس والدي لكل نجيب من خزاعة أزهر (٢)

^٣
٢٥٨ /ترك استفهام الأول ، وما ل إلى الثاني ، وإنما أخرجه مخرج التقرير في اللفظ ، كالأستخبار .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ « واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ،
لأنك لا تسأله عن اللقي ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين ، لا تدري أيهما هو فبدات بالاسم ،
لأنك تقصد قصد أن يبين لك : أي الاسمين عنده ، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول ، وصار
الذي لا تسأل عنه بينهما .

ولو قلت : أقيت زيدا أم عمرا كان جائزا حسنا ، ولو قلت : أعندك زيد أم عمرو كان
كذلك .

وإنما كان تقديم الاسم ها هنا أحسن ، ولم يجز للأخسر إلا أن يكون مؤخرا ؛ لأنه قصد
قصد أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما ، فبدأ به مع القصة التي لايسأل عنها ،
لأنه إنما سأل عن أحدهما من أجلها ، فإنما يفرغ مما يقصد قصده بقصته ، ثم يعدله بالثاني .

(٢) استشهد به سيبويه لام المنقطعة ج ١ ص ٤٨٥ .

الأزهر من الرجال : الأبيض العتيق البياض النير الحسن وهو أحسن البياض كان له
بريقا ونورا يزهر ، كما يزهر النجم ، والسراج . من اللسان .

و (أم) المنقطعة تقع بعد الاستفهام كموقعها بعد الخبر ، ومن ذلك قولك : أزيد في الدار أم لا (١) ؟ ليس معنى هذا : معنى (أيهما) ، ولكنك استفهمت على أنك ظننت أنه في الدار ، ثم أدركك الشك في أنه ليس فيها ، فأضربت عن السؤال عن كونه فيها ، وسألت عن إصغارها منه . فإما قول ابن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدرى - وإن كنت داريًا - بسبع رمين الجمر أم بثمان (٢)
فليس على الإضراب ، ولكنه أراد : أبسبع ؟ فاضطر ، فحذف الألف ، وجعل (أم)
دليلا على إرادته إياه ، إذ كان المعنى على ذلك ، كما قال الشاعر :

لعمرك ما أدرى - وإن كنت داريًا - شعيت ابن سهم أم شعيت ابن منقر (٣)
يريد : أشعيت ؟ .

النضر : أبو قريش وهو النضر بن كنانة .
وفي جهمرة أنساب العرب ص ١٢ « فولد مالك بن النضر بن كنانة فهر بن مالك .
والصلت بن مالك وإن ولد الصلت هذا دخل في بني مليح . من خزاعة رهط كثير بن عبد
الرحمن الشاعر . ولذلك كان ينتسب في قريش » وفي كتاب نسب قريش ص ١١ : « فأما الصلت
ابن النضر فإن من بني مليح بن خزاعة من يزعم أنه من ولده وقد قال كثير بن عبد الرحمن الشاعر
يذكر ذلك (وقال مصعب : بثس الرجل كثير)

ليس أبي بالصلت أم ليس اسرتي بكل هجان من بني النضر أزهرا
وانظر بقية الشعر ومعارضته هناك .
(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ « ومن ذلك أيضا : عندك زيد أم لا . كانه حيث قال :
عندك زيد كان يظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال : أم لا .
وقال الرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٤٨ : « وإنما عدها منقطعة ، لأنه لو سكت على
قوله : أزيد عندك لعلم المخاطب أنه يريد : أهو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقوله :
(أم لا) فائدة مجددة ، وهي تغير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده ، وهذا معنى الانقطاع
والإضراب » .
(٢) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : بسبع ج ١ ص ٨٥
و (أم) متصلة .

والبيت من قطعة لعم بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٥٧ - ٢٥٨ والرواية في الديوان:
فوالله ما أدرى - وإنى لحاسب - بسبع رميت الجمر أم بثمان
وهي رواية الزبير بن بكار .

ورواية المقتضب كرواية سيبويه . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٤٧ - ٤٥٠ .
والكامل ج ٧ ص ٩٤ ، اصلاح المنطق ص ٥ ، تهذيبه ج ١ ص ٨ .
(٣) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : شعيت ابن سهم ج ١
ص ٤٨٥ ، واستشهد به الجرد على ذلك أيضا في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٢٤٧ ، ج ٧
ص ٩٥ .

فَأَمَّا قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطَ . غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرِّيَابِ خَيْالًا (١)

/ فيكون على ضربين :

يجوز أن يكون : أكذبتك عينك ، فحذف الألف .

ويجوز أن يكون ابتداءً (كذبتك عينك) مخبراً ، ثم أدركه الشك في أنه قد رأى ، فاستفهم

مُستثبنا .

وأما ما حكى الله عن فرعون من قوله : (أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ) (٢) - فلأنما تأويله - والله أعلم - : أنه قال : أفلا تبصرون . أم أنا خير ؟ على أنهم لو قالوا له : أنت خير لكانوا عنده بَصَرَاء ، فكأنه قال - والله أعلم - : أفلا تبصرون ، أم تبصرون .

= وشيخ : اسم رجل ، وحذف تنوينه للضرورة في الموضعين و (ابن) خبره .

والمنى : ما أدري أى النسبين هو الصحيح ؟

وحذف همزة الاستفهام قبل (أم) بابه الشعر عند سيبويه والمبرد ، وجوزه غيرهما

في الاختيار .

وانظر نسب بنى منقر في جوهرة الانساب ص ٢١٦ - ٢١٧ ، الخزائن ج ٤ ص ٤٥١ .

ونسب البيت في سيبويه للأسود بن يعفر التميمي ، ونسب في الكامل الى اللعين المنقرى

التميمي ، وانظر المنى ج ١ ص ٤٠ . والسيوطي ص ٥١

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ على أن الخليل يرى أن (أم) منقطعة بمد الخبر ،

ثم أجاز سيبويه أن تكون أم متصلة وهمزة الاستفهام محذوفة .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٢٤٨ .

كذبتك عينك : قال ابن الأثير في النهاية ج ٤ ص ١٣ وقد استعملت العرب الكذب

في موضع الخطأ . قال الأخطل : كذبتك عينك .

الغلس (بفتحيتين) : ظلمة آخر الليل .

والرياب : اسم امرأة . الخيال : الطيف .

واسط . موضع بالجزيرة وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٣٤٨ ، والخزائن ج ٤

ص ٤٥٣ .

والبيت مطلع قصيدة للأخطل في هجاء جرير ، في ديوانه ص ٤١

انظر الخزائن ج ٤ ص ٤٥٢ - ٤٥٥ ، والمنى ج ١ ص ٤٣ والسيوطي ص ٥٢ - ٥٣

(٢) الزخرف : ٥١ - ٥٢

سبويه جعل (أم) في الآية منقطعة . فقد ذكرها في باب (أم) المنقطعة ج ١ ص ٤٨٤

وبعد أن مثل بجملة أمثلة للمنقطعة قال : « ومثل ذلك : « أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين » .

وهذه (أم) المنقطعة ؛ لأنه أدركه الشك في بصّره ، كالمسألة في قولك : أزيد في الدار أم لا ، وقد مضى تفسير هذا .

فهذا في قول جميع النحويين لا نعلم بينهم اختلافا فيه .

فأما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذاهبهم ، فيقول : (أم) زائدة ، ومعناه : أفلا تبصرون أنا خير ، وكان يفسر هذا البيت :

= كان فرعون قال : أفلا تبصرون أم أنتم بصراء فقلوه : (أم أنا خير من هذا) بمنزلة : أم أنتم بصراء ، لأنهم لو قالوا : أنت خير منه كان بمنزلة قولهم : نحن بصراء ، وكذلك أم أنا خير بمنزلة لو قال : أنتم بصراء .

وكذلك جعل (أم) منقطعة ، الفراء في معاني القرآن ج ١ ص ٧٢ .
وينسب أبو حيان إلى سيبويه أنه جعل (أم) في الآية متصلة . قال في البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢ :

« وقال سيبويه : (أم) هذه المعادلة ، أي أم يبصرون الأمر الذي هو حقيقى أن يبصر عنده ، وهو أنه خير من موسى ، وهذا القول بدا به الزمخشري فقال : أم متصلة ، لأن المعنى أفلا تبصرون أم تبصرون إلا أنه وضع قوله : (أنا خير) موضع تبصرون ، لأنهم إذا قالوا : أنت خير ، فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة السبب » .

ثم أخذ أبو حيان يضعف القول بأن (أم) متصلة .
وقد أخذ ابن هشام في المعنى ج ١ ص ٤٢ كلام الزمخشري وجعل (أم) متصلة ثم قال : وهذا معنى كلام سيبويه .

وقد رد على ابن هشام الدماميني ج ١ ص ٩٥ ساق نص كلام سيبويه ثم قال : فانت تراه كيف حكم بأن أم في الآية منقطعة وقدر انقطاعها بما رأيت ؟ فكيف يحكم بأن ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بأن (أم) متصلة .
قال السيرافى في تقرير كلام سيبويه ما معناه :

« انه اذا كان بعد (أم) نقيض ما قبلها فهي منقطعة وذلك لان السائل لو اقتصر فى ذلك المثال على قوله : عندك زيد لاقتضى استفهامه هذا ان يجاب بنعم أو لا ، فقوله : أم لا ستغنى عنه فى تكميل الاستفهام الأول ، وانما يذكره الذاكر ، ليبين أنه عرض له الظن فى نفى أنه عنده كما كان قد عرض له فى ثبوت كونه عنده ، وكذا فى الآية لو اقتصر على قوله : (أفلا تبصرون) لاستدعى أن يقال له : تبصر أولا تبصر ، فكان فى غنية عن ذكر ما بعده لكنه افاد بقوله : (أم أنا خير) عروض الظن له فى أنهم يبصرون بعد ما ظن أولا أنهم لا يبصرون »
ويبعد أن تكون (أم) متصلة على هذا التقدير : أفلا تبصرون أم تبصرون ما قالوه من تقديم مثبت على المنفى مع (أم) المعادلة .

فى البرهان ج ٤ ص ١٨٥ قال الصفار : اذا كانت الجملتان موجبتين قدمت إيهما شئت ؟ وان كانت احدهما منفية آخرتها ، فقلت : أقام زيد أم لم يقم ؟ ولا يجوز : أم لم يقم أم لا ، ولا سواء على ألم تقيم أم قمت .. وانظر الهمع ج ٢ ص ١٣٢ والكشاف ج ٣ ص ٤٢٣ والعكبرى ج ٢ ص ١١٩ والبحر المحيط ج ٨ ص ٢٢ - ٢٣ - الدماميني ج ١ ص ٩٤ - ١٠٣ والبرهان ج ٤ ص ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٥ . الخزانة ج ٤ ص ٤٢٢ .

يا دَهْرُ أُمِّ مَا كَانَ مَشْيِي رَقْصًا بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشْيَتِي تَوْقُصًا^(١)

/ يريد : يا دهر ، ما كان مشي رقصا . وهذا لا يعرفه المفسرون ، ولا النحويون ، لا يعرفون (أُم) زائدة ولكن إذا عرض الشيء في الباب ذكرناه ، وبينا عنه .

وتقول : ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو؟ وما بالي : أقمت أم قعدت : وسواء على : أذهبت أم جئت . وقد ذكرنا هذا قبل ، ولكن رددناه لاستقصاء تفسيره ؛ لأن هذا ليس باستفهام ، ولا قولك : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو . إنما هو أنك قد علمت أن أحدهما في الدار . لا تدري أيهما هو ؟ فقد استويا عندك ، فهذه الأشياء التي وصفنا مُستوية ؛ وإن لم تكن استفهاما .

فالتسوية أجرت عليه هذه الحروف ؛ إذ كانت لا تكون إلا للتسوية .

والدليل على ذلك أن (أيّا) لا تكون إلا لهذا المعنى داخل على جميعها .

ألا ترى أنك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو فمعناه : أيهما في الدار . وإذا قلت : سواء على أذهبت أم جئت - فمعناه : سواء على أي ذلك كان ، كما تقول : ما أبالي : أقمت أم قعدت ، أي ما أبالي أي ذلك كان ، وليت شعري ! أي ذلك كان .

٣
٢٦١

ألا ترى أنه / لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يلغى ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله . وهذه الأفعال هي التي يجوز ألا تعمل خاصة ، وهي ما كان من العلم والشك فعلى هذا : (لِتَعْلَمَ أَيُّ الْجِزْبَيْنِ) ^(٢) (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ) ^(٣) ؛ لأن هذه اللام تفصل ^(٤) ما بعدها عما قبلها . تقول : علمت لزيد خير منك . وعلى ذلك قوله :

(١) استشهد به ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٣٣٦ على زيادة (أُم) ، وانسده : يا دهن (بالنون مكان الراء) وقال : دهن ترخيم دهناء .
والرقص : الخب عن ابن فارس وقال ابن دريد : الرقص : شبيه بالنقران من النشاط ، والقولان متقاربان .

التوقص : تقارب الخطو وقيل : شدة الوط وكلاهما من فعل الهرم ، وانظر الخزاعة ج ٤ ص ٤٢١ - ٤٢٣ واللسان (أُم) .

ولم يعرف قائله

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البقرة : ١٠٢

(٤) في الأصل : لا تفصل .

لا أبالي أنتب بالحزن تيس أم لحاني بظهر غيب لثيم^(١)

وقول الشاعر :

ليت شعري وأين منى لبت أعلى العهد يلبن قبرام^(٢)

وقال الشاعر :

سواء عليك اليوم أنصاعت النوى بخرقاء أم أنحى لك السيف ذابح^(٣)

ونظير إدخالهم التسوية على الاستفهام لاشمال التسوية عليها قولك : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة^(٤) ، فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة ، لأن فيها الاختصاص الذى فى النداء ، وإنما حق النداء أن تعطف به المخاطب عليك ، ثم / تخبره ، أو تأمره ، أو تسأله ، أو غير ذلك مما توقعه إليه ، فهو مختص من غيره فى قولك : يا زيد ، يا رجال .

٣
٢٦٢

فلذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة . فانت لم تدع العصابة ، ولكنك اختصاصتها

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٨٨ على أن (ام) معادلة لالف الاستفهام . ولا يجوز أن يؤتى بأو مكان (ام) .

وقال ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ٣٣٤ « النيب : صوت التيس عند النزو ، .
والبيت لحسان من قصيدة قالها يوم أحد ، فخر فيها على ابن الزبيرى .
وهى فى ديوانه ص ٣٠٦ - ٣١٠ وذكرها ابن هشام فى السيرة . انظر الروض الانف
ج ٢ ص ١٦١ ، والخزانة ج ٤ ص ٤٦١ - ٤٦٤ .

(٢) فى معجم البلدان ج ٥ ص ٤٤٠ ، يلبن (بفتح أوله وسكون ثانيه وباء موحدة مفتوحة ونون) : جبل قرب المدينة . قيل هو غدير للمدينة وفيه يقول أبو قطفية :
ليت شعري . . .

وقال فى ج ١ ص ٣٦٦ : برام : يروى بكسر أوله وفتحه ، والفتح أكثر قال نصر : جبل فى بلاد بنى سليم عند الحرة من ناحية البقيع وقيل : هو على عشرين فرسخا من المدينة . .
ثم ذكر قصيدة أبى قطفية وانظر مهذب الأغاني ج ٧ ص ٢٧ - ٢٨ ، والفائق ٢ : ٢٢٣
(٣) أنصاعت النوى : انشقت ، وذهبت بها المنية الى مكان بعيد ، وأنصاعت بهمزة مفتوحة لأنها للاستفهام .
والنوى : مؤنثة لا غير .

خرقاء امرأة شبيب بها ذو الرمة كثيرا فى شعره لقب مية وروى بصيداء .
أنحى : قصد نحوك . ذابح : اسم فاعل من الذبح .
والبيت من قصيدة طويلة لذي الرمة فى ديوانه ص ٩٣ - ١١١ .
وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٤ .

(٤) فى سيويه ج ١ ص ٣٨٣ « ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيذا القيت أم عمرا ، وسواء على أبشرا كلمت أم زيدا ، كما تقول : ما أبالي أيهما لقيت ، وإنما جاز حرف الاستفهام هاهنا لأنك سويت الأمرين عليك ، كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة . »

من غيرها ؛ كما تختص المدعو ، فجرى عليها اسم النداء ، أغنى (أيتها) ، مساواتها إياه في الاختصاص ؛ كما أنك إذا قلت : ما أدري أزيد في الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك في المعرفة وإن لم يكن هذا مستفهما عنه ، ولكن معطه من الاستفهام كمحل ما ذكرت لك من النداء .

وعلى هذا تقول : عَلَى الْمَضَارِبِ الْوَضِيعَةُ أَيُّهَا الرَّجُلُ^(١) ، ولا يجوز أن تقول : يا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، ولا يا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ ؛ لَأَنَّكَ لَا تُنَبِّهَ إِنْسَانًا إِنَّمَا تَخْتَصُّ وَ(يا) إِنَّمَا هِيَ زَجْرٌ وَتَنْبِيهٌ .
وتقول : أزيد في الدار أم في البيت عمرو . لا تريد معنى (أيهما) ولكنك أضربت عن الأول ، واستفهمت عن الثاني على ما شرحت .

وكل ما كان من الإخبار ، ومن حروف الاستفهام غير الألف فليست تقع (أم) بعده /
إلا مُسْتَأْنَفَةً ، وتكون مع الألف مُسْتَأْنَفَةً إِذَا جَرَّيْتَهَا عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ^(٢) [فإذا أردت معنى (أيهما) عدلتها بالألف ، وتدخل عليها ما كان للتسوية على ما وصفنا]^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٦ : باب ما جرى على حرف النداء وصفه له ، وليس بمنادى ينبه غيره ، ولكنه اختص . كما أن المنادى مختص من بين أمته لامرك أو نهيك أو خبرك .
فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء ، كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبار ، ولا استفهام على حرف الاستفهام لأنك تسوى فيه ، كما تسوى في الاستفهام ، فالتسوية أجرته على حرف النداء والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء وذلك قولك : ما أدري أفضل أم لم يفعل ، فجرى هذا كقولك : أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد إذا استفهمت ، لأن علمك قد استوى فيهما ، كما استوى عليك الأمران في الأول ، فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء وذلك قولك : أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل ..
وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع ، والله اغفر لنا أيها العصابة وإنما أردت أن تختص ولا تبهم حين قلت : أيها العصابة ، وأيها الرجل .. ولا تدخل (يا) ها هنا . لأنك لست تنبه غيره .

وفي الهمع ج ١ ص ١٧١ : « قل وقس الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو : بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو : على المضارب الوضيعة أيها الرجل . فالمضارب لفظ غيبة ، لأنه ظاهر ولكنه في معنى على أو عليك ، ومنع الصغار ذلك ألته ؛ لأن الاختصاص مشبه بالنداء فكما لا ينادى الغائب فكذلك لا يكون فيه الاختصاص » .

وتقدم في ص ٢٨٠ أن التحذير بأيا لا يكون للغائب .

(٢) يقصد أن (أم) المتصلة ، والمنقطعة يقعان بعد همزة الاستفهام . و (أم) المنقطعة وحدها تقع بعد الخبر وبعد أدوات الاستفهام غير الهمزة .
(٣) تصحيح السيرافي .

وكان الخليل يُجيز : لأُضربنه أذهب أم مكث . يريد : لأُضربنه أى ذلك كان^(١) ، وإنما عبارة الألف وأم بـ (أى) فحيث صلحت (أى) ، صلحتنا ، وكان يُجيز على هذا : كلُّ حق لها سميناه أم لم نسّمه ، على معنى قوله : أى ذلك كان ، والوجه في هذا (أو)^(٢) ، وتفسيره في بابها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ - ٤٩٠ ، وتقول : لأُضربنه ذهب أو مكث . كانه قال : لأُضربنه ذاهبا أو ماكثا ، ولأُضربنه ان ذهب أو مكث ...

وزعم الخليل أنه يجوز : لأُضربنه أذهب أم مكث وقال : الدليل على ذلك أنك تقول : لأُضربنك أى ذلك كان ... ولو قلت : لأُضربنه أذهب أو مكث لم يجز لأنك لو أردت معنى أيهما قلت : أم مكث ولا يجوز : لأُضربنه أمكث ؟ ، فلهذا لا يجوز : لأُضربنه أذهب أو مكث ، كما يجوز : ما أدري أقام زيد أو قعد ؟ ألا ترى أنك تقول : ما أدري أقام ؟ .

وفى شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ وجوز الخليل في غير سواء ، ولا أبالي أن يجري مجراهما فيذكر بعده (أم) والهمزة نحو : لأُضربنه أقام أم قعد مستدلا بصحة قولك : لأُضربنه أى ذلك كان ؟ وهو بمعنى : أقام أم قعد ؟ .

وليس ما قال ببيد .. لأن معنى التسوية مع غيرهما أيضا ظاهر ، أى قيامه وقعوده مستويان عندي لا يمتنع أحدهما من ضربه .

ولا تجيء بالهمزة قبل (أو) فلا تقول : لا أبالي أقمت أو قعدت ؟ ولأُضربنه أقام أو قعد لأنك إنما جئت بالهمزة مع (أم) وإن لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من معنى التسوية المطلوبة هاهنا .. وليس في الهمزة مع (أو) معنى التسوية .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ ، وتقول : كلُّ حق لها سميناه في كتابنا ، أو لم نسّمه كانه قال : وكل حق لها علمناه أو جهلناه ، وكذلك : كل حق لها داخل فيها أو خارج منها كانه قال : ان كان داخلا أو خارجا ، وان شاء أدخل الواو ، كما قال : بما عز وهان وقد تدخل (أم) في علمناه ، أو جهلناه وسميناه أو لم نسّمه .. .

هذا باب

أو (١)

وحقها أن تكون في الشك واليقين لأحد الشيئين ، ثم يتسع بها الباب ، فيدخلها المعنى الذى فى الواو من الإشراك على أنها تخصّ مالا تخصّه الواو .

فأمّا الذى يكون فيه لأحد الأمرين يقينا أو شكّا فقولك : ضربت زيدا أو عمرا ، علمت أن الضرب قد وقع بأحدهما . وذهب عنك أيهما هو ؟ وكذلك : جاءنى زيد أو أخوك .

فأمّا اليقين فقولك : إيت زيدا أو عمرا ، أى : قد جعلتك فى ذلك مُخَيَّرًا ، وكذلك : لأعطين زيدا أو عمرا درهما . لم تنس شيئا ، ولكنك جعلت نفسك فيه مُخَيَّرًا .

والباب الذى يتسع فيه قولك : ائت زيدا أو عمرا أو خالدا . لم ترد : ائت واحدا من هؤلاء ، ولكنك أردت : إذا أتيت فائت هذا الضرب من الناس ؛ كقولك : إذا ذكرت فاذكر زيدا أو عمرا أو خالدا .

فإذا نبيت (٢) عن هذا قلت : لاتأت زيدا أو عمرا أو خالدا ، أى لاتأت هذا الضرب من الناس ؛ كما قال الله عز وجل : (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا آثِمًا أَوْ كَفُورًا) (٣) .

والفصل بين (أو) وبين الواو أنك إذا قلت : اضرب زيدا وعمرا ، فإن ضرب أحدهما فقد عصاك ، وإذا قال : (أو) فهو مُطِيع لك فى ضرب أحدهما أو كليهما .

وكذلك إذا قال : لاتأت زيدا وعمرا . فأنت أحدهما فليس بعاص . وإذا قال : لاتأت

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « باب (أو) فى غير الاستفهام
تقول : جالس عمرا أو خالدا أو بشرا كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ، ولم ترد انسانا
بمعينه ؛ ففى هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت : جالس هذا الضرب .
وتقول كل لحما أو خبزا أو تمرا كأنك قلت : كل أحد هذه الأشياء ، فهذا بمنزلة
الذى قبله » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « وان نبيت هذا قلت : لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا .
كأنه قال : لا تأكل شيئا من هذه الأشياء .
ونظير ذلك قوله - عز وجل - : (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا آثِمًا أَوْ كَفُورًا) ، أى لا تطعم أحدا من
هؤلاء » وانظر ص ٤٩١ منه .

(٣) الآية فى سورة الانسان ٢٤ .

زيداً أو عمراً فليس له أن يأتي واحداً منهما ، فتقديرها في النهي : لاتأت زيدا ولا عمراً ،
وتقديرها في الإيجاب : أتت زيدا ؛ وإن شئت فأتت عمراً معه .

وتقول : لأضربنه / ذهب أو مكث ؛ أي : لأضربنه في هذه الحال كان أو في هذه الحال (١) .
وعلى هذا تقول : وكلُّ حقٍّ لها داخلٍ فيها أو خارجٍ منها ، وإن شئت داخلٍ فيها وخارجٍ
منها .

أما الواو فعلى قولك : كلُّ حقٍّ لها من الداخل ، والخارج . وأما (أو) فعلى قولك : إن كان
ذلك الحقُّ داخلاً أو كان خارجاً .

وهذا البيت يُنشد على وجهين :

إذا ما انتهى علمي تنانيت عنده أطال فأملي أو تناهي فاقصر (٢)

ويُشَد : أم تناهي .

أما (أو) فعلى قولك : إن طال ، وإن قصر .

وأما (أم) فعلى قولك : أي ذلك كان ؟

والألف في (أطال) ألف استفهام ، والأحسن في هذا (أو) ؛ لأنَّ التقدير : إن كان كذا ،

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ « قال المصنف : كل موضع قدر الجملتان
أي العطوفة أحدهما على الأخرى بالحال فأو نحو : لأضربنه قام أو قعد ، إذ المعنى قائماً كان
أو قاعداً ، وإن قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام قام ، نحو : ما أبالي أقمت أم قعدت .
هذا كلامه ولقائل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو » وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٩
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ على دخول (أو) لأحد الأمرين على حد قولك :
لأضربنه ذهب أو مكث .

وعلى رواية (أو) تكون الهمزة في (أطال) للصيرورة من الإطالة ،

وعلى رواية (أم) تكون الهمزة في (أطال) للاستفهام ، ويكون البيت شاهداً للخليل
في تجويزه في غير سواء ، ولا أبالي أن يجري مجراها فيذكر بعده (أم) والهمزة ،
والبيت لزياد بن زيد من بني عذرة ، شاعر إسلامي كان في زمن معاوية وهو مطلع
أبيات أربعة في الحكم . قال أبو جعفر محمد بن موسى المنجم :

كنت أحب أن أرى شاعرين ، فأؤدب أحدهما وهو عدى بن الرقاع لقوله :

وعلمت حتى ما أسائل عالماً عن علم واحدة لكى أزدادها

ثم أسأله عن جميع العلوم ، فإذا لم يجب أدبته على قوله ، وأقبل رأس الآخر وهو زياد بن
زيد لقوله :

إذا ما انتهى علمي تنانيت عنده أطال فأملي أم تناهي فاقصر

أمل : من الملى وهو الزمن الطويل .

انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٩ - ٤٧١ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ .

وإن كان كذا ، وكذلك كل موضع لا يقع فيه استفهام على معنى أيهما ، وأيهما ، ونسق به على هذا التقدير .

وكل موضع يقع فيه (أى) كائنا ما كان (١) - فألف الاستفهام و (أم) تدخلانه ، وإن كان الأحسن فيهما ما قصصنا .

وتقول : ما أدري أزيدا / أو عمرا ضربت أم خالدا . لم ترد أن تعدل بين زيد ، وعمرو ، ولكنك جعلتهما جميعا عدلا لخالد في التقدير ، والمعنى : ما أدري أحد هذين ضربت أم خالدا . وتقول : قد علمت أربعى أم مضرى أنت أم تيمى كانه قال : قد علمت أم من أحد هذين الشعبين أنت أم تيمى (٢) .

وعلى هذا ينشد قول صفية بنت عبد المطلب :

• كيف رأيت زبرا •

• أقطا أم تمرا •

• أم قرشيا صقرا (٣) •

(١) جاءت هذه العبارة في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ قال :

كما قلت : لأضربه ذهب أو مكث : أى لأضربه كائنا ما كان وانظر ج ٢ ص ١٣ من سيبويه أيضا .

وفى شعر ابن الرومى :

يفعل الله ما يشاء كما شا
واعراب السيراني لها هو :

كائنا حال ؛ و (ما) فاعل لكائنا وهى اسم موصول وكان صلتها .

أما الرضى فجعل (ما) نكرة موصوفة خبرا لكائنا والضمير الراجع اليها محذوف فى التقدير : كانه .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٠ وحاشية يس على التصريح ج ١ ص ١٩٠

(٢) فى الأصل : تيمى ثم شطب عليها وكتب يمنى .

(٣) فى الكامل ج ٧ ص ٩٦ « ويروى - وحدثني المازنى : أن صفية بنت عبد المطلب أتتها رجل ، فسال لها : أين الزبير ؟ قالت : وماتريد اليه ؟ قال : أريد أن أباطشه .

فقلت : ها هو ذاك ، فصار الى الزبير فباطشه فغلبه الزبير ، فمر بها مفلولا ، فقالت صفية :

كيف رأيت زبرا

أقطا أو تمرا

أم قرشيا صقرا

لم تشكك بين الاقط والتمر فتقول : أيهما هو ، ولكنها ارادت رأيته طامعا أم قرشيا صقرا ، أى : أحد هذين رأيته أم صقرا ، ولو قالت : أقطا أم تمرا كان محالا على هذا الوجه .

ورواية المقتضب والكامل مثل الرواية المثبتة فى كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٨٨ فيكون كلام صفية سجما لا رجزا ، ورواية الأعلام .

لم ترد أن تجعل الأقط. عذلاً للتمر فتقول : أهذا ، أم هذا ولكن أرادت : أطعاماً رأيت أم قرشياً . لا يصلح في المعنى إلا هذا .

فأما قول الله عز وجل : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (١) فإن قوما من النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة « بَلْ » . وهذا فاسد عندنا من وجهين : أحدهما : أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع ، وكنت تقول : ضربت زيدا أو عمرا : وما ضربت زيدا أو عمرا على غير / الشك ، ولكن على معنى (بل) فهذا مردود عند جميعهم .

كيف رأيت زبرا
أقطا أو تمسرا
أم قرشيا صارما هزبرا

فيكون رجزا وكذلك رواية ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٣٧ .
الزبر : قال ابن الشجري : مكبر الزبير . ويحتمل أن يكون مصدر زبرت الكتاب : اذا كتبه وأن يكون مصدر زبرت الرجل : اذا انتهزته وأن يكون مصدر زبرت البشر : اذا طويها .
وأن يكون الزبر الذي هو العقل .
الاقط : اللين الرائب يطبخ حتى ينمقد ، ثم يجعل اقراصا ، ثم يجفف في الشمس .
والصارم : السيف . الهزير : الأسد .
والمعنى : أرايته في الضعف واللين كطعام يسوغ لك أم قرشيا ماضيا في الرجال كالصارم شجاعا كالأسد .
(١) الصافات : ١٤٧

في الخصائص ج ٢ ص ٤٦١ « فأما قول الله - سبحانه - : (وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون) فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى بل ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو . لكنها عندنا على بابها في كونها شكا ، وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله - عز وجل - لقول المخلوقين وتأويله عند أهل النظر : وأرسلناه الى جمع لو رأيتموهم لقلتم انتم فيهم : هؤلاء مائة ألف أو يزيدون » .
وفي مجالس ثعلب ص ١٣٥ « (الى مائة ألف أو يزيدون) قال : الفراء يقول : بل يزيدون ، وغيره يقول : ويزيدن عندكم » .
وعقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٨١ - ٢٨٤ ورجع مذهب البصريين وقال عن الآية :
أما احتجاجهم بقوله تعالى (وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون) فلا حجة لهم فيه وذلك من وجهين :

أحدهما : أن يكون للتخيير والمعنى : أنهم اذا رأهم الرائي تخير في ان يقدرهم مائة ألف ، أو يزيدون على ذلك .

والوجه الثاني : أن يكون بمعنى الشك والمعنى : أن الرائي اذا رأهم شك في عدتهم لكثرتهم . فالشك يرجع الى الرائي لا الى الحق - تعالى - .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٣ والخزانة ج ٤ ص ٢٢٣ والبحر المحييط ج ٧ ص ٣٧٦ والمعنى ج ١ ص ٦٣ : ومضاني القرآن للفراء ج ٢ ص ٣٩٣ .

والوجه الآخر : أَنَّ (بَلْ) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط. أو نسيان ، وهذا منفي عن الله عز وجل ؛ لأنَّ القائل إذا قال : مررت بزيد غايظا فاستدرك ، أو ناسيا فذكر ، قال : بل عمرو ؛ ليضرب عن ذلك ، ويثبت ذا .

وتقول : عندي عشرة بَلْ خمسة عشر على مثل هذا ، فإن أتى بعد كلام قد سبق من غيره فالخطأ إنما لحق كلام الأول ؛ كما قال الله عز وجل : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا) (١) فعلم السامع أنهم عنوا الملائكة بما تقدم من قوله : (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا) (٢) وقال : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) (٣) وقال : (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ) وقال : (بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ) (٤) ، أي : بل هؤلاء الذين ذكرتهم أنهم ولد عباد مكرمون .

ونظير ذلك أن تقول للرجل : قد جاءك زيد ، فيقول : بل عمرو .

ولكن مجاز هذه الآية عندنا مجاز ما ذكرنا قبل في قولك : ائت / زيدا أو عمرا أو خالدا ، تريد : ائت هذا الضرب من الناس ، فكأنه قال - والله أعلم - : إلى مائة ألف أو زيادة . وهذا قول كل من نشق بعلمه .

وتقول : وكل حق لها علمناه أو جهلناه (٥) . تريد تأكيد قولك : كل حق لها ، فكأنك قلت : إن كان معلوما ، أو مجهولا فقد دخل في هذا البيع جميع حقوقها .

ولها في الفعل خاصة أخرى نذكرها في إعراب الأفعال إن شاء الله .

وجملتها أنك تقول : زيد يقعد أو يقوم يا فتى ، وإنما أكلم لك زيدا ، أو أكلم عمرا . تريد : أفعل أحد هذين ، كما قلت في الاسم : لقيت زيدا أو عمرا ، وأنا ألقى زيدا أو عمرا ، أي : أحد هذين .

وعلى القول الثاني : أنا أمضي إلى زيد ، أو أقعد إلى عمرو ، أو أتحدث ، أي : أفعل هذا الضرب من الأفعال .

(١) مريم : ٨٨

(٢) الزخرف : ١٩

(٣) الزخرف : ١٦ وانظر ص ٢٩٢ .

(٤) الأنبياء : ٢٦ -

(٥) انظر تعليق ٢ من ص ٣٠٠

وعلى هذا القول الذي بدأت به قولُ الله عزَّ وجلَّ : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ) ، أى :
يقع / أحد هذين .

٣
٢٦٩

فأما الخاصَّة في الفعل فأن تقع على معنى : إلَّا أن ، وحتَّى ، وذلك قولك : - الزَّمَّه أَوْ يَقْضِيكَ
حَقَّكَ ، واضربه أَوْ يَسْتَقِيمَ . وفي قراءة أبي : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا) ، أى : إلَّا أن يُسْلِمُوا ،
وحتَّى يُسْلِمُوا . وهذا تفسير مُستقصى في بابه (١) إن شاء الله .

(١) باب (أو) تقدم حديثه في الجزء الثاني ص ٢٨ وذكر الآية هناك أيضا .

هذا باب

الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام (١)

وذلك قولك - إذا قال القائل : رأيت زيدا عند عمرو - : أَوْ هُوَ مِمَّنْ يُجَالِسُهُ ؟ استفهمت على حَدِّ ما كنت تعطف . كَانَ قَائِلًا قَالَ : وَهُوَ مِمَّنْ يُجَالِسُهُ ، فقال : أَوْ هَذَا كَذَا ؟ وهذه الألف لتمكُّنُها تدخل على الواو ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، إنما الواو تدخل عليهن في قولك : وَهَلْ هُوَ عِنْدَكَ ؟ فتكون الواو قَبْلَ (هَلْ) .

وتقول : وكيف صنعت ؟ ومتى تخرج ؟ وأَيْنَ عبد الله ؟ وكذلك جميعها إِلَّا الألف (٢) .

ولا تدخل الواو على (أَمْ) ، ولا (أَمْ) عليها ؛ لِأَنَّ (أَمْ) للعطف والواو للعطف .

ونظير هذه الواو ، والفاء ، / وسائر حروف العطف قول الله عز وجل : (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) (٣) (أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يُلْعَبُونَ) (٤) .

فالواو هاهنا بمنزلة الفاء في قولك (أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ) (٥) .

وإنما أجاز هذه الآيات - والله أعلم - إيجاب الشيء . والتقدير كما شرحت لك أولا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩١ هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٩١ : وذلك قولك : هل وجدت فلانا عند فلان ؟ فيقول : أو هو ممن يكون عند فلان ، فادخلت ألف الاستفهام . وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ، وتدخل الألف عليها فانما هذا استفهام مستقبل بالألف ، ولا تدخل الواو على الألف ، كما أن (هل) لا تدخل على الواو .

(٣) الأعراف : ٩٧

(٤) الأعراف : ٩٨

وفي سيبويه ج ١ ص ٩١ : وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في كتاب الله - عز وجل - قال : (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) أو امن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون) فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى (فأمنوا مكر الله) وقال - عز وجل - : (أَتُنَاجِوْنَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلِينَ) وقال : (أو كلما عاهدوا عهدا) .

(٥) الأعراف : ٩٩

وهذه الواو ، وواو العطف مجازهما واحد في الإعراب .
وتكون في الاستفهام والتقرير كما ذكرنا في الألف ، وللتعجب ، وللإنكار .
فأما الاستفهام المخض فنحو قولك - إذا قال الرجل : رأيت زيدا - فتقول : أويوصل
إليه ، فأنت مُسترشِد أو مُنكِّر ما قال ؟ فيقول : أو أدركته ؟ تستبعد ذلك .
فأما التعجب والإنكار فقول المشركين (أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ) (١) .
والتقرير ما ذكرت لك في الآيات في الفاء والواو في قوله عز وجل : (أَوَ أَيْنَ أَهْلُ الْقُرَى)

(١) آيتان : الصافات ١٦ ، ١٧ ، الواقعة: ٤٧ ، ٤٨ .

هذا باب

ما يَجْرِي وما لا يَجْرِي / بتفصيل أبوابه

٣
٢٧١

وشرح معانيه واختلاف الأسماء : وما الأَصْلُ فيها ؟

اعلم أنَّ التنوين في الأَصْلِ للأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها ، وأنه ليس للسائل أن يسأل : لِمَ انصرف الاسم ؟

فإنما المسألة عما لم ينصرف : ما المانع له من الصرف ؟ وما الذي أزاله عن منهاج ما هو اسمٌ مثله ؛ إذ كانا في الاسمِية سواء ؟
ونفسر ذلك بجميع معانيه إن شاء الله .

اعلم أنَّ كلَّ ما لا ينصرف مُضَارَعٌ به الفِعْلُ ، وإنما تأويلُ قولنا : لا ينصرف ، أى : لا يدخله خفض ولا تنوين ^(١) ؛ لأنَّ الأفعال لا تُخَفَضُ ولا تُنَوَّنُ : فلما أشبهها جَرى مجراها في ذلك وشبهه بها يكون في اللفظ . ويكون في المعنى ، بأى ذين أشبهها وجب أن يُترك صَرْفُهُ ^(٢) .
كما أنَّه ما أشبه الحروف التي جاءت لمعنى من الأسماء فمُتْرَكٌ إعرابه ؛ إذ كانت الحروف لا إعرابَ فيها وهو الذي يسميه النحويون / المَبْنَى .

فمما لا ينصرف : كلُّ اسم في أوَّلِهِ زيادة من زوائد الأفعال يكون بها على مثال الفِعْل . فمن ذلك أَكَلَبُ ، وَأَحْمَدُ ، وإِسْمِدُ ، وإِصْبَعُ ؛ لأنَّ ما كان من هذا على أَفْعَل فهو بمنزلة : أَذْهَبُ وأَعْلَمُ ، وما كان منها على أَفْعِل فهو بمنزلة : أَضْرِبُ ، وأَجْلَسُ ، وما كان منها على مثال إِثْمَدُ

(١) غير المنصرف هو ما لا يدخله الخفض والتنوين هذا تعريفه عند النحويين وعرفه ابن الحاجب بأنه ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما .

انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠-٣١ ، والاشباه ج ١ ص ٣٠١ ، ج ٢ ص ١٥٠

(٢) في سببويه ج ١ ص ٦ : واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ، ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ؛ ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، فيكون في موضع الجر مفتوحاً .

فهو بمنزلة اِضْرِبْ في الأمر ، وكلُّ ما لم نذكر في هذا الباب فعلى هذا منهجه .
فمن ذلك تَنْضُب ، وتَتَفَل (١) ؛ لأنَّهما على مثال تقعد ، وتقتل .
وسنفسر ما يلحق هذه الحروف زوائد وما يكون منه من نفس الحرف إن شاء الله .

استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ، ووافقه في البناء .
وقال في ص ٧ « فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به ،
لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .
(١) تنضب : شجر . تتفل : ولد الثعلب ويمنع ذلك من الصيرف في التسمية به وكذلك
أكلب انمده واصبع .

هذا باب

(أَفْعَلَ)

إعلم أنَّ ما كان من (أَفْعَلَ) نعتاً فغير مُنصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك : أحمر .
وأخضر ، وأسود^(١) .

ولأنما امتنع هذا الضربُ من الصرف في النكرة ؛ لأنَّه أشبه الفعل من وجهين :
أحدهما : أنَّه على وزنه / .

والثاني : أنَّه نعت ؛ كما أنَّ الفعل نعت .

ألا ترى أنَّك تقول : مررت برجل يقوم . ومع هذا أنَّ النعت تابع للمنعوت كاتِّباع الفعل
الاسم .

فإن كان اسماً انصرف في النكرة ؛ لأنَّ شَبَّهه بالفعل من جهة واحدة ، وذلك نحو : أَفْكَل ،
وأحمد ، تقول : مررت بأحمد ، وأحمد آخر^(٢) .

فإن قال قائل : ما بال أحمد مخالفاً لأحمر ؟

قيل : من قَبِل أنَّ أحمد ، وما كان مثله لا يكون نعتاً إلاَّ أن يكون معه (من كذا) فإن
ألحقت به (من كذا) لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ لأنَّه قد صار نعتاً كأحمر . وذلك
قولك : مررت برجل أحمد من عبد الله ، وأكرم من زيد^(٣) . وكلُّ ما سُمِّيَ به من الأفعال

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢ « هذا باب أفعل » .

إعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لأنها اشبهت
الأفعال نحو : اذهب ، وأعلم .

قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟

فقال : « لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستقلوا التنوين فيه ، كما استقلوه في الأفعال
وارادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل ، إذ كان مثله في البناء ؛ والزيادة ، وضارعه وذلك نحو :
أخضر وأحمر وأسود وأبيض وأدر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢ - ٣ « هذا باب (أفعل) إذا كان اسماً .. »

فما كان من الأسماء أفعل فنحو : أفكل ، وأزمل وأيدع وأربع ، لا تنصرف في المعرفة .
لأن المعارف أثقل وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال .. .
الأفكل : الرعدة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥ « هذا باب أفعل منك » .

إعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك ، لأنه صفة .

لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة ، نحو : يزيد ، ويشكر ، ويضرب ، ونحوه او كان اسما . تقول : مررت بيزيد ، ويزيد آخر .

فإن قال قائل : ما باله انصرف في النكرة ، وهو فعل في الأصل ، وقد ذكرت أن ما لا ينصرف إنما امتنع بشبهه بالفعل ، وأحمر / وما كان مثله لا ينصرف في معرفة ولا نكرة . وهي أسماء ؟ قيل له : إن (أحمر) أشبه الفعل وهو نكرة ، فلما سميت به كان على تلك الحال ، فلما رددته إلى النكرة رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف ؛ فلذلك خالفه .

هذا قول النحويين (١) ، ولست أراه كما قالوا .

أرى إذا سمى بأحمر ، وما أشبهه . ثم نكر أن ينصرف ؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة ؛ لأنه نعت ، فإذا سمى به فقد أزيل عنه باب النعت ، فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتا . وهذا قول أبي الحسن الأخفش . ولا أراد يجوز في القياس غيره (٢) .

= فان سميت رجلا بأفعل هذا بغير منك صرفته في النكرة ؛ وذلك نحو : أحمد وأصغر وأكبر ، لأنك لا تقول : هذا رجل أصغر ولا هذا رجل أفضل ، وإنما يكون هذا صفة بمنك . فان سميت أفضل منك لم تصرفه على حال .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤ : « وإذا سميت رجلا بفعل في أوله زائدة لم تصرفه نحو : يزيد ويشكر وتقلب ويعمر وهذا النحو أخرى ألا تصرفه .. »
وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة قال : من قبل أن أحمر كان وهو صفة قبل أن يكون اسما بمنزلة الفعل فاذا كان اسما ثم جعلته نكرة فانما تصيره إلى حاله إذا كان صفة . وأما يزيد فانك لما جعلته اسما في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسما ، فلما صيرته نكرة لم يرجع إلى حاله قبل أن يكون اسما وأحمر لم يزل اسما .

(٢) اختار المبرد أيضا مذهب الأخفش في نقده لكتاب سيبويه ، فقال عن سيبويه : « زعم أنه إذا سمى رجلا أمس ؛ وسحر وهو يريد المعدول عن الألف واللام الذي لا ينصرف وهو ظرف . »
وإذا سمى بهما أو رباع أو ثلاث أو ما أشبه جميع هذا أنه يصرفه في المعرفة والنكرة وكذلك يلزمه في آخر .

قال محمد : وهذا صواب ، لأنه نقله عن الموضع الذي عدل فيه ، وزالت عنه العلل التي لها منع الصرف والتمكن ، فصار أمس كعمرو ، وسحر كجبل ، ورباع كقراب ، وآخر كصرد كما أنه حيث سمى الرجل ضرب الذي هو فعل أعربه ، فصار كحجر ..

وهذا نقض قوله في أحمر وما أشبهه أنه إذا سمى به لم ينصرف في النكرة ، ويلزمه أن يصرفه في النكرة ، كما قال أبو الحسن الأخفش . وذلك أن المانع له من الصرف في النكرة أنه وصف ، فاذا سمى به ، فقد أزال عنه ذلك المعنى وأدخله في باب أفعل وذابت دلالاته على معنى الحمرة .

فإن قال قائل : إنك قد تقول : مررت بنسوة أربع ، فينبى ألا تصرف أربعاً ، لأنك قد

وكل ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفا ولاما ، أو أضفته انخفض في موضع الخفض ؛
لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخفض ؛ لشبهها بالأفعال ، فلما أضيفت وأدخل عليها
الألف واللام باينت الأفعال ، وذهب شبهها / بها ؛ إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل ، فرجعت
إلى الاسمية الخالصة ، وذلك قولك : مررت بالأحمر يا فتى ، ومررت بأسودكم (١) .

= أخرجته من باب الاسماء ووصفت به ، كما أخرجت أحمر من باب الوصف وسميت به .
فهذا لا يلزم من قبل أن (أربع) كان في الأصل اسما للعدد ، ثم توسعت ، فوصفت به ،
ولم تخرج من أن يكون اسما للعدد ولا مفارقا لشي من معناه ؛ و (أحمر) حيث سميت به
أخرجته من باب الحمرة ومن الشيء الذي كان يدل عليه ، وصار بمنازلة زيد وما أشبهه .

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :
« قال أحمد : حجة سيبويه في ترك صرف أحمر إذا سمي به - ما وجد عليه اجتماع
العرب في ذلك .
الا ترى الى قوله في باب ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات واسما في أكثر
الكلام قال :

فأما أدهم - إذا عنيت به القيد ، وأسود ، إذا عنيت به الحية - وأرقم - إذا عنيت به
الحية أيضا لم تصرف في معرفة ولا نكرة لم تختلف العرب في ذلك .
فهذا نص قوله وسيله سبيل النحويين اتباع كلام العرب إذا كانوا يقصدون الى التكلم
بلفظهم .

فأما أن يعملوا قياسا - وإن حسن - يؤدي الى غير لفتها فليس لهم ذلك ، وهو غير
ما بنوا عليه صناعتهم ، وقياس هذه الأشياء سهل كما قال سيبويه لو وافق كلامهم .
وأما اعتلاله بصرف المعدول إذا سمي به لأن العدل قد زال عنه بالتسمية - فهذا الذي
قاس عليه باب أحمر أوقعه في مخالفة العرب فيما لم تختلف فيه .
ولعمري لو لم يسمع من العرب ترك الصرف في أدهم ، وأرقم وأسود وما أشبه ذلك
إذا سموا بها - لكان ما ذكر قياسا سهلا ، ولكن لا بد من متابعتهم إذ كانوا يريدون التكلم بلفظهم
دون ما يطرد لنا ، ويحسن من مقاييسنا .

واذ وجدنا العرب تجعل الفعل المستقبل ماضيا من لفظه كقولهم : من ضرب يضرب ومن
يضرب ضرب ، وهذا مطرد في أكثر الكلام ، ثم اتبعناهم في يدع ، فلم نبين عليه ودع ونعمل
منه ماضيا على حسب ما جاء مستقبلا ، وكان قياس هذا سهلا ، ولكننا اتبعناهم ، فتركنا من
ذلك ما تركوا ، وتكلمنا بما تكلموا .

وقالوا : عسى فجاءوا بالماضي ، ولم يقولوا : يعسى ، فيأتوا بالمستقبل فتنبهنا
تنكبوا .

قال المبرد في ص ٣١٩ : ان أفعال إذا كان صفة لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، نحو أخضر
وأحمر وهذا منه رجوع عن قوله في نقد سيبويه ؛ وقال مثل ذلك في ص ٣١١ .
وقد يكون في هذا معبرا عن وجهة نظر النحويين .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٧ « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف
انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف وأدخل فيها الجرور كما يدخل في
المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال وأمنوا التنوين » .

وقال في ج ٢ ص ١٣ : « واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته ،
أو أدخلت عليه الألف واللام . وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء » .

هذا باب

ما يُسمَّى به من الأفعال وما كان على وزنها

اعلم [أنك] إذا سميت رجلاً بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة ، وله مثال في الأسماء ، فهو منصرف في المعرفة ، والنكرة .

فمن ذلك : ضَرَبَ ، وما كان مثله ، وكذلك : عَلِمَ ، وَكَرَّمَ ، وبأيهما ؛ لأنَّ (ضَرَبَ) على مثال : جَمَلَ ، وَحَجَرَ ، و(عَلِمَ) على مثال : فَخِذَ ، وَكَرَّمَ على مثال : رَجُلَ ، وَعَصَدَ . وكذلك ما كَثُرَ عِدَّتُهُ ، وكان فيه هذا الشرط الذي ذكرنا .

فمن ذلك : [دَحْرَجَ ؛ لأنَّ مثاله] : (١) جَعْفَرَ ، وَحَوَّلَ ؛ لأنَّ مثاله كَوَثَّرَ ، وَالْمَلْحَقُ بِالْأَصْلِ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ (٢) .

فإن سميت بفعل لم تُسم فاعله - لم تصرفه ؛ لأنَّه على مثال ليست عليه الأسماء ، وذلك نحو : ضَرَبَ ، وَدُخِرَجَ ، وَبُرْطِرَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَلًّا أَوْ مُدْعَمًا ؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ / كَذَلِكَ خَرَجَ إِلَى بَابِ الْأَسْمَاءِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : قِيلَ ، وَبِيعَ ، وَرُدَّ ، وَمَا كَانَ مِثْلَهَا ؛ لِأَنَّ (رُدَّ) بِمَنْزِلَةِ كَرَّ ، وَبُرْدَ ، وَنَحْوَهُمَا ، وَقِيلَ بِمَنْزِلَةِ فِيلَ ، وَدِيكَ (٣) .

وكذلك إِنْ سُمِّيَتْ بِمِثْلِ قَطَعَ ، وَكَسَّرَ - لم ينصرف في المعرفة ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَكُونُ عَلَى (فَعْلٍ) .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ - ٧ * باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً .
زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً ب (ضارب) من قولك : ضارب ، وانت تأمر فهو مصروف ، وكذلك إن سميت ضارب وكذلك ضرب وهو قول الخليل وأبي عمرو ، وذلك لأنها حيث صارت اسماً ، وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء وصارت أوائلها الأوائل التي هي الأصل للأسماء فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم وبمنزلة حَجَرَ ، وتابل ..

وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب ..

(٣) سيعقد له باباً في ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ومن المطبوع ص ٣٢٤ .

فإن قلت : قد جاء مثلُ (بَقَمَ) ، فإنه أعجمي . وليست الأسماء الأعجمية بأصول .
إنما داخلة على العربية .

فأما قولهم : (خَضَمَ) للعنبر بن عمرو بن تميم - فإنما هو لقب لكثرة أكلهم . وخَضَمَ بَعْدُ
إنما هو فِعْلٌ (١) .

ولو سُمِّيَتْ رجلاً ضَارِبَ ، أو ضَارِبُ من قولهم : ضَارِبُ زيدا إذا أمرته انصرف ؛ لأنَّ
ضَارِبُ بمنزلة ضَارِبٍ الذي هو اسم ، وضَارِبُ بمنزلة خَاتَمٍ ، فعلى هذا يجري ما ينصرف
وما لا ينصرف (٢) .

* * *

فأما ما كان فيه زيادةٌ من زوائد الأفعال الأربع : الهمزة ، والياء ، والتاء ، والنون ، فكان
بها على مثال الفعل - فقد قلنا فيه ، وسنقول في شرحه ، وما يُحْكَمُ عليه منها بالزيادة ،
وإن لم يكن له فِعْلٌ ، وما يُحْكَمُ بآئِهِ أَصْلِيٌّ حَتَّى يَتَبَيَّنَ .

أما ما كانت الهمزة/ في أوله ، والياء - فحُكْمُهُ أن تكونا فيه زائدتين إذا كانت حروفه
الثلاثة أَصْلِيَّةً ؛ لأنَّك لم تشتقْ من هذا شيئاً إِلَّا أَوْضَحَ لك أَنَّهُما فيه زائدتان ، فحكمت بما
شاهدت منه على ما غاب عنك . وذلك نحو : أَفْكَلْ (٣) ، وَأَيْدِعْ (٤) ، وَيَرْمَعْ (٥) ؛ لأنَّك لم
ترها في مثل أحمر ، وأصفر ، وأخضر ، ولا فيها كان له فِعْلٌ إِلَّا زائدة ، وكذلك الياء ؛ لأنَّك

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٥ وسيكرره في ص ٢٨٥ وانظر جمهرة الأنساب
ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من الصفحة السابقة .

(٣) أفكل على وزن أفعال أسماء عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف
المازني ج ١ ص ٩٩ . والأفكل : الرعدة .

(٤) أيدع على وزن أفعال أسماء عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف
المازني ج ١ ص ٩٩ وابن يعيش ج ٩ ص ١٤٤ والنصف ج ٣ ص ١٦ .
الأيدع : الزعفران .

(٥) (يرمع) على وزن يفعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣٢٥ .
وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٠١ وقال أبو الفتح : في النصف ج ١ ص ١٠٢ « فأما
(يرمع) فيجوز أن يكون عندي من قولهم : ترمع انف فلان : إذا اضطرب ، وتحرك . واليرمع
حجارة خوارية ليس لها ثبات ولا صلابة وهي هشة ، وللهشاشة ، والخور قريب من الاختلاج
والاضطراب » .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ ، ج ٩ ص ١٤٨ .

لم ترها في مثل اليعملة (١) وما كان نحوها إلا زائدة ؛ لأنَّ أخطر من الحمزة ، وكذلك أخضر ، وأسود ، ويعملة من العمل .

فأما (أولق) (٢) فإنَّ فيه حرفين من حروف الزيادة : الهمزة والواو ، فعند ذلك تحتاج إلى اشتقاق ؛ ليُعلم أيهما الزائدة ؟
نقول فيه : أُلِقَ الرجلُ فهو مألوق ، فقد وضع لك أنَّ الهمزة أصل الواو زائدة ؛ لأنَّ الهمزة في موضع الفاء من الفعل ؛ فقد وضع لك أنَّها فوعل .
وكذلك (أَيَصَّرُ) (٣) ؛ لأنَّ فيه ياءً ، وهمزة . فكلاهما من الحروف الزوائد ، فجمعهُ على إصار ؛ فقد بان لك أنَّ / (أَيَصَّرَ) فيَعْل . قال الأعشى :

٣
٢٧٨

(١) في المنصف ج ١ ص ١٠٢ « وأما اليعملة فهي الناقه التي يصل عليها في السير ، فقد تبين أيضا بالاشتقاق زيادة الياء .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٤ « وأما (أولق) فالألف من نفس الحرف يدل على ذلك قولهم ، ألق الرجل وأما أولق فوعل ولولا هذا الثبوت لحمل على الأكثر . وانظر ص ٣ منه .
وفي تصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « فأما أولق ، وأيصر ، وائمة فان الهمز فيهن غير زائدة ، لأنهم قد قالوا : ألق فهو مألوق » .

وقال أبو الفتح : « استدلل على أن الهمزة في أولق من نفس الكلمة بقولهم : ألق الرجل فهو مألوق يقول : فالهمزة في ألق فاء الفعل ، فينبغي أن تكون في أولق كذلك وهذا استدلال صحيح .

ولمترض بعد أن يعترض فيقول : ما تنكر أن يكون أولق أفلا ؟ دون فوعل ...
فان قلت : فقد قالوا : ألق ، فقد يجوز أن تكون الهمزة في ألق منقلبة عن الواو المضمومة . كانه كان أولا : ولق ، ثم قلبت همزة ، كما تقول : أعد ، وأزن في وعد ، ووزن ، فلا يكون لأبي عثمان حجة في قولهم : ألق .

فالجواب عن هذه الزيادة : أنهم قد قالوا : مألوق . فلو كانت الهمزة في ألق انما هي منقلبة عن الواو في ولق ، كما يدعى الخصم لزالت في اسم المفعول ازوال الضمة الموجبة للقلب ، وكانوا يقولون : مولوق .. » .

وانظر الخصائص ج ١ ص ٩ ، ج ٣ ص ٢٩١ ، وابن يعيش ج ٩ ص ١٥٤ وشرح الرضي للشافية ج ٢ ص ٣٤٣ .
الأولق : الجنون .

(٣) في تصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « و (أيصر) أيضا من نفس الحرف : لقولهم في جمعه اصار وقال الشاعر :

ويجمع ذا بينهن الاصارا .

وفي المنصف ج ٣ ص ١٨ أيصر : هو الحشيش ويقال في جمعه : اياصر ... ويجمع أيضا على اصار قال الأعشى :

فهذا يُعَدُّ لَهُنَّ الْخَلَى وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا
فَأَمَّا النُّونُ وَالْتَاءُ ، فَيُحْكَمُ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ حَتَّى يَجِيءَ أَمْرٌ يُبَيِّنُ زِيَادَتَهَا
فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : نَهْشَل . وَنَهْشَرُ^(١) . الذَّئْبُ . يَدُلُّكَ عَلَى أَصْلِيهِمَا أَنَّكَ تَقُولُ : نَهْشَلَتِ
الْمَرْأَةُ وَنَهْشَلَ الرَّجُلُ : إِذَا أَسَنَّا ، وَقَدْ وَضَحَ لَكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ دَحْرَجٍ ؛ لِأَنَّ النُّونَ أَصْلِيَّةٌ .
وَكَذَلِكَ تَوَّأَمُ^(٢) : إِنَّمَا هُوَ فَوْعَلٌ مِنْ أَتَأَمَّتِ الْمَرْأَةُ . كَمَا تَقُولُ : أَكْرَمْتُ .

دفعن إلى اثنين عند الخصوص خيسا : أي حبسا ويروى :
وقد خيسا عندهن الإصارا

فهذا يعدلهن الخلا ويجمع ذا بينهن الإصارا
في المقصور والممدود لابن ولاد ص ٣٣ « الخلا : على وجهين : فأما ما اختلجته من البقل
والرطب (فهو) مقصور يكتب بالياء ويقال : إن مخلاة الدابة مشتقة منه ؛ لأن الخلا يجعل
فيها ، وهو جمع خلاة . ويدل ذلك على أن أصله الياء قولهم : خلجت الرطب أخليه خليا .. »
وفي تحفة المودود في المقصور والممدود لابن مالك ص ٢٥٠ « الخلي : الرطب . الواحدة :
خلاة ولأمله ياء لقولهم : خلجت البقل ، إذا قطعته ، وخلجت الفرس : إذا أتيته بخلي يأكله .. »
البيت من قصيدة طويلة للأعشى وهي في ديوانه ص ٤٥ - ٥٣ والرواية في الديوان :
دفعن إلى اثنين عند الخصو ص قد حبسا بينهن الإصارا
فعداد اليهسن ورازا لهسن واشتركا عملا وائتمارا
فهذا يعد لهسن الخلى ويجمع ذا بينهن الخضارا
الخصوص : جمع خض وهو بيت يتخذ من عيدان القصب وأغصان الشجر .
رازا الرجل الشيء : قام عليه وأصلحه .

يقول : دفعت ناقته مع غيرها إلى رجلين عند الخصوص قد حبسا عليهما الحشيش ،
ووقفنا على خدمتها مشتركين هذا يعد لها رطب النبات والبقول ، ويجمع ذاك لها الخضار .
وانظر شرح المفضليات للأنباري ص ٦١٠ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣ « وأما ما جاء مثل تولب ، ونهشل ، فهو عندنا من نفس
الحروف مصروف حتى يجيء أمر يبينه ، وكذلك فعلت به العرب ، لأن حال التاء ، والنون في
الزيادة ليس كحال الألف . والياء لأنهما لم تكثر في الكلام زائدتين ككثرتهما . فإن لم تقل
ذلك دخل عليك ألا تصرف نهشلا ونهشرا فهذا قول الخليل ويونس ، والعرب » .

وقال في ص ٣٤٩ - ٣٥٠ : « ومما يقوى أن النون كالتاء وفيما ذكرت لك أنك لو سميت
رجلا نهشلا ، أو نهضلا ، أو نهشرا صرفته ، ولم تجعله زائدا كالألف في أفكل ، ولا كالياء في
يرمع ، لأنها لم تكن في الابنية والأفعال كالهزمة أولا ، ولا كالياء ، وأختيها في كلام لأنهن
أمهات الزوائد .. » .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ١٠٢ : « قال أبو عثمان : فأما النون ، والتاء إذا كانتا
أولا ، وكانتا على مثال الأسماء مع ما هما فيه - فلا تجعلهما زائدتين إلا بثبت ، نحو : نهشل .
ونهصر . ونهسر » وقال أبو الفتح : الاشتقاق يدل على أن النون في نهشل والتاء في توأم
أصلان . وذلك قولهم : نهشلت المرأة : إذا أسست . ونهشلت : فعلت فالنون في نهشل
فاء بمنزلتها في نهشلت ، وليس في كلامهم فعلت .. » .

(٢) توأم : التاء بدل من الواو . أصله : وؤام مأخوذ من الوؤام وهو الوفاق . انظر الروض
الأنف ج ٢ ص ١١٨ واللسان (تام ، وأم) .

فَأَمَّا (تَتَفَلُّ) (١) ، و (نَرْجِسُ) (٢) فقد وضع لك أن فيهما زائدتين ؛ لأنهما على مثال لا تكون الأسماء عليه . ألا ترى أنه ليس في الأسماء مثل جَعْفَرُ ، ولا جَعْفِرُ ؛ فقد وضع لك أن تَتَفَلًّا مثل تَقْتُلُ فلو سُمِّيت به رجلاً لم تصرفه .

وكذلك نرجس بمنزلة نضرب . فهذا حكمه .

فَأَمَّا من قال : تَتَفَلُّ (٣) فإنه يصرف إن سُمِّي به ؛ وذلك لأنه على مثال لا يكون الفعل عليه ليس في الأفعال تُفَعَّلُ .

ألا ترى أن الزيادة لا تمنع الصرف / من الأسماء إلا ما كان منها على وزن الأفعال .
فما كان في أوله زيادة ليس هو بها على وزن الأفعال فهو مصروف . وذلك نحو : يَرْبُوعُ ، وتَعْضُوضُ ، وطريق أسلوب (٤) ؛ لأن الأفعال لا تكون عليه ، وكذلك إسكاف (٥) ، وفيما قلنا دليل على ما يرد عليك إن شاء الله .

(١) تنفل على وزن تفعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ وقال في ص ٣٤٨ وكذلك التتفلة ، لأنها سميت بذلك ، لسرعتها ، كما قيل ذلك للشعلب . وقال في ص ٣ .
« وكذلك التتفل وبذلك على ذلك قول بعض العرب : التتفل وأنه ليس في الكلام كجعفر » .

(٢) في التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٣٦٧ : « فان قيل : هذه الكلمة (نرجس) اعجمية فكيف حكمتم بالزيادة ؟ »

قلنا : تكلمت بها العرب ؛ وتصرفوا فيها بالتثنية ، والجمع ، والتصغير وغير ذلك ، فأجروها مجرى العربى ولهذا حكمنا على إجماع بأن الفه زائدة وكذا واو نوروز ، وباء إبراهيم » .

(٣) فيه أربع لغات : كبرثن : وجخذب وجعفر وتنفل ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤ : « واعلم ان كل اسم كانت في أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فإنه مصروف . وذلك نحو : اصليت واسلوب ، ونبوت ، وتعضوض ، وكذا هذا المثال اذا اشتقته من الفعل نحو : يضروب ، واضرب ، لان ذا ليس بفعل ، وليس باسم على مثال الفعل . الا ترى انك تصرف يربوعا فلو كان يضروب بمنزلة يضرب لم تصرفه » وانظر ص ٣٢٧ منه .

تعضوض : ضرب من التمر أسود شديد الحلاوة .

في اللسان : كل طريق ممتد فهو أسلوب .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٦ فيما جاء على افعال قال : « واما الصفة فنحو الاسكاف

وهو في الصفة قليل ولا نعلمه جاء غير هذا » .

وفي ابن يعيش ج ٦ ص ١٢٣ : « الاسكاف : النجار وكل صانع عند العرب اسكاف » .

هذا باب

ما ينصرف وما لا ينصرف مما سميت به
مذكراً من الأسماء الغريبة

اعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث ، عربي أو أعجمي ، قلت حروفه أو كثرت
في المعرفة - فإنه ينصرف في النكرة ، إلا خمسة أشياء فإنها لا تنصرف في معرفة ، ولا نكرة فمنها :

ما كان من (أفعل) صفة ، نحو : أخضر ، وأحمر .

وما كان من (فعلان) الذي له (فَعَلَى) ، نحو : سكران ، وسكري ، وعطشان وعطشى ،
وغضبان وغضبي ، وسندبر علته في موضعه إن شاء الله .

وما كان فيه ألف التانيث مقصوراً كان أو ممدوداً .

/ فالملقصور ؛ نحو : سكرى وغضبي .

والممدود ؛ نحو : حمراء ، وصفراء ، وصحراء .

وما كان من الجمع على مثال لا يكون عليه الواحد ؛ نحو : مساجد ، وقناديل ، ورسائل .

وما كان معدولاً في حال النكرة ؛ نحو : مثنى ، وثلاث ، ورباع .

فإذا سميت مذكراً باسم عربي فهو مصروف إلا أن يمنعه أحد هذه الموانع التي وصفت ،
أو ما أذكره لك مما يوجب ترك الصرف في المعرفة ، إلا المعدول فإن له حكماً آخر إذا سمي به
نذكره إن شاء الله .

فمن ذلك أن تسميه بمؤنث فيها هاء التانيث فإنه لا ينصرف في المعرفة . وينصرف في النكرة .

وإنما منعه من الصرف في المعرفة علم التانيث الذي فيه . وذلك نحو رجل سميت حمدة .
أو طلحة ، أو نحو ذلك .

وقد تقدم قولنا : إن كل ما كان فيه الهاء مؤنثاً كان أو مذكراً . عربياً كان أو أعجمياً

لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة .

فإن قال قائل : ما باله ينصرف في النكرة وما كانت فيه ألف التانيث لا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة ؟ (١) .

قيل : إنَّ الفصل بينهما أنَّ ما كان فيه الهاء فإنَّما لحِقَتْه/ وبنائوه بناء المذكر ؛ نحو قولك : جالسٌ ؛ كما تقول : جالسة ، وقائمٌ ثم تقول : قائمة . فإنَّما تخرج إلى التانيث من التذكير ، والأصلُ التذكير .

وما كانت فيه الألف فإنَّما هو موضوع للتانيث على غير تذكير خرج منه فامتنع من الصرف في الموضعين ؛ لبُعْده من الأصل .

ألا ترأْنَ حمراء على غير بناء أحمر ، وكذلك عطشى على غير بناء عطشان .

* * *

وما كان مؤنثا لا علامة فيه سميت به مذكرا ، وعدد حروفه ثلاثة أحرف فإنَّه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التانيث ، تحرَّكت حروفه أو سكن ثانيها . وذلك نحو : دَعْد . وشمس ، وقدم ، وقفاً (٢) فيمن أنثها . إن سميت بشيء من هذا رجلا انصرف . وكذلك كلُّ مذكر سوى الرجل .

فإن كان على أربعة أحرف فصاعدا ومعناه التانيث لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة . وذلك نحو رجل سمَّيته عَقْرِبَا أو عَنَّاَقَا / أو عَقَابَا فإنَّه ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة (٣) .

وإنَّما انصرف في الثلاثة لخَفَّتْه ؛ لأنَّ الثلاثة أَقَلُّ أصول الأسماء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢ : « اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتانيث فإن ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة . قلت : فما باله انصرف في النكرة وإنما هذه للتانيث هلا ترك صرفه في النكرة ، كما ترك صرف ما فيه ألف التانيث ؟ »

قال : من قبل أن الهاء ليست عندهم في الاسم ، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، فجعلنا اسما واحدا ، نحو : حضرموت . ألا ترى أن العرب تقول في جباري : خبير وفي جحجبي : جحجيب ولا تقول في دجاجة الإديجة .. » .

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هو القفا ، وهي القفا . من ذلك قوله : وما المولى وإن عظمت قفاه بأحمل للملاوم من حمار » ورواية اللسان : وإن عرضت قفاه .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسمية المذكر بالمؤنث . اعلم أن كل مذكر سمَّيته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف . وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر ؛ وهو شكله والذي يلائمه ؛ فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل =

وكذلك إن كان الاسم أعجمياً (١) .

ألا ترى أنَّ نوحا ، ولوطا مصروفان في كتاب الله - تبارك وتعالى - وهما اسمان أعجميان ، (٢)
وأنَّ قارون ، وفرعون غير مصروفين للعجمة ، وكذلك إسحق ، ويعقوب ، ونحوهما ، ونذكر
هذا في باب الأعجمية إن شاء الله .

فأما صالح وشُعَيْب ، فاسمان عربيان (٣) ، وكذلك محمد صلى الله عليهم أجمعين .
فكلُّ ما اشتققته ، فرأيت له فعلا ، أو كانت عليه دلالة بآئه عربي ، ولم يمنع من الصرف
تأنيث ، ولا عجمة ، ولا زيادة من زوائد الفعل تكون بها على مثاله ، ولا أن يكون على مثال
الأفعال ، ولا عدل - فهو مصروف في المعرفة ، والنكرة .

= ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم آباء بالمذكر ،
وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الأعجمي . فمن ذلك عناق ، وعقرب ، وعقاب . وعنكبوت وأشباه
ذلك . . » انظر الكامل ج ٦ ص ١٩٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣ : « باب ما ينصرف في المذكر البتة . . .
كل اسم مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف . كائنا ما كان
أعجميا أو عربيا أو مؤنثا إلا فعل مشتقا من الفعل ، أو يكون في أوله زيادة فيكون كيجد ،
ويضع . أو يكون كضرب لا يشبه الأسماء . وذلك أن المذكر أشد تمكنا ، فلذلك كان أحمل للتنوين ،
فاحتمل ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف ، لانه ليس شيء من الإبنية أقل حروفا منه ، فاحتمل
التنوين ليخفته ولتمكنه في الكلام . . » .

وانظر الكامل ج ٨ ص ٤٩ .

(٢) سيتكلم عن الأعجمي في ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ولم يعقد له بابا مختصا به .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما صالح فعربي وكذلك شعيب » .

هذا باب

ما كان من أسماء المذكر أو سُمي به

ما هو على ثلاثة أحرف

/ اعلم أنَّ جميع ذلك منصرف إلا ما استثنيناه ممَّا فيه هاء التانيث ؛ نحو : شاة ، وشية .
أو تكون فيه زائدة يكون بها على مثال الفعل ؛ نحو : يَضَعُ ، ويزن .
أو يكون معدولا ؛ نحو : عُمَرُ ، وزُفَرُ .
أو يكون على مثال لا يكون إلا للأفعال نحو : ضَرَبَ ، وقَتَلَ .
فأمَّا غير ذلك فمصرف (١) .

٣
٢٨٣

(١) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم ان جميع ذلك مؤنثا كان أو أعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ؛ نحو رجل سميته بهند أو دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر كل ذلك ينصرف الا ان تكون فيه علامة التانيث . نحو شاة وثبة أو يكون من باب فعل المعدول . نحو عمر وقتل أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو ضرب وقتل أو يكون في اوله زيادة ؛ نحو : يضع ويزن فان ذلك الذي استثنيناه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة . الورقة : ١٤٥ .

وانظر تعليق رقم ١ من الصفحة السابقة .

هذا باب

ما كان من هذه الأسماء على مثال فعل^(١)

وإنما ذكرناه لتبيين المعدول منه من غيره .
فأما ما كان منه نكرة ، ويعرف بالألف واللام - فهو مصروف ، واحدا كان أو جمعا .
فالواحد ؛ نحو : صُرد ، ونُغر ، وجُعِل ، ينصرف في المعرفة والنكرة والجمع . نحو : ثَقَب .
وحُفِر ، وعُمِر : إذا أردت جمع عُمره ، وكذلك إن كان نعتا نحو : سُكِع . وختَم^(٢) . وخطَم .
كما قال :

« قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطَم^(٣) »

وُلِبَد (وهو الكثير) من قول / الله عز وجل : (أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا) .
فأما ما كان منه لم يقع إلا معرفة ؛ نحو : عُمِر . وقُتِم ، ولُكِم - فإنه غير مصروف في المعرفة ؛
لأنه الموضع الذي عُيِل فيه .
ألا ترى أنك لاتقول : هذا القُتَم ، ولا هذا العُمر ؛ كما تقول : هذا الجُعِل ، وهذا النُغر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣-١٤ « باب فعل » .
اعلم ان كل فعل كان اسما معروفا في الكلام او صفة فهو مصروف ، فالاسماء ؛ نحو :
صرد . وجعل . وثقب . وحفر اذا اردت جماع الحفرة ، والثقبه .
واما الصفات فنحو قولك : هذا رجل حطم . .
فانما صرفت ما ذكرت لك ؛ لانه ليس باسم يشبه الفعل الذي في اوله زيادة ، وليست في
آخره زيادة تانيث وليس بفعل لا نظير له في الاسماء ، فصار ما كان منه اسما ، ولم يكن
جمعا بمنزلة حجر ونحوه ؛ .
وصار ما كان منه جمعا بمنزلة كسر ، وابر .
واما ما كان صفة ، فصار بمنزلة قولك : هذا رجل عمل اذا اردت معنى كثير العمل .
واما عمر ، وزفر فانما منعهم من صرفهما . واشباههما انهما ليسا كشيء مما ذكرنا وانما
هما محدودان عن البناء الذي هو اولى بهما ، وهو بناؤهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في
الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو : عامر ، وزافر . . » .
الصرد : طائر . النغر : البلب . جعل دويبة . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٧٧ ،
ج ٢ ص ٥٠ ، ٣٠٠ .
وقد عقد المبرد في الكامل بابا لفعل ج ٧ ص ٢٥١-٢٥٣ كرر فيه ما في المقتضب ، ولم
يشر اليه .

(٢) في اللسان : رجل ختَم ، وختَم ، وخوتَم : حاذق بالدلالة ماهر بها .
وقال : رجل سكع : متحير مثل به سيبويه وفسره السيرافي .
وقال : هو ضد الختَم وهو الماهر بالدلالة .
(٣) تقدم في الجزء الاول ص ٥٥ وكذلك الآية .

هذا باب

ما كان من فعل

اعلم أنه ما كان على فعل غير مُعتل لم يكن إلا فعلا . وكذلك كل بناء من الفعل معناه فعل إذا كان غير مُعتل ؛ نحو : دُخرج ، واستُخرج ، وضُرب .
فإن سميت من هذا رجلا لم تصرفه في المعرفة ؛ لأنه مثال لا يكون للأسماء . وإنما هو فيها مُدخل .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو مما يلزمه الإدغام : فكان ذلك مُخرجا له إلى مثال الأسماء - انصرف في المعرفة (١) ، لأن المانع له قد فارقه . / وذلك قولك : قد قيل ، وبيع ، ورد ، وشد إذا أردت مثل فعل ؛ لأنه قد خرج إلى مثال فيل ، وديك ؛ كما خرج المدغم إلى مثال البر ، والكر .

وإن كان على مثال : أطيع ، واستطيع ، وقول لم ينصرف في المعرفة ، وكذلك : اخمور في هذا المكان ؛ لأنه لم يخرج إلى مثال من أمثلة الأسماء . فهذا جملة هذا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧ : « فإن سميت رجلا ضرب ، أو ضرب لم تصرف .. ودخرج لا تصرفه ، لانه لا يشبه الاسماء » .

وقال في ص ١٥ : « وإن سميت رجلا ضرب ؛ ثم خففته ، فأسكنت الراء صرفته ، لانك قد أخرجته الى مثال ما يتصرف ، كما صرفت قيل .. » .

هذا باب

ما اشْتُقَّ للمذكَّر من الفعل

فمن ذلك ما كان اسماً للفاعل ؛ نحو : مُجَاهِدٌ ، وَمُقَاتِلٌ ، وَضَارِبٌ ، وَمُكْرِمٌ ، وَمُسْتَطِيعٌ ، وَمُدْحَرِجٌ . فكلُّ هذا مُنْصَرِفٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَفْعُولًا ؛ نَحْوُ : مُخْرَجٌ ، وَمَضْرُوبٌ ، وَمُسْتَطَاعٌ ؛ لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ مُشْتَقَّةٌ .

وما كان من الأعجمية مُعَرَّبًا فهذا سبيله .

والمُعَرَّب منها ما كان نكرة في بابهِ ؛ لِأَنَّكَ تَعْرِفُهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْعَرَبِيَّةِ . لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا مَا يَمْنَعُهَا . فَمِنْ ذَلِكَ : رَاقُودٌ ، وَجَامُوسٌ ، وَفِرْنَدٌ ؛ لِأَنَّكَ تَعْرِفُهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ (١) .

٣
٢٨٦

فإِذَا كَانَ مَعْرِفَةً فِي كَلَامِ الْعَجَمِ فَغَيْرُ مُنْصَرِفٍ لِامْتِنَاعِهِ بِالْتَعْرِيفِ الَّذِي فِيهِ مِنْ إِدْخَالِ الْحُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَيْهِ . وَذَلِكَ نَحْوُ : إِسْحَقُ ، وَيَعْقُوبُ ، وَفِرْعَوْنُ ، وَقَارُونُ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : الْفِرْعَوْنُ (٢) وَلَوْ سَمِيَتْهُ بِيَعْقُوبَ - تَعْنِي ذَكَرَ الْقَبِيحِ (٣) - لِأَنَّهُ عَرَبِيٌّ عَلَى مِثَالِ يَرْبُوعٍ . (٤)

(١) فِي سِيبَوِيهِ ج ٢ ص ١٩ : « بَابُ الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ .

أَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ أَعْجَمِيٍّ أَعْرَبَ ، وَتَمَكَّنَ فِي الْكَلَامِ ، فَدَخَلَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَصَارَ نَكْرَةً ، فَإِذَا سَمِيَتْ بِهِ رَجُلًا صَرَفَتْهُ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُ الْعَرَبِيَّ . وَذَلِكَ نَحْوُ : اللَّجَامُ ، وَالْدِيْبَاجُ ، وَالْبِرَنْدَجُ ، وَالنِّيرُوزُ ، وَالْفِرْنَدُ . وَالزَّنْجِيلُ . وَالْأَرَنْدَجُ . وَالْيَاسْمِينُ فَيَمْنُ قَالَ : يَاسْمِينٌ كَمَا تَرَى ، وَالسَّهْرِيْزُ وَالْأَجْرُ . »
وَانْظُرِ الْكَامِلَ ج ٧ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) فِي سِيبَوِيهِ ج ٢ ص ١٩ : « وَأَمَّا إِبْرَاهِيمُ . وَاسْمَاعِيلُ . وَإِسْحَاقُ . وَيَعْقُوبُ . وَهَرَمُزُ . وَفِرْعَوْنُ . وَقَارُونُ . وَفِرْعَوْنُ وَأَشْبَاهُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فَإِنَّهَا لَمْ تَقَعْ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا مَعْرِفَةً عَلَى حَدِّ مَا كَانَتْ فِي كَلَامِ الْعَجَمِ ، وَلَمْ تَمَكَّنْ فِي كَلَامِهِمْ ، كَمَا تَمَكَّنَ الْأَوَّلُ ؛ وَلَكِنَّهَا وَقَعَتْ مَعْرِفَةً ، وَلَمْ تَكُنْ مِنْ أَسْمَائِهِمُ الْعَرَبِيَّةِ فَاسْتَنَكْرُوهَا ، وَلَمْ يَجْعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ أَسْمَائِهِمُ الْعَرَبِيَّةِ ، كَنَهْشَلٍ ، وَشَعْثَمٍ ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ اسْمًا يَكُونُ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ أُمَّةٍ ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ اسْتَنَكْرُوهَا فِي كَلَامِهِمْ » .

(٣) انْظُرِ حَيَاةَ الْحَيَوَانِ ج ٢ ص ٣٤٠ .

(٤) حَيَوَانٌ طَوِيلُ الرِّجْلَيْنِ قَصِيرُ الْيَدَيْنِ (حَيَاةُ الْحَيَوَانِ ج ٢ ص ٣٣٩) .

والزوائد التي في أوله لا تمنعه من الصرف ؛ لأنها لا تبلغ به مثال الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يكون على يَنْفَعُول .

وكذلك (إسحاق) إذا أردت به المصدر من قولك : أسحقه الله إسحاقا ، وتعرف هذا من ذلك بأنَّ إسحاق ويعقوب الأعجميين على غير هذه الحروف ، وإنَّما لاءت هذه الحروف العرب . ونظير إسحق في القصد إلى العربي والعجمي ما قلت لك في عمر من أنك إذا أردت به جمع عمرة صرفته .

وإن أردت به المعدول عن عامر امتنع من الصرف .
وإن كان الأعجمي قد أعرب ولم يكن على مثال الأسماء المنصرفة ولا غيرها ، صُرف وصار كعربي لا ثاني له ؛ لأنَّه إذا أعرب فهو كالعربية الأصلية . فمن ذلك آجر^(١) / مصروف لدخوله في التعريف ؛ إذ كان نكرة . فهو بمنزلة عربي منفرد ببناؤه نحو : إبل ، وإطل ، وصعقوق .
فأما (بقم) ^(٢) فلا ينصرف في المعرفة وإن كان قد أعرب ؛ لأنَّه قد وقع من أمثلة العرب على ما لا يكون إلا فعلا . نحو : ضرب . وقطع فمنعه الصرف ما منع ضرب لو سميت به رجلا .
وكذلك سراويل لا ينصرف ^(٣) عند النحويين في معرفة ولا نكرة ؛ لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف . نحو : قناديل ، ودهاليز . فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية .
فهذا جملة القول في الأعجمي الواقع على الجنس : والمخصوص به الواحد للعلامة .

٣
٢٨٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « فان قلت : ادع صرف الآجر ، لانه لا يشبه شيئا من كلام العرب ، فانه قد أعرب ، وتمكن في الكلام ، وليس بمنزلة شيء ترك صرفه من كلام العرب ، لانه لا يشبه الفعل ، وليس في آخره زيادة ، وليس من نحو : عمر ، وليس بمؤنث ، وإنما هو بمنزلة عربي ليس له ثان في كلام العرب ، نحو : ابل ، وكدت تكاد واشباه ذلك » .
وذكر المبرد أنه ليس في الكلام (فعلول) وصعقوق قيل انه أعجمي أعرب ج ١ : ١٢٥ ، ج ٢ : ١٢٧ ، ج ٣ : ١٣٥ .
(٢) تقدم في ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ : « وأما سراويل فشيء واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر ، الا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ، ولا معرفة ، كما أشبه بقم الفعل ، ولم يكن له نظير في الأسماء . فان حققتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل » .

وسيكرد المبرد حديثها في ص ٣٠٥-٣٠٦ . وانظر شرح الكافية ج ١ ص ٥٠ ، والخزانة ج ١ ص ١١١ .

هذا باب

الجمع

المزید فيه ، وغير المزید

أما ما كان من الجَمْع على مثال مَفَاعِل ، وَمَفَاعِيل ؛ نحو : مَصَاحِف ، وَمَحَارِيب ، وما كان على هذا الوزن ؛ نحو : فَعَالِل ، وفَوَاعِل ، / وَأَفَاعِل ، وَأَفَاعِيل وكلُّ ما كان مما لم نذكره على سكون هذا وحركته وعدده ، فغير منصرف في معرفة ولا نكرة .

وإنما امتنع من الصَّرْف فيهما ؛ لأنَّه على مثال لا يكون عليه الواحد ، والواحد هو الأَصْل ، فلما بَيَّنَّته هذه المباشنة ، وتباعد هذا التباعد في النكرة - امتنع من الصرف فيها ، وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف في المعرفة أَبْعَد (١) ، وَيَكْدُّك على ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (مِنْ مَّحَارِيبَ وَتَمَائِيلَ) (٢) وقوله : (لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ وَبُيُوعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ) (٣) . كلُّ هذا هذه علته . فإن لحقته الهاء للتأنيث انصرف في النكرة على ما وصفت لك في الهاء أولاً ؛ لأنَّ كُلَّ ما كانت فيه فمصرف في النكرة ، وممتنع من الصرف في المعرفة ؛ لأنَّ الهاء علم تأنيث ، فقد خرجت بما كان من هذا الجَمْع إلى باب طلحة ، وحمدة ؛ وذلك ؛ نحو : صَيَاقِلَة (٤) ، وبَطَارِقَة .

فإن قال قائل : فما باله انصرف في النكرة . وقد كان قبل الهاء لا ينصرف فيها ؟

فالجواب في ذلك : أنه قد خرج إلى مثال / يكون للواحد .

ألا ترى أنَّك تقول : رجل عِبَاقِيَّة . وحمار حَزَابِيَّة ، فالهاء أخرجته إلى هذا المثال ؛ كما أنَّ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ - ١٦ : « باب ما كان على مثال مفاعل ، ومفاعيل »

اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء ، والواحد أشد تمكناً ، وهو الأول ، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكناً ، وهو الأول تركوا صرفه ، إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكناً ، وإنما صرفت مقاتلاً ، وعذافراً ، لأن هذا المثال يكون للواحد

وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٣٤ ، ٤٨ .

(٢) سبأ : ١٢ .

(٣) الحج : ٤٠ .

(٤) قال في المذكر والمؤنث : « وما لحق منه الجمع فانما يلحقه توكيداً لتأنيث الجمع وذلك قولك الصيقل والمهالبة » .

والصيقل : جمع صيقل وهو شحاذ السيف .

والبطارقة : جمع بطريق وهو للقائد من قواد الروم تحت يده عشرة آلاف رجل .

يأى النسب يُخرجانه إلى باب تيمى ، وقيسى . وذلك قولك : مدائى ونحوه ، ينصرف في المعرفة والنكرة ؛ ألا ترى أن مدائياً إنما هو للواحد ، فبالياء خرج إليه ؛ كما أخرجته الهاء إلا أن ما كانت فيه الهاء لا ينصرف في المعرفة من أجل التثنية ؛ وما كانت فيه ياء النسب فمصرف في المعرفة ، والنكرة (١) .

فأما سرارى ، وبخاتى (٢) ، وكراسى فغير مصروف في معرفة ولا نكرة ؛ لأن الياء ليست للنسب ، وإنما هي الياء التي كانت في الواحد في بختية وكرسى .

فأما قولك : حوالى (٣) ، وحوارى (٤) فهو حوال ، وحوار ، فنسب إليه ، فإنما على هذا تعتبر ماوصفت لك .

فأما قولهم : رباع ، ويمان فنذكره في باب : ما اعتل من هذا الجمع (٥) إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦ : « قلت : أرايت صياقلة واشباهها لم صرفت ؟ . قال : من قبل أن هذه الهاء انما ضمت الى صياقل ، كما ضمت (موت) الى (حضر) ، و (كرب) الى (معدى) فى قول من قال : معد يكرب ، وليست الهاء من الحسروف التي تكون زيادة فى هذا البناء ، كالياء والألف فى صياقلة ، وكالياء والألف اللتين يبنى بهما الجميع اذا كسرت الواحد ، ولكنها انما تجيء مضمومة الى هذا البناء ، كما تضم ياء الاضافة الى مدائن ، ومساجد بعد ما يفرغ من البناء ، فتلحق ما فيه الهاء من نحو صياقلة بيباب طلحة ، وتمر ، كما تلحق هذا بيباب تيمى ، وقيسى يعنى قولك : مدائى ؛ ومساجدى ، فقد أخرجت هذه الياء مفاعيل ومفاعيل الى باب تيمى ، كما أخرجته الهاء الى باب طلحة .

الا ترى أن الواحد تقول له : مدائى ؛ فقد صار يقع للواحد ، ويكون من أسمائه . وقد يكون هذا المثال للواحد ، نحو : رجل عباقية ، فلما لحقت هذه الهاء ، لم يكن عند العرب مثل البناء الذى ليس فى الأصل للواحد ، ولكنه صار عندهم بمنزلة اسم ضم الى اسم ، فجعل معه اسما واحداً ، فقد تغير بهذا عن حاله ، كما تغير بياء الاضافة » .

فى اللسان : العباقية : اللص الخارب الذى لا يحجم عن شيء .

وشجر له شوك يؤذى من علق به .

رجل حزاب ، وحزابية ، وزواز ، وزوازية : اذا كان غليظا الى القصر .

(٢) البخاتى : جمع بختى ككرسى وفى اللسان : البخت ، والبختية دخيل فى العربية أعجمى معرب وهى الابل الخراسانية تنتج من عربية ...

وفى سيبويه ج ٢ ص ١٧ : « وأما بخاتى فليس بمنزلة مدائى ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات للاضافة ، ولكنها التي كانت فى الواحد ..

(٣) فى اللسان : ورجل حول ، وحولة مثل همزة ، وحولة ، وحوالى وحوال : وحولول : محتال شديد الاحتيال .

وفيه أيضا : أبو زيد : سمعت أعرابيا يقول : جمل حولى : اذا أتى عليه حول ، وجمال حوالى بغير تنوين ؛ ويقصد المبرد المعنى الأول .

(٤) فى اللسان : كل مبالغ فى نصرته آخر حوارى ، وخص بعضهم به انصار الانبياء ... والحوارى : الناصح وأصله الشيء الخالص ؛ وكل شيء خالص لونه فهو حوارى .

(٥) لم يعتقد هذا الباب الذى وعد به وقد تكلم عن التسمية بنحو قاض فى الجزء الاول ص ١٤٣ .

وتكلم عن يمان ، وتهام ، وشأم فى ص ١٤٥ من هذا الجزء .

فأما ما كان من الجَمْع على مثال (أفعال) ، و (فُعُول) / ، نحو : أجمال ، وفُلوس فمنصرف في المعرفة والنكرة ؛ لأنه على مثال يكون للواحد . وهو جَمْع مُضَارِع للواحد ؛ لأنه لأدنى العدد .
أعني أفعالا .

وفُعُول وإن كان لأكْثَر العدد فمضارعته للواحد ؛ لأنه يُجمع كما يُجمع الواحد .
فأما (أفعال) فما يكون منه على مثال الواحد قولهم : بُرْمَة أعْشار وحَبْل أرْهام ، وأَقْطاع .
وثوب أكباش : متمزَّق ، ويُجمَع كما يُجمَع الواحد . وذلك قولك : أنعام وأناعيم ، وأعراب وأعاريب .

وما كان على (فُعُول) للواحد فقولك : سُدوس للطيلسان الأخضر .
وما يكون من هذ مصدرًا أَكْثَر من أَنْ يُخصَى (١) ؛ نحو : قعدت قُودًا ، وجلست جُلوسًا ، وسكت سُكوتا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ - ١٧ : « وأما أجمال ، وفُلوس فانها تنصرف وما أشبهها ، لانها ضارعت الواحد .

ألا ترى أنك تقول : أقوال ، وأقاول ، وأعراب ، وأعاريب ، وأيد ، وأياد . فهذه الأحرف تخرج الى مثال مفاعل ، ومفاعيل اذا كسر للجمع ، كما يخرج اليه الواحد اذا كسر للجمع .
وأما مفاعل ، ومفاعيل فلا يكسر ، فيخرج الجمع الى بناء غير هذا ، لان هذا البناء هو الغاية ، فلما ضارعت الواحد صرفت ..

فكذلك الفُعُول : لو كسرت مثل الفُلوس لان تجمع جمعا لاخرج الى فعائل ، كما تقول : جُدود ، وجدائد . وركوب وركائب . ولو فعلت ذلك بمفاعل ، ومفاعيل لم تجاوز هذا .
ولو فعلت ذلك بمفاعل ، ومفاعيل لم تجاوز هذا .

ويقوى ذلك أن بعض العرب يقول : أتى للواحد فيضم الألف .
وأما (أفعال) فقد يقع للواحد من العرب من يقول : هو الأنعام .
وقال الله - عز وجل - (نسقيكم مما في بطونه) .
وقال ابو الخطاب : سمعت العرب يقولون : هذا ثوب أكباش .
ويقال : سدوس لضرب من الثياب .. » . وانظر سيبويه أيضا ج ٢ ص ٢٠٠ .

برمة أعشار : البرمة : قدر من حجارة وفي القاموس : وقدر أعشار ، وقدر أعشار .
مكسرة على عشر قطع أو عظيمة لا يحملها الا عشرة .

حبل أرمام : بال . وحبل أقطاع : مقطوع .

ثوب أكباش في سيبويه أكباش بالباء الموحدة كما ذكرنا .

وفي اللسان : وثوب أكباش وهي من يرود اليمن . وقد صح الآن أكباش .
وقال في (كيش) : ثوب أكباش ، وجبة أسناد ، وثوب أفواف قال : الأكباش : من يرود

اليمن .

وفي القاموس : الثوب الأكباش الذي أعيد غزله مثل الخز والصوف ، أو هو الرديء .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٨٢ : ثوب أكباش بالباء الموحدة .

ويُجمع كما يُجمع الواحد، تقول: بُيوت وبُيوتات (١). فهما ينصرفان في المعرفة والنكرة على كل حال: أغنى أفعالا، وفُعولا إلا أن تسمى بهما مؤنثا فيمنعهما التانيث الصَّرف؛ لأنَّ كلَّ مؤنث: على ثلاثة أحرف متحرّكات غير منصرف: / وكلما زاد في عدد الحروف كان ذلك أوكد لترك صرفه: ولهذا موضع نذكره فيه إن شاء الله.

وأما ما كان من الجَمْع على مثال (أَفْعَل) نحو: أَكْلَبُ وَأَكْعُبُ، فغير منصرف في المعرفة؛ وإنما منعه الصرف أنه على مثال الفِعْل؛ نحو: أَعْبُدُ، وَأَقْتُلُ، وينصرفان في النكرة كما ذكرت لك فيما يكون على مثال الفِعْل.

وما كان من الجمع على مثال (فُعْلَان) و(فُعْلَان)؛ نحو: قُضْبَانٌ وظُلُمَانٌ، فغير منصرف في المعرفة لزيادة الألف والنون. وخروجه إلى باب عثمان وسرحان: وينصرفان في النكرة؛ لأنَّ الممتنع من الصرف في المعرفة والنكرة من هذا الباب (فُعْلَان) الذي له (فُعْلِي) على ما ذكرت لك؛ نحو: غضبان، وسكران.

كما أنَّ الممتنع من باب ما كان على مثال (أَفْعَل) من أن يصرف في المعرفة والنكرة - (فَأَفْعَل) الذي هو نعت؛ نحو: أَحْمَرُ، وَأَصْفَرُ.

وما كان من الجمع على مثال (فِعَال) فمصرف، وذلك نحو: كِعَابٌ، وكِلَابٌ؛ لأنَّ بمنزلة الواحد/ نحو: حِمَارٌ. وكتاب (٢). وفي هذه الجملة دلالة على كلِّ ما يرد عليك من الجَمْع إن شاء الله.

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٠: « هذا باب جمع الجمع .
أما أبنية أدنى العدد فتكسر منها أفعلة وأفعل على أفاعل ، لان (أفعلا) بزنة (أفعل) ،
و (أفعلة) بزنة أفعلة ، كما أن (أفعالا) بزنة أفعال ، وذلك نحو : أيد وأياد وأوطب وأواطب ،
وأما ما كان (أفعالا) فإنه يكسر على (أفاعيل) لأن أفعالا بمنزلة أفعال ، ذلك نحسو :
أنعام وأنعيم وأقوال وأقاويل .
وقد جمعوا (أفعلة) بآباء ، كما كسروها على (أفاعل) ٠٠ وذلك قولهم :
أعطيات وأسقيات ... ومثل ذلك : الحمرات والطرقات والجزرات ٠٠٠ وكذلك :
الطرق والبيوت ... » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث: « والجمع يجمع اذا اختلفت أنواعه ٠٠ وكذلك تقول: طريق وطرق وطرقات .. وأوطب وأواطب ٠٠٠ وما لم أذكره لك من الجمع فجمعه جائز الا ما كان على مثال مفاعيل أو مفاعل فإنه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية .

وقد بينا ذلك في المقتضب فيما جرى ولا يجرى باستقصاء علته « الورقة ١٤١ .
وهذا النص يشهد لنا أن المبرد يجعل المقتضب قمة كتبه في النحو فيحيل عليه في كتبه الأخرى .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١: « وأعلم أنك اذا سميت رجلا خروفا أو كلابا أو جمالا صرفته في النكرة والمعرفة ، وكذلك الجماع كله . ألا تراهم صرفوا أنمارا و كلابا ٠٠٠ » .

هذا باب

ما كان من جَمْع المؤنث بالآلف والتاء

فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر ، لأنَّك فيه تَسَلَّم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية .

والتاء دليل التانيث ، والضممة علمُ الرفع . واستوى خفضه ونصبه . كما استوى ذلك في مسلمين (١) .

والتنوين في مُسلماتٍ عَوْضٍ من النون في قولك : مُسلمين .

فإن سَمَّيت بمسلمات رجلا أو امرأة لحقه التنوين ؛ لأنَّه عَوْضٌ فلذلك كان لازما . وعلى ذلك قوله عزَّ وجلَّ : (فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ) (٢) و (عرفات) معرفة ؛ لأنَّه اسمُ موضع بعينه .

هذا في قول من قال : هؤلاء مسلمون ، ومررت بمسلمين يا فتى ، وكلُّ ما كان على وزن المسلمين فالوجه فيه أن يَجْزى هذا المجزى وإن لم يكن في الأصل جَمْعاً ، كما / أَنَّ كُرمياً ويُخْتِياً كالمنسوب وإن لم يكن فيه معنى نسبٍ إلى حيٍّ ، ولا إلى أرض ، ولا غير ذلك .

٣
٢٩٣

(١) تحدث المبرد في غير موضع من المقتضب عن اعراب جمع المؤنث السالم ، وكان حديثاً صريحاً في أنه معرب في كل أحواله فيقول هنا : واستوى خفضه ونصبه ، كما استوى ذلك في مسلمين كما قال في الجزء الأول ص ٧ : فإذا أردت رفعه قلت مسلمات فاعلم ونصبه وجره مسلمات يستوي الجر والنصب ، كما استويا في مسلمين . . وانظر ص ٣٧٠-٣٧١ من الجزء الرابع .

فقد أطلق على جمع المؤنث في حالة النصب لقبا من القاب الاعراب ، كما فعل في حالتى الرفع والجر وقد سبق لنا أن المبرد يمنع من إطلاق حركات الاعراب على حركات البناء والعكس .

وينسب ابن جنى في سير الصناعة الى المبرد أن جمع المؤنث مبنى عنده في حالة النصب قال ص ٤٢٨ :

« ألا ترى أن أبا الحسين وأبا العباس ومن قال بقولهما ذهبنا الى أن كسرة تاء التانيث في موضع النصب إنما هي حركة بناء لا حركة اعراب ، ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر أنها حركة بناء بل قالوا بما قال به سيبويه والجماعة من أنها حركة اعراب . . . وهذا الزعم نظير ما نسب إليه فيما سبق من أن الممنوع من الصرف مبنى في حالة الجر .

(٢) البقرة : ١٩٨ .

فمن ذلك عشرون ، وثلاثون . قال الله عز وجل : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيٍّ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيٌّ) (١) .

وتقول على هذا : قَنَسْرُونَ (٢) ، ومررت بقَنَسْرِينَ ، وهذه يَبْرُونَ (٣) ، ومررت ببَيْرِينَ .

ومن لم يقل هذا ، وقال : قَنَسْرِينَ كما ترى ، وجعل الإعراب في النون ، وقال : هذه سنونٌ فاعلم فإنه يفعل مثل هذا بالموثث إذا كان واحدا ، ويُجيزه في الجمع كما تقول : هؤلاء مسلمين فاعلم ، كما قال الشاعر :

وماذا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ (٤)

(١) سورة المطففين : ١٨-١٩ .

(٢) قنسرين : بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديد يده وقد كسره قوم ثم سين مهملة : مدينة . أنظر معجم البلدان ج ٤ ص ٤٠٣-٤٠٤ .

(٣) يبرين : بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون : بأعلى بلاد بني سعد ، وقرية من قرى حلب . أنظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٢٧ .
وأنظر الكامل ج ٥ ص ٣٣-٣٤ .

(٤) استشهد به المبرد في الكامل على اعراب جمع المذكر والمالحق به بالحركات . فقال ج ٥ ص ٣١-٣٢-٣٣ معلقا على قول الفرزدق : لا الخلائف من بعد النبيين :
» فخفض هذه النون وهي نون الجمع ، وإنما فعل ذلك ، لأنه جعل الأعراب فيها لا فيما قبلها ، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع ، نحو : أفلس ، ومساجد ، وكلاب ، فان اعراب هذا كأعراب الواحد ؛ وإنما جاز ذلك ، لأن الجمع يكون على أبنية شتى ، وإنما يلحق منه بمنهاج التثنية ما كان على حد التثنية لا يكسر الواحد عن بنائه والا فان الجمع كالواحد لاختلاف معانيه كما تختلف معاني الواحد ، والتثنية ليست كذلك ، لأنها ضرب واحد ، ولا يكون اثنان أكثر من اثنين عددا ، كما يكون الجمع أكثر من الجمع ، ثم ذكر البيهقي . . . » .

وسيكرر المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع .

فالمبرد في كتابيه يرى أن هذا من أعراب الجمع بالحركات ونسب إليه ابن جنى في كتابه سر الصناعة غير هذا فقال :

كان أبو العباس يذهب في قول سحيم : وقد جاوزت حد الأربعين إلى أنه أخرجه على أصل التقاء الساكنين وهو الكسر ضرورة . . وقال البغدادي في الخزانة : أراد بابي العباس المبرد وليس في كلامه ما نقله عنه .

يقال : ادراه يدريه : إذا ختله وخدعه . يقول : كيف يطعم الشعراء في خديعتي وأقد جاوزت أربعين سنة .

البيت من قصيدة مشهورة لسحيم بن وثيل الرياحي .

وهي في الإصمعيات ص ٢-٧ وحماسة البختری ص ٧ ، والخزانة ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٣ ص ٤١٤-٤١٦ ، ومعاهد التنخيص ج ١ ص ٣٣٩-٣٤٠ .

وقال الآخر :

إِنِّي أَبِيُّ أَبِيُّ ذُو مَحَافِظَةٍ وَابْنُ أَبِيُّ أَبِيُّ مِنْ أَبِيِّينِ (١)
يقال الله عزَّ وجلَّ فيما كان واحداً : (وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينِ) (٢) فمن رأى هذا قال :
هذه عرفاتُ مباركاً فيها ، وعلى هذا يُنشدُ / هذا البيت :
تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتِ وَأَهْلُهَا يَشْتَرِبُ أَذْنَى دَارِهَا نَظْرٌ عَلِيٌّ (٣)
وقال الآخر :

• تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتٍ دَهْرًا (٥)

(١) استشهد به في الكامل أيضا ج ٥ ص ٣٣ والبيت من قصيدة مشهورة لذي الأصبع
العدواني .

وهي في الأمل ج ١ ص ٢٥٥ - ٢٥٧ . والمفضليات ص ١٦٠-١٦٤ وشرحها للأنباري
ص ٣٢١ - ٣٢٧ والشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٨٩ - ٦٩٠ .
والأغاني ج ٣ ص ١٠٤-١٠٦ . وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٨١-١٨٣ . والخزانة ج ٢
ص ٢٢٦-٢٢٨ . والسيوطي ص ١٤٧-١٤٨ . والعيني ج ٣ ص ٢٨٧ .
(٢) الحاقة : ٣٦ .

(٣) استشهد به المبرد هنا على حذف تنوين أذرعَات كما ذكر ذلك في ص ٣٧١-٣٧٢ من
الجزء الرابع ، ثم قال : لأن أذرعَات اسم موضع بعينه والأجود ما بدأنا به من اثبات التنوين في
أذرعَات ونحوها .

واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨ على تنوين أذرعَات قال :

» ومثل ذلك أذرعَات : سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس :

تنورتها من أذرعَات . . . ومن العرب من لا ينون أذرعَات ، .

وذكر ابن جني في سر الصناعة أن من العرب من يمنع صرف أذرعَات ، فيجرها بالفتحة
دون تنوين .

المتنور : الناظر إلى النار من بعد أراد قصدها أو لم يرد ، وقد نظر امرؤ القيس بقلبه
تشوقاً إليها .

أدنى دارها : مبدأ و (نظر عال) خبره بتقدير مضاف ، أي : ذو .

يريد أن أقرب مكان من دارها بعيد فكيف بها ؟ .

الجملتان الاسميّتان حالان من ضمير المؤنث في تنورتها .

أذرعَات : بلد في أطراف الشام وانظر معجم البلدان ج ١ ص ١٣٠-١٣١ .

يشرب : مدينه الرسول صلى الله عليه وسلم وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٣٠-٤٣١
والبيت من قصيدة مشهورة لامرئ القيس وفيها شواهد نحوية كثيرة .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٦ - ٣٣ ، ١٥٩ - ١٦٠ والديوان ص ١٠٥ - ١١٣ .

(٤) بقيته كما في ديوان الأعشى ص ١٩٧ :

• وَرَجَى أَوْلَهَا عَامًا فَعَامًا •

وروايته في الخزانة ج ١ ص ٢٧ .

فخيرها أخو عَانَاتٍ شهراً . ورجى خيرها عاماً فعاماً .

ورواية اللسان (بر) : ورجى برها عاماً فعاماً من برت سلعته ، إذا نفقت .

والشاهد حذف التنوين من عَانَات ، ويجوز أن تكسر التاء وأن تفتح فيكون ممنوعاً من
الصرف .

والوجه المختار في الجمع ما بدأت به . وأما الواحد ؛ نحو : غسيلين . وعليين - فالوجهان
مقولان معتدلان .

« وفي معجم البلدان ج ٤ ص ٧٢ « قري عانات سميت بثلاثة أخوة من قوم عاد خرجوا
هرايا فنزلوا تلك الجزائر . »

فلما نظرت العرب اليها قالت كأنها عانات أى قطع من الظباء وهى بالشام » .

والبيت من قصيدة للأعشى فى الديوان ص ١٩٥-١٩٩ .

وأولها : ما يعود عليه من ربحها . يريد : أن تاجر هذه الخمر ظل فى عانات شـهـرا

بختارها ، وينتقيها ، ثم حبسها عنده مرجى ما يعود عليه فيها عاما بعد عام .

هذا باب

مالِحَقَّتْهُ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ

أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى (فَعْلَانِ) الَّذِي لَهُ (فَعَلَى) فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ (١).

وإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النُّونَ اللاحِقَةَ بَعْدَ الأَلْفِ بِمَنْزِلَةِ الأَلْفِ اللاحِقَةِ بَعْدَ الأَلْفِ لِلتَّائِيثِ فِي قَوْلِكَ : حَمْرَاءُ وَصَفْرَاءُ . وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْوِزْنَ وَاحِدٌ فِي السَّكُونِ ، وَالْحَرَكَةِ . وَعَدَدُ الْحُرُوفِ ، وَالزِّيَادَةِ .

وَأَنَّ النُّونَ ، وَالْأَلْفَ تُبَدِّلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبَتِهَا .

فَأَمَّا بِدَلِّ النُّونِ مِنَ الأَلْفِ فَقَوْلُكَ فِي صَنْعَاءَ ، وَبِهْرَاءَ : صَنْعَانِيَّ ، وَبِهْرَانِيَّ .

وَأَمَّا بِدَلِّ الأَلْفِ مِنْهَا فَقَوْلُكَ - إِذَا أَرَدْتَ / ضَرَبْتَ زَيْدًا فَوَقَفْتَ - قُلْتَ : ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَفِي قَوْلِكَ : اضْرِبْ زَيْدًا وَ (لِنُسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) إِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ : اضْرِبْ زَيْدًا ، وَلِنُسْفَعًا .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّ كُلَّ مُؤَنَّثٍ تَلَحُّقُهُ عَلَامَةُ التَّائِيثِ بَعْدَ التَّذْكِيرِ فَإِنَّمَا تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ إِلَّا مَا كَانَ مُضَارِعًا لِتَّائِيثٍ أَوْ بَدَلًا فِي أَنَّ عَلَامَةَ التَّائِيثِ لَا تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَّائِيثٌ عَلَى تَّائِيثٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ عَلَى مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : حَمْرَاءَةً ، وَلَا صَفْرَاءَةً .

فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : غَضْبَانَةً ، وَلَا سَكْرَانَةً ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : غَضْبَنِي ، وَسَكْرَنِي .

فَإِنْ كَانَ (فَعْلَانِ) لَيْسَ لَهُ (فَعَلَى) ، أَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوِزْنِ تَمَّا الأَلْفُ وَالنُّونُ فِيهِ

زَائِدَتَانِ - انصَرَفَ فِي النُّكْرَةِ ، وَلَمْ يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ نَحْوُ : عُمَانُ ، وَعُزْرِيَانُ ، وَسِرْحَانُ .

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ لِلزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِهِ (٢) ؛ لِأَنَّهَا كَالزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِ سَكْرَانِ

وَانصَرَفَ فِي النُّكْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ مُؤَنَّثَةٌ (فَعَلَى) ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : فِي مُؤَنَّثَةٍ : عُزْرِيَانَةٌ ،

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٦٤ من الجزء الأول .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١ « وإنما دعاهم إلى إلا يصرفوا هذا في المعرفة إن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فجعلوه بمنزلته في المعرفة ، كما جعلوا أفكلا بمنزلة =

وَحَصَانَةٌ ، فَقَدْ وَجِبَتْ فِيهِ حَقِيقَةُ التَّذْكِيرِ / فَمَنْزِلَةٌ هَذَا مِنْ بَابِ غَضَبَانَ كَمَنْزِلَةِ أَفْكَلٍ مِنْ بَابِ أَحْمَرٍ ، وَكَمَنْزِلَةِ حَبْنُطَى مِنْ بَابِ حُبْلَى وَسَكْرَى .

وسنذكرها بِعَقِبِ هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَأَمَّا حَسَّانُ (١) ، وَسَمَّانُ (٢) ، وَتَبَّانُ (٣) فَأَنْتَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مُخَيَّرٌ :

إِنْ أَخَذْتَ ذَلِكَ مِنَ السَّمَنِ ، وَالتَّبَنِ ، وَالْحُسْنِ ، فَإِنَّمَا وَزْنُهَا (فَعَّالٌ) .

وَإِنْ أَخَذْتَ حَسَّانَ مِنَ الْحَسِّ (٤) ، وَسَمَّانَ مِنَ السَّمِّ ، وَتَبَّانَ مِنَ التَّبِّ - لَمْ تَصْرِفْهُ فِي الْمَعْرِفَةِ

لِزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ ، وَصَرَفْتَهُ فِي النُّكْرَةِ .

فَأَمَّا فَيِّنَانُ (٥) فَالْنُّونُ فِيهِ أَصْلٌ بِمَنْزِلَةِ الدَّالِ مِنْ حَمَادٍ ، وَذَلِكَ مَنْصَرَفٌ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنُّكْرَةِ ؛

لِأَنَّ مَعْنَاهُ : كَثِيرُ الْفَنُونِ ، كَأَفْنَانِ الشَّجَرِ ، فَهُوَ مَنْصَرَفٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَتَقْدِيرُهُ مِنَ الْفِعْلِ (فَيَعَالٌ)

عَلَى وَزْنِ بَيْطَارٍ .

= مَا لَا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نُكْرَةٍ ، وَذَلِكَ (أَفْعَلٌ) صِفَةٌ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ ، وَكَانَ هَذِهِ النُّونُ بَعْدَ الْأَلْفِ فِي الْأَصْلِ لِبَابِ (فَعْلَانُ) الَّذِي لَهُ (فَعْلَى) ، كَمَا كَانَ بِنَاءُ أَفْعَلٍ فِي الْأَصْلِ لِلْأَفْعَالِ .. « .

(١) فِي ابْنِ يَعِيشٍ ج ٩ ص ١٥٥ : « الْقِيَاسُ يَقْتَضِي زِيَادَةَ النُّونِ وَالْأَ لَا يَنْصَرَفُ حَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنَ الْحُسْنِ » .

وَفِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ٢ ص ٢٤٤ : « يَرْجِعُ إِلَى الْحُسْنِ أَوْ إِلَى الْحَسِّ وَهُمَا اسْتِثْقَا قَانٍ وَاضِحَانٌ ، لِحُجُوزِ صَرْفِهِ وَمَنْعِ صَرْفِهِ » .

وَفِي الْكَامِلِ ج ١ ص ١٠٩ : « مِنْ أَخَذَ حَسَّانًا مِنَ الْحُسْنِ صَرْفَهُ ، لِأَنَّهُ وَزْنُهُ فَعَّالٌ فَالْنُّونُ فِيهِ مِنْ مَوْضِعِ الدَّالِ مِنْ حَمَادٍ وَمِنْ أَخْذِهِ مِنَ الْحَسِّ لَمْ يَصْرِفْهُ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ فَعْلَانٌ فَلَا يَنْصَرَفُ فِي الْمَعْرِفَةِ » .

(٢) فِي اللِّسَانِ : السَّمَانُ : بَائِعُ السَّمَنِ . الْجَوْهَرِيُّ : السَّمَانُ أَنْ جَعَلْتَهُ بَائِعَ السَّمَنِ انْصَرَفَ ، وَأَنْ جَعَلْتَهُ مِنَ السَّمِّ لَمْ يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ .

(٣) التَّبَّانُ (بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ) : سُرْوَالٌ صَغِيرٌ مِقْدَارَ شَبْرِ يَسْتُرُ الْعُورَةَ الْمَفْلُظَةَ فَقَطْ يَكُونُ لِلْمَلَا حِينَ .

جَاءَ جَمْعُهُ فِي شِعْرِ الْفَرَزْدَقِ : (الديوان ص ٨٥٦) .

وَإِنَّكَ إِذْ تَهْجُو تَمِيمًا وَتَرْتَشِي تَبَابِينَ قَيْسٍ أَوْ سُحُوقَ الْعَمَائِمِ

وَفِي اللِّسَانِ أَيْضًا : وَرَجُلٌ تَبَانٌ : يَبِيعُ التَّبْنَ وَإِنْ جَعَلْتَهُ فَعْلَانًا مِنَ التَّبِّ لَمْ تَصْرِفْهُ .

وَفِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١١ : « وَإِذَا سَمِيتَ رَجُلًا طَعَانًا أَوْ سَمَانًا مِنَ السَّمَنِ أَوْ تَبَانًا مِنَ التَّبَنِ صَرَفْتَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَالنُّكْرَةِ ، لِأَنَّهُمَا نُونٌ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ دَالِ حَمَادٍ » (٤) فِي حَوَاشِي الْجَارِيدِيِّ ص ٢٠٧ - ٢٠٨ (الْحَسُّ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ بِالْكَسْرِ وَمَعْنَاهُ حِينَئِذٍ

الْحَرَكَةُ وَأَنْ يَمُرَّ بِكَ قَرِيبًا فَتَسْمَعُهُ وَلَا تَرَاهُ وَالصَّوْتُ . أَمَّا بِالْفَتْحِ فَمَعْنَاهُ : الْقَتْلُ .

(٥) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١١ : « وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَسْمَى فَيِّنَانًا فَقَالَ : مَصْرُوفٌ ، لِأَنَّهُ

(فَيَعَالٌ) وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ لَشَعْرَهُ فَنُّونٌ كَأَفْنَانِ الشَّجَرِ » .

وكذلك مُرَّان (١) لَأَنَّهُ فُعَالٌ ، ومعناه : المرانة ، أى : اللين .

فعلى هذا تصريف ما ينصرف وما لا ينصرف من هذا الباب .
فأما ما كانت نُونُهُ زائدةً وليست فيها ألف فمُنْصَرَفٌ فى المعرفة والنكرة ؛ لَأَنَّهُ لَا يُشَبِّهُ
(فُعْلَانُ فُعْلَى) المنقلبة/نونه من ألفه .

فمن ذلك : رَعَشْنُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْارْتِعَاشِ (٢) قال :

« مِنْ كُلِّ رَعَشَاءٍ وَنَاجٍ رَعَشْنٍ »

وكذلك سِرْحَانٌ لو صَغُرَتْ فَقَلَّتْ سُرَيْحِينَ لَصَرَفَتْ سُرَيْحِينَ فى المعرفة والنكرة ، وما كان
مثله نحو تصغيرك سُلْطَانًا ، وَضُبْعَانَا إِذَا قَلَّتْ : سُلَيْطِينَ ، وَضُبَيْعِينَ (٣) .
وكذلك (ضَيْفَن) النون زائدة ؛ لَأَنَّهُ الَّذِى يَجِىءُ مَعَ الضَّيْفِ ، فَتَقْدَرُهُ : فَعْلَنُ (٤) .

= وفى شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٩ : « يقال : رجل فينسان ، أى : حسن الشعر
طويله وهو منصرف ... والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ، لأن الفن : الفصن
والشعر كالغصن ، فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ، وقال الجوهري : هو فعْلان من الفين
وهو مدفوع بما ذكرناه » .

وفى اللسان : وإن أخذته من الفينة - وهو الوقت من الزمان - الحقته بباب فعْلان وفعلانة ،
فصرفته فى النكرة ، ولم تصرفه فى المعرفة ...

وانظر ابن يعيش ج ٩ ص ١٥٥ ، وعبد الوليد ص ١٥٣ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وسألت الخليل عن رجل يسمى مرانا فقال : أصرفه ،
لأن المران إنما سُميَ للينه فهو فعال ، كما يسمى الحماض لحموضته ، وإنما المرانة اللين » .
فى اللسان : المران بالضم : الرماح الصلبة اللدنة واحدها : مرانة .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ : « فيكون على فعْلن فى الصفة » قالوا : رَعَشْنُ وَضَيْفَنُ ؛
وعلجن ولا نعلمه جاء اسما » .

وقال فى ص ٣٥٠ : « وكذلك الرعشن لأنه من الارتعاش » والضيفن لأنه من الضيف .
والعلجن لأنه من الغلظ » .

وفى اللسان : جمل رعشن سريع لاهتزازة فى السير وناقة رعشنة ورعشاء كذلك .

وانشد البيت :

والبيت لرؤبة وروايته فى الديوان ص ١٦٢ :

إليك بالمنتحيات الدفن ... بكل رعشاء وناجٍ رَعَشْنٍ .

وانظر المنصف ج ٣ ص ٢٦ .

ناج : سريع .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « فإذا حقرت سرحان اسم رجل ، فقلت سريحين صرفته ،
لأن آخره الآن لا يشبه آخر عضبان ، لأنك تقول فى تصغير غضبان : غضيبان ، ويصير بمنزلة
غسلين ... » .

(٤) انظر تعليق رقم ٢ من هذه الصفحة .

هذا باب

ما كانت آخره ألف مقصورة

للتأنيث ، وللإلحاق

أما ما كانت ألفه للتأنيث ؛ نحو : حُبْلَى ، وَسَكْرَى فقد تقدّم قولنا فيه أنّه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة (١) .

وأما ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق فمصرف في النكرة ؛ لأنّه مُلْحَقٌ بالأصول ؛ ومنوع من الصرف في المعرفة ؛ لأنّ ألفه زائدة كزيادة ما كان للتأنيث ، فموضعه من حُبْلَى وأخواتها كموضع أَفْكَلٍ من أحمر وكموضع عثمان من عطشان .

فمن ذلك / حَبْنَطَى إنما هو من حَبِطَ . بَطْنُهُ ، فالنون والألف زائدتان ؛ لتبلغ بهما بناء سَفَرَجَل ، وعلى هذا تقول للمرأة : حَبْنَطَاءُ . ولو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها الهاء ؛ لأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وكذلك أَرْطَى ملحق بجعفر ، ووزنه (فَعْلَى) ملحق بفعلل ، وعلى ذلك نقول في الواحدة : أَرْطَاة .

ومثله مِعْزَى ملحق بهجرَج . ودرهم .
فأما ما كان مثل ذِفْرَى . وتَتْرَى (٢) الذي يكون فيه الأمران : الإلحاق والتأنيث ، وما كان من بابيه فسنذكره في موضعه إن شاء الله .

(١) تقدم في ص ٣١٩ .

(٢) ذكر في الجزء الثاني ص ٢٣٣ أن ألف ذِفْرَى للتأنيث وكسرها على ذِفَارَى وسيذكر في ص ٢٣٩ أن ألف تَتْرَى للإلحاق أو للتأنيث .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٨ - ٩ : « فأما ذِفْرَى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذِفْرَى أسيلة ، فنونوا وهي أقلها ، وقالوا : ذِفْرَى أسيلة وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث .

فأما من نون جعلها (هكذا) ملحقة بهجرَج ، كما أن واو جدول بتلك المنزلة . وكذلك تَتْرَى فيها لفتان .. » .

فرى في السبعة بتوين تَتْرَى ومنع صرفها في قوله تعالى (ثم أرسلنا رسلنا تَتْرَى) النشر

ج ٢ ص ٢٢٨ والاتحاف ص ٣١٩ .

هذا باب

ما كان من أَفْعَلْ نَعْتاً

يصلح فيه التأويلان جميعاً

فمن ذلك أَجْدَل ، وَأَخِيل ^(١) الأَجْوَدُ فيهما أن يكونا اسمين ؛ لأنَّ الأَجْدَلَ إِنَّمَا يَدُلُّ على الصقر بعينه ، والأَخِيل أيضاً : اسم طائر .

فإن قال قائل : إنَّ (أَجْدَلَ) إِنَّمَا هو مأخوذ من الجدُّ وهي شدة الخلق/وأَخِيل إِنَّمَا هو هو أَفْعَلْ مأخوذ من الخيلان ، وكذلك أَفْعَى إِنَّمَا هو (أَفْعَلْ) مأخوذ من النكادة ^(٢) .

قيل له : فَإِنَّهُ كذلك ، وإلى هذا كان يذهب من يراه نعتاً ، ولا يصرفه في معرفة ولا نكرة ، وليس بأَجْوَدِ القولين .

أجودهما : أن تكون أسماء منصرفة في النكرة ؛ لأنها - وإن كان أصلها ما ذكرنا - فَإِنَّمَا تبدل على ذات شيء بعينه .

ألا ترى أن أَجْدَلَ لا يدلُّ إلا على الصقر ، تقول : أَجْدَلُ بمنزلة قولنا : صقر .

وكذلك أَفْعَى لا يدلُّ إلا على هذا الضرب من الحيات .

ومثل ذلك أَخِيل ؛ لأنه يدلُّ على طائر بعينه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « باب ما كان من (أفعل) صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام .

وذلك أجدل ، وأخيل وأفعى . فأجود ذلك : أن يكون هذا النحو اسماً ، وقد جعله بعضهم صفة ، وذلك لأن الجدل شدة الخلق ، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد . وأما أخيل فجعلوه من أخيل من الخيلان للونه ، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه .

وعلى هذا المثال جاء أفعى كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ، ولا مصدر . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٦٨-٢٧٩ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٤٢ : « توهم أنها موضوعة للصفة لما رأوا أنها للحيية الغبيضة الشديدة من قولهم : فوعة السم ، أى : شدته . »

وفى الهمع ج ١ ص ٣١ فلحظ (في أفعى) معنى خبيث منكر وقيل : أنه مشتق من فوعة السم وهي حرارته وأصله : أفوع ثم قلب فصار أفعى .

وانظر مقاييس اللغة ج ٤ ص ٥١٢ .

وهو الذى يلزم عندى فى أَبْغَثَ لطائر (١) .

فَأَمَّا الْأَسْوَدُ - إذا عنيت الحية ، والأَدهم - إذا أردت القيد ، والأَرْقَم - إذا عنيت الحية -
فنعوتٌ غير منصرفة فى معرفة ولا نكرة ؛ لأنها تحلية لكل ما نُعِتَ بها غير دالَّة على لون بعينه (٢) .

فَأَمَّا (أَوَّلُ) فهو يكون على ضربين : يكون اسماً ، ويكون نعناً موصولاً به من كذا .
وأما / كَوْنُهُ نَعْنًا فقولُه : هذا رجلٌ أَوَّلُ منك ، وجاءنى هذا أَوَّلُ من مجيئك ، وجئتكَ أَوَّلُ
من أَمْسَ .

وأما كَوْنُهُ اسماً فقولُه : ما تركت له أولاً ولا آخرًا كما تقول : ما تركت له قديماً ولا حديثاً .
وعلى أى الوجهين سميت به رجلاً انصرف فى النكرة ؛ لأنه على باب الأسماء بمنزلة أَفْكَلَ ،
وعلى باب النعوت بمنزلة أَحْمَرُ (٣) .

وفى اللسان : وفوعة السم حدثه وحرارته قال ابن سيده : وقد قيل : الـافـعـوان منه
على هذا : أفلعان .

فى اللسان : كل شيء جر على صاحبه شرافه نكد ، وصاحبه أنكد .
ولم أجد فى كتب اللغة النكادة .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ولكن الصفة ربما كثرت فى كلامهم ، واستعملت ، وأوقعت
مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء ، كما تقول : الأَبْغَثُ وإنما هو من البغثة وهو
لون » .

فى اللسان : « قال أبو منصور : جعل الليث البغاث والأبغث شيئاً واحداً ، وجعلهما معا
من طير الماء قال : والبغاث عندى غير الأبغث ، فأما الأبغث فهو من طير الماء ، وسمى أبغث لبغثته
وهى بياض الى الخضرة ، وأما البغاث فكل طائر ليس من جوارح الطير » .
وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما أدهم - إذا عنيت القييد - والأسود - إذا عنيت
الحية - الأرقم - إذا عنيت الحية - فانك لا تصرفه فى معرفة ولا نكرة ، ولم تختلف فى
ذلك العرب » .

فان قال قائل : اصرف هذا ، لأنى أقول : أداهم ، وأراقم فانت تقول : الأبطح والأباطح ،
وأجارع : وأبارق ٠٠ »

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٤٥-٤٦ : « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ، ومذ عام أول
فقال : (أول) ها هنا صفة ، وهو أفعـل من عامك ، ولكنهم الزموا هنا الحذف استخفافاً ،
فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك .

وقد جعلوه اسماً بمنزلة أفكل وذلك أقول العرب : ما تركت له أولاً ، ولا آخرًا ، وأنا أول
منه ؛ ولم يقل : رجل أول منه ، فلما جاز فيه هذان الوجهان أجازوا أن يكون صفة ، وأن يكون
اسماً .

فَأَمَّا أَرْمَلٌ فَإِنَّهُ اسْمٌ تُبِعَتْ بِهِ . والدليل على ذلك أَنَّ مؤنثه على لفظه . تقول للمرأة : أَرْمَلَةٌ ، ولو كان نعتاً في الأصل لكان مؤنثه فَعْلَاءً ؛ كما تقول : أحمر ، وحمراء . فقولهم : أَرْمَلَةٌ دليل على أَنَّهُ اسم .

وكذلك أَرْبَعٌ إِنَّمَا هُوَ اسم للعدد وَإِنْ تُبِعَتْ بِهِ فِي قَوْلِكَ : هُوَ لاءِ نِسْوةِ أَرْبَعٍ . لا اختلاف في ذلك (١) .

وإِنَّمَا جاز أَنْ يقع نعتاً وأصلُّه الاسم ؛ لأنَّ معناه : معدودات ؛ كما تقول : مررت برجل أَسَدٍ ؛ لأنَّه معناه : شديد .

= وعلى أى الوجهين جعلته اسماً لرجل صرفته في النكرة .
 وإذا قلت : عام أول فانما جاز هذا الكلام لانك تعلم به انك تعنى العام الذى يليه عامك ، كما أنك اذا قلت : أول من أمس أو بعد غد فانما تعنى الذى يليه أمس ، والذى يليه غد .
 وأما قولهم : ابدأ به أول ؛ وابدأ بها أول فانما تريد أيضاً أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل ، وأنت تريد من غيرك ، الا ان الحذف لزم صفة عام ، لكثرة استعمالهم اياه حتى استغنوا عنه .
 ومثل هذا في الكلام كثير . والحذف يستعمل في قولهم : ابدأ به أول أكثر وقد يجوز ان يظهره الا أنهم اذا أظهروه لم يكن الا الفتح .
 وسألته عن قول بعض العرب - وهو قليل - : مذ عام أول فقال : جعلوه ظرفاً في هذا الموضع ، فكانه قال : مذ عام قبل عامك «
 جاء عام أول في قول الحماسي :

يا أيها العامُّ الذى قد رابني أنت الفداء لذكرِ عامٍ أولاً
 والخلاصة ان (أول) لها استعمالات ثلاثة :

تكون أفعال تفضيل ذكرت معها من أو حذفت على أن تقدرها في الكلام فتمنع من الصرف .

وتكون اسماً منصرفاً وذلك عند حذف من وعدم تقديرها .

وتكون ظرفاً منصوباً أو مبنياً على الضم كالفأيات .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٣٤-٩٧-٩٨ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ :
 وشرح الشافعية ج ٢ ص ٣٤٠ ، والخزانة ج ٢ ص ٣٤٢ ، ج ٣ ص ٥٠٥ وكميات أبي البقاء ص ٨٣-٨٤ .

(١) في شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

« واحترزت بقولي : تاء انشئ به لم توصلا ٠٠٠ من نحو أرمِل وهو الفقير ؛ وأباتر : وهو القاطع رحمه وأدابر : وهو الذى لا يقبل النصيح ومن يعمل : وهو الجمل السريع ، فكل واحد من هذه الأمثلة وصف أصيل الوصفية ، وعلى وزن فعل مضارع لكنها تلحقها تاء التانيث فيقال امرأة أرملة ، وأباترة ، وأدابرة ؛ ونافعة يعملة فانصرفت لذلك .
 وانما بطل حكم الوزن بلحاق التاء ، لأن لحاقها مزيل لشبه المضارع اذ لا تلحقه تاء التانيث .

و (أربع) احق بالصرف من أرمِل ، لأن فيه ما فى أرمِل من لحاق التاء ويزيد عليه أن وصفيته عارضة » .

فإن قال قائل : فالرجل ليس بأسد ولكن معناه : مثل أسد : والأربع حقيقة عدد .
 قيل : إنما يخرج هذا وشبهه على تأويل الفعل وصحته إذا جاز في التمثيل ، ومثل الشيء
 غيره ؛ إذا / كان المثل مضافا إليه ولكنه الأول الذي هو نعت .
 فالشيء الذي يخرج على أنه الأول على غير حذف أجود .
 ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه مثل أسد ، فقد حذفت المثل وأنت تريد . ولولا تقدير
 المثل لم يكن كلاما . وقولك : جواريك أربع حقيقة على غير حذف ، ولكن لما أردت النعت
 قدرت تقدير الفعل ؛ لأن النعت تحلية ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل مثلك ، فإنما
 أردت مثله لك ، ولولا ذلك لم يكن نعتا .
 وكان الأخفش لا يصرف أرمل ، ويزعم أنه نعت في الأصل ، وله احتجاج نذكره في موضعه (١)
 إن شاء الله .

وليس على هذا القول أحد من النحويين علمناه .

فأما أجمع وأكتع ، فمعرفة ولا يكون إلا نعتا . فإن سميت بواحد منهما رجلا صرفته
 في النكرة .

والفضل بينه وبين أخمر وجميع بابيه ، أن (أحمر) كان نعتا وهو نكرة ، فلما سميت به
 ازداد ثقلا ، و (أجمع) لم يكن نكرة ، وإنما هو معرفة ونعت ، فإذا سميت به صرفته في النكرة
 لأنك لست تردّه إلى حال كان فيها لا ينصرف (٢) .

فأما أولق (٣) ، وأيصر (٤) فإن في كل واحد منهما حرفين من حروف الزيادة . ففي (أولق)

= وفي سيبويه ج ٢ ص ٢ : « باب أفعال إذا كان اسما ... »

فما كان من الاسماء أفعال فنحو أفكل ، وأزمل ، وأندع . وأربع لا تنصرف في المعرفة ،
 لأن المعارف أثقل ، وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال ... »
 (١) لم يذكر شيئا فيما سيأتى عن أرمل وعن خلاف الاخفش .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما أجمع ؛ وأكتع فإذا سميت رجلا بواحد منهما لم تصرفه
 في المعرفة ، وصرفته في النكرة ، وليس واحد منهما في قولك : مررت به أجمع أكتع بمنزلة
 أحمر ، لأن أحمر صفة للنكرة ؛ وأجمع وأكتع انما وصفت به معرفة ، فلم ينصرفا ، لانهما
 معرفة ، فاجمع ها هنا بمنزلة كلهم » .

يريد سيبويه بقوله : وصفت به معرفة التوكيد وكثيرا ما يطلق الصفة على التوكيد
 وكذلك صنع المبرد .

(٤) تقدم الحديث عنها ص ٣١٦ .

(٣) تقدم حديثها ص ٣١٦ .

الهمزة والواو ، فلا بُدَّ من الاشتقاق حتَّى يُعْلَمَ أَيُّهُمَا الْأَصْلُ ؟ فنظرت إلى أَوَّلَى فَإِذَا الْفِعْلُ مِنْهُ
أَلِيقَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَالِقٌ : إِذَا أَصَابَهُ لَمَمٌ مِنَ الْجَنُونِ ، فَعَلِمْنَا أَنَّ الْهَمْزَةَ أَصْلٌ . وَأَنَّ الْوَائِزَ إِثْبُوتُهَا ؛
فَتَقْدِيرُهُ : فَوَعَلَ مِثْلَ كَوَثَرٍ ، فَهُوَ مَصْرُوفٌ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ .

وَكَذَلِكَ (أَيُّصَرَ) يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ فَيُقَالُ فِي جَمْعِهِ : إِصَارٌ ، فَتَثْبِثُ الْهَمْزَةَ . وَتَسْقُطُ الْيَاءُ
كَمَا قَالَ الْأَعْمَشِيُّ :

فَهَذَا يُعِيدُ لَهُنَّ الْخَلَى وَيَنْقُلُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا (١)

هذا باب

تسمية الواحد / مؤنثا كان أو مذكرا

٣
٣٠٣

بأسماء الجمع

قد تقدّم قولنا في جمع التكسير إنّه بمنزلة الواحد . يمنعه من الصرف ما يمنع الواحد ، فإذا نقلت منه شيئا ، فسُميت به مذكرا فهو على تلك الحال ، وذلك أنّك إن سُميت مذكرا أنمارا ، أو كلابا انصرف ؛ كما ذكرت لك في (أفعال) ؛ لأنّ هذا المثال ينصرف في المعرفة والنكرة (١) . فإن سُميته أكّلب ، وأكّعب - لم ينصرف في المعرفة لزيادة الهمزة في أوّله ؛ لأنّها على مثال أعبد ، وأقتل .

وينصرف هذا المثال في النكرة ؛ لأنّه ليس بنث ، وإنّما الممتنع من الصرف من هذا المثال في النكرة (أفعل) الذي يكون نعتا ؛ لأنّه لا يقع شيء ممّا على وزن الأفعال نعتا إلّا ما كان على أفعل . فإن سُميته بغلمان لم ينصرف وكان كسرّحان الذي هو واحد .

فإن سُميته بقضبان فحاله كحال عثمان في الامتناع من الصرف في المعرفة ، وأنّه ينصرف في النكرة لأنّه ليس شيء من هذا المثال يكون له (فعل) إلّا ما كان على (فعلان) الذي هو في / السكون والحركة ، والزيادتين على مثال حمراء . فهذا يجمع هذا الضرب من الجمع .

٣
٣٠٤

فأمّا ما كانت فيه هاء التانيث ، جمعا كان أو واحدا ، نحو : طلحة ، ونسابة ، وأجربة ، وصياقلة - فقد أجملنا (٢) القول فيه أنّه لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة ، واحدا كان أو جمعا ، قليل العدد كان أو كثيرا ، عربيا كان أو أعجميا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١ : « واعلم انك اذا سميت رجلا خروقا أو كلابا ، أو جمالا صرفته في النكرة والمعرفة وكذلك الجماع كله .

الا تراهم صرفوا أنمارا ، وكرابا وذلك ان هذه تقع على المذكرة وليس يختص به واحد المؤنث فيكون مثله . الا ترى انك تقول : هم رجال ، فتذكر كما ذكرت في الواحد ، فلما لم تكن فيه علامة التانيث ، وكان يخرج اليه المذكر ضارع المذكر الذي يوصف به المؤنث ، وكان هذا مستوجبا للصرف ... » .

وانظر ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ من هذا الجزء .

(٢) انظر ص ٣٢٧ .

فلان سَمِيَتْ رَجُلًا بِمَسَاجِدَ ، وقناديل فلان النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة ؛ ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحالته في الجمع (١) .

وعلى هذا لم يصرفوا سراويل (٢) وإن كانت قد أُعْرِبَتْ ؛ لأنها وقعت في كلام العرب على مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

فأما العُجْمَةُ فقد زالت عنها بأنّها قد أُعْرِبَتْ ، إلّا أبا الحسن الأَخْضَش فإنه كان إذا سَمِيَ بشيء من هذا رجلاً أو امرأة صرفه في النكرة ، فهذا عندي هو القياس ، وكان يقول إذا منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد ، فلما نقلته فسميتُ به / الواحد خرج من ذلك المانع . وكان يقول : الدليل على ذلك ما يقول النحويون في مدائني وبابه أنه مصروف في المعرفة والنكرة .

وصياقلة أنه مصروف في النكرة ممتنع بالهاء من الصرف في المعرفة ؛ لأنهما قد خرجا إلى مثال الواحد .

قيل له : فلم لم تصرف مساجد إذا كان اسم الرجل في المعرفة ؟

فقال : إن بناءه قد بلغ به مثال [ما] لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فهو عنده في هذا المثال بمنزلة الملحق بالألف لما فيه ألف التانيث ، وبمنزلة أفكَل وبابه . من أحمر وبابه ، وبمنزلة عثمان وسرحان ، من باب غضبان وسكران .

فأما سراويل فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحدا ، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب .

ومن العرب من يراها جمعا واحدا سرّوالة (٣) ويُنْشِدون :

(١) انظر سيبويه ج ٢ ص ١٥ ، ص ٢٠٠ .

(٢) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٥١ : « قال السجستاني : السراويل مؤنثة لا نعلم أحدا ذكرها » قال : وبعض العرب يظن السراويل جماعة ، لأن وزنها وزن الجماعة . قال : وسمعت من الأعراب من يقول سراويل بالشين معجمة كأنه سمعه بالفارسية وهو لا يعرفه .

(٣) سراويل أعجمية معربة ، ومنعت الصرف ، لأنها وقعت على مثال العربية لا يدخله الصرف — هكذا قال المبرد في ص ٣٢٦ ثم أعاد ذلك هنا مرة أخرى وهو ما يراه سيبويه ثم ذكر رأيا آخر الذي يقول أنها عربية جمع سرّوالة وبين وجهته ؛ ولم يصرح باختيار هذا الرأي أو بترجيحه .

والسيرافي وابن يعيش والرضي ينسبون إلى المبرد أنه خالف سيبويه في منع صرف سراويل .

قال السيرافي في تعليقه على سيبويه ج ٢ ص ١٦ :

« ومن الناس من يجعله جمعا لسرّوالة ، فيكون جمعا لقطع الخرق ، واعتمد هذا المذهب أبو العباس » .

وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٤ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٥٠ .

• عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالُهُ (١)

أفمن رآها جَمْعاً يقال له : إِنَّمَا هِيَ اسمٌ لشيءٍ واحد ، فيقول : جعلوه أجزاءً ؛ كما نقول : دخاريص القميص والواحد دِخْرَصَة (٢) فعلى هذا كان يرى أَنَّها بمنزلة قناديل ؛ لَأَنَّها جَمْعٌ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، ولكن إن سُمِّيَ بها صرفها في النكرة كما وصفت لك في غيرها .

واعلم أَنَّ كُلَّ جَمْعٍ ليس بينه وبين واحده إِلَّا الهاءُ فَإِنَّه جَارٍ على سُنَّةِ الواحد وإن غنيت به جَمْعُ الشيء ؛ لِأَنَّهُ جنس .

من أَنَّه فليس إلى الاسمِ يقصد ، ولكنَّه يُؤنَّثُها على معناه ؛ كما قال عزَّ وجلَّ : (تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) (٣) ؛ لِأَنَّ النخْلَ جنسٌ . وقال : (فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) (٤) ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ نَخْلَةٍ فهو على المعنى جماعة .

(١) تمامه : فليس يَرُقُّ لِمُسْتَعْطَفٍ .

في الخزانة ج ١ ص ١١٣ : قيل : البيت مصنوع ، وقيل : قائله مجهول ، والذي أثبتته قال : ان سروالة واحدة السراويل وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقه مع الحكم بانها واحدة السراويل ؟ هذا لا يكون .

وقال السيرافي : سروالة لغة في السراويل اذ ليس مراد الشاعر : عليه من اللؤم قطعة من جزء السراويل .

من اللؤم : حال من سروالة .

وسروالة : مبتدأ خبره عليه . والفاء للتعليل في (فليس) .

انظر شواهد الشافية ص ١٠٠ والعيني ج ٤ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ واللسان (سرل) .

(٢) في اللسان : واحد الدخاريص دخرص ، ودخْرَصَة والدخريص (من الثوب) وهو ما يوصل به البدن ليوسمه .

(٣) القمر : ٢٠ .

(٤) الحاقة : ٧ .

اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيه لفتان :

التأنيث وهو لغة الحجاز ، والتذكير وهو لغة تميم ، وقد جاءت اللفتان في القرآن الكريم كما مثل المبرد هنا وكقوله تعالى (والسحاب المسخر : البقرة : ١٦٤) . (سحاب مركوم - الطور : ٤٤) . (من الشجر الاخضر - يس : ٨٠) . (ومنه شجر فيه تسيمون - النحل : ١٠) هذا في التذكير وفي التأنيث قوله تعالى (وينشئ السحاب الثقال - الرعد : ١٢) . (لاكلون من شجر من زقوم فمائلون منها البطون - الواقعة : ٥٢) .

انظر أمالي الشجري ج ١ ص ٨٣ ، ج ٢ ص ٢٨٨ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٥٢ والبحر المحيط ج ١ ص ٨٣ ، ج ٣ ص ٣٨٠ .

عرض المبرد لهذا في كتابه المذكر والمؤنث فقال :

فأما ما يكون لأجناس فأنما يقع واحده ، من جنس : نحو قولك : تمره وبرة وشعميرة =

ألا ترى أنَّ (القوم) اسم مذكَّر ! وقال عزَّ وجلَّ : (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ) (١)
لأنَّ التقدير - والله أعلم - : إنما هو جماعة قوم نوح .

وذلك الجَمْع ؛ نحو : حصاة وحصى ، وقناة وقنأ ، وشعيرة وشعير ، وكل ما/ كان مِثْلَ
هذا فهذا مجازُه .

ومن الجَمْع ما يكون اسماً للجَمْع ، ولا واحد له من لفظه ، فمجاز ذلك أن يكون مؤنثاً كالواحد
الذى يُعنى به الشيء المؤنث ، إلا ما كان لجماعة الآدميين ، وذلك نحو : غنم ، وإبل (٢) فإنك
تقول في تصغيره : غُنيمة ، وأبيلة ؛ كما تقول في تصغير دار : دُويرة ، وتصغير هند : هُنيدة .
وأما ما كان من الآدميين من ذلك فنحو : رهط ونفر وقوم ، لا تقول في تصغير شيء
من ذلك إلا كما تقول في تصغير الواحد المذكر : قُويم ، ورُهَيْط ، ونُفَيْر .
فإن سميت بشيء من جميع هذا المؤنث الذى ليس فيه علامة تأنيث ، ولا مانع مما ذكرت

= وبقرة . فحق هذا اذا خرجت منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والتذكير ؛ فتقول : هو التمر ،
وهو البر ، وهو العنب ، وكذلك كل ما كان فى منهاجه . قال الله تعالى : (تنزع الناس كأنهم
أعجاز نخل منقعر) فهذا لمن جعل هذه الأشياء اجناساً ، ومن جعلها محمولة على معنى الجماعة
انث ، فقال : هى التمر ، وهى الشعير ، وكذلك ما كان مثلها . قال الله عز وجل : (كأنهم أعجاز
نخل خاوية) وقرئ هذا الحرف على وجهين : (ان البقر تشابه علينا) فهذا قول من قال :
هو البقر ، ومن قال : هى البقر على معنى جماعة قال : (تشابه علينا) أى تشابهه ، ولهذا باب
من العربية .

وعلى معنى الجماعة جاء قول الله عز وجل : (كذبت قوم نوح المرسلين) فقال : كذبت : لأنهم
جماعة . فتقديره : كذبت جماعة قوم نوح أو جماعة نوح . كل ذلك جيد ، وكذلك : (كذبت
قبلهم قوم نوح المرسلين) . الورقة ١٣٢ ١٣٣ وكرره فى الورقة ١٤٠ .

(١) الحج : ٤٢ . وسورة ص : ١٢ . غافر : ٥٠ ق : ١٢ ، والقمر : ٩ . وانظر شرح الكافية
للرضى ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) قال فى كتابه المذكر والمؤنث : « ألا ترى انك تقول فى تصغير غنم : غنيمة ولا واحد له ،
وفى ابل : أبيلة . وكذلك خيل بمنزلة هند ودعدو قدر وشمس » الورقة ١٣٧ .
وقال فى الورقة ١٣٩ : « وتقول فى باب منه آخر : هذه ابل . وهذه غنم . وهذه خيل .
لانه اسم واقع فى الاصل للجماعة من غير الآدميين . فإذا صغرت شيئاً من هذا قلت :
خبيلة وغبينة وأبيلة ، فتأنيثه كتأنيث الواحد . »

وانظر المقتضب الجزء الثانى ص ١٨٦ وكتاب سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ وشرح الكافية للرضى
ج ٢ ص ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٨١ .

رجلا - فهو مصروف في المعرفة والنكرة ، وذلك نحو : عُنُق : جَمْعُ عُنُق (١) .
وكذلك كُلُّ ما كان جَمْعُهُ لمؤنث أو مذكّر ، ولم يمنعه من الصرف ما يمنعه الواحد فهو
مصروف إذا سميت به مذكرا .

فإن قال قائل : فكيف انصرف في المعرفة وأصله التانيث ؟
فإنما ذلك / لأنَّ تانيثه ليس بحقيقي ، إنما قلت : هي الجمال ، وهي الرجال على معنى
هي جماعة الرجال ، وجماعة الجمال .

ألا ترى أنَّ المؤنث والمذكّر يخرجان إلى اسم واحد ، فتقول : هي أثنتي ؛ كما تقول :
هي الجمال ؛ فإنما تريد بها جميعا : جماعة (٢) . فأما الواحد فتانيثه وتذكيره واقعان له .

والتانيث ، والتذكير في الواحد على ضربين :
أحدهما : حقيقة ، والآخر : لفظ . فهما في تركب الصرف سواء ، لأنَّ الصرف إنما هو
لللفظ ، وليس في الإخبار عنهما سواء .

فأما الحقيقي فما كان في الرجل والمرأة ، وجميع الحيوان ؛ لأنك لو سميت رجلا طلحة
لخبرت عنه كما يخبر إذا كان اسمه مذكرا .

ولو سميت امرأة ، أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكّر لخبرت عنها كما كنت تُخبر
عنها واسمها مؤنث . وذلك نحو امرأة سميتها جعفرا فتقول : جاءني جعفر ؛ كما تقول :
جاءني حمدة ؛ ولا يجوز أن تقول : جاءني ؛ لأنَّ التانيث حقيقة ، / كما لا يجوز أن تقول :
جاءني طلحة وأنت تعني رجلا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١-٢٢ : « فان قلت : ما تقول في رجل يسمى بعنوق ؟ فان
عنوقا بمنزلة خروق ؛ لان هذا التانيث هو التانيث الذي يجمع به المذكر وليس كتانيث
عنق . ولكن تانيثه تانيث الذي يجمع المذكورين وهذا التانيث الذي في عنق تانيث حادث . »
العناق : دويبة طويلة الظهر انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ١٢٩
والأنثى من أولاد المعيز .

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : (فان كان سمي بجمع قد كسر عليه واحدة نحو
قولك : جمال وجبال وبيوت وقيود . وما كان كذلك مما لم نسمة لم تمنعه من الصرف اذا
صار اسما للمذكر الا أن يحدث فيه ما يمنعه الواحد ، كقولك : غلمان وقصبان وأحمره وفتية ؛ فان
الهاء والنون بعد الألف يمنعان الصرف في المعرفة ، فهو كقولك : بقرة وتمر وسرحان
وعثمان لأن تانيث التكسير لا يعتد به ، اذ كان يخرج اليه المؤنث والمذكر كقولك : بيوت
وشيوخ كقولك عنق . فهذا جمع مؤنث ، وذلك جمع مذكر فليس له تحقيق تانيث ، ألا ترى أنك
تقول : جاءت الرجال و (كذبت قبلهم قوم نوح) لانه ليس تانيث حقيقة . » الورقة (١٣٧) .

والتأنيث الثاني ، والتذكير نحو قولك : يوم ، وليلة ، وبلدة ، ودار ومنزل ، فليس في هذا أكثر من اللفظ .

فلو قلت : قَصُرَ ليلتُك ، وعَمَرَ دارُك لجاز ؛ لأنَّ الدار والمنزل شيء واحد . ليس في الدار حقيقة تَصَرِّفُهَا عن ذلك ، وكذلك البلد والبلدة (١) . قال الله عزَّ وجلَّ : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) وقال : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) .

وقال في تأنيث الجمع : (وَقَالَتْ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) (٢) ؛ لأنَّ الإخبار ليس عن واحد . فإن قال : قام جواريك صلح ، ولو قال : قام جاريتُك لم يجز ، وكذلك لا يجوز : قام مسلماتُك ، وجاراتك ولكن قامت ، لأنَّ هذا جمع حقيقي . لا يغيّر الواحد عن بنائه (٣) إلا أن يضطرَّ شاعر كما قال :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيظَلُ أُمُّ نِسْوَةٍ (٤) .

ولو قال في الشعر : قام جاريتُك لصلح ، وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلأما ، فتقول : قام يوم كذا وكذا جاريتُك ، ولا يجوز/ مثلُ هذا عندنا في الكلام . وهذا الجمع إنما هو على حدِّ التشنية . فالألف والتاء في المؤنث كالواو والنون في المذكر .

(١) قال المبرد في المذكر والمؤنث : (اعلم أنه ما كان مؤنثا في نفسه بحق التأنيث الذي لا يكون إلا في الحيوان فكل اسم يقع عليه فحقه ألا تخبر عنه إلا كما يخبر عما يؤكد التأنيث لفظا ومعنى . والمذكر مما ذكرنا لا يخبر عنه إلا كما يخبر عما تذكيره لفظا ومعنى ، لان الخبر عن المسمى وليس عن الاسم . تقول : قال الخليفة كذا ، وقال الراوية ، وجاء النسابة ، لانك تخبر عن الذات ، ولست تريد ان الاسم هو الذي جاء وقال : وتقول : قالت جعفر ، وجاءت قاسم اذا كان ذلك اسما لمؤنثة الذات ، وانما صلح ان تقوله : طاب البلدة ، وجاءنا موعظة و (وأخذ الذين ظلموا الصيحة) : لانه ليس تحت ذا معنى له حقيقة التأنيث ، وكل شيء كان مؤنثا من غير الحيوان فانما تأنيثه للفظه ؛ ولك ان تذكره على معناه « الورقة (١٣٨ ، ١٣٩) .

(٢) النسوة اسم جمع عند سيبويه قال ج ٢ ص ٨٩ : « وليست نسوة جمع كسر له لواحد » وانظر ص ١٤٢ منه وكذلك عند المبرد المقتضب الجزء الثاني ص ٢٩٢ ويرى أبو حيان أنها جمع تكسير للقلة لا واحد له من لفظه البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٩ .

ولم أجد هذه القراءة : « وقالت نسوة » فيما رجعت اليه من كتب القراءات والتفسير .

(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٦ .

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

هذا باب تسمية المؤنث

اعلم أن كل أنثى سميتها باسم على ثلاثة أحرف فما زاد فغير مصروف ، كانت فيه علامة التأنيث أو لم تكن ، مذكرا كان الاسم أو مؤنثا ، وذلك نحو امرأة سميتها قدما أو قمرا أو فخذاً أو رجلاً .

فإن سميتها بثلاثة أحرف أو سطها ساكن ، فكان ذلك الاسم مؤنثا أو مستعملا للتأنيث خاصة ، فإن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه إذا لم يكن في ذلك الاسم علم التأنيث نحو : شاة ، فإن ذلك قد تقدم قولنا (١) فيه . وذلك نحو امرأة سميتها بشمس أو قدم ، فهذه الأسماء المؤنثة .

وأما المستعملة للتأنيث فنحو : جمل ، ودعد ، وهند . فانت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس .

فأما من صرف فقال : رأيت دعدا ، وجاءتني هند ، فيقول : خفت هذه الأسماء ؛ لأنها على أقل الأصول ، فكان / مافيهما من الخفة معادلا ثقل التأنيث .

ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته ؛ نحو : عقرب وعناق ، موجود فيما قل عدده ؛ كما كان مافيه علامة بتأنيث في الكثير العدد والقليله سواء (٢) .

(١) ص ٣٢٢ .

(٢) في شيبويه ج ٢ ص ٢٢ : « باب تسمية المؤنث » .

اعلم أن كل مؤنث سميتها بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف . فإن سميتها بثلاثة أحرف ، فكان الأوسط منها ساكنا ، وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد فانت بالخيار : ان شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود .

وتلك الاسماء نحو : قدر ، وعنز ، ودعد ، وجمل ، ونعم ، وهند قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعْدُ ، وَلَمْ تُغْدَ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

فصرف ، ولم يصرف .

وانما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالذكر ، لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والشيء يذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكنا ، كما أن النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة ، لأن الأشياء انما تكون بكرة ، ثم تعرف ، فالتذكير قبل وهو أشد تمكنا عندهم ... » .

فإن سُمِّيت مؤنثاً باسم على هذا المثال أعجميٌّ ، فإنه لا اختلاف فيه أنه لا ينصرف [في المعرفة] (١) وذلك نحو امرأة سُمِّيتها بخش ، أو بدل ، أو بجاز ، لأنه جَمَعَ مع التأنيث عجمة ، فاجتمع فيه مانعان (٢) .

فإن سُمِّيت مؤنثاً بمذكر على هذا الوزن عربيٌّ فإن فيه اختلافاً :
فأما سيبويه والخليل والأخفش والمأزني ، فيرون أن صرفه لا يجوز ؛ لأنه أُخْرِجَ من بابه إلى باب يثقل صرفه ، فكان بمنزلة المعدول . وذلك نحو امرأة سُمِّيتها زيدا أو عمرا .
ويحتجُّون بأنَّ مِضَرَ غير مصروفة في القرآن ؛ لأنَّ اسمها مذكر عنيَّت به البلدة . وذلك قوله عزَّ وجلَّ : (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِضَرَ) (٣) / فأما قوله عزَّ وجلَّ : (اهْبِطُوا مِضْرًا) (٤)

٣
٣١٢

= وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « ما هو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن لا علامة فيه ، نحو : قدر وشمس وجمل ودعد يجوز صرفه في المعرفة والنكرة وترك الصرف أجود » .

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد رايا أن منع الصرف في الثلاثي الساكن الوسط أجود من صرفه .

والرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٤ ينسب إليهما أنهما جزما بامتناع الصرف .
وعبارة سيبويه : « فانت بالخيار » وقول المبرد : « فانت في جميع هذا بالخيار » مما يرد على الرضي قوله .

قال الرضي : « فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف ، لكونه مؤنثاً بالوضعين اللغوي ، والعلمي ، فظهر فيه أمر التأنيث ، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه »
وانظر تعليق السيرا في على سيبويه .

(١) تصحيح السيرا في .

(٢) وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « فمن الاعجمية حمص ، وجور ، وماه فلو سُمِّيت امراد بشيء من هذه الاسماء لم تصرفها » .

وفي الكامل ج ٨ ص ٤٩ : « اذا سمي باسم أعجمي على ثلاثة أحرف لم ينصرف اذا كان مؤنثاً وان كان أوسطه ساكناً نحو جور ، وحمص وما كان مثل ذلك » وقال في المذكر والمؤنث : (واذا كان اسماً للمؤنث فان كان أعجمياً من هذا القبيل لم ينصرف في المعرفة ، نحو : جور وحمص وماه وما كان نحو ذلك .

وبخش بمعنى طيب وجاز أو كاز بمعنى أرجوحة في اللسان دل بالفارسية وقد تكلمت به العرب وسمت المرأة فقالوا دل ففتحوه لأنهم لما يجدوا في كلامهم دلا بالكسر أخرجوه الى ما في كلامهم وهو الدل الذي هو الدلال . (٣) الزخرف : ٥١ .

(٤) البقرة : ٦١ . وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله :

عز وجل - (اهبطوا مِضْرًا) إنما أراد مصر بعينها » .

فليس بحجة عليه ؛ لأنه مِضْرٌ من الأمصار ، وليس مِضْرٌ بعينها . هكذا جاء في التفسير -
والله أعلم .

وأما عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب (١) ، وأبو عمر الجرمي وأحسبه قول أبي عمرو
ابن العلاء (٢) فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثا مذكراً على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزاً ، ويقولون :
نحن نُجيزُ صرفَ المؤنث إذا سَمِيناهُ بمؤنثٍ على ما ذكرنا . وإنما أخرجناه من ثقلٍ إلى ثِقَلٍ ،
فالذي إحدى حالتيه حالٌ خِفَةٌ أَحَقُّ بالصرف ؛ كما أننا لو سَمِينا رجلاً ، أو غيره من المذكر
باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف . وذلك أنك لو سَمِيتَ
رجلاً قَدْماً أو فخذاً أو عَضْداً ، لم يكن فيه إلا الصرف ؛ لخفة التذكير (٣) .

وكذلك لو سَمِيتَه باسم أعجمي على ثلاثة أحرف متحرّكات جُمِعَ ، أو ساكنة الحرف
الأوسط . لكان مصروفاً . لا يجوز إلا ذلك ؛ / لأنَّ الثلاثة أقلُّ الأصول ، والتذكير أخفُّ الأبواب .

٣
٣١٢

فكلُّ مذكّر بثلاثة أحرف فمصروف إلا أن تكون فيه هاء التانيث ؛ نحو : شاة ، وثُبة
فقد قلنا في الهاء ، أو تكون فيه زيادة فعل نحو : يَعدُ ، ويَضَعُ ، أو يكون من المعدول : كعَمَر ،
وقَتَمَ ، أو يكون على ما لا تكون عليه الأسماء ؛ نحو : ضَرَبَ ، وقَتَلَ ، وقد تقدّم قولنا في هذا (٤) .

✽ وقراءة مصر بغير تنوين هنا من الشواذ (ابن خالويه ص ٦) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « فان سميت المؤنث بعمر ، أو زيد لم يجز الصرف
هذا قول أبي اسحق وابن عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس ، لان المؤنث أشد ملائمة
للمؤنث ، والاصل عندهم ان يسمى المؤنث : المؤنث ، كما ان اصل تسمية المذكر بالمذكر .
وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو لانه على أخف الابنية » .

وقال المبرد في المذكر والمؤنث : « فان كان شيء من ذلك مذكر الاصل ، فاوقعته على مؤنث .
نحو امرأة سميتها يزيد أو عمرو فان أكثر النحويين وهم سيبويه والخليل ومن كان من
قبيلهما وهو القول الفاشي الا يصرفوا شيئاً من ذلك في المعرفة » .

(٢) جعل سيبويه ابا عمرو ممن يوجب منع الصرف .

(٣) المبرد ذكر القولين وبين وجهة نظر كل فريق ولم يرجح رأياً على آخر هنا .

وابن مالك وابن هشام وغيرهما ينسبون الى المبرد القول بالرأى الثاني وهو المجوز للصرف
وتركه ، والمبرد قال عن مذهب سيبويه والخليل : هو القول الفاشي في كتابه المذكر والمؤنث .

في شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٢٠ : وأما نحو زيد اسم امرأة فلدو وجهين عند
أبي زيد والجرمي والمبرد ويتعين المنع عند الخليل وسيبويه وأبي عمرو ويونس وابن أبي
اسحق ...

وانظر الاشمونى ج ٢ ص ٤٧٤ والهمع ج ١ ص ٣٤ والتوضيح وشرحه التصريح

ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٤) أنظر ص ٣٢٢ .

فأما ما كان من المذكر المسمى باسم مؤنث على أربعة أحرف فصاعدا ، أوبأعجمي على هذه العدة فغير منصرف في المعرفة ؛ وذلك لأنه إنما انصرف فيما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف مما ذكرت لك ؛ لأنها الغاية في قلة العدد ، فلما خرج عن ذلك الحد منه ثقل المؤنث من الانصراف (١) .

والأعجمي المذكر يجرى مجرى العربي المؤنث في جميع ما صُرف فيه .

ألا ترى أن نوحا ولوطا اسمان أعجميان وهما مصروفان (٢) في كتاب الله عز وجل !

فأما قوله عز وجل : (وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ) (٣) وقوله : (أَلَا إِنَّ ثَمُودَ / كَفَرُوا رَبَّهُمْ) (٤) (وَأِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا) (٥) فإن (ثمود) اسم عربي ، وإنما هو فعول من التمدد ، فمن جعله

٣
٣١٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسمية المذكر بالمؤنث .

اعلم أن كل مذكر سميت بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف ، وذلك إن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر وهو شكله والذي يلائمه ، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر ، وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الأعجمي ، فمن ذلك عناق ، وعقرب ، وعقاب ، وعنكبوت .. »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما هود ، ونوح فتنصرف على كل حال لخفتها » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم أن جميع ذلك مؤنثا كان أو أعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سميت بهند أو دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر كل ذلك ينصرف إلا أن تكون فيه علامة التأنيث ، نحو شاة وثبة ، أو يكون من باب فصل المفعول ، نحو عمر وقثم ، أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو : ضرب وقتل أو يكون في أوله زيادة ، نحو : يزن ويضع ، فإن ذلك الذي استثنيناه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة » .

(٤) هود : ٦٨ .

(٣) الفرقان : ٣٨ .

(٥) هود : ٦١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٨ : « فأما ثمود وسبا فهما مرة للقبيلتين ومرة للحيين ، وكثرتهما سواء وقال تعالى : (وعادا وثمود) . وقال تعالى : (ألا إن عادا كفروا ربهم) . وقال : (وآتينا ثمود الناقة مبصرة) . وقال : (وأما ثمود فهديناهم) ... » .

في بعض الآيات جاء تنوين ثمود وترك تنوينه في السبعة .

في النشر ج ٢ ص ٢٨٩ واختلفوا في (ألا إن ثمود) في هود وفي الفرقان ، وعادا وثمرود في الفرقان وفي العنكبوت (وثمرود وقدتين لكم) وفي النجم (وثمرود فما أبقى) . فقرأ يعقوب وحسرة وحفص ثمود في الأربعة بغير تنوين (وغيرهم بالتنوين) . واختلفوا في (ألا بعدا لثمرود) فقرأ الكسائي بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقر

بغير تنوين مع فتحها وانظر ص ٢٣٤ ، ص ٢٤٣ .

الاتحاف ص ٢٥٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٤٠٤ .

وغيث النفع ص ١٢٩-١٨٤ ، ١٩٨ ، ٢٥٠ وشرح الشاطبية ص ٢٢٣ .

انظر نسب ثمود في جمهرة الأنساب ٩ ، ٤٨٦ .

اسماً لأب أوحى صبرفه : ومن جعله اسماً لقبيلة أو جماعة لم يصبرفه . ومكانهم من العرب معروف ؛ فلذلك كان لهم هذا الاسم . وعلى ذلك اسم صالح .

فأما الأسماء المشتقة غير المغيرة فهي تبين لك عن أنفسها .

* * *

واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ صرف مالا ينصرف . جاز له ذلك ؛ لأنه إنما يردُّ الأسماء إلى أصولها .

وإن اضطرَّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يَجْزْ له ذلك (١) ؛ وذلك لأنَّ الضرورة لا تُجَوِّز اللُّحْنَ ، وإنما يُجَوِّز فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان له قَبْلَ دخول العلة ، نحو قولك في «رأد» إذا اضطررت إليه : هذا رأد ؛ لأنه فاعِل في وزن ضارب ، فلحقه الإدغام ، كما قال :
مَهْلًا أَعَادِلُ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا (٢)
لأنَّ (ضنَّ) إنما هو ضنين ، فلحقه الإدغام وذلك قوله :

* يَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ (٣) *

/ وعلى هذا قال الشاعر :

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلِيرَكَبَنَّ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ (٤)

ونحو ذلك .

ألا ترى أنه ما كان من ذوات الباء فإنَّ الرفع والخفض لا يدخلانه ؛ نحو : هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ ، فلما احتاج إليه الشاعر رده إلى أصله فقال :

لا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَافِرِ هَلْ يُضْبِحُنْ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَّبُ (٥)

وقال الشاعر مثله :

فِيَوْمَا يُجَازِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تُرْبَى مِنْهُنَّ غُولُ تَغُولُ (٦)

فعلى هذا إجراء ما لا يجرى لما وصفت لك .

(١) من مسائل الخلاف بين البصريين

وانظر الانصاف ص ٢٩٠ - ٢٩٩ ، وعبث الوليد ص ١٥٣ ، ١٨٧ ، والكمال ج ٣ ص ٩٢ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٤ ، والخزانة ج ١ ص ٧١ ، والروض الانف ج ١ ص ١٧٢ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ ، ٢٥٣ (٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٢ .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٣ . (٥) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ .

(٦) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٤ .

هذا باب

تَسْمِيَةِ السُّورِ وَالْبُلْدَانِ

أما قولك : هذه هودٌ ، وهذه نوحٌ ، فأنت مُخَيَّرٌ :

إن أردت هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود : فحذفت سورة على مثال ما حذفت من قوله عز وجل : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) (١) فمصرف . تقول : هذه هودٌ ، وهذه نوحٌ .

وإن جعلت واحدا منهما / اسما للسورة لم تصرفه في قول من رأى ألا يصرف زيدا إذا كان اسما لامرأة . هذا في هود خاصة (٢) .

وأما نوح فإنه اسم أعجمي لا ينصرف إذا كان اسما للمؤنث ، كما ذكرت لك قبل هذا (٣) . فأما يونس ، وإبراهيم فغير مصرفين ، للسورة جعلتهما أو للرجلين ؛ للعجمة . ويدلُّك على ذلك أنك إذا قلت : هذه يونس أنك تريد : هذه سورة يونس ، فحذفت ؛ كما أنك تقول : هذه الرحمن .

وأما (حاميم) فإنه اسم أعجمي لا ينصرف ، للسورة جعلته أو للحرف ؛ ولا يقع مثله في أمثلة

(١) يوسف : ٨٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « باب أسماء السور :

تقول : هذه هود كما ترى ، إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة هود ، فيصير هذا كقولك : هذه تميم كما ترى .
وان جعلت هودا اسم السورة لم تصرفها ، لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمر ،
والسورة بمنزلة النساء والأرضين » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « فأما نوح فبمنزلة هود . تقول : هذه نوح : إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة نوح .
ومما يدلُّك على أنك حذفت سورة قولهم : هذه الرحمن ، ولا يكون هذا أبدا إلا وأنت تريد : سورة الرحمن .

وقد يجوز أن تجعل نوح اسما ، يصير بمنزلة امرأة سميتها بعمر .
وان جعلت نوح اسما لها لم تصرفه » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « هذا باب أسماء السور ...
أما السور فإذا قصدت لها في أنفسها فهي مؤنثة ، لأنك تريد السورة بعينها وذلك
قولك : هذه هود يافتى إذا جعلت (هودا) اسما للسورة ، فانما هي بمنزلة امرأة سميتها
زيدا أو عمرا وقد خبرتك أن المؤنث إذا سمى بمذكر ساكن الأوسط على مثال الأسماء =

العَرَب . لا يكون اسم على فاعيل . فإنما تقديره تقدير : هابيل (١) .

وكذلك طس ، ويس فيمن جعلهما اسما ؛ كما قال لما جعله اسما للسورة :

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرُّمَحُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدِيمِ (٢)

وقال الكميت :

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آيَةً تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعَرِبُ (٣)

وأما فواتح السور فعلى الوقف ؛ لأنها حروف مُقْطَعَةٌ ؛ فعلى / هذا تقول :

(التم ذلك) و (حم والكتاب) ؛ لأنَّ حقَّ الحروف في التهجى التقطيع (٤) ؛ كما قال :

= لم ينصرف عند الخليل وسيبويه وجملة النحويين ؛ الا عيسى بن عمر ومن قال بقوله فانه يصرف امرأة سميتها زيدا أو عمرا .

وكذلك تقول : هذه نوح يا فتى ، فاذا جعلت نوحا اسما للسورة لم تصرفها باجماع ، لأن نوحا اسم أعجمي ، فهو ينصرف اذا كان اسما للذكر وما كان مثله ، ولا يصرف اسما للمؤنث باجماع ، لأنه تجتمع فيه العجمة والتأنيث .

وتقول - ان أردت اسم السورة - : هذه اقتربه تقطع الف الوصل ، وتقف على الهاء ، لأنك أخرجتها الى الاسماء .

فان قلت : هذه هود ، وهذه نوح تريد هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود صرفت ، لأنك انما أردت الاضافة الى مذكر ، فحذفته : كقوله (واسأل القرية) انما هو أهل القرية . . . ويدلك على ما ذكرنا أنك تقول : هذه الرحمن ، أى سورة الرحمن . فعلى ما ذكرنا فأجر السور .

واعلم أنك اذا سميت السورة بجملة أو حكيتها ، وحذفت المضاف أن الجملة تؤدي على ما كانت .

تقول : قرأت سورة اقتربت الساعة ، وقرأت سورة الحمد لله رب العالمين ، وكذلك ان لم تذكر سورة . . . » . الورقة (١٤٥ - ١٤٦) . وانظر باب أسماء السور في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « وأما حم فلا ينصرف ؛ جعلته اسما للسورة أو أضفت اليه ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو : هابيل ، وقابيل . . . وكذلك طا سين ، وياسين .

واعلم انه لا يجيء في كلامهم على بناء حاميم ، وياسين .

وان أردت في هذا الحكاية تركته وفقا على حاله . . .

ويجوز أيضا أن يكون ياسين ، وصاداسمين غير متمكنين ، فيلزمان الافتح ، كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات ، نحو : كيف وأين ، وحيث . . . » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠-٣١ : « وأما طسم فان جعلته اسما لم يكن بد أن تحرك النون ، وتصير ميبا كأنك وصلتها الى طاسين ، فجعلتها اسما بمنزلة دارب جرد ، وبعل بك . وان شئت حكيت ، وتركت السواكن على حالها .

وأما كهيعص ، والمر فلا يكن الا حكاية ، وان جعلتها بمنزلة طا سين لم يجز . . . » .

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرَفِ تَخُطُّ رِجْلَايَ بِخَطِّ مُخْتَلِفٍ

تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامٌ الْفِ (١)

فهذا مجاز الحروف .

فَأَمَّا (نون) في قولك : قرأت نونا يا فتى ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ : إن أردت سورة نون ، وجعلته

اسما للسورة - جاز فيه الصرف فيمن صرف هنذا ، وتَدَعُ ذلك في قول من لم يصرفها (٢) .

وكذلك صاد (٣) ، وقاف .

وهذه الأسماء التي على ثلاثة أحرف أَوْسَطُهَا ساكن إنمَّا هي بمنزلة امرأة سَمِيَّتْهَا دارا .

• • •

فَأَمَّا البلاد فإِنَّمَا تَأْنِيثُهَا عَلَى أَسْمَائِهَا ، وتذكيرها على ذلك ، تقول : هذا بلد ، وهي بلدة ،

وليس بتأنيث الحقيقة ، وتذكيره كالرجل والمرأة .

فكُلُّ مَا عُنِيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بِلَدًا ، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه .

وكلُّ مَا عُنِيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بِلَدَةٍ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ ، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث

على أَنَّ مِنْهَا مَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ أَحَدُ الْمَذْهَبَيْنِ / وَالْوَجْهُ الْآخِرُ فِيهِ جَائِزٌ ، وَالْأَصْلُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ .

وذلك نحو : فُلُج (٤) . وَحَجَر (٥) ، وَقُبَاء . وَحِرَاء (٦) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٧ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ : « أما نون فيجوز صرفها في قول من صرف هنذا ، لأن

النون تكون انثى فترفع وتنصب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « وأما صاد فلا تحتاج إلى أن تجعله اسما أعجميا ،

لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ، ولكنه يجوز أن يكون اسما للسورة ، فلا تصرفه » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون إلا على التذكير ، نحو : فُلج » .

في معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ : « فُلج بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره جيم اسم بلد ..

وقيل واد » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤-٢٣ : « وأما حجر اليمامة فيذكر ، ويصرف .

ومنهم من يؤنث ، فيجريه مجرى امرأة سميت بعمره : لأن حجرا سىء مذكر سمي به

المذكر » .

في معجم البلدان ج ٢ ص ٢٢١ : حجر بالفتح مدينة باليمامة وام قراها ..

وفي الروض الأنف ج ١ ص ١٤ : فلما أكل الثمر قال : إن هذا لطعام وحجر بعصاه على

موضع قصبة اليمامة ، فسميت حجرا .

في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٤٤ . فُلج وحجر اليمامة الغالب عليهما التذكير ،

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « أما قولهم : قباء ، وحراء فقد اختلفت العرب فيهما » .

فأما المدينة . والبصرة . والكوفة . ومكة . فحرف التانيث يمنعها .
وأما بغداد^(١) ونحوها . فالحجزة تمنعها .

وعُمان^(٢) . ودمشق^(٣) فالأكثر فيهما التانيث ، يُراد البلدان والتذكير جائز ، يُراد :
البلدان .

كما أنَّ واسط^(٤) الأغلب عليه التذكير ؛ لأنه اسم مكان وسط البصرة والكوفة ، فإنما
هو نعت سمي به . ومن أراد البلدة لم يصرفها ؛ وجعلها كامرأة سُميت ضارباً .

= فمنهم من يذكر : ويصرف وذلك أنهم جعلوها اسمين لمكانين .
ومنهم من أنث . ولم يصرف ؛ وجعلها اسمين لبلعتين من الأرض . .
وسألت الخليل فقلت : أرايت من قال : هذه قباء يا هذا كيف ينبغي له أن يقول اذا
سمى به رجلاً ؟

قال : يصرفه . وغير الصرف خطأ ، لأنه ليس بمؤنث . معروف في الكلام ، ولكنه مشتق
كجلاس ، وليس شيئاً قد غلب عندهم عليه التانيث كسعاد وزينب ، ولكنه مشتق يحتمله
المذكر . ولا ينصرف في المؤنث . . «

في معجم البلدان ج ٤ ص ٣٠١ : « قبا بالضم » واصاله اسم بشر هناك والفه واو ويمد
ويقصر ، ويصرف ولا يصرف . قال عياض : وانكر البكري فيه القصر ، ولم يحك فيه القالي
سوى المدة . قال الخليل : هو مقصور . . «

وقال في ج ٢ ص ٢٣٣ : « حراء (بالكسر والتخفيف) : جبل من جبال مكة . .
ومنهم من يؤنثه ، فلا يصرفه قال جرير :

السناء أكرم الثقلين طراً
وأعظمهم بهطن حراء ناراً

فلا يصرفه ، لأنه ذهب به الى البلدة التي حراء بها .

وقال بعضهم : للناس فيه ثلاث لغات : يفتحون حاء وهي مكسورة ويقصرون الفه وهي
مدودة ، ويميلونها وهي لا تسوغ فيها الإمالة . . «

(١) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٤٧ « بغداد : تذكر وتؤنث وفيها ثلاث لغات »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون الا على التانيث نحو : عمان » وقال في ص ٢٨
كما أن عمان لم يقع الا اسماً لمؤنث .

في الروض الانف ج ١ ص ٢٤١ : « واما عمان بضم العين وتخفيف الميم فهو باليمن
سميت بعمان بن سنان ، وهو من ولد ابراهيم »
وانظر معجم البلدان ج ٤ ص ١٥٠ .

(٣) في معجم البلدان ج ٢ ص ٤٦٣ : « دمشق الشام (بكسر اوله وفتح ثانيه) هكذا
رواه الجمهور والكسر لغة فيه ، وشين معجمة وآخره قاف . . «

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « منها ما لا يكون الا على التذكير ، نحو : فلج وما وقع
صفة كواسط ، ثم صار بمنزلة زيد وعمرو . . «

في معجم البلدان ج ٥ ص ٣٤٧ : « فأول ما تذكر لم سميت واسطاً ؟ ولم صرفت
فأما تسميتها فلأنها متوسطة بين البصرة والكوفة . .

قال أبو حاتم : واسط التي بنجد والجزيرة يصرف ، ولا يصرف .

ألا ترى أنه لما جعل حراء اسماً لبُقعة لم يصرفه وقال :
 ستعلمُ أينما خيرٌ قديماً وأعظمنا بطنٍ حراءِ ناراً (١)
 فأصلُ هذا ما تقصِد به إليه .
 ألا ترى أنه يقول :

مَنْ كَانَ ذَا شَكٍّ فَهَذَا فَلَجٌ ماءً رَوَاءَ ، وطريقٌ نَهْجٌ (٢)
 فقال : فهذا ، ولم يقل : فهذه ؛ لأنه أراد بلداً .

= وأما واسط البلد المعروف فمذكر ، لأنهم أرادوا بلداً واسطاً أو مكاناً واسطاً فهو منصرف على كل حال ..

وقد يذهب به مذهب البقعة والمدينة ، فيترك صرفه ، وانشد سيبويه في ترك الصرف :

مَنْهُنَّ أَيَّامٌ صِدْقٌ قَدْ عَرَفْتَ بِهَا أَيَّامَ واسِطَ . والأَيَّامِ مِنْ هَجَرًا

ولقائل أن يقول : لم يرد واسط هذه ، فيرجع إلى ما قاله أبو حاتم ... » .

رواية سيبويه : « أيام فارس » . ج ٢ ص ٢٣ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على ترك صرف حراء حملاً على معنى البقعة .

وروى صدره الجوهري : ألسنا أكرم الثقلين طراً . وكذلك في المذكر والمؤنث للأنباري

ص ٢٤٩ .

وهي أيضاً في النقائض ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

والبيت لجريز وليس في ديوانه ويظهر أنه ساقط من القصيدة ص ٢٨٠ - ٢٨٣

وهي أيضاً في النقائض ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

وقال الأنباري « حراء الغالب عليه التذكير والاجراء » .

(٢) في اللسان (روى) : ماء زواء ممدود مفتوح الراء ، أى : عذب .

وانشد ابن بري لشاعر : من يك ذا شك فهذا فلج ...

هذا باب

أسماء الأحياء والقبائل

/ فمجازُ هذا مجازُ ما ذكرنا قَبْلُ في البلدان . نقول : هذه تميمٌ ، وهذه أسدٌ ، إذا أردت هذه قبيلة تميم ، أو جماعة تميم ، فتصرف ؛ لأنَّك تقصِدُ قَصْدَ تميم نفسه .

وكذلك لو قلت : أنا أحبُّ تميما ، أو أنت تهجو أسدا . إذا أردت ما ذكرنا ، أو جعلت كلَّ واحد منهما اسما للحي .

فإن جعلت شيئا من ذلك اسما للقبيلة لم تصرفه على ما ذكرنا قَبْلُ . نقول : هذه تميمٌ فاعلم ، وهذه عامرٌ قد أقبلت .

وعلى هذا نقول : هذه تميمُ بنتُ مرٍّ (١) ، وإنما تريد القبيلة ، كما قال :
لولا فوارسُ تغلبَ بنتِ وائلٍ نزلَ العدوُّ عليك كُلَّ مكانٍ (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ : « باب أسماء القبائل . والأحياء ..
أما ما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك : هذه تميم ، وهذه بنو سلول ونحو ذلك ، فإذا قلت : هذه تميم ، وهذه أسد ، وهذه سلول ، فإنما تريد ذلك المعنى غير أنك حذفْتَ المضاف تخفيفا ... ، فلما حذفْتَ المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف ، لأنه صار في مكانه ، فجري مجراه ، فصرفت تميما ، وأسدا ، لأنك لم تجعل واحدا اسما للقبيلة ..

وإن شئت قلت : هؤلاء تميم ، وأسد ، (مصروفتين) لأنك تقول : هؤلاء بنو أسد ، وبنو تميم ...

وإن شئت جعلت تميما وأسدا اسم قبيلة في الموضعين جميعا فلم تصرفه ..
ومما يقوى ذلك أن يونس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعتهم يقولون : قيس بنت عيلان ...

ومثل ذلك تغلب بنت وائل ، وانظر باب ما يذكر من أسماء القبائل والأمم ، وما يجري منهن وما لا يجري في المذكر والمؤنث للأنباري ص ٢٧٨ - ٢٨٤ .
وانظر نسب تميم بن مر في جمهرة : لأنساب ص ٤٦٦ - ٤٦٧ ونسب قريش ص ٢٧٥ - ٢٩٦ والاستقاق .

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها الأخطل ويهجو جريرا الديوان ص ٨٨٢ - ٨٨٥ وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « ونقول : هذه تميم بنت مر إذا أردت الجماعة ، وهذه تغلب بنت وائل كما قال الفرزدق : لولا فوارس تغلب بنت وائل ... ،

وجاء مثل ذلك في شعر تميم بن مقبل (ديوانه ص ١٠٧) .
فنحن تركنا تغلب بنت وائل كمضروبة رجلاه منقطع الظهر
إذا ما لقينا تغلب بنت وائل بكينا باطراف الرماح على عمرو

وكما قال الله عز وجل : (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ)^(١) ؛ لأنَّ المعنى : الجماعة ، وعلى هذا (كَذَّبَتْ عَادُ)^(٢) و (كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ)^(٣) ؛ لأنَّه عنى القبيلة والجماعة .

• • •

فأما ما كان من هذا اسما لا يقع عليه بنو كذا ، فإنَّ التذكير فيه على وجهين :

على أن تقصد قصداً الحى ، أو نعوذ للأب الذى سَمِيَ به / القبيل ، وذلك نحو : قُرَيْشٌ ، وثَقِيفٌ . تقول : جاء قُرَيْشٌ يا فتى ، إنما تريد : حَيَّ قُرَيْشٌ ، وجماعة قُرَيْشٍ . فهى بمنزلة ما قبلها إلا فيما ذكرنا من أنك لا تقول : بنو قُرَيْشٍ ؛ كما تقول : بنو نعيم ؛ لأنَّه اسم للجماعة^(٤) وإن كانوا إنما سُمُوا بذلك لرجل منهم .

وقد اختلف الناس فى هذه التسمية لأى معنى وقعت ؟ إلا أنَّ الثبوت عندنا أنَّها إنما وقعت لقُصَيِّ بنِ كِلَابٍ^(٥) ولذلك قال اللُّهْبِيُّ :

(١) الشعراء : ١٠٥ .

(٢) الشعراء : ١٢٣ .

(٣) القمر : ٢٣ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « وأما أسماء الأحياء فنحو : معد ، وقريش ، وثقيف ، وكل شئ لا يجوز لك أن تقول فيه : من بنى فلان ، ولا هؤلاء بنو فلان فانما جعله اسم حى .

فان قلت : لم تقول : هذه ثقيف ؟ فانهم انما أرادوا هذه جماعة ثقيف ، أو هذه جماعة من ثقيف ، ثم حذفوها ها هنا ، كما حذفوا فى نعيم ، ومن قال : هؤلاء جماعة ثقيف قال : هؤلاء ثقيف .

وان أردت الحى ، ولم ترد الحذف قلت : هؤلاء ثقيف ، كما تقول : هؤلاء قومك . والحى حينئذ بمنزلة القوم ، وكيونة هذه الأشياء للأحياء أكثر . .

وان جعلتها اسما للقبائل فجائز حسن . . » .

وانظر ما قاله البرد فى كتابه المذكر والمؤنت فيما سياتى .

(٥) فى الروض الأنف ج ١ ص ٧١ : « رأيت لغيره (الزبير) ان قريشا تصغير القرش وهو حوت فى البحر ياكل حيتان البحر سميت به القبيلة أو سمى به أبو القبيلة .

ورد الزبير على ابن اسحاق فى انها سميت قريشا لتجمعها وأنه لا يعرف قريش الا فى بنى فهر رد لا يلزم ، لأن ابن اسحق لم يقل انهم بنو قصى خاصة وانما اراد انهم سموا بهذا الاسم منذ جمعهم قصى وكذا قال البرد فى المبرد فى المقتضب : ان هذه التسمية انما وقعت لقصى والله اعلم . . . » .

وفى شرح ادب الكاتب للجوالقى ص ١٧٢ « وقريش قيل سميت قريشا ، لتقرشها ، أى =

وَبِنَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا (١) .

وثقيف كذلك إنما هو تلقيب القبيلة أو الحي ، المقصود في ذلك أبوها قَيْشُ بن مُنْبَهٍ ابن بكر بن هوازن (٢) .

ومن جعل هذه الأسماء واقعة على قبائل أو جماعات ، لم يصرفه ، كما قال :
غَلَبَ السَّامِيعَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً ، وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُغْضَلَاتِ وَسَادَهَا (٣)
جعله اسما للقبيلة ؛ كما قال الأعشى :

= لتجمعها الى مكة من حواليتها حين غلب عليها قصي بن كلاب ، قيل : سميت قریشا ، لانهم كانوا أهل تجارة ولم يكونوا أصحاب ضرع وذرع .

وفي الخزانة ج ١ ص ٩٨ : « وقال قوم : سميت قریشا لان قصيا قرشيا ، أى : جمعها فلذلك سمى قصي مجعما قال الفضل بن العباس

أَبُونَا قُصَيٌّ كَانَ يُدْعَى مُجْعَمًا بِهِ جَمَعَ اللَّهُ الْقِبَائِلَ مِنْ فِئَرٍ

ثم ذكر سبعة اقوال في اشتقاق قریش .

وانظر المعارف ص ٣١-٣٢ والاشتقاق .

(١) رواية البيت هي :

وَقُرَيْشٌ هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ الْبَحْرَ ، بِهَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا

كما في شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ١٧٢ .

والكشف ج ٤ ص ٢٣٥ والبحر المحيط ج ٨ ص ٥١٣ ونسبه لتبع .

والخزانة ج ١ ص ٩٨ ونسبه الى المشمرخ بن عمرو الحميري واللسان (قرش)

وشواهد الكشف ص ١٥٨ - ١٥٩ ، والفائق ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٢) انظر نسب ثقيف في جمهرة الانساب ص ٢٢٦ والاشتقاق ص ٣٠١ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦ على منع صرف قریش حملا على معنى القبيلة ، والصرف فيها أكثر ، لانهم قصدوا بها قصد الحي .

الساميع : جمع سمع على غير القياس .

المغضلات : الشدائد . سماعة : تمييز . وكفى متعددة لاثنتين .

البيت لعدي بن الرقاع العاملي من قصيدة في مدح الوليد بن عبد الملك وبعض أبيات هذه

القصيدة في الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٦٠١-٦٠٢ .

وفي مذهب الاغانى ج ٣ ص ١٠٢-١٠٣ وانظر الخزانة ج ١ ص ٩٨ ، والتمام ص ٥١ ،

والمذكر والمؤنت للانباري ص ٢٨١ .

عرض المبرد لتأنيث أسماء القبائل في كتابه المذكر والمؤنت فقال :

واما القبائل فاعرابها على هذا المنهاج ، الا ان لك أن تضع الاسم على القبيلة فيكون مؤنثا ،

وان تضعه على الحي فيكون مذكرا ، ويكون فيه الاضافة كالاضافة في السورة ، وذلك قولك :

هذه تميم (يالتنوين) اذا أردت قبيلة تميم ، وهذه قيس . تصرف حينئذ تميما وقيسا .

فان جعلت تميما او قيسا اسما للقبيلة نفسها ، كما قلت لك في السورة قلت : هذه

تميم (غير مصروف) فاعلم ، وهذه تميم بنت مروقيس بنت عيلان ، ويصرف عيسى قيسا اذا جعله

اسما للقبيلة على ما شرحت لك .

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ وَإِنْ مَعَدَّ الْيَوْمَ مُودِ ذَلِيلُهَا (١)

جعل (مَعَدَّ) اسما للقبيلة يدلُّك على ذلك قوله : / مُودِ ذَلِيلُهَا .

على أَنَّهُ قد يجوز أَنْ يقول (مُودِ ذَلِيلُهَا) - لو أَرَادَ أَبَا القبيلة لَأَنَّهُ يريد : جماعة مَعَدَّ ، ولكنَّ ترك الصَّرْفِ قد أَعْلَمَك أَنَّهُ يريد القبيلة ، وَأَنَّ ذَلِيلُهَا على ذلك جاء .

فَإِذَا قُلْتَ : وَلَدَ كَلَابُ كَذَا : وولد تميم كذا - فالتذكير والصَّرْفُ لا غير ؛ لَأَنَّكَ الْآنَ إِنَّمَا تَقْضِدُ الْآبَاءَ (٢) . وَأَمَّا قَوْلُهُ (٣) :

= وتقول : هذه تغلب بنت وائل . تجعل نذاب اسما للقبيلة تسميها باسم أبيها . وتقول : هذه باهلة على ذلك ، لأنك لست تومئ الى المراه التي ولدتهم ، كما أنك إذا قلت : هذه تميم فليست تومئ الى أبيهم ، وإنما تريد الحي . العرب تجنبت مثل هذا لئلا يلتبس الحي بالرجل ، ولا القبيلة بالمرأة ولكن يقولون ذلك مفردا مستحسنا في كل ما يبين فيه القسول ، فيقولون : هذه تميم ، لأن هذا لا يلبس ، كما قال الشماخ :

وَجَاءَتْ سُلَيْمٌ قَضَا بِقَضِيضِهَا
وَكَمَا قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :

تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ وَأَشْيَاعُهَا
وَكَنْدَةُ حَوْلَى جَمِيعَا صُبُرٍ

وكذلك يقولون فيما وقعت سمته على الجماعة ولم تقل فيه : بنو فلان ولكنه اسم للقبيلة أو للحي ، نحو قولك : قريش وثقيف ومعد وقحطان واليمن إذا لم يرد البلدة ولا الأب ، وسيبويه يختار في جميع هذا التذكير ، ويستبعد التانيث . قال ابن الرقاع :

غلب المساميح الوليد سماحة
وكنى قريش العضلات وسادها

فجعل (قريش) اسما للقبيلة ، وأنشد :

عَلِمَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا
أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَّارِ

الورقة (١٤٦-١٤٧) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٧ على منع صرف معد .

الحصى : مثل في كثرة العدد . المودى : الهالك .

والمعنى كما يقول لاعلم : إذا كثر عدد من حصل من الاشراف وأهل الثروة لم يقل عددها ، فنهلك ، ونذهب قلة وذلا .

ومعد على وزن (فعل) عند سيبويه والمبرد وانظر سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ ، ص ٣٤٤ . ولم ينسب البيت لقائل في سيبويه ، وليس في ديوان الأعشى ، وله قصيدة من بحر الشاهد ورويه في الديوان ص ١٧٥ - ١٧٧ ويظهر أنه ساقط منها .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « فإذا قلت ولد سدوس كذا وكذا ، أو ولد جذام كذا وكذا ، صرفوه » .

(٣) في الأصل : قواك .

بَكَى الْخَزُّ مِنْ عَوْفٍ وَأُنْكَرَ جِلْدُهُ وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُدَامٍ الْمَطَارِفُ (١)
فإنه جعله اسماً للقبيلة .

وأما قولك : هذه رَقَاشُ يا فتى على مذهب بنى تميم ، وهذه رَقَاشُ في قول أهل الحجاز ،
فلهذا موضع سنبينه في عَقِبِ هذا الباب (٢) إن شاء الله .

ورقاش امرأة ، وأبو القبيل عمرو بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة (٣)
وكذلك سلول (٤) ، وسدوس (٥) فليس من هذا مصروفاً إلا في النكرة ، وإنما ذلك
بمنزلة باهلة (٦) ، وخندف (٧) وإن كان في باهلة علامة التانيث .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٥ على منع صرف جذام على معنى القبيلة .

المطارف : جمع مطرف وهو ثوب معلم الطرف .

ورواية سيبويه : نَبَأُ الْخَزِّ عَنْ رُوحٍ - ورواية التبريزي في شرح الحماسة ج ٤ ص ٩٦

كرواية المقتضب . ورواية المخصص والسمط والاقتضاب وجمهرة الانساب : بكى الخز من روح .

والبيت لحميدة بنت النعمان بن بشير الانصارى او لاختها هند وكانت تزوجت روح بن

زنباع ، ثم فرگته .

وانظر قصة ذلك في السمط ص ١٧٩ - ١٨٠ والاقتضاب ص ١١٧ ، ص ٣٠٦ والمخصص

ج ١٧ ص ٤٠ .

ونسب الشعر الى حميدة في جمهرة انساب العرب ، وذكر قصتها ص ٣٦٤ .

(٢) عقد بابا لفعال كما سيأتى .

(٣) في نسب عدنان للمبرد ص ١٦ ومن بطون ذهل بن ثعلبة سدوس . وبنو رقاش .

وبنو عمرو بن شيبان بن ذهل .

وانظر جمهرة انساب العرب ص ٣١٤ - ٣١٧ ، ٣٢٣ والاشتقاق ص ٢٨٢ ، ٣٥٠ .

(٤) سلول : بفتح السين وانظر جمهرة الانساب ص ٢٧١ - ٢٣٥ .

(٥) سدوس : في جمهرة الانساب ص ٣١٧ بفتح السين وكذلك هي في جميع العرب حاشا

طوى ، وحدها فانهم سدوس بالضم .

(٦) انظر نسب باهلة في الجمهرة ص ٢٤٥ - ٢٤٧ .

(٧) ونسب خندف في الجمهرة ج ٤٧٩ - ٤٨٠ والاشتقاق ص ٤٢ .

هذا باب

تسمية الرجال / والنساء بأسماء السور

والأحياء والبلدان

اعلم أنك إذا سميت رجلا باسم شيء من ذلك على ثلاثة أحرف ليس فيه مانع مما قدّمنا ذكره فهو مصروف وإن وقع في الأصل مؤنثا ، كما ذكرت لك في رجل يسمى هندا أو قدما أو فخذنا .

فإن سمى بشيء على أربعة أحرف أو أكثر ، وكان عربيا مذكرا ، فهو مصروف . وإن كان أعجميا أو مؤنثا لم ينصرف . وذلك قولك في رجل يسمى حاميم : هذا حاميمٌ مُقْبِلٌ ، لأنه أعجمي على ما وصفت لك .

فإن سمّيته صالحا أو شعيبا ، وذلك الاسم اسمٌ لسورة . انصرف ؛ لأنه في الأصل مذكر ، وإن علّقته على مؤنث فإنما ذلك بمنزلة غزال وسحاب ، سميت بواحد منهما امرأة ، ثم سميت بذلك الاسم رجلا فإنما تردّه إلى أصله .

وإنما ذكرنا أن هندا ودعدا وجُمُلا أسماء مؤنثة ؛ لأنها وقعت مشتقة للتأنيث ، فكانت بمنزلة ما أصله التأنيث / إذ كان المؤنث المختص بها .

ومن ثم لا يُصرف عند أكثر النحويين (أسماء) بن خارجة ؛ لأنّ (أسماء) قد اختصّ به النساء حتى كأن لم يكن جمعا قط .^(١) ، والأجود فيه الصرف وإن ترك إلى حالته التي كان فيها

(١) في شرح الشافعية للرضي ج ٣ ص ٧٩ « و (اسماء) اسم امرأة فعلاء من الوسامة عند الأكثرين ، وليس بجمع ، لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع » .

وأسماء عند سيبويه (فعلاء) ، لأنه ذكرها في الترخيم مع ما في آخره زيادتان كعثمان ، ومروان قال في ج ٢ ص ٣٣٧ « وفي مروان يامرو وفي أسماء يا اسم أقبلي » .

وقال الاعلم : أسماء عند سيبويه فعلاء ، لأنه جعل في آخرها زيادتين زيدتا معا ، فظنفتا في الترخيم ، ولا نعرف في الكلام اسما بهذا التأليف ، فتكون أسماء فعلاء منه . والظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم ، فسمى به .

وقد رجح أبو بكر بن السراج مذهب سيبويه انظر اللسان (وسم) وعلى مذهب المبرد يصرف أسماء اسم رجل ، وعلى مذهب سيبويه يمنع الصرف معرفة ونكرة .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وكان لا يصرف رجلا اسمه أسماء لكثرة تسمية النساء به . فهذا قياس ذلك ، والصواب والحق أن تجرى الفروع على أصولها ، فتصرف أسماء اسم رجل ، لأنه جمع اسم » .

جَمْعًا لِلْإِسْمِ ، وعلى ذلك صرف هؤلاء النحويّون ذِرَاعًا اسم رجل ؛ لكثرة تسمية الرجال به ،
وأنّه وصف للمذكّر في قولك : هذا حائط. ذراعٌ ، والأجود ألاّ يصرف اسم رجل ؛ لأنّ الذراع
في الأصل مؤنّثة (١) .

فإن سمّيت السورة أو الرجل أو غير ذلك بفعل ، أجرّيته مُجرى الأسماء ، وذلك أنّك
تقول إذا أضفت إلى (اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ) : قرأت سورة إقتربه ؛ لأنّك إذا
سمّيت بفعل فيه تاء تأنيث صارت في الوقف هاء ؛ لأنّك نقلته إلى اسم ، فصار آخره كآخر
حمدة ؛ لأنّه في الأصل مُدرَج بالتاء ، والتاء علامة التأنيث ، وإنّما تُبدل منها في الوقف هاء ،
وتقطع ألف الوصل ؛ / كما أنّك لو سمّيت رجلاً بقولك : (اضرب) في الأمر قطعت الألف حتى
تصير كالألفات الأسماء فتقول : هذا إضرب قد جاء ، فتصيره بمنزلة إثم . فعلى هذا قلت :
هذه سورة إقتربه (٢) فإن وصلت قلت : هذه سورة اقتربت الساعة ؛ لأنّها الآن فعل رفعت بها

٣

٣٢٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وسألته عن ذراع ، فقال : ذراع أكثر تسميتهم به الذكر ،
وتمكن في الذكر ، وصار من أسمائه خاصّة عندهم .
ومع هذا أنهم يصفون به الذكر ، فيقولون : هذا ثوب ذراع ، فقد تمكن هذا الاسم في الذكر »
وانظر ص ٢١ منه .

قال المبرد في كتابه الذكر والمؤنث : « فأما الذراع والكراع فأمرهما بين في أشعارهم
وسائر كلامهم . يقولون : هذا الثوب سبع في ثمانية . يزيدون سبع أذرع في ثمانية أشبار .
والكراع من الحرة ما سأل منها فتقدم . قال الأنصاري :

أَضَحَّتْ كِرَاعُ الْعَمِيمِ مُوحِشَةً بعد الذي قد مضى من الحَقَبِ

وقال آخر :

فَظَلَّتْ تَكُوسٌ عَلَى أَكْرُعٍ ثلاث وكان لها أربعُ

وذكر سيبويه واتبعه قوم كثير أنه لو سمي رجلاً ذراعاً لصرفه في المعرفة ، وحجته
أنه قال : كثرت تسمية الرجال به ، فكانه اسم صيغ للمذكر ، قال : وبعضهم يصرف كراعاً ،
وترك الصرف فيه أجود ، لانه لم يكثر التسمية به ، وقد سموا به . فمن صرفه فالحجة فيه
من باب الحجة في ذراع . . والصواب والحق أن تجرى الفروع على أصولها فتصرف أسماء
اسم رجل ، لانه جمع اسم ، والا تصرف ذراعاً ولا كراعاً في المعرفة .

الورقة (١٣٨) وفي الذكر والمؤنث للأنباري ص ٣٦ : « وقال الفراء : قال الكسائي :
أنه وجده مجرى في كل اللغات إذا سمي به رجلاً ، وقال : شبه بالمصدر لكثرة ما تقول العرب :
زرعت الثوب ذراعين وذرعاً . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : وإذا أردت أن تجعل (اقتربت) اسماً قطعت الألف ، كما
قطعت ألف (اضرب) حين سميت به الرجل حتى يصير بمنزلة نفاثه من الاسماء ، نحو :
أصبع . وانظر ص ٤ منه .

وقال في ص ١٢ ولو سميت رجلاً (ضربت) قلت : هذا ضربه لا تحرك ما قبل هذه =

الساعة ، وسميت بهما جميعا ؛ كما أنك لو سميت رجلا : قام زيد لقلت : هذا قام زيد ؛
لأنك سميت بفعل وفاعل .
ولهذا موضع^(١) نذكره فيه على حدته إن شاء الله .

= التاء ، فتوالى أربع حركات ، وليس هذا في الاسماء ، فتجعلها هاء وتحملها على ما فيه
هاء التانيث وانظر ص ٨ وانظر تعليق ٢ من ص ٣٥٥ .
(١) عقد بابا لما يحكى ص ٣٥٠-٣٥٢ الجزء الرابع .

هذا باب

ما كان من الأسماء المعدولة

على (فَعَالٍ)

اعلم أن الأسماء [التي] تكون على هذا الوزن على خمسة أُضْرَبَ : فأربعة منها معدولة .
وضرب على وجهه .

فذلك الضرب هو ما كان مذكراً ، أو مؤنثاً غير مشتق ، ويجمع ذلك أن تكون مما أضله النكرة .

فأما المذكر فنحو قولك : رباب ، وسحاب ، وجمال .

وأما المؤنث / فنحو قولك : عناق ، وأتان ، وصناع .

فما كان من هذا مذكراً فمصرف إذا سميت به رجلاً ، أو غيره من المذكر .

وما كان منه مؤنثاً فغير مصرف في المعرفة ، ومصرف في النكرة ، لمذكر كان أو لمؤنث .

وأما ما كان معدولاً فمجرأه واحد في العدل وإن اختلفت أنواعه .

فمن ذلك ما يقع في معنى الفعل نحو قولك : حذار يا فتى ، ونظار يا فتى ، ومعناه : احذر ،

وانظر . فهذا نوع .

ومنه ما يقع في موضع المصدر نحو قولك : الخيل تغدو بداد يا فتى ومعناه : يدداً . ومثله :

لامسأيس يا فتى ، أى : لا مُسألة . فهذا نوع ثان .

وتكون صفة غالبية حالة محل الاسم ؛ كنسبيتهم المنية حلاق يا فتى فهذا نوع ثالث .

والنوع الرابع ما كان معدولاً للنساء ؛ نحو : حدام وقظام ، إلا أن جملة هذا أنه لا يكون شيئاً

من هذه الأنواع الأربعة إلا مؤنثة معرفة . فأما ما لم يكن كذلك فغير داخل في هذا الباب .

ونحن بادئون في تفسيره / نوعاً نوعاً .

أما ما كان في معنى الأمر فإنما كان حقاً أن يكون موقوفاً ؛ لأنه معدول عن مصدر فعل

موقوف موضوع في موضعه ، فإنما مجازُهُ مجازُ المصادر ، إلا أنها المصادر التي يؤمرُ بها (١) ؛ نحو :

(١) عن أى شيء عدل فعال في الأمر ؟

ظاهر كلام المبرد هنا أنه معدول عن مصدر يدل على الأمر ، وكلامه في الكامل ج ٤

ص ٢٠٦ يشهد لذلك أيضاً قال :

ضَرْبًا زِيدًا ؛ كما قال الله عز وجل : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرُّقَابِ) (١) إِلَّا أَنْ
المصدر مقدّر مؤنثًا علمًا لهذا المعنى : وذلك نحو قوله :

• تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا (٢) •

إنما المعنى : اتركها إلا أنه اسم مؤنث موقوف الآخر محرك بالكسر ، لالتقاء الساكنين ؛
وحركته الكسر لما أذكره لك إن شاء الله ، ومن ذلك قوله :

= « نحو نزال يا فتى ومعناه : انزل ، وكذلك تراك زيداً ، أى : اتركه فهما معدولان عن
المشاركة ، والمنازلة » •

وظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن لفظ فعل الأمر قال ج ٢ ص ٣٧ : « فالحد فى جميع
هذا افعل ، ولكنه معدول عن حده ٠٠ »

وفى شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٧١ - ٧٢ : « واعلم أن مذهب النحاة أن فمائل هذه
معدولة عن الأمر الفعلى المبالغة ، وهذه الصيغة للمبالغة فى الأمر كفعال وفعول مبالغة فاعل ٠٠
والذى أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والأصل
فى كل معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذاً من استقراء كلامهم • فكيف خرج الفعل
بالمعدل من الفعلية الى الاسمية ؟ ٠٠٠ »

وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ « كنزال ، ونظار ، ومناع ، وحذار ، وتراك ، ودراك
هذه معدولة عن انزل ، وانظر ، وامنع واحذر ، واترك ، وادرك » •
(١) سورة محمد عليه السلام : ٤ •

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ١٣٧ على أن (تراك) اسم فعل أمر
متعد ، كما استشهد به المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على ذلك أيضاً •
وتماهه : ألا ترى الموت لدى أوراكها

كانوا فى الجاهلية إذا غنموا الغنيمة ، فلحقها أربابها قالوا للسابقين :

تراكها من ابل تراكها ، أى : خلوا عنها ، فيقول السابقون :

أما ترى الموت على أوراكها ، أى ماخيرها : أى انا نحميها وبعضهم يقول :

مناعها من ابل منعها •

فيجاب بقولهم : أما ترى الموت لدى أرباعها • يعنون أفناءها •

وقال يعقوب بن السكيت : أغبر على ابل قوم من العرب ، فلحق أصحاب الابل ، فجعلوا لا
يدنو منهم أحد الا قتلوه ، فقال الذين أغاروا على الابل :

تراكها من ابل منعها أما ترى الموت لدى أرباعها
فقال أصحاب الابل :

مناعها من ابل منعها أما ترى الموت لدى أرباعها

ولابن الشجرى تفسير آخر انظره فى أماليه ج ٢ ص ١١١ •

ونسب البيت الى طفيل بن يزيد الحارثى انظر الخزاعة ج ٢ ص ٣٥٤ والضمير فى تراكها
مفسر بالتمييز المجزور بمن بعده •

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا (١)

وقال آخر :

• حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ (٢) •

وقال آخر :

• نَظَارَكِي أَرْكَبُهُ نَظَارٍ (٣) •

ويدلُّك على تَأْنِيثِهِ قولُ زُهَيْر :

وَلَكِنَّمْ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيْتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ (٤)

(١) استشهد به سيبويه أيضا لما من ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ٣٦

الأرباع : جمع ربع وهو ولد الناقة الذي تلده في الربيع • وأولاد الإبل تتبعها ، ويجوز أن يريد بالأرباع جمع ربع وهو المنسزل يعني : اقتتلوا في المواضع التي فيها الإبل انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١١١ •

(٢) استشهد به سيبويه ج ٣٧ على أن حذار اسم فعل أمر •

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ •

والمعنى : احذروا من رماحنا عند اللقاء •

ونسب البيت الى أبى النجم سيبويه والأعلم وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ ، ومجالس

ثعلب ص ٥٦١ وبعده :

حتى يصبر الليل كالنهار أو تجعلوا دونكم وبار

ونسب في اللسان (حذر) الى أبى النجم وذكر بعده :

وهو في معجم المقاييس ج ٢ ص ٣٧ غير منسوب •

(٣) استشهد به سيبويه أيضا ج ٢ ص ٣٧ وكذلك المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ •

ورواية المقتضب والكامل : أركبه بهاء الغائب ورواية سيبويه : أركبها وكذلك في المخصص ٦٣/١٧ •

والبيت لرؤبة وليس في ديوانه •

ومن نسب الشعر في الكامل جعل هذا لأبى النجم وذاك لرؤبة •

وفي أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ : أراد بقوله : نظار أنظر بفتح الهمزة وكسر الظاء ،

وليس من نظر العين ، وإنما المراد به الانتظار •

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٧ ثم قال : وحرك آخره ، لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ،

وحرك بالكسر ، لأن الكسر مما يؤنث به تقول : أنك ذاهبة ، وأنت ذاهبة ، وتقول : هاتى هذا

للجارية ، وتقول : هذى أمة الله ، واضربى إذا أردت المؤنث وأنا الكسرة من الباء •

كذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٤٠٦ على تأنيث فعال المعدول •

جعل لايس الدرع حشوا لها ، لاشتغالها عليه ، كما يشتمل الاناء على ما فيه وهو العامل

فى اذا ، لأنه بمعنى لايس ، وقيل : متعلق بنعم لما فيه من معنى الثناء •

ومعنى دعاء الأبطال بعضهم بعضا بنزال : أن الحرب اذا اشتدت بهم ، وتزاحموا ، فلم

يمكنهم التطاعن بالرماح تداعسوا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيوف •

ومعنى لج في الذعر : تتابع الناس فى الفرع وهو من اللجاج ، وهو التماذى فيه •

/ فقال : دُعِيَتْ . وقال زيد الخيل :

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَامَةً أَنَّ سَيَفِي كَرِيَهُ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ (١)

وأما ما كان اسما لمصدر غير مأمور به فنحو قوله :

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً وَالْخَيْلُ تَعْلُو بِالصَّعِيدِ بَدَادِ (٢)

وقرأ القراء : (فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ (٣))

= والبيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان وهي في ديوانه ص ٨٦ - ٩٥ ، ومختارات ابن الشجري ج ٢ ص ٩ - ١٠

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤ - ٦٥ وشواهد الشافعية ص ٢٣٠ وأمالى الشجري ج ٢ ص ١١١ ، وابن يعيش ج ٤ ص ٥٠ ، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦ .

(١) استشهد به في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على تانيث (نزال) ، كما ذكره مع بيت آخر في ج ٣ ص ٩ .

ويريد أبناء سلامة بن سعد بن مالك من بنى أسد وكان زيد يكثر الاغارة عليهم وانظر أمالى الشجري ج ٢ ص ١١١ والشعر لزيد الخيل وجاء تانيث (نزال) أيضا في قول الشاعر :

أَهَانَ لَهَا الطَّعَامَ فَلَمْ تُضِرْهُ غَدَاةَ الرُّوعِ اذْ دُعِيَتْ نَزَالِ

يريد فرسا أثرها على عياله ونفسه ، فوجده فيها يوم الروع ، أى أعطته قوة ونشاطا بما أعطاها وأثرها .

وانظر شرح الأنباري للمفضليات ص ٣٤٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٩ على أن (بداد) مصدر معدول مؤنث ، وقال الأعلام : (بداد) اسم للتبديد معدول عن مؤنث كأنه سعى التبديد بدة ، ثم عدلها الى بداد .

وفى ابن يعيش ج ٤ ص ٥٤ ، أى : بددا بمعنى متبذرة فهو مصدر فى معنى اسم الفاعل كقولهم : عدل بمعنى عادل . واستشهد به الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ على أن بداد وصف مؤنث معدول عن متبذرة ، أى : متفرقة فهو حال .

قال البغدادي فى الخزانة : وصنيع الشارح أحسن فان الحال نادر وقوعها معرفة .

المحلق (بتشديد اللام المفتوحة) سمة ابل بنى زرارة .

وقال ابن السيد : المحلق : ابل موسومة بالحلق على وجهها .

وقال ابن الشجري فى أماليه ج ٢ ص ١١٣ : أى من لبن النعم الذى عليه وسوم كأمثال الحلق

الصعيد : وجه الأرض ، وروى بالصفاح بالكسر : موضع .

ونسب البيت فى سيبويه للنسابة الجعدى .

ونسبه الأعلام للجعدى ثم قال : ويروى لابن الخرع .

وقال البغدادي « عوف بن الخرع (بفتح الخاء وكسر الراء) شاعر جاهلى وهو عوف بن

عطية بن الخرع . . . وله ديوان صغير وهو عندى .

وانظر قصة هذا الشعر فى الخزانة ج ٣ ص ٨٠ - ٨٣ .

واللسان (بدد ، وحلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٣) فى البحر المحيط ج ٦ ص ٢٧٥ : قرأ الجمهور : لا مساس بفتح السين والميم المكسورة . ومساس مصدر ماس كقتال من قاتل ، وهو منفى بلا التى لنفى الجنس ، وهو نفى أريد به النهى ، أى : لا تمسنى ، ولا أمسك .

فإن قال قائل : ما بالنا لا نجد أكثر المصادر إلا مُدَكَّرًا . وهذا إنما هو معدول عما لا نجد التانيث في لفظه .

قيل له : قد وجدتم في المصادر مؤنثا كثيرا ، كقولك : أردت إرادة ، واستخرت استخارة ؛ وقائلت مقاتلة .

• • •

وكل مصدر تريد به المرة الواحدة فلا بد من دخول الهاء فيه ، نحو : جلست جلسة واحدة وركبت ركبة ، وإنما هذا معدول عن مصدر مؤنث كنحو ما ذكرت لك .
والدليل على ذلك أن المذكر من المصادر ، وغيرها الذي هو على هذا الوزن مصروف مُتصرف ؛
نحو : ذهب ذهابا ، ولقيته لقاء / وأنه لما أراد المكسور قال : دُعَيْتُ نَزَالًا .

٣
٣٢٨

• • •

وأما ما كان نعنا غالبا فمنه قوله :

لَحِقْتُ حَلَاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرَبَ الرِّقَابِ ، وَلَا يَهُمُّ الْمَغْمُ (٢)
يريد : المنية ؛ كما قال مهلهل :

= وقرأ الحسن ، وأبو حيوة وابن أبي عبلة وقعنب بفتح اليم وكسر السين ، فقال صاحب اللوامح هو على صورة نزال ، ونظار من أسماء الأفعال بمعنى انزل ، وانظر ، فهذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف ، ولا تدخل عليها (لا) النافية التي تنصب النكرات ، نحو : لا مال لك لكنه فيه نفى الفعل فتقديره : لا يكن منك مساس ، ولا أقول مساس ومعناه : النهى .
وظاهر هذا أن مساس اسم فعل .

وقال الزمخشري : لا مساس بوزن فجار . . . وهي أعلام للمسة . .

وقال ابن عطية : هو معدول عن المصدر كفجار ونحوه .

وهذه القراءة من الشواذ انظر ابن خالويه ص ٨٩ .

(١) وقال سيبويه ج ٢ ص ٣٩ « تقول العرب : أنت لا مساس ومعنياه : لا تمسني ، ولا أمسك ، فهذا معدول عن مؤنث وأن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عدل عنه بداد وأخواتها ونحو ذا في كلامهم .

ألا تراهم قالوا : ملامح ومشابه وليال ، فجاء جمعه على حد ما لم يستعمل في الكلام . لا يقولون ملامحة ولا ليلة ونحو ذا كثير .

وفي الأصل للمقتضب : في التانيث .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن (حلاق) معدولة عن الوصف وهو الحالقة . قال : وإنما يريد بذلك المنية ، لأنها تحلق

وقال المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ : ومنها أن يكون صفة غالبية تحل محل الاسم ، نحو قولهم للضبع : جعار يا فتى وللمنية : حسلاق يا فتى ، لأنها حالقة ، والدليل على التانيث بعد ما ذكرنا قوله : لحقت حلاق . .

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ١١٤ : الأكساء جمع كساء : وهو آخر الشيء وعقبه =

مَا أَرْجَى الْعَيْشَ بَعْدَ نَدَامٍ كُلُّهُمْ قَدْ سَقُوا بِكَأْسِ خَلَقٍ (١)

وإنما هذا نعت غالب نظير قوله :

وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيِّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ عَلَيْهِ صَفِيحٌ مِنْ تُرَابٍ مُنْضَدٍ (٢)

وإنما النابغة نعت في الأصل ، ولكنه غلب حتى صار اسما

وأما ما كان اسما علما نحو : حَذَام ، وقطام ، ورقاش - فإن العرب تختلف فيه :

فأما أهل الحجاز (٣) فيجرونه مُجْرَى ما ذكرنا قَبْلُ ؛ لَأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ معدول . وإنما أضله

حاذمة ، وراقشة ، وقاطمة .

ففعال في المؤنث نظير (فعل) في المذكر .

ولا يهم المغنم : أراد أنهم إنما قصدوا الأنفس دون الأموال .

• وضرب الرقاب : من إضافة المصدر الى المفعول .

• ونسب البيت ابن برى للاخزم بن قارب الطائي .

• وقيل : هو للمقعد بن عمرو ، انظر اللسان (خلق) .

• وابن يعيش ج ٤ ص ٥٩ والمخصص ج ١٧ ص ٦٤

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٨ على أن حلاق معدول عن حالقة .

• وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ١١٤ « الحالقة نعت غالب ، أى : غلب على الاسمية ،

فاختص بالنية » .

• والبيت للمهلل بن ربيعة من قصيدة ذكرها العيني ج ٤ ص ٢١٢ وذكر قصتها وهو في

اللسان (خلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على أن النابغة اسم علم لم يقصد به قصد الصفة

الفأية ، فتلزمه الألف واللام ، وإنما قصد به قصد الاعلام المختصة ، نحو : زيد وعمرو .

• ورواية العجز في سيبويه : عليه تراب من صفيح موضع .

• وقال الأعلام : ويروي : عليه صفيح من تراب وجندل .

• يصف موت النابغة الجعدي ودفنه بالرمل ووضع التراب والحجارة عليه .

• والصفيح : الحجارة العريضة .

• والبيت غير منسوب وانظر اللسان (نبخ) وروايته كرواية سيبويه ورواية أمالي الشجري

ج ٢ ص ١١٤ : كرواية المقتضب .

• والصحيح أن البيت من قصيدة عينية لمسكين الدارمي ذكرها البغدادى في الخزانة ج ٢

ص ١١٦ - ١١٧ وسيأتى منها بيت آخر ذكره المبرد في المقتضب والكامل وجعل قافيته

دالية أيضا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ : « وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنث ، ورأوا ذلك البناء

على حاله لم يفيروه ، لأن البناء واحد ، وهوها هنا اسم لمؤنث ، كما كان ثم اسما لمؤنث

وهوها هنا معرفة ، كما كان ثم . ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في

جميع الأشياء » .

• وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٠٩ - ٢١١ .

ألا ترى أنك تقول للرجل : يا فُسْقُ . يا لُكْعُ ، وللمرأة : يا فَسَاقِرِ . يالْكَاعِ . فلما كان المذكور معدولا عما ينصرف عُذِلَ إلى ما لا ينصرف .

ولما كان المؤنث معدولا / عما لا ينصرف عُذِلَ إلى ما لا يُعرب ؛ لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصا منه التنوينُ إلّا ما يَنْزِعُ منه الإعراب^(١) ؛ لأنَّ الحركة والتنوين حَقُّ الأسماء ، فإذا أذهب العَدْلُ التنوينَ لعلَّة أذهبَ الحركةَ لعلَّتَيْنِ .

واختير له الكسر ؛ لأنه كان معدولا عما فيه علامة التانيث ، فعُدِلَ إلى ما فيه تلك العلامة ؛ لأنَّ الكسر من علامات التانيث . ألا ترى أنك تقول للمؤنث : إِنَّكِ فاعلة ، وَأَنْتِ فاعلتِ ، وَأَنْتِ تفعلين ؛ لأنَّ الكسرة من نوع الباء ؛ فلذلك أزمته الكسرة^(٢) .

فإن نكّرت شيئا من هذا أعربتَه وصرفته ، فقلت : رأيت قطام . وقَطَامًا أُخرى^(٣) . ولو سمّيت به مذكرا أعربتَه ولم تصرفه ؛ لأنَّك لا تصرف المذكور إذا سمّيته بمؤنث على أربعة فصاعدا^(٤) فإنما هو بمنزلة رجل سمّيته عَقْرَبًا ، وَعَنَاقًا . تقول : هذا حَدَامٌ قد جاء ، وقَطَامٌ يا فتى ، وهذا حَدَامٌ آخر .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنه لم يلزم الكسر للتانيث ، ولو كان للتانيث لكان هذا في عقرب وعناق ، ولكنه للمعنى ، فإذا نقلته إلى المذكور زال المانع منه ، / وجري مَجْرَي مؤنث سمّيت به مذكرا كما لم يُعْدَل .

(١) مما انفرد به المبرد في أسباب البناء قوله : ليس وراء منع الصرف الا البناء ، فتوالى أهل يوجب البناء عنده . وقد رد عليه ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١١٥ والرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ - ٧٤ . وابن جني في الخصائص ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) انظر تعليق رقم ٤ من ص ٣٧٠ والكامل ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « وإذا كان جميع هذا نكرة انصرف ، كما ينصرف عمر في النكرة ، لأن هذا لا يجيء معدولا عن نكرة » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فعال ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسما لم يذكر لم ينجر أبدا ، وكان المذكر في هذا بمنزلة إذا سمى بعناق ، لأن هذا البناء لا يجيء معدولا عن مذكر ، فيشبه به . تقول : هذا حَدَامٌ ورايت حَدَامٌ قبل ، ومررت بحَدَامٍ قبل . سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه » .

ومن العرب من يصرف رقاش ، وغلاب فإذا سمى به مذكرا لا يضعه على التانيث بل يجعله اسما مذكرا كأنه سمى رجلا بصباح .

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١١ .

وأما بنو تميم (١) فلا يكسرون اسم امرأة ، ولكنهم يُجرونه مُجرى غيره من المؤنث ؛ لأنهم لا يذهبون به إلى العذل ، والدليل على ذلك أنهم إذا أرادوا العذل قالوا : يافساق أقبلي ويا خبثا أقبلي ، لأن هذا لا يكون إلا معدولا .

وما كان في آخره راء من هذا الباب فإن بنى تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز . وذلك أنهم يريدون إجنّاح الألف ، ولا يكون ذلك إلا والراء مكسورة (٢) وهذا مبين في باب الإمالة . فتقول للضبع : هذه جعار فاعلم . وإنما جعار نعت غالب ، فصار اسما للضبع . فمن ذلك قوله :

فقلتُ لها عيى جعارٍ وجررى بلحَم امرئٍ لم يشهد اليومَ ناصِره (٣)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٠ « فان بنى تميم ترفعه وتنصبه ، وتجريه مجرى اسم لا ينصرف ، وهو القياس ؛ لأن هذا لم يكن اسما علما ، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذى يكون فعال محدودا عنه وذلك الفعل (افعل) لأن فعال لا يتغير عن الكسر ، كما أن افعل لا يتغير عن حالة واحدة ، فإذا جعلت (افعل) اسما للرجل أو امرأة تغير ، وصار فى الأسماء فينبغى لفعال التى هى معدولة عن افعل أن تكون بمنزلة بل هى أقوى ، وذلك أن (فعال) اسم للفعل ، فإذا نقلته الى الاسم نقلته الى شيء هو مثله والفعل إذا نقلته الى الاسم نقلته الى شيء هو منه أبعد . . . »

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٠ - ٤١ « فأما ما كان آخره راء فان أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ، كما اتفقوا فى يرى . والحجازية هى اللغة الأولى القدى ، فزعم الخليل أن اجنّاح الألف أخف عليهم يعنى الإمالة ليكون العمل من وجه واحد ، فكهوا ترك الخفة ، وعلموا أنهم ان كسروا الراء وصلوا الى ذلك وأنهم ان رفعوا لم يصلوا » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن جعار اسم للضبع المعدول عن الجاعرة . وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٣ (جعار) اسم لها خاصة مأخوذ من الجعر وهو ذو بطنها وبطن الذئب والكلب ، وخصوها بهذا الاسم دونها لكثرة جعرها . وفى مقاييس اللغة ج ١ ص ٤٦٣ (جعر) الجيم والعين والراء أصلان . فالأول ذو البطن . ومعنى « عيى » : أفسدى ، والعيث : أشد الفساد ، وفى اللسان : يقال للضبع : تيسى أو غيى .

وهو يضرب مثلا لمن ظفر به عدوه ، ولم يكن يطمع فيه قبل ونسب البيت فى سيبويه الى النابغة الجعدى وكذلك نسبه الأعلام والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

ويقول الشيخ الشنقيطى : الصواب أن قائله أبو صالح عبد الله بن خازم الصحابى . وهو فى اللسان (جعر) غير منسوب .

ومنهم من يُجْرى الرءاء مُجْرى غيرها ، وَيَمْضَى على قِياسه الأول (١) . فمن ذلك قوله :

ومرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ عَنُوءَ وَبَارُ (٢)

والقوافي مرفوعة .

• • •

ومن المعدول : آخر . وسحر ، وعدلها / مختلف .

فأما (آخر) فلولا العدل انصرفت ؛ لأنها جَمْعُ أُخْرَى . فإنما هي بمنزلة الظلم ، والنقب ،
والخضر ، ومثلها مما هو على وزنها : الكبُرَى والكُبُر ، والصُغْرَى والصُّغَر . فباب فُعْلَى في الجمع
كباب فُعْلَة نحو : الظلمة والظلم ، والعُرْفَة والغُرْف .

وإنما استويا في الجمع ؛ لاستواء الوزن ، وأن آخر كل واحد منهما علامة التانيث ، فإنما
عُدلت أُخْر عن الألف واللام من حيث أذكره لك :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الرءاء » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٤١ على منع صرف وبار عند بنى تميم في المختوم

بالرءاء .

البيت للأعشى وهو من بنى قيس ومنزله باليمامة وبها بنو تميم .
قال الأعلام : وبار : اسم أمة قديمة من العرب انمااربة هلكت وانقطعت كهلاك عاد وثمود
وقال ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ١١٥ : وبار : اسم اقليم تسكنه الجن مسخأهله
وقال ابن يعيش ج ٤ ص ٦٥ وبار : موضع

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ١٤ وبار : أمة هلكت في الرمل . .
وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٣٥٦ = ٣٥٨ واللسان (وبار) وجمهرة أنساب العرب

ص ٤٦٢ .

وفي المعنى ج ٤ ص ٣٥٩ « جمع فيه بين اللفتين :

أحدهما هي البناء على الكسر وذلك في قوله : على وبار

والأخرى هي الاعراب كاعراب ما لا ينصرف وذلك في قوله : جهرة وبار

وقال أبو حيان : ويحتمل وجها آخر من الاعراب فلا يكون جمعا بين اللفتين بل يكون بناء
ويكون (وباروا) فعلا ماضيا ، لأن المعنى أن الدهر أهلك أهل وبار ، ولا يريد بذلك المكان انما المراد
أهله فأعاد الضمير في هلكت مؤثنا على وبار مراعاة للفظ وبار ، ثم أعاد الضمير جمعا على
الاهل المحذوف ، أي : وبار أهلها أي هلكوا على جهة التأكيد من حيث المعنى ، .

وعنوة : نصب على الحال .

والبيت من قصيدة للأعشى في ديوانه ص ٢٨١ - ٢٨٣

وهو في المخصص ج ١٧ ص ٦٧

وذلك أن (أَفْعَلَ) الذى معه من كذا وكذا ، لا يكون إلا موصولا بمن ، أو تلحقه الألف واللام ؛ نحو قولك : هذا أَفْضَلُ منك ، وهذا الأَفْضَلُ ، وهذه الفُضْلَى ، وهذه الأولى ، وهذه الكبرى . فتأنيث الأَفْعَلِ الفُعْلَى من هذا الباب ، فكان حَدُّ (آخِر) أن يكون معه (من) نحو قولك جاعنى زيد ورجل آخر . وإنما كان أَصْلُهُ آخر منه ؛ كما تقول : أكبر منه ، وأصغر منه . فلما كان لفظ آخر يُغْنَى عن (من) لما فيه من البيان أنه رجل معه .

وكذلك : ضربت رجلا آخر : قد بيّنت أنه ليس بالأول استغناء عن (من) بمعناه .

٣
٣٣٢ / فكان معدولا عن الألف واللام خارجا عن بابهِ ، فكان مؤنثه كذلك فقلت : جاتنى امرأة أخرى ، ولا يجوز جاتنى امرأة صُغْرَى ولا كُبْرَى ، إلا أن يقول : الصغرى أو الكبرى ، أو تقول : أصغر منك أو أكبر ، فلما جمعناها فقلنا : (آخر) كانت معدولة عن الألف واللام (١) ؛ فذلك الذى منعها الضرف . قال الله عز وجل : (وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ) (٢) وقال : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٣) .

فإن سميت به (٤) رجلا فهى منصرفة فى قول الأخفش ومن قال به . لأنه يصرف أحمر إذا كان زكرة اسم رجل ؛ لأنه قد زال عنه الوصف ، وكذلك هذا قد زال عنه العَدْلُ ، وصار بمنزلة أصغر لو يسمى به رجلا .

وسيبيويه يرى أنه على عدله (٥) ولكل مذهب قوى يطول الكلام بشرحه ، وفيما ذكرنا كفاية إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ « قلت : فما بال آخر لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن آخر خالفت أخواتها وأهلها ، وإنما هى بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام فيوصف بهن المعرفة . ألا ترى أنك لا تقول : نسوة صفر ، ولا هؤلاء نسوة وسط ، ولا تقول : هؤلاء قوم أصاغر ، فلما خالفت الأصل ، وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف لكع حين أرادوا : يالكع ، وفسق حين أرادوا : يا فسق » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦-٣٧ وابن يعيش ج ٦ ص ٩٩ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٨ والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ والأشباه ج ٤ ص ١٥٥ .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) البقرة : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) هكذا بالأصل . راعى اللفظ ثم المعنى .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ - ١٥ : « فإن حقرت آخر أسم رجل صرفته ، لأن فعيلا لا يكون بناء لمحدود عن وجهه ، فلما حقرت غير البناء الذى جاء محدودا عن وجهه . » .

فَأَمَّا (سَحَرَ) فَإِنَّهُ مَعْدُول - إِذَا أَرَدْتَ بِهِ يَوْمَكَ - عَنْ الْأَلْفِ وَاللَّامِ (١) ؛ فَإِنْ أَرَدْتَ سَحَرًا مِنْ الْأَسْحَارِ صَرَفْتَهُ لِأَنَّهُ [غَيْرُ] مَعْدُول .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ لَيْلَةَ سَحَرًا . وَقَمْتُ مَرَّةً سَحَرًا . وَكُلُّ سَحَرٍ طَيِّبٌ . فَهَذَا مَنْصَرَفٌ / فَتَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ : هَذَا السَّحَرُ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ . وَجَنَّتْكَ فِي أَعْلَى السَّحَرِ وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) (٢) .

فَأَمَّا فِي يَوْمِكَ فَإِنَّهُ غَلِبَ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ بِغَيْرِ إِضَافَةٍ ؛ كَمَا غَلِبَ ابْنُ الزَّبِيرِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ بَنِيهِ . وَكَمَا غَلِبَ الْوَصْفُ فِي قَوْلِكَ : النَّابِغَةُ فَصَارَ كَالِاسْمِ اللَّازِمِ . فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ أَمْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ ؛ كَمَا أَمْتَنَعَ أُخْرَ فَقُلْتُ : سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ يَا فَتَى ، وَلَمْ يَكُنْ مَتَمَكِّنًا فَتَرْفَعُهُ ، وَتَجْرِيهِ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ ؛ كَمَا تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَسِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ . فَامْتَنَعَ مِنَ التَّصْرِيفِ ؛ كَمَا أَمْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ .

فَإِنْ عَنَيْتَ الَّذِي هُوَ نَكْرَةٌ صَرَفْتَهُ وَصَرَفْتَهُ .

وَإِنْ صَغُرْتَ هَذَا الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةٌ صَرَفْتَهُ ؛ لِأَنَّ فُعِيلًا لَا يَكُونُ مَعْدُولًا . وَصَارَ كَتَصْغِيرِ عُمَرُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ بَابِ الْعَدَلِ (٣) ، وَلَكِنَّكَ لَا تَصْرِفُهُ فِي الرِّفْعِ . فَتَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ سُحَيْرٌ (٤) يَا فَتَى إِذَا عَنَيْتَ الْمَعْرِفَةَ .

وَلَمْ يَنْصَرَفْ إِذَا كَانَ مُكَبَّرًا مَعْدُولًا .

(١) فِي سَبِيوِيهِ ج ٢ ص ٤٣ « وَكَمَا تَرَكُوا صَرْفَ (سَحَرَ) طَرَفًا ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُجْرورًا ، أَوْ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا غَيْرَ ظَرْفٍ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً إِلَّا وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ يَكُونُ نَكْرَةً إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْهُ ، فَلَمَّا صَارَ مَعْرِفَةً فِي الظَّرْفِ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلَامٍ خَالَفَ التَّعْرِيفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، وَصَارَ مَعْدُولًا عِنْدَهُمْ ، كَمَا عَدَلَتْ أُخْرَ عِنْدَهُمْ ، فَتَرَكُوا صَرْفَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، كَمَا تَرَكُوا صَرْفَ أَمْسٍ فِي الرِّفْعِ » .

وَانْظُرْ أَمَالِي الشَّجَرِي ج ٢ ص ٢٥٠ وَابْنَ يَعِيشَ ج ٢ ص ٤١ وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣
(٢) الْقَمَرُ : ٣٤ .

(٣) فِي سَبِيوِيهِ ج ٢ ص ١٤ « وَإِنْ خَقَرْتَهُ (عَمَرَ) صَرَفْتَهُ ، لِأَنَّهُ فُعِيلًا لَا يَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ مَحْدُودًا عَنْ فَوَيْعِلٍ وَأَشْبَاهِهِ ، كَمَا لَمْ يَقَعِ فَعْلٌ نَكْرَةً مَحْدُودًا عَنْ عَامِرٍ » .

(٤) فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٧١ « وَمِنْ الْمَعْرِبَاتِ غَيْرِ الْمُتَصْرِفَةِ .. سَحَرَ ، وَسَحِيرٌ » .

فإن سُمِّيَتْ به رجلا فلا / اختلاف في صرفه (١) .

فيقال لسيبويه : ما بالك صرفت هذا اسمَ رجل ، ولم تفعل مثل ذلك في باب آخر ؟
فمن حجة من يحتج عنه أن يقول : إن آخر على وزن المعدول ، وعدل في باب النكرة ،
فلما امتنع في النكرة كان في المعرفة أولى .
وأما أنا فلا أرى الأمر فيهما إلا واحدا ، ينصرفان جميعا إذا كانا للمذكر ، وترجع آخر إذا
فارق العَدْل إلى باب صُرِد ونُغِر .

فأما غُدوة فليست من هذا الباب ؛ لأنها بُنِيَتْ اسما للوقت علما على خلاف بنائها وهي
نكرة .

تقول : هذه غداة طيبة ، وجئتكَ غداة يوم الأحد .
فإذا أردت الوقت بعينه قلت : جئتكَ اليوم غُدوة يا فتى ، فهي ترفع وتنصب ، ولا تُصرف
لأنها معرفة (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ : وكذلك سحر اسم رجل تصرفه وهو في الرجل اقوى
لأنه لا يقع ظرفا .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ باب « باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف » .
اعلم أن غُدوة ، وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسما للحين ، كما جعلوا أم حبين اسما
لدابة معرفة ، فمثل ذلك قول العرب : هذا يوم اثنين مباركا فيه ، وأنتك يوم اثنين مباركا
فيه . جعل اثنين اسما له معرفة ، كما تجعله اسما لرجل .

وزعم يونس عن أبي عمرو - وهو قوله أيضا وهو القياس - أنك إذا قلت : لقيته العام
الأول أو يوما من الأيام ، ثم قلت : غُدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم تنون ، وكذلك إذا لم تذكر
العام الأول ، ولم تذكر الا المعرفة ، ولم تقل : يوما من الأيام . كأنك قلت : هذا الحين في
جميع هذه الأشياء ، فإذا جعلتها اسما لهذا المعنى لم تنون ، وكذلك تقول العرب . .
وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيك اليوم غُدوة وبكرة تجعلها بمنزلة ضحوة ، وزعم
أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتيك بكرة وهو يريد الاثنين في يومه أو
في غده . ومثل ذلك قول الله - عز وجل - (ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا) وهذا قول الخليل ،
وانظر ج ١ ص ١١٢ .

وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٣٤ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦ ، ج ٢
ص ٢٥١ . والبحر المحيط ج ٤ ص ١٣٦ وشرح الكافية للمرصى ج ١ ص ١٧١ ، ١٧٣ .

فَأَمَّا (بُكْرَة) ففيها قولان :

قال قوم : نصرفها ؛ لأننا إذا أردنا بها يوما بعينه فهي نكرة ؛ لأن لفظها في هذا اليوم وفي غيره واحد .

وقال قوم : لا نصرفها ؛ لأنها في معنى غدوة ؛ كما أنك تجرى كلهم مجرى أجمعين فتجربه على المضمر وإن كان . (كلهم) قد يكون اسما وإن لم يكن جيّدا^(١) نحو قولك : رأيت كلهم ، / ومررت بكلهم . ولكن لما أشبهتها في العموم ، وأجريت مجراها على المضمر ، فقلت : إن قومك في الدار كلهم ، كما تقول : أجمعون : وكما فتحت " يذر " وليس فيها حرف من حروف الحلق ؛ لأنها في معنى يدع . وكلا القولين مذهب ، والقائل فيها مُخَيَّر ، أعنى في جعل بكرة إذا أردت يومك - نكرة إن شئت ، ومعرفة إن شئت .

ومن المعدول قولهم : مثنى ، وثلاث ، ورباع^(٢) ، وكذلك ما بعده^(٣) .

وإن شئت جعلت مكان مثنى ثناء يا فتى حتى يكون على وزن رباع وثلاث . وكذلك

(١) في شرح الأشموني للالفية ج ٢ ص ٢٩٤ : « لا يلى العامل شيء من الفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الا جميعا وعامة مطلقا ، فتقول :

القوم قام جميعهم وعامتهم ، ورأيت جميعهم وعامتهم ، ومررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلنا مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ « وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة آخر إنما حده : واحدا واحدا ، واثنين اثنين ، فجاء محدودا عن وجهه ، فترك صرفة .

قلت : افتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ، لأنه نكرة يوصف به نكرة .. ، .

(٣) ظاهر هذه العبارة يفيد أن المبرد يقيس فعال ومفعل الى العشرة .

وكذلك نسب اليه الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣٦ قال :

« وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى أربعة اتفاقا وجاء فعال من العشرة في قول الكميت :

ولم يَسْتَرْ بِثَوِكَ حَتَّى رَمَيْتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عُسَارَا

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة ، نحو : خماس وخمسة ، وسداس وسدس والسماع مفقود . . . بلى ، يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يائى النسب نحو : الخماسى والسداسى . . . »

وفى الخصائص ج ٣ ص ١٨١ : « الا ترى ان فعلا أيضا مثال قد يؤلف العدل نحو :

أحاد وثناء وثلاث ورباع وكذلك الى عشار ، والمذكر والمؤنث للانبارى ص ٣٦٠ - ٣٢٦ باب ذكر المعدول عن جهته من عدد المذكر والمؤنث .

وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٢ والخزانة ج ١ ص ٨٢ .

أحاد ، وإن شئت قلت : مَوْحَد ؛ كما قلت مثنى . قال الله عز وجل : (أُولُو أَجْنِحَةٍ مَّثْنًى
وثلثات ورُبَاع)^(١) وقال عز وجل : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنًى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(٢)
قال الشاعر :

مَنْتَ لَكَ أَنْ تُلَاقِيَنِ الْمُنَابَا أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرٍ حَلَالٍ^(٣)

وقال الآخر :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادٍ أُنَيْسُهُ ذُنَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنًى وَمَوْحَدُ^(٤)

وتأويل العَدْلُ في هذا : أنه أراد واحدا واحدا ، واثنين اثنين .

ألا تراه يقول : (أُولُو أَجْنِحَةٍ مَثْنًى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) والعَدْلُ يُوجِبُ التَّكْثِيرَ ؛ كما أن
يَا فُسْتُ مبالغة في قولك : يَا فَاسِقُ وَكَذَلِكَ يَا لُكَمَّ ، وَيَالْكَاعَ^(٥) .

(١) فاطر : ١ .

وفى سيبويه ج ٢ ص ١٥ : وقال لى : قال أبو عمرو (أولى أجنحة مثنى وثلث ورُبَاع)
صفة كانك قلت أولى أجنحة اثنين اثنين وثلثة ثلاثة .
وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٨ .

(٢) النساء ٣ والفاظ العدد أحوال في الآية . وانظر البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) منت بمعنى : قدرت واستشهد بالبيت ابن يعيش ج ١ ص ٦٢ وروايته كرواية
المقتضب .

وذكر فى اللسان (منى) برواية ... فى الشهر الحلال وكذلك فى المقصور والمسود
ص ١٠٢ .

وذكر فى المخصص ج ١٧ ص ١٢٤ برواية :

أَحَمَّ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءِ أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرِ حَلَالٍ

ونقده الشنقيطى بقوله : لقد أخطأ على بن سيده خطأ كبيرا فى هذا البيت ، فبدل وغير
أوله ، ونكر المعرفين آخره ، ثم رواه برواية اللسان .
والبيت غير منسوب .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥ على أن مثنى وموحد صفة لذناب كالأية المتقدمة .

والبيت لمساعدة بن جؤية الهذلى من قصيدة رثاء فى الديوان ص ٢٣٦ - ٢٤٢ وقبله :

ولو أنه إذ كان ما حم واقعا بجانب من يحفى ومن يتودد

يقول : لو أصابنى هذا الرزء بجانب من يهتم لحال لهان على وقعه ، ولكن الذى يعظم
مصائبى أن أهلى بواد لا أنيس به إلا السباع التى تطلب الناس لتاكلهم اثنين اثنين . وواحدا
واحدا . حذف جواب لو للعلم به .

وانظر الاقتضاب ص ٤٦٧ وشرح أدب الكاتب للجواليقى ص ٣٩٥ والمخصص ج ١٧

ص ١٢١ . وابن يعيش ج ١ ص ٦٢ والمعنى ج ٤ ص ٣٥٠ - ٣٥١ والسيوطى ص ٣١٨ .

(٥) أقام الدليل على العدل فى الفاظ العدد المحقق الرضى بقوله ج ١ ص ٣٦ :

وأما قولهم : الثلاثة والأربعاء يريدون : الثالث والرابع . فليس بمعدول ؛ لأنَّ المعنى واحد ، وليس فيه تكثير ، ولكنَّه مشتقٌّ بمعنى اليوم كالعدل والعدل : ما كان من الناس ، والعدل : ما كان من غير ذلك ، والمعنى في المعادلة سواء .
 ألا ترى أنَّ الخميس مصروف فهذان دليلان ، وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام ؛ كما يلزم البَّجم ، والدَّبران (١) ؛ لأنَّهما معرفة . وقد أبان ذلك الأحَد والاثْنان ؛ لأنَّه على وجهه .

وقد فسَّرت لك باب العدل لتتناول القياس من قُرْب ، وتميَّز بعضه من بعض إن شاء الله .
 ونظير العدل والعدل (٢) قولهم : امرأة ثقال : ورزان . وتقول لما ثقل / وزنه : ثَقِيل ، ورزِين .
 إنَّما تريد في المرأة أنَّها متوقِّرة لازمة لموضعها ؛ فعلى هذا بناؤه إن شاء الله .

٣
٣٣١

« وأما ثلاث ، ومثلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة .
 وذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين .
 ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب ، نحو : قرأت الكتاب جزءاً جزءاً ، وجاءني القوم رجلاً رجلاً ، وأبصرت العراق بلداً بلداً . فكان القياس في باب العدد أيضاً التكرير عملاً بالاستقراء ، والحقاً للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وجد ثلاث غير مكررة لفظاً حكم بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقليل انه أصله » .

وانظر المذاهب في ذلك في البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ ، ج ٧ ص ٢٩٨ .
 (١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « وقولهم النجم صار علماً للشمس . فان أخرجت الألف واللام من النجم والصق لم يصير معرفة » .
 وأما الدبران ، والسماك ، والعيوق .. فانما يلزم الألف واللام .
 وأسماء أيام الأسبوع أعلام وتقدم حديثها ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .
 (٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « ولكن هذا بمنزلة العدل ، والعدل .
 فالعدل : ما عادلك من الناس ، والعدل لا يكون الا للمتاع ، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره .
 ومثل ذلك بناء حصين ، وامرأة حصان فرقوا بين البناء والمرأة ، فانما أرادوا أن يخبروا أن البناء محرز لمن لجأ إليه ، والمرأة محرزة لفرجها .
 ومثل ذلك الرزین من الحجارة والحديد . والمرأة رزان .
 فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل في مجلسه ، فلم يخف . وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب . فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد ، وبنائهما مختلف فيكون أحد البناءين مختصاً به شيء دون شيء ليفرقوا بينهما » .

هذا باب الأمثلة التي يُمَثَّلُ بها أوزانُ الأسماء والأفعال

تقول : كلُّ (أَفْعَلٍ) في الكلام يكون نعتا فغير مصروف ، وإن كان اسما انصرف .
فإن قال قائل : لم قلت ، كلُّ (أَفْعَلٍ) يكون وصفا لا ينصرف ، وأنت قد صرفت (أفعلا)
هذه التي ذكرت أنها تكون وصفا ؟

قيل له : [أَفْعَل] ^(١) ليس وصفا في الكلام مُستعملا وإنما هو مثال يُمَثَّلُ به .
فإنما قلت : إذا كان هذا المثال وصفا لم ينصرف ، ولو كان هذا شيئا قد عَلِمَ وصفا لم
تصرفه ، ولم تقل : إذا كان وصفا، ولكن تقول : لَأَنَّهُ وصف ؛ كما تقول : كلُّ آدَمٍ في
الكلام لا ينصرف ؛ لَأَنَّ (آدم) نعت مفهوم ^(٢) / وعلى هذا تقول : كلُّ أَفْعَلٍ في الكلام تريد به

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ « باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف تقول : كل « أفعَل »
يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، وكل (أفعَل) يكون اسما تصرفه في النكرة .
قلت : فكيف تصرفه وقد قلت : لا أصرفه ؟

قال : لأن هذا بناء يمثل به ، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر ، فإن
كان اسما وليس بوصف جرى ، .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٥ « وقد أجرى النحاة في اصطلاحهم من غير أن
يقع ذلك في كلام العرب الأمثلة التي يوزن بها إذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الأعلام إذا
لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ، ورب . فقالوا : (فعَلان) الذي مؤنثه فعَلانة
منصرف ، فوصفوه بالمعرفة ، وتصبوا عنها الحال ، كقولهم : لا ينصرف أفعَل صسفة ، ومنعوا
الصرف منها ما جامع العلمية فيه سبب آخر كثناء التانيث نحو فاعلة ، ووزن الفعل المعتبر
كافعل ، أو الألف والنون المزيدين كفعلان ..

وان نكرت هذه كلها بدخول كل ، أو رب ، أو من الاستغراقية ، أو غيرها من علامات
التنكير انصرفت ، نحو قولك : كل فعَلان حاله كذا .

وان كان على وزن أقصى الجموع ، أو مع ألف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة .. ،
وانظر الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، وابن يعيش ج ١ ص ٣٩ .

الفعل فهو مفتوح ؛ لأنَّ (أَفْعَلًا) مثال ، وليس بفعل معروف ، وموقعه بعد كلِّ وهو مفرد يدلُّك على أنَّه اسم (١) .

ولكن لو قلت : كلُّ أَفْعَلٍ زيدٌ مفتوح ، لم يكن إلَّا هكذا ؛ لأنَّك قد رفعت به زيدا ، فأخلصته فعلا ، ووقعت (كلُّ) عليه ؛ لأنَّه عامل ومعمول فيه ، فهو حكاية .

ونظير ذلك قولك : هذا رجل أَفْعَلٌ فاعلم ؛ فلا تصرف (أَفْعَلٌ) ؛ لأنَّك وضعت مَوْضِعَ النِّعْتِ ؛ كما وَضَعْتَ الأوَّلَ مَوْضِعَ الفعل . هذا قول الخليل وسيبويه (٢) .

وكان المازني يقول : هذا رجل أَفْعَلٌ ، فيصرف أَفْعَلًا هذا ، ويقول : لأنَّه ليس بنعت معلوم . وأما أَفْعَلٌ زيدٌ فيجعله فعلا ؛ لأنَّه قد رفع زيدا به ، وهو مذهب .

وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا .

فإذا قلت (أَفْعَلٌ) إذا كان نعتا لم ينصرف (أَفْعَلٌ) لأنَّه معرفة وإنما بدأت به لذلك . فكأنَّك قلت : هذا البناء إذا كان نعتا (٣) .

وتقول : كلُّ فَعْلَانٍ له فَعْلَى لا ينصرف وإن لم تكن له فَعْلَى فمصرف .

وإنما صرفت (فَعْلَانَا) هاهنا ؛ لأنَّه ليس بشيء معروف له (فَعْلَى) والقول فيه القول في الأوَّل (٤) وعلى ذلك تقول : فَعْلَانٌ إذا كانت له فَعْلَى لم ينصرف ، فلا تصرف (فَعْلَانٌ) لأنَّه معرفة (٥) ؛ كما قلنا فيما قبله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ونظير ذلك قولك : كل فعل أردت به الفاعل نصب أبدا فانما زعمت أن هذا البناء يكون في الكلام على وجوه وكان أفعل اسما » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ : « وتقول إذا قلت : هذا رجل أفعل لم ينصرف على حال ، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة ، فصار كقولك : كل فعل زيد نصب أبدا ، لأنك مثلت به الفعل خاصة » .

(٣) في ابن يعيش ج ١ ص ٣٩ : « وتقول : أفعل إذا كان اسما نكرة فانه ينصرف ، فلا يتصرف (أفعل) هذا لأنه في موضع معرفة ، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وإن كان المثل منصوبا نحو أفعل وأيدع » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦ : « ومثله كل فعلان كان صفة ، وكانت له فعل لم ينصرف ، وقولك : كانت له فعل ، وكان صفة يدلُّك على أنه مثال » .

(٥) في الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ : « وتقول : (فعلان) إذا كانت له (فعلى) فانه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، فلا تصرف (فعلان) هذا ، لأنه علم لهذا الوزن بمنزلة حمدان ، وقحطان » .

وتقول : كلُّ فَعَلَى في الكلام فاصرفه ؛ لأنَّ هذا مثال ما ينصرف في النكرة . و (كلُّ) لا يقع بعدها إلا نكرة ، وإنما هو مثال جَبَنْطَى ، وسَرَنْدَى ، وَسَبَنْدَى ، ونحوه (١) .

وتقول : كلُّ فِعْلَى في الكلام ، وفَعْلَى فلا ينصرف ؛ لأنَّ الألف للتانيث ، وإن شئت قلت : كلُّ فِعْلَى في الكلام وفَعْلَى يا فتى ، فتصرفه ، لأنَّ هذا المثال للإلحاق يكون وللتانيث . وإنما تمنعه أَلْفُهُ لا معناه ، فإن قدرتهما تقدير المِلْحَق انصرفتا ، وكانت كَمِعْزَى وأَرْطَى .

فإن قدرتهما تقدير التانيث كانتا كَدَفَلَى ، وتَتَرَى تكون للأمرين جميعا ، والأَجْوَدُ التانيث (٢)

وتقول : كلُّ (فَعْلَى) في الكلام لا ينصرف لأنَّ هذا المثال لا يكون إلا للتانيث / وهو باب جَبَلَى ، وبُهْمَى .

وكذلك كلُّ فَعْلَاءَ في الكلام لا ينصرف . هذا المثال لا يكون إلا للتانيث نحو : حمراء ، وصحراء (٣) .

(١) صرفت لأن ألف هذه الصيغة لا تكون الا للإلحاق والقاعدة : اذا تعينت الألف للتانيث منع الصرف ، واذا تعينت للإلحاق وجب الصرف .
واذا صلحت الألف للأمرين جاز الصرف وتركه وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٥ .
السرندي والسبندي : الجريء . والجبني : الغليظ البطن مع قصر .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ ، وتقول : كل (فعل) في الكلام أو فعل كانت الفها لغير التانيث انصرف ، وإن كانت الألف جاءت للتانيث لم ينصرف .
وإن شئت صرفت وجعلت الألف لغير التانيث .

قرئ في السبعة بتنوين (تترى) ومنع صرفها كما تقدم ص ٣٢٨ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦ ، وتقول : كل (فَعْلَى) في الكلام لا ينصرف في الكلام البتة .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنت عن الألف المبدودة : ما كان مكسور الأول أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتانيث أبدا .

وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا .

فالمضموم الأول : نحو قولك : قوباء فاعلم وخشاء فاعلم ، فهذا ملحق بقسطنطاس وقرطاط من الثلاثة .

وما كان مكسور الأول ، نحو : علباء وأخوانه فملحق بسرحان وسرداح .

والمفتوح الأول لا يكون مذكرا كما وصفت لك كنحو حمراء وصغراء . ثم قال :

وما كان على فعل (بضم الفاء) فلم تكن ألفه أبدا الا للتانيث .

الورقة (١٣٥)

البهي : نبت

ونقول : كلُّ فُعْلَاءٍ ، وفُعْلَاءٍ فمُصْرُوفٌ لَأَنَّهُ مِثَالٌ لَا يَكُونُ إِلَّا مُلْحَقًا مُصْرُوفًا فِي الْمَعْرِفَةِ
النَّكَرَةِ . وَذَلِكَ نَحْوُ عِلْبَاءٍ (١) ، وَحَرْبَاءٍ (٢) .
وَأَمَّا فُعْلَاءٌ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : قُوبَاءٌ (٣) فاعلم : لَأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِفُسْطَاطٍ ، كَمَا أَنَّ عِلْبَاءً مُلْحَقٌ
بِسِرْدَاحٍ . فَهَذَا يُبَيِّنُ لَكَ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) العلباء : عرق في العنق .

(٢) الحرباء : ذكر أم حبين .

(٣) القوباء : بشر يظهر في الجسد .

تمَّ الجزء الثالث والحمد لله ربَّ العالمين ويتلوه في الجزء الرابع

من كتاب المقتضب :

هذا باب إيضاح الملحقة وتبيين الفصل بينها وبين غيرها .

• • •

قابلت هذا الجزء إلى آخره وصحَّحته في سنة سبع وأربعين وثلثمائة وكتب الحسن

بن عبد الله السيرافي

• • •

كتب المهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلثمائة .

فهرس أبواب الجزء الثالث من المقتضب

ص	
٥	هذا باب أن المفتوحة وتصرفها
٦	هذا باب الأفعال لا تكون (أن) معها إلا ثقيلة ، والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة .
٧	والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة
٩	هذا باب ما لحقته (إن) و(أن) الخفيفتان في الدعاء وما جرى مجراه
١١	هذا باب النونين : الثقيلة والخفيفة ، ومعرفة مواقعها من الأفعال
١٧	هذا باب الوقوف على النونين : الخفيفة والثقيلة
١٩	هذا باب تغيير الأفعال للنونين : الخفيفة والثقيلة
٢٣	هذا باب فعل الاثنين والجماعة من النساء في النون الثقيلة ، وامتناعهما من النون الخفيفة
٢٥	هذا باب ما لا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة وذلك ما كان يوضع موضع الفعل ،
٢٥	وليس بفعل
٢٦	هذا باب حروف التضعيف في الأفعال ، والمعتلة من ذوات الياء والواو في النونين
٢٧	هذا باب (أما) و (إما)
٣٠	هذا باب مذ ، ومنذ
٣٢	هذا باب التبيين والتمييز
٣٩	هذا باب التثنية على استقصائها صحيحها ومعتلها
٤٢	هذا باب الإمامة
٤٥	هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية ، أو زائدة
٤٦	هذا باب الحروف التي تمنع الإمامة
٤٨	هذا باب الراء في الإمامة
٥٢	هذا باب ما يمال وينصب من الأسماء غير المتمكنة والحروف
٥٥	هذا باب (كم)

- ٦٤ هذا باب مسائل (كم) في الخبر والاستفهام
 هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة ، وهي مختلفة المذاهب والتقدير ، مجتمعة
 ٦٨ في المقاربة
 ٧٦ هذا باب المبتدأ المحذوف الخبر استغناء عنه وهو باب (لولا)
 ٧٩ هذا باب المقصور ، والممدود
 ٨٩ هذا باب الابتداء ، وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام)
 ٩١ هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول
 ٩٣ هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين ، ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت
 ٩٥ هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر
 ٩٧ هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وإسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد
 ١٠٢ هذا باب الإخبار عن الظروف والمصادر
 ١١١ هذا باب الإخبار عن البدل
 ١١٢ هذا باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر
 ١٢٧ هذا باب الإخبار في قول أبي عثمان المازني عن هذا الباب الذي مضى
 هذا باب من (الذي ، التي) ألّفه النحويون فأدخلوا (الذي) في صلة (الذي) وأكثروا
 ١٣٠ في ذلك
 ١٣٣ هذا باب الإضافة ، وهو باب النسب
 ١٣٥ هذا باب النسب إلى كل اسم قبل آخره ياء مشددة
 ١٣٦ هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما آخره حرف لين
 ١٤٠ هذا باب الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخره ياء مشددة ، والأخيرة لام الفعل
 ١٤١ هذا باب النسب إلى المضاف من الأسماء
 ١٤٣ هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا
 ١٤٤ هذا باب ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب
 ١٤٧ هذا باب النسب فيما كان على أربعة أحرف ، والرابعة ألف مقصورة

١٥٠	هذا باب النسب إلى الجماعة
١٥٢	هذا باب النسب إلى كل اسم على حرفين
١٥٦	هذا باب ما كان على حرفين مما ذهب منه موضع الفاء
١٦٠	هذا باب النسبة إلى التثنية والجمع
١٦١	هذا باب ما يبنى عليه الاسم لغنى الصناعة ؛ لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء
١٦٦	هذا باب المحذوف والمزيد فيه ، وتفسير ما أوجب ذلك فيهما
١٧١	هذا باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى
	هذا باب الاسم الذى تلحقه صوتا أعجميا ؛ نحو : عمرويه ، وحمرويه ، وما أشبهه ، والاختلاف فى هيهات ، وذية وذيت ، وكية وكيت
١٨١	
١٨٥	هذا باب الأسماء واختلاف مخارجها
١٨٧	هذا باب مخارج الأفعال ، واختلاف أحوالها وهى عشرة أسماء
١٩١	هذا باب الصلة والموصول فى مسائله فأما أصوله فقد ذكرناها
٢٠٢	هذا باب ما جرى مجرى الفعل ، وليس بفعل ولا مصدر
	هذا باب تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء المدعوى بها من غير المصادر ؛ نحو : تربا وجندلا وما أشبه ذلك
٢٠٨	
٢١٢	هذا باب (إِيَّاكَ) فى الأمر
٢١٧	هذا باب ما جرى مجرى المصادر ، وليس بمتصرف من فعل
٢٢٨	هذا باب المصادر فى الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة
٢٣٣	هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا
٢٣٦	هذا باب الأسماء التى توضع موضع المصادر التى تكون حالا
	هذا باب الأسماء الموضوعة فى مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك أو أريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين
٢٣٩	
٢٤٨	هذا باب مسائل (أفعل) مستقصاة بقا ما ذكرنا من أصوله
٢٥٥	هذا باب من التسمير

- هذا باب ما يقع في التسعير من أسماء الجواهر التي لا تكون نعوتا ... ٢٥٨
- هذا باب ما يجوز لك فيه النعت والحال ... ٢٦١
- هذا باب المصادر التي تشاركها أسماء الفاعلين . ولا تكون واقعة هذا الموقع إلا ومعها دليل من مشاهدة ، فهي منصوبة على ذلك خبرا كانت أو استفهاما ... ٢٦٤
- هذا باب ما وقع من المصادر توكيدا ... ٢٦٦
- هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلّة دخلت ... ٢٧١
- هذا باب المخاطبة ... ٢٧٥
- هذا باب تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتّصلت بالفعل ؛ نحو أرايتك زيدا ما حاله ؟ وقولك : أبصرك ... ٢٧٧
- هذا باب مسائل من هذه المصادر التي جرت ... ٢٧٩
- هذا باب ما يحمل على المعنى ، وحمله على اللفظ . أجود ... ٢٨١
- هذا باب أم ، وأو ... ٢٨٦
- هذا باب من مسائل (أم) في البابين المتقدمين ... ٢٩٣
- هذا باب (أو) ... ٣٠١
- هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام ... ٣٠٧
- هذا باب ما يجرى ، وما لا يجرى بتفصيل أبوابه وشرح معانيه ، واختلاف الأسماء ، وما الأصل فيها ؟ ... ٣٠٩
- هذا باب أفعل ... ٣١١
- هذا باب ما يسمى به من الأفعال ، وما كان على وزنها ... ٣١٤
- هذا باب ما ينصرف ، وما لا ينصرف مما سميت به مذكرا من الأسماء العربية ... ٣١٩
- هذا باب ما كان من أسماء المذكر أو سمى به ما هو على ثلاثة أحرف ... ٣٢٢
- هذا باب ما كان من هذه الأسماء على مثال فُعَل ... ٣٢٣
- هذا باب ما كان من فُعِل ... ٣٢٤
- هذا باب ما اشتق للمذكر من الفعل ... ٣٢٥

٣١	هذا باب الجمع المزيد فيه وغير المزيد
٣٣١	هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالالف والتاء
٣٣٥	هذا باب ما لحقته ألف ونون زائدتان
٣٣٨	هذا باب ما كان آخره ألف مقصورة للتأنيث والإلحاق
٣٣٩	هذا باب ما كان من أفعل نعتا يصلح فيه التأويلان جميعا
٣٤٤	هذا باب تسمية الواحد مؤنثا كان أو مذكرا بأسماء الجمع
٣٥٠	هذا باب تسمية المؤنث
٣٥٥	هذا باب تسمية السور والبلدان
٣٦٠	هذا باب أسماء الأحياء والقبائل
٣٦٥	هذا باب تسمية الرجال والنساء بأسماء السور ، والأحياء ، والبلدان
٣٦٨	هذا باب ما كان من الأسماء المعدولة على فعال
٣٨٣	هذا باب الأمثلة التي يمثل بها أوزان الأسماء الأفعال